





* قال * فيلزم تسلسل الترجيحات
والمرجحات * اقول كسفي المص
بالاول ولم يذكر الثاني حصول
المقصود به وان رج اراد
زيادة التحقيق لا هو واه فاعبر
في الاول وحده المرجح وفي الثاني
كثرة فانه اذا كان واحدا
ولا كان كل ترجيح منه سبوتا باخر
يتسلسل الترجيحات لا محالة
واما اذا كان متعدد افكر ترجيح
من مرجح اذا توقف على ترجيح
اخر يتسلسل المرجحات ايضا
لا محالة لا يقال لم لا يجوز ان يكون
في الاول ترجيح الترجيح غير الترجيح
ولا يلزم التسلسل في كلتا
الوقائع الايقاع لان اقول النظام
هنا في انه يثبت رجحانه زائد
على ما له من الرجحانه فيكون بالاول
الترجيح به تغاير بالذات و
الاختلاف بالضرورة * قال *
فانه قيل انه كاسم للدعوى * اقول
حاصل السؤال انه الذي يعنى
قوله وكذا ترجيح الرابع باطل
انه كاسم السلب الخلق فان
قوله في الحكمة قيد للمعنى لا القى



المجلد الثاني في حاشية
التلويح حسن
جلبي

بسم الله الرحمن الرحيم

القديم الرابع في عبارة المص قبل العبارة في اللغة تبصير الروا يقال
عبرت الروا يا اي فاما اطلقت على الافاظ الدالة على المعاني
لانها يفتر ما في الضمير الذي هو مستور وبهي بهما كلفا ثم اسم
للدلالة كما سيصرح به ثم ليس المراد بالنص بهما ما في القديم الثاني
اعني الذي يقابل لفظ والمفسر والحكم لان التمسك في اثبات الحكم بكل
منها استدلال بعبارة النص بل انرا لانه كما لفظ فهم منه المعنى يسمى به
اعتبار الغالب لان عامة ما ورد من صاحب الشرح نصوص ثم
الاضافه في عبارة النص ونظائر المعنى اللام والضمير البار في حدود
غايده في الالة لا كقضية للما يلزم تفهيمه اختلف في قوله في عبارة
ان في كيفية عبارة قوله عمل ما ذكره القوم قول المص وجب ان يحمل
لما هو على كونه شرا بان وجه التباين غير يكون في عدم القوم حصر ما قدح
ذلك كما قول الساج على ما ذكره القوم مع ما ذكره في من انشبه في كمال
يدل على انه وجه التفتت انفسه في وجهه وكان انما القوم اه
قال القاضي الشافعي لا ينبغي انه لا يلزم على المص ما لا يرد او مشكك القوم
وقوله لزومه بيان انه على من هو متوجه بعينه حمله على ادائه يقتضيه

لم يلزم عدم تنبيه الترجيحات انه كاسم رفع الحجاب لكن لم يصح قوله في الترجيح لا يكون
الالكسوي والمرجوح وحاصل الجواب اختيار الشق الثاني في الترجيح
لا يكون الالكسوي والمرجوح فلما يصح بالتأويل عند لزوم ما هو المتعبد بقوله بالاسم
اذ لم يحط به انما يصح حصر الترجيح في كونه لاسم او المجرى في انما في ثبوت الترجيح
الراجح في الجهة فلي هذا ان يكون مخطوبه في الترجيح

وبه ترجيح الرابع لانه ايضا واقع ولا يبقى لقول المصدا ولا وكذا ترجيح الرابع باطل
وتولسنا فينا فالترجيح لا يكون الا للمبداي او المرجوح وجده صحة قطعه ان قوله ومثبت به
المطلوب به ليست كما ينبغي ان من الصبارة انه يقال ومثبت به انه مراده بقوله كمال
ترجيح احد المتساويين او المرجوح واقع لان الواقع انحصار الترجيح في ترجيحها بالاحصاء
وانه كانت الصبارة قاصرة عنه فليسا مل * قال * وهو منقطع بالضرورة * اقول
لا يقتضي اجتماع المتساويين وهو

كونه المبدأي او المرجوح
راجحا ضرورة التماثل في باب
المساواة والمرجوحية
بين الرجب * قال * وهذا
يظهر صحة ما ذكره المصنف آه
* اقول اي يكون العدة في
اثبات العلم بوجود الواجب
استدلال ترجيح احد طرفي المبدأ
بلا مرجح يظهر صحة ما ذكره المص
في حواشيه على التوضيح وكان
مراده من نقله القدر في قول
المص مع انه يكتفي باثبات
هذا المطلوب آه لكونه محققا له
وتأيد اعتراضه بقوله واقول
الموجود الذي آه * قال *
وقبه نظر لان عدم العلم
بالرجحانه آه * اقول يعني
انا نخار السواء فيكون
معنى قول الحكماء بل غاية
عدم العلم بالرجح في اعتقاده
فلا يستقيم قول المص رحمه الله
وذا باطلا ايضا اذ يفعل افضلا
مع عدم اعتقاد الرجحانه لان
عدم العلم بالرجحانه في اعتقاده
لا يستلزم عدم الرجحانه في اعتقاده
الآخر ما قال به غاية ما يمكن

ما جملة القول من الموضوع له وجزؤه ولازمه * قوله كلام المص مشعر آه
تيل فلي ما اشعر به كلامه يلزم ان لا يوجد تفرقة بين الظ والاشارة
وكذا بين النص والعبارة قال بعض الفضلاء سميت الاشارة اشارة لان
لا يفهم من نفس الكلام غير تأمل وبه حصل الفرق بين الاشارة والظ
فان الظ وان كان غير مسبوق به الكلام كالاشارة لانه يفهم من نفس
السمع ولكن الفرق بين عبارة النص وبين النص غير ان كل واحد
منها يستلزم الكلام فيصدق تعريف احدهما على الآخر والاشارة في
احد يوجب الاشتراك في المحدود فالتميز بينهما بالاعتبار وبه يكون النص
تصرف في الكلام لكن من جهة المتكلم وفي العبارة ايضا تصرف في التظيم
لكن من جهة المستدل والتميز بالاعتبار كاف في الفرق بينهما انتهى كلامه
وانت خبير بان الفرق بما ذكر من الظ والاشارة لا يثبت على ما ذكره المص
من تجوز كون الثابت بالاشارة نفس الموضوع له او جزؤه * قوله
اشارة الى الموضوع له وهو محل البيع قال الشيخ الكليني في شرح البرهان
ان قوله الاصول على انه الاستدلال بالظ استدل بالعبارة النص
فلي ما يكون ما ذكره المص من الآية الكريمة اشارة الى الموضوع له والى
جزائه محققا لما اتفقوا عليه لانه ظ في الموضوع له وفي جزائه بلا شبهة
* قوله وفي كلام بعض الاصوليين آه اعتراضه عليه بانه يقتضي انه لا يكون
الثابت بالاشارة مقصود الصلابة هو بطلان انحواص والمزايا التي
بهائيم البلاغة ويظهر الامحاز ثابته بالاشارة كما صرح به شمس الائمة وقد
نقروا في كتب المعاني انه انحواص يجب ان يكون مقصودا للمتكلم حتى ان
ما لا يكون مقصودا لا يعتد به قطعا على انه كثير من الاحكام ثبت

في قوله نصرتك غير وارولسنا فينا فالترجيح لا يكون الا للمبداي او المرجوح وجده صحة قطعه ان قوله ومثبت به
المطلوب به ليست كما ينبغي ان من الصبارة انه يقال ومثبت به انه مراده بقوله كمال
ترجيح احد المتساويين او المرجوح واقع لان الواقع انحصار الترجيح في ترجيحها بالاحصاء
وانه كانت الصبارة قاصرة عنه فليسا مل * قال * وهو منقطع بالضرورة * اقول
لا يقتضي اجتماع المتساويين وهو

عدم العلم بالمرجح * تارك * لانه معناه عدم اعتبار الرجحان فقد تبرر واستقم * اقول
 وهذا جدير بالاعتناء بالاختصاص بالرجحان بالوجود وليس كما ينبغي الظاهر انه اذا بالاختصاص ما يفهم من
 قوله فالرجحان هو الوجود لكه يرد عليه انه ذلك الاختصاص ليس بالنظر الى حالة الحكم قبل الوجود
 كما يدل عليه صريح عبارة وآما وجه تخصيصه بالذكر فيكون الكلام في هذا المقام في وجود الفعل
 كما يدل انما بحث السابقة * تارك * اذ نقول لا يجب عند وجود المرجح آه * اقول فيه

بحث آما اولاً فلا نه توجيه
 لقول المص واما بان نه يزم حينئذ
 توقف الموجد آه وهو كلام ينبغي
 على القول
 و اجاب صاحب
 الترتيب بان لازم
 المنعني فيه هو الا لازم
 انما رجي لا الله سني
 فانه لا بد من اعتبار
 في الجمع * مشتهر
 ان دفع بعد التقرير
 جواب صاحب المرجح
 لمنع انه من استنبه
 عليه ما يفهم باللفظة
 من الامرين ليس
 او منع كونه ثابت
 حينئذ ثابتاً بدلالة
 النص * مشتهر
 على اخر لم يكن تاماً واللاتم
 عليه الوجود بلا تخلف فكيف
 يصح القول بالتوقف بعد تعييد
 المرجح بالتمام نعم لو قيد المرجح
 التام بكونه من الموجودات
 يصح القول بالتوقف وليس
 فليس والصواب توجيه

الاشارة والقول بنبوت الحكم الشرعي بالمرجع بقصد به الرابع
 ذلك الحكم اصلاً ظاهر البطمان فالصواب ما اختاره المص * قوله الثاني
 انه ثابت آه اجيب عنه بان لازم المنع الى المقدم والمأخر هو
 اللازم لا بواسطة حكم فلا ينافي كون الثابت بالذلة ايضا لازماً
 لكن بواسطة * قوله الثالث ان الثابت آه يمكن ان يقال المراد بفهم
 القوي ذلك المعنى انه لا يتوقف فهمه على مقدمة شرعية كما في المعاني
 القياسية المستنبطة فبعد ما لم يتوقف عليها يكون معدوداً من مفهومات
 القوي سواء فهمه اذ في التام او بعده معان النظر فيه ما اذا لم يفهم
 الا من في اللفظة وان امعن في التام فذلك لا يكون لا للتوقف فهمه
 على مقدمة شرعية وقد يجاب ايضا بان ورد السؤال مبني على ان
 المسئلة التي ذكرها من دلالة النص وفيه منع اشار اليه المص بعد قيل
 مسئلة المتعني بقوله واعلم انه في بعض المسائل المذكورة في المتن كلاماً
 في انها ثابتة بدلالة النص بالقياس وفيه نظر لان وجوب الحكم في اللوطة
 او لم حيث بدلالة النص يكون بالقياس اذ لا ثالث لهما كما دل عليه قول
 المص بدلالة النص بالقياس وقد تقرر عندهم انه العقوبات لا يمكن
 ايجابها بالقياس وصرح بالمص في تحقيق تعريف اصول الفقه * قوله
 كوجوب الكفارة آه فانه ثابت بدلالة نص الحديث النبوي والتا وكيفية
 حيث وجبها يوم على اربعة وطلعي امر آه في نهار رمضان فاعلته فيه
 عندنا بمنك حرمة الصوم وهو موجود في الاكل والشرب فيجب الكفارة
 فيها ايضا ولا لم يظهر عندنا فصحى مع كون من الامرين في اللفظة العلة
 لم يكمل بوجودها فيها وقد يجاب عنه بان كون العلة بحيث لا يفهم كغيره

قول المصنف انه يقال معناه لا جبر على تقدير وجوب الفعل غاية ان يتوقف على اليس
 بوجوده ولا معدوم كما لا يقع فانه صدر عن المرجح وجب الفعل والافلا وهذا الوجوب
 لا يقتضي الجبر لا مراً قد تبر * تارك * فانه قيل يتغير الكلام الى صدق والابقاع آه * اقول
 هذا السؤال ارجح جوابه منقول المص ثم هو انما انما يجب بطريق التسلسل آه كنه في الاول
 هذا الجواب يجب لانه الايقاعات وان يكله موجودات فكلها حادثات فكما يستتبع

المتسلل في الموجودات يمنع ايضا في المحاديات الصادرة عن شخص في حال الابقاع
 بهذا الظاهر في الاستحالة من الاول * قال * وانما لم يسر المص رحمه الله بهن
 * انه اى لم يسر في قوله ثم هو اما ان يجب بطريق التسلسل الى بطلان طريق التسلسل
 حيث لم يقبل وهو باطل والى رجحان طريق عدم الوجوب حيث لم يقبل والظاهر الحق
 هذا اعتمادا على ما سبقه وانت خبير بما حق الترتيب انه يذكر قوله وانما لم يسر انه قيل
 قوله * انه اريد ان في آه

* قال * وانما الشائفة فلتان
 وجود ذلك الى قوله ضرورة
 كونه واجبا * اقول * وذلك
 لاستباده في تحقيق المقدمة
 الثالثة انه جملته ما يتوقف
 عليها المحاديات انه كانت
 موجودات محضة بحيث لا يعدم
 شي منها اصلا ثم قدم المحاد
 بالزمان ضرورة دوام المعلول
 بدوام علته الدائمة * قال *
 هذا والله تعالى انه يقول وجوب
 الفعل بواسطة الموجودات آه

* اقول

تفصيل لا يفهم من
 سياق الكلام من
 انه كونه اقل حكم
 ستة اشهر مفهوم
 من اسارة النص
 مشه

هذا ايراد
 على قوله
 وانما الشائفة
 فلتان وجود
 ذلك الاشارة
 لكه في بحث
 لآخر مرارا

انه المستدل
 الى الوجوب
 بواسطة
 الموجودات
 يجب ان
 يكون قديما
 طارها على ذلك
 يحتمل وجها آخر
 كما فعله به همام
 في معنى للبيب
 مشه

ان المستدل
 الى الوجوب
 بواسطة
 الموجودات
 يجب ان
 يكون قديما

ذكر انه الحكم في المنطوق لاجلها مما بل غير المفهوم انما هو ثبوت الحكم بها
 في غير المنطوق متسا معنى الجحانية في قصة الاعراب مفهوم بالاستباده وانما
 الاستباده في انه لم ينعوا الحكم اعني وجوب الكفارة بفقر الجحانية على الصوم
 او بالجحانية المقيدة بالوقوع ورد بان الاستباده في غير المنطوق انما تنسأ
 من الاستباده في المنطوق فان وجوب الكفارة على الاعراب ان كان يجوز
 ان الصوم لازم وجوبها في الكل والشرب وان كان باف ده
 بالوقوع لم يجب * قوله * واخر في اللواطة اى كوجوب المحذ فيها عند
 الامامين بدلالة ضرورة في الزنا كما يجي تفصيله * قوله الرابع آه قد يخلف
 في الجواب عنه بان مراد النص بقوله الدلالة انما اعتبرت بالنسبة الى كل
 من هو عالم بالوضع هو دالة النص لا مطلقة الدلالة يدل عليه قوله السلام
 فانه المراد بالفهم وعدم فهم انه الحكم في المنطوق لاجل العلة الموجودة في
 معنى النص وعدم فهم الحكم في المنطوق فلا يرد الاستكمال بالنسبة باسادة
 النص وبان المراد بفهم كل من يعرف اللغة فهم ولو بعد امعان النظر فعدم
 التقصير في الامعان لا يضر * قوله * ولذا اخفى قبل مدة الحكم فان قوله تعالى
 وحمله وفصله لم يكون شهره وقوله من قائل وفصله في عامين اسارة
 الى انه اقل مدة الحكم ستة اشهر لانها الباقية من العامين * قوله * وتحقق
 ذلك آه يعني انه النص خلط الاصطلاحين وبنى كلامه على اصطلاح المنطوقين
 * قوله بدل من قوله تعالى لذي القرية آه لامن قوله تعالى للرسول وما
 عطف عليه فان الرسول عام لا يسمي فليس ثم الا بدال عما ذكره عندم لا يعطى
 اغنياء وذوي القربى وما عندم يلحقهم فالابدال مما بعدهم امر يخص الغني
 بفتي بن الغضير * قوله لا يجر والاحتياج وبعد اليد عم المال لان الغضير ضرة

متنا في كونه مقدورا للعبد ومحمولا قاله با ضرورة والاهل الذي ذكره
 فلا يصلح للسندية ما عرفت حرارا انه الارادة التي من شأنها الرجوع والابحاد
 مما ليس بوجوده ولا معدهم والكلام بهن في الموجودات لمحضه * قال *
 وانت خبير بانها مقدمة اجابته مسلمة عند الخصم آه * اقول فيه بحث
 لانه كونها مسلمة يهه الاشادة والمخرقة لا تقتضي كونها مسلمة عند

ما تريد به ومنهم المصنف فاستعها وجه وجبه وعلى المدعى ان يثبت قوله ولا حاجة اليها
 كذا وقعت العبارة في النسخ فالصواب اليه يرجع الالتماع وفيه ايضا بحث لانه المقصود اذا
 كان تزييف الدليل بالحكمة يحتاج الى منع مقدمته جميعا وكونه جميع المباحث السابقة
 لتحقيق منع المقدمة الاولى والتقصي عما ذكر وجوب تسليم المقدمة الثانية وعدم الاحتياج
 اليها منها * قال * والعجب من ذلك توضيحه عند المنع انه * اقول قد افرط النحرير ٦

في الشئ على المصنف والظاهر انه
 شئ كالانجني على المصنف
 وذلك لان صفاته تعالى
 لا كانت ممكنة مستندة اليه تعالى
 باختياره وقد تظاهرت الفرق
 الثلث على انه تعالى يحكم عليها
 وقد علم مما نقلنا عنه المدافع
 وشرحه انه احبها بالنسبة
 التي تدرت على عبارة عنه فتعلق المدح
 فقط بلا اعتبار الثواب وقد
 وجد هنا علم موجب وغير اختاري
 هو محض بالفتي المتنازع فيه
 ناسا اصحابها بهما يحكمونه ويؤمنونه
 اتفاقا في وجه شئ من احكام
 فانه ذكره الشيخ الاشعري فقد
 تناقض وانما انما اشق الاخر
 وهو يقتضون

جواب الحق المحقق
 وباعده في ذلك
 جماعة المحققين
 منهم

سلبناه وانما عنى عدم استحقاق
 الاثبات لهما فلا يلزم فلا بد له
 من دليل كيف والعقل السليم
 اذا علمي ونفس يعرف قبل
 ورود نص الرابع به اذ

الفتي وهو من ملك المال لا يخرج من يده فان المكاتب قد يكون
 في يده اموال وليس يفتي ولذا لا يجب الزكاة عليه * قوله اشار الى
 زوال ملكهم اعرض عليه بان زوال ملكهم فانهم من قوله تعالى اخرجوا
 من ديارهم واموالهم وما الموقوف من طلاق الفقراء عليهم فهو عدم
 ملكهم * قوله عن انفس المؤمنين قال ابن عباس رضي الله عنهما
 في الاخرة قال المدعى لم ادفعني اليه * قوله وهما بحث الى قوله لانها
 كانت ملكا لهم حال اخرجهم اوجب عنه بان تبوت الملك حال شروع الكفا
 في اخرجهم لا حال تحقق الاخراج وهو مراد من يقول بان الاضافة محضا
 وهذا القدر كاف في تحقق المجاز ولو يده انه نظم الآية الكريمة يفيد تعليل
 استحقاقهم الغنيمة بالاخراج على ما يفهم من ترتيب الحكم على الموصول والصلة
 ومن البين انه علم استحقاقهم السهم هو الاخراج العام من الديار والاموال
 واما حين تبسهم بالاخراج فليس فيه استحقاق السهم فقولنا لانها كانت
 ملكا لهم غير تام * قوله وفيه نظارة اوجب عنه بان المراد بزوال ملكهم
 عنه لا زواله وهو ان لا يملكه بدليل قوله بحيث لا يملكونه وفيه بحث
 لانه الاصوليون جعلوا ما ثبت بالاشارة في قوله تعالى للفقراء المهاجرين
 الآية زوال ملكهم عما خلفوا لا احتياج الى جعل الزوال بمعنى عدم ملك
 خلفوا ولا يفهم من حفظ اطلاقا تام انهم ارادوا به ذلك فلا يصح دعوى
 المصنف التايب بالاشارة يجب ان يكون لازما متاخر وانما اخذه
 بهذه التعريفات من استلزامه اطلاقا تام فان اطلاقا في هذه الآية يدل
 على عدم وجوب ذلك غليا * قوله وعلى الوارث ميراث ذلك ميراثا
 على الوارث عطف على قوله تعالى على المولود له رزقهن وكسوتهن

بدليل حجة مقبحة وفي بعضها محنة وان لم يحكم بهما وانما بهما
 بقوله ذلك لانه الثواب والعقاب آه فقد انقضى من هذا التقرير ان يستند
 المنع بما ذكر صحيح ليس محلا للتعجب وكذا ادعاءه انما قصر في كلام الاشعري لانه ليس
 في تمام معنى احكامه والقبح بل في السوء الاول منه لانه ذكر ان في بعده فكانت قال المعنى
 المتنازع فيه بشقيه موجود في تلك الكلمات والتعريفات ما السوء الاول فلا تلقى

المقصود ومن بعد
ما في حواشي الكشاف
هو التفسير على أنه
على تقدير انتفاء
الدليل لا يحتاج إلى
الحدف فالاستغناء
عن التقدير ليس
من حركات البدل
الاعلى ما ذكره هنا
وعلى تقدير انتفاء
السبب يجوز أن يكون
المقدر مفعولا
مطلقا ولا مفعولا به
ثم انه استدل الى
الجاب عما ذكره
هنا بما ذكره في
حواشي الكشاف
وكلاهما في قوله
مست

استدل ان الاضافة
في فصيح الكلام للبعد
اذ المراد من الكلام
كلام الله تعالى
على ان اللام فيه
للبعد والاضافة منه
قبيل اضافة الصفة
الى الموصوف بحسب
المعنى فلا بد ان يدل
اللفظ لئلا يركب
اللفظ وانه لا ينافي
الفصاحة بالمعنى
المعجوز نعم لا يقع
في كلام الله تعالى
لان لا بد من عدم
المعنى ليعبر بوازه وتو
اللفظ عليه سبحانه * مست

انها حصة
لنفسها مما
هو من جنسها
لا يكون حسنا
المعنى في نفسه
* قال *
وكا نسبه
تغليب آه
* اقول *
انظروا انه
بيان سند
الاصطلاح
ويحتمل ان
يكون ردوا
على المصنف
بالنظر الى
لفظ المحرود
* قال *
وهو موافق
* اقول *
اي تقييد المصدر
قول فخر
الاسلام
سقوط هذا
الوصف
اي سقوط
التكليف

تعالى عن ذلك علوا كبيرا * قال * وليس بمقتضى آه * اقول انه قيل
ما ذكره منقوض بالوضوء فانه ما مور به وليس الاثبات حسنا لانه قلنا
قلنا في الوضوء اعتبار ان الاول كونه مفتوحا للصلاة وهو هذا الاعتبار
حسبه لمعنى في غيره حتى لا يسترط فيه البته والثاني كونه اثباتا بالورد به
وهو بهذا الاعتبار حسبه لمعنى في نفسه لانه يكون عبادة وقدم ٨

مبالغة في اختصاصها بالوجوب كما ضافة التحريم اليها وهو التملك
كما في الزكوة ولان التكفير يقتضي زوال ملك المكفر ايم الانزجار له
واندفاع الحاجة للفقر به وذا بالتملك ههنا لا بالاعادة وفي الطعام
بالا بامعة فلا حاجة الى الزيادة ولم يكن كما في الاعادة به ههنا
لنقصانه في ذلك بخلاف الحارة التملك بالاباحة ثم * قوله يحتمل ان يكون
وصفا لمحدوف آه قال في حواشي الكشاف فانه قيل ههنا وجه ظاهر هو
عطفه على طعام رجل من اوسطه صفة طعام على ما هو الظاهر وصفه
مصدر محذوف اي طعاما من اوسطه او مفعولا به اي طعاما من اوسطه
فما الباعث على الوجه المتكلف اجيب بانه احتار ذلك ليكون
الكفارة فيما يتعلق بالمالين متساوية اذ النسوة اسم للشوب فيناسب
ان يعتبر في جانب الطعام المطعوم بخلاف الاعانة فانه جنس آخر
فليكن باسم المعنى اعني التحريم ومن حاول رد النظر الى النج واحد ذهب الى ان
التقدير طعام اوالباس كسوة * قوله و يقتصر ايضا الى التقدير اي طعام
من اوسطه ما تطعمون فيبحث لان التقدير انما يلزم الى جعل ما موصولة لثلاث
يلزم كونه بدل اللفظ واما اذ مصدرية فلا وبهذا يظهر انه على تقدير
الابدال لا يلزم كونه المذكور في كفارة الاطعام ايضا هو العين على ما عرفت ولا
التم لان يقال اعتبار الاوسط انما هو في المطعوم واما اعتباره في نفسه
الاطعام فلا معنى لا باعتبار المتعلق فليقل * قوله ولا خفاء في اني غلط
يعني لو كانت كسوتهم في موقع البدل من طعام يكون بدل غلط اذ لا وجه
بجعله بدل استعمال لعدم اللابسة الصحيحة وبدل اللفظ لا يقع في كلام الله
تعالى اجاب عنه في حواشي الكشاف بانه قد يعطف على البدل ويكون

موافق لما نقل في طر عبارة فخر الاسلام انه هذا الوصف اسارة المقصود
الى كونه ما مور به بمعنى امر الوجوب ولا يلزم من سقوطه
انتفاء الغلب المقضي لاجر فيكون مراد المصنف عبارة فخر الاسلام
بحيث لا يرد عليها الاعتراض * قال * لا يقال كانه حسنا بالامر * اقول
اي يقال في جواب الاعتراض المذكور ان قوله الساقط وجوب الاقرار

لا حنة لان حنة كاس بالامر فيسقط بسقوطه لا محالة وقوله حتى لو صبر كاسه باجورا
 باطل ايضا لانه كونه باجورا من احسن الاول بل من احسنه احاصل بامر الذنب وتغير
 انجواب ظاهر * قال * فيسجي جوابه * قول يسنى في مباحث الاحكام قال المصنف
 هناك فيقول الركبة الزائدة سبى اعتبره الشرع في وجود المركب كنه اسم عدم بناء على ضرورة
 جعل الاربعة عدمه عقوا واعتبر المركب موجودا حكما وقولهم لا كركب حكم للركب من هذا
 الباب وهذا نظير بعض الاعضاء

الاشياء فانما امر حسن
 ركبه لا يسنى الاشياء بانفسه
 ولكنه ينقص ويسبى زيادة
 تحقيق له ان صار اقترافا
 * قال * - لقد طار النزاع
 بين المصنف وبعض معاصريه
 * اقول اردوا به نظام القول
 انفسى فان واجب الى ان
 التصديق المعبر في الايمان
 هو السيد وهو فعل اختيارى
 معناه كركب وان كان كركب
 وحده واشتهر مراده كركب
 ونسبة باس وليس من جنس
 العلم اصلا بل امر به لانه كركب
 فلا اختيار به وكونه السيد
 كسنة او انفعالا لان التصديق
 المنطقي حاصل لكفار وذميب

المصنف
 انما المعبر
 في الايمان
 التصديق
 الاختيارى
 ومعناه نسبة
 الصدق
 حصوله بتامه
 الى المتكلم
 كانه اول اجزائه
 متقصيا وتامه
 مترافيا يجوز في مثله
 ثم نظر التامه ك
 جاز انما نظره ابتداء
 منه

المقصود الانساب الى انساب المبدل منه بجعله في حكم المجنى ولا
 يجنى انه خلاف الظاهر قوله لا لا يصح الملبسة اه وذلك لان الملبسة
 المعبرة في بدل الاشتمال عند ارباب التحقيق ان يكون المبدل منه والاعلى
 المبدل اجمالا ومتغاضيا له بوجه ما بحيث يقع النفس عند ذكر الاول مشغولة
 الى ذكر الثاني منتظرة له فيجى الثاني لمخلصا لاجل الاول مبتداه ولا يلقى
 فيه تحقير الملبسة بغير الكلية ويجزئية كانه من الحاجب ومن البين
 ان مجرد الاضافة الى شئ واحد لا تفيد تلك الملبسة * قوله الى جواز
 النية بالنهار قبل قصد الصوم قصد الفعل فلا بد من تقديمه عليه فقدم
 النية على الصوم ضرورة وليس سبى لان النية هنا قصد جبريا لا مساك العاد
 عبادة ولا يمكن ان يقارنه لا قصد الجادة فانه وجوده لا يتوقف عليه
 * قوله لان الاصل اقران النية بالعبادة فيه بحث لان سبى كانه مشعر
 بانه اعتبر التراخي ولا بالنسبة الى نفس الصوم اعني المساك ثم تقدم منه
 جواز تراخي النية بناء على ان الاصل اقران النية بالعبادة ومن البين
 ان الاول لب براء وانظر الى التراخي عند القائل له بان ثم في تمامه احيا
 الى المبدل لاني نفس الصيام * قوله وهو اسم للركن لا للشرط قيل لان
 النية شرط بل لكون وجوز الفصل بالمنا في ثبت على خلاف القياس لو سلم
 فهو اسم للركن المقارن للشرط فاذا تأخر الركن يقتضى كونه متأخر الشرط
 بالضرورة على انه تمام الايمان به تاما كما لا على ما ذكر صاحب الكشاف
 في تمهيد الحق وذلك بالاركان والشرائط وهذا ينبغي ان يقال
 انه متأخر الجميع بالاستخدام متأخر لجزء وقد يناقش في انه اتمام الصوم هو
 جملة ويصير تاما وذلك يقتضى سابقية الشروع ولا وجوب لاكمال

العيد بما راعى التصديق المنطقي المقابل للتصور فانه قد يخلو عن الاحتيار
 وسينقله الخبير بقوله وذكر المصنف * قال * ويجب ان يعلم انه معناه
 الى قوله صرح به انما سبى * اقول يعنى انه سبى وهو القدوة في منطق
 المنطق والثقة في تفسير الفاظه وشرح معانيه صرح بان التصديق المنطقي
 الذي قسم العلم اليه والى التصديق هو بوضه الا حوى المعبر عنه بالفارسية

يروى عن الصادق عليه السلام في كتابه المسمى بـ **الاشياء** ما مر عليه في **الاشياء** وكونه يروى
 في **الاشياء** وروى في **الاشياء** وروى في **الاشياء** وروى في **الاشياء** وروى في **الاشياء** وروى في **الاشياء**
 هو الذي وضع بارائه لفظ التصديق في لغة العرب وروى في لغة الفرس ونفي ما يوجب
 عيسى عليه السلام من انه يروى في المصنف في اللغة وروى في المصنف في اللغة وروى في المصنف في اللغة
 في المصنف في اللغة وروى في المصنف في اللغة وروى في المصنف في اللغة وروى في المصنف في اللغة
 في المصنف في اللغة وروى في المصنف في اللغة وروى في المصنف في اللغة وروى في المصنف في اللغة

قبل تبين الفجر فتبين وجوب النية في الآتي دالة على وجوب النية
 في العمل كذا في حواشيه على الكشاف وهو مبني على انه تم في الآتي للتعقيب
 بالترجيح الاتمام ذلوا اعتبر تراني الاتمام من تبين الفجر وانقضاء الليل
 لم يكن ذلك بالنظر الى الجزء الثاني من الفجر او بعده فقدم الشروع
 فيه بحدوث الشروع في اول جزءه فزمن يلزم وجوب النية بالليل فقبل
 قوله وايضا ينبغي ان يوجد في السراج في شرح الكشاف اشارات وجوه
 الى دفعه بقوله بعد تبين الفجر يعني ما ابرح الاكل الا بتبين الفجر لان السراج
 ينقطع بضده وهو غير مسجع بل الانقضاء قبل التبين اعني قبل دخول اول
 جزء من النهار لكن لا يعلم الا بالدخول وفرق بين مختصات العلم بحدوثه
 وقد يدعى ايضا باسم كلمة ثم للترجيح وروى التعقيب وليست بمتبني لقطع
 بزوم الصوم عقيب انقضاء الليل تبين الفجر من غير تاريخ لا يقال
 فترك ترخي الامسك ضرورة ويجوز ترخي النية لانه يقول ان يترك
 الترجيح بالكلية هذا الجمع بين الحقيقة والمجاز والفصل بين العبادة
 والنية قوله او حكما بان يحصل آية فيبحث لانه يدعى على عدم جواز الصوم
 اذا لم تحصل النية باول جزء من جزء النهار حقيقة او حكما وليس كذلك
 عند الحقيقة بل يجوز ان يحصل في اكثر النهار اقامة للاكثر مقام الحكم
 قوله نحن الخطاب المحسن نحو الكلام ومعناه قال الله تعالى وتوفهم
 في نحن القول والصن الفطنة وفي الحديث بعز متفكر كبره نحن بحجته
 عن بعض قال المصنف لان المعنى المفهوم منه هو الذي قال صاحب الكشاف
 واعلم انه الحكم انما ثبت بالدلالة اذا عرفت ان المعنى من حكم المتضمنين
 كما عرفت انه المتضمن تحريم التأليف كذا في قوله تعالى لا يجرى الكلام

يخالف ذلك فلم يجعل التصديق
 حصول النسبة التامة في الكلام
 على ما يفهم البعض بل حصول النية
 في اللفظ الذي يوجب في المصنف
 الانتفاء الذي يوجب في المصنف
 الى ما في نفس الامر بالمطابقة
 ومعناه نسبة الحكم الى الصدق
 اعني صادق ذاته وروى في
 وبينه بان ضد الكذب الذي
 معناه النسبة الى الكذب
 اعني كاذب والشرع في تحقيق
 ان الصدق كما يكون صفة
 للكلام فيقال كلام صادق اعني
 حكمه مطابق للواقع والتصديق
 اذا كانت بمعنى النسبة الى الصدق
 وهي بمعنى العلم انه صادق
 جاز اعتباره في كل من الكلام
 والمستلزم فترى الايمان بالصدق
 اعني المعنى اعم من العلم
 للكلام بالصدق لانه المناسب
 في هو بصدقه او تارة يصدق
 حكم الكلام النفسي مثل ان يقال
 موجود واحد ونحو ذلك
 واخرى السراج في جميع
 قوله في قوله يعني نسبة
 الكلام الى الصدق بمعنى

الصدق بانها ما دلت عليه وهو مبني كروى في مذهب فسر التصديق بالصدق في كتب
 منظر باور ان النسبة او قوة او ليست بواقع احقر المعنى الاول لانه
 مناسب ما هو بصدقه وكونه تسمية للتصور فيكون بمعنى انه في المصنف في الكلام وانه في
 نفسه جاز الى الصدق بمعنى العلم بانها مضاعف للواقع وهو مبني كروى في مذهب في اللفظ
 بانها تارة الى التصديق بانها موجود واحد متصف بالصفات الكافية بمعنى ذلك

انه كذلك والاذا عانته والقبول له وكذا الايمان بالرسول التصديق بانه بنى واجب الاتباع
والانقباض وانما جاء به من عند الله تعالى حق بمعنى ادراك الله كذلك ولا دعاء
والقبول ولا اقرار وتسميته تسميا زيادة توضيح المقصود فظهر ان التصديق متحد اسم في
انها من قبيل العلم دون الفعل وانما شرط في التصديق بمعنى الايمان فلفظه بامور
مخصوصة ولم يشترط في المنطوق ذلك بل اعتبر متعلقه اعم حتى يشمل الجمل المركب
فما يحتمل ان نقل عن الفاضل الشريف

انما قوله وجعله مقابرا للتصديق
المنطوق وبمعنى كيف والتصديق
المنطوق فيقول لوقوع النسبة
اولا ووقوعها والتصديق
المعبر في الايمان قبول نبوة
محمد صلى الله عليه وسلم والزام
على نفسه متابعتها في جميع
ما اخبر به محمد صلى الله عليه وسلم
وبينهما بون بعيد وذلك لان
نبوته صلى الله عليه وسلم مخصوصة
متضمنة للايمان بالخلف اتباعه
في جميع ما جاء به قبولها قبول
تلك النسبة فكيف يكون بينهما
بون بعيد بل يكونا متحدين بالذات
غاية ان يكون متعلقا واحدا
انحصر من متعلق الاخر فانه قبل
التصديق المنطوق يتناول الظاهر
فيلزم به التصديق ايضا كذلك
فانما نعم لاقال في شرح المقاصد
المعبر في التصديق هو البصالة
اعني الاعتقاد بجازم المطابقة
بركعتي بالمطابقة ويجعل الظاهر
الغائب الذي لا يحيط معه
نفسه بالبال في الحكم اليقين
قوله وحصوله لكفارة ممنوع

لبيا احتراما فيثبت الحكم في الضرب والتم بطريق التنبية ولو لا هذه المعثرة
لما لم من تحريم التائب في الضرب اذ قد يقول السلطان بخلاف
اذا امر بقدر ملك من اقل له ولكن قوله لكون القتل اسدي في دفع
مخدر المنازعة من التائب ثم انما كان ذلك المعنى الموعودا تعلقا
كافي في تحريم التائب فانه لانه قطعيا وان اجمل ان يكون غيره هو المتوكل
في ايجاب الكفارة على المقطر بالكل والشرب هي ظنية * قوله نبه
بالمساكين انه يريد ان يحصل التنبية على ذلك بالمساكين الذين ذكرهما
وهذا لا ينافي في حصول التنبية بالامثلة الاخر فلا يرد عليه اعتراض صاحب
الترجيح بانه ذكر عن سائر الامثلة فقال بالمساكين * قوله لم يفهم الكفا
لاجل الاجابة على الصوم اجاب عنه صاحب الترجيح بان لا ينافي
لم يفهم ذلك بل زاد عليه اجتماعه وتخصيصها بفعل الرجل ونحن نقول
فعل الرجل ليس له اثر في كون الفعل جنائيا وانما لا تكون جنائيا على
الصوم فيشترك فيه فعل الرجل والمرأة وانت خبير بانه اذا زاد عليه
اجتماع ما ذكره لم يكن كافيا لاجتماعه على الصوم وهو
المراد باللفظ * قوله ليجر دخول شي من الخسفة في جوفها فيه بحث محاذ
بفاد صوم الرجل ايضا ليجر دخول خسفته في جوفها نعم فيه الخسفة
ليس بشرط في المرأة حتى اذا دخل الاصبغ في جوفها يفسد بخلاف الرجل
فانه اذا دخل اصبعه في جوفها لا يفسد صومه لكن هذا الفرق لا يفيد
فيما نحن فيه * قوله * وذا سكت النبي عم فيه بحث لان سكوتة من جهة
اسم الاعتراف بفاد صوم غيره لا يكون معتبرا في السمع لاحتمال ان
لا يعترف المرأة بذلك يمكن ان يجاب بان عتراق الزوج وان لم يكن

التصديق المنطوق حاصل للكفارة قوله وذكر المصنف اي في جواب السؤال المذكور قوله وحكمه
اذا قطعنا النظر اذ رد جواب المصنف * فانكر * وتخيير ذلك انه حله * انقول نقول
عن الفاضل الشريف انه قال لا يخفى ان هذا التحقيق يقتضي ان لا يكون لهذا القسم حله اصلا
لا لمعني في نفسه ولا لمعني في غيره اما الاول فظاهر اذ ليس له حله بالنظر الى نفسه على ما
فسر السامع واما الثاني فلان حله الوسايط اذ لم يعتبر وجعل حله كالحكم فانه ل

انه لا يحسنه الغير سببها فيكون قوله فصار كل منهما كما نه حسبه بلا واسطة امر في غاية
الركاكة والمنصف عنه في غاية البراءة حيث لم يجعل تلك الا مورحة بالغير بل قال رتب
انه يكون حسنها بالغير لانه ارتفع الوسائط فصار تعديله وحسنه يتوجه عليه ما اورده عليه
بقوله يد عليه وجوابه ما اجاب به المصنف لا ما ذكره التاج لعدم استقامته وليس بشئ
لاستقامته عدم التناظر في جوانب الكلام وترك التصريح لاقوال المتأخرين العظام ١٢

معتبر في حق المرأة الا ان النظر على تقدير وجوب الكفارة عليها ان يترك
اليها بانه لو صح ما ذكره روجك فلو كانت ايضاً كما ارسل عن انيس
في حديث العصف الى المرأة كاسياً في قوله بل الجنازة بالوقوع ان
فيه نظر لان شرط الجماع انما يوجب ان لا يجب الكفارة اذا لم يكن
جماع تام مع انها يجب بغير ادخال الخشعة عند قوله بخلاف حديث
العصف العصف الاجير روى عن ابى هريرة وزيد بن خالد رضى الله عن
اخصما الى رسول الله ثم روى عن ابيهما اقص بيننا بكتاب الله وقال الاخر
اجل يا رسول الله اقص بيننا بكتاب الله واؤن الى ان تكلم فقال تكلم قال
ابن ابي كان عسفا على هذا فزنت بامرأة فخيرت في ان على ابني بانه
ما تة جملة تعزيب عام وانما الرجوع على امرأة فقال رسول الله ع ما
والذي نفسي بيده لا قضين بينهما بكتاب الله ما عمتك وجاريتك
فرد عليك واما ابنتك فعليه جلد مائة وتعزيب عام واما انت
يا انيس فاعد على امرأة فان اعترفت فارجمها فاقر فجرمها

وذلك لان معنى عدم التحسين
بالنظر الى نفسه عدمه اذا نظر
الى خصوص ذلك الفعل وقطع النظر
عن كونه عبادة بما مورايها
كما ذكر في الكتب تقوم فلا ينافي
ثبوت المحسنة له نظر الى كونه
عبادة بما مورايها كما اشار
اليه بقوله المطلوب بالامر ومعنى
عدم اعتبار حسبه الوسائط
وجعله كعدم جعل حسنها مضملاً
في جنب حسبه هذه الافعال كما
اشار اليه
حديث العصف في
المصباح في اول
كتاب المحمود
نفس الافعال
التي ورد الامر

بقوله فان العبادة بتعذر قبوله ودود التقبض لا تمنع الاجتماع ووجوب
انتقاء احد التقبضين قبل ورود الآخر على محله ما ذكره المشهور في
امتناع بقاء الاعراض وقد اقتصرت في احوالها على منتهى واسررت في
الحواسي الى سنده بانه يجوز ان يكون ورود الثاني في الاول
في ان واحد بلا تقدم احد على الآخر ما اذا تقدم الثاني فلا يفيده
فيما نحن فيه على انه لا قرب ان المتقدم ذاتها وورد الثاني في سبيلها
نحن فيه قوله الرابع ان تناهي عليه كجاء فيه بحث وهو ان السؤال
لا يرد اصلاً او حاصله ان في الاكل والشرب جهة الالباحة وقد صرحوا بان

بها ولا جعل هذا القسم من قبيل
الحسنة المعنى في نفسه سببها
بحسبه لغيره ولم يعلل بوجوبه
ما ذكرنا قول الامام ابو زيد في
التقويم ولا حسن هذه الافعال
بهذه الوسائط والوسائط
تمت و سائط بخلاف الله تعالى
كانت مضادة اليه ولم يمتن
الواسطة بعبادة حكما فصارت
كافعال الصلوة التي حسنت

لانها في نفسها تعظيم للمفعول له وواقفه فخر الاسلام وشمس الامنة بعد ذكر الوسائط الكفارة
غير انه هذه الوسائط لا يخرجها من ان يكون حسنة ليعنيها ففرقنا انها في المعنى من النوع
الذي هو حسبه ليعنه ولهذا جعلنا ما عبارة بمحضه فظهر ان ما في غاية الركاكة ليس كلام الله
واتا قوله والنصف عنه في غاية البراءة ففاسد ايضاً لانه المصنف اراد بقوله يشبه
انه يكون حسنها بالغير ان حسنها يترافى بحسب النظر كونه بالغير لانه اذا توكل ظهر ان حسنها

الغير معتبر بل العبرة بحسنها كما يستعبر به قوله لكن ارفع الوساظ فخرها بالوافق واسم اراد
به كما ذكره المفترض كما في مخالفا للجمهور وفيه في غاية الظهور * قال * وانما يحسن
بواسطة حسه فخر النفس الامارة بالسوء آه * اقول فانه قيل اليس هذا مخالفا لما في
اسم النفس كانهما مجبولة على المعاصي بمنزلة النار على الاحراق فبالنظر الى هذا المعنى لا يحسن
فخرنا قلنا لا اعتبار بحسنه في فخر النفس الامارة بالسوء الى ذكرها الكتاب

المعاصي واتباع الشهوات
واعتيار عدم بحسنه في فخرها
بالنظر الى امر اخر كما بينه فلا
مناقاة * قال * والاصل
ان يقال ان الفقير آه * اقول
انما كان حسه لان الموت ههنا
بيان عدم العبرة بالوساظ
وحسنها وجعل بحسنه راجع
الى افعال ورواد الامر بها
وهذا التقرير انب اليه الاول
لان قوله لكنها لا يستحقها هذه
العبادة لا يلزم قبله قبل الملايم
ان يقال لانه الفقير انما يستحق
الاحسان من مولاه لانه الذي
كفر برزقه لانه العباد لانهم
ايضا محتاجون اليه تعالى ضمن
ارزاق عبادهم فجعل بعضهم
اغنيا فوجب الزكوة
في اموالهم وامهم بصرها
الى الفقراء فصرهم ايم لما
كانت بامرهم تعالى والنجابة
عليهم كما المصروف ما عطاء
النصار فيهم كما ان الاحسان
مستند اليه تعالى لانه العباد
وكذا البيت انما يستحق الزيادة
والشريف تظيم الله سبحانه
آياه على سائر البيوت فخطيم

الكفارة انما يجب فيما فيه جهة الاباحة حتى لا يجب الكفارة بالقتل
عند قوله زني في عمدة انما ذكر الزنا مع اسم الكفارة يجب في الوطئ
الكلالي اذا كان عمدا لانه اراد ان يقول المفترض انه لو كان كما تصور
من كون الجنانية متعلقة بالادب كان باطلا منافع البضع وذلك
انما يتصور ظاهر الزني ونفس الزنا لا يوجب الكفارة حتى لو زني في
آخر كلامه قتل * قوله وللخصم ان يمنع آه قد سبوا الاسارة الى الجنان
عن هذا لا يرد واسمائه بان معنى معرفته كل من يعرف اللغة عدم توقف
فهم مناطه على مقدمة شرعية كتوقف عليه القياس عليها لانهم كل
واحد وهذا المعنى قد يكون ظاهرا كما في ولا تفكر كما ات وقد يكون خفيا
غامضا ومعنى قطيعة قطيعة مفهومة منسجمة بالمعنى المذكور كما جنانية
من سبوا الى الاربع لا قطيعة دليل مناطه ولا قطيعة تعدى الحكم الى
الحق ولا قطيعة كونه اعلى ووسا و كما في فصول البديع * قوله
حصل الجواب انما لا نمة تقريره الجواب بهذا الوجه ط لا خفاء فيه الا ان
الخفاء في كون هذا حاصل ما ذكره المصنف فان قوله لان فيه هلاك البشر
آه تعليل لكون الزني المحرم في سبغ الماء فاستفاد منه اسم الموجب كالح
السبغ لانه مجموع السبغ والمعاني الاخر نعم تعليل الكلمة الزني في السبغ
بما ذكره ليس بواضح اذ لا دخل كما ذكر في محال السبغ بلكن ان يقال الاضافة
في سبغ الماء للعهد والموت سبغ مفروض لمعان مناسبة لا يجب احده
فيؤيد الى ما ذكره الراجح ويصح التعليل فليتأمل * قوله بلح هلاك
البشر آه وهذه المعاني لا يوجد في اللواط فلا يجب فيها المحر عنه بل
فيها التعذير بالاحراق النار في رواية وهدم الجدار في اخرى الشنيس

تقديم الله تعالى في الحقيقة وكذا النفس انما يستحق القهر لتزجر عن مخالفة او امر الله تعالى
ونواهيهم حسه وضع الكاحجة وزيارة البيت وقهر النفس عن درجة الاعتبار وهدار كل
منه المذكورات حسنا بمعنى في نفسه بلا واسطة وعبادة حالصة بمنزلة الصلوة فان قيل
الصلوة صارت قريبة بواسطة الكعبة ايضا فينبغي ان يكون من هذا القسم كما يجب بانها
تقديم الله تعالى ابتداء بلا توقف على الكعبة فانها قد كانت حسنة حين كانت القبلة من المقدس

يعني من زني بجوز
 وعقيم يحرم عليه انهما
 كما اذا زني بغيرها
 والسبب فيها ان الوطئ
 سبب انحوتها بواسطة
 الولد حتى يضاف اليها
 كل منهما كذا في صولها
 وفرد عنها كما صوله
 وفرد عنه كذا على
 الحكم والاستماع
 باجره صرام في موضع
 الضرورة وهي الوطئ
 فلم يوجد فيها محمية
 الما لا ثبت المحرمة
 بناء على هذا الدليل
 مشه

وتوضيحه انه لو دخلت
 من مائها فاقه اختلط
 الما من وصار استباحا
 واحدا هذا الحق الولد
 وهو بالكلية يضاف
 الي كل واحد من ابويها
 فحصلت بحرمة بينهما
 من هذا الوجه * مشه

الا يري انهم قالوا الوطئ
 لا يتولى طرف البيع
 مطلقا لانه حقوق
 العقدر راجع الى العقد
 فانه لا يبيها لزوم
 يكون الواحد لها
 مع ان الصبي الجسد

المحجور اذا اوطأ بالبيع
 والنسب راجع
 ونسبها من جهة
 بر جواز كذا في حريم
 صاحب المداينة

وجهة الشرف فقد يبقى حسنة عند فوات هذه بحجة حالة استباحه القبلة
 فلما لم يتوقف حسنهما على الواسطة كانت من الاول قطعاً بلا مشابهة لا
 حسن بغيره * قال * ولا خفاء في انها ليست نفس الزكوة آة * اقول
 فان قيل مراد المجيب انها لا يكون امور اضر في الخارج مما زاد في المذكورات
 فلهذا هو مضمون فانه الزكوة آية وجزء مقدور عن النصاب الكولي للفقير ١٤

المسلم الذي
 ليس بها سمي
 ولا مولا له
 ودفع الحاجة
 لا يكون الا
 بعد صرف
 المقصد ذلك
 الما الى
 حوايجها وكذا
 السج ليس
 تياره البيت
 من مكان عال باتباع الاحجار في ثالث وفي المروضة ان الخلاف في
 الغلام اما وطئ المرأة في الموضع المذكور فوجب بحكمه بخلاف ولو فعل
 ذلك بعبد او امته ومنكوحته لا يجب التحمل بالاتفاق لان الملك
 يقتضي اطلاق الانتفاع ما ورث شبهة في الفعل قوله في جنس الزنا
 لان حكمه الحكم تراعى في اجنب لا في كافر وعلى ان محمية الما لا تستعمل
 في الجوز والعقيم فان حرمة المصاهرة مثبت بوطئها وكذا احصى لا ينفذ
 فيه اية الما ولذا ثبت النسب منه ولو انقضت لما ثبت كما لا يثبت
 في الصبي * قوله بخلاف اللواطة فان قلت لو صح عدم الحاق اللواطة
 بالزنا في وجوب التحمل كون الداعي فيه من الطرفين ودونها لزم ان يلحق
 الاكل والشرب في وجوب الكفارة باي نوع لان فيه داعيين طبع
 الرجل وطئ المرأة وفي الاكل طبع واحد قلت اجيب عنه بان التزويج
 بالقلعة والكثرة انما هو عند التحمل لا بجنس كالمواطة مع الزنا وانما عند
 اختلافه فالعبرة بالخفية والقوة وبما قد وجدنا في قضاء ستمة البطن
 دون شهوة الفرج فانها يتجدد في كل يوم مرتين عادة ويبقى مادام
 الروح في البدن وسهوه الفرج لا يتجدد في مثل هذه المدة وينقطع بغيره
 الكبير وبكلمة تحقق الداعيين في الزنا دون اللواطة بوجوب كثرة وقوعه
 بالنسبة اليها فيكون اخرج الى الزاجر منها ولا يوجب كثرة وقوعه
 بالنسبة الى الاكل والشرب بل يوجب قلته بالنسبة اليها فينتفي
 عن الزاجر بخلافها * قوله فعلى المعنى الثاني آة احتراز عن المعنى
 الاول فان التحمل مشح لم يبق حجة على مسكنة القلب المتفرج ورجح القاع
 بوزيد المعنى ثان وانشاءه صاحب الهداية بوجوه الاول من القود

عليه والزام الشكرو وهو مسلم فلا ينافي كونها وساطة فانه الواسطة السمع قبل
 ويجوز ان لا يوجب الا حصر في الخارج كما في الجسد لا علما وكلمة الله
 فانه لا يوجب الا حصر في الخارج كما في الجسد لا علما وكلمة الله
 فانه لا يوجب الا حصر في الخارج كما في الجسد لا علما وكلمة الله
 فانه لا يوجب الا حصر في الخارج كما في الجسد لا علما وكلمة الله

اسم قبل المجازاة وجب ولا خلا بد تخصيصه بالواجب من محاربه لثاني
 انتح يتعلو قوله بالسيف به بلا يجوز وتقدير وعلى الاول لانه من
 ايراد بالقود وجوبه وتقدير مضاف لثالث ان القود يجب بغير السيف
 كالمرح وغيره واعلم ان الاختلاف في القتل بالمقتل اذ المبحر فان يخرج
 فالتصاص يجب اتفاقا كذا في الكسف * قوله لان المعنى الموجب للقصاص
 فيه بحث وهو ان التعليل من قبيل التعليل على معادة النضر وهو بطونا
 قلنا انه من قبيل لان النضر يمنع القود من غير المنصوص ومن جملة القدر
 بالقتل فان قلت ليس ذلك من جملة غير المنصوص لان معنى النضر لا يوافق
 الا بالمعنى للبدن فيقتول القدر المثل قلت فعلى هذا يستحكم بعبارة
 النضر لانه لا يمتنع القول بنبوت الحكم بالذلة مشكل جدا ولك
 ان يتجلف في الجواب عنه بان يقال كما ان المعنى الموجب للقصاص
 الضرب بما لا يطيقه البدن كذا في المعنى الموجب لانتفاء القصاص هو
 هو انتفاء ذلك الضرب فمذا التعليل جوه النضر بما يطيقه النضر فلا
 حكم له في ما عداه لاجبارة ولا اشارة حتى يضاده التعليل بالضرب
 بما لا يطيقه البدن وايضا التعليل على مضادة النضر انما يكون باطلا
 اذ الحكم ما يتبنا بالاجتناب وانه اذا كان ما يتبنا لانه فلا يكون باطلا بخصصا
 فان دلالة النضر تخصيصه لا بطريق المعارضة فكما انه قيل لا قود والاهيف
 وما في مضاه * قوله التي هي النجار اللطيف آه هذا الجني ر عند الاطباء
 يسمى بالروح وسبب بكونه الطف اجزاء الاغذية ان القلب ليس بجاذبه
 يتجذب اليه لطيف الدم فيجذب بجزائه المفرطة وذلك البخار يتعلق
 بالدماع لا يذير انه ليس له العصبان يطير قومي كحس الحركة عما وراء

الاول وهو ان حمله هذه العبادات
 النسخ التي رأيناها والاثواب
 لا لغيره لا لغيره فيه اشكال
 اصله او لا يستحق فاعلم
 * قال * بجواز ان يكون خارجا
 عنه صادقا
 عليه
 * اقول
 كما ينبغي
 بالنسبة الى
 الانسان
 فانه خارج
 عنه صادقا
 عليه وان
 كان في
 في انحصار
 الاصله
 في الانسان
 * قال *
 لان
 لانه
 في معنى

في اواخر كتاب ادب
 الفاضلي وكذا يجوز
 التوكيد مطلقا
 بان على ان الانسان
 قد يخرج بنفسه مع
 ان العجز في بعض
 احواله وصحة
 وصحة الوكالة
 مطلقة * مثله
 لانه واحد من انفي
 الاستثناء فيفيد
 الحكم * مثله
 نظيره قوله عليه
 السلام في رواية
 الاسامة لا بافاحة
 الناب وسورة
 في سورة وما
 في معنى * مثله

* اقول فيه بحيث لان الاشعري
 اذ لم يتنازع في ذلك ثبت
 مدعا لا لا بعبارة كونه
 الفصل قبل ورود الشرح بحيث
 يستحق فاعلم المدح الزم
 في نظر الشارع ان القدر
 انه كذا لك لانه يحكم به كما
 ويحب اليه المقابلة فان في خواشني
 سخر انحصار معنى انما ذكر
 بالقدر قبل ورود الشرح انما هذا
 الفصل مما يحق فاعلم ان
 الزم في نظر الشارع وظاهر ان العدل والاحسان كذا في
 حسمها قبل ورود الشرح وان لم يحزم به بعد خطاب الشارع
 وينبغي من الفناء والمنكر والبغي فانه ان راع اذا اخبر عن كونه
 وبغيا قبل خطاب كانه فاعلم مما يستحق الزم في نظر الشارع
 من ان لو انبأ النهي عندنا ومنه سوجبا انما عند الاشعري وهذه الآية تدل على ما ذكرنا

فقد بر * قال * ولما قلنا انه يقول آة * اتول لبس لقلنا انه يقول ذلك لانه حاد
 المصنف بالامر المطلق المحال على القرينة الدالة على كونه بمعنى في نفسه او غيره وهذا كذا
 لانه العقل وان لاحظ ابتدء كونه الامر بها لدفع حاجة الفقير لكنه بعد تأمله يعلم انه الواسطة
 ملغاة كما سبق تحقيقه فانه اراد بكونه العقل قرينة كونه قرينة على الملاحظة الابدائية
 لم تكن لا يفيد وان اراد لب كونه قرينة على انها حسنة لمعنى في غير ١٦

موضع الله ولا يخطر مما يلي جهة الدماغ فاذا اتفعلوه بغيره قوة
 سرى بها الروح القسبي الى جميع البدن وبغيره الروح المحال تلك القوة
 في كل عضو قوة بها يتم نفعه * قوله يكون صغيرة آة ر د عليه بانه
 اذا كان صغيرة لم يتحجج المنفعة الى الكفارة لانه يزول بالصلوة
 الخمس والجمع وصوم رمضان لاسبابه * قوله فلا يجوز الجاهل
 لما ان المحذور المحض ترك الواجب عمدا لا يصلح سببا للعبادة الجاهل
 قلنا السجود السهو الثابت بالمحذير لا يجب بالعمد خلا فالت فعي
 * قوله لقوله عم الصلوات الخمس آة قيل هذه الثلثة كفارة اباعنا
 التوزيع واما باعتبار كون الحرة كفارة للحلل ويظهر ثمة انه اذا فات
 واحد منها بعدد يكون ما بقي كفارة لها واما قلنا بعدد لانه اذا فات
 قصد لم يكن مجتنب من الكبائر * قوله فلا يجوز تخصيصه بخبر الواحد
 وايضا هذا قول مقدم المخالفة ونحن لا نقول به * قوله كالشرك بانه
 فيه بحث لان الشرك انما يخص اذا لم يتناول الاحتياط الايمان وكون
 سبب نزول الآية خاصا لا يفيد لان العبارة العموم اللفظ لا يخص
 السبب * قوله يجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس كما سبق فظاهر
 ان الاثنين ليسا بمقارنتين واجيب بما سبق من ان السابغ اذا
 جهر حمل على المقارنة * قوله قلنا انما وجبت بالانطراء ولذا لا يجب
 الكفارة بهما تاسيا على ان معنى العقوبة راجع في كفارة الفطر فخار
 ارجاها مما يترجم فيه معنى الخطر كذا في فصول البدائع * قوله وفيه جهة
 الاباحة من حيث آة هذا اولي مما في جهة الاباحة المتصرف في ملكه
 لان الكفارة تجب ولو بالتصرف في غير ملكه لكن الفرق بين لونه وترب

تستوعق فليتا ملر * قال * فيكون
 تخيلا عنه ذكره * اتول امي
 يكون قوله قائم بنفسه مغيب
 عنه ذكر المنقصر وهو قول المصنف
 فقوله منقصر يكون مكررا قوله
 انه يقول امي المص رحمه الله
 * قال * ولا يخفى عليك انه
 لبس كلف الكافر آة * اتول
 يد العشر اض على فخر الاسلام
 بوجهه الاول انه الواسطة
 في هذا القسم من الحكمه لمعنى
 في غيره يجب سرينا دى بنفسه
 الامور به وكفر الكافر اسلام
 الميت ليست كذا لك فلما معنى
 لقوله انما صار احسنه لمعنى
 كفر الكافر
 بمعنى انه الكثير ليست
 بمختصة في التسعة
 المشهورة * مشه
 والثاني
 ان المقصود
 وهو انه رجلا الى النبي
 بهما بيانه
 عليه السلام فقال
 اني رضى امرآة
 غير ان لم آتها قريب
 مشه
 لا بيان
 انقضا لها

عنه فلا معنى لقوله وذلك

معنى منقصر عن الجها و الصلوة وقوله لانه اراد بالانقصال آة جواب
 عن ثمة وبه يخرج الجواب عن الاول وان لم يتعرض له الخبر بان يقال
 لا جاز انه يراد بالانقصال التقاير والنباهه لخصيص كونه حسن الجها و صلوة الجها بالغير
 جازا انه يكره الواسطة البعيدة من القربة لتحقيق ذلك ايضا * قال * وقد عرفت ما فيه
 اتول سارة انه قوله وفيه تقرر الواسطة ما يكون محله الفعل لا اجل منها ان

* قال * ضرورة انه لا يخلق الا بالحيض * اقول يدل عليه الآية السابقة
اعني قوله تعالى انه اشرف ما امر بالعدل والاحسان الآية * قال * ذكر فخر الاسلام
من احب بغيره ضربا ثلثا آه * اقول عبارة فخر الاسلام بكذا وضرب منه ما حجب
في شرطه بعد ما كان حشا لمعنى في نفسه او لمحقا به وهذا القسم يسمى جامع اي ضرب من الذي
١٧ حشا لمعنى في نفسه كما لزكوة فانه الصلوة حشة ليعينها تكونها تعظيم الله تعالى

قولا وقولا والزكوة طمعة بها
وقد ازدادت كل واحدة منها
حشا باعتبار حسن شرطها
وهو القدرة على الاداء وهذا
التقسيم يسمى جامع لا شمله
على ما حجب لينة وغيره وقد
يجتمع احسب بالاعتبارين كما
هو قوله وهي القدرة اي
الشرط انه باعتبار الخبر
* قال * وحاصل كلامه
انه وجوب اداء العباد آه
* اقول قال فخر الاسلام وثا
الغرب الثالث فخص بالاداء
ذو من الوجوب وذلك عبارة
عن القدرة التي بها يتكلم العبد

من اداء
ما لمسه
وذلك
شرط الاداء
دون الوجوب
قوله وذلك
عبارة
اشارة
الى الغير
المفهوم من
قوله الغرض
ط
يعني انه فيه مخالفة
لا ذهب اليه
الغرض من ان
الحيض انما يعتبر من
تسعه سنه
عرفوا الحيض بان
دم يتقضه رحم
امرأة بالسنه
اي تسع سنه
المحرمه

الخبر في نهار رمضان وبين يمين الغموس في تحقوجه الآية في الاولين
دين الثاني محمل تأمل يعظم ظاهره يشتر بان لا يكون شرب كحرو الزنا
من الكبائر كما مر الآن من ان لا يتر بين الاباحه والخط من الصغائر
اللهم لان يقال جهه الاباحه ليس باعتبار خصوصها بل من حيث انها
يفطر بها وكوبها من الكبائر باعتبار خصوصها * قوله والسببه تكفي
الاشياء العبادات هذا على رواية الطحاوي وبخصاص ورواية
المبسوط على ما صرح به في الزدوي واما على الرواية الاخرى غير ان
حقيقة فلا يجب الكفارة قال ابو الفضل الكرماني في الايضاح وجدت
في كتب اصحابنا ان الكفارة في سببه العهد على قول ابي حنيفة فان لا ثم
فيه كما مر متناه وتناهيه يمنع سماع الكفارة لان ذلك من باب تخفيف
* قوله عند الاكثر وقيل العبادات قطعها البتة والاشارة على سبيل
الاجواز وقيل احوط انها قد يكونان قطعيتين ومقتاضتين والسماح
مال اليه فيما سببه حيث قال واحوط ان كلامهما قد يفيد القطع وهو
الاصل وقد يفيد الظن * قوله كقوله عم في النساء تمام الحديث فقيل
ما نقصان دينهم فقال عم قصد احداهما في تعريضها لشرعها
لا تصوم ولا تقص وي هذا الحديث مشهور ذكره كبار العلماء واستدل به
الشافعي على انه اكثر الحيض خمسة عشر يوما لكن النووي قال في شرح
المعذب لا اصل له وانما علم * قوله ورابعها ايام الحيض في الاغلب
فيه بحث لان الربع الذي هو ايام الحيض لا يكون خمسة عشر سنة
حتى يكون ربع ايام الصبي نصف السنين وذلك لان ايام الحيض انها
يما سببه من خمسة واربعين سنة وهو موقوف فعلى هذا ما ذهبنا اليه

اشارة الى القدرة ذكره باعتبار الخبر واداء بشرط الاداء وجوب الاداء قوله
الوجوب اي دون نفس الوجوب لوجوب الصلوة على النائم والمقضي عليه مع امتناع
الاداء كما سببه تحقيره ان شاء الله تعالى فظهر ان الحيض من ذلك ما حجب
نقله قط بول ولا ذكره فخر الاسلام بعده * قال * فصار ركنه اربعة * اقول ضمير صاير
راجع الى اداء العبادات ويجوز ان يرجع الى الغرض بالسنه * قال * ولا يلحق

انه فيه نوع تكليف * اقول اى في جعله **المجموع** قسما مستقلا نوع تكليف كما لا يخفى
 بل لا وجه له بناء على ما ذكره في النظر الى **اسم الواسطة** ما يكون فيه الفعل لا غير منها
 فانفس القدرة لا تنصف بالحكمه لانها ليست من الافعال الاختيارية * قال *
 واسم جعله من اقسام الحكمه بغيره آه * اقول لان جهتي الحكمه بمعنى في نفسه ومعنى
 في غيره لا اجتماعا ولم يترجح الثانية على الاولى لم يكن اعتبارها اولى من اعتبار ١٨

الاول بل الاعتبار الاول والى
 منها الثانية لان بالذات
 مقدم على ما بالغير وما كان الاول
 جعله من اقسام الحكمه لذاته
 * قال * ولما لم يمتنع كون
 العلم تابع للمعلوم آه * اقول
 فان قيل قد تقرر ان العلم
 تعليلي قد يما وحدها فلم لا يجوز
 ان يكون التعلق الحادث بعد
 وقوع المعلوم قلنا هو مع
 لا بعده كما في احساس الحسوس
 غايته انه يقترن بالمطابقة
 جانب التعلق فذكر * قال *
 ولا يخفى ما فيه * اقول وهو
 مستلزم انه كون الايمان
 عبارة عن التصديق ببعض ما
 انزل وطلبا لا ظاهرا لصورته
 في المخلص افاده الحق في شرح
 المختصر حيث قال في اجواب
 انهم لم يتكلفوا الا بتدقيقه
 وانهم حكموا في نفسه متصور
 وقوله الا انه مما علم انهم
 قال انهم لا يصدقونه لعدم
 بالاصحاح واخباره سوله
 كما خبره لئلا يقول انهم لم يصدقوا
 من قولك الامن قد آمن لانه
 اخبرهم بذلك ولا يخرج الحكمه

عن الامكان بعلمه واخبر نفسه لو كلفوا بالايمان بعد علمهم باخباره انهم لا يؤمنون
 كما من قيل ما علم المكلف امتناع وقوله منه * مشد ذلك غير واضح لانه
 يوجب استغناء فائدة التكليف وهو الا ابتلاء الاستحالة لانه منهم ما ذكرتم فذلك لو علموا
 لسقط منهم التكليف * قال * ولما لم يمتنع كون العلم في معنى الوجوب * اقول
 فيه بحث لانه بعد ما قال في وجوب كلام انخفيته وهو فيجب لا يجوز صدوره عن الله تعالى

لا يتوجب الاعتراض لانه المراد من هذا التكليف بيع بعضي انما فاعله يستحق لزم في نظر
الشارع ولا يمتنع من القبيح جائز الصدور عنه تعالى اما الاول فظاهر واما الثانية
فلا نه تعالى حكيم جميع افعاله متفقة على نفع الحكمة فلا يجوز ان يصدر عنه عيب فصل عن القبيح
فلو صدر عنه ما من شأنه ان يستحق فاعله لزم كما من شأنه ان يستحق فاعله لزم كما من شأنه ان يستحق فاعله لزم
لانه ليس بممتنع بالذات بمعنى عدم جواز صدوره عدم تجوز العقل صدوره عنه
كان في التقرينات لا لزوم وعدم
جواز الزك ليلزم الوجوب
عليه فيكون هذا توسعا بين مناب
الاشاعة القاطنة لا يجوز
اذ لا عبرة للعقل عندهم سوى
فهم الخطأ وبطلان منه
المعقولة القاطنة بالوجوب
يعني عدم تميزه في نظر
تعالى عنه ذلك فلو كتب
* قال في الجواب عن قوله
الاول ان التكليف انما هو
حاصل الجواب الاول فافهم
في قوله نعم الوجوب لا ينفي
عن التكليف انها قد تنفك عنه
وحاصل الثاني المناقشة في قوله
والتكليف مشروط بالقدرة
بان لم معناه ان القدرة
شرط حال التكليف بل حال ايقاع
الفعل وسبب تامة تحقيقه
ان شاء الله تعالى قوله لانه
هذا المذهب اي معصية اهل
خلافا للمعقولة فان الاستطاعة
عندهم قبل الفعل كما في التكليف
* قال * من غير خرج * اقول
هو مستعمل بقوله ملكه وقوله
غايبا مستعمل به ايض لانه بعد
تعلق قوله من غير خرج * تارك *

بناء على ان اضافة المصدر يفيد الحصر كما في ضرب زيد في الدار قوله
فان حكما يستند الى النظم فيه بحث اذ قد ذكر الان وجه ترجيح العبارة
والاشارة على الدلالة على المعارض ان فيها النظم والمعنى اللغوي
وفي الدلالة المعنى فقط فهذا مخالفة ظاهر فليست * قوله لا اجماع
على انها ثبتت بخبر الواحد منع الاجماع فان الكرخي والابو يوسف في
رواية الامالي على انها لا تثبت بخبر الواحد المشبهة اللهم لان يقال
المراد اجماع من سواهما وهما بحث وهو ان النبي عم ادر احدود
بالشبهات فلا بد ان يبين الفرق بين الشبهتين حتى جعل الاولى دراية
للمعنى دونه الثانية * قوله بخلاف ما اذا كانت العلة منصوصة فانه
يحتمل ان ينضم فيه بحث لانه صرح في ثمان من فصول الركن الثاني ان السببه
في القياس في امور ستة حكم الاصل وتعليل في الجملة وتعيين الوصف
الذي به التعليل وجوز ذلك الوصف في الفرع وتعي المعارض في الاصل
وتعيين في الفرع ومن البين ان التخصيص على العلة لا يرفع الشبهة الاخيرة
فكيف ثبت بالقياس المنصوص العلة لا يندرج بالشبهات كما دل عليه
سياق كلامه قائل * قوله وبهذا الاعتبار جاز تذكره لان احواله
المعنى وصف وخبر الضمير المتوسط بين المبدء والخبر والموصوف و
الصفة المختلفين تذكر او لا ينبغي ان يجوز فيه الوجهان ولك ان تجعل
سبب التذكير تأويل المصدر اعني الزيادة بان مع الفعل وتجعل شرطا
نفسيا على انه مفعول له اي ثبت تلك الزيادة لاجل ان يكون شرطا
لصفة المنصوص عليه شرعا وتذكر تعديده في عبارة شمس لا كنه ليس الا
بهذا التأويل * قوله ثبتت البيع بقدر الضرورة هذا في كلام المصنف

و فرق بين الكثير والنادر * اقول حاصله ان الغالب استعمل الكثير والكثير من السادة
ولما حقه في الاصطلاح * قال ولم يعتبر امكان القدرة * اقول هذا انما اشار
الى سؤال تقريره انكم اذا اعتبرتم امتداد الوقت في حق القضاء مع بعده كما ينبغي فيتميز
في حقه امكان القدرة في الكج بدونه الزاد والراحلة وفي اخواته ايضا لانه هذا اقرب
الى الوقوع من ذلك وقوله لانه القضاء ايضا معتذر اشارة الى الجواب وتقريره

من الغرض من اعتبار المكان القدرة وجوب القضاء والقضاء مستعذر في هذه الصور
 ان في البيع فلا من جميع سببي النجس وقت الاداء بعد الوجوب ولا يكون بالتأخير عن السنة
 الاداء قضاء كما سياتي واما في البيع الثاني فلا من ان قدر على القضاء بعد الاكل والغديرة
 لم يكن فانيا بل مريضاً وقد فرضناه فانيا واما في المقعد فلا من ان اصاب في الوقت بالعدو
 سقط القضاء بعد الوقت فلا وجه لاعتبار المكان زواله للقضاء وكذا الاعمى ٢٠

ان خلق الله تعالى فيه البصير
 حتى وجب عليه الجمعة لم يجب
 قضاء ما صلى سابقاً * قال *
 بخلاف يمينه فهو آفة * اقول
 هذا الشارة الى جواب سؤال
 تقريره ان المكان البتر في الجملة
 اذا كان كافي في التحلف بيمين
 السماء لزم ان يكفي في بعض
 صور يمينه العوس ايضا وهو
 ان يقول ويبرأ ما فعلت كذا
 مع انه لم يفعل المكان اعادة
 الزمان الماضي والماضي الفعل
 فيه وتقرير الجواب ظاهر من
 الشرح * قال المص * وحملته
 على ان القدرة التي شرطناها

مقدمة
 اي اذا كان المضمحل
 فيه فعلا متقدماً
 مسته
 فقط وقد وجدت هنا * اقول
 فيه بحث لان الوقت سبب بلا
 مزية ولا سلامة له ههنا
 وسياتي في اول الفصل
 الثاني ما يخالف هذا فتدبر
 * قال * فحي توجد قبل
 التحضر ومعه ومعه * اقول
 فيه بحث وهو ان الظاهر

مؤخر عن قوله قصار كانه فكان تعديده ههنا سهواً من الناسخ
 * قوله فلا يستلزم القبول قبل هذا يدل على ان القبول شرط في اصل
 البيع وليس كذلك بل هو ركن له وايضا اذا ثبت البيع للمقتضي
 لازمه تقديره وهو القبول واللازم بخلاف لان انتفاء اللازم يستلزم
 انتفاء الملزوم وقد فرضنا وجوده اجيب عن الاول بان المراد بالشرط
 ما يتوقف عليه الشيء سواء كان شرطاً اصطلاحياً او ركناً وذكر
 الخاص وارادة العام مجاز شائع وعن الثاني من ان القبول من
 لوازم البيع فانه جائز لا انفكاك كافي بيع التقاطي * قوله على انه
 المص قبل آخره في الجارة يستلزم بعضها في موضع البعض وليس هذا
 القدر مما يقال فيه لمسك المصرتهم فانه شائع سابق على ان من لا يبدء
 الفاية ولا معنى له في البيع الا يتضمن ما يليق بمن الرضى او طلب الثمن
 او غير ذلك * قوله مبغياً مني بالف قيل لا نسب ان يكون مضاه
 بايعا له مني بالف فانه لم بعد ان يقدّر المضمحل في مثله الاعلى صفة
 اسم الفاعل * قوله حتى يقع العتق على الآخر خلافاً للشيخ في احسن
 الكرخي * قوله فخذك فعي ربح قال الفاضل الشريف فاحصل ان
 حذف المفعول على نوعين احدهما ان يكون متبوعاً بمقدور الثاني ان
 يكون منسياً غير مقدور وكلاهما شائع في فصيح الكلام فجواز التخصيص
 عندك فعي مبني على النوع الاول وعدم جواز عند ابى ج مبني
 على النوع الثاني * قوله وفيه نظر لان المصدر ههنا للتاكيد قال في
 فصول البدايع تحقيقه مذهبنا ان لا نأكل او ان نأكل لتقني نفس الحقيقة
 فلا يحكم انبات بعض افرادنا للمناخاة الظاهرة فلو نوى ما كولا دون

ان المراد بالقدرة بالنظر الى الفعل فعلى هذا قوله وبعده غير صحيح لان الفعل ما لم
 يجد ما تخلو به القدرة فوجد لا يكون مقدوراً بمعنى ما يصلح ان يتحقق به القدرة في نفسه
 ما زان مقدراً بمعنى ما تعلقت به القدرة قال النحرير في شرح المشاف في نفسه
 قوله تعالى ان الله على كل شيء قدير فانه قيل لو كان الشيء هو الموجود كما ترجمون
 ما يكون مقدراً للقدرة انما عبارة عن الصفة المؤثرة على وقف الارادة وتأثيرها هو

هو الایجاد واليجاد الموجود محال فلما المحال إيجاد للموجود بوجود سابق وهو غير لازم واللام
 ایجاد موجود بوجود هو اثر ذلك الایجاد وهو ليس بمحال واما المقدور فانه ارید به
 ما تعلقت به القدرة فهو لا يكون الوجودا وانما ارید ما يصلح ان يتعلق به القدرة
 يكون معدوما وهو المعنى بقوله ان قدرنا ان يكون قادر على جميع الكمالات وان مقدوره ان
 ٢١ غير متناهية اتوا قوله وتاثير هو الایجاد ممنوع بجواز ان يكون الاعداد والتحقيق
 ان الفعل وعدمه في قوله قادر
 هو الذي ان شاء فعل وان
 لم يشأ لم يفعل اعلم ان الایجاد
 والاعداد ومعنى العبارة
 انشاء الایجاد او الاعداد
 فعله وان لم يشأ الایجاد
 او الاعداد لم يفعله فمضى كونه
 قادرا على الموجود حال وجوده
 انه ان شاء عدمه اعدمه
 وان لم يشأ عدمه لم يعدمه
 ومعنى كونه قادرا على الاعداد
 حال عدمه انه ان شاء وجوده
 او عدمه وان لم يشأ وجوده
 لم يوجده وبكيفية هذا على ذكر
 منك فانه نافع في كثير من الموضع
 * قار * وهذا ينبغي ما يقال
 اى بالتحقيق المذكور ينبغي هذا
 القول وجه ان فاعله انما الكيف
 بالمتن انما يلزم اذا كلف ما
 يقع الفعل قبل وجود علمته
 انما لا يجب انما يلزم اذا كلف
 باليقاع مع وجود علمته
 انما لا يجب انما لا يكون هو
 قبل المباشرة مكلف باليقاع
 في المستقبل بالمباشرة * قار *

ما كثر قد نوسى بالاحتمال لفظه بخلاف لا كثر الكلام وسببا اذ قد
 يقصد به عدم التعيين لا هو معين عند المتكلم فاذا افسر جيلان
 نية فقد عين احد احتمالاته فلا يراد ان التاكيد تقوية مدلول الال
 بلا زيادة فلا تفاوت وانت خبير بان مناط نظرات روح نصريح
 بان المصدر في لا كثر الكلام التاكيد فانه يستلزم ان يكون فرق بينه
 وبين المصدر الثابت لفة في ضمن الفعل وقد يقال في ايجاب المصدر
 وان كان موضوعا للجنس لكنه يحتمل غيره حتى انه ينصرف عنه اليه
 بالدليل كالاستثناء في قوله تعالى ان نظن الاظنا ونحوه قد كثر المصدر
 بهنا دليل على العموم واحاصل ان المصدر المذكور صريحا في سياق الفع
 يفيد العموم قطعاً وان كان تأكيد المصدر الضمني حمل ايضا على العموم
 ولا يلزم منه صحة حمل الضمني على العموم ابتداء بلا قرينة * قوله
 وايضا ذكر في اجماع آية لا يخفى ان المذكور في اجماع مخالف الروايات
 المشهورة ولذا حمل البعض على ما اذا قال ان خرجت خروجا وهو
 في غاية البعد لانه لم يقع فيه لفظ خروج ولا نه لا يصح على هذا قوله
 صدق تأدية بل يجب ان يقال صدق ديانته وقضائه والقارب
 في توجيهه ما في اجماع ما ذكر بعض الفضلاء من ان مبنى الايمان على
 العرف فاذا قيل خرجت من البلد فمهم في العرف السفر وليس بمناه
 ما نقله الروح من توجيهه حتى يخالف المشهور وقد يوجه ايضا
 بان نية السفر احد نوعي الجنح وهو اخروج بقرينة كونه الكمال
 المفهوم من الاطلاق كما في المساكنة وهو قريب مما ذكرناه قوله
 وفيه نظر لان عموم الشكوة آية قد يجاب عنه بانه قد صرح فيما سبق بان

* قوله يعني ان ما ذكر في المتن من قوله لانه يجب الاداء اشارته الى الضمني بتأثير
 ادائه غير واجب اذ لا بد في الشكل الاول من ايجاب الضمني والكبرى محذوف فمضى
 وكل ما لا يجب ادائه لا يجب قضاؤه ينتج ان لا يجب قضاؤه * قار * وقد يستدل
 على اختصاص هذه النية بالاداء * اقول حاصل الاستدلال ان اعتبار هذه القدرة
 في حق الاداء ونوعه التوهم يظهر اثره في خلفه وهو القضاء ولا خلف للقضاء فلم يمتد
 في حق الاداء

وحاصل الجواب اسم القضاء ايضاً حلفاً وهو المواجهة الاضدية * قال * اي
 ليس قدرة العبد على الاداء الواجب * اقول لما كان ظاهر العبارة غير مستقيم احتج
 الى تأويلها وذلك لان على الداخلة على الاداء لا يجوز ان يتعلو يستوجب وهو ظاهر ولا
 بالسر لانه ليس سر على الاداء بل على العبد فجعل لام السر عوضاً عن المضاف اليه
 وهو قدرة العبد ولما كان في نفسه على بالقدرة المقدرة نوع خفاء قال ٩٢
 والظاهر ان يقال آه * قال *

انما غيرت صفة الواجب
 السر الى السر * اقول
 قال صاحب الكشاف ليس معنى
 التقييم ان الحق كما هو واجب
 بصفة السر بالقدرة الممكنة
 ثم تغير باعتبار هذه القدرة
 الى وصف السر بل معنى
 انه لو كان واجباً بقدرة ممكنة
 لكان جائزاً فلما توقف الوجوب
 على هذه ~~القدرة~~ ^{القدرة} دون الممكنة
 صار كما هو الواجب تغير
 السر الى السر بواسطة
 فكانت ميسرة * قال * في التقييم
 الامور به باعتبار او غير قائم به
 * اقول قال فخر الاسلام هذا
 الذي ذكرنا هو تقسيم في صفة
 حكم الامر وصفه الامور به
 في نفسه فاما ما يكون صفة قائمة
 بغيره وهو الوقت فلا يترتب
 ترتيبه على الدرجة الاولى
 وقال سراجهم اي ما يكون صفة
 للامور به قائمة بغير الامور به
 وهو الوقت اذا الامور به
 قد يوصف بأنه موقت كما يوصف
 بأنه حجب ولا دور عليه انه
 صفة الامور به يعني الموقت

في النكرة المقضية وضعا بالنوع فيكون الدلالة بطريق المنطوق
 * قوله ولكن قد اشترت الى قوله عند عدم النية قيل ما ذكره مؤيد جلالاً
 المص حيث يفهم منه عند الاطلاق لغني القاصر ليقين به ولا يحل على الكامل
 الا بالنية * قوله مثل ان طالق عدم ادخال الماء في طالق ونظيره
 من الصفات المختصة بالنساء اذ اريد بها الثبوت عند الكونية لذلك
 الاختصاص ولا احتياج الى العارق ويروى انه يقال ناقة ضامر ~~بمعنى~~
 ضامر ورجل عاسه وامرأة عاسق مع عدم الاختصاص وتقدر بوضوح
 مذكره عند سبويه اي انسان طالق وعلى معنى النسبة عند الخليل كلاً من
 وتأثير اي ذات طلاق ولما كان على معنى النسبة فقياسه ان يؤول في غير آه
 لانه التاء انما دخلت في هذه الجنس جملاً على الفعل فاذا لم يكن بمعنى
 المحذوف لم يكن بمعنى الفعل الذي معناه المحذوف فلم يحل عليه للفرق
 بين هذا النوع من الصفات وبين ما يجري على الفعل لفظاً ومعنى وقول
 الخليل اقسام كالمين في كتب النحو * قوله نصارت دلالة على هذا المصدر
 اقتضاء فان قلت ما ذكره انه صحيح اطلاق المقضي عليه لانه
 ليس بمقضي اصطلاحاً قد سببه انه معنى خارج يتوقف عليه صحة الكلام
 او صدقه والمصدر ليس بخارج عنه مدلول للفعل قلت لاشارة في هذا
 المصدر الى المصدر الاحداث في الحال وهذا المقيد خارج عنه مدلول
 الفعل الماضي معني طلقك لكن فيه بحث وهو اسم المقضي امر ضروري
 يصار اليه ليكون المنصوص مقيد الحكم وهنا اثبات الطلاق ثم قبل
 المتكلم في الحال لا يجعل طلقك مقيد الحكم اذ لا يمكن جعل المرأة مطلقة
 في الزمان الماضي على ما هو المنصوص في طلقك اللهم الا ان يقال المراد

كيف يعجز انه يقوم بغيره الذي هو الوقت عدل لغيره عن تلك العبارة فقال في تقسيم المنصوص
 الامور به باعتبار ام قائم به وهو الوقت فلم يرد عليه شيء * قال * في التقييم
 انه يقال آه * اقول لانه لا يخرج يكون مردودا بين النقي والاثبات سببها بالحصر العقلي * قال * في التقييم
 الوقت انما يكون سبباً للوجوب معياراً للاداء او لا يذو لا ذاك او سببها لا معياراً او لا يذو لا ذاك
 * اقول الاول كالصوم والثاني كالسج والثالث كالصلوة والرابع كقضاء رمضان * قال *

وفيه مناقشة لا يخفى * **اقول** وجه المناقشة انه ذكرك انما يبلغ حدة القطع اذا بلغ حد التواتر ولو معنى وهما ليس كذلك * **فالحال** * وقع لما يقال انه بطلان تقديم وجوب الصلوة على الوقت آه * **اقول** التقديم ههنا مصدر من المبنى للمفعول بمعنى التقديمية وانما قال وجوب الصلوة ايضاً على الوقت باطلاً لانه الكلام في بطلان تقديم الحكم على السبب والحكم هو الوجوب ٢٤ لا الصلوة ما قيل لفظ الوجوب لم يقع موقعه لانه الكلام في تقديم الصلوة على الوقت

لان تقديم الوجوب على الوقت فكيف يقدم الوجوب وهو ليس في وسعه تقديم * **فالحال** * **يقول** فالحال هو وجوب الاداء انما هو وجوب باء وجوب اداء آه * **اقول** فالحال هو الاسلام وما صار كغيره الاول سبباً لاداء الوجوب بنفسه وانما وصحة الاداء لكنه لم يجب الاداء للحال لانه الوجوب جبر من الله تعالى بالاختيار من التقديم ليس ضرورة الوجوب فيحصل الاداء بل الاداء يترجم الى التكليف كمنه البيع وهدم الطلاق بجبانته بالعدم وجوب الاداء يتأخر الى المطالبة وهو الخطأ وانما الوجوب قبل لايجاب الفسخة

لا بخطاب لا علم ان جهة القضية ولهذا كانت اذا اخذت جزءاً من المجموع كانت مقارنته المقضية ضرورية للفصل هذا حتى المكنة * مشتهر كلامه وقد

اضطرب كلام الشراح في تقرير مراده لاسيما في ربط قوله ولهذا كانت الاستطاعة مقارنته للفعل بما قبله كما يظهر

من المنصوص اعم من المطابقي والتصني وهما المعنى التصني اعني وقوع الطلاق يتوقف على طلاقه المصطلح في الحال واجمله المقضي للبرهان انه يكون المطابقي فقط بل يجوز لغيره ايضاً لان هذا على تقدير صحة الايام تقريرات روح المفهوم من الهداية انه هذا من قبيل المجاز يعني ذكر الملازم واردة الملازم فانه وقوع الطلاق قبل زمانه المصطلح فيكون من العبارة لانه لا اقتضاء * قوله ويرد على المصداق قال القائل الشريف اجيب بان ضرورة الصحة لا دعت الى اعتبار المقضي قدره بقدر الضرورة لقيام الموجب واذا اندفعت الضرورة لقيام الموجب باعتبار فرد من افراده لم يقدره واخره لعدم المقضي وهو المراد بعدم الوجوب ولا يخفى انه يساوي عدم الجواز فيتمتع المناقشة * قوله وعلى هذا لا ينافي الجواز قال الفاضل الشريف اجيب بانه يلزم نفى الجواز بمحونة المقام لان كلامنا في المقضي ومبوءة ضروري فيلزم من عدم تبوءة ضرورة نفى الجواز فيصير الكلام المصحح على حذف المضاف اى لا يجب جواز اثبات ذلك فلا فرق بينه وبين الجواز كما لا يخفى * قوله هذه معارضة آه قيل ويمكن توجيهه مناقشة ايضاً اى لانتم انما ثبت اقتضاء الجواز ان يكون عبارة كيف وانه متأخر في الثبوت وقية نظر لانتم تلك المقدمة مستدل عليها في اصل الدليل فيكون منعها غير متوجه بل لا بد من التعرض لدليها نعم ما كان معارضة في مقدمة الدليل يمكن ان يجعل مناقشة على سبيل المعارضة كما علم في موضعه * قوله الاول ان ليس معنى آه فيه بحث لانه يلزم من هذا انه يكون جميع ما ثبت بالعبارة ثابتاً بطريق الاقتضاء مثلاً يلزم انه يكون ثبوت القيام في زيد قائم بطريق

من النظر في المكشوف والعجب انه صاحبه حمل الاستطاعة على سلامة الآلات ثم نقل ما ذكر الشيخ في بعض تصانيفه تنويعه للكلام مع انه غير ملائم له فضلاً عن التقوية فاراد التحرير بما مراد المص على وجهه ببيان به مراد فخر الاسلام وتوضيحه انه في الصلوة مثلاً وجوب اداء وجوب اداء ولكل منهما سبب محقق وسبب ظاهري فالوجوب سببه الحقيقي هو لايجاب التقديم المفهوم من قوله انها صلوة مثلاً من غير اعتبار تعلقه بوقت معينه وسببه الظاهري

هو الوقت المفهوم من قوله تعالى لدلوك الشمس مستقلاً قاسم المراد به انما الزوال فيكون سبباً للوجوب الظاهر او الذوب فيكون سبباً للوجوب المغرب فانه تعالى لما امر بانقائه الصلوة في هذا الوقت جعل هذا الوقت سبباً للوجوب بمعنى انه جعل الوقت بحيث كلما وجد استغفر دمة المكلف بتوابع عبادة كانه ذمته فارغة عنه قبل ذلك الوقت وهو المعنى يكونه جبراً كاسياً في وجوب الاداء سببه الحقيقي فتلوه الطلب بالفعل الفصل ٢٤

اي التلوة المحاذات للطلب

القديم
كما ان الطلاق المسبب للكلام غير التطبيق كذا التفسير
التياس غير الاقامة باخراج الفعل من عدم في الوقت

الاقتضاء بان يقال زيد قائم لاخبار فيجب كون زيد موصوفا بالقيام في الحال فلا بد ان يثبت القيام من علة فاعلية يصح هذا الكلام فيكون القيام كما بنا بطرية الاقتضاء قليلاً ثم قوله وفيه نظر القطع الجيب عنه بان قصد النسبة انحرافية لا يكون الا في مخرج حقيقة والمصر لا يدعي انه بهذه الصنع كذلك لانها انشأت سرعية حقيقة حتى لو حفظ فيها جهة الاخبارية اللغوية كما حققه شرح الهداية في اوائل كتاب السور ونظر الالفاظ فانها اعلام حقيقة لكن ربما يعتبر فيها المعنى الوضعي بالنظر الى الاصل وبهذا يندفع الانتظار الاربعة * قوله وهذا ليس به اعتراض على صاحب الهداية آه فيبحث لان ورود ما ذكر اعتراضاً على صاحب الهداية ظ فان ذكر الطلوة اذا كان ذكراً للطلاق لانه ان ذكر طاعتك ذكر المظليته لغة فلا يثبت في المسئلة الاولى اعني عدم صحة نية الثلث بانت طالق يكون المصدر المذكور وصفة للمرة الى اخر ما ذكره الشارح لزمه ان يصح نية الثلث في طاعتك لان المظلية صفة الرجل وليس بمقتضح * وذكر قوله * قوله اراد بالطلاق المظلية قال في فصول البدائع وانما صححت نية الثلث في انت طالوة طلاقاً وانت الطلاق واسم كانه المصدر المذكور صفة للمرأة لان نية التعميم في المذكور المقصي المظلية يقتضي التعميم في ذلك هو التعميم المقصي لا التعميم كسب العبد في اعتق عبدك عني بالف والمغلة عن هذا ظن من المرأة بالطلاق المظلية والمراد انت طالوة لا في طاعتك بتطليقات قلنا وفيه بعد من وجوه لاسيما في انت الطلوة وفيه بحث اذ لو صح هذا لزم نية الثلث في انت طالوة ايضاً ما مر من ان ذكر الطالق ذكر للطلاق * قوله ولا يخفى بعده من وجوه الاول ان الظن ان كيد المصدر المذكور

المختصوم وهو اما وقت السماع في الفعل او وقت التضييق على ما سبقت وسببه الظاهر في اللفظ الذي لا يفي ذلك الطلب وهو اتم الصلوة مستقلاً فانه يعتبر متوجهاً الى المكلف في الشرع او في التضييق ولهذا لا يتم بالنقض في الشرع والترك في التضييق ووجود الاداء سبباً حقيقياً خلو القلب واداءته كما هو شأن سائر الموجودات وسببه الظاهر في استطاعة العبد لا بمعنى سلامة الاسباب والالات لما عرفت في مباحث

القدرة
انتهى في الموقف فالتعميم ظاهر وانما في المنكر خلاص الطلاق ازالته التفسير فقهه معنى انتهى كما انه قار بالقياس لك قيدا * مشه

بل بمعنى قدرته المؤثرة في كسبه المستجبة بجهنم سخط التامير المن في كما هو المقرر عند المترتبة في جميع افعال العباد لا اختيارية وان لم يكن مؤثرة في انحلال اصل هذه القدرة لا تكون الامع الفعل الزمان وان كانت مقدمة عليه بالذات كما هو شأن الطلوة التامة وهذا هو ما دفعه الاسلام بانطلقاً عنه معنى قوله ولهذا ذكر كون الوجوب جبراً عن الله تعالى

ولا يخفى انه الوجهين
الاوليهما يتغيران
بحسب اعتبارهما

بالاجاب القديم الذي ذكره لا بخطاب اي تعدوا الخطاب بانفسه في وقت مخصوص لا وقت
انه سبب لوجوب الاداء لوجوب وايضا الكلام في رفعه في وقت مخصوص لا وقت
التي هي في ان لا لا مستفيضة لا لزوم الا بانه بالقدرة ان اقول فيه بحث لان فيه
الوجوب بما ذكره صحيح لا غير فيه وكذا وانما سبب ظهوره في ان لا لا مستفيضة لا لزوم الا بانه بالقدرة
بالفعل كنه قولهم لا معنى للوجوب بدونه ووجوب الاداء ليس لما ينبغي لانه

ما بهم بالترتبات المذكورة في
الوقت فينبغي ان يلاحظ بان صحوها بالترتبات
في جميع الوقت فينبغي ان يلاحظ بان صحوها بالترتبات
الاولى من الصلوة للزم
الان لا يكون له عقيب هذا الخبر
الاولى في وقتها موسعا في وقتها
الوقت مطلقا حتى لو تر كرسا
في مجرى استحقاق الذم والعقاب
فظهر ثبوت الوجوب بعد الخبر
الاولى لانه لا ينبغي ان يؤدي الضرر
بعده لا قبله كنه ليس فيه
وجوب الاداء بخلاف الثاني
فلو وجب الاداء لكان في وقتها
بل وجوب الاداء انما هو بالشرع
ونقصه الوقت كما ذهب اليه
الحنفية فان قيل قولهم لا معنى
لوجوب بدونه ووجوب الاداء
كلام صحيح لانه الوجوب صفة
للفاعل والفعل هو الاداء فكيف
يوجد الصفة بدونه الموصوف
قلنا لا نقول بوجود الصفة
بدونه الموصوف بل نقول
الفعل الذي يقع الوجوب صفة له
لا يعتبر فيه التحقق الخارج عن خلاف
الفعل الذي يقع الوجوب
مضافا اليه في قوله وجوب الاداء
فانه المقترن فيه التحقق الخارج عن

الان في ان الظاهر في حقيقة الموصوف المذكورة في قوله في وقتها
الحذف الكثير والقدرة الكثير في قوله في وقتها في قوله في وقتها
لا يقتضي صحة نية التمسك في انت طاعة لانه التمسك بهما صحتي في
انت طاعة طاعة وانت الطاعة وجوابه انه اذا صح ارادة التمسك من
الطاعة كما زعم المصنف في انت طاعة ايضا فيكون ذكر الطاعة في ذكر
الطاعة الذي يعني التمسك فيلزم ان يصح نية التمسك فيه على ما فهم من تقرير
الابن خلدون في قوله لا يقال لوجوب الثاني انه لا يقال في لوجوب
عن الغرض الذي ورد له المصنف على الوجه المذكور في الهداية في قوله تعليل لقوله
كيف يكون بمعنى لا يكون في المطول ان لا يحسن ان يقال ان ضرب زيد
فما هو كونه على ان يكون الفاعل تعليل للمقتضي بل ينبغي ان يكون هو بالوجه
والظاهر الاستصحاب نعم ادوات التعليل لكن الامر فيه سهل فان سكت ان
تجريد على الوجه الاحسن فاجعله تعليل لمقدرا في لا يكون ذلك كما في قول
ابن تمام احاولت ان سادى فعلى من سدى ام استحق تأديبي فمرى
مؤتجبي وقد حققته في حواشي المطول فليطلب منها في له يسجل بما قالوا
اجيب عنه بان الاقل المتيقن مغاير لادنى المتيقن وليس لازما لبقا لضرورة
لا يستلزم نفيه فجاز ثبوت لادنى المتيقن مع نفي الاقل المتيقن في
المراد بالاقل المتيقن الواحد الذي اخر تحت التمسك وبالاقل في المتيقن البيهنية
اكتفية الرافعة للملك التي يمكن رفعها ومعنى كونها في المكان رفعها
وتيقنها انما ثبت على تقدير ثبوت كل نوع لان البيهنية الرافعة للحكم
رافعة للملك ولكن لا يتصور اقله والكثرة في البيهنية اذا لا تعارض بينه
واحدة او ثلث ورد بان مقصودنا ان ارجح انه اذا كان ثبوت الاقل المتيقن

وتوضيحه ان الوجوب عبارة عن كونه الفعل بحيث يستحق في علم المرح والواجب وتأدية الذم
والعقاب فيما قبل اول جزء من وقت الصلوة لا يتحقق في المعنى بل فيما بعده وانما كان التمسك
بالنظر الى جميع الوقت ولهذا ليس واجبا موسعا فاعضا ثبوت وجوب الفعل في اول
وقت الصلوة ولو بالتوسعة مع عدم الفعل فيه في الخارج والاداء فلا يوجد في اوله
بل بعد الشروع او وجهه التضييق اذ حينئذ يتوجه الخطاب ويلزم الاخراج من عدم الى الوجوب

ولما لم يعتبر بالوجوب وجوب الفعل وان كان نفس معتبر في مفهومه سميناه عصر الوجوب
ولما اعتبر في الثاني ذلك سميناه وجوب الاداء لان المتبادر من لفظ الاداء الوجوب
المحارجي واداءنا ملت في هذا التحقيق الفايض على من انوار التوفيق ظهر لك الفرق بين نفس
الوجوب ووجوب الاداء من وجوب احد ما انه وجود الفعل في الخارج معتبر في وجوب
الاداء دون نفس الوجوب بل المعتبر فيها تصور مفهومه لاخذ في مفهوم الوجوب ٢٦

وما فيها انه وجود الفعل في الخارج
لما لم يعتبر في نفس الوجوب كانت
عبارة عن مجرد استعمال الذمة
بالفعل ولزوم وقوعه منه
في الجملة ولما اعتبر ذلك في وجوب
الاداء كان عبارة عن لزوم
ايقاعه وتفرغ الذمة عنه
وما لهما انه وقت الواجب
في الصلوة لما كان موسعا
لم يعتبر في نفس الوجوب زمان
معينه بل الكسفي زمانا متحققا
لمعنى الحق سعة بخلاف وجوب
الاداء حيث يعتبر فيه زمان
معينه وهو بعد الشروع او
التضييق الاول مختار صاحب
الكشف والثاني مختار المص
والثالث مختار التحرير والحمد لله
على التوفيق بمثل هذا التوفيق
والتحقيق * فإنا * وحيد
أقول * اتمت الفرق آه * اقول
اعني على تقدير القول بان الوجوب
الزمان ارتفاع المانع وليس
بذلك التغيير عبارة * فإنا *
فانه ليس المذهب الحقيقي
لان مرادهم بتحقيق المزمع تحقق
لزوم الاداء لولا المانع فاذا
وجد المانع لم يتحقق وجوب
الاداء وقد قالوا بالوجوب عليهم عند المانع فيكون عليه مذهبهم فلا يصح عند هذا علم
البعض من الفرق انما يلزم بان الوجوب الى ارتفاع المانع * فإنا * والنظام
ان استعمال الفقه الى قوله مجردة عبارة * اقول ليس ذلك مجرد عبارة لانه ما ذكره
المحصر فيهم الاحكامهم بل مراده بالوجوب الفعل الذي ما يقابل الفعل المحارجي على ما حققناه
بالاخرين عليه * فإنا * وفيه نظرا لانه انه اراد بلزوم وجوده كالحالة آه * اقول ان

في انت طالق والندفاع الضرورة به ما فاعنه ينبغي ان يكون
ثبوت الاداء المتيقن في انت باين وان لم يوسم وان دفاع الضرورة به
ما فاعنه ثبوت الثالث اطلاقا والبينة كلاما هما ثبوت بطرقة الاقضاء
فيها وما الفرق بين الاقل المتيقن وبين الاداء المتيقن حيث كان احدهما
ما فاعنه ثبوت الغير والاخر غير مانع وقد يجاب عن اصل الاشكال بان
مذكرة اطلاقا ثبوت حكمه والا فالكليات لا يثبت بالبينة الا بالنسبة
تليف يتيقن بحقيقة بدونها وفيه نظر لان الاشكال باعتبار انه فهم من
كلامهم انه الاداء المتيقن متصور في النوعين ولم يندفع بما ذكره كما لا يخفى
* قوله لان اطلاقا لا يمكن فصلا لا يرسم انه من طرقة امرأة وجمدة
رجعية ثم راجعها ثم طلقها فثبوت يكون ثبوت لا يقال انه يرجوعا رافع
الاول * قوله لكونه معلقا بشرطه قيل عليه الاصل انه الشرط يمنع
انقضاء السبب وبهنا قد منع الحكم لا السبب واجيب بان المراد بالشرط
مصطلح المتكلمين التعليل المتصف بمنع انقضاء السبب * قوله وبعضهم
فرقوا آه قال الفاضل العرف الصحيح بينهما انه المتوفى في المحذوف المعاني القيدية
التي استغنى من المقدرات وفي المقضي المعاني الضرورية المطلقة * قوله
وفيه بحث لانه ان اراد به البحث يرد على ما ذكره المص في التتبع نفسه
حيث فرق فيه بين المحذوف والمقتضى بان في الاول تغير ادون الثاني
لا على الفرق الذي في التوضيح من انه دلالة اللفظ على المحذوف من باب
دلالة اللفظ على اللفظ ودلالة على المقضي من باب دلالة اللفظ
على المعنى فالمحذوف هو اللفظ والمقتضى هو المعنى وقد يجاب عنه على
اختيار الشر الاول بان لا يملك كونه من قبيل المقضي لان قبيل المحذوف نقص

الاداء وقد قالوا بالوجوب عليهم عند المانع فيكون عليه مذهبهم فلا يصح عند هذا علم
البعض من الفرق انما يلزم بان الوجوب الى ارتفاع المانع * فإنا * والنظام
ان استعمال الفقه الى قوله مجردة عبارة * اقول ليس ذلك مجرد عبارة لانه ما ذكره
المحصر فيهم الاحكامهم بل مراده بالوجوب الفعل الذي ما يقابل الفعل المحارجي على ما حققناه
بالاخرين عليه * فإنا * وفيه نظرا لانه انه اراد بلزوم وجوده كالحالة آه * اقول ان

انما نحن في الشك الاول قوله فلزوم وقوع الفعل انه قلنا انما يكون غير معقول او غير مستوعب لو كان المقصود لزوم وقوع الفعل الاختياري منه في تلك الحالة وليس كذلك بل المقصود لزوم وقوعه بعد زوال العذر كما صرحوا به وسيصح به نفس ايضا عن قريب وايضا قوله كما يلزم الوقوع يلزم الابقاع ثم اذ كثيرا ما يلزم الوقوع ولا يلزم الابقاع في تلك الحالة كما اذا زال العذر في وسط الوقت حيث يوجد الوجوب الموسع ويؤخر وجوب الاداء الى اخر الوقت بدليل انه لا يأتى

بالاخير في الاول بل في الثاني
قال * فلو قلنا انه الوجوب
هو لزوم ايقاع الفعل او ادائه
المادة * اقول قيل هذا بعيد
عن قصد القوم لانه ما ذهب
اليه ليس فرقا بينه نفس الوجوب
ووجوب الاداء بل بيان
الوجوب هو وجوب الاداء
والتقدير انما هو باعتبار الزمان
مطلقا ومقيد لانه لزوم الابقاع
هو الوجوب وهو وجوب الاداء
بلا فرق ولا كلام لاحد فيه وليس
بشيء لانك قد عرفت ان
حاصل اسفار الشافعية ان الوجوب
صفة الاداء
فكيف يوجد
الصفة
بدون الموصوف
فانما النجيز
انه يرفع هذا
الاشكال
فجعل الوجوب
للمذكور اي يكون حكما
و فرق بين
نفس الوجوب
ووجوب الاداء

او لا ولذا جعلوا
باعتباره زمانا
واسميانه عبارة
واسارة دلالة
وقضا هذا القيل
مستحب

عليه العلامة الشافعية ان لا يتغير في مثل ما نفرت بانها المحذوف
وهو فخر به لانه على تقدير عدم الاظهار يحتج ان يكون الانفعال كما كان بقوله
فقلنا ضرب بعبارة النجيز وان في قوله فارسلوه يوسف كان غير الارسلان
وغير تيان الى يوسف بل بآية يوسف نحوه من غير الارسلان والفقهاء بالاعطاء
انه لم يضر فافترحت وان القائل فارسلوه الى يوسف عدم بعد ما
ارسلوه فقال يوسف ايها الصديق وكفي بالتيقن بعد الاحتمال تغيير
قوله فصل مفهوم مخالفة اي غير المذكور وجه التفسير عند القائلين
بالمفهوم ليس غير المذكور مسكوت عنه مطلقا بل الحكم ثبت فيه موافقا
للمنطوق او مخالفا له فثبت بالتفسير على انه المراد بالمسكوت عنه غير المذكور
لا الذي لم يتوضر لثبوت الحكم فيه اصلا والى مفهوم مخالفة ويسمى دليل
الخطاب * قوله فائدة غير نفى الحكم عن المسكوت عنه قيل هذا ليس على
ما ينبغي لان ثبات الحكم للمنطوق لا بد ان يكون فائدة للكلام فالعبارة
الصحيحة ان يقال ان الشرط ان يكون نفى الحكم عن المسكوت عنه مقصودا
ويمكن ان يقال انما يرد ما ذكر لو كان عبارة الشارح ان لا يظهر لذكر
المنطوق وليس كذلك بل العبارة تخصيص المنطوق بالذكر والفرق
لانه التخصيص يقتضي نفى ذكر المسكوت عنه ففائدة بالنظر الى ذلك
النفى قائل * قوله فالمصحة خير اكره القائلين بالمفهوم لم يذكر
قوله وغير ذلك الدال على تعميم الشرط وانما ذكره ابن الحاجب في التخصيص
فرد على الاكثر ما ذكره المصنف وعلى تقدير ذكره يشكل القول بالمفهوم لانه
عدم ظهور فائدة اخرى مستفردة ومفسرة اذا كان القول به مبني عليه
يتخذ العهر به واجيب بان قول المصنف في سياقه وانما علم ان القائلين

باعتباره زمانا واطلاقه وقد عرفت من التحقيق ان
صالح المنقولة * قال * فانه قيل ينبغي ان لا يكون صوم المريض والمسافر
* اقول بغير السؤال ان الخطاب بصوم رمضان اذا اعدم في حقه المريض
والمسافر كانا من طبيعتهما بصوم في ايام اخر لم يكن صوما في رمضان اداء
للوجب عليهما لانه سبب وجوب الاداء الخطاب وسبب نفس الوجوب

هو الوقت وقد اتفقا بكونها مخالطيه بالصوم في أيام آخر فبنتي المسببان بالضرورة و تقرير
 السجواب انها و اخلاص تحت خطاب فمن شهد ستم الشهر فليصم غايته انه يكون مخالطيه
 ايضا بالصوم في أيام اخر على التحريم بعد الشروع في رمضان يتوجه الخطاب ويلزم الاداء
 كما اذا امر بواحد منهم من امور معينة كحصول الكفارة فانه الواجب واحدها لا على التخيير
 فاذا اختار المكفر واحدا منها تعبه ذلك لانه يكون واجبا وصوم رمضان ههنا كذلك ٢٨

فانصح الاعراض على السؤال بان
 كون الصوم غير اداء للواجب
 ليس على ما ينبغي لوجوه نفس
 الوجوب على المريض والمساكين
 وعلى اجابة بان هذا ما ذهب اليه
 ابو المعية ونقل عنه الشارح في
 صورة البحث وهو ههنا غير
 مستقيم ضرورة صيرورة الواجب
 حينئذ
 انها يلزم المكفر بالاداء على التخيير
 لا بالامالة ولا بالتكليف
 عدم المكفر على تقدير على التخيير
 عدم الاداء واجب كما هو الرأي
 بان العبرة بالظاهر الاصح فانه
 ولا توقف لنا على كلامهما في
 السنة والاداء الباطنة عنه عدم
 فتأمل * مشه
 الاستخراج
 وانما قال
 على الرأي
 الاصح احترازا
 عما قال بعض
 المختصين
 انه الواجب
 هو الجميع
 ويقتضيه وجود
 البعض وبعض
 الواجب
 واحد معية عند الله تعالى وهو ما يفعل فيختلف بالنية على المكلف في الدار

بمفهوم المخالفة انه لم اعترضه بعد هذا عليهم من تعبد الاعراض بان
 على البعض لا يلزم به التوجيه مع انه حصر ذكر التعميم على ابن الحاجب
 محتاجا وقوله وعلى تقدير ذكره انه مدفوع بانه انما يقولون بمفهوم
 المخالفة اذ حصل الظن بعدم ظهور فائدة اخرى بعد ان لم يخص
 اذ لا نزاع في ان المفهوم ظني يعارضه القياس فيلحق الظن باستقراء الوجوه
 الاخر وادعاء عدم حصول الظن في جميع المواد مما لا يسمع * قوله منه
 تخصيص الشيء باسمه قيل قدم مفهوم اللقب لانه بعدد ونفي حجية المفهوم مطلقا
 ومفهوم اللقب ظهر في هذا الاعتبار والاثبات فانه لا يكون بعدد والاثبات
 حجية اخر ومفهوم اللقب لان بعد عن الاثبات * قوله يعني يلزم الامر
 نوقش فيه بان تفسير كلام المصنف بعد اينا في قوله والمصنف خصص المكفر بالاول
 والكذب بالثاني اللهم لان يرجع ضمير يعني الى المستدل بهذا الدليل
 لا الى المصنف وان كان الظن يقتضي هذا فاعترض بانك قد عرفت ان من جملة
 شروط مفهوم المخالفة انه لا يظهر ولو لم يمسكوت عنه من المنظور بالكل
 ولا مساواة له فيه وهذا الشرط مفقود في القولين فاما في الاول فلو جود
 المساواة بين رسول الله و بين سائر الرسل صلوات الله عليهم ففسد
 الرسالة وان كان له فضل عليهم جهة اخرى واما في الثاني فلان الوجود
 في الواجب جبر حلاله او في من الوجود في الممكن * قوله لوجود الباري
 تعالى قيل القائل زايه موجود وان قصد التخصيص فزاده ظاهر تخصيص زيد
 من بين الافراد المستركة معه في الانسانية لا في مطلوبة السميعة والمفهومية
 فيلزم الكذب لا المكفر ونظيره انهم ذكره وان قصر الموصوف على الصفة فمن
 الحقيقي لايجاد وجود والعكس كغير نحو ما في الدار لا زايه على معنى انه الكون

واجب عنيهم بانهم حرموا
 الموانع في الشرائع
 المذكورة والاجل
 ذلك ورواها في المصنف
 سب
 واجب * تب
 او ادعى
 فيخرج به انصر
 الله و الله
 سب

فيه وفي الوقت الذي هو سبب لنفس الواجب ومنع عدم الخطاب بهذا المعنى في المعنى عليه ١٩ مثاله سكايرة محضه * قال * وبهذا يندفع ما يقال انه * اقول انما اندفاع الاول فلاح الموقوف على الاداء ليس السببية بل تقرر بها والواجب الذي لا يتوقف الاداء عليه لا يتوقف على تقرر بل على نفس السبب فلا دور وانما اندفاع الثاني فلا يتحقق الواجب لا يتوقف على الشرع بل الموقوف عليه تقرر الواجب وقوله لندم ٢٨ قد يدفع هذا بان

تخفى سببه عدم ظهور المساواة
مم فانه سببه شرط محجب ولالة
محقق بل منه ذلك الكلام * ممكنه
غير مقرر ولا يلزم من
عدم الشرع زيد موجود في زمن
عدم التحقيق الرسول عليه السلام
قوله وفيما هو وتضمنه تقرر رسالته
بانه من منتهى وفيه نقص * مشه
ما يقال اى

فساد الازام * قال * كملت لما
ليست في موقعها * اقول جوابه
انه لا يمتنع لحد الطرفية كما في
قول الشاعر كما ابرقت قوما على اسما
غمامة فلما رادوا اقتضت وجبت
* قال * بانه يقول عني هذا الجوز
السببية * اقول اعترض عليه
بانه يقيمه كونه الجوز السببية ليس
في وسع العهد والوقار عني
هذا الجوز لاداء
للمكان اولى والواجب والاعراض
* قال * للشيخ الكليني
بل يجتزأ في شرح البردوي
انها في
فيقوله

فيصير هو الواجب بالنسبة اليه
* اقول قيل عليه انحصار لم يقع

في الدار مقصور على زيد فان انقص فيه بالنسبة الى فرد الانسان ضرورة
وجود الوجود فيه * قوله والمقصود انما قيل فيما سلكه المصنف على شئ وهو
ان عليه الكفر في المثال الاول هي بعينها حلة الكذب في الرسالة عن غيره
الانبياء ككفر وكذب ونفي الوجود عن الغير كليا كذب ويندج فيه نفي الوجود
عن الصانع وهو كفر وانت جابر باستواء القسيتين في لزوم اجتماع الكفر
والكذب في كل منهما بالنظر الى مدلولهما التضمني على انه لو سلم كون ما ذكر
وجبا تخصيص الثاني بالكذب لم يكن وجبا تخصيص الاول بالكفر بل المناسب
ان يخص الاول بالكفر والكذب والثاني بالكذب فقط قلنا * قوله لان هذه
الفائدة حاصله في جميع الصور قبل هذا الجواب من ان تقسم لما ذكره اولامن
انه شرط مفهوم المخالفة ان لا يظهر تخصيص الحكم بالمنطوق فائدة غير نفي
الحكم عن السكوت عنه فحصل الفائدة يقتضي ظهورها وانت جابر بان
ما ذكره ههنا كلام الزامي قلنا * قوله وحاصله انه لو كان ما ذكر متضمنا لتخصيص
بالذكر لزم ان لا يتحقق مفهوم القلب اصلا على انه انحصار فاعل لتحقيقه لا يلزم
النسبة قضا صلا * قوله وهو تعليل النعم اعترض عليه بانه ان راوان التعليل
جائز فيكون الاصل منصوصا عليه باسم العلم نفسه لا يفي شيئا وان
اراد انه جائز مطلقا فمجاز انه يكون جوازه في غير محل النزاع واجيب
باختيارنا في فان المجعدين لم يعصوا بين ما يكون المنصوص عليه باسم علم
او غيره وبهذا يظهر انه تخصيص الدليل اعني الاجماع على جواز تعليل النص
بنفي مفهوم القلب محال * قوله فلا يجوز التباينة بالنسبة فيه بحيث
لا سند لمره من الاتفاق على انه المفهوم ظني يعارضه القياس نعم فمزمون
التعارض مع الترجيح في جميع صور القياس ولم يقر به احد من العلماء وقوله

موقفه لا يقتضاه انه يكون المؤدى بعينه هو الواجب وليس كذلك بل الواجب هو احد الامور
تبادي به لاستماله على الواجب وكذا قوله ويتبعه بفعله في الموضوع ليس كما ينبغي اقول كما في
هذا القائل لم ينظر في شروح المختصر وهو اشئ شيع قصد لم يتاخر في عبارة هذا الشرح فالتقرر
فيها انه الواجب في الواجب فخير احد الامور لا على التبعيه لغيره اذا اختار واحد منها صار هو
الواجب بالنظر اليه وانظر في بيانه هذا ويظهر قول من قال الواجب بالنسبة الى احد كل شئ اخر

وهو ما يفعله كما يستفاد من الخبر انهم يقولون ابتداء اسم الواجب فيه بالنسبة الى كل ما يفعله ونحوه لا نقول كذلك بل نقول اسم الواجب احد الامور لا على التقييد فاذا اختار واحد منها يتعين الواجب بطريق الصيرورة ولهذا قال فيصير هو الواجب بالنسبة اليه ولم يقرر فيكون وكذا الحال في قوله ويتعين بفعله في الموضوع * قال * واما التوقيف به بمعنى دخوله في تعريف الصوم اه * اتوا قال فخر الاسلام انها قلنا انه معيار له لانه قدر وعرف به وقال صاحب الكشف ٢٠

اي لانه الصوم قدر بالوقت حتى ازداد وازداد وانشققت بالتفاحه كما لميل بالكيل وقد عرف به الصوم

عشر حيث قال واذ جعل ذلك يعني التساوي دل على الحكم في النوع بمفهوم الموافقة مع المفطرات الثلث نهارا مع النية بذكر صاحب الشرح

وانما قال ههنا لانه الشرط الاول لونه في مفهوم الموافقة لا يصلح جوازا عن طرف القاضي حيث ادعى في تعريفه كفاية التساوي فيه مشر

وكما ان الوقت معيار به ضرورة ويجوز ان يكون عرف من المعرفة ويكون متاكدا القدر اي قدر الصوم بالوقت وعرف مقدار الصوم به فانه معيار له والمص قد اختار ما ذكر صاحب الكشف او لا والخبر الثاني وتو الاول بان الدخول في التعريف لا يقتضي المعيارية ثم قال الامر بتكليف

لا من شرط القياس المبالاة اعترض عليه بانه اذا اشتد عليه المساواة يلزم ان يكون الحكم في النوع ثابتا بمفهوم الموافقة كما صرح به القاضي في شرح المختصر فيلزم ان يكون كل قياس مفهوما والثابت به ثابتا بالنص ولزم رفض كثير من القواعد كذا ذكره الشارح في خواشي شرح المختصر فيكون ان يحتاج ههنا بان شرط مفهوم الموافقة الاول لونه فلا عبرة بما ذكره القاضي وايضا يجوز ان يكون حكم الاصل ثابتا بالاجماع لا بالنص * قوله ومنه تخصيص الشيء بالصفة المراد بالصفة ما يكون قيد الذات سواء كان نقضا محتويا في الغنم السائمة ذكوة ام لا نحو في سائمة الغنم ذكوة ثم اذا كان تخصيص مبتدأ والفرق خبر له مقدما نقوله يقول يتجمل ان يكون سائمة فاو خبرا بعد خبر او حالا مبتدأ او خبر مبتدأ ومخدوف والتخصيص عما عده يتجمل ان يرجع الى الوصف على التسامح كما ذكره المص وان يرجع الى الموصوف الدال عليه ذكر الوصف * قوله انه المتبادر الى الفهم عرفا والتبادر من امارات الحقيقة فيكون حقيقة قد يجعل علامته الحقيقية عدم تبادر غيره والفرق فان لفظ المشترك بالنسبة الى احد المعنيين حقيقة لعدم المتبادر الى غيره لا المتبادر اليه * قوله وفيه نظر لان مرادهم ان كبراة اجيب عنه بان المفهوم من اللفظ يشترك فيه كل من هو عارف بها ففهم الكثير ومن الكل ما يدفع كونه مفهوما لانه يدلى على ان في فهم بناء على اجتماعهم فلا يكون جهة على غيرهم من المجتهدين القائلين بخلافه ورده باننا اذا سمعنا جمعا من الثقات فهموا معنى من اللفظ وحملوا هذا اللفظ على هذا المعنى جزئيا بان ذلك الفهم واحكاما باعتبار اللفظ وان لم يعلم حال الباقين ثم ان اللفظ ثبت بقولنا لانه من اهلها لا يفرج في ذلك احتمال كونها مبني على

واراد به انه المراد ههنا الدخول على وجه مخصوص وهو ان يكون الامساك الشرعي الهاديا معيارا لجميع اجزاء النهار بحيث لا يكون ازيد ولا انقص منه وظاهر انه الدخول في التعريف بهذا المعنى يقتضي المعيارية * قال * لانه الامر المتعلق بالفعل في محل مفاهيم اه * اتوا في هذه العبادة نوع خزانة لانه قوله في محل متعلق بالفعل وضمير كانه ولكنه ووجه ويقع راجع الى الفعل فلا يبقى لقوله لانه الامر متعلق العبادة ان يكون كانه لانه الامر اذا اُفعل

الفعل في محل مفعول به آية فانه الجملة الشرطية تكون خبر الاسم وحاصلها انه الفعل المأمور به
الواضع في محل مفعول به حكم الفعل المستحق باعتبار الوجود واسم كانه دينا باعتبار ذاته فاعلى اى
وصف وجد يقع عن المأمور به كروا لودية المنصوب فانه ما مور بالواقع في محل مفعول به وهو
الودية فاعلى اى وجه او فاعل لا يقع الا عن الجملة المستحقة عليه * قال * واجوب
٤١ انه يعينه الوقت للصوم اه * اقول يعنى انه ما ذكره زفر يد على تعينه ان ربح
الوقت للصوم استحقاق

اجتهادهم * قوله الثاني في الوجه يحتمل الضم والصفة والشرط وغيرهما
بخلاف الوجه الباقية فانها مختصة بالصفة * قوله وجوبه بظن قيل جعل
الشرح امثال هذه الدلالة من الوصفية وليس كذلك بل هي من
الدلالات العقلية المناسبة من ان العاقل ينبغي ان لا يريد في الكلام الا
الفايدة ولا ينقص الا الفائدة * قوله الرابع ان تعليل الحكم لم يتغير
بجوابه لتغير الجواب المصروف وان رده ايضا فيما سبقت في * قوله وعندهنا
لا يدل قال مولانا عبد العزيز في حواشي الكشف رايت في الفتاوى الطيرية
في باب ما يكره العمل في الصلاة ان الاحتجاج بالمفهوم يجوز كذا ذكره شمس
الائمة في شرح السيرة الكبرى وقال بنى محمد ربح مسائل السيرة على الاحتجاج
بالمفهوم والى هذا مال الخفاف وبنى عليه مسائل الخيل ويحكى عن النبي صلى الله عليه وآله
كانه يقول انه كان المنصوص عليه باسم العلم محصورا بعد ذلك
يدل على نفي الحكم فيما سواه لانه في اثبات الحكم فيما سواه ابطال العدم
المنصوص وذلك لا يجوز ومثاله قوله عمن خسر من الفواست يقتل
في اكل واحكم وقوله عمن احلت لنا ميتتان ودمان * قوله وبعضها
حيث لم يذكر جواب الثاني * قوله الا انه ليس موجبا للتخصيص لانه
ينقضي ثبوت مفهوم الموافقة فلا يكون مقتضيا لتخصيص الحكم بالملفوظ
* قوله نحو ما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه هذه الآية ليست
بهي المذكورة في كثير من نسخ التوضيح بل المذكورة فيه هي آية سورة هود
اعني واما دابة في الارض الا على اثنتي عشرة رجة * قوله وهي زيادة
التعظيم والاحاطة لان النكرة في سياق النفي وان كانت مستفزة الا انه
يجوز ان يراد بها الاستغراق العربي اعني دواب الارض واحدة وطيور

منه على العبد لنا فقه
امساكنا بحيث لا يكون مختارا
في صرفها الى ما يريد اصلا وليس
كذلك لانه لا يخرج يكون خبرا فلا
يصح لانه يكون عبدا ولا نوصا
الفعل الذي يقصد به العبد
التقرب الى الله تعالى وبصرفه
عن العادة الى العبادات باختياره
* قال * بما ذكرنا ان الاعراض
* اقول يعنى ظهر بما ذكره
اجواب عن دليل زفر ان الاعراض
الذي اوردته من قبل زفر بان
الامساك الذي كف النفس
فعل اختيارى فلا وجه لكونه
جبريا انما نشأ عنه عدم تحقق
معنى الكلام اى عدم العلم
بمعنى الكلام حقيقة فان كونه
الفعل في نفسه اختياريا لا يقتضي
كونه عبادة لا عرفت انها فعل
يقصد به العبد التقرب الى الله
تعالى فانه الموضوع مشافعل
اختياريا اذا قصد به التبرؤ لا يكون
عبادة واذا قصد به التقرب
يكون عبادة * قال * من جهة
انها عبادة * اقول انما الهيئة
لفظ يصلح ان يكون مجازا في بعض

النسخ عبادة بالدرال وهو خطأ * قال * وحاصل اجواب انما لا يخلو النية المتأخرة متقدمة اه
* اقول فيه بحث لانه لا يصلح لانه يكون جوابا عما قال في فعله لانه اراد بقوله انما لا يخلو
النية المتأخرة متقدمة انما لا يخلو متقدمة حقيقة فصحيح لكنه غير ملائم لقوله لانه الشئ انما يعتبر
حكما اذا تصور حقيقة لانه المفهوم منه انما يخلو النية المتأخرة متقدمة حكما فغير صحيح لان الحق
التقديرى الذي اختلف به الخبر عن التقدم الحكمي وايضا يكون مخالفا لقوله الا انه مك

المتقضى يحتمل كالتأنيده فان قيل الصحيح الموافق لعبارة المص رحمه الله تعالى انه يقال اولاً حاصل كلامنا ان مقتضى التنية لا يقبل التقدم لانه انما يكون بالاستناد وهو لا يصح الا في الامور الشرعية والتنية امر وجدان لا شرعي ثم يقال وحاصل الجواب انما لا يجعلها متقدمة بالاستناد بل بالقياس الى التنية في البطلان فاما اعتبار مع عدم تعارضها لشي من الامساك فلان تعبير المقارنة باكثر الامساك ادلة * قال * فانه قيل المردوم المسبوبة بالوجوداته ٤٢

* قول يعني قياس المجيب التنية المردومة في الزمان المتقدّم على التنية المتقدمة قياساً مع الفارق فانه التنية المتقدمة معدومة لكنها مسبوقة بالوجود والمردوم المسبوق بالوجود يمكنه ان يقدر محققاً بخلاف المردوم الاصل في قوله ربما يتبع فيه راجع الى وجوده وطريقتاً متعقولة * قال * وايضاً يحتمل الاقتران ببعض الاجزاء * اقول بهذا يخرج الجواب عن قياس الشافعي الصوم بالصلوة بانه قياس مع الفارق فانه الصلوة مركبة من اجزاء مختلفة فالتنية المقارنة والوجوه التي المنفية لا يبنّا في الاستدلال فتأمل * مثلاً بانظر في الاستدلال بالاعتراض في الصوم * قال * وفي حاشية الاستدلال عده عدم ظهورهما فذكره في زيادة عباده لعدم سهو يشهد به الشافعي * اقول * قياساً بذكره

جواب واحد قد ذكر وصف نسبة الى جميع دوّاب ارض كان وطيور انما هو كما ان على السواء فانضح ان الاستدلال حقيقي * قوله كانه قيل واما من وآية او رد عليه ان النكرة المفردة في سياق التقى تدل على كلفه فكيف يصح الاخبار عنها بقوله ام مثلكم وكل فرد لا يكون امّاً وكذلك ان يريد بها كل نوع لان كل نوع امّة لا هم كما اشار اليه في الصحاح اجيب عنه بانه من قبيل الميل الى المعنى لان استغراق كل فرد في تخصيصه يوجب جموع من الدواب والطيور فيصح باعتبارها حكم ام عليه ونظيره وكل في تلك سبحانه وهذا هو مراد صاحب الكفا لان النكرة اعني ذبته محمول على الجموع من حيث هو مجموع بقرينة خبر كما هو الشريف في حاشية المطول عليه لان عبارة الكفا لا يساعده * قوله انما هو الى اجنب لا الفرد لم يرد بالفرد الواحد حتى يرد انه ليس بمحمول اصلاً لان النكرة المنفية مع من ضم في الاستدلال بل اراد مطلوبة العدد والفرد الذي يقارن الاستدلال القرني فان قلت كما ان ارادة فرد واحد في الاستدلال كذا لك ارادة اجنب دون الفرد فكيف تنحل الآية على ارادة اجنب قلت الاستدلال متحقق بالنظر الى الجنس كما في قوله تعالى ولا تتبريد ظلمها للعالمين * قوله لا يحتمل التخصيص اصلاً اجيب بان مراد المصم بانه مخصوص بجنس النوع كما تجار والفرس والبغل لا خصوص الشخص فلا يرد ما ذكره * قوله اني لا يظهر اوليته ولا مساوئه اعترض عليه بان عدة ظهورها تمام يقتضي التخصيص بالذكر كما في ما ذكره سابقاً من ان ظهورها ليس موجباً للتخصيص واجيب بانه لا يحتمل على التقلب وتارة بان قوله غير ذلك استدارة الى قوله وما خرج حجة الغالب وما عده بقرينة قوله

كما ينبغي لانه قد يمتنع بعدم كانه يعني لو تحقق كانه بين كانه شبيهة بالمبارد هو ليس بما في كانه هذا مستبعداً للمقتضى لا يقتضيه وتالياً لما في * قال * وهو مذکور في اصول فخر الاسلام * اقول مناقشة في قول المص وهو في مذکور في اصول الامام فخر * استفهم كنهه كانه اراد عدم ذكره مفصلاً لما في اصول فخر التنية الآية * قال * فلم يستعمل في مقتضى * اقول فان ثبت التنية في اصول فخر * قال * فانه لا يمتنع ان يكون ما في اصول فخر في اصول فخر

لعبه تزوج اربعاً لا يثبت الحرة بذلك لانها اصل التزوج الرابع لان اللعب لا يمكن التثبت لانه في الاحكام نصف آخر فلا يكون الا ذم تزوج الرابع مقتضياً لاعتناقه لان الأصل لا يثبت باقتضاء الفرع ايانه لانه يناه في الأصله فكذلك الايمان اصل للسرايع فلا يصلح لانه يجعل شرطاً باقتضاء السرايع ايانه * قال * وقد يقال ان ترجمته آه * اقول فيه بحث وهو انه المتبادر من هذه العبارة انه الخطئة متوجهة فانه وقعت وفت بالتكليف وليس كذلك

لا ان الامام الثاني في التواضع من الحنفية كما ذهبوا الى انه الكفار مخاطبون بالعبادة وما مورسها بادائها وحالهم فيه سائر العلماء صالح الترجمة بما ذكرنا به انه يكون هذا الخلاف سبباً على خلاف آخر فالتحقيق في شرح المختصر لا يشترط في التكليف بالفعل حصول الشرط الشرعي لذلك الفعل بل يجوز التكليف بالفعل وان لم يحصل شرط شرعاً خلافاً لاصحاب الرأي وانه حاكم لا سفراني فالمسئلة مفرضة في بعض ضرائع محل النزاع وهو تكليف الكفار بالفرع مع انتفاء شرطها وهو الايمان حتى يعذب كما يعذب بالايماة او لا وهم يفعلونه ذلك ولا كره على جوازها تقريباً للمفهوم

وتأدية فصول البدائع ونسبها
للمناخلة
* قال * الكشف بعدم التواتر متعلق
بالعبادات
وافتعاله اشتراط
خاصة آه المتواتر * مشه

ما يقتضيه تخصيصه بالذكر مع ما سبقت * قوله وخوف اي لا يكون خوف يمنع المتكلم من ذكر حال السكوت عنه وقيل المراد دفع خوف كاذباً قال الخاف عن ذكر الصلوة المفروضة في اول الوقت * قوله اذ لم يظهر للوصف فائدة اخرى فيه بحث وهو انه المفهوم ثابت لفته قضاؤه عنه الفائدة الاخرى جمع حتى المساواة التي لاجل القياس بعيد لان شرائط القياس ما يفرقه المجتهد لا غير العلم لان يقال اهل اللغة لا اعتبروا ان ثبوت حكم المفهوم كما يكون حيث انتفى موجبات التخصيص ولم يظهر للوصف فائدة اخرى فمن ظن بانتفاء الموجبات فهم المفهوم والا فلا يفتح في ذلك ان شرائط القياس لا يفرقه المجتهد * قوله والامان فان الوصف آه قيل عليه مراد المص ان ذكر الوصف لما كان الفوائد كثيرة جاز ذكر وصف مخصوص لقوائد ايضا فلا يحصل الظن بانتفاء جميع الفوائد سوى تعني الحكم فكانه محمول على التنظير لا التمثيل واجيب بانه لا يلزم ظاهر كلام المص * قوله يعارضه فيه بحث اذ قد صرح فيما سبق بانه المفهوم ليس محلاً للقياس لاشتراط الاولية فيه وعدمها في القياس غايه يصح قوله يعارضه القياس على انه الظن وان كان ظنياً فغير الواحد مقدم على القياس كما قيل ولكن انه يدفع البحث بجواز تغاير الاصل في في القياس والمفهوم * قوله وهو حاصل بعد ظهوره فان قلت قد تقرر انه عدم الوجود انه لا يدل على عدم الوجود وقلت مضاه انه لا يدل دلالة قطعية * قوله عما يقال انه لو ثبت آه هذه شبهة من يقول بطلان دليل الخطاب ورواه ابن الحارث في المختصر واجاب عنه وتضمنت راجع الى المفهوم ونقطه الإشارة الى ما ذكره من انه القائلين انما يقولون بذلك

* اقول يدرك عليه اعادة التجار في قوله بالعبادات * قال * ومضاه انهم يؤخذون آه * اقول كما كان قول المص بالعبادات في حق المواخذة في الاخرة بعد قوله لاختلاف مقصداً المواخذة بترك الاداء في الدنيا مشغول عليها كما لو اخذت بترك الاعتقاد ولم يكن كذلك لاختلاف في حق وجوب الاداء في الدنيا ايها الضمير مراد المص بقوله ومضاه آه فانه قيل قوله لانه موجب الاحكام والاداء انما يصح اذا ورد في حق الكفار لانه صريح

تسبيل في الجواب
بعينه انه يستند
والاستدلال بتوجه
دونه وجه وفيه نظر
لان السبب مما يت
بالسبب تجازي في
مستند * مشه

ولو اشار الى الاكبر
وقال هذا ابن لا يتب
نسب الاخير به منه
ايضا فالنفي عندنا
كونه السبب
لان بعد تحققه
وليس النفي وعند
وعند القول القول
بمفهوم القلب * مشه

وورد الجواب صاحب
الشيخ بوجه آخر
لم اورد ما في الحكيم
لفظوه ضعفها حيث
قال ودفعه ظاهرا
فانا لا نسلم انه متفق
السبب المتأخر
استقاء الحكم وانما كانا
فلا نسلم انه يتصور
للسبب لا بالاثبات
ولا بالنفي فيه الرد
بالسبب السيد لغو
ومن تعرض لها فانا
هو على سبيل المستند

كما عرفت وانما لنا
فلا نالاهم انه
خلاف الاصل واما
رايها فلا نسلم
لا نزاع في كذا

بالجوابات وليس كذلك والالاختلاف في كونهم مخا طبعها بها قلنا يفتي
للتخلاف فيه وورد الادامر المطلقة كقوله تعالى وقدر على الناس
حج البيت مثلاً فانه امر معني وان كان في صورة الاخبار لتحقيق
اختلاف انهم يدخلون تحت هذه الادامر لا اذ ينبغي ان يعلم هذا المقام وانه
الهادي الى نيل المرام * قال * فالأمر مسك للقلب كلياته ٣٤

بالجواب
* اقول
فانه قيل
لا وجه لتسليم
بها على ذلك
المطلوب
ولا الجواب
عنه بما ذكر
لان الظاهر
لم يك
جملة المتشبه
فانهم المصلون
قلنا كمنه
قوله لم يك
نظم المسكين
حيث لم يقولوا
ولم يك
من المضيق
ولو كان
مردم ذلك
لقلنا كذلك
قال * قال *
ولا يجب
على الله
مكذبهم كما
في قوله
تعالى آية

او لم يظهر الحكم على اخرى بعد التخصيص والاستقصاء وح يحصل الظن
وهو كاف * قول المصنف ان الحكم مثبت بعقل شئ في الحصول انهم قالوا
تفصيل الاحكام المتساوية بالعلل المختصة خلاف الاصل واجاب بنبه
وفي المنهاج الاصل عدم علة اخرى واجيب بان الاصل انما يصح للرفع
للا لاثبات * قوله ليس كما ينبغي انه قد يجاب عن ذلك بانه يكفي في
انخرج فخرج العادة ان يكون الغالب المذكور بذلك الوصف بالنظر
الى الحكم المتو ولما قالوا في قوله شقاق بينهما الآية وفي قوله نعم ايما
امرأة تكنت بغير اذن وليها لا دلالة للتخصيص على المفهوم لان لاثبات
هو العادة فان الخلع لا يجري غالباً الا عند الشقاق والمراد لا تنكح نفسها
الا عند آباء الوالي فلجواب ان يكون سبب تخصيص هذه العادة لم يقولوا
الحكم عما عداه وهذا وان كان في التعليق بالشرط الا انه يجوز ان يكون
في الوصف ايضاً كذلك ولا شك ان الغالب فيها نحن فيه كوالفينا
التي يتعلل بها النكاح مؤمنات وانه العادة جارية بذلك * قوله
فيكونا من ولدي الامة فيه بحث لان الدعوى وان ثبت في هذا الوقت
لكن يستند الى وقت الولادة لاستحالة ان يكون ولده في هذا الوقت
ولا يكون ولده في وقت الولادة فالولد ان لاخير ان يكون ولدي ام
الولد لا ولد الامة ويكون من يجاب عنه بان امومية الولد ثبت من وقت
الولادة في حق الاكبر ضرورة فلا عموم له في حق الاخرين * قوله ولا
نحجب ما ذكرناه وان لم يكن ذكر الدليل المذكور لكونه ولياً لا يتصور بالشرط
فلا وجه لتخصيصه بالذكر لان جميع ما ذكرناه * قوله والاصل عدمه
ويحصل الظن بالمفهوم فيه بحث كما سبقت من انه الاصل يصلح للرفع للاثبات

* اقول يدو عليه انه كانه لم يلاحظ كذبهم في اخر الآية بقوله تع
انظر كيف كذبوا على انفسهم لا يقال هو مثال للتكذيب لانه قوله
الاية وترك التكذيب انما يحسن اذا كان العقل مستقلاً بكذب كافي لاثبات
المذكور بنا في ذلك * قال * وايضا متقوض بالامر بالايمان آية * اقول
روى هذا بانس الايمان ضد الفكر فلا يجتمعان اذا جاء الحق من اهل بيته فيصير

هذا للمؤاب بجر و ذوال الكسر بخلاف العبادة فانها ليست مما فيه
 للكفر فلا يصير الكافر اهل للمؤاب بجر وحصول العبادة باللم ترك الكفر * قال *
 قلنا ليس كذلك بل ثبت وجوب الايمان * اتول فانه قيل الجواب
 لا يطالب بالسؤال الا لرأس الطاعات واساس العبادات المذكورة
 ٥ في السؤال انما هو تقسم الايمان ووجوده ولذا قال كيف ثبت شرطه بالرجوع

الضمير الى الايمان المذكور في
 الجواب وجوب الايمان لا
 وجوده قلنا ان كان الايمان
 رأس الطاعات واساس
 العبادات قلنا لا يثبت نفسه
 في ضمن الطاعات فكذلك لا يثبت
 وجوبه في ضمنه وجوبه
 ومقتضى قوله فكيف ثبت
 شرطه فانه فكيف ثبت وجوبه
 شرطه تبعاً لوجوب الفرع
 * قال * لانه ثبت في ضمن
 الامر بالفروع * اتول يعني
 انه وجوب الايمان يثبت ابتداء
 بآية المصلحة وبعد ذلك يفهم
 في ضمن الامر بالفروع ولا يلزم
 منه بوجبه للفرق الظاهر

على المنطوق عند ان فعي راجع
 الى كانه قطعي الالالة والقياس
 ليس قطعي الالالة عنه حتى
 يجوز تخصيصه بنحو الواحد
 والقياس فلا يلزم من رجاء
 المنطوق انه يكون العام اقوى من
 المفهوم عنه ونسخ

قول لا يري هذا النظر لانه ظهور
 عدم الاتصال لا يمنع تقدير الاتصال
 لانه الترتيب في النظم لا وجوب الترتيب

في المورد لا يلزم
 ما هو متعارف بالنظر
 سابق في المورد
 مستحب

* قوله ومن لم يستطع منكم طولا ان يبلغ المحسنات المؤمنة الآية طولا
 اي غناء واعتلاء واصحله وانقص والزيادة وان يبلغ في موضع النصب
 بطولا او بفعل مقدر صفة له اي ومن لم يستطع منكم ان يقتل كالح المحسنات
 او ومن لم يستطع غنى يبلغ به كالح المحسنات يعني كحار * قوله عند استطاعته
 نكاحه اعترض على السامعي بانه لم يعمل بمفهوم قوله مع والمحسنات المؤمنة
 حيث جعل طول الحركة الكتابية ما فاعلم كالح الامة كطول الحركة المؤمنة
 ومفهومه يقتضي انه لا يكون طول الكتابية ما فاعلم لو كان ما فاعلم كالح
 بفيد الايمان فانه اوجب بان العمل بالمفهوم انما يجب اذا لم يعارضه دليل
 آخر وقد عارضه ههنا فان صيانة الحركة عن الاسترقاق واجب ما لم يكن
 وقد كان ذلك بنكاح الحركة الكتابية مع رتابة وصف الايمان في الولد فانه
 يتبع خبر الابوين وبنافذ يجب العمل بالمفهوم فان قلت امي فائدة في تعليل
 الجواز بالشرط او بالامانة يجوز به وانه بخلافه فائدة كرمته بنكاح الامة
 حال طول الحركة فان عتدها وان جاز بنكاح الامة ان المستحب لم يقدّر
 على خروج الحركة اي لا يخرج الامة ويكره له ان يخرجها اذ هو شرط صريح
 على وفاء العادة كقوله تعالى في توبهم ان غنم فيه خير وذلك ان الرجل
 في العادات لا يخرج بالامانة عند العجز من جوار الحركة يستلزم عن
 ذلك فاصح الله سبحانه هذا الكلام على وفاق العادة كذا في الطريقة
 البرغرية * قوله لقوله تعالى واصل لكم بر وعلى ان فعي روح التخصيص
 انما يثبت عند التعارض وعنده يكون المنطوق راجحاً لانه اقوى من المفهوم
 * قوله لان عدم الاتصال لا قد يمنع الظهور ببناء على ان ترتيب النظم
 ليس على ترتيب الترتول وفيه ما قل * قوله والتحقيق في الجملة السطرية

به ثبت شيء بلقط وبها فيها منه فقد تر فانه من عطف عن الفرق بينها قال
 لا يخفى انه هذا لا يخفى الاقتصار بل الحق انه يقال يثبت الوجوب بالعبادة
 لا بالقضاء ولا فيه نعم لو لم يكن العبادة لزوم لمجدد * قال * وانما
 الجواب عن التسليم انما هو في قوله لا يري هذا النظر لانه ظهور
 وجوب

عليه كما مر فلا وجه للتراع فيه وقوله انما المواخذة آية فغير صحيح اما اولاً فانما يحكم المستفاد من
 انما مخالف لقوله سابقاً والآية بمسك للقائلين في وجوب المواخذة على ترك
 الاعمال ايضاً وانما نيا فلان من صرف المواخذة اعتقاد الوجوب نيجاز فلا يثبت الابدليل كما مر
 ولعل المقصود انما لم يتقرر بجوابه لصعوبة وقد وقع في بعض النسخ ان لا نسلم بحرف العطف حتى اعترض
 بعضهم بناء على انه جواب آخر وهو سهو وفي بعضها اولاً ثم المواخذة وهو تصحيح ٢٦

* قال المصنف * فقولهم انهم مخالفون
 بالايان قطع ممنوع * اقول
 يراد عليه انه المنع انما يتوجه اذا
 كان مراد القائل بهم مخالفين
 بالايان فقط انهم غير مخالفين
 بما سواه مطلقاً سواء كان عبادة
 او عقوبة او معاملة وليس كذلك
 بل معناه انهم غير مخالفين بالعبادة
 لانه المراد بالشرائع هي سائر
 العبادات لا غير كما قال شمس
 الانحة وعندنا الشرائع ليست
 من نفس الايمان وبهم مخالفون
 بالايان فلا يخافون باذآ
 الشرائع التي ينبغي على الايمان
 ما لم يؤمنوا * قال * وحققة
 انه المنع عنه يجب ان يكون
 مستصور الوجود * اقول فانه
 قيل ان اراد بوجوب المتصور
 وجوبه قبل النسي فثم لكنه لا يفيد
 بخلافه انه يستبعد ولا يردع
 نظراً الى الامكان السابق وان
 اراد وجوبه بعده فثم لا يرد
 من دليل قلنا المراد وقت الانتهاء
 عن الفعل وهو المستقبل كما ان
 المعقولة لا امر وجوب تصور
 الامتثال في المستقبل ولهذا
 قال حيث لو اقدم عليه يوجد

قال الفاضل الشريف ما ذهب اليه من الحكم هو الجواز وحده مذهب
 صاحب المنهاج وهو مخالف الكلام سائر النسخة حيث صحوا بان كلمة
 الجواز تدل على سببية الاول وسببية الثاني فيكون مرادها انما
 الثاني بالاول ولزوم ذلك فيكون كل واحد من الشرط وانجزا جزء الكلام
 بمنزلة المبتدأ وانجز لان يكون الشرط قيد الانجز على هذا المذهب ليس
 بصحيح لان معنى قولك ان ركبنا اضربك لو كان اضربك ركبنا كما زعموا
 اخفاه صدقاً وكذا اذا لم يوجد منك ضرب ولا ركبوك ولم يركبك
 لان العرف سادح على انه الاول مصادق والثاني كاذب وكفى به تشكيكاً
 وج ان يخفى انه ماضية الشارح في كلامه تعصبا منه من انه مذهب الحنفية
 عقلية ومذهب الشافعية شرعية فلما نكست القضية فيه نصار العقلية
 شرعية والشرعية غير شرعية فلا يكون حقاً وماذا بعد الحق الا الصلابة قوله
 ليس من العقوبة بالشرط فكيف يصح قوله بناء على هذا الاصل قوله في معنى
 من حلف فليكفر به التقدير انما يناسب مذهب الشافعية والتقدير
 عندنا ان حلف فعلي اطعام عشرة مساكين فان سبب الكفارة عندنا
 هو الحنك * قوله متعلق بقوله جوز تعجيل الكفارة لا بقوله فان اليمين
 سبب اما الاول فلانه عدة من فروع ذلك الاصل وانما الثاني فلانه
 ليس بيمين عليه بل على ان المواظفة للنفس فانه تعالى اضاف الكفارة الى
 اليمين حيث قال عز وجل فاحلف لك كفاة ايما حكم وللوف حيث قال
 كفاة اليمين والاضافة دليل السببية * قوله واعلم ان المذكور في اصول
 الشافعية انه اعترض على المصنف وحينئذ هما انه نسب الى الشافعية عدم
 الفرق بين قسم الوجوب وجوب الاداء في الواجب البدل والمطلق

* قال * فبقى على اصل الوضع من المعاني اللاغوية * اقول اعترض عليه بان الشكاح ليس
 في اللغة الوطو والامام الزاوي من الشافعية فيلزم انه يجوز نكاح ثمة الاب
 وهو خلاف مذهبه * قال وجوابه ظاهراً * اقول هذا الجواب يرفع قول الامام الزاوي
 لكنه يقتضي كون الصلوة مشروطة بالتحضر في هذه الايام عندنا لانها من الافعال الشرعية
 كذا قيل وهو مدفوع لانه هذا الاختصاص انما يتم اذا لم يوجد ما يفيد عدم المشروعية اصلاً

وعدوها عدم الشرط وهو الطهارة كما ان في بيع المضامير والملاقيح عدم الركبة
 * قال * وجوابه ظاهرة * اقول الاحتمال في الجواب انه يقال ان كل فعل نهى عنه فانما
 يعتبر امكانه بالنظر الى ما يثبت اليه من المحل والفعل والشرع مثلا اذا نهى الانسان عن
 الطير انما يفعله لا امتناع صدور عنه حسا وكذا اذا نهى عن احاطة عقله بالامور الغير
 الشاوية المفضلة فانما يعتد لغو الامتناع عقلا فظهر انه الفعل الشرعي اذا نهى عنه
 ٢٧ فانما كان متفعا شرعا في المستقبل

عدينا فوجب ان يكون متصور
 الوجود في المستقبل فلا يعتد
 عينا * قال * وذكر صاحب
 القراطع انه وجود الفعل اية
 * اقول حاصله انه النهي راجع
 الى الفعل المتصور حسا لا شرعا
 * قال * واغترض عليه الخ
 * اقول يعني لانهم ان فعل
 العبد بدونه اعتبار الشرع
 اياه يسمى بالاسم الشرعي
 حقيقة فانه الصوم اسم لفعل
 معلوم معتبر في الشرع فبدونه
 اعتبار الشرع لا يسمى صوما حقيقة
 الا يرى انه لا مساك في اليل
 لا يسمى صوما حقيقة وانه وحده
 النية لعدم الشرع اياه وانما كان
 كذلك كما صرح النهي اليه
 مجازا لا حقيقة والنهي ورد
 عن مطلق الصوم فيعمل على حقيقة
 الابدليل * قال * وجوابه
 * اقول اي جواب الاعتراض
 فانه المعترض جعل اعتبار الشرع
 واخلاف حقيقة الفعل الشرعي
 حتى قال انه الفعل المخصوص بدونه
 الشرع لا يسمى صوما فاجاب
 بالخبر بان اعتبار الشرع

وليس كذلك والاضارة نسب اليه الفرق بينهما في المالى وليكن ذلك
 لانه يقتضى تعلو الوجوب بنفس المال ولا يطاق اصولهم وقد يقال
 ما نغترضه كتب الحقيقة من كلام الشافعية يجوز انه لا يوجد فيها اشتراك
 كتب الشافعية لانه الكلام قد يتغير ولا يحكم على انهم اقرروا عليه فجاز
 ان يكون في كلام بعضهم كلاما يمكن حقا تركه من بعده وانت خبير بان
 هذا الاحتمال الذي ذكر لا يضر في التنبية على ما هو المشهور من مذاهبهم خصوصا
 لما اراد تقويته * قوله لوجود السبب وتعلو الخطاب واشترط فهم
 الخطاب لوجوب الاداء لنفس الوجوب فان تعلو الخطاب جرى في حقه
 * قوله فلا يطاق اصولهم قيل يجوز انه يكون معنى تعلو الوجوب بنفس المال
 انه يجب عليه اداء الفهم عند المطالبة بالشرعي فيكون مطابعا لاصولهم
 * قوله وعندنا لا يتقدراى المعلق سببا للحكم الا عند وجود الشرط فيه
 بحث لان هذا لا يلزم ما ذكر في كتبنا الفقهية كما لدية وغيره حيث قالوا
 فيها اذا قال رجل ان سترت بد العبد فهو حر فشره بنية الكفاية
 لا يستط الكفاية لان علته القوت اليقين والشرط فلا يكون النية
 مقارنته لتعلو القوت وذلك لان التعلو لما كان مانعا لانفا والسبب
 عندنا لم يكن المعلق سببا الا عند وجود الشرط فيكون العلة مقارنته
 لعلته القوت كذا ذكر المصنف في شرح الوفاية واجواب انه الموجب للعقاق
 وجد وقت اليقين ولهذا شرط الالبية عند اليقين لكنه امتنع لانع وهو
 التعلو فاذا ارتفع المانع صار ذلك اعتنا فاعند الشراء * قوله وادرد
 على الاول انه قال الفاضل الشريف الفائدة في التخصيص الاول لانه يرد
 على الثاني في انه القيد مانع للصود من الوصول الى الحكم * قوله يتحقق

لا يدخل في حقيقة الفعل الشرعي وانه كان له مدخل في كونه عبادة يترتب عليها الغراب اذا
 لا حقيقة للصوم الشرعي مثلا الا المساك من الفجر الى المغرب مع النية * قال * واجوب
 عن الاول انه * اقول في كل من الجواب بحث ثان في الاول فانه معنى الشرعي هو المعبر شرعا
 بان يوجد ارادته وشرائط الشرعيان وهو لا ينافي في كونه منهما عنه لاسيما انه لا دليل
 اذا دل على انه النهي بل هو الوصف الارزم ضرورة في البطالة لانه صحة الاجزاء والشرط كما في

الصحة التي باصله وان قصد باعتبار اخر فاذا قيل صلوة غير صحيحة يراد انها خالية عن الفساد
والبطالة صرفا للصلوة الى الكمال واذا قيل صلوة غير صحيحة يراد ما يتناول الفساد واذا قيل
صلوة النجس والنجاسة باطله يراد ما لا صحة لاصله ولا لوصفه لا تغاير شرطه وانما في الثاني
فلا تارة اذا امتنع هذا المنع لم يكن مقدر ان المستقبل قد عرفت ان الفعل الشرعي اذا امتنع
في المستقبل شرعا بعد النهي عنه عينا * قال * لانه لا يقول بالقيح لانه

٤٨

* اقول فيه بحث لانه المص
لا يريد بالقيح لانه عند نقل
لكلام الخضم ما اراده الخفية
كيف وقد قال في مباحث حكمه
والقيح فاحكمه عند الاستعري
ما امر به والقيح ما نهى عنه ثم قال
فقد الاستعري لا يشانه بالامر
والنهي لانها ليس ذات الفعل
او لصقة له بل يريد ان النهي عنه
لا لم يفعله شرعا عند الخضم
اسم القبح لذاته في اطلاق
القيح لذاته عليه عن سبيل
الاستعري والمجاز وكذا لا يريد
بالاقتضاء عند نقل الكلام مقتضاه
بالمعنى المصطلح عند الخفية
لانه ايضا مناف لا تفرسا بقا
بل يريد انه مستلزم له وموجب
وهذا هو الذي قصد به قوله صريحا
ان النهي عن الشرعيات بلا قرينة
اصلا يقتضي القبح بعينه عنده وهذا
قال بعده وفانته انه يكون
التصرف باطلا * قال *

السبب ولهذا ذكره في لوازم الصوم من المبسوط اذا قال قد عرفت
ان قصد برهم فدا يجعل يجوز ولو قال ذاهبا عند فتنه على ان
التصديق برهم قصد قد به قبل محي الغد لا يجوز لوجود السبب في
الاضافة وعدمه في التعليق * قوله يشكك بما روينا آية اجيب عنه بانه
ان صح فاقول لان مداره على الزيادة وقد عرفت خلافا لانه اولي قوله عدم
لاطلا وقيل النكاح بان المرأة كانت تزوجه على الرجل فيقول هي طالق
لما فهم قوله الرسول وم ذلك ورواه الزهري في التعليق في المرسلة
يل انه يرى صحة التعليق النكاح بما يجوز التمسك به فيما صرح عنه
رواية ولو سلم انه لا يقبل التأويل فتقول بالموجب بان الطلاق عندنا
القيح لا بعد النكاح * قوله بطريق الانقلاب والحكمة هي الانقلاب
في جانب سبب والحكمة في جانب السبب فان اليقين التي كانت
سبب لغير انقلاب سببا للكفارة والبر الذي كان سببا عن اليقين
صارت الكفارة خلافا عنه وفيه بحث فاقول ان الاصل للمائة
بين سبب والسبب ولا يتحقق بين اليقين والكفارة ولا اقتضا حقيقة
وتشبه الملازم متحقق فلا ضرورة في اعتبار الاقتضاء بطريق الانقلاب
لا طائفة فيه وترك الملازم التي كانت وانما تافلان هذا لا يفيد ان
لان السببية اذا كانت بطريق الانقلاب لا يكون اليقين سببا قبل ان
وبه بطريق ان تجبيل الكفارة كما لا يجوز تجبيل كفارة الصوم قبل الاكل
واما تافلان مشايخنا انما يكرهون كون اليقين سببا مقتضا الى الكفارة
بطريق احاطتها وترتب الكفارة عليها نفسها ولا ينكر ذلك سببا
لها بطريق الانقلاب قال صاحب الكشف ناقلا عن الامام البرغزي

وسقوط القضاء اه فلا يدرك عليه ما ذكره في جبر بانه لا طائل تحت هذا السبب لانا
تحت الشئ الثاني سوى استحقاق الثواب بالنسبة للصحة لا يقتضيه كما في الوضوء
بلانية فانه صحيح مع عدم الثواب فيه وكما لصلوة بالبرائة فانها صحيحة مع عدم الثواب فيها
واما عدها فلا خلاف في ذلك لاننا ذكرنا عليه ما سقوط القضاء فلا تارة الصلوة التي ترك
واجب يسقط بها القضاء حتى لا يجب اعادتها وانما حصل الاثم بترك الواجب انما هو مقتضى

امرات اربع فلانها تحصل بالنظر الى الاصل وان لم يحصل بالنظر الى الوصف ولذلك لا يجب
 الاعادة بترك الواجب وانما ترتب الامار عليه كالملك فليظهور ترتب الملك على البيع النسيئة
 * قال * وعلى هذا يتوجه المنع * يعني قوله لا تسلم انه اذا ورد النبي عن بحيات قوله
 لا مطلوب المناقصة يعني انه مطلوبه بطلان القاعدة وفي المنع المذكور ليس بطلانها
 ٢٩ * قال * فينبغي ان يجعل السؤال * اقوال يعني قوله فانه قيل * قال *
 فانه قيل هذا يدل خلافه اه

انما لا نشكر انهم يمين سبب الكفارة ولكننا نقول هي سبب لها بعد
 الحث وفوات البر بطريق الانقلاب فان اليمين كانت سببا للبر
 فلما كانت الكفارة خلفا عن البر انقضت سببية اليمين للبر الى سببية
 للكفارة والكفارة مضافة الى تلك اليمين لا الى اليمين قبل الحث والمضادة
 من عبارة المص وان كان تعني السببية مطلقا لانه ينبغي ان يجعل على ذكره
 * قوله كالمهر يتقضى فيه بحث لان الفرق قد كان بقاء المهر بعد وجوبه عند
 وجود العلة واما توقف وجود المعلوم بقاء على عدم العلة فليس يجوز
 وهذا هو مراد المستدل بالوجه الثاني وكلامه صريح في ان اليمين ليست
 سببا للكفارة لانها لا يتقضى عند وجود الكفارة بل في ان الكفارة لا يتقضى بعد
 انتقاض اليمين * قوله ولما قلنا ان يقول الاعتناء اه قال الفاضل الشريف
 لا ينبغي ان يال ببات القوة الحكمية الشرعية بواسطة ازالة الملك فالفرق
 واضح * قوله الباب الثاني في المباحث المتعلقة باعادة اللفظ للحكم
 الشرعي اشارة الى ان الطريقة في قول المص في فائدة الحكم الشرعي اني ليس
 * قوله لان النسخ والانشاء يعني ان عرض القسم الى النسخ والانشاء
 للفظ ليس باعتبار اعادة الحكم الشرعي بل باعتبار اعادة الحكم المطلق
 فلما ان النسب يراعى في الباب الاول كما لا تقاسم المذكورة هناك
 وليس المراد انها لا يفيد حكما شرعيا حتى يرد ان الكلام في النسخ والانشاء
 الواقعين في الكتاب ولا بد ان يفيد حكما شرعيا * قوله بالمنفرد
 ليخرج المفرد الام في المنفرد العبد والمراد به المنفرد للحكم والمفرد ما يقابل
 الكلام * قوله ضرورة انه علة للمنفذ اعني انتقاضه لا النفي * قوله كجز
 الرابع وكقولنا واجب الوجود موجود فانه عرض له خصوصيته وهي

* اقول
 يعني انه
 الشرطي في يدل
 المقابلة
 وجود المبدأ
 كما لم يسمع
 وفي يدل
 اختلاف
 عدمه ليقوم
 احلف مقامه
 وهما عدم
 الاصل شرط
 فظهر انه يدل
 خلافا * قال *
 كما اذا عاد
 العبد لا يبق
 * اقول
 يعني انه العبد
 المضروب
 اذا ايقظ منه
 يد الغاصب
 توجه عليه
 الضمان فاذا
 فانه عاود الاية
 بسقط الضمان
 * قال *
 عند الاطلاق يدل
 على ما وضع له لا يصح
 السلوك عليه * مثله
 عبرة طرف استفادة

كما اذا تيمم وصلى ثم وجد المأوى * اقول حيث لا يقترن وجود المأوى وكما اذا حكم
 بالضمان على الغاصب وضمن ثم عاد الاية لم يقترن القدرة على العبد ولا يبر
 والقيمة من المولى بل يكون العبد ملك الغاصب * قال * الا انه فيه تجاوة
 * اقول تقرير البحث انه الكف لا يجب مقتضى للنهي كانه في حكم المأمور
 فالمعقود اذا تزوجت بزوج آخر وظلها وفروا القاضى بينهما كما ان ينبغي

ان يجب عليها عدتان مستقلتان كما ذهب اليه الشافعي ولا يجب ما ترى من الاخرات
 العدلية كما هو مذموم الخفية لان ذكر العدة تقدير للكل الذي هو الكف لتقدير الصوم
 الى الليل فكما لا يتصور اداء صومها في يوم هكذا لا يتصور فائتها في شخص
 في وقت وتقرير الجواب عنه ان كون الكف في حكم الامور بمسئله
 ليس المتى من الامر بالعدة الكف واللا كما ان الخروج والنكاح ٤٠

المعاني بالباب
 لان الابواب طرق
 الدخول الى الدار

او الجماع

ان موضوع يقتضي محموله اقتضاهما ولذا لم يحتمل الكذب لو نظر
 الى محصل مفهومه وهوان المحكوم عليه هو المحكوم به احتمله * قوله
 فعلى هذا الحاجة اه اسمى على تقدير الاحتمال كونه بالنظر الى نفس اللفظ
 * قوله لا مكان تصافه فالفاضل الشريف الظاهر ان كان مكان تصافه
 بحسب نفس الامر فعلى هذا لا يكون لا مكان المذكور وهو نفس الاحتمال
 الذي هو الامكان الذي يسمي بما يفهم من عبارة المتصاحف * قوله لانا
 نقول هذا التفسير قبل التفسير يستلزم التعريف فيقول الاشكال على انه
 هذا الخلف قوله فلا ينقص احد الانشاء فافهم * قوله لامن حيث انها
 مدلول هذا اللفظ فلا يأخذ لفظ الخب في تعريف الصدقة بل نقول مطلقا

حراني نفسه
 ولزم ان
 لا يثبت
 انتم ترك الكف
 لا انتم كل
 من اخرج وج
 ونحوه

وسبيل الوصول الى
 معرفة ما فيها
 الامرار * مثله
 والحق انه لا يبعد
 في حمل الامكان على
 الذي يسمي * مثله

الكلام للواقع مثلا فلا دور * قوله فلا حرام قول القائل اه قدم الامر
 على النبي لتقدم الوجود تصور وقوله افعل متعلق بالمصدر دون المشتق
 بدليل تعريف النبي فلا حاجة الى تقدير بحقيقة * قوله ولم يستعملوا العلوية
 فمعرفة بانه قول القائل لمن دونه افعل اراد الدونية حقيقة وادعاء
 وقيل اراد الامر الذي يجب مثله ولا يجب ذلك الا اذا كان الامر على
 منية من الامور * قوله لا يجوز ان يسيرون في نفس الامر ويجوز ان يكون
 الامر على حقيقة بناء على انه فرعون اظهر التواضع لملأه لغاية دهمته
 من امر موسى عم كذا في فصول البدائع * قوله والمراد بقوله افعل اه
 اسماء الافعال الدالة على الطلب لمصلحة الامر عند الاصوليين فلا يضر
 عدم دحولها في تعريف الامر على انه الكلام في قسام النظم القرآني بسبب
 فيه امر بهذا الوجه والتعظيم بقدر الحاجة * قوله على طريقة استغناء افعلا
 لم يرخصه هذه الطريقة لفسادها بل نوعها وهو طريقة استغناء والامر

بالاستقلال
 الا يري انه
 الصوم لا
 كانه كف
 لم يكن لا عمل
 والشرب
 والجماع
 حرمان نفسه
 واذا فعل

حيث قال فالسبب
 في كونه الخب متعللا
 للصدق والكذب
 هو امكان تحقق ذلك
 الحكم مع كل واحد
 منها من حيث انه حكم
 شرع متفاح

وقيل اراد الامر الذي يجب مثله ولا يجب ذلك الا اذا كان الامر على
 منية من الامور * قوله لا يجوز ان يسيرون في نفس الامر ويجوز ان يكون
 الامر على حقيقة بناء على انه فرعون اظهر التواضع لملأه لغاية دهمته
 من امر موسى عم كذا في فصول البدائع * قوله والمراد بقوله افعل اه
 اسماء الافعال الدالة على الطلب لمصلحة الامر عند الاصوليين فلا يضر
 عدم دحولها في تعريف الامر على انه الكلام في قسام النظم القرآني بسبب
 فيه امر بهذا الوجه والتعظيم بقدر الحاجة * قوله على طريقة استغناء افعلا
 لم يرخصه هذه الطريقة لفسادها بل نوعها وهو طريقة استغناء والامر

والجماع
 لا يثبت
 الا على
 الحكم
 والشرب
 الحرام والجماع
 الحرام مثله
 الحرام
 الحرام
 وشرب الخمر
 وارتداءها
 لم يثبت

قال الشيخ الكليني
 في شرح البرزوخ
 واعلم انه حقيقة
 افعل ليس مجرد
 على ان يفيها يخرج
 مشروعه او يصح مثله
 فيكون مرادهم من
 ذلك كل ما يدعى
 طلب الفسق وهو
 ساكنه الاخر * مثله

اقسام الصوم حتى كانت اتم الاكل واحدا منها ياتى المرأة اتم من المصنوع
 النكاح الحرام واخراج الحرام والجماع الحرام واكثر وجبت لانها
 وجوب معت بل المتوهم الامر بها احكامات من النكاح ونحوه لانها
 كانت مما يتبع حاكم النكاح والطلاق شرع لاذاتها كلها الشرح آخر ثبوت
 الحكم بعد انعقاد السبب الى انقضاء المدة حكم ومصالح فاذا كانت المتو

فيجب ان الواجب بخلاف
 القائل لا تواضع لامتور
 وهذا * مثله
 مثله

الحركات والتركيب تدخلت العدائين اذ لا امتناع في اجتماع الحركات فيجوز ان يثبت حركته
 الخروج ونحوه مؤجلة الى انقضاء مدة الاقراء ولهذا هي ولو كانت الحركات والركوب
 سمي انشغال العداء اجلا فان الاجل مدة مضروبة لا امتناع شيء وجد سببه كما اجال المضروبة
 في الديون لا امتناع المطالبة مع وجود سببها والآجال اذا اجتمعت على واحد ولو اختلفت
 اجمدة واحدة كمن عليه ديون مؤجلة لا تناسب باجل مستساوية فيقضى جميعها بمدة واحدة
 هذا ما قاله انا في جيبه يا هذا

التقرير يخص ما اذا وطئت
 المحنة قبل ان يخصص حتى يجب
 عليها العدة بئس حيف فاذا
 حاضرت ثلث ثبوت العدة بحكم
 حيف فاذا حاضرت حيفتين

احتمالاً
 من بقية
 العدة في حاشية المطول
 الاولي تفصيله في تحت
 واحتمالاً
 ان ينضم العدة للمطول * مثله

فيبقى عليها
 حيفاً وكذا
 اذا حاضرت
 في الاولي
 حيفتين
 ثم وطئت
 فعليها عدة
 اخرى ثلاث
 حيفاً وبقية
 من العدة
 الاولي حيفتين
 فوجب عليها
 العدة بارج

حيف فاذا حاضرت حيفتين

من المصدر مطلقاً فيقول لا لزبدات ام القابض يمكن ان ي
 ايضاح المفصل من ان افعل علم جنس الحكم لا يدل على طلب الفعل من
 لغة العرب ولا في اختصاص التعريف بلغة العرب لان مقصودهم
 فهم من الالفاظ العربية بمعرفة احكام الشريعة المستفادة من الكتاب السنة
 لا غير * قوله واحترز بقوله غير كف عنه النبي قيل الصواب ان ترك هذا
 القيد وتعتبر بحقيقة فان الكف له اعتباران احدهما من حيث ذاته
 وانه فعل في نفسه ملحوظ بالذات وبهذا الاعتبار هو مطلوب في قولك
 كف عن الزنا والآخر في من حيث انه كف عن فعل وحال من احواله وآله
 بل احظته وبهذا الاعتبار هو مطلوب في قولك لا تزن فاذا قيل
 اقتضا طلب فعل من حيث هو ففعل دخل فيه كف عن الزنا وخرج عنه
 لا تزن * قوله ويرد عليه نحو الكف اي الطلب المستفاد منه لانه
 بعد تعريف الامر بمعنى الطلب لا الامر بمعنى الصيغة المخصوصة
 * قوله لان يراد غير كف آية يراد عليه نحو الكف عن الكف اللهم لان يراد
 غير كف عن المستؤمن من حيث انه مستؤمنه واجاب العلامة
 الشيرازي عن اصل الاعتراض بان المراد ان يكون المطلب بالامر فعلاً غير الكف
 الذي لم يستؤمن منه صيغة الطلب وهذا اعم من ان لا يكون ذلك كف
 كاضرب او يكون كف لكن يكون صيغة الطلب مستفاداً منه نحو كف
 وهذا معنى ما ذكره بعض العلماء من ان المراد من الكف هو الذي دل
 عليه الصيغة والدلالة على الكف في الكف بالمادة لا بالصيغة ولا يخفى
 ان الكل تكلف لا يصر اليه في التعريفات ولهذا ذهب اهل التحقيق
 الى انه هذا الاعتراض وارد وقال بعض الفضلاء الاولي ان يقال ان

ايضاً من العدة ان ثبوت حيفتين عليها حيفتان * قال * لانه عدم البطالة لا يدل على عدم
 الوجوب * اقول قد تقرر سابقاً ان البطالة عبارة عن عدم المشروعية بالاصل
 والوصف والفاء عن عدم المشروعية بالوصف فقط فكما تحقق البطالة تحقق الفاء
 بلا عكس فيكون البطالة اخص من الفاء ونقيضه لا يخصص اعم من نقيضه الا اعم فعدم البطالة
 اعم من عدم الفاء والعامة لا يدل على انحصار اصلها فاذا ترك واجب فسد الصلوة
 اعم من عدم الفاء والعامة لا يدل على انحصار اصلها فاذا ترك واجب فسد الصلوة

انه كان سهواً يجب السجدة للصلاة والجمعة والسنن كما نرى بالقصد بانهم تخلل في الوصف ولم يتطرق الى ما يجب
القضاء للصحة في الاصل والادراك تركنا بطلت حتى يجب القضاء وعدم الترك مفوت
البس كما وقت العبادة في الفسخ وهي ليست بصحيفة نظير راسه عدم ترك لبس المحيط
ليس مفوتاً بالبس المحيط بل مفوت له تركه فالصواب ذكر الترك بدل البس * قال *
وفي الاصطلاح العبادة انما قلته * اقول فيه بحث لان السنة في اصطلاح ٤٩

ابن الحاجب قد الامر باعتبار المعنى القائم بالنفس لهذا تعرض
للاقتضاء دون القول فاقضاء فعل غير كف على سبيل الاستعلاء
او سوا كان في صفة سماها اهل العربية امر او نهياً اذا اعتبر بالمعنى
دون الصفة فعلى هذا يكون قوله كف وترك نهياً وان كان في صفة
الامر نظر الى المعنى كما في قوله تعالى وذروا البيع ولهذا قالوا البيع وقت
النداء منهي عنه وقوله عدم دعوى الصلوة ايام اقرانك وهذا قالوا الحكم
منهي عن الصلوة في ايام حيضها ويكون قوله عدم التترك ولا تكلف امر وان
كان في صفة النهي لانها بمعنى فعل ولا اعتبار للصيغة على هذا لانه جاز
المعنى ولا يخفى فيه * الكلف * قوله بمعنى القول وح يكون لفظ الفعل المرفوع
به لا عن القول * قوله لا لنا لقول فيكون قيد للاستعلاء وسند كما قال
الفاضل الشريفي الاسند انكم ادلتنا وركبتم الصيغة لا الطلب
وقد يمنع الاسند ان يصح بناء على جواز انه يكون القيد لرفع الوهم او
لجرح البينة وروى الاحراز * قوله لانه اراد الاسم دون المسمى اعترض
عليه بانه مخالف لعادة المص لا لانه اعماد صريح للفظ يكون الثاني عين دل
كما مر في فصل الفاظ العموم واجيب بان هذا من وضع اللفظ موضع
المضموم وذكره الشافعي لانه لا يأتى القاعدة التي مر ذكرها فليست
بكلية * قوله فلم يفتق اليه فان قلت من اين يعلم عدم التفات المص
اليه وهو انما قال وعند البعض حقيقة فعل ذلك لكون اللفظ حقيقة للقد
المشرك قلت عدم التفات يفهم من قوله في الجواب لان الاشتراك خلاف
الاصل او معلوم ان خلاف الاصل هو الاشتراك العقلي المعنوي * قوله عنده
يقول بعموم المشترك قبل تقريره هكذا وكل ما يطرد عليه الامر للايجاب فلا يجمع

الحقيقة مبالاة بالنظر فانها
يطالب المرء بفعلها وان كان
بلا افضاض ولا وجوب بخلاف
النظر حيث لا طلب فيه وسأنا
تمام تحقيقه في مباحث الاحكام
انه سائر الله تعالى * قال *
او تقرير
قبل فيه نظر لانه انما
يكون مستدركاً لو لم
يكن فيه فائدة وقاوت
دخول قول الادب
والحاصل انه ذكره تنبيه
على انه العلوي
بشرط قاطر * مشه
على انه لو كان موضوعاً
للقدر المشترك
لكانه مما لا ينافي
من فردية من حيث
خصوصية * مشه
سواء كان كلاً حقيقة
او ما ببعض حقيقة
وبعضه مجاز * مشه
بل عموم الجاهل حتى يكون
الجميع مبنياً لفظ
المشترك * مشه
مكان قوله
وكل امر للايجاب
مشه

بل بينهما تعاقب لعدم الملكة وليس بشئ لانه لو سلم فالمراد
بالضد معناه اللغوي * قال * تفسير للكثرة * اقول هو
رد على المتص حيث جعله على عدم امتحانها لو اطمع * قال * وليس
بشرط في التواتر * اقول يرد عليه انه الكلام ههنا في خبر الرسول دون
مطلو الخبر والاستراط بالنظر الى الاول وروى الثاني * قال * بمعنى

ان العقل يحكم حكما قطعيا آه * اقول نقول ان روح رحمة الله انه قال يريد ان يقول المص
 رحمه الله انما في الجمع الغير المحصور على ما لا يثبت له مسجبل عقلا معناه انه الفعل يريد
 بالضرورة انهم لم يتفقوا عليه بحيث لا يجوز العقل ان يكون الواقع هو الاتفاق وان كان
 ممكنا فظن الى ذلك وانه كما انه يحكم بان هذا الجسم اسود بالضرورة بمعنى انه لا يمكن عنه
 ان لا يكون اسودا وانما يكون حكمه بالخطأ مع انه يثبت السواد له في الواقع

ليس ضروريا بمعنى سلب
 الامكان بخلاف ثبوت
 استحسانية للناس فان
 ضروري عند العقل في نفس
 الامر قول وتقرير الصلوات
 العادية فان العقل يحكم بان
 ما رآه ينام ان يحبل لم يقبل
 فيها حكما قطعيا غير محتمل
 للتقصير مع امكانه في نفسه
 * قال * والاصح ان يقال
 * اقول وجه احسنه عدم
 احتياجه الى التأويل المذكور
 * قال * اجيب اجمالا آه
 * اقول اجواب الاجمالية
 جواب عن الكل واما قوله
 حكم المحل قد يقال حكم الاحاد
 تجوز عن الاولى قوله ولو ان
 التقصير محال عادة عند الله في
 وقوله لا امتناع في اختلاف
 انواع الضرر في ذلك
 وقوله والضرر كما لا يستلزم
 الواقع في الواقع

بين معني مشترك وفيه بحث لان الدلالة على انه المراد للاجتماع
 لا يدل على ان كل ما يظن عليه انه لا يظن على ان والصفة
 اللفظية والشيء لا يقال كلاما من يقول بالاشتراك اللفظي بين
 القول والفعل فقط لا يقول القول بذلك لم يتقاه بخلاف المجت
 المقصود مما ذكر هناك ان القائل بالاشتراك بالاشتراك اللفظي قال
 بالاشتراك بين النجاسة فالصواب ان عقيد موضوع الكثرة في الخارج
 غير القول والفعل قوله فان كان صوابا وطبعيا وخصالا فلا يجاب
 الاول كانه لا تسبوه في الصلوة والثاني كانه لا يرد والشرب وكثيرا
 والثالث كالصحة التجدد السواك والتزويج نوح اربعة * قوله وان
 كان بيان المجمل آه فمقدم بالسابق من النوع فانه بيان لقوله تعالى
 فاقطعوا ايديها * قوله لانه الموصوف بالرشدة قبل منه نظر لان الرشدة
 الصواب قال تعالى فخر وارشاد الصواب والقول بضعف الصواب هو انه
 انه المذكور في الصحاح وغيره ان الرشدة خلاف الفح ولا ينبغي ان الموصوف
 حقيقة هو العقل فلو استعمل في موضع بمعنى الصواب فعلى المجاز دفعا للاشتراك
 * قوله فان قلت هي حادثة انما لا يحتاج الى الاصحاح على الفح اذا
 ولان الامر مطلقا مع من القول والفعل فيجب ان يوجب واما حادثة الامر
 القول للموجب لا يستلزم عادة الفعلي له * قوله بخصوصه فاقطعوا
 ان البعض قالوا بالاشتراك المعنوي دفعا للمجاز والاشتراك اللفظي وج
 لا يدل للاجتماع الاول على بطلان الاصل لاعني قول من يقول بالاشتراك
 اللفظي لان ذلك القول لا كان قول سر ذمة مخالفا للاجماع لم يثبت له
 * قوله لكونه كثر في المجاز اكثر في الاستعمال حتى قال ابن جني كثر اللفظ

الاشتراك بالاشتراك
 * قال * لانه القائل بالاشتراك
 وفي كلامه اللفظي يسلم وضعه
 اشارة آه للقول بخصوص
 * اقول بخصوصه واما القائل
 اراد به بالاشتراك المعنوي
 فلا يسلم * مشه

قوله لهما اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تنزهوا عن وصمة الكذب ثم
 وخرجه ذلك في حد التواتر فاوجب ما ذكرنا * قال * والمص من
 المزوم آه * اقول يعني قوله لانهم انه لا عمل الا عنه علم فانه حاصله منع لزوم العلم للعقل قوله
 من غير تعرض لدفع الدليل اراد به قوله تعالى ولا يقف بالعلم ولا يره غير متوجه لانه
 معني المنع طلب الدليل فبعد ما ذكرنا لا يبقى لطلبه وجه الا انه اعتمد على ظهوره اي ظهور دفع

الدليل * قال * وقد يجاب بان المراد الفتوى في الفروع * اتول يعني لا سلم ان
الاظهار بمعنى الاخبار المخوف بل بمعنى الفتوى المخوف لانه لا يؤول بالتفقه الا احتياج الى التفقه
في الفتوى لا الرواية واعترض على هذا الجواب في كتب الشافعية بان الاظهار لو حمل حمل على
الفتوى لزم تخصيصه احداهما تخصيص الاظهار بالفتوى وهو اعم منه والثاني تخصيص القوم
بغير المجتهد لانه المجتهد لا يجوز له العمل بفتوى الاخر واجاب الساج عن الاول بقوله

بقرينة التفقه يعني انه اطلاق
العام واردة الخاص بخصوصه
يجوز بالقرينة وهي هنا ذكر
التفقه لآخر وعبر الثاني بقوله
ويؤيد تخصيص القوم بغير المجتهد
آية يعني آية الكريمة لا
افادت وجوب حذر القوم
تعبها انه يرد بالقوم غير المجتهد
الحذر بغير الواحد * قال * على
انه كونه لعل للايجاب والطلب
محتمل نظر * اقول يعني انه مدار
الاستدلال بالآية حمل كلمة الترجي
على الطلب والايجاب الساج
وهو لم لا يجوز انه يكون قوله
مقابلة لعدم جردون حاله ضمير
ليذكر وانما هو الظاهر والمعنى
والله اعلم ليندروا قومه راجع
حذرهم واما قوله لانه خص
بالاجماع آية فحمل بحثنا فقررنا
الاجماع لا يخص النص بالمخصص
الاول يجب ان يقرر ان المخصص
والاجماع لا يكون الا بعد الرسول
فتأمل * قال * قيل خبر
روية في الهدايا وخبر سلمة رضى
* اقول روى انه عليه الصلوة
والسلام قبل خبره في الهدايا
وان سلمة رضى الله عنه

كان من قوم يعبدون الخيل البلق فوق عنده انه ليس على شئ وجعل ينتظر من يه
الى فيه طلبا للثمن حتى قال له بعض اصحاب الصوامع لعلك تطلب الخفية وتقرّب
وانها فطنتك بشرى ومن علامات النبي المبسوثة انه يأكل الهدية ولا يأكل الصدقة وبين
كتفه خاتم النبوة فتوجه نحو الهدية فاسره بعض العرب وابعاه عن اليهود وبالهدية وكان يحل
في خيل مولاه باذنه حتى باع رسول الله عليه السلام الى الهدية فلما سمع بمقدم النبي عم تاه بطريق

فيه رطب ووضعه يده فيه فقال ما هذا فقال صدقة فقال لصاحبه كلو ولم يأكل فقال سلما
 في نفسه هذه واحدة ثم اتاه من الغد بطبق فيه رطب فقال ما هذا سلما فقال هذه تجعل
 يأكل ويقول لصاحبه كلو فقال سلما هذه اخرى ثم تحولت خلفه فعرف رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مراده فالتفت اليه حتى نظر سلما الى خاتم النبوة فاسلم فقبل النبي عم قوله
 في الصدقة والهدية مع انه كان عبدا حينئذ * قال * فان لم يظهر يجوز العمل به

في القرن الثالث لا بعده

* اقول القرن الثالث زمان
 تبع التابعين كزمانه اجتهد
 ابيه حنيفة رحمه الله فانه وان
 كان من التابعين لكنه زمان
 اجتهدوا زمانه تبع التابعين
 وزمان ظهور اجتهدوا والامام
 واجتهدوا بعد زمانه تبع التابعين
 وهو معنى قول المص رحمه الله
 وان لم يظهر حديثه في السلف
 كان يجوز العمل به في زمانه
 حنيفة رحمه الله * قال المص *
 وايضا اذا ثبت انه هذا علته
 يكون انه يكون اه * اقول
 لا يتحقق في هذا الترتيب الركائز
 ولا يندفع الاجتزاف احد كلمتي
 اذا وكله فتدبر * قال المص *

هذا هو المراد
 من اسرأ
 باب الرأى
 * اقول
 قال محمد
 الاسلام
 رحمه الله
 وان خالفه
 لم يترك الآ
 الحكم بان الفعل المقيد
 على وجوب القيد
 فكانه انخص الرأى
 انه الفعل المقيد
 بوجوب القيد لقوله
 عليه السلام صلوا

يكون سببا للفعل غيره في لم يحسن بناء المجاز عليه وجوابه انه مبني
 على ما ذهب اليه كثير من الباعين من انه يكفي في المجاز بطلان السببية
 اطلاق السبب على جنس السبب كما اذا قلت رغبنا الغيث وارت
 مطر الزيات وان لم يحصل بالمطر وبعض الباعين بشرط خصوصية
 السبب ولهذا اشار الى توجيه آخر بقوله وقد يقال * قوله سبب للفعل
 الى الفعل بالامر لان كلا من الامر الى الفعل والامر يقضي الى الفعل * قوله
 والمتو اوضح وهو جعل الترادف خلاف الاصل كون اختلاف الدال مع
 الدلول وليلا على عدم اتحاد القول والفعل في اليجاب * قوله بل
 زائدة عليها لوقوع الترادف * قوله في حيز المنع فان له وال لا ريع
 موضوعة للدلالة على المعاني مع انها ليست من جنس القول * قوله
 مستفاد من قوله عم لا يقال المستفاد من ذلك القول وجوب الكيفية
 اعني وجوب القضاء مرتبا فانه هذا هو المتبادر من ظاهر الحديث والمستفاد
 من الفعل نفسه وجوب الصلوة لانا نقول بل المستفاد من ذلك
 القول وجوب المقيد والقيد معا كيف ولو اختلف الموجب لم يصح
 اصل الاحتجاج على الفرع على انه اذا دل الفعل على الوجوب فلا بد ان يدل
 الفعل المقيد على وجوب القيد ايضا كما ان الامر بالفعل المقيد كذلك فانه
 الفعل عند الرأى بمنزلة الامر بل هو هو * قوله بعد قوله اطيعوا الله الآية
 يعني انه لو استفيد اليجاب من الفعل نفسه لكان وجوب اطاعته عم في فعله
 ما مور به هذه الآية فلا يحتاج لاليجاب قضاء الصلوة مرتبة الى قوله عم
 صلوا كما رأيت في اصلي * قوله تسامح اجاب صاحب الترتيب بان المصدر
 اعني اليجاب مضاف الى المفعول والامر بفعله هو الفعل الذي استفيد

واسرأ باب الرأى ولما كان فيه نوع خفاء بين المص رحمه الله بان المراد بالمراد
 باب الرأى مخالفة الاقيسة * قال * وما روى من استبعاد ال
 عباس رضي الله عنه اه * اقول روى انه عباس رضي الله عنه لما سمع ابا هريرة
 يروي تواتر النار قال لو تواترات بماء سحوا كنت تواترنا منه
 * قال * اجيب انه هذه الصور ليست من ضمان العدو والاه * اقول يعني

علي وجوب القيد
 فكانه انخص الرأى
 انه الفعل المقيد
 بوجوب القيد لقوله
 عليه السلام صلوا

فاجبت عليه الوجوب
استشهد بالقول
فتأمل

ان كلا من الكتاب والسنة والاجماع انما وردت في حصة العبد وان
هذه الصور ليست منه صريحا يكون الحديث مخالفا لها * قال * وحسب
القرن الثاني والثالث لا يقبل عند الشافعي رحمه الله * اقول ان هذا
اطلا ومبني على خلاف اخر بيننا وبينه وهو ان القرن الثاني والثالث عندنا
كما لا يكون كل منهما مستبعدا له بالصدق كما سبق في آخر الفصل الثاني وعنده لا لاق ٤٦

الاول هو انما لمطلو الفعل والمعنى ايجاب الرسول عدم فعله عينا
والاستدلال بالجواب من الطرفين
مبني على هذا الاعتبار اما
استدلال الشافعي فانه لم
يلتفت فيه الى عدالة المرسل
ولا حرورية ايمانه مع كونها من
القرن الثاني والاشد لنا فلان
جمل الاول
انما مرسل
الضمير في عبارة
المصنف باعتبار
كل واحد * مثله
في البعض بينه وبين الرسول عدم
والثاني ومن يلية منه في انجزيته
فيجب قبوله وانما ايضا
وحاصل الثاني ان كلا من
ارسال من شهد الرسول عليه
الصلوة والسلام بعد الله وهو
الثاني ومن يلية حتى اذا استد
لا ينظر انه كذب فظهر ان جواب
الشارح عن الاول بقوله وقد
عرف ان ليس النزاع في مرسل
الصحاب وعنه الثاني بقوله ومرسل
من علم حاله انه ليس كما ينبغي اما
الاول فلان ذكر الصحابة ليس كونه
محله النزاع بل يستدل به على حال

من الحديث لا مطلقا الفعل والمعنى ايجاب الرسول عدم فعله عينا
ثبت بقوله عدم صلواته وهو امر لا فعل فلم يثبت الوجوب بالفعل بل بالامر
وقد يقال في قول الشارح والاقرب اشارة الى توجيه كلام المصنف
المذكور * قوله ثم عارضه اشارة الى ان قوله على انه عارضة ولكن
ان يجعل مضافا وسند الشافعي لا يثبت ما ذكرتم يدل على وجوب المتابعة فان
الشيء عدم التصوم الوصال وخلع النعال مع ان كلا منها فعل * قوله
يطعنني ربي ويسقيي حملهما بعض العلماء على حقيقة الاطعام والاستقاء
على ان اللفظ لا ينصرف عن حقيقة الادليل وهو بعيد لا يوجب صوما
وصال والمختران المراد بهما الفداء الروحاني من المعارف ولذلك
المناجات وضيضان اللطاف الآتية وما يتبعها من المسرات الغنية
عن الفداء الجسماني كما قيل بيت لها احاديث من ذكر ان يسفلها عن
الشرب وتلمبها عن الزوالها بوجهك نور يستفيض به ومن حديثك
في عقابها * اذا استسكنت من لكال السيد واعدا بروح القدوس
عند معا * قوله لا انكر فيه اشارة الى دفع ما يقال من ان الانكار ليس
للمتابعة لذاتها حتى يصح المعارضة بل الامر انك هو ترك الكنية والتحت
عمانيا في الصلوة في الحديث الاول وتحقق الاختصاص في الثاني ووجه
الرد ان الانكار لو كان لا حرا لكان لا انكر بل بين تحقق العلة والحصول
وايض هذا الدليل مستتر في الانكار بان يقال لو لم يكن موجبا للتابع
لا يتبعوا في الصلوة وفهم وجوب الاتباع دليل عليه ويرد بان اتباعهم
رضوان بغير علم في فعل واحد لا يدل عليه كجواز ان يكون بغير ترك الذنب
ولا انهم فهم وجوب الاتباع ولو سلم ذلك فلا نفي انهم فهموا الفعل بل هو

من يشار له في العدالة كما هو رأي مشايخنا واما الثاني فلان اهل القوية عندنا ممن علم من قوله
من حاله انه لا يرسل الا برة وبيته عن عدل فانه نوقم في ذين الامر به كما نعتراضا
على كلام آخر فتدبر * قال * وقد يدعى بان امر العدالة على النظر والاجتهاد * اقول
يرد عليه انه يقتضي ان لا يجوز بالحديث ولو صح الفقه بان رواية عدل وهو خلاف ما انفق
عليه * قال * وايراد البخاري آياه في صحيحه لا ينافي في الانقطاع آه * اقول فيه رد على

لا شرط في الاستحسان المذكورة ويجوز ان يكون الاول علة للثبوت والثاني للاستحسان ويكونا
 متوحدين في قوله لا يقطع الشهادة آه فانه مضمّن للثبوت والاستحسان جميعا فانه ما قيل
 لا يدل على الثبوت وما بعده على الاستحسان * قال * وفيه نظر * اقول وجهه انه انما
 يكون منصوصا اذا كان متصل بالسند واذا عارضت قاطبا فلا يوجد اتصال السند * قال *
 وظاهر كلام المصنف يدل على ان اطلاق آه * اقول انما قال ظاهر كلام المصنف لانه قوله ٤٨

وانما بان انكر صريحا يدل على
 ما ذكره لكنه قوله بعده ذلك
 في الاستدلال ولم يقبله محمدا
 نحو ذلك من العبادات لا يدل
 قطعاً على الانكار والتكذيب
 * قال * ولا يشعر بالحكم اذا
 توقف وقال لا انكر ذلك
 * اقول يعني انه عدم التذكر
 قد يكون سبب لعدم القبول
 والعلم بخلافه وقد يكون سبباً
 للتوقف وظاهر ان كلام المصنف
 لا يشعر بكونه عدم التذكر سبباً
 للتوقف بل لعدم القبول والعلم
 بخلافه يدل عليه قول المصنف
 اولاً ولم يقبله عمر وما نينا فلم يقبل
 قول عمر حيث لم يقبل فتوقف
 وما نينا لاول اذا نقل عنه
 رجل حديث وهو لا يستدركه
 لا يكون مقبولا حيث لم يقبل
 بترد فيه فظهر انه لا اعتراض
 بانه صريح به حيث قال وعمر
 لم يذكر بذكر ذلك فيما لا ولى اذا
 نقل عنه رجل حديث وهو لا يستدركه
 لا يكون مقبولا لانه من عدم الاستحسان
 فثبتاً * قال * وقد يستدل
 بانه يلزم الانقطاع يكون احدهما
 نفلاً وجوابه آه * اقول لا

ايض التوقف وذابط لا ضدتها مطلقا كما ظن بل للقطع ببداهة
 اللقطة والشرح بالقرآن بينهما حتى ان الصبيان والمجانين كذا في فصول
 البدائع * قوله اما اولاً فلان الواقفين آه قال في فصول البدائع ومن
 ايجاب بان بين التوقف بين معاني الامر وبينه بين معاني النهي بان
 بان لم يفهم معنى التوقف ههنا فانه بمعنى لا ادري ولا يتصور التفاوت فيه
 لا بمعنى التردد بين المعاني واللام يتو بينه وبين القول بالاستحسان اللفظي
 فرد ولم يكن لذكر المعاني التي لم يعمل احد بكونه حقيقة فيها وجه وهو غير
 المعاني الاربعة وقال في حاشيته لا يقال معنى لا ادري ربما يكون نفياً
 معنى من هذه المعاني في الارادة لانا نقول ذلك معنى التردد والاستحسان وقد
 صرحوا بانه غير معنى لا ادري وان التوقف يحكي بالمعنيين وقد يجاب ايض
 عن النظر بان التوقف في النهي يختلف فيه عند القائلين بالتوقف في الامر
 فنظر نقض الرابع بالنسبة الى الثانيين للتوقف في النهي * قوله واما ما نينا
 فلان الاحتمال آه قبل ما عدا الوجوب والاباحة والندب والتهديد
 احتمالات مجازية في الامر لا يذهب اليها لولا الدليل الصارف فينبغي
 اعتراضه بالقرآن بين الاحتمالين قال جدي في فصول البدائع والقرآن بان
 لهذا الاحتمال تخلافهما دليل كما لو وضع حم ولا فلا كلام وكما في شيوخ وكثرة
 الاستعمال غير مفيد لانها في المعاني المعلومة مجازيتها اكثر من ان يحصى
 واوفر منها في اكثر هذه المعاني ولان الاشياء كما يتجهل تبدلها يتجهل كثر
 تبدلها ايضاً فمن اين علم الشيوع والكثرة ههنا دونها انتهى * قوله
 وانما المتيقن باحة اعتراضه عليه بالانتم ان وفي الطلب الاباحة
 لوجوب ترجيح للطلب فالاولى ان يقال في دليله انه لا لازم لوجود الغفل

كما نزل احد هما محتملا لانه يراد به احد هما معينا وهو عمار ويكون ابهامه للمباينة
 ابهام التسوية بينه وبين عمر رضي الله عنهما وان يراد به احد غير معين وكان الاول
 راجحاً بقرينة ذكر الانقطاع ايجاب الرابع ولا بالنظر الى الاحتمال الاول بقوله وجوابه
 انه عدم التذكر من النسيان وما نينا بالنظر الى الاحتمال الثاني بقوله ولا خفاء آه فظهر
 انه القول بان هذا الاستدلال مبني على كون عمر راوياً لهذا الحديث وليس كذلك بل الترددي

هو علمنا نحن ايضا من عدم الاستخراج قد تكرر * قال * وفيه بحث لان المسئلة اجتهادية
 * اقول قيل فيه نظر يجوز ان يتخير اجتهاده ثانيا لكون المسئلة اجتهادية ولا يجوز ان يخلق
 منكر غيرهما لا وقوف له على بياته عليه وليس بشئ لانه المجتهد اذا جزم بحكم بواسطة مقدمة
 اجنبية يجب عليه العمل بموجب ظنه فيجوز ان يخلق بالنظر في ذلك الجزم الحال ولا يمنع
 ٤٩ عنه الاحتمال الا في لانه المحتمل اذا وقع كانه خيرا من الاول فيلزم على مخالف ان

يفعل ذلك الخير ويكفر عنه
 بمقتضى قوله صلى الله عليه وسلم
 من حلف على عمل وقدر ان يخرجه
 منها فليكفر عنه يمينه ثم يفصل
 الذي هو خير على ان هذا الامر
 صدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه السلام كما يدل عليه قوله تعالى
 يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله
 لك يتقني مرضاتك اذ واجبت
 اليك ان قال قد قرض الله لكم
 ايمانكم فاذا صدر عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فكيف يصح
 عدم تجزئه صدوره عنه مثل
 عمر رضي الله عنه قد تكرر * قال *
 واجاب بانه اذا كان مقصدا
 بالاجتهاد * اقول في جواب
 المصنف في آخر الفصل وفي جواب
 بحث لا قيل ان ذلك قد يكون
 بالوصي لا الوصي بل الجواب عن معنى
 قوله ما يظن عن الوصي ما يصدر
 نطقه بالقراءة عن الوصي ومعنى
 قوله انه هو الوصي بوجهي بالقرائن
 الواضحة بوجهه الله تعالى اليه
 فلا دلالة في الآية على الاجتهاد
 اصلا * قال * بعد ما ثبت
 تخصيصه بقطعي من اجماع وغيره
 * اقول قد مر مرارا انه لا يجوز

يقينا وادناه الاباحة * قوله منها قوله تعالى فيحذر الذين يخافون
 عذابه اعرضوا على الاستدلال بهذه الآية بانها انما تدل على كون
 لفظ الامر حقيقة فيما يفيد الوجوب وهو ليس بجمل النزاع انما النزاع
 في صفة هل يكون موجبا للوجوب او غيره ولا دلالة في الآية عليه
 واجب بان الامر على ما اشار اليه من وجهين حقيقة في الصفة
 كما يكون حقيقة في الاقتضاء فيكون في الآية دلالة على المتنازع فيه
 وفيه نظر لان الامر في الآية على ما سطره مصدر فلا يدل على المتنازع
 فيه الا اذا ثبت التنازع بين كونها للوجوب قاطبة * قوله في بعض
 عن الامر اعرض عليه بان المفهوم من كلامه انه على توجيه التضمن للنجاب
 الى ذكر المخالف بالفتح ومن البين ان التضمن لا يرفع ذلك لانه انما
 يكون لو كان معنى التضمن القاء المضمر فيه بالكلية وجعله معنى المتضمن
 كما يشعر به تفسيره وجعله بهذه التفسير مقابلا للتوجيه الاول مع ان الظن
 انه على التضمن ايضا وقد يجاب بان التفسير الواقع في التضمن بيان
 المعنى وتصويره ويكفي فيه تعلل التجار بما في ضمنه ما قبله ولا يلزم تقديره
 في نظم الكلام ونظر العطف من جهة المعنى بخلاف التوجيه الاول فانتم في
 امره وقع هناك خلا فيقدر المتعلق المطلق في نظم الكلام عما هو
 على رأيين * قوله وانما يحسن ذلك اذا كان فيها خوف الفتنة او
 العذاب اعترض عليه بان حسن التحذير قد يكون للاستزاد المخالفة
 الملازمة والملازمة قد يكون في ترك غير الواجب ايضا وجوابه نعم قوله
 فيما سياتي في انك ما ارمتي السجود فخلا اللوم * قوله وهو اول المسئلة
 يمكن دفعه بان يحكم لا يطلب التحذير عن شئ وان لم يوجب لالا في

انه يكون اجماعا مخصصا ابتداء لانه المخصص الاول يجب ان يكون مقارنا للعام في الزمان
 والاجماع بعد الرسول صلى الله عليه وسلم * قال * وانما حمل على بيان التفسير * اقول
 اي حمل البيان المذكور في القراءة على بيان التفسير ولم يجعل تنادا لبيان التفسير لانه معناه
 اي معنى البيان * قال * فلا يرد غيره * اقول فانه قيل ان لم يرد غيره فكيف يصح
 استدلال المصنف به على صحة النزاع في التفسير والتقرير معا المراد ما يغرب بيان التفسير لانه

الزاع فيه واما التقرير فتستفاد من دلالة النص كما صرح به في بعض كتب الاصول * قال *
 على انه لا يستلزم التجزئ على هذا الاصطلاح المحففة انما يستلزم من المقارنة في المحصول
 الاول كاستلزامه في مباحث تخصيص العام على انه قوله لم يجوز تخصيصه بغير الواحد او القياس
 يجوز ان يكون من قبيل المساكلة واما لفظ الاستثناء فتحققة اصطلاحية في التفسير فالساج
 في خواصه شرح المختصر ظاهر كلام الساج * كثير من المحققين ان الخلاف في موضع ٥٠

الاستثناء لا في لفظه لظهوره
 فيها مجاز بحسب اللغة حقيقة عرفية
 بحسب النجوى ما ذكره من علماء
 الامصار لا يخلو عن على المقتطع
 الا عند تقدير المتصل انه آخر الكلام
 صريح فيما ذكرنا الا انه ما ذكره
 العلامة
 وتوقع مكرود ولا توقع الا لكونه تركا للواجب * قوله بقرينة السياق
 يعني قوله تعالى ان تصبهم حسنة او يصيبهم عذاب العليم * قوله وانه لا معنى
 للذب والاباحة قيل لا يلزم من هذا كونه للابحاج بجواز ان يكون التهديد
 وليس بشئ او بعد تسليم كونه التهديد معنى حقيقيا لا لاحلا لا معنى له هنا
 اصلا لان التهديد عين مدلول جوهر الاحكام في قوله تعالى اعلموا انكم
 واخذوا عن مخالفة الامر ليس مما يهد عنه بل عهده فليعلم * قوله وانه
 مصدر مضاف لفظا امره باجر على الحكاية وهو جواب عن منع عمومته امر
 قصده به غير الوجوب بمعنى القرائن لان العموم لازم انما هو بالنظر الى
 افراد حقيقة والامر فيها ذكر مجاز * قوله وعلى تقدير كونه مطلقا لم يمتط
 فيه بحث لان المطلق في المدعى بمعنى المطلق عن القرائن والمطلق في التقدير
 ليس بهذا المعنى فكيف ثبت المطلق على ذلك التقدير * قوله والا قرب
 انما قال الا قرب لانه لا يحتاج الى جعل فليحذر للوجوب بخلاف الادل على
 زعمه * قوله وفي من امرهم شدة ورسوله قيل المراد من الامر ان على ما هو
 الظاهر لكف والمصدر بمعنى القول وهو مضاف الى المفعول في الحاجة
 الى جعل هذا الضمير منه ورسوله حتى يكون فيه انتشار الضمائر * قوله
 بدليل وتوقع الامر فكرة في سياق الشرط اعترض عليه بان الشرط هو
 ليس في معنى النفي فلا يعبر ما في سياقه كاستلزام تحقيقه في بحث افعال العموم
 حتى قال الساج منه بعد تقدير الكلام فظن ان عموم النكرة في موضع الشرط
 ليس للعموم النكرة في موضع النفي فالصواب ان يقال ثبت المطلق على تقدير
 كونه الامر مطلقا ايضا كما قرأ لان استناد العموم من وقوعه في سياقه
 النفي معنى على ما اشار اليه بقوله والمعنى ما صح لهم ان يتجاوزوا امرهم بما شئوا

والقول بان الفكرة
 في سياق الشرط
 نعم لان المفهوم
 ثبت الحكم على
 الموصف المسبب لعلية
 ما لا يسمع * مثله
 انما يثبت
 في الآلة عام لا مطلق
 ولا يحتاج الى تخصيص
 من عمومته صح
 وغيره ٧٣
 الاستدلال
 على كونه مجازا
 في المقتطع
 بانهم يثبت
 عبارة القوم
 صرحت
 وانما يحقق
 ذلك في
 المتصل
 صريح في انه
 خلاف

في لفظ الاستثناء بدوات
 غير بانه مخالف لما قال بالترتيب
 فتدبر * قال * وفيه بحث
 انما او فلا تستثنى منه
 * اقول تحقيق مراد المصنف
 انه صاحب الذم الاول
 كما جعل الاستثناء قرينة على ارادة
 السبعة بالعدة لم ينفذ عنده

السبعة منها قبل الاستثناء اذ لا يفهم من الجواز المعنى المجازي قبل القرينة فالنصف في
 انما فهم من اطلاق ايجارته بعد استثناء النصف والاستثناء بعده ليزم استثناء
 النصف من النصف او التسلسل والاستسكان في رجوع الضمير لانه انما مرجع قبل تمام الكلام
 وتعيين ارادة النصف وبهذا يظهر انه فاع البعثة وهدم الحجة الى المصير الى الاستخدام
 واما المثال الذي اراده الساج فليس مما يحجب فيه اصلا لانه الاستثناء فيه بعد القرينة

والفهم المعنى المجازي فستان ما بينهما قد تبرر والله الهادي الى سواء السبيل وهو حبي ونعم
 الوكيل * قال * المخصص انه يمنع كونه دليلًا * اقول فيه بحث لانه الاحتمال الثاني
 له لانه الدليل انما هو الاحتمال الثاني منع دليل كاسية في ادراك الكتاب في بحث تخصيص العام
 وهما ليس كذلك وقوله وكونه الاصل في الاستثناء هو الاصل لا يفيد ضعف وقوله
 ٥١ يجوز ان يعدل عن الاصل الى اخره اضعف منه لانه مما له حظ ما علم الاعراب
 يظهر له انه قوله الاخطا مفعول له

او حال او صفة مصدر محذوف
 كما ذكره التاج فيكونه دليلًا
 قطعيا على انه الاستثناء تكلم
 بالباء في بعد التثنية فعلم من هذا التقرير
 انه لا يثبت لثا روح انه لا يعترض
 على المعقول توجه كلامه ويذكر
 ما ذكر بقوله والوجه انه يقال
 في توجيهه * قال * ويشق
 الى مستثنى منه عام مناسب
 * اقول بان تقديره في الاول
 في حارم الاحوال وفي الثاني
 الاصلاح * قال * واما
 التحليل يستقيم * اقول
 حاصله انه المقصود دفع التناقض
 والاثبات المذهب الثالث
 في الكائنات المفردات
 حتى العشرة مستقلة في معانيها
 الافرادية واريدها المركب
 معنى لثا يندفع التناقض
 لكنه يكون هذا المذهب الثاني
 لاثبات المقصود واما قوله
 في الترتيب فاما الترتيب والعشر
 عشرة افراد ويحكم بالثاني
 بعد ما صح او لا بان المقصود
 دفع التناقض وانه القول يكون

* قوله ان القضاء هو معنى الحكم هو اعترض عليه بان لو كان بمعنى الحكم
 لتعدى بالباء فيلزم حذفها في قوله امر وسيا في انه خلاف الاصل ويمكن
 ان يجاب عنه بجواز ان يكون نصبه نصبا على المصدرية والتمييزية ولا
 يتعدى اليه بالباء فان جعل الامر ذلك السمي بتقدير الباء فقد ورد في
 واثاقا فان يقدروا ويجعل الحكم بالنسبة اليه متر لا متر لا لازم فان الترتيب
 قد يعبر بالنسبة الى المفعول بواسطة كما ذكره الشريف في حواشي المطول
 في اقر باسم ربك وعلى كل تقدير لا يتخلص عن ان كتاب خلاف الظ قلت
 الترتيل المذكور بفيد العموم الملازم للمقام وذلك من البلاغة بمكان
 فلا يقدح فيه كونه خلاف الاصل بخلاف مجرد حذف الباء وايضا الفعل
 بلا كسرة معنوية * قوله فلا معنى لنفي خبره المؤمنين منه رد عليه بان له
 معنى صحيحا اذا ريد به فعل يتعلق بالمؤمنين والامر كذلك في سبب النزول
 فان في التفسير قالوا الامر فيه هو خطبة زيب لزيد من حارثة فانها نزلت
 في امتناع زيب من تزويج زيد بعد ان خطبها النبي عزم لزيد ولكن لم يرفع
 بان العبرة العموم للفظ لا بخصوص السبب فعد تقدير تقدير الفعل بمطلق
 الفعل المستعمل بالمؤمنين لا معنى لنفي الخيرة في كثير الافعال المتعلقة بهم او
 بعد صدور الفعل كاثامة وله زيد مثلا لا يتصور الخيرة حتى معنى نعم يتصور
 في الخلة باعتبار حكمها فليفهم * قوله وعلى تقدير ان كتابه لا يصح نفي الخيرة
 مطلقا اعترض عليه بان فهم ما سببه القضاء الذي بمعنى الحكم التام
 السمي قوله لا التام القول لا يكون الا بالحكم الجازم وهو لا يجاب يؤيده
 قوله لا مدي المراد من قوله قضى الزم فيصح نفي الخيرة مطلقا ويمكن دفعه

المركب موضوعا للباء في وصفا للثا ليس كما ينبغي على وجه وقوله او يراد سبعة افراد بعد ما صرح
 ثانيا بان المفردات مستقلة في معانيها الافرادية فيجوز فرض لا بطلان فلا يرد على ذلك
 التقرير اشكال * قال * بل الحقيقة في هذا المقام ما ذكره بقصص المحققين آه * اقول اراد به مولانا
 عضد الملة واليه وجهه الله لكه التاج قال في حواشي شرح المختصر وانا اقول ما ذكره المحقق
 من حقيقة اشكال اعتراف بحقيقة المذهب الثالث ورجوع المذهب اليه لانه المركب سواء

جعل حقيقة في المعنى الذي وقع الاستناد اليه او مجازا لم يكن به المفردة من الاستعمال في معنى
 ليكون لفظ العشرة مستقلا في كل معناه واحكم بعد اخراج التثنية والالتزام للثاني فظهر ان كون
 العشرة مجازا عن السبعة فليأت * قال * لان العشرة التي اخرجت منها كلمة عشرة * اقول
 ان قيل هذه المقدمة ممنوعة كيف والتثنية اذا اخرجت عن العشرة لا تبقى عشرة بل يحصل سبعة
 قلنا القيد خارج عن المقيد فالعشرة المقيدة يخرج التثنية عنها عشرة لا سبعة لانه

الاعداد انواع متباينة فان قيل
 ما ذكرته يقتضي انه لا يصح ان يحل
 في قولنا السبعة عشرة خرجت
 عنها كلمة قلنا المحمول بها مجموع
 عشرة الالكمة اريد به السبعة مجازا
 والكلام في العشرة المقيدة
 وظاهره المجموع غير المقيدة فتدبر
 * قال * فان قلنا هذا التركيب
 حقيقة الى قوله وهو المذهب الاول
 * اقول فانه قيل ضمير كانه في كانه
 مجازا راجع الى هذا التركيب يكون
 المجاز هذا التركيب وهو ليس
 المذهب الاول لانه المجاز فيه
 العشرة والالكمة قرينة له قلنا
 لما كانت القرينة لفظية ولم يفهم
 المعنى المجازي من العشرة بدونه
 القرينة صح انه يقال المجاز هو
 المجموع باعتبار انه المعنى
 المجازي انما يفهم منه بوجه
 ما قال بعض المحققين لا دلالة للفظ
 اذ انهم منه المعنى بالقرينة بل
 الدال الجميع * قال * بحيث
 المقيم * اقول ان حب كسر الحاء
 المحبوب وفي بعض النسخ حنف
 وهو الهلاك وهو المراد من تلك
 محبتها في جهاد اليم من تيمم حب
 اي عبده وذلك وفي بعض النسخ

يمنع انحصار الاتهام في الحكم الابحاثي فانه اذا عيّن تدب فعلا او اباحت
 فقد تم قوله * قوله ثبت المدعى اعترض عليه بانه يثبت لكن بالطريقة المذكورة
 وهو كون المراد بالامر القول ومثله بعد تدبر الال نظر العطاء عام ودوا
 والامر فيه يمين فان اصل التواثبت ولو بطريقه اخرى فبات الطريق
 الاول ومثله بعد تفكر وهو مقبول لا يرى الى قول يدرم بعد ان يجمع
 بقوله ان الذي ينبغي ويثبت وقول غزوله انما احيى واميت فان ثبت في
 بالشتم المشرق فأت بها من المغرب واعترض ايضا بانا لا يثبت المدعى
 من كون حكم بفعل موجب للنفي بخبره وانما يثبت لو كان ورود حقيقة الامر
 مطلقا حكما بالفعل فيمنع كونه للوجوب كيف يسلم ذلك وربما يدفع
 بان منع كونه حكما بالفعل مطلقا سواء كان نقدا بوجوبه او اباحت
 سكايرة * قوله فظهر ان المراد ان التثنية اذا اعيدت معرفة كانت
 عين الاول * قوله نصبا على المصدر وقد سبقت منه ان الكلا في لكل الحلا
 ليس بعام لانه مؤكّد لمفهوم الفعل فاذا جعل امرها مصدرا لم يكن
 عاما وقد سبقت انه عام بوقوعه في سياة الشرط فالاولى ان لا يحل على
 المصدرية * قوله من الابهام لاحتماله القول كاقرة * قوله كما تقول جازي
 زيد راكبا فاجبني ركو به قيل التمثيل لا يطاق التمثيل اذ ليس الركوب
 فيه بمعنى الركب فهو سهو فكم النسخ والصواب جاءني زيد ركو با
 على ما في بعض النسخ وغاية ما يقال ان التمثيل بالنظر الى الحال وهو وقوع
 اسم الفاعل حاله وقوله فاجبني ركو به يستطردى لادخله في التمثيل
 * قوله على زيادة ليس المراد بزيادة انه لا فائدة لها اصلها حتى يرد
 ان كلام الله تعالى منزّه عن ان يقع فيه شيء لا فائدة له اصلها بل لها فائدة

التي هي ام يمين يمين وبها نانا اي ذهب من الصنعة او غيره * قال * العشرة حذر
 الالة العدة واذا ضرب في نفسه سمي المصدر فحذر للعدو والحمل فاعشرة مثلا اذا
 ضربت في العشرة يكون حذر الالة * قال * وانت بعد ذلك خير آه * اقول قد يسقط
 القول فيه المحسوس لشرح الحق فم اراده فليراجع ثم * قال * وقد عرفت فافيه وانه لا يختلف
 باختلاف المذاهب * اقول ارادة الى قوله فيما سبوت وفيه نظر لانه جمهور الفاعل به بالمذهب

التي كاهم الحجاب وغيره آه * قال * والفاظ الاستثناء فحققة اصطلاحية في الصياغة
 * اتوا في كل واحد منها الفصيحة بخصوصه على سبيل الاشتراك اللفظي * قال * وبعضهم
 الى التفصيل * اقول هو انه ان ثبت استقبال الثانية عن الاولى في الاضراب عنها فلا خيرة
 والافصح * قال * واستدلوا من جهة الاستفهام في الاحكام * اقول لما كان ظاهرا قول
 المصنف في آية القذف قطع الشك في قوله مستر بانه صرح في تفسير الآية الكريمة
 بذلك ونهه بانه ليس كذلك
 برفع الاستدلال على ذلك
 مما ذهب اليه في احكامه
 الواضحة فيها يتوقف بحكم القذف
 كما يدل عليه قوله الآية ووجه
 الاستدلال انه قيل سبادة
 المحدث وآه * قال * فيه بحث
 اذ لا نزاع لاحد في انه قوله تعالى
 ولا تقبلوا اليه قوله لان السبادة
 فعل يلزم آه * اقول جوابه انه
 السبادة ما ذكره بل هو عقوبة
 مقدرة حقانية كما ذكر في الهداية
 وغيره وعدم قبول الشهادة
 وان لم يصلح لانه يكون ضد عدم
 التقدير فيه يصلح ان يكون سبادة
 للحد والحكامه باعتبار

وهي التاكيد وتقوية الكلام كما اشار اليه في معنى اللبيب والكلام
 في نها كيف يكون زائدة مع فادتها فائدة ما وكيف لا يكون متلازمة
 مع ان فادتها ايض التاكيد فقط فصل في حوسبنا على المطول فليطقت
 هذا في الآية الكريمة احتمال اخر اقرب من الاحتمالين اللذين ذكرهما
 وهو ان يجعل من قوله ثبت حقوق النجم والمضي ما منفع من السجود
 وقت عدم سجود * قوله متبعا للآية اعني تأييد قدرته آه قد نقرر
 عندهم ان التمسك انما يكون في المركب وهو ههنا تشبيه بحاله المعقولة من
 تأييد قدرته تعالى في المرد وجود المرد عند ارادته بحاله المحسوسة من
 امر المطاع ووجوده في امور به عند امره لانه الكف في الخارج بذكر التأثير
 والامر من طرف التشبيه لظهور الباطني فيه بحث وهو ان قوله في حصول
 الامر من وجه التشبيه كما هو الظاهر انه لا يوجد في التشبيه لاحصول
 للمأمور به في تأييد القدرة في المرد ضرورة انه لا امر في تأييد القدرة
 على هذا التقدير ولكن ان يقال انه صريح في جانب التشبيه لكونه اصلا
 في التشبيه لا يغم منه وجه التشبيه المشترك وهو حصول المرد * قوله
 فيحتاج الى خطاب اخر وليس فيه بحث لان معنى قوله تعالى انما قولنا
 لشيء اذا اردنا ان نقول له كن فيكون ليس قولنا لشيء من الاستدلال بحكم
 لمؤينه ما هذا القول وهو لا يقتضي ثبوت هذا القول بل يقتضي ثبوت
 البعث بلا مساندة قول فلا تسبي * قوله ايحي خطابا وان كان يسمى امر
 وبذلك يحسب العرف فانه يصح منا ان نقول امرنا انبي عم بكذا والاصح
 ان نقول امرنا انبي بكذا وذكره صاحب الشف * قوله واعلاما للملائكة
 قد سبوا ان المرد الكلام النفسي وفي حصول الاعلام للملائكة تأمل * قوله

المعنى العقوبة
 اذ كرم من يتصور
 ان يتفكر في الصفات
 من ضرب
 لما يتفكر في الصفات
 بعدم قبول
 شبهة
 ونحوه
 ان الحق
 ما ذكره
 المراد بعدم
 العلم به
 العلم به

قبول الشهادة ليس لعدم المطلقة والسكوت عند الشهادة بل رد الشهادة
 والنسخ بعدم قبولها ولهذا اخطب به الآية * قال المصنف * خلافا لليهود
 * اقول يعني غير العيسوية منهم صرح به الحق في شرح المحقق * قال * وكذا
 نسخ التلاوة فقط لان المنة في نسخ آه * اقول ينبغي ان نسخ التلاوة سواء كان بحسب
 منسوختها او بمعنى ما نسختها فانسخة ذلك التلاوة خارج عن التعريف انما الاول قلان

نعم يف التسخيم بمعنى التناحية فكيف يصح استيناد نسخ التلاوة بمعنى منسوخيتها واما الثاني
فلاست الترخيف نسخ المتعلق بالاحكام من التلاوة ليست بحكم وفيه بحث لان معنى نسخ التلاوة
كاسيانه نسخ الاجكام المتعلقة بالتلاوة بجواز الصلوة وحرمة القراءة والمستلجبت كما يصر
ونحو ذلك قال ارح في حواش شرح المحصر اعلم ان شيئا من التعريفات لا يتناول نسخ التلاوة
الا ان يقال انه عبارة عن نسخ الاحكام المتعلقة بنفس النظم كما يجوز في الصلوة وحرمة

القراءة على الجنب والسماخص
ونحو ذلك * قال * لكن
لا يخفى انه لا يدفع القول بتأييد
شرعية موسى آة * اقول يمكن
ان يدفع ذلك القول ايضا لعدم
القال بالفصلية تأييد آة
موسى ذلك الاحكام * قال *
انما اذا كان قيد للواجب مثل
صوموا فاجتنبوا آة * اقول
المبادىء من هذه العبارة ان يكون
احتفائه من اجتهاد في هذه المسئلة
وليس كذلك كما قال صاحب
الجمع في البديع اذا قيد الامر
بالتأييد لا يجوز نسخ خلافه للجمهور
ولو كان التأييد لبيان مدة
بقاء الوجوب لصلو لم يقبل
النسخ واما قال انه حكم مقيد
بالتأييد فكأنه نص على عدم
انتهائه بمدة والتسخيم بانه انتفاء
فيقتضي * قال * قلنا لا مانع
بماه ايجاب فعل مقيد بالابداه
* اقول فيه بحث لانه المنافاة
بينها ظاهرة لانه صوموا ابداه
مثلا لا يدل على ايجاب فصل
مقيد بالابداه بل على ابدية ايجاب
الفعل لانه ايجاب حكم شرعي
وانه على اصل معنى الفعل بل هو

لزم افتقار صفة التكوين الى شئ آخر وله دفع آخر وهو انما لزم ان
افتقار صفة الذات الى اخرى له دلالة نقصان كافتقار الابحار
الى الارادة وافتقارها الى القدرة خلاف المستحيل وافتقار الكل الى
الحياة ولا فرق في اقتضاء الافتقار النقصان بينه الى السطر وبينه الى
جزء المؤثر * قوله مضمي الى الوجوب نظر الى العقل والديانة لا احتياج
الى التقييد لا يمكن ان يقال ان الوجوب يضي الى الوجود بالنظر الى جنب
المكلفين يجوز ان يجتنبوا على ترك ما ليس بواجب ولا يجوز ان يجتنبوا
على ترك الواجب لان الامة لا تجتمع على الضلالة * قوله فان قلت فلي
آة اى على ان اعتبار جانب الامر بوجوب وجودها لمؤثر به * قوله الكلام
في مدلول الصفة بحسب اللفظ قيل عليه بل الكلام هو ما في مدلول صيغة الامر
بحسب الشرع حتى ان المصير جعل هذا الباب في افادة اللفظ احكم الشرعي
فما معنى قوله الكلام في مدلول الصيغة بحسب اللفظ واجيب بان المراد من
الكلام بالنظر الى الآية الكريمة في ذلك لا بالنظر الى المقام وفيه نظر وحق
في الجواب ان الكلام في مدلول الامر بحسب اللفظ وكيفية افادة احكم الشرعي
وتوعد في كلام الشارع متعلقا بحكم شرعي كما يدل قول الشارع ولا بان
وامر الشرع * قوله بعضها على الاول وبعضها على الثاني اراد بالاول لا يجزى
بمعنى الالتزام وبالبعض الدال عليه الدليل الرابع اعني قوله تعالى انما قولنا
الآية اراد بالثاني لا يجزى بمعنى طلب وبالبعض الدال عليه سوى الدليل
الرابع المذكور * قوله ولما ذكر ان يقول آة اراد على قوله نعم بمعنى انه لطلب
وجود الفصل وادته آة وارجاب عينه بان انما ذكره للاصناف يشهد بان المقادير
بحسب اللفظ من قولك اضرب هو طلب الضرب وادته لاطلبه فخط

المعنى في نظرات ربع ولله الحاشى الامر حقيقة شرعية في الايجاب اتفاقا فاذا قال الشارع قوله
صوموا ابداه يجب ان يتوجه قيد التأييد الى الايجاب ويتبعه تأييد الفعل واما الجواب عن
قوله كما يقال صم غدا ثم نسخ قبله وقوله كما يكلف بصوم غدا ثم يموت قبل غدا فهو ان كلا منهما قياس مع
الغائر واما الاول فهو انه مبني على اصل شيئا به بياينة وهو ان نسخ قبل التكليف من الفعل جائز عندنا
وهو لا يستلزم جواز رفع التأييد المستلزم للبداه بخلاف ما يحل فيه واما الثاني فهو انه التكليف

مفيد بعدم الموت عقلا فلما رفع صرح به الحق في شرح المختصر * قال * واما يلزم لو كان
 حكما شرعيا * اقول كانه اراد حكما شرعيا معجدا او لا فلا وجه لانكار كون التبريم حكما شرعيا
 قد بر * قال * يجوز ان لا يعلم تراضى ذلك النص * اقول قيل عليه ان لم يعلم تراضى لا يكون واجبا
 بل يكون مبرجوا ولو كان النص النص اجماع من جهة اخرى وليس بشئ لان النص الذي يستدل به اجماع
 اذا كان نصا في معناه او مفسرا او حكما او لا عليه بعبارة يكون راجعا على النص المتخالف
 للاجماع اذا كان ظاهرا في معناه

او لا عليه باسارته او دلالة
 او اقتضاها على ما تقر فيها سبق
 وانكاره لقواعد النص * قال *
 وهو لا يوجب التقييد * اقول
 يجوز ان يكون ثابتا بالوحي
 المتوهم فيسحق تلاوته دون حكمه
 كالم * قال * قد ظهر انفساحه
 بالسنه * اقول لا يقال هذا
 مخالف لقوله ان يتوجه
 الى الكعبة قبل التوجه الى بيت
 المقدس فانه لا يعلم انه لانا
 بقول المتصفي في الاول التوجه
 والمثبت في الثاني الظهور وهما
 لا يتجانسا بحسب استطراد معنى
 ان قوله قد يرد بان بيت الحكمة
 او بيت المقدس كانا زائدا على استطراد
 لا لثبوت حجج الغيب امامات
 العلماء فقط ولا لاثبات غلظته
 مقابل نسخ حيث قال تعالى انسخ
 من آية او نكسها الآية * قال المص *
 ولا ينافي حكم النص في
 * اقول كانه اراد ما حكم الامر
 الثابت بالسنه لا الحكم الشرعي ولهذا
 صح جعل الاماير زعم الحكم * قال *
 وفيه بحث لان اصل الاستسما
 ليس بواجب كله بل على الاراد

* قوله واما بان الامر الشرع مجازات انوية قيل لا شك ان ايجاب الامر
 بمعنى استحقاقه انما انما انما شرعي واستعمال الامر في هذا المعنى
 من حيث خصوصه مجاز تكليف يصح قوله او لا بان واما * قوله وايضا لو
 كان آية او حجة على قوله نعم بمعنى انه يوجب الوجود بلا حصة قوله ان
 اعني قوله والمعنى بقوله له احدث نكاح عقيب هذا القول لكن الازدكلام
 الازلي * قوله لزوم عدم احداث ايجاب البعض بانه انما يلزم ذلك
 لو كان الامر به التكون في الازل ما لو كان المراد التكون فيها لا في
 فلا يلزم ذلك وروايات الفاء الزائدة على التقييد في قوله فيكون آية
 عن الحكم على ذلك هذا وقد يمنع اللزوم بجواز حدوث فعله امر كن الازلي
 و به ينقض ايضا قوله وايضا اذا كان زائدا * قوله دل على ان تارك
 الامر به معاصر قيل لو كان كذلك لزوم التكرار في قوله تعالى لا يعصون
 ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون لان معنى لا يعصون انما امرهم يفعلون
 ما امرهم لا يجب بان المعنى في هذا المعنى لا يعصون انما امرهم في الماضي
 ويعصون ما يؤمرون به في المستقبل فلما تكرار * قوله على ان من يريد طلب
 الفعل آية قبل فيه اعتراف بان فاع قوله فيما سبوه والقراءة وروايات
 الارادة المأخوذة في دليل الاجماع ارادة الطلب فيما سبوه ارادة
 الفعل والفرق * قوله وايضا لم يزل العلماء آية قيل هذا ضعيف لانه
 المستدلين بما ذكره الذين هم من غيرهم ان الامر المطلوب للوجوب استدلالهم
 لا يلزم المخالفين بهم واما استدلال المخالفين فيهم * قوله ولما قل
 ان يكون آية اشار في فصول البدائع الى جوابه بقوله ولان الثابت
 يتغير لا يغير والوا بعده ليس به يعني ان الثابت بالادلة وهو الوجوب

ان يستشهد بحجبه ان يستشهد بحجبه او رجلا ورائيه ولا يجوز له ان يستشهد رجلا ويريد ان
 يخلف مكانه رجلا ورائيه كما ان اصل النكاح ليس بواجب لكنه اذا اراد النكاح يجب ان يكون
 عند الشهود ثم ان الغرض في الاستسما على العقد ليس الارادة عند النكاح فقد ينقض لانما
 استسما بالشهود او رجلا ورائيه على العقد عند الحكم والزامه الحكم به واذا كان كذلك
 فظاهر اللفظ يقتضي لا يجب لانه امر او امراته للوجوب فقد يلزم ان يقر تعالى الحكم بحكم

اسم يستشهد بحجبه ان يستشهد بحجبه او رجلا ورائيه ولا يجوز له ان يستشهد رجلا ويريد ان
 يخلف مكانه رجلا ورائيه كما ان اصل النكاح ليس بواجب لكنه اذا اراد النكاح يجب ان يكون
 عند الشهود ثم ان الغرض في الاستسما على العقد ليس الارادة عند النكاح فقد ينقض لانما
 استسما بالشهود او رجلا ورائيه على العقد عند الحكم والزامه الحكم به واذا كان كذلك
 فظاهر اللفظ يقتضي لا يجب لانه امر او امراته للوجوب فقد يلزم ان يقر تعالى الحكم بحكم

بالعدو المذكور كقولنا نقال فاجلدواهم ثمانين جلدة وقوله نقال فاجلدواهم واحد منهما مائة جلدة ولم يحكم الاقتصار على الاقل كذلك العدد المذكور للسبب اذ كذا نقال ابو بكر الرازي في احكام القرآن في قطع صحة قول المصنف ان لم يكن رجلا من خالو اوجب رجلا واحد اثنان وانما النص على تقدير افادته الاقتصار بالاستسبها في النوعين بفتي صحة الحكم بالسبب واليهما وهذا يندفع قوله الآتي فغايبه الدلالة على الاقتصار بالاستسبها في النوعين وانما قوله فعلى انز غيرهما ٥٦

لا يقبض التذليله آه قد فوج بان
 خصوص التذليله غير معتبر اتفاق
 بيننا وبينه ان فتيحة هذه النصا
 من السداة معتبر عند الفقي
 في الاموال مطلقا ووسما عدا
 وفيما عدا الحدود واما النصا
 وقد عرفت انه الفرض في الاستسها
 على العقد سابقا الاستسها عليه
 عند الحكم وانما الحكم بهذا
 النصا بيقضي بالضرورة عدم
 صحة القضاء بغير ذلك * قال *
 ولما قل انه يقول لم لا يجوز ان يكون
 واجبا آه * اقول فيه بحث لانه
 ما ذكره مما لا نظير له في الشرع
 فانه المفهوم من وجوب شيء في
 شيء ان يكون ثارا في شيء
 بالنظر اليه لا بالنظر الى الغير فقول
 لما في ترك الفاتحة قياس مع
 الفارق وان وجوبها انما هو
 في الصلوة وثار كونها في حكم
 لانه غير له
 كما يد عليه قوله * قال *
 ويدان في كون
 الامر صفة مجازا
 في الذنب * مشه
 من البيان
 نظره آه
 اقول *

الظاهر ان مراد المصنف بالعقل

هنا لا يتغير الا بمغير ومغير الشيء ما ينافيه والورد بعد النظم لا يثبت في
الوجوب فليس بمغير وحاصل هذا منع كون الورد بعده بقرينة منافيه
لاطلاء الامر حتى لا يقوم عليه الادلة والالم يكن كون الورد بعده مطلعا
وينافيه قوله بعد هذا واعلم ان المشهوره * قوله وليس القول يكون للندب
كما ذهب اليه البعض قيل هذا ليس كما ينبغي ان غايته عدم عشوره على النقل
ولا يضر من وجده وطرفه ونقله كيف وقد نقل عن سعيد بن جبير انه قال اذا
انصرفت يوم الجمعة ساء ولم شيء وان لم ستره وهذا يدل على انه مندوب
عنده لعدم وجوبه بالاجماع * قوله احدكما ان نحر الاسلام اه حاصله ان
الاخلاف لو كانت في صيغة الامر لما اختار كونها حقيقة في الندب والاباحة بعد
ما ثبت كونها للوجوب خاصة قال الفاضل الشريف اوجب عنه بان المراد
بقوله الامر حقيقة اذا اريد به الندب والاباحة ان صيغة الامر حقيقة قاهرة
فيها الى مذهبه وحيث اثبت كونها حقيقة للوجوب خاصة اراد بها
حقيقة كالملة * قوله وثانيهما انه استدلال قال الفاضل الشريف اوجب
بانه استدلال على مذهب الخصم بدليل مزيف بين الفساد لئلا يمكن من
دفعه سهولة فيقال وليك يدل على انه اطلاق لفظ الامر اعم
على ما اريد به الندب والاباحة بطريق المجاز اما ان صلوا اصلوه الضحى
مجاز فلا دلالة له عليه والكلام فيه وقد يجاب ايضا بان كون الامر مجازا
في معنى يستلزم كون الصيغة ايضا مجازا فيه ذلنا فائق بكون الامر مجازا
حيث يكون الصيغة حقيقة وان قيل بكونه ولا شك في صحة الاستدلال
بثبوت الملزوم على ثبوت اللازم * قوله فاجمعوا على انه لفظ الامر اه
ومنه يعلم كون لفظ امر حقيقة في صيغة الامر المستعملة في الندب على ما هو

ما يشاء وعند الاطلاق هو الذي لا يشوبه وهم ولا يكون فيه مدخل فغوله العقلي قد يكون محلي
ظني ولاולם تبعه للظني قلبه ان يمنع زيادة الاجماع في تلك الصورة القطعية وكذا الحال
ويمنع انعقاد الاجماع في تفصيل الصحابة بعضهم على بعض بناء على كثرة المخالفات وكذا الحال
في كثير من الاعتقادات وانما قوله وانما احصى الاستقبال اه محجوب به يفهم من تقريره فان
اجماعهم على ذلك لا يعتبر انه اجماع على ذلك الا من حيث كثرة الرواة من غير صراحة بوقف

على المغيبات فلا يكون من قسم الاجماع المخصوص بهذه الامة قال على هذا كان المناصب ان يقول آية * اتول يعني اذا ذكر لفظ الاول اقتضى انه يذكر فيها قبله امر من فصا عدل مدلوله سابق على الكل وقد دللنا على ذلك الامور بلفظ امور فاقضى انه يكون الصبغة كما ذكره كله اذا صرف البحث عن ظاهره واول ما يجمع باعتبار دلالة الام على جنس فيه معنى الكثرة لا يرد عليه شيء * قال المص * * فلم يجعل سكوت دليل الموافقة آية * اتول اي لم يجعل عمر رضي الله عنه سكوت

عني رضي الله عنه دليل الموافقة لبعض الصحابة وجوز على السكوت مع انه يجوز عنده خلاف ما قالوا * قال * روي انه امره غاب عنها زوجها آية * اتول اي لم يجعل نفي صاحب المكشوف وهو موافق لرواية البخاري وسلم حيث قال حيث قال استثناء عمر رضى عنه في املاص المرأة فقال المغيرة بن شعبه رضى عنه يقتضي فيه معرفة عبد او امرأة فقال اني يميز بينه معك فسمي محمد بن مسلمة قليل ما نقل المص من الضرب وغيره في حادثة اخرى ولما لم يرد

محل الخلاف * قوله لكونه ترك الاحرام او مقدمة له يعني انه مباينة المباح فترك الاحرام فان السكوت ترك القذف وان سلم انه غير كونه مقدمة له اذ لا يحصل ترك الاحرام الا به وما لا يتم الواجب الا به فوجوب قوله وجوبه ان المباح آية قيل في هذا الجواب نظر لان كلام الكعبى ليس في مباح متجاوز برف مطلوب المباح ثم ان ترك الاحرام كما يحصل بفعل مطلوب المباح بفعل مطلق المنذوب والمنكروه ومطلوب هذه الاحكام التثنية اسمياً ومغنية محصورة فيم كلام الكعبى وهو انه يلزم انه يوجب فعل المباح واجبا مخيرا ان ثبت ترك قوله فهذا محرم جيد آية اي ما ذكرتم ان الخلاف في لفظ امر محرم جيد الكلام فخر الاسلام لكن نظم الذنب والاباحة في سلك واحد وتخصيص الخلاف بالكرخي وبخصاص مانع عنه لان المجازية في الاباحة قول الجمهور لا قولها فقط نعم المجازية في الذنب قولها فقط فينبغي ان يذكر خلافا فقط في صورة الذنب * قوله قلنا ذنب اكثر من رجب آية قال انظر الشريف قيل بل الموجب لذناهم الى ما ذهبوا انه قال في الاستدلال على الذنب المتخار عنه ان معنى الاباحة والذنب من الوجوب بعضه في التقدير كانه قاصر لا مغاير حيث لا يمكن تطبيقه على ما ذكره السراج وحمل الكلام عليه لان لفظ امر له معنى الوجوب فلا يتصور فيه معنى بعضه الذنب والاباحة انتهى وبهذا يعلم بطلان الملازمة التي يفهم من قول السراج وبما يحتمل جيد الكلام فخر الاسلام لولا ان نظم الذنب آية * قوله فتارة الى بطلان المجاز بالكلية آية فيجب لانه لما يلزم اذا ايد بالقرينة القرينة المحصلة للذنب واما اذا ايد القرينة المعينة اعني التي يدفع مزاحمة الغير فلا لانه ما ينافي الحقيقة ولكن انه يدفع بان يلزم على هذا انه يكون الامر متروكا وقد نفاه * قوله واخبر

الشيخ
صرا قوله
فان يخص
اليها اي عرض
الاستدلال على
واظهر لسا
شخصه وهو
سواء لا شأن
انقضى المتر
اي من بعيد
والاملاص

وأيض يدفع قول
فخر الاسلام في
الاستدلال على
المجازية لانه جاز
اصلا وبعد آية فانه لا
تعدى عن اصله هو
الصفة لا لفظ امر
معناه

الا للاق يقال الملق المرأة
جنسها اي ارتقت واسقطته

قبل وقت الولادة * قال * ما عتقد حقيقته بل مجتهد * اتول فانه اذا اعتقد ذلك لزوم انه يسكت فلا يرد ذلك على القبول وهو بخلاف الاعتقاد لا يعدم امر يدعه لا يعتد به في النقاد والاجماع فليست امر * قال * وهو في غير النقص على البنات آية * اتول اعلم ان الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين اختلفوا في كيفية التقسيم اذا زاد سهام المرأة على اصلها فذا على انها النقصان كما اذا ماتت امرأة وترك زوجا واما واختا لابه وام فانه سهم الزوج النصف وسهم الاخت

ايضا النصف وسهم الام الثلث والسئلة من ستة وظاهر انها نصية من هذه السهام
فذهب اليه عباس رضي الله عنه القصاص يدخل في سهم من هو اسو وحالا كالاختلاب
وام او لابل والبنيات وبنات الابهة فيجعل للزوج النصف ثلثة وللام الثلث واليه
للاختلاب فان لم يقول لم يجعل الشرع ما نصفه وثلثا فاذا ذهب هذا النصف وبالنصف
فانها موضع الثلث وذهب الجمهور الى القول وهو انه نزل على اصل المسئلة من ٨

سهام فروضها اذا صار الاصل
عمر فرض من فروضه مثلا ستة

في هذه المسئلة
يقول ان ثمانية
و حاصلا لو كان المراد
ما في الاصطلاح
لا ببعض باللوام
البينة بالمعنى
الاخص فانه
غير منفك * مثله
انصفا

ايضا وللام
لثمة وهو الاثنان لانهم استودا
في سبب الاستحقاق وذلك
يوجب المساواة في الاستحقاق
فياخذ كل واحد جميع حقه ان تسع
المحل يعرض بحجب حقه عند
عند نصيب المحل كالقمار في الشركة
* قال * ولا يخفى انه اشتراط
مضي مدة التأمل * اقول
دفع لقول المص ولا شرط مضي
مدة التأمل لم يرد السببه وحمله
من السببه انها لا تزداد الا قصير
على قوله وقد يكون التأمل ولم يذكر
معه في المص فقط وغيره وفيه
الشرح اي يكون السكوت للتأمل
وغيره الاسباب المانعة
للاظهار * قال المص * وعند
القبض القاسمة * اقول يعني

ليس غير الكل فيه بحث وهو انه الغير في حد المجاز لغوي لما اصطلح عليه
في الكلام اذ اختلف في اطلاق المزدوم على لازم الغير المنفك مجاز
* قوله وحاصله ان السئلة فيه بحث وهو ان معنى القول لا يكون ثمة
ولا ابا حجة بل امرنا ان السئلة معدودا من معانيه ولو سلم ثبوتها فليس الكلام
فيه قوله جزا من الوجوب نقر عن الشيخ انه لو قال فان قيل سلمنا انه
جواز الفعل ثبت بالاهر لكن لا ثم ان جواز الفعل جزو من الوجوب بل يمكن
انه يكون لازما قلنا جواز الفعل جنس للوجوب والندب والابا حجة ثم
حرمة الترك فصل للوجوب وجواز الترك مع مساواة الطرفين فصل
للابا حجة وجواز الترك مع اولوية الفعل فصل للندب فان الفعل انما
يبحث بعاقب به في الاخرة فهو حرام وان لم يعاقب به فهو يقسم الى هذه
الاقسام لعدم المعاقبة على الفعل عبارة عنه جواز الفعل فهو داخل
في مفهوم هذه الاحكام فيكون جزا لمفهوم الوجوب * قوله ولو كانت
نياب فاعلم لم يقر اويستحق الواب كما ذكر مثله في جانب العقاب
وان كان سمي من الواب والعقاب غير واجب عليه تعالى عندنا اسارة
الى انه المطيع نياب عندنا بمقتضى الوعد * قوله على انه الوجوب هو وعد
الحجج الشك انه في تفسير باللازم اذ الوجوب يتوحي الان الفقهاء
كثيرا ما يتسامحون في تفسير الاسباب ولا يلتفتون الى ما عليه الميزان
ولهذا قال الشيخ والمنافسة في مثال ذلك مما لا يلتفت بهذه الصفة
يعني صناعة الاصول * قوله قلت في هذا صراحة قال الفاضل الشريف
في فساد الكلام اذ يدوم منه ان يكون المصية مفهوم الشجاع وظ
انه لا يتصور مساوية بين مفهوم الشجاع وحقيقة الماسد وقد يجاب به

يجوز الجحد في الفسدة كما حد الاخوة * قال * القوم والرقوة * اقول القوم يسكنون الرأ اذ ان
عظم يكون في فرج المرأة والرقن يقع انتاء مصدر قولك امرأة انتاء بينة الرقن
لا يستطاع جماعها انتاء ذلك الموضع كذا في الصحاح * قال * ثم التفصيل الذي ذكره حجب
الاحكام * اقول هذا رد لقول المص فاعلم انه التفصيل الذي اختاره بعض المتأخرين بكلام
غير مفيد وقوله وما ادعاه الخصم الخصم آه رد لقوله لعله يدعى آه فانه قيل مراد المصراة الانكفاء

بما القدر من التفصيل لا ينفذ فائدة مقيدة بها بحيث لا يمتنع للمفهوم مجال المناقشة بل لا بد من بيان
 ضابطته يعرف بها انه القول الثابت في اتى موضع رفع ما اتفقوا عليه القولان حتى لا يصح دونه
 اى موضوع لا يرفع حتى لا يصح وبينهما ما حاصله من القولين ان القولي هو المستتر كما في حكم واحد شرعى
 سواء تعلّق بمحل واحد او لا كما ان القول الثابت المناقشة لذلك الحكم مستلزما لا بطلان الاجماع والا
 فلا قلنا نعم مراد المصنف ذلك لكنه لم يتم كما سيظهر من تقرير ان روح التحرير * قال * ٥٩

لا تم تجويز احد التسمييين

بالاجماع * اقول اراد بالتسمييين

لوجه حقيقة الام ثلث الكل في

التسمييين وكونه حصتها ثلث

اباقي فيها * قال * كيف

وقد يصدق انه باسئى من

التسمييين * اقول اراد بالسئى

معنى الواحد فيكون سوانا لقوله

الابو لانهم احد التسمييين اه

لتحالفه * قال * وكيف

يصدق احدهما واجبة اجماعا

* اقول توضيحه ان الواجب

اجماعا لو كان احد الظاهريين

على الاطلاق لم يتحقق الواجب

في واحد من المتبنيين وهو بطل

اتفاقا * قال * ركب

مغلطة * اقول اراد بالنسبة

على منسأ الغلط فان ما ذكره

مغلطة من قبيل استنباه العارض

بالعرض فانه غير الامرين للذين

احدهما غسل المخرج والثاني

غسل الاعضاء بمفهوم يشملهما

ويعرض لهما على البدل وهو احد

الظاهريين ويكون تعلّق الحكم

وهو الوجوب به اى المفهوم

في كل من التوبيييين اى قولنا شئنا

وقول ان فعلى باعتبار فرد آخر

فانه تعلّق الوجوب به على قول اى حقيقة رحمه

باعتبار غسل المخرج * قال * اما الاول وهو انه يكون حكما متعلقا بمحل واحد اه

انما يختلف فيه انه كان حكما متعلقا بمحل واحد فالقولان قد يظهر استر كما في حكم واحد شرعى فيبطل

الثالث كما في كل واحد من مسئلة العدة ومسئلة التجهّد مع الاخوة فانه القولي في الاول يشترط

في انه الاكتفاء بالاستسهر قبل الوضع غير جائز شرعا فالقول بجوازه مبطل الاجماع وفي الثانية في انه

مراد ان لا يصدق على ذات صدق عليه الشجاع بالقرينة
 الدالة على كونه انسانا ويدل عليه قوله من حيث انه ثم افراد الشجاع
 فالمسألة بين حقيقة الاسد وذات الانسان الصادق عليه فهو الشجاع
 وجماع الشجاعة ونظيره توجيه عبارة المقول الاسد انه متعلق بالشجاع
 لا يزيد وعرفه بانه يعنى به ان لفظ الاسد يستعار للرجل الشجاع ويكون الاستعار
 من معنى الاسد الحقيقي المفهوم الشجاع ومنه الى معنى الرجل الشجاع
 والاول لا يتناول في العارض المشهور انصافه به والثاني
 استعار من مفهوم العارض الى بعض معروضاته واغترض على اصل الجواب
 بانه الصيغة اذا كانت استعاره لا يكون كالاسد المستعار في الانسان
 الشجاع لان الجامع داخل فيما نحن فيه بخلافه في استعاره الاسد للرجل
 الشجاع فظيره استعاره التقطيع الموضوع لاذلة الاتصال بين الام
 المتفرقة بعضها لبعض لقوله تعالى وجماع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهوما
 تعالى وقطعناهم في الارض اما بجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهوما
 والجواب ان تشبيه الصيغة بالاسد في مجرد ان العلاقة الصحيحة للاستعاره
 بحسب الانتقال من المزدوم الى اللازم ثم من اللازم الى بعض ملزوماته
 كما عرفت مما سبق فالفرق بينهما بدخول الجامع وخروجه لا يضر في المقصود
 * قوله او بدونه بالقرينة فيه بحث اذ يلزم على هذا ان يكون دلالة صيغة
 الامر على معناه الحقيقي وهو الوجوب محتاجة الى القرينة فان قلت
 استعمال الصيغة في جواز الفعل والاذن فيه لا بد وان يكون القرينة
 مانعة من ارادة الحقيقة فاذا اريد الدلالة عليها احتيج الى قرينة اخرى
 قلت يلزم على هذا الجمع بين الحقيقة والمجاز وتامان القرينتين اللهم

فانه تعلّق الوجوب به على قول اى حقيقة رحمه
 باعتبار غسل المخرج * قال * اما الاول وهو انه يكون حكما متعلقا بمحل واحد اه
 انما يختلف فيه انه كان حكما متعلقا بمحل واحد فالقولان قد يظهر استر كما في حكم واحد شرعى فيبطل
 الثالث كما في كل واحد من مسئلة العدة ومسئلة التجهّد مع الاخوة فانه القولي في الاول يشترط
 في انه الاكتفاء بالاستسهر قبل الوضع غير جائز شرعا فالقول بجوازه مبطل الاجماع وفي الثانية في انه

حرمانه بجهة غير جائز، شرعا فالقول بجواز مبطوله ايضا وقد يكون القول بان بحيث لا يظهر اشتراكها
 في حكم واحد شرعي لكنه يمكن ان يخرج منها شيئا من احدهما اشتراك في حكم شرعي والاخر افتراق
 بين امرين فكذا لا افتراق ان كان ايضا ما حكم به الشرع كما في مسألة ذات الزوجيه فالقول بان
 بطل مطلقا لانه مبطل للاجماع لانه القولي له حرج شرعا في حكم واحد من الحكمين الشرعيين احدهما ثبت
 نسب الولد من احدهما والاخر انما ثبت من احدهما في البرهوت من الاخر فالقول ٦٠

الان يقال اراده الوجوب بالذمت من صيغة الامر فقط بل منها
 ومن القرينة فلا يلزم اجماع بين الحقيقة والمجاز قنأ قوله لا يراد
 لا يجوز ان يعنى ان اطلاقا اسد على الرجل الشجاع لو كان باعتبار
 خصوصية مجاز اطلاقا الانسان على الفرس بجامع الحيوانية مثلا وانما
 بطريق التحقيق ههنا ان المانع من اطلاق لفظ الانسان على الفرس بجامع
 الحيوانية كونها من الماهيات الحقيقية فان بجامع في المتعارف منه يجب
 ان يكون اعمى واسد يكون الاستقارة مفيدة وذلك لا يتصور في
 اجزاء الماهيات الحقيقية وان كان متصورا في غير ما كما فيما نحن فيه
 وفيه ان هذا الحقيقة انما يتم اذا كان بجامع فيما ذكره الترخي وحكم بعدم
 جوازه مخصص في الحيوانية وليس كذلك لانه قال وما شيا ان يكون ذلك
 قنأ قوله لان مدلول كل منهما جواز الفعل مع جواز الترك اخص عليه
 بانه ان اراد ان يجوز من لب مدلولين حقيقين الصيغة فليس يمكن ان
 وان اراد انما ليسا بمدلولين مجازيين فم لا بد له من دليل فانه عين الترخي
 بل الظاهر ان مدلول فعل عند قصد الاباحة بالقرينة جواز الفعل مع جواز
 الترك ومدلول لا يفعل جواز الترك مع جواز الفعل قوله وقوله
 راجح او جيب عما ذكره بان دليل الوجوب ثبت جواز الفعل المفيد مشتاع
 الترك لا يجوز الفعل ومشتاع الترك مفصلا كل منهما عما اذا صح
 الوجوب مناف من الجواز المفيد بمشتاع الترك فاذا ارتفع هذا الجواز
 لا يثبت الجواز مفصلا عن بقية القيد لا بدليل اخر وهو الذي اشار اليه المص
 بقوله ان نسخ الوجوب لا يفيق الاباحة التي يثبت في ضمن الوجوب اذ
 الاباحة التي اجتمعت فصية مثبتة جواز الفعل مع جواز الترك وهو

الوجود او بشمول العدم يكون
 باطلا لا بطله الاجماع وان لم يكن
 الافتراق فما حكم به الشرع فالقول
 بان انما كان بشمول العدم
 العدم كان باطلا لا بطله الاجماع
 السابق وان كان قوله لا بشمول
 الوجود ولم يكن باطلا لعدم ابطاله
 الاجماع ولزم من هذا انما
 تقرير الكلام على الوجه المذكور
 ان حكم المص بانه اذا اشتراك
 القول لانه ليس على اطلاقه
 بل مفيدا بما اذا ظهر اشتراك
 القولي في حكم واحد شرعي
 ولا يكون جهة افتراق او يكون
 وكان مما حكم به الشرع اعم
 لكنه كان القول بان قول
 بشمول العدم كذا يجب ان يفهم
 هذا المقدم + قال + ويجعل
 هذه المسئلة + يعنى ان
 المص لما قال الاول لا بد من مضابطه
 وهو ان القولي له الى قوله والا
 فلا وقال ثانيا فتعد ذلك لقول
 الى قوله من محل واحد ثم قال اما
 الاول احتج ان يكون مراده بالاول
 ان يثبتك الفقه لان حكم واحد
 شرعي وبالنسبة ان لا يثبت كما

فيه وان يكون مراده بالاول ان يكون
 حكما متعلقا بامر من محل واحد كنهه لاجل
 ان المراد بالاول ليس اشتراك القولي في حكم واحد شرعي وبالنسبة عدم اشتراكها فيه
 ظهور ان القولي في تباينه المستثنى بستر كما في حكم واحد شرعي فلو كان المراد بالنسبة عدم
 اشتراكها فيه ما صح التمييز بها + تميز + ولا يخفى ان حارجه عن البحث + انظر الى الخفي

لا يمتنع ما بينهما المستلزم لا شك انهما دخلتا في الوجه الثالث لوجود المقضي وانتفاء المانع
 اما الاول فلا يمتنع با حقيقته رضى قائل بعدم افادة الملك في الملايحة و افادته في البيع بالشرط
 والفقهي راجح قائل بعدم افادته فيها فوجد اتفاقهما على عدم الافادة في صورة بينهما واما الثاني
 فلا يمتنع من وجوبها فيه اذ لا يمتنع في الاول مجعلا عليه وهو بطلان لا وجوب تقييد الوجه الثالث
 بكونه من الصور التي غير مجعلا عليه وانتفاء التعلق بينهما وهو ايضا بطلان لا وجوب لكل منهما

تعلقا بالاحرى لاستلزامهما في
 البيع في كل منهما فاسد ومنه علة
 واما قوله والجبت هو انه
 فظا غير الاندفاع لانه المجبت اذا
 كان مقيداً لغيره القوي بالنظر الى
 الاختلاف في مكنة واحدة
 يخرج بعضه لانه مكنة المذكورة
 المجبت لان القول الثالث فيه
 بالنظر الى الاختلاف في مكنة
 قد تكرر واستعمل قال * ومع
 ذلك فليست اعمد حكما شرعيا
 * قول فيه بحث لما سبق في تفسيره
 تعريف الفقه بالعلم بالاحكام
 الشرعية انه الصلة والنحو
 من الاحكام الشرعية وانما خالف
 ان راع لا يلزم انه على خصوصية
 الحكم بل يجوز ان يدرك بالامر
 او الخطاب ورويه فلا منافاة
 به لاستنباط ورود خطاب
 ان راع وسببانه تمام تحقيقه
 في مباحث الاحكام ان شاء الله
 قال * قال * نعم بكونه ان
 يقال * اقول تحقيقه ان معنى
 اتفاقهم على انه لا يوانه غير انهم
 اتفاقهم على حل الفرض وظاهر
 انه حكم شرعي فلا يروى ما يروى
 ان عدم الربو ليس بحكم شرعي

ليس جزاء للوجوب * قوله السمو له افرادة آية يعني ان العموم باعتبار
 الافراد والتكرار باعتبار الا زمان مثلا العموم في الإطلاق ان يقع لثلاث
 وقدر التكرار ان يقع مرة بعد اخرى * قوله فلذا يقتصر آية ان يكون
 يقتصر على صيغة المجهول وهو الظاهر المعلوم أي المصحح قال لا يحتمل
 التكرار فوسلا ينبغي للآزم ان يفي المزموم وفيه نظر لان هذا ما يصح اذا
 لم يكن للآزم غير الخصم وبالحكمة اذا اقتصر في العنوان على التكرار لم ينبج
 عندنا في قضية الاثنين والثلاث معاني يطلق بحسب عنوان المسئلة
 لانه من قبيل العموم لا التكرار الا ان يرد بالتكرار باسمه وهو خلاف الظاهر
 فلا يصح قوله ثم لا خلاف في انه الا حرة بل الامر المفيد بقضية التكرار
 انما يفيد اذا كانا مطلقة موجبا آية واحتماله واما اذا لم تحمله اصلا
 كما عند عامة علمائنا فالقرينة يكون تغيير الموجبة لا تفسير المحتملة * قوله
 تغيير اربعة مذاهب بل الوقف مذاهب خامسة ذكره في المحصول
 ومختصر ابن الحاجب وغيرهما لكن البعض قالوا بالتوقف بمعنى لا يدري
 وبعضهم بمعنى التردد الاشتراك * قوله مختصر اطلب منك الضرب
 قيل عايد ان يرد بالاختصار اختصار الواضع عند الوضع فهو لم لا يجوز
 ان يكون الواضع وضعه من غير ان يعتبر الاختصار وعدمه على ما هو الظاهر
 في الواضع وان ارد غير ذلك لزم ان يكون من الصيغة لموضع اطلب
 الامور به او لا وليس كذلك واجيب بان معنى الكلام وضع الخطا
 وضع مختصر وتحقيقه ان طلب الغرض الفا على وضع له اعتبارا مختصرة
 ومطلوبه فالاول هو الامر بقولك طنة خلبة وامثاله والثاني اطلب
 منك الطنطية والمختصر لمطلوب في اشارة اصل معنى سواء لا محالة قوله

بل عدم اصلي * قال * وقيل على انه فيه شبهة * اقول أي نقصد للاجماع لكنه ليس بقطعي
 تقدم اختلاف في المسئلة وقد تكرر بعضهم انه اختلاف السابو بمنع الاجماع والاحتجوا به القول اورث
 شبهة فيه * قال * لا يمتنع عليه بانه لا نسخ بعد انقطاع الرضى * اقول لانه النسخ تبديل وهو
 لا يكون الا في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم والاجماع لا يكون الا بعدهم ولقوله الجواب ان المختص
 زمانه الرسول عدم انما هو نسخ الحكم الثابت بالكتاب والسنة واما الحكم الثابت بالاجتهاد

فيكون نسخة بعد بناء على جواب الزم في قوله الله تعالى محمد بن علي عصر ان يجعوا على احد قولهم ذهب
اليه بعض الصحابة بعد ما انقضى اجماع من قبلهم على خلافة غايته ان يلزم كون الحكم عند الله تعالى
ما انقضى عليه الاجماع ان يقول لمصلحة فيه انهم لو كانوا اهل الاجماع واللاحق ثم يكون الحكم عنده
ما اجمعوا عليه كما هو ان في النسخ والمنسوخ * قال * قلنا هو عام بالاحاطة الى الجحش
* اقول فيه يجب ان لم يجد هذا من صيغ العموم قوله بدليل صحة الاستثناء انما يصح اذا
٦٩

وورد الاستثناء في استعمال من
يفيد به قوله ولو سلم فيه بغير بحث
لان قوله فانه قيل ان كان نقصا
كانه الجواب بالمنع والتسليم خارجا
عن قائله المناظرة وان كان
معارضته يرد المنع على قوله يكفي
الطلاق كيف لا وتراجع انخصم
في كفاية الاطلاء بل الجواب ان
الآية الفكرية خبر صورة كنه
نفي معنى اي لاشك قول الرسول
ولا تتبعوا غير سبيل المؤمنين فم
اليفر لانه فكرة معنى في سياقه النفي
فندبر * قال * فانه قيل بسبيل
حقيقة آية * يعني ان المراد بسبيل
سبيل الطريقة الحسنة حقيقة اتفاقا
بل المعنوي فيجوز ان يراد به الاجماع
وان يراد به ايقاع الدليل ويكون
المعنى ويتبع الدليل في رأيه كما
يتبعه المؤمن في رأيه وسبيل
حمله على الاولى من حمله على
الثاني لبيت الاجماع وتقرير
الجواب ان الحكم على الاول
اولا لاقتضاء الحكم على الثاني تكرار
لان اتباع غير الدليل وان كان ذلك
الدليل هو القياس الذي هو
اضعف الادلة واخر في مشاشته
الرسول صلى الله عليه وسلم * قال *

وستعرف جوابه اي في بيان المذهب الثاني من كونه مختصرا اطلب
منك ضربا * قوله واما التكرار فيه إشارة الى ان في قول المصنف واجب
العموم والتكرار لان ضرب آية والسؤال آية لغا وتكرارها كما في
ان الاستدلال لسؤال الاقرع على ثبوت الاحتمال يظهر منه على ثبوت
الاجاب * قوله ولا تغفلوا له بالامر ان يصدر عنه عرج امر بل انما نشأ
سؤاله من نفس الحج والملازمة بالفعاله * قوله لتقرير الوجوب انما هو
الوجوب على تقريره لان اصل الوجوب لكل عام مستفاد من الامر المفيد
للتكرار على دعم المستدل لكن يرد عليه ان الجواب على هذا لم يطالبوا لكون
لان السؤال عن الوجوب مرة او مرات لا عن تقرير الوجوب وعدم تقريره
* قوله الثاني مذهب الشافعي رح وهو انه آية بذرا وليه عن ان نفي
والصحيح ان مذهبهم كدنا كذا في فصول البدائع والكشف * قوله لا حتر
من سؤال الاقرع فانه يفيد الاحتمال وان لم يفد القطع لا حتر * قوله
وكونه مختصرا اطلب منك ضربا بسبب المراد ان كونه مختصرا اطلب
الفعل بمصدر المنكر مفهوم مما سبقت ان توهم ظاهر الكلام ان المفهوم منه
كونه مختصرا من طلب الفعل بمصدره المعروف فقوله ومن كونه آية مستخرج
لجميع قول المصنف كما قلنا غير ان المصدر آية قلنا قر * قوله لكن يجوز ان
المصدر موقوفة كلامه يدل على ان احتمال العموم عند نفي الاحتمال ان يفد
المصدر موقوفة وظاهر كلام المصنف يدل على ذلك احتمال النكرة في موضع الابهة
لعموم كما قر في بحث الفاظ التيمم * قوله بدلالة القرينة يفيد العموم قبل
الكلام في الامر المطبق اي الحال عن قرينة العموم والتكرار نفي بخصوص
منه احتمال وجود قرينة العموم فان قرينة اللام الاستغراقية قرينة التيمم

فانه قيل لو علم آية * اقول مستأوه قوله في الجواب عن السؤال الاول بل هو عام في الحقيقة
يعني لو علم غير سبيل المؤمنين لزم اتباع المباحات لانها بغير من سبيل المؤمنين
قر كما اتباع غير سبيلهم وهو خلاف مقتضى الاباحة ولزم ايضا الاتباع في كنه الحكم ابتداء
ال ما استدوا اليه الاجماع من الكتاب والسنة والقياس لانه بغير سبيلهم فلو كره واستدلوا بالاجماع
لا تتبعوا غير سبيل المؤمنين فح لا يثبت حجية الاجماع وتقرير الجواب عن الاول ان غير سبيل المؤمنين

عام خص منه ترك المباح للقطع بأنه لا يلزم المتابعة فيه والا لا يكون مباحا وعمر الثاني انه يقال
استدراك الحكم ابتداء الى ما استدل به الاجماع ليس واخلاص اتباع سبيل المؤمنين يكون تركه اتباعا
ليس سبيل المؤمنين لان اتباع ايمانهم بمقتضى قول الغير لكونه فعل الغير وما يخصه فيه ليس كذلك لانه مما
ساقه اليه الدليل مع قطع النظر عن الاحتفاظ بالغير توضيحه المسائل المذكورة في الشرح وهذا التقرير
انه قوله وانما الاتباع بمسار العزة معطوف على خصم ذلك ودخل تحت مقول القول
٦٢

لا بالفتح عطف على القطع او انه
لا يلزم تقدير قوله وذلك مرتبط
بقوله خصم ذلك واستدراك الخصم
المباح * قال * هو في المتن
التقدير والمساواة * اقول
المباذ من ظاهر العبارة انه يكون
المساواة ايضا معنى لغويا للقياس
وليس كذلك لانه متعدد بالمساواة
لازم بل هو من توالي التقدير جعلها
معنى للقياس بذلك الاعتبار
ولهذا قال صاحب الكشف النقطة
لا استدعى امره ايضا احداهما
الى الاخر بالمساواة استعمال
بالمساواة ايضا ومنه يقال يقاس
فلان بفلان ولا يقال بفلان ايا
يساويه واليه اشار الشيخ فخر
الاسلام بقوله وذلك الى التقدير
انه ياتي الشيء بغيره فيجعل مسئلة
ونظرة * قال * وقد تقدم
لعلى تضمنه معنى الانشاء * اقول
قال صاحب الكشف يدعى على
القياس الشرعي للبناء لا للاتباع
ابتداء * قال * وفي الشرح
مساده فرع الاصل * اقول
انه قيل قد يجهل وجه جعل المساواة
معنى لغويا للقياس فما وجه اخذها
في المعنى الشرعي له قلنا موقفة وجه

في الحقيقة اللهم الان يقال المراد احتمال الموقفة باحتمال القرينة وهذا الاحتمال
المحتمل القرينة الظاهرة * قوله له لو كانت الشمس دلت الشمس ولو كانا هي زالت
* قوله من بعد السبب ليس المراد بالسبب بهذا السبب المحض بل العلة وكذا
يطلق السبب عليها ولا شك ان تكرار العلة يستلزم تكرار المحل فلا يرد
انه وجوب الاداء لا يضاف الى السبب بل الى الامر فعلم الامر وجوب
التكرار * قوله لان وجود الشرط لا يقتضي وجود المشروط لا يقال الشرط العلة
يقتضي ذلك لانه اخصر من العلة التامة والحكم مترتب عليه غاية ان
لا يكون موقوفاً عليه والشرط فيما نحن فيه من هذا القبيل لا يترق قال وان كنتم
جنباً فاطهره ولاننا نقول انجب عنه بان الموتى لا يبان السببية لا يبان
الشرطية وانما كانت الاداء موهما لذلك فليأت * قوله لاس من مطلق الامر
المطلوب اراد بالمطلوب الاول المجرد عن قرينة التكرار والمرة والثاني مقابل
المطلوب بشرط والمقيد بوصف فلا تكرر * قوله وظاعارة المصداق لان
المباذ من الاستثناء من النفي هو الالبات كعكس وانما قال ظاهر عبارة
لان الصحيح عندنا ان الاستثناء تكلم بالباتي بعد الشيء فمعنى كلام المص لا يحل
التكرار في غير موضع الاستثناء مع السكوت عن موضع الاستثناء وكذا
ان يقول المراد ما يستفاد من ظ العبارة لكن المراد من الاحتمال هو الاحتمال
الذي لا ينافي الوجوب والضرورة ونظيره قول النخاعة لا يجوز صرف غير
المنصرف بالضرورة مع ان الصرف عندها واجب * قوله بل على الواحد
لان الوحدة مراد في الفاظ الوحدات باجماع المل العربية ولا يلزم من
جواز تفيد المرة والكترة التكرار والتناقض كما راعه القاعاني يجوز
كون التقييد تأكيد الحقيقة والتعيين المجاز * قوله لئلا او واحدة سياق

موقوف على موقفة مقدمة وهي ان عبارات القوم قد اختلفت في التعبير عن معنى القياس فغير الكثرة
عنه بفعل المجتهد كالتقدير والبيانه والتعليل والابانة ونحو ذلك ولا يخفى بعده لانه القياس مدرج
في احكام الشريعة ومقصود مفاد صله كما ذكره الامام فخر الاسلام كالكتاب والسنة والاجماع فلا بد ان يوجد
تبين فعل المجتهد واستدلاله كما يشهد به كلام فخر الاسلام ولهذا يجب صاحب الميزان الى انه الوصف الصالح
المورد ومبناه انما يجب الى انه الاصل والفرع وحكم الاصل والوصف الجامع مع فهمه في معنى المصدر

كما يشهد به التسليم لكنه غير مرد في المقام إذ عرفت ذلك فاعلم ان الشرع لا يوجب
 عن القياس بما يناسب المعنى اللغوي لانه الاصل ان يعبر المعنى اللغوي في المعنى الشرعي ويناسب ايضا
 كونه دليل على الادلة الشرعية فلا يجرم اعتدائه معناه الشرعي ثم قال وذلك اي بيان ان
 القياس في الشرع هو المساواة انه اي القياس من ادلة الاحكام فينبت ضرورة قبل جهة
 المجتهد فلا بد من حكم مطلوب به اي بالقياس وله اي لذلك الحكم مجرد ضرورة قيامه به ٦٤

والموت اي مقصود المجتهد اثبات
 اي ظهور ثبوت ذلك الحكم اي
 مشر ذلك الحكم في ذلك المحل
 لثبوت اي
 نصيب نية المصدر ثبوت ذلك
 فيه دون الاول الحكم في محله
 منته

الكلام يدل على ان الوحدة بغير مطابقة اللفظ الى ما لا يتجمله وفيه بحث فان
 الواحد موجه فلا يكون اقترانه بغيره ابل يكون تفريرا * قوله نقدر
 ويوان دلالة طلقك على المصدر كالحادث في الحال ثبت اقتضاء
 بخلاف طلقك نفسك فانه مختصم افعلى فعل الطلاق من غير ان يتوقف
 على مصدر مغاير لما ثبت في ضمن الفعل لانه طلب الطلاق في المستقبل
 فيكون ما يقال لا اقتضاء * قوله ولما كانه يقول انه يمكن ان يقال
 لا اقترانه بادوات العموم كالاقترانه بالعدد الصريح مغير والكلام في العام
 الغير المغير بدليله وبالحكمة المفرد المقر بادوات العموم عام بدليله فلا يرد
 نقصا لان الكلام في المفرد من حيث هو مفرد اي المجرد عن القرين من
 الام ولو سلم انه يتم ويتناول كل فرد من حيث هو واحد اعتبارا في فاعلم
 انه مطلوب اللفظ لان غايته ان يصبح نية ايقاع كل واحد من حيث
 واحد اعتبارا في لكنه لا يصبح نية التثنية اصلا لان عدد محض وفي مذهبه
 يصبح نية كل واحد من حيث انه واحد اعتبارا في بل من حيث انه عدد
 ولذا جوزية التثنية ايضا فالحق ان الفرد الحقيقي موجه والاعتبار في
 محتملة والعدد لا موجهة ولا محتملة والاصل ان موجب اللفظ ثبت
 باللفظ ولا يقتصر الى النية ومحتمل ان اللفظ لا يثبت الا اذا نوى وما لا يتجمل
 اللفظ لا يثبت وان نوى * قوله وقوله نقالي فاقطعوا آية قيل عليه جعل
 تقريرا على البحث السابق على ما نتمه الارجح يكون مجرور معطوفا على
 قوله فحقى طلقك نفسك لانه لو اريد بذلك لم يكن لقوله اجماعا زيادة
 فائدة فهو مرفوع والمراد به نفى مذهب الخصم يعني لو كان العموم موجب
 الكلام لم ينقد لا جماع على نفى ارادة كل السرفات ههنا لان الاجماع

الحكم به اي بالمحل الاخر كما انه في
 اي ذلك المحل فرعا وذلك اي
 المحل الاخر اصلا ولا يتجمل ذلك
 في كل شيء مطلقا بل اذا كان بينهما
 امر مشترك يوجب الاشتراك
 في الحكم ويسمى ذلك الامثلة الحكم
 ولا بد من ثبوت مثله اي مشر
 تلك العلة في الفرع وبذلك
 اي بثبوت مثل تلك العلة في
 الفرع يحصل ظاهرا مثل الحكم وهو المخط
 المذكور بقوله والموت اثبات
 ذلك الحكم بثبوت في محله آخر
 وبهذا يتبين ان القياس في الشرع
 هو المساواة المذكورة كما ذكر عليه
 قوله وذلك انه من ادلة الاحكام
 آية فانه قيل في قوله لثبوت في محله
 آخر يدل على ان العلة ثبوت حكم
 الاصل وليس كذلك قلنا ان
 لا تدل الا على ثبوت حكم الاصل

باعتبار على اثبات الحكم للفرع واعيانا اليه اذ لو لم يكن في الاصل حكم لا قصد المجتهد الى الحاق
 الفرع له بتقييم العلة قد برهانت عليه بان هذا التبريف منقوض ببعض صور
 الالة النص وهو المساواة ومن لم يتفكر بصور الادلوية * قال * لا نقول عنه * اقول
 لا يلزم من اتفاقه عنه ثبوت في محله اخر لثباته في الفرع ولو سلم فالثبات في الفرع آية بالمراد بالثبات
 عنه مع بقاء وجوده كما هو المفهوم من ادلة امتناع انتقاله * قال * ولو سلم فالجواب في الرد

حاف في السبئية * قال * لا يقال نحوه لا نقول بالوجود الداعي فيكف يصح هذا لانا نقول ليس المراد هنا بالوجود الداعي ما وقع الخلاف بيننا وبينه الفلاسفة بل الصورة العقلية ونحوه نقول بها * اقول وفيه بحث لانه معنى التقدير انه الجواب عما عدا الاول فيها لانهم اعتبروا البقاء عند المعنى اللغوي للتقدير كيف وقد يقال في تمام المصادر التقديرية كذلك ان يدعى وهو انهم جعلوا في معنى متبعا عدا عن معنى ومن جعله سارا الى معنى اخر مع بقاء اصله في الاول كما يقال فلانة عدي

المائة من النهر الى بيتا
وملاحظة هذا الحكم قال المص
رحمته بل يشتر ببقائه في الاصل
والعنه الثاني فانه التقديرية
في اصطلاح التعريف سواء رجعت
مجازا لعلاقة المسابغة او منطقا لانه
يحتاج الى وصف جامع بينهما الاصل
والفرع وليس ذلك الا باعتباره
المصدر لمعنى التباعد وانما عدا انما
فبانه انما احتياج الى الاعتدال ليعظم
معنى التماز وهو الاتحاد في النوع
اذ لا يتصور تقديرية عليه حكم الاصل
سواء اعتبر معنى التباعد او السراية
اما الاول فقط وانما ان في تلك السراية
الى الغير ليس عليه البقاء في الكل
وهو يلاحظ فلو لم يتحد النوع على الغير
لم يتصور القياس اصلا ولا الاتحاد
يكتسب لانه ليس حكم النص في الاصل
مثلا اذ انما وانهم المساواة في
القدر لا يكفي تقديرية مطلقة المساواة
كما سبقت في تحقيقه ان شاء الله تعالى
وانما عدا الرابع فانه معنى كلام المص
انه اذا قيل تقديرية الحكم المتحد
الاصل الى الفرع فانه اريد الاتحاد
الشخصي قطاهر البطلان وانما اريد
الوحي فالتقديرية عتبط بظهور ان
المراد ذلك وانما قوله وذلك لا يعني

لا يخالف موجب المنص وان خبير بان قوله فيراد الواحد فلم ير على السبئية
يشعر بالتعريف قائلا * قوله دل على مصدر وصفة اسم الفاعل وفاعله
الا حذر انهم اسم الفاعل جعل علما كالحادث والعام فانه لا يدل على
قوله لمعنى الارق الذي سرقة واحدة فيه بحث لان ظاهره يدل
على انه لا يقطع يد من سرقة سرقات والجواب انه يقال فيهم قطع
بطريقه لانه بل بطريقه العبارة لتحقق السرقة الواحدة في ضمن السرقات
الكثيرة او نقول ثبت القطع فيه بالاجماع * قوله وانما عدل انه قيل ما ذكر
المص ليس عدلا لانه بل جرى على ما هو عليه من بحث الامر وانما ان الرق
عام بل عموم الحكم فيه بعموم السبب وهو السرقة المستدل على سببها
يتعلق الحكم على المستوفى * قوله مثل اداء الزكوة آه الامثلة الاربعة امثلة
لغير الموقفات وترك امثلة الموقفات لظهور ما في قوله لا فيها يتصور فيه
القضاء وانما لا يتصور كصلوة العيد واجبة فلا يتصور الا اذا
قوله فلهذا قالوا الاداء آه قوله افضل في وقته احتراز عن الفعل قبل الوقت
وبعده وقوله المقدر له احتراز عن النوافل المطلقة اذ لا اداء لها ولا قضاء
وقوله شرعا احتراز عن المقدر لشرعا كالسهم الذي عينه الامام للزكوة
والجزم من الوقت الذي عينه المكلف للصلاة وهما بحث وهو ان
التعريف المذكور لا اداء لا يختص بالعبادات الموقفة كما زعمت ارجح
لان الشرع لم يقدر غير الموقت بوقت معين جعل لكل العرفه فصح
ان وقت فعله كغيره اتيان الامر به في وقته المقدر له شرعا فيصير
عليه التعريف قائلا * قوله والقضاء ما فعل آه قوله بعد وقت الاداء
ليخرج الاداء والاعادة في وقت وقوله استدر كما يخرج الاعادة بعد

تفاهي الاندفاع لانه ليس مبنيا على ذلك بل على انه يوجد معنى السراية في التقديرية المصطنعة
ايضا لانها ايضا الاستحالة او منقولة على انهم صرحوا بانها تدكيه لا اعراض حكم الجواب
الشرع في صحة الاستحالة كما في الملكة حيث ينتقل من زينة الى عرو وسببية جزء الوقت للصلاة
وتحذ ذلك * قال * ذكر في الاسلام انه القياس ما جعل علما آه * اقول يعني
انه ركنه القياس وصف جعل علامته لم يقدر لئلا لعدم القطع بعلمه كما يستعمل عليه
ان يمتح * مشه

بما لا يبيح من الادعاء التي استعمل عليها الفهم اما بصيغة كما يستعمل نصر الربوا على الكل والاحسن
او بغير صيغة كما يستعمل نصر النبي عبيد بن جراح الابن على العجز عن التسليم لانه ذلك المعنى لا كان مستنبط
من النص وجب ان يكون ما يتا به صفة او ضرورة وجعل الفروع تقرير له اى للنص بمعنى المصنوع عليه
في حكمه اى حكم ذلك المصنوع من التجاوز والف دواكل والحكمة ونحو ذلك بوجوده اى بسبب وجود
ذلك العلم في الفروع * قال * وهذا صريح * اتول يعني قوله ركه القياس ما جعل علما ٦٦

الاداء في الوقت منفردا لا قامة اجماعة فان هذه الاعادة ليست
بمقتضا اذ ليس استدركا وقوله ما سبوت له وجوب لنخرج التوافل
* قوله اذ لا وجوب عليها يد عند محقق السافيه وانما عندنا ان يحضر
والفاس لا يقدمان لا يلية لوجهه لانه تحقق المانع وهو عدم الشرط اعني
الطهارة واما النوم والاعفاء فها يقدمان الية وجوب الاداء الثالث
بالخطاب لعدم الاختيار لا يلية نفس الوجوب الثالث بالوقت * قوله
وهو جواز الترك صحيح عليه اذ فيه بحث لانه مبني على عدم الفرق بين
جواز الترك والتأخير والفرق ولو سلم عدم الفرق فجواز الترك لا ينافي
نفس الوجوب بل وجوب الاداء وسيا في الفرق بينهما ويدل عليه ان
الوجوب ثابت في اول الوقت لوجود سبب مع جواز الترك فيه بالاجماع
* قوله وان قوله في تعريف الاداء قائل في فصول البدائع فيه بحث من وجوه
الاول وقت الزكاة ليس مقدرا فانه ليس بتعيين الاول والاخر في هذه
قوله القضاء فرض العم والساعة الى وقت الذكر لان الصالح القضاء
لا وقت التسمية الثاني ان تعقيد التقدير لا ينافي مع شر الامام ووقت
المكلف لانها مقدرة ان تمانيا فلا يبقى له قوله شرعا حاجة الثالث ان
اولا ههنا مقابل ثانيا في الاعادة وذلك قيد الفعل باعادة * قوله
فلا اداء تسليم عين ثابت لا امر قبل ينبغي ان يراى قيد اخر وهو الى
مسحوقه واجيب بان اداء ما وجب انما يسمى تسليما اذا سلمه الى مسحوقه
لان السلا متح يحصل وهو متحقق منها * قوله ما علم بتوجهه بالامر وهو فعل
خارجي بقيل التصرف من العبد ولكن اداء عينه بخلاف نفس الوجوب
الذي هو وصف في الذمة قال الشيخ الكمل الدين في شرح البرز وس

صريح في انه العلة ركه حيث حمل
عليه وفيه
كمر صار اهل في آخر
جزء من الوقت فانه
ثبت الوجوب في ذمته
ليظهر اثره في حق
القضاء * مثله
اشارة الى ان سبب
عدم امكان تسليم
عليه الثالث في الذمة
كونه وضع لا يتقبل
التسليم وهو ظاهر
لانه امر كلي غير معين
والا لاي به جزء معين
على ما توهم حتى يرد
انه ما علم بتوجهه
امر كلي فلا فرق على
انه لا ينافي تسليما
الكلي والحاد في
الخارج في ضمن جزئ
من جزئ ثابت ممكن
سليما على القول بوجوب
الكلي الطبيعي في
الخارج فتأمل
مثله

من جعل
الذمة ركه القياس جعل علما ركه آخذ من لفظ التبيين و مراده بان ركه ما يتقوم به
القياس - يحصل فيكون نفس حقيقة * قال * وهذا يحتمل وجهين * اتول يعني
انه قوله ركه القياس ما جعل علما وانما كان صريحا فيما ذكر لانه في وجهين احدهما ان يراى
نفسه اية التسمية كاذب اليه المصداق الذي ان يراى به جزء الشيء على ما ذهب اليه
اجابة عن هذا مستدرك ان يكون له محتملا للوجوب الى ما ذهب اليه المصنوع من الاجرم بالمعنى

الاول قول الحاجة اليه انما نشأت من قول فخر الاسلام اما الحكم الثابت بتعليل النصوص وقد قال
المعترض فيه اسادة الى انه القياس هو التعليل اي تبينه العلة في الاصل فذكر بر ملا تفقر عن قولنا
سابقا اخذنا من لفظ التبينه * قال * وفيه نظر لانه القاء بل صريح الشرط واخذ آه * اقول
الجواب عنه انك ان اردت بالعلة التامة العلة الحقيقية التي لا يمكن تخلف المعلول عنها فقدم اقتضاء
القاء اي لا يضر بانها وان اردت بها العلة الحقيقية للمعلول بحسب الفرق والدلالة
الوضعية لفظ فلا تم عدم اقتضاء

القاء اي لا قد سبقت حقيقة في
مباحث صرف المعاني * قال *
وقد سبقت انه يجب ان يكون آه * فقول
وقد سبقت فيه الاعتراض بان معنى
العبارة ليس ما ذكره بل معناها
ان لا يتوقف على الاجتهاد واسم
حقني على بعض غير يعرف اللفظة
* قال * وجوابه ان اعتبروا
في معنى افعال الاعتبار آه * اقول
لانهم من معنى اعتد وما ذكره ولا
لاقتضى الامر انكار كما سبقت في
مباحث الامر بل معناه افعالوا
اعتباروا لا عموم له فكيف انما قال
على تقدير عدم العموم اسادة
الى هذا فليست * قال * وجواب
ذلك لمعاذ آه * اقول هذا جواب
عن قوله ولو سلم فلا دلالة على
الجواز في معاذ * قال * فيه
نظر لانه يقطع بكثير من الاحكام آه
* اقول ليس له سنانة ورود
لان الكلام يهنا في الاحكام الشرعية
التي من سنانها اسم بيت بالدالة
الظنية فانها هذا من الاحكام
العادية المستندة الى العادة
المفيدة اليقين فقول من انه لا دليل
عليها مكابرة محضه * قال *

جواب عن الاعتراض بان التسليم في الافعال غير متصور لاستحالة
بعضها الافعال الشرعية لها حكم الجواهر وذلك من مسلمات الحق ولهذا
يوصف بالبقاء شرعا بدليل القول الفسخ والاقالة فجزى فيها التسليم كما كان
انتي * قوله لا ما ثبت وجوبه قال في فصول البدائع اذا اراد وجوب
الاداء وهو طلب ايجاد الواجب بالنسبة الى الخطاب وذلك بالامر صريح
في الحكم فوضحه انه الوجوب عبارة عن استعمال الذمة وجوب الاداء
عن لزوم تفويض الذمة والاول ما ثبت بالسبب كالوقت والمال في يتو
الامر وسما في تمام الفرة * قوله بالقياس الى ما علم من الامر اعتراض عليه
بانه لا يدخل في تعريف الاداء قضاء الديون لا فقر من ان الديون
يقضي باسائها لا باعيانها فلا يصدق عليه انه عين ما علم بكونه بالامر
بل منكر لان مذهب الى التأويل الذي اشار اليه بقوله وعلى هذا الحاجة
آه ولكن ان تقول لا المحذور في عدم الدخول لان قولك ادبت الدين محذور
شرعي كما يشير اليه * قوله ليعم اداء النوافل قيل هذا خلاف عليه عامة
الفقهاء من ان النفل لا يطول عليه الاداء الا بطريق التوسع نعم توافق
قول من جعل الامر حقيقة في الاباحة او الذنب كما سيجي مستوفى * قوله
وبعضهم قيد انه نفل صاحب الكشف هذا التقييد عن شمس الائمة وقال
ولم يذكر الشيخ يعني فخر الاسلام من الواجب من عنده كما ذكره شمس
الائمة فقال والقضاء اسقاط الواجب بمسرح عند المأمور به وهو
حقه وكذا ذكر القاضي الامام ايضا ثم قال ولا بد منه وذكر فائدة التقييد
كما ذكره الشرح وهرنا بحث ويون صرف دراهم الفريدينه وكذا
صرف الظاهر الى العصر منكم يخرج عن تعريف شمس الائمة بقيد اسقاط الواجب

ولا يبعد ان يجعل من العدل * اقول هذا يفيد لقول المعص بعد ذلك اي العدول عن القياس * قال *
ويرد على المتسليم بقوله تعالى فاعبروا آه * اقول اي يرد اثبات الحق بالقياس على التمسك
بالآية وتوجيه الورود ان يقال دلالة النص التي افادت حجية القياس الشرعي يفيد بعينها حجية
القياس المعنوي فان افادتها انما هي باعتبار وجود معنى يوجب الحكم فلذا يهنا لان رعاية المعنى
سبب لا تلازم فتوجه الجواب بقوله وجوابه آه * قال * وفي الحقيقة اسم هذا آه * اقول هذا جواب

عن البحث باعتبار السؤال في + وفيه نظر * اقول المنة وجهه انه يجوز ان ينظر القياس
حكم النص مطلقا بط لا متنازع فيه القوي بالضعيف ولو سلم جواز ان ينظر اد لم يدل على التيقن
ولا على عدمه كيف يتصور تغيير النص بالقياس * قال احد هما انه ينظر يدل على عدم مسر وعية
السلم اكمال الحكم مفهوم الثانية * اقول لا يخفى ما فيه من الضعف بل الوجه انه يقال النص الدار على
عدم مسر وعية السلم اكمال لفظ الاجل فانه لفظ خاص قطعي في معناه ولا يدخل في الدلالة ٦٨

اذ به يحصل اسقاط وقد يقال الاحتياج الى القيد المذكور اصلا لان القضاء
وغيره في الصور المذكورة الا انه ينفي بالاستدراك ولا ينفي في حق
اليامين فيه خلف لتقصين دين فلان اليوم تقضاء ثم سخر بتقصين القضاء
ولا ينفي البر * قوله بان يكون من عند من وجب عليه اي يكون حقا
لا غيره فادر على صرفه الى ما يريد * قوله ولا يصح مع قوة التملك لان
النظر خالص حق الله تعالى ليس للعبد احتيا وصره الى غيره بنية تبديله
* قوله بخلاف صرف النفل فان النفل خالص حق العبد وهو قادر على فعله
وتركه فاذا صرفه الى القضاء بان نوى القضاء بدل النفل جاز وهما بحث
وهو انه هذا التقيد يقتضي انه لا يقضى صلوة المغرب لانه لا تقبل على هيئة
المغرب شرعا ويقضى ايضا جماعة اذ اقتضوا صلوة الليل بالنهار انه لا
يجوز لهم التكبير بالقرأة لان التكبير في نافله النهار غير مشروع ويمكن ان يجاب
عنه بان النهي عن التكبير يقتضي المشروعية باصلا كما تقدم عند عدم
دال لم يشرع من الوصف كيفية كانت او كمية فذلك من مقتضيات
كونه نفلا فاذا انتفى ذلك بالعرف الى ما عليه لم يؤول الا الاصل المشروع
جواز كيف كان * قوله ولهذا قال فخر الاسلام قيل فيه بحث لان
الاستسناد بكلام فخر الاسلام لا يلائم الحكم مستفاد من قوله فانما ثبت
بالامر لا يكون الا واجبا او مندوبا لان في كلامه ضم الاباحة الى المندوب
فتناقض ذلك الحكم وجوابه انه الاستسناد بكلام فخر الاسلام على كونه
الثبت بالامر لا اخذ في تعريفه الا انه مخصص في الواجب والمندوب
وهذا الحكم مستفاد من سياق كلام فخر الاسلام وضم المباح الى المندوب
في الكون ما موراه لا يستدعي ضمه اليه في كون الاثنيان به او لا يلزم

عليه طرف الثانية حتى قيل مؤجلا
يدل الى اجل كانه الحكم مستفاد
منه بلا حجة * قال * لانه الثانية
من جنس النصاب سهل * اقول
هذا على تقدير انه يعطى
من الاول لا يتكلف * قال *
وقد اعترض على ثبوت جواز الاستدلال
بدلالة آية * اقول يعني انما ذكرتم
من التوجيه انما يستقيم لو لم يجب
الزكوة في
هذا ما ذكره الشيخ لكل
الدلالة وقار في تفصيله
البدائع ولم يقصر كنية
النظر في قضاء المغرب
ولا كيفية في قضاء
التكبير بالنهار فانه
التكبير والتكبير في النفل
غير مشروع لان المشروع
جوز مثل هذا الفعل
في ضمن القضاء لا مطلقا
كيفية احد الواجب
المحيرة بملك الاب
جارية الامانة وكذا
قضاء النظر بربع كذا
تبرأة وركشاه بدونه
ولم يجر التكبير على
رأس الا يلائم
ولا يترك ذلك * مشه

وايض في هذا الموضوع لو اريد آية فانه حق العبارة انه يقال اذ لو اريد من كان
هذا الصحيح آية * قال ولا يدفع له الا ما ذكرنا * اقول يعني قوله وقد
المكة حلالا على الاختصاص والدلالة على ان المضافة * قال * كما قيل بل الحكم بطهارة المحل
* اقول منشاء السؤال قوله وكونه الاالة صاحبة لادالة حكم شرعي معل بكونه من املام قوله
وكونه من املام متضمن ارضه طهارة المحل * قال وفيه نظر * اقول اي في جواب التسليم نظر آه او لا

فلا بد لاجرة بالقرينة يوجد اسم الما حيا حاد ومن سائر الما يعات بعد ثبوت العلة والاماننا فلا بد
ما ذكره يقتضي انه لا يرفع سائر الما يعات المحب ايضا * قال * وجوابه انه المعروف للعلة اه
* اقول يعني انه الحكم فريده احد بها حكم الاصل والثاني حكم الفسخ الاول هو المعروف للعلة والمتقدم
عليها والثاني هو المعروف للعلة والمتأخر فلا دور * قال * فان قيل هما مثلهما * اقول يعني انه
الحكميه مثلهما وقد قرر ان حكم الامثال واحد فكيف يصح التفريق وحاصل الجواب انه
٦٩

لا ينافي الاتحاد في الماهية والواجب
لا ينافي لوازيم الماهية * قال *
والقول ان يقول آه * اقول يعني انه
الوجوب الحادث لا يجوز ان يكون
اترا للفعل الحادث لا يستلزم
اجتماع مؤثرهم على اثر واحد
بالفعل لانه الوجوب عندكم اثر
الخطاب القديم فاذ كان اثر
الفعل ايضا لزم ما ذكرنا وتقرر
الجواب انه معنى كونه اثر للفعل
ترتبه على الفعل ومعنى كونه اثر
للخطاب كونه الخطاب حكما يرتبه
على الفعل فلا يلزم اجتماع الاحمال
* قال * وعلى هذا لا يبعد * اقول
هذا بعيد بل غير صحيح اذ لا معنى لانه

من كونه الاداء والقضاء من اقسام الما موربه ان يكون كل ما هو ما موربه
منقسما اليها وهو خطا بحث * قوله الاما ذكر صاحب الكشف اه
منقطع لان المذكور قبله انه ليس في العرف اطلا و الاداء على المباح وما ذكره
صاحب الكشف لا يفيد ذلك الاطلا و بالفعل بل انه ينبغي ان يطل بناء
على القول بكون الامر حقيقة للندب والاباحة ثم حاصل كلام الشرح انه
لا يلزم من القول بذلك الاطلا و المذكور لما تحققت فيه و اعترضه على
صاحب الكشف وان قيل مراده الاعتراض على فخر الاسلام لا بيان مراده
* قوله وذلك لانه لو علم آه فان قلت من اين يعلم توهم ذلك قلت من
قوله لان الحكم موجب الامر ومن قوله فينبغي ان يستحي اداء بناء على ما ذكره
فلو لم يكن فعل المباح ايضا و اداه وذلك لان الاختلاف في لفظ آه
على وجهين احد هما ان يكون للطلب الجازم والثاني لمطلق الطلب
المستأنل للوجوب والندب والاباحة وليس بهما عند فخر الاسلام
قول ثالث لا يكون متنا ولا اباحة كما كان كذلك في صيغة الامر فلو
لم يكن كلام صاحب الكشف مبني على زعم انه مراد فخر الاسلام صيغة
الامر لم يكن ما ذكره وجه و اما قول الشرح لكن التحقيق آه فهو مراد فخر
فخر الاسلام من ان الاختلاف في لفظ آه لم يخصه في الوجوهين وذلك
لان ههنا وجهان هما وان يكون في الطلب الجازم او الراجح وبهذا
التقرير ظهر انتظام الكلام وان كلام الشرح خالف عن الاضطراب و
الاختلال و اما علم حقيقة الاحمال * قوله لفظ الامر لا صيغته ويدل عليه
قطعا انه لو اد فخر الاسلام صيغة الامر لم يثبت تقييده دخول الفعل
في الاداء بقوله على قول من جعل آه وجه اذ لو قيل الصيغة لايجاب حقيقة

فعل العبد
في الخطاب
الامر الجازم
الامر المستأنل
او لا معنى فيه * مثله
تعلقه لان
تعلقه ايضا
لا يحصل الا
من الشارع
الخطاب
تلفظ يتصور
تأثيره في الفعل
فما لم * مثله

لان ما ذكره مبني على
قوله لا ثالث لهما
الاسلام

فيه * قال المص * وقد قيل عليه انها يكون مستكلا * اقول قال قدام المسايح
اقوال الله ليست معللة بالاعراض والالزام استكماله بالغير و اعترض عليه بعض
المأخرين بما نقل المص و اجاب عنه بعضهم بما نقل ايضا كما ذكر في الكتب الكلامية
اقول الحق انه مراد القدام ليس ما افهه المتأخر ومن بل مرادهم ان الفرض
في العلة الغائية وقد صرحوا انها علة لعلة العلة الغائية فلو علمت

افعله تعالى بالاعراض لزم كونه عليه تعالى معلولة للعلل العائنة فيكون في علمية محال الى غير
 فيلزم استكمال به تعالى عنه علوا كبيرا * قال * على ما سير اليه قوله تعالى ولكم في القصاص حياة
 فانهم عزم على القتل اذا لاحظ وجوب القصاص عليه الزجر فليتخلص ذلك الشخص عنه القتل
 والعازم عن القصاص فبقية النفوس محفوظة ولا يلحق به قوله لا تملكون ان تصف عينه المجتهد * تبارك
 واحتياج التبيين والتبيين الى الدليل لا ينافي آة * اقول رد على آة فقيه حيث قالوا ٧٠

والاصل عدم التعليل لاحتياج التبيين
 والتبيين الى الدليل * قال * وهذا
 يخرج الجواب آة * اقول اسارة
 الى قوله ولا بد
 فانه الاداء والقضاء
 من اقسام الامر اتفاقا
 قوله ولا بد
 التعليل لكل
 الاوصاف
 محال وبالبعض
 محتمل ووجه
 خروج الجواب
 انه غاية ما يلزم من الاحتمال الاحتياج
 الى التبيين والتبيين ذلك لا ينافي
 كونه الاصل هو التعليل ولا يلزم
 كونه اصل عدم التعليل * قال *
 ولما ذكرنا في قولنا ان التعليل آة
 * اقول * لا ينافي على قوله
 دليل الوجه الثالث ولا يلزم
 لانه فيها ما هو قاصر بوجوب حجب
 القياس وقصر الحكم على الاصل
 * قال * مع المحلول وذكر الاداء
 * اقول * انما ذكره بانه القيد
 لتحقيق المعنى وجوب التبيين فانها
 اذا وجد كانه القياس ان يجوز
 البيع فلما لم يجز فيه التبيين

واراد بها الذب مثلا مجازا دخل التعليل في الاداء ايضا لكون المستدوب
 ما موراه واما اذا اريد لفظ امر على ما ذكره آة ارج فوجبه التقييد
 * قوله * فاذا قضيت الصلوة الا ان يؤدى فيه بحرف العطف اذ
 ليس حرف العطف في مثله بمقيد حتى يرتكب ذلك كذا ذكره
 الداميني في شرح معنى الميب ثم كون القضاء بهنا مستحكما في الاداء
 مبني على السهو ومن ان صلوة الجمعة لا يقضى فانها المرادة بالصلوة
 المذكورة في هذه الآية وقيل الواجب الاصل في يوم الجمعة هو الظاهر
 فقول عايشة رضى الله عنها انها قصرت الصلوة لمكان الخطية الا ان الجمعة
 اقيمت مقامها مع القراءة على ادائها نوع حادثة فكان اسم القضاء بها
 حقيقة من هذا الوجه * قوله * وكقولك ادبت الدين فيه نظر لان الظاهر
 الدين ليس من باب القضاء كما اشار اليه في تقيم الاداء الى المحال
 والقاصر * قوله ففي عبارة آة تعليل لتفسير السبب بالنص موافقا
 لما اشار اليه المص * قوله في انشاء الدليل يعني قوله لا ينصم ويغيم ايضا
 من قوله لانه لا وجب سببه لا يستقطح خروج الوقت حيث لم يغير الاستقط
 بخروج وقت ولا ان الضمير في قوله ولانه لا اداء وسببه الخطاب لا الوقت
 وقية لانه لا يلزم تقرير آة حيث جعل الضمير للفعل لا الاداء * قوله
 يجب بالدليل الذي اوجب الاداء قال صاحب الكشف تقرير القول
 فخر الاسلام وهذا القسم واسمه بمسائل اصحابنا هذا القول او قول بمسائل
 اصحابنا فانهم قالوا ان توما فاتهم صلوة من صلوات الليل تقضوها
 بالجماعة جهرا معهم بالقراءة ولو فاتتهم صلوة من صلوات النهار تقضوها
 بالدليل لم يجز ما معهم بالقراءة ومن فاته صلوة السفر تقضها في الخضر

واجب * قال * وليس في كلامهم ان كل تعليل آة * اقول فيه بحث لانه قول المص
 عندنا لا ينافي مع ذلك من الدليل على انه هذا النص معتل في الجملة مومم لانه لا شك لانه
 معناه لا بد من تعليل النصب مع ما قال آة فني وهو وجوب دليل مميز للوصف عما عداه من
 الدليل على انه هذا النص معتل في الجملة فلما كان هذا ايضا تعليل النص وقد قيل لا بد من تعليل النص
 له دليل على انه هذا النص معتل او مومم ان هذا التعليل ايضا موقوف على تعليل آخر ولم يقر

يقال ان استخراج العلة * اقول هذا والجواب المذكور ولو جيبه ان استخراج العلة واعتبار
تأثيرها موقوف على كون النص معطلا في الجملة كما علم فيما سبق فاذا ثبت كون النص معطلا في الجملة
بإخراج العلة كما يفهم من قوله فكما ثبت عليه الوصف الى اخره كانه كون النص معطلا في الجملة
موقوف على استخراج العلة فيه ورد وجه انقضاء منه انه يستدل بنبوت المردم على النبوت
اللازم دون انفسهم وانت خبير بان يرد على تقريره كلام المصنف لا على مراده

فان استخراج العلة بمحض
البحر من بعليتها واعتبار مؤثره
موقوف على كون النص معطلا
في الجملة موقوف على استخراج
بعليتها بل على تميزه من غيره
في الجملة كما قال وعندنا لا بد
مع ذلك من الدليل على انه يرد
النص معطل في الجملة فان شرطية
المذكور توجب ان تفكسا بان
يقال كلما ثبت كون النص معطلا
في الجملة ثبت تأثير الوصف وكذا
ثبت تأثيره ثبت علميته بمعنى
البحر من بعليته فلا دور * قال *
المص لا يجوز التعليل بعلة تختلف
في وجودها * اقول اعلم
انه من شروط صحة القياس ان
لا يعلل بوصف يختلف فيه وهو
قاسم احداهما ما يمنع فيه انحصار
تارة عليه الاصل واخرى حكم
الاصول وانها ما يمنع فيه تارة
العلل في النوع واخرى في الاصل
وادور المص لا دل مستلهم
ذكر الاول بقوله في الاخرى
منعها * وتوحيده موقوف
على موقفة خلاف بيننا وبينه
الرب فقي ديه في موضعها
الاول ان التخصيص اذا كان

صحي ركنين ولو فاته في المحضر فضا في السفر صلى اربا فافي اعتبار
حال وجوب الاداء دون وجوب القضاء دليل على انه يجب السبب
السابق وفيه بحث اذ وجوب مراعاة صفة الجهر وعدمها وكذا النص
والا تمام باعتبار انه وجوب القضاء بالمثل لانه وجب السبب الاول اللهم
الان يقال لما لمكة المعتبرة انه يكون باعتبار الاصل باعتبار الكيف ولكن
* قوله اي دليل الدال عليه فسر السبب به ثلثا يتوهم انه المراد به الوقت
فيتنا في ما سبق * قوله لا يسقط وجوبه ما عرفت انه سقوط الوجوب باحد
الامور الثلاثة ولم يوجد * قوله فالواجب بالقدر الميسر ايراد الواجب
الركوة والقدر الميسر النصاب * قولنا نعم اذا كانت آفة تليها
الاجواب في غاية البعد عن الحق فان الله تعالى حكيم ولم يكن في الوقت الذي
عين فيه الامور به ما ليس في غيره لم يتعين له ان يستحيل ان يكون ذلك
من الشارع اتفاقا وما روى عنه عم انه قال من فاته صوم يوم من
رمضان لم يقصد صيام الدهر كله مما يخفى هذا وكون تعظيم الله تعالى
مخالفة الهوى مقصود من العبادة لا ينافي كون التعظيم ومخالفة الهوى
اكثر من هو كذلك ومخالفة الهوى والتعظيم في الابتداء بالامر على ما عليه
الكثرة وان اردت موقفة شئ من آثار الاوقات في العبادات التي عينت
لها ففعلك بمطابقة الرسالة المسماة بكبير السعادات في سر العبادات
واخبر في الجواب ما سبق الاشارة اليه من ان الواجب لا يسقط باحد
الامور الثلاثة بهما لم يفت الا الوقت وما لا يدرك كله لا يترك كله
ويمكن ان يقال مراده ان الغرض الاصل هو التعظيم وان كان مخالفا لوقت
المعلوم بالامر ايضا غرضا لكنه ليس اوليا فتقويت الاول للثاني اتباع لآل

محرم منه عتق عليه عندنا سواء كان القواسم قرابة ولاد او لا وعندنا تحريمه المحرم
بقربا لولاد فلا يثبت الحكم في بني الاعمام ومنه في معانهم بالاجماع لعدم الولاد والمحرمية
ويثبت في الولد له والمؤنود به لوجود المعنوية ويثبت في الاخوة والاخوات
ومن في معانهم عندنا لوجود القرابة المحرمية ولا يثبت عنه لعدم دلائل في الامة
او استمرى قريبه الذي يقتضيه مثل الاب والامه ناديا عن الكفارة بغير

عن حمدة الكفارة عندنا وعنده لا كما عرفت في موضع **اد** عرفت هذا في علم الله تعالى
رحمة الله اذا علم في **ان** الاخ لا يعتد على اخيه بالملك بانه شخص يصح التكفير باعتناقه
فلا يعتد بالملك كما **ب** العلم كما في تعليلا بوصف مختلف فيه اخلافا ظاهرا لا لقول **ان** اراد
عتقه اذا ملكه لم يفيد لانه هذا الوصف غير موجود في الاصل وهو **ب** العلم فانه يصير ملكا لم يقع
علم الكفارة باعتناقه قصد في خلاف **الاخ** وانه اراد اعتناقه بعد ما ملكه يوجد في النوع ٧٤

و هو **الاخ** لانه يتحقق بغير الملك
و ذكر **ان** في بقوله وكفوله
ان تزوجت زنت آه وتوضيحه
ايضا موقوف على موقة خلاف
بيننا وبينه **ب** الشافعي سبوا في بحث
مفهوم المخلقة وهو انه تعلية
الطلاق والعقار بالملك صحيح
عندنا خلافا له اذا عرفت هذا
فاعلم انه اذا قال ان تزوجت
زنت في طائفة تعلية فلا يصح
بلا نكاح كما لو قال زنت التي
انزجها طالق كما في قياس
فاسد لانه العلة وهي كون
تعلية مفقودة في الاصل
فانه قوله زنت التي انزجها
تخيير لا تعلية فانه صحيح هذا بطل
استحالة التعلية به لعدم الجاه
والامتناع حكم الاصل وهو عدم
الوقوع في قوله زنت التي
انزجها طائفا لانها منعت
الوقوع لانه تخيير فلو كان تعلية
لغنا به وادركنا في مثالا
واحدا هو ما ذكره بقوله او ميت
الحكم في الاصل آه وتوضيحه ايضا
موقوف على موقة خلافا بيننا
وبينه وهو ان كان اذا قيل
عند او ترك وفاء واورثه سيده

بالتيق فعلى هذا لا يرد ما ذكرناه **ط** قوله بالمثل والضممان الاول في
الحكم والثاني في خلافة **قوله** فقد انقضت في غير العدة آه قال في
الكشف فسقط عنه استدراك سرف الوقت الى ان لم يجد القويوت والى
عدم الثواب انه لم يكن بعد الحج ويقيم من هذا ان المتعاقبة بالضممان يتحقق في
غير العدة لكن ما ذكره الشافعي اظهر وهو المذكور في نفس اصول فخر الاسلام
قوله للمتمسك بها على آه اعترافه عليه بان الدليل يدل على عدم سقوط
الواجب من الصوم والصلوة عنه له عذر والمدعي اعلم والاول لا يستلزم التمسك
لان كلامه الصلوة والصوم ليس عقوبة من الله تعالى حتى يلزم من وجوبه
على المعذور وجوبه على غيره بل كرامته واستحقاق المعذور بها لا يقتضي استحالة
العامة العاصي والجواب ان الدليل بجارته ان خصم المدعي ومع واللة
مساهمة لان الصلوة والصوم كرامتان مستلزمان على مشقة ظاهرة وآه
والمسقة اذا وجبت على المعذور فعلى المعط اولى **قوله** بل مع ايماء آه
حيث قال فان ذلك وقها **قوله** ولكن آه وذلك بان يجعل قوله
ل قوله تعالى متعلقا بقوله لا يسقط ويكون قوله استدل تنبيهه على فائدة
زائدة لكنه بعيد من سياتر الكلام ولما قال يمكن **قوله** على زيادة
فائدة هي عدم ضمان سرف الوقت اذا كان عامرا بالا بالام **قوله** على
الوجوب مع بعضه فيه بحث وهو انه على هذا التقدير لا يكون القضاء
بتسليم من الواجب عنده وجب عليه تصرف ماله الى ما عليه وذلك
لان الماتية به بدلول الامر وهو يفيد الوجوب والجواب ان اصل الواجب
وان كان باقيا الا انه يقين اليوم باختياره ومنه عده **قوله** فصامه
ولم يشكف انما قال فصامه ولم يشكف لانه لو لم يصم ولم يشكف يخرج

فقط اول ترك وفاء وادرك يقتض لم ترك وفاء وادرك لا يقتض عندنا عن العدة
وعنده يقتض ان كان قائله عبدا اذا عرفت هذا فاعلم انه اذا قال في مسئلة
الصبي بل يقترب احر عبدا فلا يقترب احر كما للمكاتب فانه محل الاعتاق قلنا
العله عندنا في عدم قتله بالمكاتب ليس كونه عبدا بل جهالة المستحق من السيد والورثة
لاعتبار ان يبي عبدا بعجزه عن اداء الجحوم فيستحق وانه يصير احر باذنه فيستحق

الورثة وجبالة المستحق لم يثبت في العبد فانه صحت هذه العلة بطريق الحاق العبد به في الحكم
 اسد مشارك له في الفضلة وان بطلت بمنح حكم الاصل وتقول تقبل الحكم بالمخاطب بهذا
 ٧٢ التفسير يظهر المراد بالاجماع في قول المصنف رحمه الله وثبت الحكم في الاصل
 بالاجماع ليس بالاجماع المصطلح
 بل نقاد الخصم و لو بالنظر
 الى بعض الصور

مستحب

قال صاحب الكشف واعلم ان التقوى
 انما يوجب القضاء عند عدم لانه
 بمنزلة نص مقصود وكما انه اذا
 فوت فقد الزم المقدور ما يتا
 فعلى هذا اذا فات لا بالتقوى
 بان شرط وجوبه في الشهر المندوب
 او اعلم عليه في اليوم المندوب
 فيه الصلوة يجب ان لا يقتضي
 عندهم لعدم النص المقصود وصحاح
 او دلالة فظهر ثمرة الخلاف ولكنها
 ذكره شمس الائمة يسير في الفتاوى
 من التقوى عند عدم في الحجاب
 القضاء فخرج لا يظهر فائدة الاختلاف
 في الاحكام بين اصحابنا انما يظهر
 في الترجيح * مشه

ويسير الى رح الى هذا الرد
 في تقرير تفسير الوجوب المذكور
 في كلام فخر الاسلام بقوله مشه
 المصنف * مشه

عن العمدة بالاعتكاف في قضاء هذا الصوم ولا يلزمه هذا الاعتكاف
 بصوم مبتدء كذا في الجامع الكبير * قوله لزم قضاء الاعتكاف في خلاف
 الحسن بن زياد وهو احدى الروايتين عن ابني يوسف وزفر ج قال
 لانه الزام اعتكافا بصوم لا اثر للاعتكاف في وجوبه ولا سبيل الى
 قضاء في شهر آخر لانه يلزم بصوم الاعتكاف اثر في وجوبه في شهره على
 البرمه فوجب ان يظهر * قوله خلافا لفرج مربوط لقوله ولا يجوز ان
 يعرضه في رمضان اخر نفس عليه في الكشف وفي فصول البدائع ولم
 يذكر الشيخ الحكم الدين خلافا لفرج الا في وجوب اصل القضاء كما هو قول
 الحسن فاغتر بعض بهذا وحكم بان تعلقه بلا يجوز فاسد وليس كذلك
 فان الخلاف في وجوب اصل القضاء احدى الروايتين عنه والرواية
 الاخرى وجوبه وجوازه في رمضان اخر وجه هذه الرواية ان الصوم
 شرط الاعتكاف والشرط يقتضي مطو وجوده لا وجوده فصد كالمطو
 وجه تسكين هو المذكور في الكتاب * قوله سبب جديد هو التقوى
 رة عليه بوجوبه في الفتاوى ايضا كالمريض يمنع من الاعتكاف لا الصوم
 كالمبطون ولا يمكن جعله كالتقوى لعدم الاختيار * قوله هو سبب
 الحكم مع انه اكثر المسايخ حرجا بان المراد في السبب في المقام دليل
 الحكم كما مر الية لاشارة في الدرر السابو * قوله هو قياس
 المندوب اعترض عليه ولا بان هذا مخالف لما سبوت من قوله فنقد البعض
 سبب جديد اي نص مبتدء لظهور ان القياس ليس بنص وما نياما انه اذا
 كان السبب الجديد هو القياس او النص المذكور لكان هذا عين مذهب
 الجمهور وما نياما بانهم حرجا بان القياس لا يصح ان يكون سببا جديدا

من التكلف * قوله لتعذر الجواب التبع كذا ذكره صاحب الكشف وفيه نظر لان
 التبع المتعذر بهما شرط وتعذر الشرط يستلزم تعذر المستلزم بالضرورة ومن
 كان متعذرا وجواب عنه انه ما ذكرنا وجب الجواب التبع لاجل ثبوت المتبوع وما
 ذكرتم يقتضي إسقاط التعذر التبع وما ذكرنا راجع لكونه احوط الوجهين كذا
 ذكره الشيخ اكر الدين * قوله بان صفة حكم الاحراء وقضاء عبادة فخر
 الاسلام هكذا وبها باب يعقب بيان صفة حكم الاحراء وذلك نوعان اداء
 وقضاء وكلام الشيخ يدل على انه ذلك في كلامه اشارة الى الصفة وهو
 المذكور في شرح الشيخ اكر الدين الا ان صاحب الكشف صرح بانه اشارة
 الى حكم الاحراء ويؤيده تذكير اسم الاشارة وسوق كلام فخر الاسلام حيث
 جعل الاداء والقضاء او لا نوعين بموجب الاحراء الثابت به وهو الواجب كما
 اشار اليه الشيخ ولا يخفى ان حكم الاحراء الثابت فهو عين الموجب فيهما
 نوعان للحكم وكان السارح نظرا الى انه الثابت لما انعقد لبيان صفة حكم
 الاحراء كانه الثابت لغيرها وتقسيمها بالقصد الاول * قوله اي فيما سبق به
 قال صاحب الترجيح فلما ذكر انه يقول كيف يكون المسبوق منفردا وقدروا عليه
 عم من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك تلك الصلوة والمراد ادرك
 الركعة الادراك مع الامام والمراد بقوله فقد ادرك تلك الصلوة اي مع
 الامام انه ادرك فضيلة الجماعة فيكون منفردا ويوجب عنه بانه
 منفرد في امثال السهو فيما سبوه حيث يلزمه السجود فانه لو لم يكن لم يلزمه
 * قوله ففعله اداء باعتبار ادائه فيه بحث وهو ان فعله اذا كان اداءا وجبه
 قضاء من اضرماله او افرغ الامام يجعل قضاء محضا ولم يعتبر فيه حرمه
 الاصل وطبي قوية وادالم يفرغ يعتبر الاداء ولا يعتبر السبب اصلا والجواب
 انه لا بد من اعتبار شبه القضاء في الجملة لكلا يلزم تعطيل الدليل الشرعي و
 واعتباره عند فراغ الامام السبب لان القضاء مقبوح لعدم بقائه لفعل
 الامام يكون به في الاقدار اليه مؤديا محضا بخلاف ما اذا لم يفرغ * قوله لم يهو
 يقتضي بالانقضاء له احرام الامام قيل فيه تسامح لانه لا يقتضي ما انعقد له احرام
 الامام وانما يقتضي بالانقضاء له احرام نفسه واجيب بانه المتابعة ذلك
 لانه يتحقق بدونه فعل الامام جعله اصلا وبانه التقدير من عقد له الاحرام

يكون الاداء باعتبار الاداء
 والقضاء ثم باعتبار الوصف
 كما صرح به الشيخ * مش

مع الامام ولكنه اضاف الاحرام الى الامام لادنى ملابسة * قوله او غير
معقول بمعنى انه لا يذكر له بقولنا لا انه يردده العقول فانه الفعل من حجج الله تعالى
كالسمع بل قوى * قوله انه الحجج يقع عنه المباشرة لانه لا يسقط به فرضه لان
الفرض لا يشترط ان يكون لاجبة او بالنية المطلقة ولم يوجد وانما وجد انية غير الامر
* قوله ولا امر بواب الاتفاق لانه يسقط عنه الفرض باقائه لان اتفاق
الذي هو سبب مقام المسبب وهو الحجج او باقائه الاتفاق المجرد مقام
الاتفاق والحجج عند الجمهور اداء الحجج * قوله والنواب ليس شيئا منها يجب
بانه المراد بالنواب الاتفاق اقامته ليسبب مقام السبب وهذا انما يستقيم
على انه يجب ان كان المراد مجرد تمثيل مثل غير معقول انما اذا كان المراد تمثيل
مثل غير معقول فبذلك فلا لان الاتفاق ليس بقضاء الحجج بل القضي يحصل
باجتماع النصاب بحيث يجعل فعله ناسخا لفعله وقد يجاب عن اصل التسامح بانه
التمثيل للمثل فانه النواب انما يحصل من الثقة لمن وجب عليه الحجج مثل الحجج الوجوب
عليه لكن مشايته غير معقولة فكان السامح انما هو غفر عنه كونه مثال المثل الغير
المعقول فحمل الكلام على التسامح وهذا انما يظهر على تقدير عدم تعقيد المثل
بكونه من عنده * قوله لانه لا يعقله مثل فان قلت كلام المصنف يدل على
بطالانه قضاء الوصف وحده لانه لا يقوم بنفسه لالعدم المثل له قلت عدم
قيامه بنفسه دليل عدم المثل له منفردا كما سببا في نصير السامح به * قال المصنف
فلم يرد الا انهم قبل فيه اشكال ذلك يمكن الاستدراك بالاعادة وجوابه بعد
التسليم حمل المحصر على الاضافي اعني بالنسبة الى القضاء * قوله مشكوك
لا معلوم فيه بحث لان بناء الحكم على المستوي يدل على عليه لاخذ كما تقرر
عندهم فتعليقه لاجاب الغدية عدم الاطلاق في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه
وبل على عليه الحجر فكيف يقال المعنى المؤثر في ايجاب الفرضية مشكوك نعم
العلة المنصوصة لا يجب ان يكون متعديا ليصح معها القياس بجواز ان يكون
خاصة كما تقرر في موضعه * قوله بخبره ان شأنا الله انما اوصى الميت
في الاتفاق وانما فيما يتبعه به الوارث بل ايضا فيه اختلاف فقيل لا يسقط
الصلوة عن الميت لانه الاختيار معدوم اصلا لانه ادنى رتبة من الابطاح
فيحكم فيه لعدم الجواز اظهار الاخطار رتبة وقيل يسقط انشاء الله تعالى

فان قلت فذلك معنى الكلام الثاني
الثقة بالحجج والثقة بغيره
سواء عليه انما هو في رتبة
فقد انما في رتبة انما في رتبة
قلت الثقة بالثقة بالثقة
والاشارة الى رتبة
وهو انما الفعل الخارج فوب
في فعل الامر في الاتفاق
وهذا معنى قوله ومن جهة عليه
من الامام لا يرد على ان الحجج
لا يقع على الامر بل على ان قوله
وقوله ومن جهة المباشرة في الحجج
على الامر يدل على وقوع الحجج
على منها * قوله
انه بحكمه من ان معناه لعدم
القيام بنفسه

كان في الايصاء لان دليل الجواز الرجاء ابي سعة رحمة تعالى وكما كرمه سبحانه وذلك يسهل الايصاء وغيره وفي النوازل سهل ابو القاسم عن امرائه ماتت وقد فاتتها صلوات عشرة اشهر ولم تترك الا قال لو استغفر ورثتها تغير حنطه ودفعها مكينا ثم يهبها المسكين لبعض ورثتها ثم يتصدق بها على المسكين فلم يزل يفعل كذلك حتى يتم لكل صلوة نصف صاع بحري ذلك عنها كذا في التحقيق * قوله بالكتاب والسنة اما الكتاب فقوله تعالى والهدى جعلنا ما لكم من شعائر اعترقاني واما السنة ففي قوله من وجد سعة ولم يضحى فلا يقر بن مصلا * قوله والاصل في العبادات المالية آه لان شكر كل نعمة انما يجب بحسب شكر نعمة الله بالان وشكر سلامة الاعضاء باخذ نعمة وشكر المال بدفع بعضه الى الفقراء * قوله وبصر ضيافة الله تعالى يعني انما انما سرف هذه الايام اضيا في الله تعالى لمجد الامكان ولهذا كره فيها الصوم لانه فيه الاعراض عن ضيافة الله تعالى وكره ايضا الاكل قبل الصلوة كراهية للاضيا في انما ياكلوا من غير طعام المضيف واعلم ان ابا يوسف ومحمد راجح اختلاف في ما بينة التضيعة محمد راجح هو نقصان المال لست باراقة الدم وقال ابو يوسف هو ذلك مع ازالة التمول عن الباني والفاصل يظهر فيه وبسبب شاة لرجل وضحي بها لم يكن للواهب الرجوع في قوله يوسف وله الرجوع ونجزيه التضيعة عند محمد وابو حنيفة راجح قيل هو مع ابي يوسف والادلة المذكورة في شرح اليزدوي * قوله وبعد الوقت عملنا بالاصل قيل عليه المشروع في باب المال وان كان هو التصديق لكن لما نقله ان راجع الى التضيعة انتسخ ذلك فلا يمكن اعتباره لاني مقابلة المنصوص ولا بعد فواته واجيب بان النقل لا يستلزم النسخ الا في انما الشارع نقل غسل الرجل ابي المسح على الخف فلم ينسخ الفسل ونقل عدة الآية الى الاكثر ولم ينتسخ العدة باحيض ولذا ابي حنيفة بعد ذلك يعتد باحيض وله نظائر كثيرة * قوله لا عملا بالقياس ابي على سائر العبادات المالية بجامع انما الاصل فيها التصديق بالعين وفيه بحث لانه مخرج لا يطابق المشروع فان ظ عبادة التضيعة وان كان يوم اتم انما تقر بالسؤالين على منوال واحد الا ان عبارة التوضيح ظ في انما السؤال الثاني نقص محذور

لان اد اتو القبة لم يقع الا بالارادة
والرجوع في الاضحية لا ينفذ حكم
الارادة لانها لا ينفذها
المنهج * مشهورة

الاعراض والنجاسات
اليزدوي لا يملك * مشهورة

انما قال على عبارة التضيعة ان القيد
اد كان من غير انما المطلوب عليه
لا يجب اعتباره في المطلوب خلاف
الذي كان مقبولا في الدار راجح
في وجوبه من انما عليه الشارع
نقله في المكاشف في سياق قوله
مسألة

على قولنا لا يعقله من قريب لا يقضى إلا بنقصه بما اعتبار قياس فيه وحاصله
 انه الضحية ثبت بالنقص على خلاف القياس او لا يعقل وجه القرينة في الارقة
 فكأنه ينبغي ان يسقط بعد فواتها الى خلف يديه قولنا تحرام السلام في توجيه
 السؤال فان قيل الاضحية لا تمزج لها وقد اوجبت على فوات وقتها القصد
 بالعين * قوله الا انه جعل في الوقت متعلقا بالنقص بالعين من كلام الشرح
 يعني ان الوقت المذكور في كلام الشرح متعلق بالنقص بالعين المذكور فيه
 لان في الوقت المذكور في المتن جعل متعلقا بالنقص بالعين المذكور في كلام
 الشرح قبيله الا ضرورة الى ذلك * قوله من جهة بقاء الانتصاب
 هذا بيان شبهة بالقيام حقيقة واما بيان شبهة به حكمه فان مدرك الامام
 في الركوع مدرك لتلك فكان المحل باقيا من وجه واعلم ان مصلى العيد
 او ادرك الامام في الركوع يات بتكبير العيد قائما ان كان غير موجود ادرك
 الامام في الركوع وان كان لا يرجو تكبير لا قنبح وهو فرض ثم للركوع
 وهو واجب ثم يكبر تكبيرات العيد في الركوع فلا يرجع يديه لان الرجوع سنة
 والوضع سنة ولا يجوز الايات بسنة فيه ترك مثلها لعدم جواز الرجوع
 من غير مرجع عند ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله يوسف لا ياتي بتكبيرات
 العيد في الركوع اصلا لانها فوات عن موضعها والقدرة على من عنده
 في الركوع فلا يصح انما فيه الاداء وانقضاء كالتصويت به * قوله لصواب
 على هذا الوجه لا نقضاء لفظه الى انه يكون هذا الوجه قسما من حقوق الجهاد
 وليس كذلك لا يقال قدر ان المصير كثير ما يتسامح في صلاة لا في فعل مبداء
 جازب المعنى لانا نقول ليس ههنا معنى يصدق به فضلا عن جبر الله * قوله من قبيل
 علقتهما بنا وما باردا وفيه احتمال اخر وهو انه يراى بالركوع دفع عين الحق الى
 صاحبه ولو حجاز * قوله لكلا يلزم الاستبدال اه فان قيل انهم قالوا بوجه
 الرهن بمن الصرف والمسلم فيه فقد جاز الاستبدال قلنا المرئس منه بمن
 بالالمه لا بالعين ولذا يجب نفقته حيا وكفنه ميتا على الرهن والرهن من
 حيث الما ليد من جنس بدل الصرف والمسلم فيه فيكون المرئس مستوفيا
 بالملك عين الدين لا بدله * قوله ما ذكر ادبه قوله ولكلا يلزم استناع
 الحجر على التسليم * قوله فان قيل القضاء اه من السؤل خط قوله لا يورث

اعلم ان جواب القرينة في الصلاة
 والنقص بالقياس في التصديق

انما تقتضي بامثالها والظاهر ان محصل اجواب التخطئة في حمل القضاء على حقيقة
يعني انه من باب الاداء لا من باب القضاء وان كان ظ السوق يا باه
يؤيده ما ذكره الشيخ الكليني في شرح البرزوي فرقا بين رد المثل في
باب القروض حيث عد من القضاء في باب الديون حيث عد من الاداء
من انه رد عين ما قبض في القرض ممكن فيجعل رد مشكك قضاء لوجود شرط
وهو تصور الاصل وفي الدين غير ممكن فلا يصح ان يجعل تسليم العين فيه قضاء
لعدم شرطه فكان من اقسام الاداء * قوله لان رد المقبوض ممكن اذ ليس
للمقرض ان يتخ من القبول ولا لكذا لك في الدين * قوله لا يكون تسليم عين
الانما يجب عنه بان تسليم الدين يعقب تسليم العين فان كان
جعل قبض الاعرض في حكم الجواز في صحة الانتقال كما ملك حيث ينتقل من
مالك الى اخره وكسبه الجواز الاول من الوقت حيث ينتقل الى باعه فقضاء
الدين تسليم عين الانما ثبت ما لا دان لم يكن يا به ابتداء * قوله والتسليم لا يقع
عليه قد يتكلف في الجواب بانه لا صار تسليم الاداء سببا لثبوت وصف
في ذمة رب الدين جعل كانه تسليم له * قوله وايضا على هذا لا يكون رد المثل
لان مدار الفرق بينهما على ما فهم من تقريرات روح بهنا كونه المسلم في قضاء
الدين تقسم العين في اعتبار الشارع وفي القرض مثل المقبوض الاعبنة
فاذا كان المسلم في قضاء الدين ايضا هو المثل لا العين لم يتر بينهما فرد الجبل
احدهما قضاء بمثل معقول والاخر اداء كاملا وقد يقال في تقريره ان الفرق
كان مبنيا على تصور الاصل في القرض دون الدين كما فهم ما نقلته الا ان من
شرح البرزوي هذا القائل لما جوز تسليم الدين لزمه ان يجعله كذا دية القرض
بلا فرد وجاب بان شرطا اخر للقضاء معقول في الدين وهو وجود المثل
فان لو رد من العين لا يمكن ان يكون مثلا لدين فلا يتصور القضاء وفيه
بحث اما في التقرير فلا ناس القائل انما جوز تسليم المثل كما دل عليه صريح
قوله فتقاصه مثلا بمثل لا تسليم العين ليرد ما ذكره اما في الجواب فلوجود
المالكة بين ما في الذمتين * قوله بان دية القرض قضاء بمثل معقول
قبل كان الواجب ان يكون رد المثل في القرض قضاء وبشبه الاداء لا قضاء
بمثل معقول لانه قسم القضاء الخالص كما دل عليه قول فخر الاسلام

في القول بالمالكة بان سبب قول
الكليني رد المثل يقتضي بامثالها
اي لو رد في الدين في الاول لانه
المالكة هي في الدين في الاول لانه
العين والدين ورد بان لا يصح
بما في العين مثل في مقول (رد المثل)
به حكمه غير الالوي انما هو
المثل في مقول (رد المثل معقول)
مست

و قد يقال في الجواب يلزم التسليم
الحاكمي لا ضرورة الى التمسك
بالتسليم المشاي والتكليف
في نصيحة * مست

بعد ذلك واما القضاة الذي بمعنى لا دونه وذلك لان بدل العوض في حكم غير
 المقبوض والارزوم مبادلة الشيء بجسمه نسبة الا انه غير المقبوض حقيقة
 واخذ حكم عين المقبوض ضرورة الاحتراز عن الربوا فلا يظهر فيها وراعيه وضع الحدود
 وهو كونه او آية اجيب بان شرط القضاة الذي يسببه الاداء امتناع تحقق
 الاصل بدونه وهما الاصل وهو نفس المقبوض بالعرض مقصور فلا يكون
 سببها بالاداء لانقاذ شرطه قوله انفق القبط مبني على اختلاف اسم السطر
 بالجناية بمنزلة الاستحقاق عند فمقنع تمام القبط وبمنزلة العيب عند بها فلا
 يمنع تمام التسليم قوله ففي لفظك آية اما الاشارة في تلك الى انه اختلاف
 في السطر بالجناية كون الدين فلان الملوك يتحقق فيها دون الدين وانما يتحقق
 فيه البيع واما الاشارة في التسليم الى انه اختلاف في البيع ودم المصوب
 فلان التسليم يستعمل في العقد لا القسط فيخرج فيه بالقيمة لا بخلاف لان الرد
 لم يتم مع قيام سبب العقوبة لانه ماردة كما اخذه قوله المقصوبة حاصلا
 قامت في يد المصوب منه في نقاسها بضم قيمتها يوم عقلت عند التي خففت
 خلافا لها وجه قولها بانها تعيب في يد العاصب بالحكم لكن ماردة ولدت
 زال العيب فزال الضمان ثم النقاس حدث في يد المالك فلا يضمن به
 العاصب ووجه قوله انها ملكك عند المالك بسبب في زمان العاصب
 لان النقاس امر الولاية وهي امر الصوة قصار كما لو حجب في يد العاصب ثم
 رد ما وقفها الى المولى بالجناية قوله من حيث تسليم الواجب آية لانه
 من جسم حقه حتى لو تجوز لنا في الصرف والسلم جاز ولو لم يكن من جنس حقه
 كما سئل المارة ذلك غير جائز قوله وقال ابو يوسف له ان مرداد الفرو
 لابي يوسف بين هذه المسئلة ومسئلة الزكوة حيث لا يقترن بكونه في مسئلة
 الزكوة ويقترن بها ان يقبضه الفقير في الزكوة لا يمكن ان يحضر مضمنا عليه
 لانه قبضه من الله تعالى لانه المالك بدونه رد الشر يتخذ اعتبارا بكونه
 ولهذا لو كان المقبوض قائما في يد الفقير لا يمكن ماردة وطلب الجداد وكثيرا
 لا مطالبة له من الفسخ انه لم يؤد اليه شيئا وهما رب الدين يمكن من المطالبة
 اصلا ووصفا بطريق الجبر فاكس ان المقبوض مضمون بالشر احيا وحقه وتحتج
 حيث عكسه انه امكن تضمين بوصف في الزكوة لان سقوطه كانه لا احتراز عن

ما علة التزوج عليه اذا كان
 غيبا بين فانه التسليم اصله ربه
 العبد راسط لا يمكن الا بالقبض
 ولا تعيب بالقبض

اربوا ولا ربا بين العبد وسيد و ههنا لا يمكن كراهية بين العباد * قوله
 لا تكون الا ذوقا صلا لا عدم العلم لا دخل له في كونه الا ذوقا صراحتي لو
 علم به كان يضر كذلك * قوله هو ابو المرأة فائدة هذا القيد يظهر في قوله
 ويخرج على شبه القضاء انه العبد لا يعتق قبل تسليمه الى الزوجة اذ لو كان
 العبد جنسيا من المرأة لم يكن عدم عتقه قبل تسليمه اليها فرعا لكونه سبيها
 بالقطاء لانه لا يعتق بلاءعتاق لا قبل التسليم ولا بعده سواء كان ذلك
 التسليم سبيها بالقضاء او اذ آو محضا * قوله يقول الزوج مع اليقين الى
 قوله يقول الغاصب مع يمينه قال صاحب الكشف ولو كان للعبد علة في
 في ملك الزوج حكم عين المسمى من كل وجه لعد حقه فيه اذ كان القضاء بالقيمة
 يقول الزوج مع اليقين كافي المقصوب اذا عا د من اباقة بعد قضاء القاضي
 بالقيمة المقصوب منه يقول الغاصب مع اليقين انتهى واصل المسئلة في
 الغصب على ذكر في الهداية انه المقصوب المغيب اظهر بعد ضمان الغاصب
 بقوله مع يمينه انه القيمة هذا المقدار فالمقصوب منه باختياره سائر امضى
 الضمان وانه سائر اخذ العين سواء كانت قيمة المكمضا منه او ماله او اقل منه
 في الاصح واما اذا ضمنها يقول لما لك او بهته اقامها او يكتول الغاصب عن
 اليقين فلا خيار للمالك وهو الغاصب وبهذا يظهر ما في كلام الشارح
 من التعقيد وذلك لان قوله يقول الزوج مع اليقين ينبغي ان يتعلق بمقدار
 اعماد الكائن القضاء يقول الزوج مع يمينه وقوله يقول الغاصب متعلق بقوله
 بقضاء القاضي وقد يوجد في بعض النسخ اذ الكائن القضاء يقول الزوج غفلي
 هذا يندفع التعقيد الاول * قوله مناقشة قيل هي ان حكم الشرع انما يتعلق
 بفعل المكلف لا بالشئ من حيث انه مملوك وفيه ان يقع الحمل والحرمه
 على الاعيان غير مختص بعباراة المصطلح واقع في كلام الله تعالى حيث قال
 احل لكم صيد البحر وقال تعالى حرمت عليكم الميتة والدم الآية على انه هذه
 المناقشة بعينها آية في عبارة الشارح حيث قال العين المتصفة
 بالحركة والحرمه اللهم الا انه يقال انه ذلك على سبيل الحكاية لكلام المصدر
 وقيل المناقشة هي ان قوله حكم الشرع على الشئ آية يدل ظاهر على انه المحكوم
 عليه نفس الشئ وليس كذلك بل المحكوم عليه نفس المكلف كما اشار اليه

قد ظهر ما ذكرناه ليس المراد بالحوكم
 هي القيمة التي تضي بها القاضي
 كما دلت * مشه

اجاب عنه في التعليق بان المراد
 المعنى المنطوق لا الاصطلاحي
 مشه

التراج بقوله على بعض المخلفين وقيل هي اسم المتبادر من كلامه ان يكون
 المحل واحدا بالنظر الى شخص واحد والاقرب انه المناقشة هي ان
 المتبادر من كلامه خروج حقيقة المملوكة من الشيء المذكور مع انه المراد الدخول
 كما صرح به في قوله وقد اراد بقوله بالعين في المجموع * قوله لقائل ان يقول آه
 اجيب عنه بان تبدل الوصف بوجوب تبدل الذات شرعا وان لم يوجب
 حقيقة فلا فرق بين المجموعية والقيدية وانت خير بان تقر بالمص على المجموعية
 اللهم الا ان يحكم على المسألة * قوله فصل في المسألة آه لم يذكر وجدا اصل الفصل
 ولعله انه قصور الامثلة المتقدمة لقضائ في العين ليس من جهة الامثلة
 والقصور الذي في هذا الاداء من جهة تعرف الامثلة بالثلاثة * قوله ولم يوجب
 في كتب اصحابه قال في شرح القنية للشيخ الفقيه اذا اطمع المصوب منه ورجع
 انه ملكه ففيه قولان احدهما انه يبرأ كما في هذا باب اصحابنا والاني وهو لا يصح
 انه لا يبرأ * قوله بان كان وقيل فخر آه انما لا يبرأ في مثل هذه الصورة
 لانه يصير ملكا للمصوب والواجب عليه الضمان لا رد العين * قوله
 لعدم المانع المحسوس بخلاف ال نفسه فان المانع المحسوس وهو نقصان له موجود
 او المراد المحسوس في قبض السري * قوله وقد يقال انه ثلثان فالثالثة الاولى
 يشير الى انه الاداء لم يوجد والى نية يشير الى انه وجد قاصر ولكنه لم يقبض
 فنيا للمضر * قوله اصلا ووصفا احراز عن مثل رد الدقية المصوب فخر
 فانه فيه اتصال المصوب الى يد المالك اصلا لا وصفا فلا يبرأ كما قر * قوله
 كما لو غصب عبد الله اذا قال ابيع المشتري عتق هذا العبد يشير الى المبيع
 فاعتقه المشتري جاهلا بانه مسلوب فانه يعتق ويجعل قبضا ويلزمه الثمن
 وجهله لا يبيع صحته ما وجد منه * قوله في كتب الطه قال الشيخ اكل الدين
 في شرح يزدوي هذه المسئلة على وجه لان القتل اما ان يكون بعد البراء
 او قبله فان كان الاول فاما ان يكون من شخصين او من شخص واحد عديم
 او خطئين واحدا خطأ والآخر عمد وعلى كل حال فيها جناية بالاعتقاد
 وان كان لث في فقتل من ذلك الشخص او من شخص آخر لكن احدهما كان
 عمدا والآخر خطأ فذلك لث اي هما جانيان واما اذا كانا خطائين من
 شخص واحد فمجانبة واحدة بالاتفاق وان كانا عمدين فهو ما نحن فيه

من الاختلاف وحكم العمد وخطأ معلوم في موضعه * قوله بحكم النفس
 وهو قوله تعالى واليخرج قصاص قصاص بقوله سبحانه ان النفس بالنفس
 وقوله تعالى فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم * قوله لانه لما انقطع المثل
 ليس المراد بالقطع المثل ان لا يوجد أصلاً في موضع من المواضع ولا انه
 لا يوجد في هذا المواضع خاصة بل المراد به على ما ذكره الفقيه بوجوب المثل
 لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان لا يوجد في البيوت كذا في النهاية
 * قوله بالمال المتقوم آة ولا بالمنافع اجماعاً * قوله وعند البصير وهو لا يضمن
 لانه المتفعة عرضة سياق كلامه يدل على انه عدم الضمان في الغصب
 والاتلاف مبني على الاصل المذكور وصريح كلام فخر الاسلام يدل على خلافه حيث
 قالوا في شرح قول فخر الاسلام ولهذا لا يضمن منافع الاعيان بالاتفاق
 بطريق القديس قيد بالاتفاق احترازاً عن الغصب وهو ان لمسك العين
 حرة ولا يستعملها فان عدم الضمان فيه ليس مبني على الاصل المذكور بل هو
 مبني على الاختلاف في زوايد الغصب فانها ليست بمضمونة عندنا لان
 الغصب ازالة اليد المحقة بآيات اليد المبطله ولا يتصور الازالة في الزوايد
 كحدوثها في يد الغاصب فكذا المنافع والذات يحدث في العين لكن ما ذكره
 الشارح هو الظاهر وهو موافق لما في الهداية فانه على عدم الضمان
 بعد ان يحجر محل الخلاف للغصب والاتلاف بعلمين احدهما عدم مماثلة
 المنافع للاعيان * قوله فيوقوف على البقاء آة اعترض عليه بان التفاوت
 باعتبار البقاء لا يؤثر في المنع من ايجاب الضمان بعد المساواة في الوجود
 الا ترى انه اذا تلف ما يساوي اليه الف وكبعض الفواكه يضمن بالدراهم
 ولا مساواة بينهما فكذا التفاوت الذي بين العين والمنفعة في البقاء
 ينبغي ان لا يمنع وجوب الضمان لتساويهما في اصل الوجود وارجيب بان
 التفاوت بين العين والمنفعة فاحسن ينفي المساوات بينهما بخلاف
 ما يراجع اليه الفادان التفاوت بينه وبين الدرهم في مقدار
 البقاء لا في اصله ومثله هذه التفاوت لا يمنع وجوب الضمان لا بفعل
 الحادثة ماسة الى ابتداء التفاوت هو سدا الباب للعدوان لا نقول
 مساس بالحاجة فيما يكثر وجوده والعدوان منهي عنه شرعاً ولا يوجد نظر الى الاسلام

وهذا صريح عبارة الشيخ المكي
 الداعية في شرح البرزخي وذكر
 مسئلة في الكشف مع زيادة
 بسط * مثله

وعنده على مضمونة لان
 الغصب الا ابتداء اليد
 المبطله وقد يتحقق ذلك
 في المزدحم وكذلك المنافع
 لا اليد مبطله على المنفعة
 بل يتحقق على العين

كيف وقد اوجبت الرجز والعزير والحجر في الدنيا واخذ حسنة بمقابلته
 في القبي فانه ذكر في المبسوط انه يأثم به * قوله منع ظا اشار الى وجوبه
 بالقاء التعليقية في قوله فلا يخفى انه قيل لكن لا يفيد ان فسخي لانه فاعل
 بعدم بقائها * قوله وايضا المخصص انه يقول انه قيل الظن من مذهب السافعي
 ايضا انه مدار القوم هو المالكية لا الملكية ولذا اصرحوا في بيان وجه قوله بان
 المنافع اموال متقومة كما لا عيان حقيقة لانها خلقت لمصلحة الادنى كما لا مال
 وحكما لتقومها شرعا حتى صاحت مبرا وضمت في القعود والصحة والفائدة
 بالاجماع وعرفنا قيام الاسواق بالمنافع والاعيان على انه يشكل بمسئلة التلاف
 خمر الذمى سواء اتلفها مسلم او ذمى اخر فعنده لا يضمن لعدم تقومه كما تخزنه
 في حق المسلم لان الذمى تابع لنا في الاحكام فلو كان التقوية باعتبار الملكية
 لكانت مضمونة لا يقال مراد ان روح بقوله بل التقوم باعتبار الملكية
 انه التقوم موقوف على الملكية لا المالية لان الملكية مستلزمة للتقوم حتى يرد
 الاشكال لاننا نقول فسخ التعليقية هذا القول شيئا لانه منبئ لا اسد لال سلب
 التقوم لا انتفاء الاحراز ومجرد كون الملكية موقوفة عليها للتقوم مع تحققها
 لا يستلزمه قضا * قوله تقومها بالعقد ثبت بالرضى منع لقوله انه الظاهر
 قوله منع لقوله انه من كلام السراج ففيه مناقشة وهي ان كون ذلك منع
 لهذا القول المذكور في كلام المصنف صحا فبيان ان السراج لانه وجعله توطئة
 للسؤال والجواب لا يقتضي ذكره في صورة الموت ببيان والظاهر في السؤال
 ان يظهر قوله يقوم في العقد ثبت بالرضى ويجعل ابتداء الكلام من قوله منع
 لقوله انه حتى يكون هذا من كلام المصنف ويجعل ابتداء كلام السراج من قوله فان قلت
 او يرد لفظ هذا قيل قوله منع يجعل قوله تقومها الى قوله فان قلت من كلام
 المصنف * قال المصنف اي المال المتقوم قال الله تعالى ان تبغوا بما مولاكم فان
 قلت المفهومة جواز الابتغاء بالمال فمزاين يلزم عدم الجواز الالاه ولو سلم
 فالمفهوم عدم الجواز الالاه فمزاين عرف انه لا يجوز الالاه بالمال المتقوم قلت
 الجواب عن الاول انه معنى الآية الكريمة والله اعلم واحل لكم ما وراء ذلك بشرط
 ان تبغوا بما مولاكم والشرط لا وجود له بدون الشرط وعمر الثاني في الاموال
 انما يضاف اليها بواسطة الاحراز الذي ثبت به التقوم للاموال * قال المصنف

وايضا احتجبت في اخذ ملكة
 لا يضمن بالانكاف غير محرز
 تعدد اهل ضمان مع وجود
 الملكية اطلاق التصرف
 فليس ان التقوم في الاموال
 بالاحراز * ستم

ويعجز بمقتضى الاجابة فانه اذا تزوج عبده باذن مولاه على حدة سنة
جاء له بها حصة سنة * قوله لا في جعله ليس بمقوم مستقوما قيل هذا
مما تضرنا ذكر سابقا من محذور المقوم بالرضى واجب بان مضمي كلامه ههنا
انه الرضى لا يؤثر في المقوم تأثيرا مستقوما نعم اعتبرنا ربح تأثير الرضى والعقد
في المقوم لاظهاره بغير المحذور لا بغيره لاننا ان كان لا يملك مجانا لا يكون له
خطر ولو كان تأثير الرضى في المقوم ليس بمقول وفي المقابلة مقول ولذا
خصر القياس مع الفارق بالمقابلة الفارق لا يكون الا مضمي مقول لا في
الاصل المكان حسنا * قال المصنف في تفرع آية قيل بل هذا في الحقيقة لتفرع على قوله
فلا يضم المنافع بالمال المقوم وكذا ما بعده فكان حصة العارية اية يذكر الفاعل
مكانه الواو في قوله فلا يضم فاعل * قوله هو المهدر بالكلية آية فان قيل فعلى هذا
ينبغي ان لا يجوز الضعف لان فيه اهدار الدم قلنا انما صح لان الغفوس القصاص
امر مندوب اليه فكان جائزا ان يهدر بل حسنا كذا في البردوسي * قوله
والفرق في البعدين في المغرب غرة المال خياره وفي الشرع سمي بدل البعدين وهو
عبد واحدة قيمة نصف عشر الدية عدة لكونه من خيار المال اولاه اول
مقدار ظهر في باب الدية كما سمي دل الشتر غرة وسمي وجه الانسان غرة لانه
اول شئ يظهر فيه واعلم ان الغرة انما يجب في البعدين اذ الفقة امر ميتا
وقا اذ الفقة حيائهم مات قالوا يجب الدية الكاملة فاذا الفقة ميتا ثم مات
الامام يجب الغرة للبعدين والدية للام وادامات الام بالضرية ثم الفقة
حيائهم مات يجب ديتان ودية للبعدين ولو ماتت الام بالضرية ثم
الفقة ميتا يجب الدية لا غير * قوله كانه احد الشمين انما قال كانه لان الواجب
بالعقد هو العبد الوسيط والتسمية يصح وانما اعتبرت القيمة بناء على وجوب
تسليم المسمى اذ لا يمكن تسليمه الا بغير فقه وهي يعرف بالقيمة لانها يجب بالعقد
لانه ما سألها كما اذا تزوجها على عبد معين فاستحق او ملك تجب القيمة مبرا
فانفع ما يقال انه على التقدير المذكور صار كانه تزوجها على عبد او قيمته و
ذلك يوجب فساد التسمية كانه ينبغي ان يجب مبر المثل كما قال الشافعي تزوج
* قوله بجريانه وجميع صور القضاء قيل بل الوجه الاول دليل مستقل بنفسه
لان مبناه على ان القضاء يستدعي تصور الاداء والمجهول من حيث انه مجهول

لا يقوم

لا يتصور ادائه فكيف يكون القيمة خلفا عنه بل هي سر من هذا الوجه الا انه
 معلوم ان الجحش وذلك يعني في النكاح فصارت القيمة قضاء حقيقة وهذا
 ليس استدلالا بالبحر الخالي حتى يكون جميع صور القضاء كذلك بل بالبحر عن
 الاداء ابتداء بمعنى عدم تصوره واما الوجه الثاني فبناء على اعتبار القيمة في
 تعيين الاصل منه غير ملاحظة عدم تصوره الاداء فتأمل قوله من قضاء بالسر
 يريد ان ما ذكره القواعد المقررة في السر اذ قد ثبت قيمة له تعالى عليه الحكيم
 لا يحرر الا لماله عاقبة حميدة وهو معنى احسن وبهذا الا انه في الاستدلال
 بقوله ان الشراء حكيم لا يحرر بالفسخ، بخلاف الفسخ ماله عاقبة ذميمة
 وهو القبح كما يدل عليه قوله تعالى وينى عن الفسخ فانتفاءه لا يستلزم ثبوت
 احسن بالمعنى المذكور اللهم الا ان يفسر احسن باليسر له عاقبة ذميمة كما سيعرف
 ما سيذكره المصنف من اندراج المباح في احسن عند الاستدلال او يريد بالفسخ
 ما ليس له عاقبة حميدة لكان اظهر وقد يقال في اثبات المدعى على ثبوت
 ثبوت الواسطة بين احسن والقبح والامر خطاب عن الشارع على سبيل
 الالتزام وكل خطاب كذلك فتعلقه بما حسن او قبح على ما هو موجب الحكم
 والقبح لا يؤثر به بالنظر المذكور فتعين انه حسن ولا يخفى انه مبني على كون الامر
 للوجوب * قوله يعني انه ثبت بالفعل ليس المراد بالثبوت ما هو المراد في قوله
 اول ما ثبت بالامر لانه المراد بالثبوت في الاول ثبوت اصله بمعنى انه احسن
 فحسن وفي الثاني حكم العقل به وهذا الحكم مشترك بين القسمين فالمتأخر
 انما يظهر ملاحظة قيد فقط في قوله والامر دليل عليه اي دليل عليه فقط واما
 بطله له محصلة تايه ايضا كما في الاول ويجوز ان يحل الثبوت بالعقل على
 الثبوت سابقا حكم العقل بذلك ولو بعد ورود الامر كما يدل عليه قوله
 او بالعقل قبله فيعيد السبوت اعني على الامر يحصل التعادل واعتبار دالة الامر
 عليه لا مرادها وان كان العقل يدركه في بعض المواضع بدو ورود الامر
 * قوله قال في الميزان اه انما ذكره صاحب الميزان مذهب ثالث وهو
 القول بالتقصيل كما اشار اليه حديثي في حواشي فصول المذاهب حيث قال
 قال صاحب الميزان هما يعني احسن والقبح من مدلولات الامر فيما يفهم
 حكم عقلا ومن موجباته فيما لا يفهم وقال لا شعري وصحاح الحديث والى الله

وانه كان السفسطائي
 كما لا يخفى
 كما لا يخفى
 حقيقه
 انما صاحب
 حقيقه

من مستحاجها بنماذج موجبات الاحر والنتي عامة وهو مذهب السافعي
 ولا مدخل للمعقول حكمه وجهة شرعية في شئ من الشرائع وقالت المقررة
 وبعض من اصحابنا العراقيين بهما من مقتضيات الاحر والنتي ودلوا عليها
 بالاعتقادية الشائنة بما فعل بها بقا في الكلاسيك علينا معرفة وجهه ونفسه
 او تعذر ثم قال هذا هو البحث المحرر في كتابنا * قوله يجوز ان يرد ذلك
 علم الاصول قبل عليه كوني هذه المسئلة ثم انما يتبع الاصول بما عدلها بقا
 من امهات مسائله فالوجه على عبارة الصر على المعنى الاخر ترجيحاً للتأسيس على
 التاكيد واجيب بان في حملها على المعنى الاول نفيها على انه هذه المسئلة
 من امهات كلاً جزئاً الاصول اعني المنقول الذي هو مباحث الكتاب
 والسنة والمعقول الذي هو مباحث الفياس والاجماع ولم يظهر هذا من
 الاول * قوله كلامية من جهة البحث آه قبل يكن ان يقال مسئلة احسن القبح
 من مباحث الكلام اللغظي باعتبار رجوعها الى البحث عن الاحر والنتي
 بل بما موجبا من بهما او دال ان عليهما او من مباحث افعال الباري تعالى
 بعضي انما بل من افعاله واناره الشائنة بالاحر والنتي وعلى التقديرين يكون
 كلامية بلا تكلف زائد * قوله اقراط في تضيض الامور الامور قيل بل يصح
 على الجبر انما لصور المتوسط اذ لا فرق في التحقيق بين اثبات قدرة و ارادة
 من غير تأثير لاحد بهما في الفعل وبين نفيها اصلاً في المعنى المذكور * قوله
 اي جعل الاسباب متوافقة فينبغي ان يجعل الكلام في الاسباب عوضاً عن
 المضاف اليه اي اسبابه بنا سبب جعله تفسير المتوافقة المسند الى ضمير
 المتكلم * قوله بطلان على ثلثة معان لا يخفى انه المراد به المعنى المذكورة في التوضيح
 وان لم يسم في عبارته ما يوجب عدم اطلاقها على غير الثلثة وان كان المتبادر
 ذلك فلا يرد انه ههنا معنى آخر وهو متوافقة الغرض ومناقرته مسكاً ولو سلم
 الدلالة على احسن فيجعل على الاضافة اي لا يجعل على احد بها فقط نعم لو جعل
 احد المعاني سلباً للملائمة والمناقرة ثم نشر للملائمة الطبع او مناقرته وادعى
 انحصار الثلثة لم يرد بطلان بعد بعضهم ملازمة الغرض ومناقرته من معانيها
 لان يكون اختلافاً في تفسير ذلك المعنى لا ابداء لمعنى آخر * قوله نص السادس
 عليه او على دليل النص على الملح مثل قوله في حوايل نبال رجال يحبون

الامهات حجج الامنة وهي اصلا
 قال الزايجر امي خذف والنا
 له وجوب الامهات قال الشاعر
 فوجب الكلام تا فاعلمنا وقال
 بعضهم الامهات للناظر والناظر
 ليهام * مشبه

خذف امرأة اليها من في مصر
 واسمها ليل نسب وله الفاس
 اليها والخنثى نسب له الفاس
 ومن نسبته المرأة كالدولة
 خذف * مشبه

وكلام الظاهر المناسب في
 ان يقول في التفسير انما جعلت
 موافقاً لا يرد له الا انما جعلت
 وقفت له في الاصل جعلت
 موافقاً الا انما خصصت لموافقة
 السبب وجعل جزاً من مفرد
 فنه عليه * مشبه

انه ينظر واقفانه تعالى مدحهم لتكليم الاستجاء استعمال الآيات بعد الاجزاء
والنص على دليله من قوله تعالى وقبر الذين آمنوا وعملوا الصالحات
لم جناب تجرى من تحتها الانوار فانه تعالى نصر على مجازاة المؤمنين
العالين بالجنة والمجازاة بها لا يكون الا بفعل مدوح * قوله او الصفقة من
من صفاتها وتلك الصفقة عند قد ما يرد القوم صفته بتوحيده واما عند الجحمة
فلا بد ان يكون صفته اعتبارية * قوله حتى يحكم العقل بانه حسن او قبيح انتقاء
السبب الخاص بالحسن والقبح لا يستلزم انتقاء السبب المطلق فيجوز ان يحكم
العقل بما بناه على حقيقة سبب اخر واوجب بان يخصم اعني المضرة فاقولون
باختصار السبب فيما ذكره والفرض الرابع فيتم الكلام * قوله والمذكورة
الانظار اعترض على المص حيث حكم بان الحسن لا ينسب الى افعال الله تعالى
* قوله لا علة لصنيعه ولا غاية لفعله لا شك ان المراد بالغاية العلة الغائية
لا معناه المتعارف وهو ما يرتب على الفعل سواء كان باعنا عليه ام لا
والظان المراد بالعدة ايضا ذلك فالعطف تفسيري * قوله باليسر يمنه عنه
يشكل هذا التفسير بافعال البهايم فانها يلزم ان يكون حسنه على هذا التفسير
مع انها لا توصف بحسن ولا قبح بانتقاء اختصاص كماله في شرح المواضع
عنه بعضهم وجعلها عبارة عن الفعل الاختياري عنانية بعيدة لا يقبل مثلها
في التعريفات اللهم الا ان يمنع صحة المنقول * قوله واما بمعنى كون الفصل
قيل عليه انه اراد كونه متعلقا لهما معا كان كايده ومخصوصا بافعال العباد
فلا وجه لتخصيص وان اراد كونه متعلقا لكل واحد منهما لا نفراد كان صحيحا
في هو الثواب دون المدح والنجواب اختيار الاول ووجه التخصيص المذكور
بمنع اختصاصه ان هذا التعريف هو الذي نقله المص عن الاستعصي وهو
مناه حكم بانها لا ينسب ان الى افعال الله تعالى عنده وبذلك القدر كمنه للتخصيص
المذكور عند المص * قوله محل نظر اوجب عنه بان من ادخله في تفسيره وجعل
المباح ما مواربه مجاز وهو لا ينافي انتقاء قيم على انه ليس بما مواربه بالامر
المطلوب الذي هو حقيقة في الوجوب وفيه انه محمل الامر في التعريف على المعنى
المجازي لا قرينة غير مستقيم فانه قلت انه كان محل النظر دخول المباح في
مطلوب الحسن لم يرد ان قد يفسر الحسن بالاحسن في فعله ولا شك في دخول

انما كان الظاهر لا يتصور عيبا
انه يرد به العلة الغائية
فيه تعالى على ما اشرت اليه
في حاشيتي المواضع حيث
تغيرت ويا جهته لا يعقل فعلا
بذلك لا واضح * مثله

اشارة الى تفضيل الذي
والحق الايام والافعال
الاول والاخر * مثله

المباح وان كانه دخول في التفسير بما هو مود به لم يصح التفسير بقوله ولا انه
 ليس بفعل الماح والتوابع قلت محمل النظر ونحوه في التفسير الذي ذكره
 في المتن والتفسير الذي ذكره في السرح على انه محمل الخلاف والتعريف في التخصيص
 * قوله لا اتفاق على انه ليس بما هو مود به لم يقيد بخلاف الكسبي لانه مكابرة محضة
 مبنية على شبهة ضعيفة كما تقرر في موضعه ثم ان عدم ما من الاحكام الكلايفية
 على رأى الجمهور اما باعتبار التعليل او الاصطلاح وقد سبق وجوابه فليست كره
 * قوله ولا يحسن ما ليس كذلك قد مر ما فيه من بطلان طرده بدخول فعل البهائم
 ولو شر احسن بما يصح من فاعله انه يعلم انه غير متني عنه شرعا لم يروى * قوله
 وان سائر ترك الاول انه يقول وان لم يكلم لم يفعله لان عدم الفعل ليس
 بالمشية والالزام هو انه * قوله لا تنقضي التعريفان جمعا ومفادا لم يكن
 تعريف احسن مانعا ولا تعريف القبح جاعلا معا وعرض عليه او لا بانه انه اراد
 انه ما لعل انه يفعله قد لا يكون حسنا بالمعنى المخذوف عنه قيد القدرة والعلم
 فظ انه ليس كذلك وان اراد بالمعنى الاخر فلا يتم استحيائه وانتفاضة التعريفين
 جمعا ومفادا وجيب بان المراد انه قد لا يكون حسنا شرعا وفيه ان قوله بل
 قبيحا لا يستقيم لان فعل العاجز والمجرب لا يوصف بشئ من احسن والقبح شرعا
 ويمكن انه يقال المراد من قوله بل قبيحا انه قد يكون كذلك بالنظر الى الفعل في
 نفسه مع قطع النظر عن خصوص الفاعل كالمشية وقيل القبح مثلا وانما
 بانه لم لا يجوز انه يكون فعل المجنون والمضطر حسنا منها قبيحا من غيرهما وجيب
 بانه لا يتأتى في احسن والقبح الذاتيتين وروبان الانتفاع بالاعيان المملوكة
 حسن من المالك قبيح من غيره بدونه واذنه ومثله كثير فما يجاب به ههنا يجاب
 به * قوله فيكون التفسير ان يعني تفسير القبح * قوله وههنا آه منشا الاول
 قول المص وعلى الثاني لا واسطة بينها ومنشا الثاني قوله وكلما تفسير القبح
 متبسا ويا من لا يتا ولا من الاحكام والمكره وفي اجواب الاول بحث اذ قد
 صرح في مخرج المواقف بان الفعل الغير المقدور لا يوصف بحسن ولا قبح
 بشئ من معاني حسن الافعال وقبيحا على انه قد فعل المضطر مطلقا في القبح
 بعيد جدا الصفة النافعة * قوله واما المكره كراهته الشرعية فيلزم من
 كلام المفسر انه لا يوجد مكره كراهته الشرعية عندهم بل كراهته تحريم تقدر

فلا دلالة في غيبة هذا التعريف
 انه يقال اعتبر قيد القدرة لغيره
 عن فعل القاص والمجرب فان
 لا يوصف بحسن ولا قبح اعتبر
 قيد العلم لغيره لانه لا يملك
 الصادرة عنه علم لم يبلغ المحرمات
 وعقوبة نفي او عدم هو قبيح ليس
 بالاسلام والاعراض على فائدة العهد
 العلم بانهم اوجوهوا الشكر عقلا
 وعدوا منه فعل الطاعات وترك
 المحرمات ووقع بان المحرمات
 منه فعل الطاعات وترك
 المحرمات العقلية والمحرمات
 المحرمات الشرعية فلا منافاة
 مش
 نعم يجوز ان يوصف بعض
 كونه الصفة صفة كمال
 او نقصان * مش

في المكافاة للمعروف تابع للمأمور به ان كان واجباً واجباً وان كان
 نهياً فالتدبير واما النهي عن المنكر فواجب كله لان جميع المنكر تركه واجب
 لا تصانف بالتبعية ولا الشك في اسم المنكر ومطلقاً منكر فينبغي الاستكمال وان
 ان يمنع المقدمة الاخيرة بناء على انه المنكر ما يستحق فاعله محذور وان كان
 غير العقوبة بالنار وقد عرفت تعريف الفقه اشارة الى انتفاءه فيه وان عارض
 صاحب الترجيح على جعل المنكر وكرهه الترتيب واسطة بان لا يلزم انه لا يلزم
 على فعله لان ما يجزى على تركه انما يجزى لكون فعله من موافق الزم لان المدح على
 الترك المطلق ليس من ادب العقلاء وما نفع عنهم من انه لا يلزم على فعله
 فالمدح منه الزم المعقب سوء العاقبة والتجواب عنه ان زيادة قيد العقاب
 في الاجل كما صرح به المصنف في تحريم البحث لا يلزم دمج المنكر وكرهه الترتيب
 في هذا القسم * قوله لم يكن كالتفسير في البيع متساويين في ادب الظ
 على هذا خروج المباح عن الحسن لان ما ينبغي للتقادر العالم ان يفعله يكون
 فعلة له من تركه والمباح متساوي الطرفين * قوله لفظ هذا الكلام مشعرة
 انه اعتبر المشعرة ببناء المدعى على الاصلين كما هو الظاهر ذكره في تفسير
 الفقيه لفظ الظ لا يمتثل الى التوجيه الذي ذكره سابقاً بقوله وليس المراد
 وان اعتبر كونه تلك الادلة لاثبات الاصلين فلا محتمل كون قول المصنف لاثبات
 الاصلين على الجميع قوله اوردت على مذهبه دليلين لان اثبات المذهب
 مستلزم اثبات الاصلين وان كان ظاهره التعلق بقوله دليلين
 * قوله اوله كثيرة منها انه اذا كان حسن العقول وتجه عقلياً لزم تعذيب
 تارك الواجب ومتركب الحرام ورد الشريعة ام لا والملازم بط قوله
 تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا لا يجيب بان التعذيب ليس من
 لوازم ترك الواجب وارتكاب الحرام بجواز الانفاك عنها بناء على
 شفاعته او عفو الله لان يجعل دليلاً التزامياً بناء على اصلهم من وجوب
 تعذيبهم مستحقة الاثامات غير ثابت ووجوب النظر عقلاً ويمكن ان يجعل
 الثاني في الدليل عدم الامم من التعذيب وجع المدعى على ما ذكره لان التعذيب
 وان لم يكن لازماً لهما لكن عدم الامم من التعذيب لازم لهما مع بطلان الملازم
 بالنية المذكورة فتأمل * قوله فتعريفه ان احسنه اقصر على ذكر الدليل

في تعذيب قوله تعالى في آية
 عمن ان كنتن خير منه
 اخبرجت الناس كما عرفت
 بالمدح وينبغي ان يكون
 مستلزم

لا يشك في انه كذلك

في الحسن اختصار الظهور بمراتبه مثله في القبح واما القول بان لاقتصار
 بناء على ظهور عذمية القبح على تفسير المضرة لان عندهم عبارة عن سلب
 كون الفعل بحيث يكون القادر العالم بحاله انه يفعل فانما يتم اذا كان ذا كره
 حذله لا سيما على انه معناه كون الفعل بحيث يمنع القادر العالم بحاله عن
 ان يفعله * قوله ولا يحظر بالبال حسنة فنية بحيث مستهوى في امثاله وهو ان لا تم
 تعقل الفعل وبالوجه لا يجري قالوا في اثبات الزيادة الاكتفاء بالضرورة
 او كل عاقل يحرم بان يكون الشيء متعلقا للمدح مثلا زاد على الشيء نفسه * قوله
 لان تعيظه انه لم يكتف باعتراف الخصم لوجوده لان الرضا اثبات للمدح
 باقامة البرهان لا مجرد الالتزام و اراد بلا حسن سلب الحسن لانه نقيض الشيء
 سلبه لا عدله فلا يرد من صدقه على المعلوم * قوله وهو عدوى والا صادق
 آه صورة السلب لا يستلزم انه يكون سلبا في نفس الامر فالاستدلال بالاثبات
 ذلك على انه يجوز ان يكون ما ذكرتم فيها الاستدلال * قوله للفعل الذي هو
 عرض اعترض عليه يمنع انه الفعل عرض عند المتكلمين فانه اجناس الموجودات
 عندهم اثنان وعشرون كما عد في اول شرح التجر يد وليس الفعل معدودا
 منها واجيب بان المراد الهيئة التي يكون بها الفاعل عليها عند الفعل اعني
 الحال بالمصدر وفيه بحيث لان تلك الهيئة لو وجدت كانت كيفما ليست
 معدودة من انواع الكيفيات عندهم اللهم الا ان يجعل من الكيفيات النفسانية
 اي المختصة بذوات الانفس * قوله لمحجر الفعل لانه ذكر ان روح في جوف
 شرح المختصر انه الاول انه يقول بحل المعنى لانه في بيان بطلان قيام المعنى
 بالمعنى مطلقا ولذا قال في تعليقه لانه اى اصل قيامهما اى المعنيين معا
 باجود لم يقبل بالفا على انتهى والاقرب انه يراد بالفعل العرض مطلقا بغيره
 ما ذكره فقال ايضا اراد بالحكم القيام بالمعنى متكاملا بتمام قيام الحسن بحل
 الفعل اعني الفاعل لا بالفعل ولو حل على ذلك يلزم ان يكون قوله لانه لا يحل
 قيامهما متضمنا لتعليق الشيء بنفسه فغيره ينبغي ان يحل على الاثر والموجب كما
 في قواعد الفقه صفة توجب حكما لمحلها وحكم الصفة لا ينفذ في محلها وهو احسنه
 والمعنى مثلا لو قام العرض الذي هو الحسن بالعرض الذي هو الفعل لزم اثبات
 حكمه اعني احسنه لمحله اعني الفاعل لا الفعل فيكون احسن هو الفاعل لا الفعل

لا علم آخر للمحقق في فصول
 البديع * مش

يجوز ان يقال ما ذكر اعادته لا يعنى
 بعبارة اخرى انما يذكره والدين
 لا بعده كما وقع في عبادة
 شرح التجريد وحملها الشريفة
 على ما قلت * مش

وهو لا يبطاله وتو له لانه الحاصل قيامها معا بالجوهر لا بآيات منها محل المحس
 بالتحقق هو الفاعل لا فعله حتى يظهر لزوم آيات حكمه له وقيل المراد بالحكم هو
 المعنى المصطلح عليه معنى الوجوب ونحوه والمعنى لانه يقتضي آيات الوجوب
 ونحوه محل الفعل اعني زيد امثلا فيلزم انه يكون زيدا وجها ولا يخفى بطلانه
 وانما قلنا يقتضي ذلك لانه الحاصل آية وقية بحيث لان قيام العرض بالعرض
 مسئلة عقلية جعل المستلزم ابطالها احدى مقدمات الدليل فعلى تقدير انه يجوز
 الحكم على ما ذكر يكون التقدير كذا قيام العرض بالعرض بط مطلقا لانه يلزم منه
 آيات الوجوب مثلا للفاعل كزيد لا فعله ولا يخفى انه كذلك جدا وبنت
 الكلام على عدم القائل بالفصل لا يلتفت اليه في امثال هذه المقدمات فان
 قلت ليس المراد بهذا ابطال قيام العرض بالعرض مطلقا لان كون القيام
 بمعنى التبعيد في التجيز لا يستقيم في الاعراض القائمة بالمجرات كما علم القائل
 بالنفس المجردة قلت الكلام مسوق على مذهب الجمهور والقول بالمجرد انها
 مشتركة للفرق والى والراغب الاصغري * قوله اذا هما معا حيث يجوز تباعدهما
 قبل لم يجوز ان يكون احد العرضين تبعا في تجيزه تجيز الاخر التابع لتجيز الجوز
 بان يكون في احد العرضين خصوصية يقتضي كونه متبوعا وفي الاخر خصوصية يقتضي
 كونه تابعا * قوله الاول انه ارادة لوجعل الدليل ملازمة كوجه الزامية لا رتبة
 سقط عنه الوجود المذكورة في بيان ضعفه * قوله فالقيام بهذا المعنى لم يلزم
 نعم لو ثبت ان ليس المقول من قيام الشيء بالشيء في المتغيرات الا ان يكون
 تجيز القائل تبعا لتجيز المقوم به وان احسن من المتغيرات لزوم القيام بالمعنى
 المذكور ودون آياته خروا القادر * قوله لا يقتضي عدمية ولو سلم فلا يلزم
 وجودية احسن بمعنى كونه موجودا لان النقيضين قد يكونان عدميين
 كما لا امتناع واللا امتناع وارتفاع النقيضين انما يتجيز بحسب الصدق
 لا بحسب الوجود * قوله كما لا امتناع الصادق على الواجب والمحدوم
 انهما جنس الامتناع القائل بالواجب انما يكون وجودية كما يشعر به سياق كلامه
 لو كانت الامكان وجودية لكان الامتناع نفسه والا فلا يلزم وجودية شيء
 منها بل يتجوز قوله لزوم الدور توضيحه انه النفي المدحوم هو النفي الذي يكون
 ملكته موجودة فاذا حكم على سلب من السلوب كالحسن مثلا يكون

ولا يجوز ان يكون المنقضي
 للشيء عينه هو الاقضية
 لا تجز المعية فقط حتى يختص
 بالشيء عينه في المتغيرات

معدوم ما لكونه سلبيا مطلقا او لصدة على المعدوم يكون الاستدلال بطلان
 فلا بد ان يستدل عليه بكونه سلبيا لاحتمال وجوده حتى يكون الدليل صحيحا فلما ثبت
 في قوله المحذور بعد ميثاق الاحسن الميثاق له يكون دور المضمر في قوله ذاتيا
 مع انه بطلان الامكان لكل ممكن ذاتي واللازم انقلاب احتقار به قوله
 انه مشترك للالزام اجاب عنه في شرح المقاصد بان احسن الشرعي عند
 التحقيق قديم لا عرض ومقتضى الفعل لا صفة له فلا يكون مشترك للالزام وقد
 بينه في شرح الاصول قوله والاتقائي والاضطراري قيل والاتقائي ايضا
 اضطراري لانه صادر بلا سبب يقتضيه فلا يكون اختياريا لان الفعل
 الاختياري لا بد له من ارادة جازمة ترجمه قوله ولا يخفى انه لا حجة للتخصيص
 انه ارادة بالتخصيص في الاثبات لا التخصيص في البروت اعني احصاء الاثبات
 اليه الوهم وقد يجاب عنه بان المقولة لما قالوا باحسن والقيع العقلي بين
 قالوا خلو القبيح قبيح فنبوا خلو ما هو قبيح من افعال العباد اليهم لانه
 البارى سبحانه حتى نفى بعضهم كالتظام ومتبعيه قدرته تعالى عليه فكان
 ذلك الاصل مع قطع النظر عما ادلتهم الاخرى على خلقهم افعالهم وديالهم
 وباعتنا على تلك النسبة فعنونه المص من طرف الاشهر في دليل بطلان ذلك
 الاصل بفعل القبيح لمزيد اهتمام النسبة خلقه كما احسن اليه تعالى وهذا القدر
 يكفي حجة لذلك التخصيص وبالحكمة لما ثبت بهذا الدليل انه العبد مجبور في القبيح
 ثبت انه المؤثر فيه هو الله سبحانه وتعالى على مقتضى زعم المصم ان هذا
 الدليل على تقدير كماله يدل على ان الله لا اختيار له في وجود الفعل وان
 الله تعالى هو المؤثر كما يدل عليه قوله فيما سياتي به الدليل الذي ذكرناه
 هو بطلان دليل انجبرنا لان اثبات ما هو الحق في التخصيص المذكور
 ايما الى الله تعالى قادر على القبيح خالوه وعزبه اهتمام بذكره ولو ذكر
 معه احسن لم يفهم انه ذكر القبيح اسم للعرض الذي ذكره قوله والله لا حاجة
 اجيب عنه بان وجه الحاجة اليه انه الاختياري يطلو على فعل وجب بطلوه
 الا ارادة حتى انه اشهر بينهم انه الوجوب بالاختيار لا ينافي الاختيار فلما و
 على قوله انه لم يمكن من تركه ففعله اضطراري انه عدم التمكن من الترك
 لا يقتضي الاضطرارية بحجوز ان يكون بسبب تعلو الاختيار وقعه بانه

وقد يجاب بوجه آخر ايضا وهو
 انه ما ذكره تبيين الاستدلال
 الا انه لا عسى لا تقيس له
 فلا بد مما ذكره الشرح
 مشتم

لا يجوز ذلك لانا نقول الكلام الى ذلك الاختيار اه ولو قيد هذا الجواب قوله
 الا انه ولما كان ههنا متظنة انه يقال * قوله ان اراد به عدم التوقف اه
 قيل هذا ترد فيه قبح لانه المصداق بين امراده بالمرجح جملة ما يتوقف عليه الفعل
 ولا شك ان الفعل اذا صدر به وانه يكون ترجيحيا من غير مرجح ولا يرد ما يقال
 من انه نفعي الخاص لا يوجب نفى العام لان بعض المرحج لا يكون مرجحا والالم يكن
 ما فرضناه جملة ما يتوقف عليه الفعل كذلك بل يكون اجملة بعضها وانت
 خير بانه لو ارجح الى اختيار الشئ الفير عليه ما اورده فيه وقد اوجب ايضا
 بان المراد بعدم التوقف عدم التوقف على مرجح متجدد في العبد كالاختيار
 واما قوله وايضا يكون رجحانا من غير مرجح وهو محتمل على من ذهب للحكم
 حيث يقول ان الفعل الغير الضرورى يحتاج الى وجوده الى الارادة التي بها
 يجب وجود الفعل في وقت وقوعه فاذ لم يتجه ذلك الفعل الى مرجح متجدد
 في العبد لم يجب وجوده بالنسبة الى الفاعل لان الوجوب محتمل بموقوف
 على المرجح المتجدد الذي هو الارادة فيلزم على تقدير عدم المرجح المتجدد في
 العبد رجحانا بلام مرجح على ذلك المذهب * قوله اذ لا بد لانتفاء اجبية
 المراد بالانتفاء ههنا ما لا يكون بالاختيار على ما هو اصطلاح المتكلم او ما لا يكون
 حصوله بسبب تقيضه وايضا العلة ههنا موجودة لان الكلام في فاعل
 القبيح والتردد في انه متضمن في الترك ام لا و فاعل القبيح علة تامه لظاهره
 فاذ امكن في الترك بالمعنى المذكور لزم ان يصدر عنه القبيح تارة ولا يصدر عنه
 اخرى مع تساوى الحالين من غير متجدد امر على ما يقولون اتفاقا و رجحانا
 بلام مرجح ايضا * قوله لان الاختيار صفة متحققة تستمع من المعنى كونه متحققة
 * قوله لا يكون اختيار الاختيار عين الاختيار معطوف على قوله بانقطاع
 الاعتبار لا على قوله ينقطع التمس لانه احد وجهي انقطاع التمس لا يختفي عن هذا
 بظايره ليس بمعتق لان الاختيار المضاف اليه نسبت بين الفاعل وجود
 زيد مثلا والاختيار المضاف نسبة بين الفاعل والاختيار الاول فلا يفتقر
 كونه احدهما عين الاخر فالمراد من العينة انه لا يكون امر اذا ائله عليه في
 الخارج لعدمه فيه وبعد يظهر شريانا العينية على الاختيارية * قوله
 الثالث انه يلزم انه لا يوصف اه الاظهر انه يقال يلزم ان لا يوصف

ويجب منه في الجواب ان يقال
 المراد عدم فعل الفاعل المتكلم
 منه وفي الترك على المرجح
 صلا لا منه عند الفاعل
 بعد الاختيار ولا في غيره
 لا عدم توقف ذلك الصار
 على مرجح متجدد
 اتفاقا

انما يتناول السبب الذي
 وجوده لا يمكن ان يتاخر
 الفاعل عليه وانما اذا كان
 مستمرا

والاخر انه في حكم التقصير لا جملة
والثاني والثالث نقصا لا جملة
والرابع كمال * مث

القول بان ذلك المرجح القديم
لا يستند الى شيء هو المناسب
لقولهم عليه الاختيار هو المحذور
انه ذلك في شرح المواقف
الى ذاته تعالى في قوله
دلت اوج في شرح المقاصد
انه القول بانما عليه المباشرة
في الحدوث وينبغي ان يختص
بغير الصفات * مث

قيل يلزم في الوجوب بالاجتناب
المستطوع بالذات وفيه مصحح
الاختيار لان سبب الوجوب
تأثيره تعالى غاية ما في الوجوب
لم يتوان سببه * مث
ولا ينبغي ان يقال الوجوب لا اختيار
لا ينافي الاختيار لان هذا
يعني ان يلزم تقوية الاختيار فتدبر
مث

بحسن وفتح شرعين لانها من صفات الافعال الاختيارية فان حركة النفس
والشأن والتمهي عليه لا يوصف في الشرح بحسن وفتح ويستلزم ان يكون
التمهي بامر بأكليفا بما لا يطاق ولا فائز * قوله الرابع انما اختارته
قيل لا يريد على تقرير المقصود لا بطلان الاختيار مرجحا بلزوم التمسك فيه
وحكم بان سلسله المرجحات منتهية الى قديم لا يكون من العبد وبحسب الفعل
عنده واجيب بان السؤال لا يندفع بغير هذا التقرير بل يلزم منضم اليه ما ذكره
الشيخ اذ يمكن ان يقال لانتهاء الى القديم لا يوجب كون الفعل اضطراريا
اذا الوجوب بالاختيار لا ينافي كونه الفعل اختياريا سواء كان الاختيار واجب
من جهة الفاعل كما في الباري او من غيره كما في العبد * قوله والحاصل ان معنى
الاختيار استواء الطرفين قيل في العبارة مسامحة والموانع بالاستواء
معتبر في معنى الاختيار لانه لغة معناه بل معناه على ما في شرح المقاصد
الفصل والارادة مع ملاحظة الملقط الآخر فكان الاختيار ينظر الى الطرفين
ويحمل الى احدهما والمريد ينظر الى الطرف الذي يريد به وقد يجاب بان المراد
من المعنى المعنى لا التزامي بالمطابق ولا مسامحة لان الاستواء بدلوله
الا التزامي البين بالمعنى لا الخصم * قوله بان المعلوم ضرورة انه اعترض عليه
بان الخصم يدعي الضرورة في الحق لقدرة تعالى مدخلا في افعالنا الاختيارية ولا
اقل من الكسب فتعذر ضرورة التأثير لا يجدي نفعه واجواب انه مجرد مقارنة
الفعل للقدرة بدون التأثير لا يخرج عنه الا اضطرارية عند الخصم وهو ظاهر
* قوله بان مرجح فاعلية قديم قبل عليه الفعلان وجب مع ذلك المرجح القديم
لزم التجبر والا اتيح الى مرجح آخر ورتبنا التجبر انما يلزم لو لم يكن ذلك المرجح
القديم ارادة واختياره فانما الوجوب بالاختيار لا ينافي الاختيار فان قلت
ذلك اخرج القديم ان يستند الى ذاته تعالى لم يجز تخلفه عنه فيلزم التجبر
بالضرورة والا احتج الى مرجح آخر وتسلسل اجيب عنه بان علمه الحاجة
الى الموت عند علمه هو المحذور * وذلك المرجح القديم لا يستند الى ذاته ولا الى
غيره ولا الى ذاته ولا غيره ولا يلزم من وجوب الفعل بالنظر الى ما يغير ذاته
ولا يلزم عدم تكملة من الفعل والترك بالنسبة الى ذاته وهو معنى كونه قادرا
بما ذكره اعترض على الجواب المذكور ايضا بان مرجح فاعلية تعالى اعني تعقل

ارادته الذي يترتب عليه الوجود لا يكون قديما ولا لازم قدم المراد القوم الا
ان يقال نعم ارادته في الازل لوجود المقدور فيها لا يزال لوقت وجوده
كافي في حدود المقدور في ذلك الوقت والكلام بعد محل تأمل * قوله
وهم الرابع اه فان قلت يجوز انه يكون ما يجب الفعل عنده من العبد قلت
ان صدر عنه باختياره لزم التسلسل وان صدر بالاجاب لزم التجبر مع
انه انحصم لا يقول بصدر اختيار العبد من نفسه بطريقه الوجوب وبهذا
انرفع ما قيل المرجح لاختيار العبد هو اعتقاد النفع في الفعل وهو قد يكون من
العبد لا من الله تعالى وبإجماله ذلك الاعتقاد انه كان ضروريا فهو من
الله تعالى باعتبار انحصم وان كان نظرا بمتولاه من نظر العبد يحتاج الى سبق
فعل آخر وهو نظره وهو مسبوق ايضا بمرجح هو اعتقاد النفع فيه ولم يجر الى
ان ينتهي الى اعتقاد ضروري من فعل الله تعالى * قوله ان كثير من المصادر
قيل انها قائل كثير الان ذلك في المصادر اللازمة واما المتعدية والظاهرة
انها يستقيم اذا اعتبر في قوله ما يحصل به الفاعل معنى ثابت قيد فقط والافلا
شك انه يحصل في المصدر المتعدى هيئة الفاعل كالعالمية وهيئة المفعول
كالعالمية وهذا قد صرح بذلك جدي في تفسير الفاعلة وقال وباعتبار
تسامح الاربعية في قولهم المصدر المتعدى قد يكون مصدر المعلوم وقد يكون
مصدر المجهول يعنون بهما اليتيمين الذين هما معنيا كالحاصل بالمصدر والا
لكانه كل مصدر متعدي شرا كما ولا فاكل به بل استعمال المصدر في المعنى كالحاصل
بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه والظاهر انه كثير احترازا عما لا يحصل
معنى ثابت كالامكان والامتناع وغيرهما مما لا يوجد فيه ايقاع بحاله
موجود في الخارج * قوله او غير ذلك كالحالة التي اه هذا مبني على القول
بان الحركة من مقولة انه ينقل كما ذكر في شرح المواقف واما ما ذكر في شرح
المقاصد من ان الحركة على كيفية يكون بها الجسم توسط بين المبدأ والمنتهى
فعلني مذهب آخر والمراد من الكيفية كالحالة مطلقا * قوله وهو لم يعتد
فيه بحث اذ قد صرح الرضوي في بحث المصدر انه معنى المصدر عرض لا بذله
في الوجود ومن محل يقوم به وزمان ومكان ومن اليقين انه الامر الاعتباري
ليس بعرض وغير محتاج في الوجود الى محل يقوم به الا ان ثبت خارجية الانفس

لا في حيز شائبة الاجاب
مستند
ذلك انه يفيد مرجح الفاعل
تعلق القدرة اعني التعلق
انما يترى لا التعلق
فلا في القدرة عند التحقيق
بالمقدور تحقيقا تعلقا لا يثبت
عليه وجود المقدور بل يحكي
القادر من الجادة وتركه وذا
التعلق لازم للقدرة قديم
بعدمه واستتبعه الى الضد
على السواء وتعلقا آخر يترتب
عليه وجود المقدور وهو القيد
بأنما يترى الاظهر انه حادث
عند حدوث المقدور في قديم
كلامهم ما يشترط به قديم
لكنه متعلق بوجود المقدور
لا في الازل بل بوقت وجوده
فيما لا يزال * مشد
المذكور ههنا هو الحركة بمعنى
التوسط والتقاء ولم يذكر

أولاً بمعنى القطع وهو أيضاً
مصدر كمال في قوله
مشهد

واجب بعد تسليم كونه كلامه جملة في مثله بان الحاصل بالمصدر قد يسمى ايضاً
مصدراً واسار اليه لارج بقوله حقيقة معنى المصدر وانت خبر
بان التعيين لا يستقيم ايضاً لا عرفت من ان الحاصل بالمصدر قد لا يكون امر موجوداً
في الخارج * قوله فيلزم التمس في جانب المبتدأ اعترض عليه بما استشهد في امثاله
من جواز الانتهاء الى ايقاع اعتباري فلا يلزم من وجود فرد من افراد
طبيعة واحدة وجود جميع افرادها وعدم العلم بالمرجح لا يفيد بجواز تحققه
في نفس الامر وقد ذكرنا في حواشي شرح المواظف ان الاعتباري في مثله ان
حاصل على المعدوم في الخارج فانه يكفي سند المنع لزوم التمس فالامرط وان حمل
على المنع يستقيم في افراد طبيعة نوعية ايضاً عند المتكلمين لا يرى انهم قالوا
للاوجب تقالي بالية كلية مع فرد من تلك الالمانية وهو ذات الله سبحانه
واجب وفرد آخر متمنع قطعاً وذلك لان معنى متناع المتناع منها خصوصية
على انه معنى ماسوي هذا التعيين كما حصل في الواجب مثلاً يمتنع اجتماعه مع
تلك الالمانية لاقتضاءها اقتضاءاً تاماً على انه ادعاء اتحاد
الالمانية مما لا حاجة اليه ذلك في ايضاً يقال مثلاً يجوز ان يكون بعض الايقاعات
من الموجودات الخارجية وبعضها من الامور الاعتبارية وان لم يكن بينهما
اشتراك الا في اسم الايقاع وفي انه اذا انصف بها شئ مستلزمان وقوع
اخر في الخارج وهذا القدر كاف في منع لزوم التمس فان قلت الايقاع
الاعتباري يتصف به الموقوع في نفس الامر فيحتاج الى ايقاع آخر فيلزم التمس
في الايقاعات النفس الامرية وان لم يكن موجودات في الخارج وذابط
برهان الطبيعة قلت بعد تسليم انه الممكن اذا احتج في وجوده الى انصاف
فعله بايقاع اعتباري وجب احتياج ذلك الانصاف الى انصاف آخر
بايقاع آخر وقد اتفقوا في انهم برهان الطبيعة انما يجري في الموجودات
الخارجية والنزاع في اشتراط الاجتماع في الوجود زماناً و ترتيب فيه
ذاتاً فلا يسمع دعوى جريانه في الامور الدائمة * قوله او يكون ايقاع
الايقاع عين الايقاع قد استرنا فيما سبقت انه ان لم يرد غير معقول فلابد ان
يؤل الغيبة بعدم زيادته في الخارج على الايقاع المضاف اليه لكونه غير
موجود فيه * قوله في جانب العلة مما قام عليه البرهان انما لم يقل في العلة

والله لا يجوز ترتيب الخلق
بجواز اختياره * مشهد

لان التسامح لا يتجلى في نفس العلة العلية كذلك فيما يتعلق بعليتها
 كما لا يقع مثلاً للاشتراك في العلية * قوله ليس يتم على ما عرف في علم
 الكلام لانه انما يريد بكونه الناقصة كما لا راد في التسامح بمعنى موافقته
 الكميتين فليس يلزم اذا لا حد في الكميتين من جهة التسامح وان اراد عدم
 تصورهما عن وقوع كل جزء من أجزاءهما بمقابلته جزء من الاخرى فلا يتم استحالة
 لان ذلك من عدم التسامح من المساواة في الكمية وفي ضعف برهان الطبيعة
 وجوه آخر ذكرتها في حواشي الموقف فليطلب منها * قوله اما لو اوجده شيئاً
 اعترض عليه بان هذا في كون الموجود فاعلاً اذا لا يتصور كونه موجباً وهو ظاهر
 ولا يخفى ان لا يمتنع قطع النظر عن ذلك الغير لا يمكن من الفعل والترك ومعه
 بحسب الفعل واجيب بان لا يمتنع في كونه موجباً غاية انه لا يكون موجباً
 بالذات ولا كونه مختاراً بجواز انه يكون ايجاباً بغير تأثيره القائم به مرتباً
 على اختياره فلما اختار التأثير اوجده ذلك الغير فيه فكان ممكناً من الفعل
 والترك نظر الى اختياره والوجوب المرتب على الاختيار لا ينافيه * قوله
 واذا انتهى الى الیقاع قديم اعترض عليه اولا بان ذلك لا يقع القديم ممكن
 فيحتاج الى الیقاع آخر واجيب بما استشهد من ان علته الاحتياج هو الاحتياج
 وان صفات البارئ ليست غيره ولا يحتاج الى علة ولا يخفى ضعفه وما ينافيه
 اثر الیقاع ح مستند الى الیقاع القديم فيلزم ايجبه من العبد والحوادث
 ما اشترت اليه سابقاً من جواز ترتب الاستناد اليه على اختياره قوله
 والالزام ليس يتم اجيب عنه بان مراد الاشعري بما ذكره نفي وجود التكوين
 لا نفي ازالته فقط والالزام كون البارئ سبحانه وتعالى محلاً للحوادث ولا
 نفي مفارقة القدرة فقط بان يكون موجوداً اذ لا يكون عبارة عن القدرة
 لان التكوين عنده عين المكون بخلاف القدرة فالالزام تام واعترض عليه
 بان يلزم على هذا انه لا يكون ايجاباً بالمعنى المصدرى عبارة عن التكوين فلما
 يتم الالزام على مذهبه واجيب بان مراده بالعينية نفي لا يادته على المكون
 بحسب الخارج كما صرح به في شرح المقاصد قبل التحقيق انه مراد الاشعري منه
 نفي القيود المذكورة في قوله صفة ازيلية مفارقة للقدرة نفي بعضها على
 تقديره وبعضها على تقدير آخر لا نفي مجموعها نظموه انه نفي المفارقة مناف

احتج بالمتفاجاه لا لا شية
 ح

لنفي قيد الازلية والوجودية فتوضح كلامه ان التكوين الذي نبهت انهم اتوا
 بان يريد به المعنى المصدرى كما يشعر به تفسيره باخراج المعدوم من
 العدم ويجعله عبارة عن الصفة التي يتكون بها الاشياء لا وانها فعل
 الاول لنفي وجوده والازلية والثالث نفي مغايرته ومقصود المصدرى
 المصدرى فيتم الالزام * قوله لانه يستلزم قدم الحوادث قبل عليه
 الابقاع وان كان قدما الا ان تعلقه حادث فلا يلزم قدم الحوادث وان
 جبر بان دفاع هذا بقوله ضرورة انه آفة واجيب ايضا باننا نقول الكلام الى ذلك
 التعلق على انه اسناد الابقاع الى تعلق الابقاع القدم وانه نقف خلاف
 المعروف ونرى ان ذلك التعلق الاضافي ليس بوجود ولا معدوم كما سيأتي
 فنثبت استناد الحوادث الموجود الى ما ليس بوجود ولا معدوم وهو المطلق
 * قوله ضرورة وحى واضح من ملاحظة مفهوم الممكن فيه بحث وهو ان الممكن
 بالمعنى المذكور وان كان نقف على علة موجودة ضروريا الا ان الممكن يحتاج
 من القسم ليس بذلك المعنى بل المعنى لا يقتضي ذاته وجوده ولا عدمه
 اقتضا تاما واققراره الى علة موجودة ليس بيدى لان العقل لا يمنع
 بدية ان يقتضي احدهما في الجملة ويكون كافيا في وجوده بل هذا مما يستدل
 عليه كما فصل في علم الكلام وذكر ههنا ايضا * قوله لكان واجبا الاولى
 انه يقول بله لكان وجوده رجحانا من غير مرجح وهو بطاذا قد يناقش في
 قوله لكان واجبا بانه لا يلزم من عدم توقف وجود الممكن على الموجود كون
 ذاته مقتضية لوجوده حتى يلزم كونه واجبا وانما يلزم لو ثبت توقف
 وجوده على ممكن على موجب وهو اول المدعى وان لم يكن ان يدفع بان المناقشة
 في الضروريات لا يسمع * قوله ويجب وجوده عند وجودها بجميع اجزائها
 المراد بوجود العلة بجميع اجزائها حصولها بها سواء كانت موجودة بجميع
 اجزائها او معدومة كية من الوجود والمعدوم لان ارتفاع الموانع جزء
 من العلة التامة * قوله لصدور قولنا قد يكون اذا عدمت كما في الظان
 يقال والصدور قولنا قد لا يكون اذا عدمت الجملة امتنع وجود الممكن لانه
 يتوقف على نظر الى انه كذب الموجبة الكلية كما يستلزم صدور الية السجعية
 يستلزم صدور الموجبة السجعية الية التحول * قوله بالامكان العام

هذا الظاهر يدل على انه لا يحتاج
 الى المؤثر هو الامكان وهو
 من باب الغلاطة * وبعض
 المتكلمين * مشه

المناقشة لولانا حضرتها
 مشه

قيد به لئلا دل الواجب * قوله لزوم انه لا يكون بعض الموقوف عليه موقوفاً عليه
 اعترض بان ان اراد بالموقوف عليه ما يستحيل وجوده المعلوم بدونه فلا يتم
 لزومه العلية بل هو اول المسئلة وان اراد ما يجوز ان يكون له مدخل فيه
 فلزومه العلية مسلم ولكن يمنع لزوم التالي لذلك الفرض ان يجوز ان يتوارد
 على المعلول الشخصى علتان على سبيل البدل فلا يلزم من انتفاء احدىهما
 عدم المعلول ولا كون العلة غير موقوف عليها بالمعنى المذكور اجيب بان قد
 ثبت شبهة الضرورة انه الممكن لا يتم وجوده بذاته بل يحتاج الى امر منفصل
 وهو المراد من العلة فان صح ان كل موجود معين فله علة معينة فذال والآن
 فالعلة التى يدعى امتناع وجود المعلول بدون وجودها هو مطلق ذلك الامر
 المنفصل * قوله بل يمكن عدمه بالامكان العام قيد بالامكان العام
 لئلا دل المنع واعترض بان لا يلزم الترجيح بلامرجح على تقدير ضروريته
 لعدم واد بان تلك الضرورة لا يجوز استنادها الى ذات الشيء او الكلام
 فى الممكن فاذا فرض وقوع عدم الضرورى فان توقف الوجود على امر آخر
 يلزم ان لا يكون الجملة جملة والا لزم الرجحان بلامرجح كما ادهاه فلا يطر
 اللازم فى قوله لو كان الممكن على تقدير وجود الجملة ممكن بالامكان العام
 لا يلزم من فرض وقوعه بلامرجح وانما بان قوله بل عدمه وقد ذكره المصنف
 حجب قال والا لمكن عدمه يدل على انه المراد با وجوده فى امثال هذه المواضع
 فقيض لعدم بحيث لا يكون بينهما واسطة لاضده ليعتبر الواسطة وهو
 مخالف لما سياتى فى المقدمة الثالثة من اثبات الواسطة فكيف يصح
 المطالبة بين المتخالفين * قوله فان قيل ان ادعى بالرجحان انه قيل
 عليه قد يتعين من بيان الرجحان سابقاً بقوله وهو قوله وهو وجود
 الممكن تارة وعدمه اخرى آه انه المراد هو ما ذكره فى الشواهد فى من
 السؤال فلا وجه للترديد ثم اجاب عنه باختيار الشواهد الاول والاجواب
 ان مقصود القائل شرح قول المصنف فان قيل لا نمنح ثم جعل السؤال انك
 اذ اردت بالرجحان بلامرجح الذى فسرته لوجود الممكن تارة وعدمه
 اخرى وجود الممكن من غير ان يوجد سى بان يحل التفسير على وجود الممكن
 تارة بلا يحد عليه اياه فلا يتم لزوم وان اردت ظاهره بكونه التفسير

اعترض بان وجوده
 بدونه جبهة بان يتوقف عليه *
 اختيار الشواهد كما لا يخفى

اعترض بان
 وجوب الاصل
 التفسير فانه
 القيد فانه
 بغيره قوله بل
 ولا دخل فيه بقوله
 العام *

اجاب عنه
 انه المراد
 بالاصطلاحى *

فلا غم بطلان اللازم وحصل الجواب اختيار الشئ الاول بحكم التفسير على المعنى
الذي ذكرته ضرورة دلالة قول المصنف قلت قد لزمت به المعنى آه على ذلك
قليلاً ثم قد اعترض على قول المصنف قضي الزمان الذي وجدته بأنه انه اراد به انه
ان وجد بسبب الجواب شئ آخر آياه تختار الشئ الثاني ونقول وجعل بسبب
الجواب شئ آخر آياه ويسمى لزوم ما سلموا استحالته لان ذلك هو وجود الممكن
بلايجاد لا وجوده بلاسبب الجواب وان اريد به انه ان وجد مع الجواب شئ منفصلاً
لزوم تأليه نظموه ان مصاحبه شئ آخر لا يستلزم توقفه عليه ودد بانهم الملح
المسلم عند المصنف كاصح به هو وجود الممكن من غير ان يوجد شئ ولا فرق بين
قولن وجد بسبب الجواب شئ آياه وقولن وجد مع الجواب شئ آياه في ان
المراد كونه الاجداد في كل من القولين موقوفاً عليه * قوله فخر آيه قال الفاعل
الشريف لقائهم ان يقول اذ جعل الاجداد جزءاً من جملة يكفي في تقرير الديلج
ان وجد الاجداد وجد الممكن لا يمنع التخلف عنه والا فلا لاستحاده وجود
شئ بلايجاد وباقى المقدمات مستدرك وايضاً يلزم ح امتناع بساطة
شئ من العلل مع انه صرحوا بها حيث قالوا بانها يكفي مجرد الفاعل في المعلول
وذلك اذ الكلمة الفاعل غير مادي والفاعل موجباً والحوادث لايجاد محتاج
اليه غير واخر في الجملة كما سيأتي في بيان سبب الوجود * قوله وهو معنى
الرجحان بلا عرج قد يناقش فيه بان الوجود بلايجاد لا يستقيم تفسير الرجحان
بلا عرج وانت خبير بان المراد بنفي العرج من حيث هو عرج فيقول ان نفي الوصف
وتجده لا مال * قوله زيادة لاحاجة اليها هي قوله ان لم يكن عدمه الى قوله لكنه
يلزم * قوله فان قيل المعلول النوعي قد يتجدد عليه آه قيل عليه معنى هو السوء
والجواب وجود الكلي الطبيعي في التجارح وفاد بين فالصواب الجواب
انه يقال معنى تغيل النوع بالعلل المختلفة تغيل كل فرد منه بجله اذ لا وجود
للطباع حتى تغل في ضمن الافراد بعلها ولا شك انه انتفاء كل واحد من
تلك العلل يستلزم انتفاء معلوله فان الضوء المستند الى النار يشققي
بانتفاءها وقد يجاب عنه بحكم الواحد النوعي في كلام الترح على الواحد النوع
الكلي الطبيعي ومعنى قوله في الجواب اذ اعتبر المعلول نوعياً آه لو المعلول
النوعي مستعد بحسب الشخص وكل واحد من ذلك المتعدد ممكن الوجود عند

فانما انما يحكمه المعنى ولزم به
في الجواب المصنف * مرشد
وهذا المعنى ذكرناه في الامداد
للام له وبيان لزوم العلم
الاستحالة عنده سقط ما ذكره على
قوله وان اردتم خطوت المعلوم
مع وجود علته القائمة تارة
وعلمه اخرى فلا غم استحالته
من استحالته ضرورة لا يقبل
المعنى لانه نسبة الموجبات الى
الاوليات على السببية * مرشد
قد ذكرنا صاحب المواقف في بيان
تزييفات اليونان بانهم مشركون
من تفسير قضية الطريقة ولا ينبغي
حقيقة الكلام وصحة الدليل
بمقدامة فقلنا لا ينبغي
الاستدراك فانه قد لا يقتضيه
هنا الزام حيث علم اننا قد
على المصنف بان في كلامه زيادة
لا حاجة اليها قلت المعنى ذكره
ان لا حاجة اليها قلت المعنى ذكره

عنه الزمان لا يمنع اقتضائه مخصصاً لوقوعه في مرتبة فان التزم اذلية
الوقت وكون كل ساكنة معداً لاحتمال ان التزم اذلية لم يجب التحريم ويكون
انه يقال العقل لا يميز بين الوقت ايضا واعلم انه لم يثبت اننا في غير اذلية
تعالى للحوادث طريقين احدهما قدم الارادة وتعلقها بحسب الاوقات
المعينة وهو الذي ذكره الشريف بهما وتماينها القول لقدم الارادة وتجدد
تعلقها وقت حدوثه فان قلت يلزم الاحتياج الى تعلقه بآخر وليس قلنا
لو سلم فالتمس في الامور الاعتبارية غير محال اذ لا يجري فيه برهان التطبيق
لاقتضا الفريقين على سطر الطول في صريانه انما اختلاف في سطر الطول الاجتماع
في الوجود زمانا والترتيب زمانا ولو ادعى بطلانه كدليل آخر ولا بد من بيانه
فاننا لم نعدم جواز تحقق تعلقات غير متساوية بان يكون كل تعلق سابقا مقدما
للاحتمال قلنا لم * قوله واقتصر عليه انه فيه بحث لان الدليل المذكور اذ انخص
يدل على انه لايجاد ايضا ليس محتاجا اليه كما لا يخفى على المتأمل مع ان السند
مصرف به قائل * قوله ولجب ان المراد بالسبب الاحتياج اليه في نفس
الامر فيه بحث من وجوه الاول انه المراد بالوجوب الترتيب الواسع
الى احد امتناع عدم فهو امر يتوقى وفي ثبوته للمعلول الاول اشكال اذ
لو قام به احتياج الى وجوده ما في الخارج او في الذهن لا سبيل الى الاول
لتاخر وجوده الخارج عن الوجوب السابق والى الثاني لما في الوجود
العقل له لا يجوز ان يكون فيه نفسه لان ذلك متنازع عن وجوده الخارج
ولا في المبدأ الاول لان علمه حضورى عند الاكثريين وقد يجاب بان
معنى ثبوت الوجوب للممكن انه اذا كانت علته صار بحيث اذا لاحظ
العقل وجوده موصوفا بالوجوب وفيه نظر لان الوجوب ثابت للمعلول
عنده بم ولولم يلاحظ ملاحظ اصلا والثاني انهم صرحوا بان يكون العلة
الثامة بسيطة فلو كان الوجوب منها لم يكن ذلك واجيب بان مرادهم
بالعلة الثامة هو المؤثر المسبب بجميع شرائط التأثير والوجوب ليس
معدودا منها فانه امر مترتب على فعل العلة الثامة والعلة نفس
المؤثر بما لا مدخل في التأثير وباجملة المراد بالعلة الثامة ما سوى الوجوب
ولامتاحة في الاصطلاح الثاني انهم حكموا بعدم وجوب تقدم العلة

انه ان الوجوب بانك الوجود
وما ذكره الشريف في شرح الموقف
من انه امر اعتباري متصور اذ
الكل ما يكون متصفا
لو لم يكن متصفا
الكل ما يكون متصفا
لانه الصفات السلبية لا يتصور
كونه موصوفا بها موجودا
ولا ذمها * منه
مع انه علم ان نفسه حضورى
منه
يقى بهما اعتراضات واجبة
اورده بعض المحققين في الكتاب
رانب عدم اوجابه في الكتاب
اذ لا كلام لا بأس بالاسان
الاجابة الى اجوبتها كالمقدمة
اننا نعلم الاول انه بعدا صريح
بانه الوجوب ما يحتاج اليه
وجوده بالكلية لم يصح استثناءه
من جميع ما يتوقف عليه وجود
الكل في ان الخصم يجري
في الاحكام العقلية فكيف يصح قوله
سواء الوجوب الثالث انه يقول

الناتجة على معلوله وعلى تقدير وجوب سببه الوجوب يجب ذلك لان وجود
المعلول متأخر عن وجوبه الذي هو سائر اجزاء العلة الناتجة وتأخر
عنه الرابع ان قوله كنهم حين قالوا انه لا يلزم ان يكون جميع ما يتوقف
عليه الممكن سوى الوجوب يشتمل بجميع المادّة والصورة التي هي نفس المعلول
فلو تقدم على الوجوب المتقدم على المعلول تقدم على نفسه واجيب بان العلة
الناتجة عبارة عن جميع العلل الناقصة مأخوذة فردى من غير اعتبار اجتماع
فيها بينها ووحدة لها والمعلول مجموع المادّة والصورة معوصا للاجتماع
وحدة لتحقيقه ولو لم يكن كذلك لزم كون الشيء علة ناقصة لنفسه متقدما
عليها لان اجزاء العلة متقدمة ويؤيد بهي الاستحالة لكن يشترط على ان يكون
بعدم وجود تقدم العلة الناتجة كما لا يخفى وانما تأنيها فلانهم قالوا لو لم يتحقق
الوجوب عند تحقق العلة الناتجة لما كان طرفا وجود المعلول وعدمه عند تحققها
ثم استدلوا على بطلانها بتردد المترجيع بلا مرجح كما مر ولواردا وبالعلة الناتجة
جميع ما يتوقف عليه الشيء سوى الوجوب لم يمكن لهم القول المذكور اذ ان المعلول
مركب من المادّة والصورة اذ على تقدير انتفاء الوجوب عند تحقق العلة
الناتجة بالمعنى المذكور يكون المعلول متسعا للعدم وقد يجاب عنه بان المراد بجميع
ما يتوقف عليه الممكن مجموع ما يتوقف عليه التأنيث في الممكن فيكون المعنى ارادة
بالعلة الناتجة الفاعل للشيء بجمع بحيث ما يتوقف عليه التأنيث سوى الوجوب
وفيه ان الصورة ما يتوقف عليه التأنيث في وجود المركب فيعود المحذور
على انه الوجوب ليس معدودا من شرائط التأنيث كما مر في الجواب عن
الوجه الثاني في القسم الاول ان يجعل استثناء منقطعاً بقوله والا فاعلم المعلول يتأخر
عن العلة لا محالة اعترض عليه بان العلة الناتجة اذا شتمت على المادّة
لا يتصور تقدمها على المعلول وقد عرفت جوابه بقوله فمن نظر آفة قال انفضل
الشريف هذا لا يقتضي انه يكون القول بسبب الوجوب غلطاً باطلا لانه
من الاعتبارات العقلية ولما قال والعقل انه يعتبر بهما معاً مستقداً
ومتأخراً بحسب الاعتبارات المختلفة ولو لم يكن للاختلاف في الواقع
لم يكن للعقل ان يعتبره فالقول لما ارادوا كون الوجوب محتاجاً اليه
جزئياً بالسيبية وعدم ملاحظتهم المقارنة والتأخر لا يقتضي عدم الجزئية

بترتيب الوجود على العلة الناقصة
ملاحظة لظهور انها جنس
لكن تأنيث الرابع بعد ما حصر
بأن الوجوب يأكل الوجود وكف
مع قوله اخذوا سابقاً على الوجوب
بالايجاب بمعنى الاحتياج اليه
والايجاب من الاول ان الاستثناء
متعلق بقرينة الحكم والانتفاء
للاوجوب وما ذكره والانتفاء
بمعنى عدم التصريح به والابق
فيه القول في المستثنى منه
في نفس الامر وعلم ان في
التخصيص انما لا يجوز اذ ان
المخصص حكم العقل وعلم ان
انما العلة الناتجة مجموع ما يتوقف
عليه وجود المعلول لا وجوبه
وعنه الرابع ان المراد بكونه
تأنيثاً للوجود انه يتوقف
دبت غايته في سببه

ولا يلزم بعدها فلا يلزم عدم الاختلافات في نفس الامر ولا عدم اعتبارها
فلا يكون قول المصنف العقل بياناً لمتساوية الغلط بل هو كلام ضامع لا طائل
تحتها هنا * قوله وقد نبهناك على انه الوجود آه قيل التنبيه لذكر الوجود
بشيء لان الوجود لا يتوقف على ما يسمى بالوجود لاني لاذ من تصور الوجود
او العقل وجود الممكن لا يتوقف على وجوده بل الامر بالعكس كما مر ولا في
الخارج تحقيقاً ولا تحققاً فيه وجوابه ظ فان عدم تحقق شيء في الخارج
لا ينافي توقف تحقق شيء فيه عليه كما رفع الموانع وان اراد بقوله في
الذات ان توقف تحقق الوجود في احد هما فلا حصر لان توقف الوجود
على نفس الوجوب واتصاف الممكن به لا على وجوده فان الصفة لا يلزم
لها تحقق اصلاً نعم يراد ان يقال قد اعترف في الايجاب بانه ليس جزء من العلة
النامية لكونه اعتباراً عقلياً حاصل من نسبة العلة الى المعلول فهو في الذوات
متأخر عنها وفي الخارج غير متحقق واعترف على المصنف بذلك فكيف يجوز انه
يكون الوجود جزء من العلة النامية وقد اعترف بانه ايضا اعتباراً عقلياً
هذا وقد يعترض ايضا بانه لا اعترف بان الوجوب ايضا اثر العلة النامية
يكون معلولاً لها وكذا علة تامة معلولها ما لم يجب لم يوجد ولو كان اعتباراً
عقلياً تعين دليله فالوجوب وجوب وينتقل الكلام ويلزم التسلسل
واعتماد وجوبات غير متناهية فان وجب تحققها او اعتبارها جهالة الاحالة
وان لم يجب بناء على انه العقل ان لا يتغير ولذا قيل بعدم استحالة التسلسل
في الاعتباريات فقد وجد معلول بلا وجوب اذ لما كان اعتباراً ياتر نشانه
ان لا يتحقق عند عدم الاعتبار ولكن ان يستغنى استحالة التسلسل على تقدير
اعتبارية الوجوب وان يقول الاعتباري ما لا يكون موجوداً لانه لا يثبت
لآخر الا باعتبار العقل فان امتناع المتعنى اعتباري لكن المتعنى يتعنى به
ولو لم يتغير معتبراً * قوله دون انه يقال وجد فوجب قيل في مستند
ذكره ان لا فاعل جأخر الوجوب وان اراد الوجود بشرط المحصور فهو متأخر
يصح معه وجد فوجب وجوده وانت جبر بانه المفهوم من تقرير المصنف
هو القول بتأخر ما حكم بتقدمه ولو باعتبارين ولذا رده الشارح * قوله
وان توقف المعية مع قوله وان الوجود آه قيل ليس في كلام المصنف

لا المراد باعتبار العقل هنا
لا اعتبار المطالبون لتفسير الامر
لا الفخر المحذور * مثله
في جملة اجابة الحق * مثله
في جواب الوجه الاول لا عذر في
الرابع * مثله

ما يقتضي كونها متضايفين. ذكر المتضايفين على سبيل التمثيل وبيان
تجوير اعتبار التقارن بين الشئيين تارة واعتبار التقدم والتأخر
أخرى * قوله كما لا يفتقح الذي هو امر اضافي ليس الخلاف في دخول الالفاظ
في جملة ما يتوقف عليه وجود الحادث والا يكفي فيه التنبيه بل كونه مثلاً
على الوجود لا معدوم فليعلم * قوله وهي صفة غير موجودة أنه ذكر
الصفة لتحقيق ما يمتنع كالحال فانها جسم لها وليس ينحصر فائدتها في خروج الذات
يلزم استدراكها بخروجها بقوله لا موجودة ولا معدومة بناء على الامور
الناقضة بنفسها لا يتصور تحقيقها بغيرها فلا يكون الا موجودة وقوله قائمة
بوجود لان القيام به معتبر في مفهوم الحال وان كان صفة المعدوم خارجة
بقوله ولا معدومة ثم الموجود الذي اعتبر قيام الحال اعم من ان يكون موجوداً
قيل قيام به الصفة به او معه فاندرج في التعريف نفس الوجود على القول
بانه حال * قوله لم يكن المفروض قيل الوقت جملة ما يتوقف عليه الانسب تقرير
المضمر يقول يلزم انه لا يكون جملة ما يتوقف عليه الحادث قد كما * قوله
من غير الجادس أي اياه قيل عليه انه اريد انه يلزم الوجود بلا الجاد اصلاً فم
يجوز ان يكون هناك الجاد قديم مستمراً بالتكوين يوجد به الحوادث في
اوقاتها ولا ثم انه لا يتصور الجاد بهذا المعنى بدون حصول الامر وان اريد
انه يلزم الوجود بلا الجاد حادث فسلم ولكن لان الاستحالة على انه لزوم
الوجود بلا الجاد لا يختص بهذا القسم بل يلزم في القسم الاول ايضاً اذ بعد
حصوله الوقت لم يتحقق ما يتوقف عليه الوجود سوى الوقت فرضاً
* قوله وبهذا يندفع ما يقال أنه قيل تقرير الدفع انه الارادة القديمة حيث
كونها قديمة لا يجوز ان يستند اليها وجود زيد والارزوم قدمه وهو طرأ
اعتبر تعليقها لوجوده في وقت مخصوص فلما ذلك الوقت وان كان
من جملة لم يكن المفروض تمام الجملة والا كان معدومة فيه رجحاناً من غير مرجح لانه
سلم انه ليس من جملة المتوقف عليها وفيه نظر اذ لو جعل لزوم قدم المستند
الى القديم من مقدمات الدفع لكفى في اصل المطر وهو ان جملة ما يتوقف عليه
وجود زيد الحادث لا يمكن ان يكون قدما لجميع اجزائه فالاقرب الى الشارة
في قوله وبهذا يندفع الى قوله بمعنى وجود الممكن من غير الجادس أي انه وما ذكر

في بيان فليتأمل * قوله لا حاجة الى هذه المقدمات يعني قوله وذلك لانه حمله
 الى قوله فح * قوله وان كان شئ منها الى قوله فيلزم انتفاء الواجب فيه
 ايما الى انه قول المص فيلزم قدم الحوادث وانتفاء الواجب ليس كما ينبغي
 لان المفروض دخول الحوادث في جملة ما يتوقف عليه وجود الحوادث كما دل
 عليه قوله فيكون بعضها حادثه فح انه لم يدخره فيكون بعض تلك الموجودات
 معدوما في شئ من الازمنة واللازم في هذا السوء انتفاء الواجب في شئ
 من الازمنة فقط فكان عليه ان يترك قوله اما قدم الحوادث وذلك ان
 تقول مراد المص ان البعض ان كان حادثا مع كون اجزاء العلة التامة موجودة
 مستندة الى الواجب يلزم قدم العلة التامة وهو مع كونه خلاف المفروض
 يستلزم قدم المعلول الحوادث ايضا ^{لا معنى لقوله} وهي مستندة الى الواجب
 اذ على تقدير تعيين الاستناد اليه لا يصح التزديد للذكر في هذا التقرير وقوله
 ولا في الكلام في زيد المركب اعترض عليه بان الكلام في مطلوع الحوادث مركبا
 كما هو بطلانها وذكر زيد للتبديل فالتعليل قاصر واجيب بان المؤنات تلك
 الامور التي هي للموجودة ولا معدومة في شئ من المواد اذ يمكن ان يلجأ
 اليها بعد ذلك في كل مادة يحتاج اليها على انه قد اشار الى دليل عام ايضا
 * قوله واللازم بطلان هذه القضية آه قيل عليه هذا إعادة للمدعى بعبارة
 اخرى لا ابطال اللازم ففيه كسر ركب واخذ ربا في التخصيص الدعوى
 اولاً ثم ايراد عبارة المص ليتمكن من ايراد الدليل على وقوع ما اورد * قوله
 وهي قولنا كلها وجمدة قيل عليه الموجود قد يستحيل ازيلته كما حركه والسكون
 وبكسر المزوم لاحدهما فعلى تقدير وجود جميع ما يتوقف عليه وجود هذا الموجود
 في الازل لا يوجد هو فيه فلا يصدق القضية المذكورة واجوب بعد تسليم
 امكانه وجود جميع ما يتوقف عليه هذا الموجود في الازل انه امكان كل
 ممكن ان في الازلية الامكان يستلزم امكان الازلية كما حققه الشريف
 في شرح المواقف واستناع وجوده في اى وقت فرض لنقصان في علته
 * قوله اذ لو توقف على عدم الشئ قال الفاضل الشريف لكان ان يقول
 لم لا يجوز ان يتوقف على امر اعتباري مستمر عدمه كما لا يجاد وما في معناه
 من الايقاد وتعلق الارادة ونحوها فلا يكون هناك سائبا ولا احتفاء يستقيم

ويؤيد قول ان روح فيما بعد
 عن انفس الالهة لزوم آه

الترديد بينهما ويكون المصير في العلة هو نفس ذلك الاعتبار لا يعدمه
 المستقر كما سيعلم ذلك من كلام المصنف في جواب السؤال * قوله اي الذي
 فسر القديم به لان القديم في المشهور موجود لا اول له فلا يوصف به لعدم
 * قوله ضرورة استناده الى القديم فانه اذا لم يكن ذلك البعض قد يما على
 تقدير الاستناد لزوم ان التمس في الحوادث او انتفاء الواجب او تخلف
 المعلول عن تعلقه انما وكل منها بطرأ ما توقفه على عدم حادث فهو خلاف
 المفروض لان عدم الحادث اذا كان متوقفا عليه لكان البعض يكون متوقفا
 عليه يزيد الحادث ايضا لان علة العلة علة * قوله مما يتوقف عليه وجوده
 او بقاؤه اسارة الى ان علة الوجود قد يكون غير علة البقاء قال في شرح
 المقاصد ما يفيد وجوده في قيد بقاؤه من غير افتقار الى امر آخر
 كما تسمي بفيد ضوء المقابل وبقاؤه وقد ينقصر البقاء الى امر آخر وهذا يقال
 ان علة الحوادث غير علة البقاء كما ستمس النار يفيد الاستمرار ثم يقتصر
 بقاؤه الاستمرار الى استدامة الماسة واستمرارها بتعاقب الاسباب
 * قوله لانه يصير القسم الاول بعينه اراد بهذا توجيه اقتصار المصنف في بيان
 حال الحجر الذي ينعدم عمره بزمانه على كونه موجودا محضاً وعلى كونه زوال
 عدم له مدخل في عدمه فحاصله ان زوال الحجر المركب من الموجود والمعدوم
 اذا كان لزوال ما هو موجود من جزئية صار بعينه القسم الاول في وجه
 البطان اي يكون ما يدل على بطلان القسم الاول بعينه والا على بطلانه
 ولم يرد انه يلزم ان يكون ما فرضناه مركباً من الموجود والمعدوم موجوداً
 محضاً لا مركباً حتى يرد عليه ان زوال المركب بالعدم جزء الموجود اذا كان
 متافياً لكونه مركباً يكون زواله بالعدم جزء المعدوم متافياً له فليست قل
 * قوله ولان زوال زوال وجوده اعترض عليه بان زوال عدم صفة
 للعدم والوجود صفة للموجود فلا يكون زوال عدم عين الوجود وغاية ان يكون
 مستلزماً له ولا يلزم من عليه للزوم عليه لازمه فلا يثبت ان يكون
 وجوده كغيره من جملة ما يتوقف عليه وجوده من الموجودات فلا يلزم تخلف
 المذكور واجيب بما حاصله ان قوله زوال عدم وجوده قيل المسامحة
 والموازاة عليه زوال عدم يؤل الى عليه الوجود وكذا الكلام في قوله بحارة

اي لا يستقيم تنظر الى ذات ما هو
 لا موجود ولا معدوم ولا يغير هذا
 الوصف في الغرض ان ذلك تنظر في
 المعدوم المحض الى ذاته لا الى غرضه
 فلا يراد بالانقاع لا نحوه ولا موجود
 ولا معدوم عنه المعنى كلام المصنف
 في جواب جملة عليه لانه * مشه
 وعلى هذا لا بد ان يقال كما ان زوال
 المركب يزوال جزئه الموجود يوجد
 الى القسم الاول كذلك زوال
 يزوال جزئه المعدوم يعود الى
 القسم الثاني يزوال المعدوم يعود الى
 جزئية يعود الى ما لا يقسمه باعتبار
 كحق زوال كل من الوجود والمعدوم
 وذلك لان المقصود في توجيه
 ما وقع في التوضيح اما في الوجود
 بوجه آخر في قبيل قبيل الطريقة
 وليس يتعارض في التوضيح * مشه
 كما لا يخفى وان كان لا يثبت عدم
 الملازمة المستلزمة المذكورة في قوله
 واذ اثبت انه فذلك الملازمة

تركب علته احداث من الموجودات والمعدومات بوجه يكون قوله واذا
 واذا ثبت القضية آه دخل في اثبات الملتقطيل وحاصله ان يطوى ذكر الدليل
 على ثبوت تلك القضية ويدكر ابتداء عكسها وما يلزم العكس ثم اعترض عليه
 بان القضية ليست بضرورية فان لم يذكر ما يدل على ثبوتها لم يصح ذكر العكس
 عبثا لا دخل له في اثبات الملتقطيل وان كانت خيبر بان حاصل التقرير الثاني انه
 العلة لو تركبت من الموجود والمعدوم لزم استحالة عدم زيد لان القضية
 المذكورة تنفكس الى كونها عدم زيدا ومن البين انه الاستحالة بهذا
 الوجه لا يمكن بدونه اعتبار الانعكاس بخلاف التقرير الاول فان حاصله
 كما هو الظن من سياقه ان علة الاحداث لو كانت مركبة من الموجود والمعدوم
 لم يكن وجود جميع الموجودات التي يفقر اليها وجودها مستلزما لتوقفه
 على المعدومات مع انه مستلزم لثبوت القضية المذكورة ولا شك ان
 هذا التقرير لا يتوقف على ذكر الانعكاس في اثبات الملتقطيل وتوهم الاستدراك
 في التقرير الثاني من ملاحظة كون القضية المذكورة ممكنة الدلالة على الملتقطيل
 بدونه اعتبار الانعكاس بان يستدل عليه بالطريق الاولى * قوله وهذا
 التقرير يدل آه اى يدل على كل من الامرين بخلاف التقرير الاول فانه لا يدل
 على الامر الاول اعني بطلان كون علة الاحداث موجودا محض كما عرفت
 من تحقيق حاصله قاطر * قوله فان قلت لم لا يجوز آه قال الغاضر الشريف
 لا يخفى ان هذه السوال ليس مغايرة ولا مناقضة ولا نقضا اجماليا ولا
 تتعلق به ماسة من الدليل على بطلان الاقسام الثلاثة كيف وقد صرح فيما
 مضى بعدم وروده على الدليل المذكور حيث قال وهذا يندفع ما يقال لم
 لا يجوز آه وقد يجاب بان هذا استدلال بوجه على قوله في اول البحث فحسب
 لم يكن بعض تلك الموجودات معدوما في شيء من الازمنة لزم قدم
 زيدا احداث فكما قال لانه الملازمة المذكورة لم لا يجوز انه يكون ذلك لبعض
 فاعلا لا اختيار بوجود احداث اى وقت شاء فلا يلزم قدم الاحداث ثم
 السوال المذكور فيما مضى كان نفس الارادة القديمة ومثوبها على قوله
 وان لم يكن من جملة آه وفي هذا الذات المختار فالفرق * قوله يوجد
 احداث اى وقت شاء فيز فيه تسليم لاصل الدعوى وهو دخول الاضافى

الى ما يلزم الخ وهو متنازع
 عدم الاحداث كما علم من قولنا
 وينبغي تخصيص الكلام بان
 ههنا انه عدم لا يفتقر اليه وجود
 الاحداث بعد تحقق جميع الموجودات
 المنقطة اليها والدليل عليه انه
 عدم المذكور انما هو متنازع
 والاحداث لا تفر ما ذكره في السابق
 واذا ثبت عدم وجود كون الدليل
 منقطة اليه يستلزم استلزاما
 ضروريا على تقدير عدم
 ثبوت كونها كمالا وجميع الموجودات
 المذكورة يوجد انه اذا ثبت
 فنقول المعارضة انه لا يثبت
 لاثبات انه عدم منقطة اليه
 لم يتم الدليل لانه ثبوت اليه
 غلط عن لزوم ثبوت الاحداث
 غير منقطة اليه كما لا يخفى والاحداث
 لاثبات عدم الملازمة المذكورة
 في قوله واذا ثبت آه فتلك
 الملازمة بوجه لم يتم عليها الدليل
 حتى يجازى به الدليل ثبوت
 المعدوم فيقضى *
 منتهى

وهو لا يجاد في علة الحوادث وليس بشئ لا سببه من جهة المدعى كونه ليس
بموجود ولا معدوم ولا دخوله في علة الوجود عند عدم شئ من الموجودات
اذ الغرض عدم دخول غير الموجود في علة ما يتوقف وجود الحوادث فعند
تحقق شئ من تلك العلة لا بد وان يكون لعدم موجوده فيقتصر وجوده الى
وهو لا يتوقف قوله ولا شك انه الموجب انه يعني لما كان معنى الكلام على وجوب
وجود المعلول عند وجود العلة لمزم ان لا يدخل فاعل بالاختيار في تلك العلة
بل يكون الفاعل موجبا لان المناسبة بينهما اسد وقوله فلا يقتضي اه تغيل
لكون الموجب بالسر اسد مناسبة بالموجب بالفتح * قوله وضعف هذا
الكلام غنى عن البيان لانه كلام اقتضى كيف والمناسبة التي يرفع الترجيح
بما خرج ويستلزم سببها العلة المعلول هي التي يحصل عندنا وجوب المعلول
ولا شك انها كما يكون في الموجب يكون في المختار * قوله فان قلت لم لا يجوز
حاصله ان القضية المذكورة وعكسها انما يثبتان اذا كانت علة الحوادث
ممكنة البقاء دائما وهو محذور ان يكون من جملة الحركات العقلية التي يتغير
بقاؤه لذاته لا بشئ اخر فلا يثبت الاصل والعكس * قوله على انها الزلية
اعترض عليه بان المتغير بمجرد كون عدم اللازم للحركة بها لذاته لا لعدم
شئ من علته الثابتة وكذا عدمها بالبق فان الحركة لا يمكن وجودها
في الازل لا شخصا وهو لا نوعا لوجوب تنامي جزئياتها بالتطبيق
واجب بان الحركات العقلية لو لم يكن زلية لم يصح استنادها الى
الموجب القديم لما تقرر من ان الحوادث لا بد في علة من امر حادث فالقول
لازليتها لتصح وجودها لا تصحح عدمها فان المقدما ان له مدخلا في وجود
الحوادث لعدمه كذلك له مدخل فيه بوجوده * قوله وعدم الحركات معدوم
لوجود اللازم اطلاا المعد على نفس عدم مسامحة لان الحق في المشهور
لا يجمع وجود المعلول وعدم الطارى الذي هو المتصرف وجود المعلول
يجمع وجود اللازم فالقاعدة وتقدم السابقة لعدمه * قوله فيرفع الاستماع
بقاؤها قيل عليه هذا الاستماع لا يجوز ان يكون بالغير اه يستلزم إمكان
البقاء لذاته وحياجه في زواله الى زوال علة وجوده فلا يطرأ تلك القضية
وعكسها يكون الحركة من جملة تلك الحوادث فتعين ان يكون بالذات

فعلى هذا لا بد وما يتوهم من ان
الانساب بالسبب انما يكون
فلا تقتصر الموجب الاله الموجب
سببه
بعض الغرض من هذا رفع ما قيل
انما مختار السبب الثاني من الترتيب
ولم ينع قوله بان عدمه لا
المعذور ان كان هو الاختيار
لم يصح ذلك انما هو في الموجودات
المختصة بسببها
ونحوه ليس منه * مستد

فيلزم انقلاب الممكن متنعفاً واجباً بالمتنعف لا يقبل الوجود اصلاً
 لعدم قبول الممكن الوجود المستمر لا يخرج عن حد المكان يؤيده قولهم
 ازلية الامكان لا يستلزم امكان الازلية وانما اعترضهم لتسريع على هذا
 في شرح الموقف فقد ذكر في حواشيه جوابه فليطلب منها * قوله فاللاين
 او الوضع الاول ممكن البقاء اراد بالاول اللاين المتروك والوضع المتروك
 ووجوده للحركة ضروري فلا يرد ان الحركات العقلية اذا كانت ازلية
 لم يتصور وضع اول فضلاً عن بقاء واعترض عليه بان الزمان او الوضع
 الاول وانما كان ممكن البقاء نظر الى ذاته لكن جاز ان يتسرع بقاءه بالغير
 فلا يلزم من استناده الى الواجب وجوباً وجوب بقاءه حتى يتسرع حدوث
 الحركة واجب بان اللاين او الوضع الاول استند الى ذات الواجب
 لم يتصور امتناع بقاءه لا بالنظر الى ذاته كما سلمه المعترض ولا بالنظر الى غيره
 لانه ذلك لا بد ان يكون بزوال شئ مما يتوقف عليه وجوده بالزمان
 الثاني وذلك متنعف اذ قد فرض ان علته ذات الواجب وحده وان فرض
 استنادهما اليه لغير من يتصور استناد الحركة الى ذات الواجب ايضاً
 او لا بد في الحركة من زوال علة اللاين او الوضع الاول وفيه نظر اذ ليس
 المعنى وضع الائمة العلة المؤثرة في اللاين او الوضع هو الواجب تعالى وحده
 وجوباً لا ينافي التأثير مشروط بشرط واجب الزوال وايضاً لا يلزم من
 كون الواجب تعالى وحده علة مؤثرة في الحركة عدم توقف التأثير على
 زوال علة الوضع او اللاين وهذا ظاهر ما في قوله بالامامية الغير انقاره لا يكون
 اثر الواجب * قوله علة لمطلق الحركة فيه بحث لانه لا وجود للطابع فلا يمكن
 ان يعمل طبيعة الحركة المطلقة بشئ وان فرض انها ما به متحققة واعلم
 ان الحق من الحركة عند الفلاسفة القائلين بان الحركة السمرية صالحة
 للتوسط بين حائطي القدم والحدوث باعتبار جهتي استمرارها وحدوثها هو
 الحركة بمعنى التوسط وهو كل متحرك واحد بالتحقق لا افراد له وانما الحركة
 بمعنى القطع فلا تحقق لها ولا افراد لها ليكون مستمرة آة عادية وليس ايضاً
 شئ متصفاً بها في الواقع فكيف يكون واسطة في تحقق امر في الواقع
 فلا جهة محكم ادهم بجهة الاستمرار على استمرار ما به متحركة بل يجب

انه يحل على استمرار ما يستمر بحركة باحقيقة اعني الحالة البسيطة المستمرة
 وجهة حدوث على حدوث لوازمها * قوله والالم يكن طبيعة المطلقة
 مخالفة لطبيعة الافراد هي وان كانت متحققة لزوم ان يكون طبيعة المطلقة
 موافقة لطبيعة الافراد المحققة فلم يكن سرمدية مثل الافراد والاضحى في السوي
 ان يقال والالزم ان لا يكون سرمدية كما فرادها من غير فرق لان طبيعة المطلقة
 لا يخالف طبيعة الافراد ثم هذا الكلام نقله من المص ولا يخفى ضعفه المستوفى
 * قوله قلنا نعم لا يمكن آه لاحقا ان المراد ببقاء مطلو الحركة انه لا يوجد
 من الازمنة الاوستى يصدر عليه ما يمت بحركة موجودة فيه ولا شك ان
 الحكم ببقاء المطلقة بهذا المعنى لا ينافي امتناع بقاء فروضه بعينه * قوله
 ولزم التسليم من جانب المبدأ قيل يرد عليه ما استشهد في امثاله من جواز الانتفاء
 الى ما يكون اعتبارا به فيه نظر لان دليل بطلان الاعتبارية قائم في كل مرتبة
 كما لا يخفى * قوله وبذلك ينافي كونها لايجاب امر اعتباريا اعترض عليه بان
 المستدل انما منع كونه اعتباريا فرضيا والحجيب جواز كونه اعتباريا وحينها
 فلا منافاة بين الرد والمردود والحجيب بان حاصل الجواب ان بطلان كونه
 اعتباريا فرضيا لا ينافي كونه معدوما في الخارج حتى ثبت كونه واسطة
 * قوله والبعينه على امتناعه قيل فيكون السوء ال معارضة بطرق القلب
 وهي ان يجعل دليل المظهر دليل على تقيض مدعاها والتقرير من السج واثبت
 خبره بان مدعى المظهر ثبوت الواسطة ودخولها في عللة الحوادث والدليل
 المذكور لا يدل على تقيض هذا المدعى بل جعل تقيضه جزءا من هذا الدليل على انها
 مقدمة بديهية ولو كان المراد المعارضة لكفى ان يقال ذلك وان دل
 على مدعاكم اعني ثبوت الواسطة لكن عندنا ما ينفية وهو ان الوجود المعهود
 متناقضاته ولا يخرج عنه التقيضين فيتم الدليل من غير احتياج الى باقي المقدمات
 وقيل انه ابتداء اشكال على المقدمة القائلة بان الحوادث له عللة ويرد
 عليه انه قد سبقت ضرورة احتياج الممكن الى العللة ويلزم منه ضرورة
 احتياج الحوادث فالاشكال المذكور مصادم للضرورة فهو منسقط
 لا يستحق الجواب المذكور اللهم الا ان يجعل الجواب المذكور تبرعا وتزلا
 وقيل هو تقيض اجمالي واليه سيرت قول السراج اي لما ثبت الدليل

المذكور سالما عن النقص ورد بان التعرض لاثبات تقييد المدعى لا يلحق
ومع ذلك فليس عين الدليل مثبتا للتقييد كما عرفت ويمكن ان يجاب
بان ما حاصل النقص لو تم الدليل المذكور لزوم الملح بعض مقدمة ضرورية اعني
عدا الواسطة بين التقييد وهو عدم استناد الحادث الى علة وهذا القدر
لا يتوجب في النقص وبهذا يظهر وجه التعرض لتقييد المدعى قائله قوله لان
الاضافات التي آتت اعترض عليها بانها اذا جاز زوال نفس الشيء من غير زوال
شيء منه من وجود او عدم كما يفهم من هذا الكلام جاز ان يزول بعض
المقدّمات ويزوال عدمه فلا يلزم من تركب العلة من مثل هذا المعدوم
شيء مما ذكر من الحالات وقد يتكلف في جوابه بان الشيء قد يكون
معدوما في نفسه وموجودا لغيره فيزول بزوال وجوده لغيره لا يزوال
عدمه في نفسه والاضافات من هذا القبيل اذ لا وجود لها في انفسها
ولها وجود لغيرها فيزول بها يزول وجودها لغيرها من غير ان يزول عدمها
في انفسها لكن المصير جعلها من قبيل الواسطة فان منع ذلك وجعل من
قبيل المعدوم وجوز تركب علة الحادث من الموجود ومنه مثال هذا المعدوم
وانه يزول هذا المعدوم بزوال وجوده لغيره لا يزوال عدمه في نفسه من غير
لزوم حج فهو عين ما ادعاه المصير ودام اثباته ولا خلاف الا في النقص
والاصطلاح * قوله وتلك الامور ممكنة لم يرد به انه تلك الامور لا مكان
وجودها في انفسها يحتاج الى علة يستند اليها وجودها اذ لا وجود لها فيها
ولا اثباتا لا مكان لموتها فيها يحتاج في ثبوتها الى علة على تقدير تسليم
بمحط بالغير هو مقتضى ذاتها بل اراد به المكان لموتها لغيرها وكما ان
وجود الممكن في نفسه مستند الى العلة كذلك وجوده لغيره وبهذا مقرّر
عندهم * قوله قلنا الكلام آت بان يقال تلك الامور ايضا مستندة الى التوابع
مقالى بواسطة ايقاع لا ينفي في شيء من الازمنة فيلزم قدمها ويمكن
ان يدعى ايضا بانها الايقاع جزء اخر من العلة التامة مستلزم للوقوع
ففي تقدير ان يستلزم قدم الحادث بلا حريّة ولا يفيد توقف الحادث
على امر آخر * قوله ضرورة قدم الواسطة آت قال الفاضل الشريف لقائل
انه يقول لا يلزم من قدم الموجودات المتوسطة قدم تلك الامور وانما

لما يثير اليه في مباحث ايقاع
مشه

وانما لم يذكره الثالث
مع انه ذكره فيما بعده لان المصير
لا علة وجوب الحكمة بمعنى الحالة
الحاصلة على تقدير ايقاع الفاعل
بانه لو لا الوجود لزم الوجود
بلا مرجع بالايقاع لا يقتضيه
بدون الوقوع ذكر الثالث
ههنا هذا الاحتمال غير ان على سنده
مشه

تقدير الصواب ان يقال
لان الكلام اثبات الاختيار
بالنظر الى الموجودات فانه
من جملة الامور الوجودية
والا معدومة مستندة لغيره
لان الخصوم لم يثبتوا
كما لا يخفى * مشه

فغير بان البرهان في الثابتات مم كيف واهم يقولون بعدم تباين الذات
 الثابتة في عدم مع عدم استمر اظم الترتيب فيما بين احواد المتطابقين
 في صورة البطلان لانهم من المتكلمين * قوله عين الايقاع بالذات اعترض
 عليه بان استناد الاحداث الى الموجب لا يكون الا بالتمسك في طرف المبدأ
 فلو فرض انقطاع التمسك بان يكون ايقاع الايقاع عين الايقاع لزم قدم احواد
 على انه مغايرة المحتاج اليه للمحتاج بالذات فلا وجه لمنعه باذعان ان ايقاع
 الايقاع عينه لا يتأخر * قوله في غير الموجودات اعترض عليه بان برهان التطبيق
 وان فرض عدم جريانها في الايقاعات الغير المتناهية لعدم وجود الايقاع لكن
 بهنا دليل آخر يدل على بطلان التمسك فيها وهو ان جميع الايقاعات لا يسند
 منها ايقاع امر حادث وقت حدوث الاحداث فلا بد من امر يخصه بوقته
 ولا يجوز ان يكون ذلك ايقاعا آخر والا لزم ان لا يكون له فرضناه جميعا جميعا
 ضرورة خروج الموقف عليه عن الموقف والا لزم تناهي الايقاعات
 لانه توقف الجميع لا يكون الا بتوقف واحد منه فيلزم انقطاع السلسلة عند
 ذلك الواحد وهو خلاف المفروض ويمكن ان يعارضه دليل استحالة التمسك
 في الايقاعات بانه لو استحال لزم ان لا يؤثر مؤثر في شئ والا لزم التمسك بالنبذة
 الى انصاف المؤثر بالتأثير في نفسه الامر لكونه ممكنا محتاجا الى مؤثرية نصف
 بالتأثير في نفسه الامر وبكذا الى غير النهاية فتأمل * قوله لكن القول بصدور الايقاع
 لا فعلي هذا الاحتجاج الايقاع الى ايقاع آخر ولا يلزم التمسك لان الحاجة انما ثبتت
 الى ايقاع آخر على تقدير وجوده لئلا يكون استناد الايقاع الواجب منها لكونه
 محتارا اذ وجوب كل ايقاع ح مقرر على اختياره فاذا كان صدور كل ايقاع
 واجب منه بناء على ايقاع آخر باختياره لم يلزم الاضطراب في صدور الايقاع
 اصلا * قوله والاظهر ان يقال اي بدله قوله لانه العلة قد وجدت آه لانه
 يربى بخلاف الاول * قوله فان الاول لا يجب مع العلة التامة اعترض عليه
 بان نسبة الايقاع الى ايقاعه كسبة الانكسار الى العكس فلا يتصور تخلف
 عن علة التامة المستمدة على ايقاعه واجيب بما عرفت انه ان احتياج
 الايقاع الى ايقاع آخر انما هو على تقدير كونه واجبا واما على تقدير كونه
 اختياريا فلا يكون له ايقاع هو جزء من علة التامة والحواله انما تخصيص

اذ جعل الايقاع جزء من علة الوجود
 وانه غير ما حكم * مرشد

في القواعد العقلية فانه يلزم على تقدير عدم وجوبه من علمته الثابتة رجحان
الممكن بلا مرجح بمعنى حصوله تأثير مؤثر فيه بعين الدليل السابق * قوله
كالاحتياط والابقاع اه قال الفاضل الشريف لذكر ما ذكره في هذا المقام وهو
قوله على تقدير انه لم يكن محتاج في وجوده الى مؤثر يوجب مخلص لا احتياج الى
الاستدلال الاول * قوله لكان فعله جائز الترك اه واجاب بجموده عنه
باختيار جواز الترك ابتداء وعدم جوازه بعد تعلق الارادة بالحادث ولا يجاب
على الاول وهو وظ ولا تسر على الثاني لان من شأن الارادة ان يتعلق بالمراد
لذاتها من غير افتقار الى مرجح اخر فتاخر * قوله الرجحان بلا مرجح قال الفاضل
الشريف بالنسبة اليه يقال الرجحان بلا مرجح والترجيح بلا مرجح اي وجود الممكن
بلايجاد واجباد بلا سبب ودفع مرجح * قوله واما ترجيح احد المتساويين او
او ترجيح المرجوح فمجاز واقع اراد بالترجيح ههنا اعم من الابداد وهو الثبات
الرجحان كما صرح به فيما سبق في الابداد كما في ما قبله والالم يجمع في ابطال السوء
الثاني له قوله فيكون كل ترجيح اه لظهور استلزام ان يوجد شيء واحد بالكرامة
وجود واحد قال الفاضل الشريف لما ذكر انه يقول في ترجيح احد المتساويين
والمرجوح بحث وهو ان اراد بالتساوي مثلا التساوي بالنسبة الى ذات الشيء
مع قطع النظر عن الخارج فلا نزاع في جواز الترجيح باعتبار حصول المرجح الحادث
وانضا عليه وان اراد به التساوي بالنسبة الى الفاعل الحكيم المتخار والمغني
التساوي بالنسبة اليه انه لا يتعلل باحد طرفيه غرض من جهة اصله لم يقطع بان
الفاعل المتخار الحكيم لا يرتكب فعلا الا بعد تعلقه بوضع وغرض به فلا يكون ترجيحه
ترجيحا للتساوي بل ترجيحا للمرجح وما ذكره اثبات الثابت والتس على هذا
التقدير مرم واعترض بان كون الفاعل حكما لا يقتضي لانه يكون فعله مستمرا على
حكمه ومصحة ولا يلزم من ثبوت الحكم ثبوت الغرض كيف وقد تبين في
الكلام انه افعال التمرقالي مع كونه فاعلا محتارا منزهة عن العلل الغائية ولا غرض
واجب بل وجوب الغرض ليس مقتضى حكمه الفاعل بل مقتضى كونه فاعلا محتارا
والنزاع فيه مشهور بين العلماء وليس لاحد الفريقين دليل قاطع على مذهبهم ولا
لازم يقول بتزوية فعله تعالى عن الغرض يقول بكونه محتارا بل منهم من يقول بكونه
موجبا حذرا عن لزوم الغرض في فعله وقد يجاب عنه اعراض الشريف بان المراد

واضح لم يذكر الرجحان بلا مرجح
وجوده بلا موجب * مش
بل كونه في غير تلك
بلا اختيار لا ينافي
ولا يلزم قيام الحوادث بالقدرة
لان التعلق بالاعتبار * مش
اعني قوله واما ان ثبت
رجحان زائد * مش
فيلست تارة عدم ملازمة السوال
الاول اذ لا مع جوازه او بغير
بعد ان معنى وقوع ترجيح
التساوي او المرجوح والتساوي
الترجيح بالافرة والتساوي
او المرجح فمع تخار السوال الاول
ونقول عدم النزاع انما هو
اريد بالعبارة ما ذكره في
على انما بعد ان اراد
نزاع وانت جدير بان
بعدا اراد ما ذكره ايضا
بالتساوي والتساوي
استلزاما لا يقتضي فتاخر * مش

التساوي بالنسبة الى ذات الشيء والنزاع في انه الترجيح بل يحتاج الى دفاع
ومرجح بل يحتاج تعلل اختيار المختار باحد طرفيه الى دفاع ام لا والمراد التساوي
بالنسبة الى الفاعل المختار ومعنى التساوي بالنسبة اليه انه لا يتعلق باحد طرفيه غير ضرورة
دفاع يعود الى ذاته فلا يكون ايجابا ما يتعلق ما يتعلق به مطلقا الغرض والاداعي ترجيح
بلا مرجح * قوله فيلزم تسر الترجيح فانه قيل لم لا يجوز ان يكون ترجيح الترجيح
عين الترجيح كما في القاع لا يقع قلنا لان الكلام ههنا في انه يثبت ترجيحان
زائد على ما لم مرجحان فيكون بين الترجحين تغاير بالذات واعتراضه عليه منع
بطلان التسري على انه الترجيح من قبيل الاعتباريات واسم المرجح يجوز ان يكون منها
واجب بان ليس المرجح بطلان في التسليم به بان التطبيق حتى يرد ذكره بل لا
بطلانه لا فضايلة الى لزوم احتياج الكاوت الى امور غير متناهية فانه بطلانه
عندهم يجوز صدور الفعل عن الفاعل المختار ويجوز اختياره لا مشقة به واعلم
الغرض في هذه المقدمة ليس الا اثبات انه يجوز ان يحصل لاحد المتساويين ترجيحان
من خارج فانه اذا ثبت ذلك ثبت انه يجوز ان يحصل مثل هذه الترجيح من المختار
ايضا ومن ادعى امتناعه وجوب الاداعي فعليه البيان * قوله قلنا مراده آية اختيار
الشيء الثاني في تصحيح المحصر المستفاد من قوله فالترجح لا يكون آية بالآية والمذكور
اذ بها حظية يصح المحصر المذكور ولان الثاني في ثبوت ترجيح الترجيح في الجملة * قوله
والمرجوح نظر الى العلة اعترض عليه بان الخصم قد برهن على انه الممكن لا يصدر
عن علمه ما لم يترجح ولم يصل الى حد الوجوب فلانم انه ايجاد الممكن ترجيح المرجوح
بل نقول اذا تحقق شرط وجوب الممكن ترجح بها وجوده وانفتحت عليه عدم
فالترجح لا يكون الا التراجع واجيب بان ترجيح الواصل الى حد الوجوب لما كان
مستفادا من العلة القائمة وكان الترجيحان قبل تمام العلة لعدم كان ترجيح
عنه الوجود ترجيح المرجح بلا شبهة * قوله والثالث انه لا ارادة آية قيل هذا
انما يتبعض حجة بعد القول بالارادة واجيب بان يدعى وجوده المعقول والمنقول
سواء في بعض الانواع كحيوانية فالتكاريه سفسطة * قوله لان الترجيح صالحة لذات
لها قبل فيه بحث لانه ترجيح احد الضدين والكان صفة ذاتية لا ارادة كما لا ريب
فلم يكن ترجيح الضد الآخر لكانه الايجاب لا ريب في ان ثبت لكل ضد ارادة
مخصوصة فيقول انه لزم احد الارادتين ذات المراد لم يكن له ارادة الضد الآخر

المقصود من هذا الكلام دفع قولهم
او رد على هذا القول بان التساوي
يدعى على انه يجوز ان يحصل
لاحد المتساويين في هذه المقدمة
من مرجح خارجي وليس الترجيح
فيه انما النزاع في التساوي
بل يجب ان يكون في التساوي
خصوصية يكون في احد الارادتين
الفاعل واعنه الترجيح لا اختيار
وايجاد اسم لا بل المختار آية
احد المتساويين به ومن هنا حظية
الترجوح في احد الارادتين ووجوب
الخصوصية في احد الارادتين فيحصل
الاحراز لاثبات المرتجحات والمختار
دو وجه الدافع ظاهر
مشة

تساقط الارادتين واللازم بحد الارادة وحدونها في ذاتها * قوله لم يبق
 مساويا مرجوحا اعترض عليه بان تساوي الطرفين لازم من لوازمات ذات الممكن
 وبما للذات لا يمكن زواله فلا يصح قوله عند ترجيح النفع علم بيقين مساويا
 بان لا لازم الممكن في الحقيقة عدم القضاء الطرفين ويلزم المساواة بواسطة
 مستحيل الوقوع وهو تخلفه الممكن ونفسه فلا يكون حاصله الا بالغرض واما
 الجدل في نفس الامر قبل وجوده فهو المرجوح فاجاب النفع على ترجيح المرجوح في نفس
 الامر والمساوي بالغرض * قوله وبهذا يظهر اي بما قرره قوله ضرورة امتناع ترجيح
 احد طرفي الممكن بلا مرجح يظهر صحة ما ذكره المصنف في التوضيح يعني قوله فاقول القضية
 * قوله فان قيل تعلق الارادة بحال السؤال من الانتهاء الى الوجوب لا يدع احد
 الامر من احسن التسلسل المرجح بلا مرجح * قوله وبهذا يلزم التسلسل في الارادة
 لان تعلق الارادة لا يستلزم الى الموجد بطريق الاجاب واللازم الاجاب بالنظر
 الى الحادث الذي ثبت كونه اختياريا ولم يرد انه يلزم التسلسل في الموجود كما يتبادر
 من ظاهره * قوله قلنا ارادة الارادة عينها يعني من تعلق الارادة الذي حكم بكونه
 ممكنا محتاجا الى موجد نفسه الارادة المتعلقة بالحادث فلا يلزم التسلسل في الارادة
 نعم يلزم التسلسل في التعلق الاعتبارية وفي بطلانه بحث كما مر اليه لاشارة فيما هو
 بهاد ونظر وجه البطلان الذي قرره الايقاعات الغير المتساوية متساوية ههنا ايضا
 قتل * قوله اذا الارادة ترجح لذاتها الظاهر ترجح مضارع بحذف التاء
 والتقدير ترجح اي ترجح من فاعلها لذاتها بلا احتياج الى ارادة اخرى * قوله فلا يلزم
 وجود الممكن بلا موجد مقصوده توجيه كلام المصنف على ما ذهب اليه ولا فقد عرفت
 فيما سبق انه يلزم حصول الممكن بلا مؤثر وانه ايضا مرجح * قوله واعلم انه نزع الحكم
 هذا على المصنف وجواب من طرف الحكم لكنه مدفوع بانهم ينادعون في جواز ترجيح
 المساويين بالنظر الى النفع المختار ايضا نعم لا ينادعون في جواز ترجيح المتساويين
 بالنظر الى ذات الممكن سواء كان المرجح ارادة او غير * قوله ساقط على عدم تساوي
 التوقعات والاختيار قبل عليه تساوي مواد التوقعات كما في صورة الدور المتساويين
 تساويها الا انه يؤول ويقال المراد عدم انتهاءها الى ما لا يتوقف ويليها الى
 ما تعلقه في حوض المطالع من لزوم ترتيب النفوس الغير المتساوية * قوله ولو قول
 الموجود واجب عنه بان مراد المصنف انه يكثر اثبات المطمع الغنية عن استعمال

ولما عاين ان تعلقها به
 مع الاخر فخلص من بطلان
 التسلسل في الوجوب
 اليه اذ لا يكون انصاف الارادة
 بجميع التوقعات في زمان واحد
 فكلما يحتاج الى التخصيص كما لا يخفى
 من حيث هو مجمل قتل

انسلسل انه وجد في صورة
 الدور بالتوجيه المذكور
 انه جازيانه بدان بطلانه فيها
 كونه الاختيارات والتوقعات
 من الموجودات اختار حجية
 من الموجودات دليل بطلان
 محقق ذلك انه دليل بطلان
 التسلسل وعدم ذكره اختصار
 قتل * مشه
 بجواب صاحب التلخيص * مشه

تلك القضية في المقدمات وقبول النفس بدونه بناء على استقرارها في النفس
 كافي القضايا التي قيا ساتها معها وليس ينبغي لان المنقضية المذكورة اذا
 كانت محتاجا اليها في نفس الامر ثبت حرا في الحكم أو سوا استعملت في المقدمات
 ام لا كشرط لا يحتاج * قوله بل هو جز من الدلالة لانهم قالوا لا يجوز ان يكون
 البارحى سبحانه قادرا اذ تعلو القدرة منه تعالى باحد الضدين اما لا يتأهل بالخرج
 دافع فيبقى الممكن عز المخرج وان لم يستد باب اثبات الصانع واما لا لا تهيا
 فيخرج فتلحق به الى مخرج ويلزم التسليم في المرجحات * قوله واما ذكره العلم
 قد يتكلف في دفعه بان مراد المصنف انه يجب دفع المنع على وجه يدفع به السند
 ويضيد وجود المرجح في المثال المذكور اذ لو بقي السند على حاله يعود السائل وهذا
 وان كان خلاف كلام المصنف لان العدول عنه لفظ غير عزيز * قوله وفيه نظر لان
 عدم العلم بالرجحان فان قلت اذا سئل عن سبب اختياره لا يقدر على الجواب
 فدل هذا على انه مجرد الاختيار كاف فلما عدم القدرة على الجواب فاما يدل
 على عدم استنبات اعتقاد الرجحان لا على عدم الاعتقاد في نفسه وقد يجاب
 عن النظر بان مدعى المصنف عدم اعتقاد الرجحان لا عدم العلم به وانت خبير بان مراد
 انه المسلم هو عدم العلم باعتقاد الرجحان وهو لا يستلزم المدعى ان معنى عدم
 الاعتقاد في نفسه وهذا معنى صحيح لا يدفعه الجواب المذكور * قوله لان تخصيص
 الرجحان بالوجود انه اراد بالتخصيص المحصر المقنوم من قوله فالرجحان هو الوجود
 فجاوب ان ذلك المحصر ليس بالنظر الى عدم بل بالنظر الى حاله للممكن قبل الوجود كما
 يدل عليه صريح عبارة وان اراد بالتخصيص بالذكري فجاوب ان ذلك التخصيص يكون
 الكلام في هذا المقام في وجود العقل كما يدل عليه المناقشة السابقة وقد يجاب
 ايضا بان العلية والمطلوبة من عوارض الموجود عند المتكلمين وهو مدفوع بان
 علته لا يحتاج اذ كانت هي الامكان كما مال اليه بعض المتكلمين عليه ما
 كلام المصنف في المقدمة الثانية وغيره في تعيين شئنا عدم المعلول الى عدم علته
 الوجود * قوله اما على تقدير عدم توقف وجود الممكن الا على انه يترك لفظ
 التوقف ويقال اما على تقدير وجود الممكن بدونه الوجوب لانه التوقف مسعر
 بالسبوت والمصنف قد بين بطلان السبوت وانت وجوب مقارنة الوجوب
 فلا يلزم من استقاة التوقف ظهور انتفاء الجبر قاطبا * قوله فليجواب انه يكون

الجواب لصاحب التلخيص
 من

المرجح مطلقا على ما يختاره ظهر بعد اجواز كون المرجح نفس الاختيار لان دليل
البيان مستترك فاذا منع وبين انه لا احتمال ليس يستلزم للمرجح ظهور ان
ذلك لا احتمال ايضا كذلك ظهر ايضا ان اثبات الاحوال مما لا يتحقق اليه منع
لعدم الجبر كيف وجمهور مستباح اهل السنة واكثر مشايخ المصنعة غير قائمين
بالحكاك وهذا يستدعي ركاكة مذاهبهم وسخافة مطالبهم وحاشا لهم عن ذلك * قوله
يجوز ان يكون اختيار الاختيار عينه الاختيار قد يذكر ويراد به تعلق القدرة
والارادة وقد يذكر ويراد به نفس الارادة التي بها يتبع احد طرفي الممكن فاذا
حيث قال في تقرير دليل الاشعري انه التسري في الاختيار بطلانه صفة محققة
لا امر اعتباري حتى يتقطع بانقطاع الاعتبار او يكون الاختيار عينه المعنى
الثاني لانه هناك بعد ترويج الدليل والارادة ههنا المعنى الاول * قوله او
نقول لا يجب عند وجود المرجح انه اعترض عليه بان هذا شرح لقول المصنف وانما بانه
يلزم حكاية وهو كلام مبني على القول باستلحاق الوجود بلما وجوب لانه
مستطوف على قوله انما بان يقول انه تليف يصح قوله او نقول لا يجب عند وجود
المرجح وانما مراد المصنف بقوله او لا فعلي تقدير القول بوجوب بعض الاشياء
بلما وجوب وجوده بلما وجوب ثبت كالحال ام لا بقوله انما وعلى تقدير
امتناعه او امتناع وجوده بلما وجوب على تقدير انتفاء كالحال فعلي لا ينظم
الكلام ولا ينافي نفى الوجوب تسليما او لا نعم يمكن ان يناقش فيما ذكره بان
المراد بالمرجح ههنا المرجح التام كما يدل عليه قوله وجود المرجح التام او ولو
على امر اخر لم يكن مرجحاتا ما ويرفع بانه اعتبار الوجود في المرجح يشتر بقتيد
المرجح التام بكونه من الموجودات فلا ينافي القول بالوقوف على الاحوال
غاية ما في الباب انه لو علم المرجح التام واول الوجود بالحق وجب باختيار
السو الآخر واعترض على المصنف ايضا بانه المراد بالمرجح ههنا الداعي والقول
بانه الفصل يجب عند وجود المرجح الزام على الخصم الفاعل بوجوب الفعل
عند حصول الداعي الذي يترتب عليه الاختيار واجيب بان تلك المقدمة
مبينة بالبرهان الذي ذكره المصنف في تقرير دليل الاشعري * قوله ليس
بطريقه الايجاب بل بطريق الصحة والاختيار المراد بالايجاب مطلقه سواء
كان ايجابا بالذات او بالغير ولفظ الصحة في مقابلة الايجاب بالغير كالحال

وحيث انه يكون المرجح نفس الاختيار
مش

اي توقف تقى الجبر على القول
بالحكاك * مش

وقد يقال عدم الوجوب بالنظر
الى وجود المرجح لا ينافي
الوجوب المفروض في وجود
المرجح بالنظر الى مجموع العلة
بمش

من وجود العلة التامة ولفظ الاختيار في مقابلة الاجاب بالآية قوله
وانما لم يشرط المصاحي لم يقل بعد قوله ثم هو انما يجب بطريق التسوي وهو بوط
وبعد قوله وانما ان لا يجب والظان الحق بهذا ثم ان السراح لو ذكر هذا الكلام قبل
قوله وانما يريد الثاني آية الحكمة اظهر الالاه نظر في استنباط الاقسام فلم يحل
بينهما ما يتعلق بخصوصية التقدير * قوله فحين لا اعتبار من ينسب كل من الظاهر
الى الاخرى ذهاب الالاه الى ان المراد بالقدرة بهم العالمون بنفي كون الخيرة
الشركية بتقدير التبرع ومشيئة سمو بذلك لمباقتهم في نفيه وكثرة موافقتهم
وقيل لانها تتم للبعد قدرة الابداد وردة الشر في سرح المفاصل بان لا يجب
التقدير في بضم القاف وذوب المقتلة الى ان المراد بهم العالمون بان الخيرة والشر
كلهم المتعلقان ويتقدرون ومشيئة وانما هو اعليه باسم الله مع نسبة الشيء الى
يمنية ورد بان المجوس هم الذين ينسبوا الخيرة الى التبرع والشر الى الشيطان اعلم
من يضيف القدرة الى نفسه اولى باسم التقدير يضيف الى ربه * قوله وقد
لا يقع مع تحقق جميع اسبابه اعترض عليه يمنع ثبوت القدرة في هذه الصورة
اذ يجوز انما يسلب التبرع قدرتم على ذلك الفعل والظاهر غرض المص من قوله
مع قدرتم في ذلك الزمان على امور استوت منها لدفع ذلك الاحتمال لان ثبوت
القدرة على استوت منها لا يستلزم ثبوتها عليها * قوله وقد يقع من غير تحقق
الاستسباب التي من عنده قيل عليه ان اراد بعدم تحقق الاستسباب السلب الكلي
المتمثل للقدرة والارادة ايضاً يلزم ان لا يكون الارادة مدخلة في الفعل
وهو خلاف المظن وان اراد السلب بجزء المتناول لغير الاختيار في فقط لا يلزم
تحقق الفعل عند عدم تحقق تلك الاسباب عدم كفاية الاختيار فيه واجيب
بانه اراد عدم تحقق الاستسباب التي لا بد منها في استعلال العبد باختياره كما علم
بتفصيل الحق كما الصادرة عما ولا شك ان الفعل اذا اجاز حصوله بدون حصول
ما لا بد منه في استعلال العبد باختياره لم يكن العبد مقلاً باختياره في حصول
الفعل * قوله وباقي الكلام تنبيه على تلك المقدمات اي باقي كلام المص تنبيه على المقدمات
المذكورة فقوله ولا يصح يفرض الاختيار آية وقوله نفرو في الترك وقوله وايضا
تفعل به اعيه وقد تفعل بلا داعية تنبيهاً على المقدمة القائلة بانه للعبد قصد
واختيار وما ذكر من الامثلة بخوار العادات توضيح للمقدمة القائلة بانه

المراد بالقدرة هي القوة
التي تمكن بها الحي من الفعل
والترك وهي حاصلة قبل الفعل
وبعد و حاصلة للصورة وما
التي يجب مقارنتها للفعل وتيقن
بأنه التقدير في نفسه بالماله
التي عليها التعلق بالفعل
مشبه

موجهة ان المقصد والاختيار
لأنه يثبت الحكمة اخلاص العباد
لها ضرورة فلم يكن في ذلك
الاختياريات بحسب نفس
الامر ولا ما يقدر على تركه ما لا
يقدر وكذا لا يقدر ما يقدر
على فسله وما لا يقدر
جهة ان ترجح المتساويين
واقوى الداعية اولاً
مشبه

الفعل قد لا يقع مع تحقق جميع سبابه التي من العبد والمقدمة القائلة بان الفعل
قد يقع مع عدم تحقق تلك الاسباب وقوله وايضا لا يمكن ان يحكى
الاعصاب الى قوله فلهذا توضيح للمقدمة الاخيرة واعترض عليه بان قول المص
وليس التفرقة الى قوله وايضا يفرض ليس منها ولا موصفاً هي من المقدمات
المذكورة بل اراد به لاثبات ان المقصد مضاف الى الترجيح والتخصيص واجيب بعد
التميز على اعتبار التخليب بانه اراد بالمقدمات ما يتناول المقدمة المطلوبة و
التوضيح بالعلم بالاثبات * قوله يجوز ان يكون المؤثر قدرته واختياره قد يجاب عنه
بانه لو كان الامر كذلك لكان له شعور بتجديد الاعصاب والعصلات وكيفية
صدور الحروف عن مخارجها ورد بانه هذا دليل مستقل على ان قدرة العبد غير مؤثرة
في فعله فهو بتقدير تمامه لا يدل على ثبوت الدليل ولا فعله له بصحة الدليل
الاخر * قوله لا يكون الارادة الامجد والشوة اعترض عليه بالمنع فان التخصيص
والترجيح بالفعل ليس من لوازم الارادة فيجوز ان يختلفا بمصادقة ارادة اقوى
واجيب بان قوله لكن ما نفرض الى اخره يدفعه * * قوله وهذا الكلام غير صالح
للازمام اعترض عليه بانه ليس المراد بهذا الكلام الازمام لانه الدليل الذي هو من
مقدماته ما هو على انه بريء ولذا قال بعده بريء من اخر واجيب بان المراد انه
غير صالح لاثبات على انهم لانه يزعم ان الارادة هي الشوة وليس المراد انه
كلام الزامى لا بريء * قوله فان المحققين على ان الارادة في الحيوان شوة اعترض
عليه بانه الشوة بما يتعلق بالسكنى الذي يعتقد المستأثر انه غير مقدور له
في الشوة الى لقاء الحبيب لمن يعلم انه الوصول اليه غير مقدور له بخلاف الارادة
فانه القائل لا يريد ما يعلم انه غير مقدور له وايضا لا يريد الانفساء تناول ما
لا يستأثر اليه كسرب الادوية المرة لدفع مرضه وليتناول ما لا يريد به كتناول
اللذات المحرمة عند الزاهد فلا يكون احدكما عين الآخر هذا قد يمنع اتفاق الشوة
الى سرب الادوية المرة لانه الشوة كما يكون الى اللذيذ يكون الى النافع ولو جرد لهم
الشوة في الحيوان من مبادئ الافعال لاختيارية مطلقاً ويمنع ايضاً استكمال شوة
الزاهد الى المحرمات والشوة الحاطة هو الذي جعلت الارادة عبادة عنه الا ان
بعض الفقهاء وهم المعزلة * قوله ليس لازماً لانه المراد قيله ايجاب عنه انه هذا لا يفرض
لانه اذا كانت القوة بعلو القدرة يزعم المدعى وهو انه العبد قدرة سلمنا لكن عدم

تدعياب ايضاً بان الزعم انما
انه قدرة العبد واختياره ينبغي
انه لا يكون تمام المؤثر وهذا
اعراضاً بذكره في جمل
اعراض المصونة المؤثر في جعل
مدعى المصونة فلو الله تعالى
العبد مجتمعة في جعل
اختيار العبد وليس يحصل ما ذكره
اعراض لئلا المدعى * مثله
كذلك * مثله
انما قال على تقدير تمامه لو ارد
الاختصاص الذي ذكره في
شرح المواقف من انه يجوز
انه يتصور بالتفاضل والايثار
بذلك الشعور ولا بد من له
الشعور * مثله

الفرق لازم لانه الارادة اذا كانت مجردة شدة هذه الاضطرارية والاختيارية
 سواء في كونها بالارادة فوجب ان لا يقع فرق بينهما كونها بالارادة والعلم
 بالفرق حاصل قطعا فالمراد نفي الفرق من هذه الجهة فثبت الفرق من جهة اخرى ينافي
 ما ذكره وانت خبير بان الفرق بوجهه تعلو القدرة لانفسه حتى يثبت المدعى وان
 حصول العلم بالفرق من جهة الكون بالارادة اول المسئلة فكيف يسلم * قوله قال
 المصنف ولو كانت مؤثرا طبعا لم يوجد خوارق العادة قد يمنع ذلك بخلافه ان يكون
 وتوحيها سلب القدرة على بعض الافعال الذي يقدر على مثله العبد وخلو القدرة
 على بعض الافعال الذي لا يقدر على مثله بحسب العادة لخلق القدرة على محركات
 القوية في الانبياء وملاكهم انهم لا يقدر ومن على ذلك الفعل بحسب العادة * فكر
 المصنف فلم وجدنا ما يدل على الاختيار وجدنا ان الاختيار ليس مؤثرا
 قيل نعم من ظاهره انه يثبت الاختيار لنفسه ليس وجدنا وانما الوجود في ما يدل
 عليه وانما عدم استقلاله في الفعل وجدنا وليس كذلك وانما ان يثبت
 الاختيار من حيث انه له مدخل في الفعل وجدنا وان عدم استقلال الاختيار
 معلوم كالوجدانيات الا انه عبر عن هذا المعنى بالعبارة التي ذكرها مباعدة
 في الرد على من يزعم ضرورة استقلال العبد باختياره * قوله ينبغي استناده
 لا على سبيل الوجوب انه تفسير المخلوقية بالاستناد المذكور مشعر بان مراد كون
 الباري تعالى علة بعيدة المقصد وكونه الفا حل نفس المخلوق الموجود خفية ان
 تعالى عليه ان كان بالاختيار تسر وانما دفع بان اختيار الاختيار عينه كان الجواب
 هو هذا الا ما ذكره بهنا وان كان بالاجاب لزوم الاضطرار * قوله فلا تنزع
 لاحد في كون فعل العبد مخلوقا تسرع بهذا المعنى فيه انه اذا حكم المخلوقية على ما
 يشعر به كلام السباو لم يصح الملازمة المستفادة من قوله لو كانت الاستناد
 انه لانه الاشاعة ينكره المخلوقية تسرع بهذا المعنى وينشئ الفا عليه بلا
 تسريجانه وان اراد بالاحد احد الخصوم وبهم المقرلة فبطلان اللازم مم
 وهو * قوله حاصله انما تعلم بالوجدان انه قيل عليه المعلوم بالوجدان وجود
 الاختيار لانه له مدخل في الفعل على ان الوجدانيات لا يقوم حجة على الغير
 ولا يمكن اسكات احاد به * قوله انما ان يكون بلا واسطة انه فيه انه يجوز
 ان يكون بواسطة ذات المعلوم والمتجدد كما مر مثله فلا يرد شي من المحالات

وبه يشترط قول السباو في
 سببه من قوله وانما ذلك
 المقصد والاختيار لا يكفي وجود
 ذلك الفعل الا انه يصدر
 شرح كلام المصنف * مرشد

ولادهم كحل كلامه على ان كل
 واحد من العبد والمعبود فاعلم
 المقصد لزوم التوارد وانما حصل
 على مدخلية العبد في حقيقة الفعل
 يلزم التسلسل ان كان مدخلية
 فيه من حيث الاختيار وكونه
 اضطراريا ان لم يكن كذلك

المذكورة * قوله فحينئذ صنع العبد آية أعرض عليه بان ذلك الامر انما كان
 عبارة عن القصد وتعلق الارادة فانه لما كان اختياريا لم يلزم التسليم وان كان
 اضطراريا بطرا لم يثبت بالوجود انما كان عبارة عن الابقاع والاحداث
 فقد صرح بان غير مستند اليها والاسمى غيرهما يصلح ان يجعل من الامور وجودا ولا
 واجب باختياره القصد وهو اختياري بمعنى ان العبد ان يقصد ان لا يقصد
 لا بمعنى انه مترتب على القصد والاختيار فلا يلزم التسليم ولا الاضطرار * قوله
 هذا ولكن لقلنا ان يقول اراد على قوله وانما الشاى آية واجب عنه بان المستند
 الى الواجب بواسطة الموجودات يجب ان يكون قد علم ما عرفت فيما ترفينا في قوله
 مقدم والجهد مخلوقا له * قوله واعلم ان مقتضى كلام بعض المحققين اراد به
 الحق الطوسي فانه ذكر في رسالته كلاما طويلا الرزيل حاصله بان نقله الله
 كونه المقصود من سيات كلامه انه جعل المؤثر القريب مسددة قدرة العبد و ارادته
 فلا يكون المقدرة القديمة اثر في نفس الفعل لان اثر العلة البعيدة لا يصل الى
 المفعول وذا غير مسلم * قوله فان الترجيح بالعلم غير العلم بالترجيح يعني ان صدور
 الفعل انما يحتاج الى الترجيح باعتقاد النفع ولا يحتاج الى العلم بالترجيح بحسب
 الاعتقاد والمنتهى فيما فرض من الامثلة هو الثاني لا الاول * قوله وذلك لانه
 خلقه المعصية ليس بمقتضية يعني انما لو حكم بالخلق شيئا من الحسن والقبح
 الاول عاقبة حميدة. اراد بان يقتضى خلقه فاعاد مصاح متعده بخلاف الطالب
 فانه قد يفعل القبيح عابا عن الحكمة والمصاحمة قلنا يقتضى كسب القبيح دون خلقه
 بقوله مقدرة اجماعية مسلمة عند الخصم قبل عليه كونه مسلمة بين الناس علة و
 المقترلة لا يقتضى كونها مسلمة عند المترددين ومنهم المصنف فلنقوا وجه * قوله
 والاجابة اليها بانها وقعت العبارة في النسخ وهي اما محمولة على حذف المضاف
 اي يقتضاها فالتصريح راجع الى المقدمة او التصريح راجع الى المنع والتأنيث
 باعتبار المضاف اليه واعترض عليه بان الموت اذ كان ترويض الدليل بالكلية
 يحتاج الى منع مقدم متبناه جميعا وبالحكمة في الكلام تنزل الى اي تقدير التسليم
 بمنع عدم انصاف الافعال الغير الاختيارية بالحسن والقبح * قوله والمجبور
 ذلك ان قيل التجب ليس في محله فانه صرح في شرح المقاصد بان اعتبار الموت
 والعقاب في الحسن والقبح المتنازع فيه اذ الاختصاص بفعل المكلف والاراد

اتعظم فيلحق باستحقاق المرح والدم وكذا صرح الشريف في شرحه للمواقف
 وذكره جدي في قصور البديع ان الصفات ذكر بشيها بحمل النزاع لانها
 عينه ولا يخفى بعده * قوله وما ذكره المصاحص ما ذكره انما طعنوا به بان يفتي
 عند استتار مع العارف بذاته وصفاته اذ غيب اليه ما لا يليق به من صفات النقص
 بمعنى انه يستحق الذم والعقاب في حكمه تعالى سواء ورد به الشرع ام لا والجواب
 مبني على استقرار الشرايع في ذلك واستمرار العاد بالمثل في السابده فصاحب
 مذكوره ان القول بجبب بظن انه يحكم العقل * قوله والاصواب من ورائه
 لان كلمه في لا يقتضي كون الشيء وصلا اليه بخلاف من فانه يجب الاستعمال
 يقتضي وصوله اليه بحيث لا يدري * قوله والجواب انه بالجواب جواب عن الوجهين
 معا وحاله منع صفري الاول وكبرى الثاني * قوله بمعنى جزم العقل بان صدقه
 ثابتة الظاهر ان تفسيره بوجوب التصديق فهو محمول على حذف المضاف اي بمعنى
 لزوم جزم العقل لان نفس الجزم تصدق والوجوب صفته فلا يكون عينه ولا
 جزم العقل بصدقه عدم يحصل بل لانه المعجزة فهو شرعي على ما صرح به فعلى هذا
 قوله وكذا به متمم جملة مطلقه على المضاف المقدور فانه عطف اجملة على
 المفرد يجوز فيها له محتمل من الاعراب والمعنى ان جزمه بالذم بمعنى كونه متمم * قوله
 واما بمعنى استحقا والاثواب والعقاب استحقا والاثواب تفسير للوجوب و
 استحقا والعقاب تفسير للمحرمة ويعترض عليه بان استحقا والاثواب يتناولان
 فلا يصلح تفسير للوجوب بخصوصه واجيب بان في العبارة مسايلة والمراد
 استحقا والاثواب على فعله والعقاب على تركه والاقتصار على الاول اعتمادا
 على نسبة الذي من منه الى المراد بان الغرض منه تفسير الحسن فكما ندنا واما
 الوجوب الذي يتوهم من الحسن بمعنى استحقا والاثواب * قوله فانه بمنزلة
 دفع لما يتوهم من ان القول باستفادة الوجوب من المعجزة اعتراف بان الوجوب
 عقلي وقد يعترض عليه اثبات المعجزة لدعوة النبوة لا يتوقف على اعتبار كون
 المعجزة بمنزلة نظر باعتبارها بحكم مستغنى عنه * قوله والجواب انه الوجوب
 قيل ان كان وجوب الاستعمال بمعنى اللزوم العقلي بالنظر الى لادالة القطعية ينبغي
 انه لا يحدده احد من الكفار ضرورة كونهم من العقلاء ومبوت اللزوم العقلي
 والوجوب انهم لم ينظروا في لادالة كما ينبغي حتى يعيد بهم الوجوب بمعنى اللزوم

وهذا ينبغي ان الجواب بان المص
 استوار الى لفظه في دلالة على
 دستور المص في دراية * مشه
 ويدل عليه قوله في جواب التمسك
 الثاني * الجواب انه الوجوب
 بمعنى اللزوم العقلي ثابت
 مشه

اعترضه ايضا بان قد تم اقتضا
 انتم ان ادعى النبوة والظلم المعجزة
 على صدق دعواه ثم كذب
 في بعض من اقواله قصد ابطال
 تزييف مدعيه انه علم الشرع
 مع علمه بان ليس كذا لك
 يستحق العقاب ولا شك
 ان المنازع في مثل هذه
 انت ضيقه في شبهة مما
 ذكره المص فيا سبق وقد
 عرفت جوابه * مشه

العقل * قوله فلا يتصور الحسن والقبح آه قيل عليه الثواب والعقاب
 لا تعتبر بالنظر اليه تعالى في المعنى المتنازع فيه للحسن والقبح صرح به في شرح
 المقاصد فلا وجه لقوله فلا يتصور آه على انه ما يفهم من كلامه ههنا من ان
 الخلاف في وجوب الاصلاح عليه تعالى ليس خلافا في الحسن والقبح المتنازع
 فيما خالف لما يفهم من كلامه في شرح المقاصد فانه قال هناك لا خلاف في
 انه بهاري تعالى لا يفعل قبيحا ولا يترك واجبا اما عندنا فله ان لا يبيع منه ولا
 واجب عليه كون ذلك بالشرع ولا يتصور في فعله واما عند المعزلة فله ان كل
 ما هو قبيح يتركه البته وما هو واجب عليه يفعل به البته فانه المفهوم من هذا
 الكلام انه بخلاف في مبنى الحكم المتفق عليه خرج الخلاف وقاعدة التحسين
 والقبح * قوله قلنا معناه انه بل يكون آه اعترض عليه باسم المتبادر من هذه
 العبارة انه تعالى غير مختار عنه المعزلة بل هو موجب بالذات مع انه مذموم
 الملائسة ونعم فالصواب ان يقال انه اجب العقلي كما ذكره المصنف ما يحكم
 على فعله ويذم على تركه عقلا فمعنى الخلاف انه تعالى لا يستحق عندنا الذم بترك
 فعله لصلا يستحق عندهم بترك بعض الافعال وله الا يتركه تعالى عنه ذلك علوا
 كبيرا * قوله وهو ان يحصل الفعل عنه فاعله آه اراد بالفعل الامر الحاصل من
 القادر اعم من انه يكون بواسطة او لا بها لانفسه لئلا يؤثر فلا يرد ان الحركة
 ليست من مقولة الفعل وكذا العلم * قوله بخلافه انه تعالى عادة بمعنى انه
 لا يحصل قبل عليه فعلى هذا يجوز حصول الجمل عقيب النظر الصحيح والعلم عقيب
 الفاسد فيرفع الامان عن الادلة الصحيحة والنجواب ان يجوز لاينا في
 عدم الوقوع كما لاينا في جواز التكليف بالبحر عدم وقوعه والموجب لا ارتفاع
 الامان عن الادلة الصحيحة الوقوع لا يجوز وهذا كما انه الامان لا يرتفع عن العلوم
 العادية بحد جواز وقوع نقا يرضاها * قوله بمعنى وجود شيئا غير متناهية
 آه واما التسري بمعنى ترتب امور غير متناهية فلا يلزم بالنظر الى نفس تلك الاشياء
 لانها وان جاز ان يكون اجزا لكن لا يلزم ذلك بجواز الانتباه الى لازم خالفها
 * قوله وما انه يكون قبيحا بجميع اجزائه فانه في فصول البديع تقسيمه مشعر
 بان قبيح المركب المركب بعينه قد يكون يقيح بجميع اجزائه وفيه منع او لا موجود
 كذلك * قوله كجمل من قسم القبح آه سره انه القبح لعدم الجواز وعدم

جواز الاجزاء كاف في عدم جواز المجموع فلا وجه في الظاهر لقوله تعالى بجانب
 القبح قاطرة قوله لا يكون شئ من اجزائه قبيحا لعينه اي بعد ان يكون
 شئ منها حسنا اذ لو كان جميع اجزائه اسطة بين القبح والحسن لم
 يتصف الكل بالحسن ثم الظاهر قوله بعينه قيد اتفاقي * قوله انما هو محصور
 اصطلاح هذا انما يصح في القسم الاول وهو ما يكون حسنا بجميع اجزائه وانما
 القسم الثالث الذي هو ما يكون بعض اجزائه حسنا وبعضه لاحسا فبحسب
 فجعله حسنا باعتبار اجزاء انما هو بحسب الحقيقة لا بحسب الاصطلاح * قوله
 ولما نه تغليب باعتباراه انما بيان ستر الاصطلاح وانما رد على المص بالقطر
 الى لفظ المجرى * قوله وثانيا بان الكلام او فان قلت اذ رجع الحسن الى
 الاجزاء لم يكن المركب حسنا لعينه والكلام فيه قلت لما كان الاجزاء الذي
 متحدا مع الكل في الخارج ومغاير له بحسب الذهن كان المركب حسنا
 بعينه بحسب الخارج وحسنا بحسب الذهن على انه يمكن ان يكون المراد
 بعموم الحسن بمعنى في نفس الحسن بعينه عمومه كبريائه اما على المسألة
 او على حذف المضاف * قوله فانه يتصف بحسن ثبت في غيره ليس
 في بحسن صله الاتصاف اذ لا يعقل اتصاف شئ بمعنى في غيره بل السببية
 والصلية محذوفة والتقدير فانه يتصف به اي بالحسن بسبب حسن ثابت
 في غيره * قوله هو الانواع لا بحسب نفسه والوصف احاصل لكل نوع باعتبار
 خصوصية نوعية ذاته له غير منفك عنه كما ضرب للتأديب او التعذيب
 وهما بحيث وهوانه كما كان التنوع في الضرب اعتباري من حيث نسبة الى
 غرضه كذلك ماهية النوع اعتبارية والتعين ايضا اعتباري فمذه الامور
 الاعتبارية مسلم انها هي المقصورة في الاتصاف بالحسن والقبح لكن التسليم
 يكون الفعل عرضا لشيء في التقوم بمثل هذه النسب لا وجه له ولا انتظام
 لان النسبة الى الغاية والفرض ليس من الاعراض النسبية نعم لو لم تسلك
 بكونه عرضا لشيء او معنى كونه ماهية اعتبارية في الشرع لم يجمع لكان
 وجهها فليتاثر * قوله وانما جعل السببية قيدا انما ينقسم الحسن بمعنى في نفسه
 ثلثة اقسام بالتقسيمين فاحاصل التقسيم الحسن بمعنى في نفسه انما يحتمل السقوط
 او لا الاول ما سببية وغير سببية فلا سكال ولا يخفى انه غير ملائم لسبب والمص

ويحتمل ان يكون ما لا ينافي له
 اجزاء قبيحا لغيره لا ينافي في القبح
 الطر بالحسن بمعنى في نفسه
 سيد كره من انما احسنه والقبح
 احصا فبان بجمعها مما صحت الطر لغيره
 يكون اجزاء كذلك لا ينافي في نفسه
 بمعنى في نفسه ويحتمل ان يحتمل
 في حكم انما كسبه لقوله بمعنى
 انه لا يكون له لا متعلقا ببعضها
 المتعلق من التقى المذكور هو المنة
 بحسبه لا انه في غير المضاف
 لاجزاء بالحسن حقيقة * مرث

والثوريه الصبيح جنس
 بالحسنة والاضرفيه * مرث
 المحر النسبة الى النسبة
 المطلقة المنسبة بحسب
 العقل * مرث

وقيل ايضا ان القسم الثالث اعني ما يكون سببها بالحسن بمعنى في غيره ليس
 حقيقة حسنا بمعنى في نفسه بل بالواسطة لكنهم حسن هذه الوساطة بدرجة
 الاعتبار كما يصرح به القسم فصلا القسم الثالث كانه حسن بمعنى في نفسه لانه
 حقيقة ولذا جعل مقابلا لها ولا يخفى فيه من النصف * قوله وقد يقال انه ليس
 هذا بناء على مذهب الاشعري من ان الحجة بالامر على سبيل في حقيقة في الدرس
 الآتي * قوله وليس يستقيم لانه لا يتيان به قيل عليه انه منقوض بالوضوء فانه
 ما موربه وليس لا يتيان به حسنا لذاته وجيب بان الوضوء المنوي حسن بمعنى في
 نفسه باعتبار كونه قريبا بما لا موربه لانه يكون عبارة وان كان حسنا لغير اعتبار
 كونه مقابلا للصلاة واما الوضوء الغير المنوي فهو حسن لغيره فقط * قوله ولا يخفى
 عليه آه وجيب انه لا يلزم من كون الصابر عليه شهيدا بقاء حسن الاقرار لانه لو لم
 يسقط حسنه لا يلزم اباحة ضده وهو اجراء كلمة الكفر بل بقي ذلك صراحا كما كان الا
 ان الترخيص ثبت رعاية تحرفه فاذا صير حتى قيل كان شهيدا بناء على بقاء
 حرمة اجراء كلمة الكفر لا على بقاء حسن الاقرار * قوله بل هو شرط لاجراء احكام
 الدنيا لا يخفى ان الاقرار بهذا الغرض لا بد ان يكون على وجه الاعلان والاطهار على
 الامام وغيره من اهل الاسلام بخلاف ما اذا كان لا تمام الايمان فانه يكفي في مجرد
 التكلم وان لم يظهر على غيره * قوله وبان من احدث الايمان فيه بحث لانه لا يخفى
 شرطية الاقرار مطلقا فانه لو جعل الشرط مجرد وجود الاقرار سواء كان في الحال
 او في الماضي لم يمتنع هذا * قوله تسلكا بظواهر النصوص نحو قوله عدم
 بني الاسلام على خمسة شهادة ان لا اله الا الله والشهادة لا يكون الا باللسان
 وقوله عليه السلام انه روي بالايان شهادة ان لا اله الا الله وقوله عدم اعرس
 انه اقل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وقوله عدم الايمان بضع وسبعون شعبة
 فافضلها قوله لا اله الا الله * قوله وبان النبي عدم كانهما يمتنع لا يخفى
 انه بد الجرده لا يدل على انه الاقرار بجزء من الايمان بل على انه نفسه لا يمتنع كيف
 وهو بعبارة دليل الكرامة على انه لا يلزم من اقراره مجرد الاقرار كانه في الواقع
 فلا بد معه من ملاحظة امر آخر بمعنى الاستقلال وهو اجماع كثر المناقاة * قوله
 فيسجي جوابه حيث قلنا ما كانت الاحكام فنقول ان يكون زائدا شيئا اعتبره
 الشارع في وجود المركب لكنه من عدم بناء على ضرورة جعل الشارع عدمه

وفي نظيره اعضاء زينة فالمرس
 لا يتحقق الا ان شرا بتفاته
 واليد رسله لا يتحقق بالتفاته
 لا يتحقق وسببها لا بد
 من شئ *

فاعبر المركب موجودا وقولهم لا كثر حكم الكثر من هذا القبيل * قوله وبعض
 معاصرة قبول اربعة النظام الذين القور بما فانه ذهب الى انه التصديق
 المعبر في الايمان هو التسليم وهو فعل ~~الذي~~ متضا كردن نهادن وكر ودين
 وحز وداشتن به انرا كه خود داشته باشي وليس من جنس العلم بل امر واه
 لكونه فعلا اختياريا وكون العلم كيفية او انفعالا لان التصديق المنطقي
 محال للمعاند من الكفار * قوله وجعله مغايرة له قال الفاضل الشريف هذا
 وهم كيف والتصديق المنطقي قبول لوقوع النسبة او لا وقوعها والتصديق
 المعبر في الايمان قبول لنبوة محمد وم الزام على نفسه متبقة بجمع ما مره
 محمد وم وبينها بوزن بعيد وقد يحاب علة بانه المغايرة التي ذكرها مغايرة علة
 المتعلق فانه متعلقا احدهما انحصار من متعلق الآخر وغرض الشارع في المغايرة
 باعتبار نفسه وفيه بعد التسليم ان الزام المذكور عين التصديق وغرض الشريف
 تصحيح كلام من حكم بالمغايرة بحكمها على المغايرة في الجملة وذا حاصل لان الحكم
 مغاير للعالم ومنهم من قال من جعله غير التصديق المنطقي حمل التصديق المنطقي
 على مدح باب الامام وهو المجموع المركب وانت خبير بانه حمل النزاع في هذا
 المقام على المنطقي بعيد كل البعد * قوله وذكر المصنف جوابا عن اعتراض بعض
 معاصريه على كونه التصديق المعبر في الايمان تصديقا منطقيا بحصوله للكفار
 المعاندين كما اشار اليه سابقا بقوله وحصوله للكفار وم وحاصل هذا الجواب
 ان التصديق المعبر في الايمان نوع من التصديق المنطقي الذي هو احد قسمي
 العلم لكونه مقيدا بالاختيار وكونه التصديق العلمي انهم فلا يتجه بالرد ليس
 المذكور المصير اليه من مقولة اخرى * قوله ونحن اذا تعطينا رد الجواب للمصنف
 وقد يحاب عنه بانه امر بالمص من جعل التصديق امر اختياريا بل انه مشروط
 في التصديق المعبر في الايمان انه يكون تحصيله بالكسب والاختيار بمباشرة
 الاسباب من الفاعل الذهن وعرف التطرد وقد يقال من حصل له تصديق
 بلا اختيار او التزم العلم بموجبه يكون ايمانا اتفاقا ولو صدق النبي وم بانظر
 في معجزة اختياري لم يلزم العلم بموجبه بل عانده فهو كافر اتفاقا فعلم
 ان المعبر في الايمان الشرعي هو الاختيار في التزم موجب التصديق لا في نفسه
 لكن هذا مبني على ما ذكره بعض الفضلاء من ان التسليم امر اذن على التصديق

نعم لا تترك وجعله مبايناً له لم يرد
 بل لا كان ردّاً على البعض معاصريه
 المصنف اللهم الا ان يحل المغايرة
 على المباينة بطرقة المقام
 مش

قال في شرح المقاصد بعد نقل كلام
 المصنف وكلامه في الجملة المحقق
 ثم رد بذكر تارة الى ان التصديق
 المعبر في الايمان نوع من تصديق
 الى انه ليس من جنس العلم
 اصلا لكونه فعلا اختياريا وكونه
 العلم كيفية او انفعالا وكونه
 امر اخر بعض التعيين ولا يخفى
 ان سببا لا مبيها على الاول
 فيقال * مش

لا توضيح على ما ذكره السراج قائل * قوله وفي التفسير لا يمان أو هذا انما
 يستقيم على رأي من يقول ان الحسن والقبح من دلالات الامر لاحد موجباته
 وهو مذاهب من يقول لا جبر في القدر ولكن امر بين الطرفين وهو مذاهب
 المعزلة ايضا واما على مذاهب الجبرية فلا بد قوله لكنها حسن لعينها اعترض عليه
 بان الصلوة حسنة صادرة قربة بواسطة الكيفية فصارت بواسطة الغير
 واجب بان المراد بالواسطة المنفية ههنا ما يتوقف ثبوت الحسن للمأمور به
 عليه والوسائط المذكورة كذلك بخلاف الكيفية فان الصلوة حسنة لذاتها
 من غير نظر الى جهة الكيفية وللهذا كانت حسنة حين كانت القبلة بين المقدس
 وهي الآن حسنة الى أي جهة كانت عند استئثار القبلة او تقتصر على الدابة
 * قوله وباجتبت والطاعات اجبت في الاصل اسم صنم فاستعمل في كل عبادة
 من دون التبرع وقيل اصل الجبر وهو الذي لا جبرية فقلت سببه ناء
 والطاعات كل ما عباد من دون تبرع او صدق من عباد تبرع بين الطرفين اصله
 طغيوت فقلت عبادة ولا منه قلب مكانه فصار طغيوت ثم قلت ياؤه
 الفا * قوله والتحقيق قال الفاضل الشريف لا يخفى ان هذا التحقيق يقتضي ان لا يكون
 لهذا القوم حسن اصلا للمعنى في نفسه ولا المعنى في غيره اما الاول فظاهر
 ليس له حسن بالنظر الى نفسه على ما شره السراج واما الثاني فلان حسن
 الوسائط اذا لم يعتبر وجعل حسنها كالعدم فيها لا الى ان لا يحسن الغير بها فيكون
 قوله فصارت لكل منها كانه حسن لا بواسطة امر في غاية الركاكذ وكلام المص رحمه
 في غاية البراءة حيث لم يجعل الامور حسنة بالغير بل قال يسببه ان يكون حسنها
 بالغير لكن ارتفع الوسائط فصارت بعد المحضات متوقفا على وجه عليه
 ما اورد به بقوله يرد عليه وجوابه بايجاب المص لما ذكره الشرح عدم استقامته
 انتهى اجيب عنه بانه انما يقتضي عدم حسن هذا القوم اذ كان حسن الوسائط
 ساقطا من كل وجه وليس كذلك يدل على هذا قوله في النظر الى هذا المعنى لا يحسن
 قهرا وانما خير بان هذا الجواب انما يرفع لزوم عدم تحقق اصل الحسن لهذا
 القسم ولا يرفع مخالفة التحقيق المذكور لكلام المص حيث دل على ان ثبوت
 الحسن له في نفس الامر بالغير وكونه حسنا للمعنى في نفسه على سبيل الشبهة وكلام المص
 على العكس انما يجر كلام الشريف وقد يجاب ايضا بانه معنى عدم الجبر له بالنظر الى

الامر انما هو الجواب المذكور
 في التفسير * مسته

لانها انما تبادى بانفعال
 واحوال وضعت التنظيم
 والتنظيم من غير حال حسن
 في نفسه * مسته
 ومن الشبان والاصحاب

فانه يدل على انتفاء الحسن
 بالنظر الى معنى مخصوص
 لا مطلقا * مسته

انما فكره الاسم له لام عبارة المعنى
يظهر في التوضيح لانه يجوز ان يكون
المعنى لا يستحق هذه العبادة
التي هي من جهة العبادة يستحق
من جهة الموت الا انه في غير ظاهر
في البيت * مشه

حيث قال اولاً فصار كل منهما
كانت حسنة لا بواسطة امر بآراء
لفظ كان بل بواسطة امور
ولم يفرق بين بواسطة كونها مأموراً
واعلم ان لفظ بل في مثل هذا
المقام ليست لا بفعل الكلام
الساكن كما يتبادر الى الكلام
من كونها لا تفرق اليه الوهم
استقاء الحسنة الذي غمرك
الافعال بالطلا على ما ذكره
لا تتقار الى كلام آخر وهي حسنة
صرف ابتداء لافعاله على الصحيح
كانت منفى البيت وزعمهم ان
في معنى كافيته ان لا يقع في التميز
الا على هذا الوجه * مشه

نفسه عدمه اذ انظر الى خصوص ذلك الفعل وقطع النظر عن كونها عبادة
كما هو رايها كما اشار اليه بقوله المطلوب بالامر ومع عدم اعتبار حسن الوسايط
وجعله كما لعدم جعل حسناتها مستحقاً في حسناتها لا فعلها كما اشار اليه بقوله
حتى كان المراد بالامر نفسه تلك الافعال التي ورد بالامر بها ولهذا جعل في القسم
من قبيل الحسن المعنى في نفسه متساوياً بحسن غيره ولم يعكس وانت خبير بان
هذا الجواب لا يلزم كلام الله سبحانه قوله فيما سيأتي وجعلت من قبيل الحسن
بمعنى في نفسه لا يجوز كونه كما هو رايه * قوله والا حسن ان يقال آه قيل وجه
الاحسنة انه في الوجه الاول ملاحظة شرف الوسائط وحسنها وفي الوجه
الثاني لا يلاحظ وعدم الملاحظة انسب بالعرض وهو بيان كون هذه الاشياء
كانها حسنة في نفسها والوسايط في حكم عدم وقيل وجه الاحسنة ان الفقيه
والبيت ليسا بمستحقين بالنظر الى الفقر وشرف البيت في نفسه بل بالنظر الى
النتيجة لعدم كرمه ووقوعه جعل الفقير مستحقاً لهذا الاحسان وانه لا يختص
الغرة والشرف به يفرق بين جعل البيت محرماً ومشرفاً مستحقاً لشرف الزيادة
وفي هذا الوجه ايراد هذا بخلاف الوجه السابق فصار احسن وانت خبير بان انسب
للمقام هو الاول * قوله فيما للنظر الى هذا المعنى لا يحسن قهرماً اذ ليس ميلها الى السر
اختياراً بل حتى يحسن قهرماً وفي تقديم قوله بالنظر الى هذا المعنى كما في حسن قهرماً
بالنظر الى معني آخر وهو جرحها عن ارتكاب المعاصي واتباع الشهوات وهذا
يظهر ان المحالفة بين ما ذكره ههنا وبين قوله فيما سبقت وانما يحسن بواسطة
حسن قهر النفس الامارة بالسوء * قوله وقد يقال اي في بيان المقام الثاني
* قوله وكيف يكون وسائط حسناتها قيل لو سلم النقصه بحسب الخارج فيكفي
التفاير الذي هي في كونها وسائط احسن ولا شك فيه * قوله وفيه نظر اذ الوسائط
اجيب عنه بمنع لزوم حسن واسطة احسن وهذا كما انه الكلام متصف بالبلغة
بالبلغة والقصاحة بواسطة المعنى الاول ولا يكون المعنى الاول متصفاً بها كما
تقرر في موضعه ويؤيده انهم اعتبروا في حسناتها والامر به كغيرها وفي واسطة صرح به
فخر الاسلام * قوله ولا يخفى في انها ليست نفس الزكوة آه فانه الزكوة اتيان جزء
مقدر من النصاب يحول للفقير المسلم الذي ليس بها شئ وما مولاه ووقع الحاجة
بعد صرف الفقير مال الى حوائجه وكذا الحج ليس زيارة البيت بل هو الاحرام

والوقوف بوقت وطواف الزيارة وكذا الصوم اسماك مع النية ولو ساعته
 فلا يوجد فيه تفرع القسم بل في الاستمرار عليه والتمسك التكرار * قوله والمؤ
 ما صرح به المصنف في مقصود تحريمه ما صرح به المصنف من ان الوسائط دفع حاجته
 الفقير وزيارة المكان الشريف فالمضاف محذوف في الموضوعين وسرف المكان
 بمعنى المكاف المشرف واليد على حذف المضاف انه اعبر الواسطة في الاول امر
 اختياريا يعنى تفرع النفس * قوله هذه العبادات الثلاثة احكاما بالنسبة تباين
 العباد بالافعال ويقر منه تأويل الشريف لفظا لما ذهب بالطرق في قول
 صاحب المواقف وهي معنى ذلك لما ذهب اربع * قوله فاحقت بما هو حسن
 بعينه انه لا يتحقق ضعفه لانه اذا جعل الامر الذي كان احسن لاجله كالعدم ولم يعتبر
 كونه كما مور به فاقى سمي كونه حسنا حتى يلحق بحسن بمعنى في نفسه وبالحكمة
 الاشكال انما هو في تقسيم احسن بمعنى في نفسه الى هذه الاقسام الثلاثة من البين
 ان الجواب المذكور لا يقع في الاشكال * قوله كما انه الامر المطلق احكاما على القرينة
 الدالة على ان المأمور به حسنة بمعنى في نفسه او لغيره * قوله كالوضوء للبر
 فيحسن لبعينه لا لغيره قيل فيه شككال وهو ان الوضوء اذا كان للبر وبيغى ان لا
 اصلا لا يستحق فاعله المخرج عاجلا والنجاة عاجلا وقد يجاب بان الوضوء
 للبر ومن حيث ان فعله يوصل الى صحة الصلوة يستحق فاعله المخرج عاجلا والنجاة عاجلا
 نعم النجاة الواجب شرعا بمقتضى الوعد انما هو بالنية وفيه تأمل * قوله
 قلنا قد سبوت آه قيل لو قال في الجواب انهم تسامحوا في اطلاق المأمور به على
 الجمل بالمصدر بناء على انه اثر لا يقع المأمور به وان كان المأمور به في الحقيقة
 هو لا يقع والاحداث لم يتوجه السؤال الثاني والاحتجاج لا اعتدال في الما
 بالتسامح ويكون قصر المسافة * قوله في كونه احسن هو المأمور به او لا لا شك
 ان احسن هو نفس الايمان وقوله مع ان الكلام فيه اشارة الى ما قال في صدر
 البحث والمأمور به في صفة احسن * قوله لب جزء من مفهوم سمي منها بخلاف
 الصلوة فيه السرف انهم جعلوا العبادة من الصلوة دون غيرها من الزكاة والصوم
 والسج انهم ذكروا الشيء لا يكون بالاضافة الى شيء تفرع كونه هذه الاشياء عبادا
 بالاضافة الى ما ذكره من الوسائط وما يكون للشيء بالاضافة الى غيره عز وجل في
 فصول البديع الفاروق في ان العبادة جزء الصلوة ودرها مفهوماتها * قوله وانما

فيكون الزيارة جزءا من العبادة
 مستندة الى ما في الحج
 مستند

كما سبق اليه الاشارة
 في كلام الشريف * مستند

في انفسه لغيره * مستند

اجمعوا على انه يمتشي على هيئة في الجملة وروى عن ابن عمر وابن مسعود وابن
 الزبير رضي الله عنهم ان معنى قوله تعالى **اعلموا على العمل الذي امرتم به** وامنوا
 فيه * قوله قلت لانه لا يمتشي لا ارتفاع الوسائط قبل فيه نظر وهو انه يقال
 لا يجوز ان يكون علما **كلمة الله تعالى** مندرجا في الجملة حيث لا يجد ان الوجود
 فيكون من قبيل المحسن في نفسه اذ لا يتعين جعل الوسائط في حكم العلم طريقا
 الى ارتفاعها فتأمل * قوله وقد يقال اي جواب السؤال * قوله وقد عرفت
 ما فيه من انه الوسائط في صورة العكس ايضا باختيار العبد فلا فرق ومن ان
 كفر الكافر و اسلام الميت مما لا يتأتى في نفسه لما مور به ومن ان الوسائط
 ينبغي ان يكون حسنة والكفر ليس كذلك انت في الاخير من المنع وانتم اعلم بقوله
 ولا يلحق انه استدلاله الثاني في عدم دلالة الاعلى ما ذكره بحث يؤيده ان
 الاسلام جعله مقتضيا الكمال صفة المأمور به وهو لا يقبل السقوط والحق
 انه لا يدل الاعلى ذلك وان المراد بكمال صفة المأمور في كلام فخر الاسلام المحسن
 العيني * قوله **الاسم المذكور** في سائر الكتب اه يعني انه باجماع المصنف كلام فخر الاسلام
 عليه مخالف لسائر الكتب ولما حمله عليه شرحه * قوله ما يتأخر القسم لادل مع
 ان الظاهر السباو انه يزاد به ليكون قسما منه * قال المصنف وان لا يكون التسريع
 الا بما هي في حق من يتناول الامر وذلك لانقطاع الاتيان على انه لا يترجم للاحكام
 وقد ثبتت الجملة في حقه فلا يكون الظاهر مشروعا له * قوله مسمى اجماع وجه
 التسمية انه يجمع القسمين اعني احسن لغيره و قد مر انه يجمع الحسن بالاعتبار
 في شئ واحد كالمرأة الجميلة او انزخت بزينة البست حسنة لا يدعى على حسنها
 بتلك الزينة ونظيره الظاهر المخلوق باو الله فان ادناه صار حسنة لغيره احسن
 به تلك حرمة اسم الله تعالى بعد ان كان حسنة في نفسه * قوله وبما القدرة والضمير
 راجع الى الشرط والثابت باعتبار التحجب * قوله فصار اي اداء العباداة والضرر
 الثالث * قوله انه فيه نوع تكليف اي في جعل الجميع قسما متلا نوع تكليف كما
 لا يخفى بل لا وجه له لان القدرة ليست من الافعال الاختيارية فلا يتصف بالحسن
 على ما مر من الشارح على انه القاعا في ذكر في شرح المعنى انه القدرة ليست شرطا
 بحسن المأمور به الذي يحسن بصدده بل شرط بحسن التكليف به فانحو ان لا يجعل هذا
 قسما من النوع الثاني لما مور به بل يذكر ابتداء كما فعله القاضي بوزيد * قوله ليس

والله اعلم بالصواب صاحب المكشفت
 حيث قالوا انما اعتبر الوسائط
 وكفر الكافر و اسلام الميت
 ولا يجوز ان يكون علما
 كلمة الله تعالى مندرجا في الجملة
 حيث لا يجد ان الوجود
 فيكون من قبيل المحسن في نفسه
 اذ لا يتعين جعل الوسائط في حكم العلم
 طريقا الى ارتفاعها فتأمل
 * قوله وقد يقال اي جواب السؤال
 * قوله وقد عرفت ما فيه من انه
 الوسائط في صورة العكس ايضا باختيار
 العبد فلا فرق ومن ان كفر الكافر و
 اسلام الميت مما لا يتأتى في نفسه
 لما مور به ومن ان الوسائط ينبغي ان
 يكون حسنة والكفر ليس كذلك انت في
 الاخير من المنع وانتم اعلم بقوله
 ولا يلحق انه استدلاله الثاني في عدم
 دلالة الاعلى ما ذكره بحث يؤيده ان
 الاسلام جعله مقتضيا الكمال صفة
 المأمور به وهو لا يقبل السقوط والحق
 انه لا يدل الاعلى ذلك وان المراد
 بكمال صفة المأمور في كلام فخر
 الاسلام المحسن العيني * قوله
 الاسم المذكور في سائر الكتب اه
 يعني انه باجماع المصنف كلام فخر
 الاسلام عليه مخالف لسائر الكتب
 ولما حمله عليه شرحه * قوله ما
 يتأخر القسم لادل مع ان الظاهر
 السباو انه يزاد به ليكون قسما
 منه * قال المصنف وان لا يكون
 التسريع الا بما هي في حق من
 يتناول الامر وذلك لانقطاع
 الاتيان على انه لا يترجم للاحكام
 وقد ثبتت الجملة في حقه فلا
 يكون الظاهر مشروعا له * قوله
 مسمى اجماع وجه التسمية انه
 يجمع القسمين اعني احسن لغيره
 و قد مر انه يجمع الحسن بالاعتبار
 في شئ واحد كالمرأة الجميلة
 او انزخت بزينة البست حسنة
 لا يدعى على حسنها بتلك الزينة
 ونظيره الظاهر المخلوق باو
 الله فان ادناه صار حسنة لغيره
 احسن به تلك حرمة اسم الله
 تعالى بعد ان كان حسنة في
 نفسه * قوله وبما القدرة
 والضمير راجع الى الشرط
 والثابت باعتبار التحجب * قوله
 فصار اي اداء العباداة والضرر
 الثالث * قوله انه فيه نوع
 تكليف اي في جعل الجميع قسما
 متلا نوع تكليف كما لا يخفى
 بل لا وجه له لان القدرة
 ليست من الافعال الاختيارية
 فلا يتصف بالحسن على ما مر
 من الشارح على انه القاعا في
 ذكر في شرح المعنى انه القدرة
 ليست شرطا بحسن المأمور به
 الذي يحسن بصدده بل شرط
 بحسن التكليف به فانحو ان
 لا يجعل هذا قسما من النوع
 الثاني لما مور به بل يذكر
 ابتداء كما فعله القاضي بوزيد
 * قوله ليس

اولى بل عكسه اولى لانه بالذات مقدم على بالغير * قوله والازم امكانه
كذلك يتبع وهو محتمل في شرح المقاصد وغيره * قوله بان لزوم الملح للذات
اللزوم بل عارض وهو محتمل فلا ينافي في امكانه * قوله وهو لا معنى * قوله
ينسب اليه لاصلين فيه بحيث وهو ان الاسعوى يجوز التكليف بالمح ولا يقول
يكون جميع التكليف من قبيل التكليف بالمح فليس منشأ ذلك من اهلين المذكورين
والا يقال بان جميع التكليف من قبيل التكليف بالمح بل منشأه عدم القول بكسر
والفتح العقليين وانه لا يقع من اقرئى ولهذا ناسب ذكر هذه المسئلة بهذا قال
في فصول البديع نسبة تكليف المح الى الشيخ بواسطة دين الاصلين ضعفه
لانها لا تقتضيها فانها مناط التكليف الامكان بمعنى صحة لعلو قدرته الكلية
بأيقاعه عادة وهي بالقدرة المفردة بصحة الآلات والاسباب اجماعا على الاستطاعة
الحقيقية والامكان لكل تكليف تكليف بالمح لانه الفعل معها واجب فطلب
ايجاد الموجود وهو تكليف مح لان الطلب يقتضي مطلوبا غير محتمل لانه تكليف
بالمح كما ظن وبدونها متعذر لا التعميم بل اجماعا لما لم يجوز لم يصح المزوم ان
لا يقتضي احد لانه اذا لم يأت بانها مأمورة لم يكلف بوجوبه وانما يقع ان الفعل
بدونه عقلة التامة متعذر معها واجب فلا تكليف الا بالمح ولان قوله باق
والافعال مخلوقة تترتب مبني على انه ترجيح الاختيار من جانبها لا كما قاله بجهته من ان
افعال الكائنات كحركة ايجاد فيكون امتناع احد الطرفين بالغير ونحن متابعون
على التكليف بمشله * قوله لا انتفاء شرط اي شرط وقوعه وهو لعلو القدرة به اما
بان لا يكون الفعل من جنس ما يتعلق به القدرة فخلو الاجسام فان القدرة الحادثة
لا يتعلق بها كجواهر اصلا او يكون من جنس لكن يكون من نوع اوصف لا يتعلق به
كحركة الجبل والطيران الى السماء * قوله او وجود مانع لعلم الله تعالى بعدم وقوعه
او ارادته او اختياره سبحانه بعدم وقوعه * قوله خلافا للاسعوى فان عند التكليف
ببعض منه واقع وهو صورة وجود المانع المذكور وان لم يقبل بوقوع صورة
انتفاء الشرط الذي ذكرنا * قوله ولما لم يمنع كونه العلم انه فيه بحيث او
ليس في كلام المص ما يدل على انه اراد بتبعية العلم للمعلوم المضي الذي ذكره الشر
حتى يراد علمه بغير اضمحلال مراد ما هو المشهور من ان العلم بوقوع شيء في وقت
معين لصفة معينة تابع لكونه بحيث يقع فيه كذلك لانه مله وحكاية عينه

كيف لا يوجب لاجار التكليف
بشك مع انه واقع انتفاء لاجار
في جهل * مشه

ط انتفاء تأثير قدره العبد
لا يستلزم انتفاء وجوده
مشه

اي تكليف بطلب المحال او
مح المحال او يتحقق بمقتضى المحال
كما يقال الحكم بالاجاب والسلب
مشه

لان التكليف طلب ولا طلب
فيما يكونا حاصلين استلزم عدم
الطلب * مشه

فطلب الحاصل ليس بطلب فيكون
لا يوجب استلزامه بوجوه
منه في الاستحالة
مشه

* قوله وكفى في الجواب أنه ظاهر في هذا الكلام عدم الاحتياج الى ذكر بقية العلم للمعلوم في الجواب في الجواب لان الجواب الذي ذكره نفسه لا يتم الا بهتة المقدمة فان قوله في العلم انه يؤمن او لا يؤمن باختياره وقد رتبنا انما يتم باعتبار تبعية العلم للمعلوم اذ لو كان الامر بالعكس بان يكون العلم سببا مؤثرا او موجبا للموقع او اللاذ وقوع لزوم وقوع العلم او عدمه بسبب كون علم الله تعالى مستغنيا به عن اية اخرى له الاختيار حتى يتم الجواب تمامه * قوله وكذا في الاخبار كقوله تعالى سواتر عليهم انذرهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون * قوله وقد يقال في تغذية هذا التقرير لانه محرمين في الابداء ولا يخفى انه يدل على انه التكليف بالمتنع لانه جائز بل واقع كما صرح به في شرح المقاصد فلا يطلبا ما ذكره المصنف من دعوى الاتفاق على عدم وقوع التكليف بالمتنع لانه الابتكاف بعيد فلذا قال وقد يقال * قوله وهو صحيح لان التصديق في الجواب بانه لا يصدر في شئ يستلزم عدم تصديقه في ذلك ضرورة انه صدق في شئ وما يكون وجوده مستلزما لعدمه يكون محال وهذا هو الذي اشار الى اختياره في حواشي الفصل وعلى هذا الاحتياج في بيان الاستحالة الى بسط علم المصدرة بانجبر المذكور تصديقه حتى يرد منع لزومه بجواز انه لا يخفى ان هذا حكما بذلك التصديق وان كان مخالفا للعادة بخلاف ما اذا علم الاستحالة بكونه اذ عان ما وجد من نفسه خلافة * قوله ولا مخلص الا ما قيل ان قال جدي فصول البديع لكان ان يقول ان الايمان ان كان التصديق في الجملة لم يترجم في التكليف بالايمان التصديق بكل واحد من هذا النص وان كان التصديق بكل واحد من نفسه في لا يؤمنون رفع الاجاب الكلي لا السلب الكلي فلما بينا فيه التصديق بسبب في هذا النص فليس هذا الذي لا يلائم ما ظن * قوله ولا يخفى ما فيه قال الفاضل الشريف فانه الايمان حقيقة واحدة لا تختلف باختلاف الامتناع والارادة يعني انه التكليف بتارة التصديق بجميع ما علم مجيبه به عدم واخرى بما علم التصديق بانه لا يصدر مستبعد جدا والافطرية الجواب ان الايمان في حقه كل مكلف التصديق في الجميع اجمالا او في كل معلوم له تفصيلا وذلك مكرر في نفسه متصوره به جمل وقوعه جوازا ان لا يكون مجي الاخبار بعدم التصديق معلوما له على التفسير وعلم الله تعالى واخباره للرسل عدم لا ينافي ذلك فهو كقوله تعالى لنوع عدم لن نوع

وهو ان يجعل الدليل الذي هو الدليل
سببه انما جعله لانه لو وقع التكليف
بما كان اولى به لكانت منتهى الدليل
الا جمل وكيفية منتهى الدليل
الامر انما التصديق بالمتنع
الذي هو المتنع والامر
من الامتناع الذي هو
كان من نوعا * مثله

فان صاحب المناج لا يتم
الاجاب مكلف بالايمان
بعدم انجبر الله رسول عليه السلام
بانه لا يؤمن به ويجهل به
اجاب مكلف به
لا يجوز التكليف به
لا يقع منه

مشرطاً بالقدرة بناءً على أنه نفس وجوب لا أدركه مستلزم له وتبينه بأنه
 يتكلم عنه وجوب لا أدركه الذي هو التكليف فلا يكون نفسه الوجوب تكليفاً ولا
 مستلزم له فلا يكون ~~القدرة~~ ~~القدرة~~ * قوله من يخرج حرج غالباً الأول قيد للتمكن و
 الثاني قيد له بعد البعد بالاول * وقوله وقد فرق بين الغالب والكثير حاصله
 الغالب استمر منه الكثير والكثير من الناس وهذا بحسب الاصطلاح فلا سماً محتمة * قوله
 لوجوب أداء لكل واجب عنه إشارة الى حذف المضاف في عبارة المص * قال المص
 فلهذا يجب التمييز بين الوجوب القوي والقدرة الممكنة شرطاً للوجوب لا أدركه لم يجب الوضوء
 على العاجز عنه كالمنفلج وليس له معين وقيل اعانة الآخر والمرأة كعدمها والعيبة
 ردوا بيان لا تغاير تلك القدرة بل وجب التمييز وكذا لم يجب الصلوة تماماً بل وجب
 قاعداً بما ذكره نظرناه لو صرح بالتفريق بجانب التقلي لكان أوضح * قال المص وسقط
 الزكوة توضيحاً ان ابن السبيل اذا كان له مال في بيته وحال عليه الحول وجب
 عليه أداء الزكوة واذا اسلك النصاب قبل البلوغ اليه سقط الواجب اجماعاً
 * قوله وامكان القدرة على الاداء قال القائل وقوله نظرنا لا حاجة في
 استخراج الخلافية الزفرية الى التزام اعتبار القدرة المستوية وانحو ان تؤمم
 القدرة غير كاف لصحة التكليف ولكن العلماء استحسنوا وقالوا ما يوجد في هذه
 المسئلة احتياطاً فلان يتأتى ليس عليه عمل اولى من ان يترك ما عليه ولهذا لم
 يؤتموه بترك الشرع في البحر الاخير اتفاقاً * قوله ولم يعتبر امكان القدرة اهـ جواب
 سؤال مقدور وهو ان يقال اذا اعتبر امكان القدرة بامكان امتداد الوقت
 في حوز وجوب أداء الصلوة ينبغي ان يعتبر امكان القدرة في الحجج بل اذ ادركه
 وكذا الكلام في اخواته * قوله مع انه هذا اقرب الى الوقوع * قوله متقدر في هذه
 الصور يعني انه الغرض من اعتبار امكان القدرة وجوب القضاء والقضاء
 متقدر في هذه الصور اما في الحجج فلان جميع سنين العمر وقت لا اداء بعد الوجوب
 فلا يكون بالتأخير عن السنة الاولى قضاء واما في الشيخ الغاني فلانه ان قدر
 على القضاء بعد الكل والقدرة لم يكن قابلاً لمريضاً وقد فرضناه فانب
 واما في المتقدر فلانه اذا حصل في الوقت ما يتقدر سقط القضاء بعد الوقت
 فلا وجه لاعتبار امكان ردائه للقضاء وكذا لا اعني ان خلق الله في البصر
 حتى وجب عليه اجماعه لم يجب عليه قضاء ما صلى سابقاً * قوله بخلاف

سقط الزكوة بطلان النص
 بعد الحول قبل التكليف من الاداء
 من فروع اشراط القدرة
 من سقوطها بعد التكليف
 من فروع اشراط
 القدرة البسطة * مثله

يعني ان الغرض من اعتبار
 امكان القدرة وجوب القضاء
 والقضاء متقدر في هذه الصورة
 مثله

في حق الوجوب لا بالزاد والراحلة * قوله اي سير قدرة العبد على ادائه كما كان
عبارة المصنف بما الى توجيه لانه لفظة على لا يجوز تعلقها بتوجب وهو ظرف
والمسير لان السير على العبد لا على الاداء * قوله اي توجيهها يجعل لام اليرضا
عن المضاف اليه المقدرا اعني القدرة ويجعل لفظة على متعلقة بذلك المقدور كما
كان في تعلقها بالقدرة المقدرة نوع خفاء قال ولا يظهر ان يقال والاخر عند
في توجيه عبارة المصنف بجعل للظرفية بمعنى في كما في قوله تعالى ودخل على حين غفلة
وقوله عز من قائل واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان اي في زمن ملكه
صرح به في معنى السبب وغيره * قوله بصير ليسر لانه ليس مجرد عن التفصيل
لان الاعتبار ليسر لا لكونه ليسر * قوله ثم القدرة للممكنة اية حاصله ان القدرة
الممكنة لا يشرط بقاؤها لبقاء الواجب لانها شرط محض ليس فيها معنى العلة
بديل عنها لم تغير صفة الواجب من اصل الامكان والقدرة الميسرة شرط بقاؤها
لبقاء الواجب لانها شرط في معنى العلة بديل تغيرها صفة الواجب من العسر
الى اليسر وفيه بحث لان القدرتين سياتي في تغيير صفة الواجب فالقدرة الممكنة
مغيره والامكان وهو عدم لزوم الحال من فرض وقوعه في الممكن وهو جواز ايقاعه
بلا اضطراب وتلقوا القدرة الميسرة من الممكن الى اليسر فاستقر في اشتراط بقاء
الناية لبقاء الواجب دون الاول اي انما ثبت بالقدرة الممكنة لاحتفاظه بشدة
الاتمام بوجوده حتى لم يلاحظ فيه ان يكون على صفة اليسر فبعدم وجب تسقط
ولو كان في ادائه عسر نبوت القدرة الممكنة والناية بالقدرة الميسرة لاحتفظ
فيه صفة اليسر لجد فيشرط بقاءها لبقاء الواجب والانتقال للاحتفاظ في
اصل الوجوب عسر * قوله غيرت صفة الواجب ليس معنى التغير ان الواجب كان
اولا بالقدرة الممكنة بصفة العسر ثم باشرط الميسرة تغير الى صفة اليسر بل معنى
انه له كما وجب ابتداء بالقدرة الممكنة لكان جائزا فلما توقف الوجوب على
القدرة الميسرة صار كما كان الواجب تغيره من العسر الى اليسر ثم قوله صفة الواجب
اما باعتبار تحقق الوجوب بعد وجود القدرة باليسرة او باعتبار انه كان له
صلاحية ان يكون واجبا قبل وجوده كما في الواجبات بالقدرة الممكنة فستبي
تلك الصلاحية صفة الواجب * قوله لانه بهذه العلة مما لا يمكن بقاءه اذ جواز
سؤال مقدور وهو ان بقاء الحكم قد يستفي عن بقاء العلة يستفاد المشروط

الواجب ان الزاد والراحلة شرط
مع الممكنة وتأتي في القدرة للممكنة
لا بد وانما يقع في الملك على
وقد لا يشرط على ان
يحصل ان لا يشرط على ان
فالقدرة الممكنة ينبغي ان تكون
يسر فانه عدم الميسرة لا يشرط
اليسر * مشه
ذكر الشيخ الطاهر القدسي في
شرح البرزوي مشه

عز بقائه الشرط كما لم يلزم في الحج فيبقى الزكاة لا يشترط دوام القدرة الميسرة له ولو لم
الواجب وتقرير الجواب ط * قوله كما لم يلزم هذه الكفاية بمعنى كفاية الحاجة
ومعناها المبادرة وذلك اذا اتصلت بها نحو سلم كما تدخل الدار وصل كما تدخل الثوب
ذكره ابن النجار في النهاية وابوسعيد السيراني وغيرهما * قوله لا يجوز جعل الزكاة
ماني هذا الجواب النصف فانه مراد المقترض بيان بطلان الحكم من غير وجود القدرة
الميسرة حقيقة نقضاً لا اشتراطاً بها فلما يدفعه جعل القدرة المعدومة حقيقة
موجودة تقديره لا وجه له كما لا يخفى * قوله والنصاب ليس منه يرد عليه ان
سبب الزكاة ملك النصاب التام فكيف لا يكون ملك النصاب من الاسباب
* قوله بل يكفي ملك قدر المؤدى هذا لا يرد اذا لم يكن فرق بين الامكان والتمكن
واما اذا فرق بينهما كما ذكرنا فلا اذا لا يخفى انه التملك بمعنى جواز الاتيان لا المصطفا
وقوله لا يتحقق بملك قدر المؤدى غالباً * قوله بل ربما يكون آية قد يفتقر فيها
ايمان الواحد من الاربعين ببقية يد المال كسعدا وتشرين والتمتع من المال
يبقى في يد مائة وخمسة وتسعين فكيف يكونان في الصلوة وعدمه وكذا لا يؤثر
جنته المقتول والثاني صدقة الغنى والاربع اعرف بحقيقة الحال فجعل النصاب
جهد في شغل القدرة المكنة المانعة للفقير والاضطراب والغنى لا يثاب صدقة الميسر
* قوله فان قيل آية منسأة السؤال تصريجه بعدم اشتراط بقاء النصاب
لبقاء الوجوب لكونه شرط الوجوب لا شرط اليسر * قوله وبهذا يندفع
ما قلناه من انه الزكاة انما يسقط لغوات القدرة الميسرة التي هي وصف الثمارة
* قوله فانه لفتي الوجوب لان حقيقة لفتي الوجوب وهو غير ما يفهم على ما هو
اقرب الى المعنى الحقيقي من المجاز وهو لفتي الوجوب * قوله ولا يصير المراد اهلاً
للاغناء لا بالمعنى وبهذا لا يجب الزكاة على المديون لان الوجوب باعتبار
الغنى واليسر والدين تناهيهما فان قيل فلم لا يمنع الدين وجوب التكفير المالك
مع كونه منافي اليسر قلنا يمنع على قبول البعض فيجوز التكفير بالصوم لغوات
صدقة اليسر فصلاً لا حالاً للمعدوم والفقير لمن يقول بعدم المنع ان الزكاة
بالافتاء شكر النعمة الفناء ويشترط الكمال في سببه يستحق شكره اذا لا يليق من
الكريم ايجاب الشكر بمقابلته النعمة التي قصته والدين يسقط الكمال حتى جلت
له الصدقة وهي لا تجزى لفتي واما الكفاية فالاغناء ليس بامر اصلي فيها

انما يشترط الزكاة بعد انكسار
بما لا ينفك عن الزكاة
ذكر ان شيخنا رحمه الله
انه كما ثبت وكذا في حكمه
انه كما ثبت وكذا في حكمه
في التفتي وغيره
ان الزكاة من غير عذر لا يقبل
لانها حرة الفدية فبما ثبت
لانها حرة الفدية فبما ثبت
حقه لانه فاعلم هو الله تعالى
الحج لانه فاعلم هو الله تعالى
وردى في تمام غرضه
انه لا يثبت التكفير الزكاة واليه
ما لا يثبت التكفير الزكاة واليه
موتقة وبما ثبت التكفير
يتعلقوا وعسى لا يدرك التكفير
الصلوة وقفاً فاعلم الامام
كذلك فتوى المسبوط فاعلم الامام
الدين لا يثبت التكفير الزكاة واليه
من غير ادراك فاعلم الامام
فيه ان لا يقال لا يجوز
انه يكون المراد نفى حقيقة
احكاماً وحسباً لم يتم
الاستدلال * مستند

فانها تأتي بالتحريم والتصوم والاباحة ولكن المتوبة نيل الثواب ليكن سائر
الائم الذي يحق به ان يكتب المحطور فظهر انها لم يجب شكر النعمة بل جسد
المفضل فلم يستطع كمال صفة الغنى وانما يحط به في ما يصلح لنيل الثواب وحصل
الكل كما في ذلك وقد وجد قوله بين الامرين اي الحديث والمقصود قوله
لان الغالب من حال الفقرة انما يرفع بهذا التعليل ما قيل انه لا غنى بصفة الجسد
لا يتوقف على الغنى الشرعي فانه تعالى مدح اقواما على الايمان مع مسك حياتهم
بقولهم ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة * قوله جهده المفضل بالضم
والفتح الاجتهاد والصبر والمفضل المقتدر او المطيع من قول اي اقتدر او اقل العجرة
اي اطاعوا جميعا فاعنى على الاول افضل الصدقة عند الله تعالى ودرجة ونوابا
صبر المفضل على شدائد الفقر ومكايده الاحتياج بايثار غير وعلى نفسه بالتصديق عليه
وعلى الثاني صبر المصلحة حمل بحيث ما يخرج بايثار مراد الغير على مرادة * قوله غنى
التكفف اي ارسال الكف الى الغير * قوله المتمسك المذكور اي التمسك على
استمرار الغنى لا يلبث وجوب الزكوة * قوله بمعنى انه لا يرضى شيئا تفير للفقر
المقابل للمسكين * قوله لدلالة الخيرية على ما ذكره انه التحجير في الكفارة بغيره
اليسر فاستقيم على قول عامة الفقهاء والمتكلمين لانه الواجب احد الاشياء
وانما على قول المعتزلة فلا يستقيم لان الحر واجب عندهم لكنه محجور اذا اتوا احدا
وسقط الحر اذا اتوا واجب بان لا يتم انه وجوب الحر على هذه الصفة لا يوجب
اليسر * قوله بخلاف الخيرية صورة فقط اعترض عليه بمنع هذه الخيرية ليسر ليلما
اليسر غاية انه اليسر في الاول الكثرة ومنع عدم التفاوت فان صاعه من
قد يكون قيمة صاعين من برقي بلاذنا نفي بلاذنا نفي بالعكس * قوله والله لا يلبث
من الاداء البتة يعني انه ليسر ليلما على اليسر كما في الخيرية صورة ومعنى والقرينة
على ارادة هذا المعنى المقابلة بالخيرية الاول الذي صرح فيه بان دليل اليسر ليسر
اشعار بان ثبت بالقدرة اليسرة لا يجب ادائه حتى يرد عليه انه القدرة
ايضريه واجب الاداء الا انه على صفة اليسر والقدرة الممكنة يوجب على صفة
الممكن * قوله راو بها حرك الرتبة او ثمتها فيه بحيث لا تعليل المصير بقوله لا يلبث
لأنه متصل بالاداء آية لا يستقيم لان عدم الاتصال بالاداء لا يدل على عدم ذلك
الرتبة او ثمتها بل الظاهر ان المصير هو القدرة المستحقة بجميع شرائط التام

الا انه يقال لما لم يحصل بالاداء علم ان ليس له تلك الرقبة او كمنها لان شأن الرقبة
 ان يحصل له ما يمكن به على دفع الواجب عن نفسه ان يصرفه اليه بقدم حصره
 وليرد منه تقريبا * قوله فيكون دون الزكوة اي في اليسر وفيه بحث لان عوده
 دون عود الزكوة انما هو بسبب ان الكفارة في الذمة والزكوة في عين المال لا في
 اليسر في الكفارة دون اليسر في الزكوة كيف والزكوة لا تخير فيها والكفارة فيها
 ما ترى من التخير ونقلوا حتى العبد الواجب للتشديد الخاف لليسر في الزكوة اكثر
 لعقبة حق العبد بخلاف خصلتي الكفارة فليس فيها حق للفقر او العتق وان كان
 فقعه راجعا الى العبد ولكن ليس حقه الواجب على المولى * قوله والواجب
 عم الاول آية قال صاحب التلخيص في الجواب فاسد لا محذور بهنا اقوى من
 ابطال حق الفقير غايته ان الفقير غير معين الشخص بل المعروف بجنس الفقير وعدم تقوى
 الملك واليد لا يستلزم عدم تقوى الحق وما ذكر من الصور فلانم مخلو باعنه
 جزاء يلحقه في دار الجزاء وانت خير بان الزكوة من الامورات المطلقة كما
 سيصرح به في الفصل الآتي وان الامر المطلق لا يستلزم الفور حتى يأثم المكلف
 بالثأخير * قوله القواعد الكلية وبجرائية لعل المراد بالقواعد للقضايا لا المعنى
 المصطلح لان الكلية معتبرة فيه فلو اعتبر الكلية صفة كما شقة لم يصح عطف بجرائية
 عليها اللهم الا ان يعطف على القواعد بتقدير المضاف اي والقضايا بالسجائية
 * قوله واخر في مفهوم الصوم لا قبله فيه بحث وهو انه لا وجه تخصيص الاخر بغير
 على هذا القضاء ومضاه ضرورة وروده بادائه ايضا نعم يمكن ان يعرف بينهما
 بان التعلق بالوقت المحدود وغيره اخر في حقيقة الصوم وانما هو التعلق بوقت ما
 اعني نهاري اتي به كاف فالتضاء معتبر على المطلقة وفي الادارة امر اشد بها
 والمفهوم من شرح البيهقي ان عدم الصيام المذكورة من الموقت ليس باعتبار ان
 الصوم لا يكون الا بالنهار بل باعتبار ان الصوم النذر مقدري في المدة وصوم
 الكفارة بالشهرين وثلثة ايام وصوم القضاء بامدة اوقات من الاداء و يؤيده
 ان عدمه اياها من الموقت لو كانت لذلك الاعتبار لكان ينبغي ان يكون الصوم
 التعلل بغيره الجاهل الموقته عندهم وليس كذلك * قوله بل لكل منها بالقرينة
 قيل يلزم على هذا ان لا يثبت للامر حكم اصلا اذ لم يتحقق قرينة وفيه ضائقة الامر
 وانت خير بان الامر ملزم والاضاعة انما يلزم اذا وجد امر بالقرينة * قوله

وبالتراخي لا يتيان به متأخر قيل يلزم على هذا ان لا يخفى امر التراخي ولو بالقرينة
اول لم يأت امر فظ مشروط بالتيان به بشرط التأخير عن الوقت الذي يعقب
الامر وايضا يلزم انه يكون واسطة بين الفور والتراخي * قوله فانه عدم اصلي فيه
نظر لانه التقييد عدم الجواز لا بالقييد فعدم الوجود فهو وجود الجواز
في الحال وفيما بعده فكيف يكون عدما اصليا * قوله نحو التقسيم انه يقال آه وذلك
لانه المسكول انما فاضل او مساوي في الواقع فلا يكون الاقسام متباينة بل متداخلة
فالوجود ان يتعرض للعلم ولك ان تقول لا حاجة الى توسط العلم فان الامر بفضل
الوقت فضله من كل وجه وبالمساوي مساوية من كل وجه فوق الجميع واسطة لانه
فاصل من وجه وهو وجود فصل الوقت وهو آخره لا يلبس فضله او انما اضربه بـ
الطرفية وديال المقارن به وهو المقضي لا شكال الذي يرفع بان يكون له وجهان
وليس المراد باسكاله عدم العلم بحاله ولكن انه يقال وجه الحقيقة انه يكون التقسيم
الذي ذكره امر ذو ابعين النقي والاثبات هذا هو المقسم في التقسيم الاول هو
الموقت والاقسام خمسة وفي الثاني هو الوقت والاقسام اربعة لدخول ما هو
المقتضى وقتا وما يعلم فضله فيما يكون سببلا لمعايير مثال الاول الصوم ومثال
الثاني الحج ومثال الثالث الصلوة ومثال الرابع قضاء رمضان * قوله ويصل
عليه وهو بعضي ذلك التقني في الاداء على القدر المفروض ولم يطول لاركان تجزئه
غيره اخر في مفهوم الاداء ولا مؤثر في وجوده القيد الاول للنقي الركنية والاثبات
نقي العلية فانه الشرطية يتوقف على انتفاها معا * قوله قلت لو سلم اني انسله
اولا وعلى المدعي اثباته وقد يقال هذا لا فاع اذا لاسك في انه الواقع في غير
طرقه لا يكون اداء بل ليس القضا لا لا يقع في غير الطرف الذي امر بالاداء فيه
* قوله وايضا المتو اى فلا بد من التعرض لكل مما به الاشتراك ولا يميز ليم المو
* قوله مع انه التقسيم وليا اخر على سببه الوقت للوجوب والديال الاول قوله سبب
* قوله مناقشة لا يخفى لانه كثره الاكثار انما يفيد القطع او الغت حدة التو وذلك
انما يكون في المحسوسات المسماة وغيره كالاجبار في باب شجاعة علي وسخاوة خاتم
كذا انظر من السه وقيل وجهنا انه ما ذكره ترجيح كثره الدالة وذا لا يجوز وادبانه
كل واحد خاصه اضافية او علة ناقصة يجوز ان يكون موجبه للظن والمجموع خاصه
حقيقية او علة تامه اذ غير السبب ليس بهذه المناسبة وليس هذا من الترجيح بكثرة

والظان انما هو مأخوذ بالقرينة
اولا لا مأخوذ بعدم القرينة
فان لم يشك
وقال نحو الاسلام في شهر
المقويم وقت الحج عليه جعل
ظرفا لاداء الحج ومعنى اسكاله
انه اذا اخرج من هذه الوقت
المعلوم له ظرفا في هذه السنة
وقع الشك والاسكال في ادائه
فانه انما عام اذى وانما مات
تحقق الفوات فسماه مسئلا
فان كان فصول الابداع الطرفية
لا يقتضي الشرطية لاداء وكونه
المحال مشروطا مستلما لانه لا وجود
هو حيث هو محال لاداء وهو حيث
على انما نقول الوقت هو حيث
مشروطا لاداء الوقت كذا يكون
والشرط لا بد من تقديره
لا يقال الشرط من تقديره
جزء الوقت بل الشرط هو الجواز
لانا نقول الديال عام على سببه

الاوله الغير المقبولة قائل * قوله وتقييد في غير وقته اي قبله اذ لا فساد الا فيه
 واما بعد الوقت فهو قضاء لا فساد ثم ان الف اذ قبل الوقت ان لو حظا حيث
 خصوصه قصد الكائن وبيلا آخر واليه اشار بقوله وبطلان التقديم وانه لو حظ في تغير
 التغير بغير الوقت كانه من تقدم الدليل الاول فلا محذور * قوله نعم بر عليه في التغير
 آه وحمل الكلام على حذف المضاف اي التغير وجوبها يا باء قوله صحة وكرايمه وفسادا
 اللهم لان يجوز تغير الصلوة بتغير الوقت دليل على تغير الوجوب والحق انه وصف
 الوجوب بالتغير بعيد * قوله وقد يقال تغير المؤدى بتغير الوقت يجوز انه يكون
 ايضا اماره سميية الوجوب * قوله يقيد الظن لانه دوران آه قد يعرض عليه
 بان الدوران عندنا لا يفيد العلية اصلا ويحاج بان الدوران انما لا يفيد في التغير
 الاخير والشرط المساوي فاذا انقطع احتمال كونه احدهما ينبغي ان يعتبر السميية
 * قوله انه بطلان التقديم وجوب الصلوة قال الفاضل الشريف لفظ الوجوب لم
 يقع موقعه لانه الكلام في تقدم الصلوة على الوقت لا في تقديم الوجوب على
 الوقت تقدم الوجوب وهو ليس في وسعه وقد يحاج عنه بان التقديم
 مصدر من المبني المفعول بمعنى المتقدم وذكر الوجوب وانه كانه تقديم الصلوة
 ايضا على الوقت باطلا لانه الكلام في بطلان التقديم احكم على السبب والحكم هو
 الوجوب لا الصلوة * قوله وفيه نظر اجيب عنه بان حاصل الدليل ان فاد
 تقديم الصلوة على الوقت يدل على سميية تقدم الوجوب وذلك لانه تقديم
 الاداء على شرط وجوبه صحيح فينبغي ان يجوز تقديمه على شرط نفسه الوجوب
 لانه صحة الاداء متوقفة على السبب لا على شرط وجوب الاداء او تقدم الوجوب
 فلما قصد التقديم علم انه لعدم السبب لا انتفاء شرط الوجوب مع وجود السبب
 والحاصل ان ههنا استحالة الاول بطلان التقديم لا يدل على سميية الوقت يجوز
 ان يكون بطلانه لكونه شرطا للوجوب وكلام المصنف يدفع هذا الاشكال وهو
 والظاهر انه لا يدل على السميية يجوز ان يكون البطلان لكونه الوقت شرطا لاداء
 وجوابه ما تقدم من صاحب الكشف بقوله وقد يقال ان احتمال الشرطية قد فعل ان
 تدعى المحل ليس يجوز تقديم المشروط على الشرط كما توهم فليست * قوله ولا تصور
 تقديمه عليه فيس نعم لانه مرادهم بتجوير تقدم وجوب الاداء على شرطه انما يخلف
 لو انه يجب ادائه بعد تحقق الشرط او قبله يخرج عن العدة ان الوجوب

لا شرعية انما الاستدلال
 لمحلية يقتضي القائل
 لا تقدم شي * مثله

حيث يكون الوجوب كاملا
 اذا كان الوقت كاملا ناقصا
 اذا كان الوقت ناقصا * مثله

خارج فصول البدائع وجواب
 انظر ان المراد ان الوقت
 لو كان شرطا للوجوب لكان
 في جواز الاداء قبله كالحول
 وانما لم يجز اجماعا ولا شك ان
 الوجوب متوقفا عليه علم انه
 سببه فلو ضجه باذ سرته
 مثله

ما ثبت قبل الشرط ولا لا يكون شرطا وذلك الذي ذكرناه انه لا يجوز في السبب
* قوله يجوز ان يثبت باسباب شتى فيه بحث لان السببية فيها على سبيل
البدلية فالسبب في الحقيقة احد الامور المذكورة وحينئذ تقدم الحكم على
على سببية على انه يجوز ان يكون الشيء شرطا شتى ايضا بان يكون واحد
من عدة امور لا على التعيين شرطا لوجوده فالأظهر انه ممنوعه قلنا * قوله
سببه الحقيقي هو الاجاب فان قلت جعل سبب الوجوب للايجاب مخالف لما
ذكره المتقدم من ان السبب الحقيقي نعم الله تعالى المتألية قلت لا خبير
في المخالفة على انه يمكن ان يفتو بين الكلايين بان يجعل النعم سببا للايجاب
الشكر والاجاب سببا للوجوب فتم نظر الى السبب القريب جعل للايجاب
سببا للوجوب ومنه نظر الى السبب البعيد جعله النعم * قوله تعلق الطلب
بالفعل اي التعلق بالحادث للطلب القديم المسمى بالكلام النفسي باخراج الفعل
من العدم الى الوجود اذ في وقت الشروع في الفعل او وقت التضييق كما ينبغي
* قوله وهذا معنى قول فخر الاسلام آه في كلام فخر الاسلام مناقشة وهي ان
انه المفهوم منه محبة الاستطاعة مع الفعل الواجب ولا يدر على محبة
مع الفعل مطلقا مباحا او مندوبا او غيرهما والحال انه المذهب هو ان الاستطاعة
مع الفعل مطلقا * قوله ولكونه الوجوب حيزا الدليل على كونه الوجوب حيزا
انه الاجاب الذي ثبت به الوجوب غيب وما هو غيب غير معلوم ليوجد فيه
الاختيار وعدمه * قوله لا يخطاب فانه سبب لوجوب الاداء لان النفس
الوجوب كما حققه المصنف فيما سياتي * قوله وانه لا معنى للوجوب بدون وجوب
الاداء وادع عليهم بان المراد بالترك المذكور في تعريف الوجوب على ما صرحوا به
الترك في جميع الوقت بعد ما وجد الجزاء الاول من وقت الصلوة لزوم الاثبات بها
لا عقيب هذا الجزاء والالم يكن وقتها مستعاضا بغير هذا الوقت مطلقا حتى لو تركها
في مجموعها استحق العليم والعقاب فظهر ثبوت الوجوب بعد الجزاء الاول وبهذا كان
له ان يؤدى الى الغرض بعده لا قبله لكن ليس فيه وجوب الاداء بجواز التأخير ولو فرض
الاداء لا يتم بالتأخير فوجوب الاداء لا يوجد في اول الوقت بل عند الشروع او عين
التضييق اذ يتوجه الخطاب بغيره اخرج الفعل من العدم الى الوجود ولما لم يعتبر في الوجود
وجود الفعل وان كان نفسه مقبولا في مفهومه سموه نعم الوجوب ولا اعتبر في الثاني

قوله ان يثبت باسباب شتى فيه بحث لان السببية فيها على سبيل
البدلية فالسبب في الحقيقة احد الامور المذكورة وحينئذ تقدم الحكم على
على سببية على انه يجوز ان يكون الشيء شرطا شتى ايضا بان يكون واحد
من عدة امور لا على التعيين شرطا لوجوده فالأظهر انه ممنوعه قلنا * قوله
سببه الحقيقي هو الاجاب فان قلت جعل سبب الوجوب للايجاب مخالف لما
ذكره المتقدم من ان السبب الحقيقي نعم الله تعالى المتألية قلت لا خبير
في المخالفة على انه يمكن ان يفتو بين الكلايين بان يجعل النعم سببا للايجاب
الشكر والاجاب سببا للوجوب فتم نظر الى السبب القريب جعل للايجاب
سببا للوجوب ومنه نظر الى السبب البعيد جعله النعم * قوله تعلق الطلب
بالفعل اي التعلق بالحادث للطلب القديم المسمى بالكلام النفسي باخراج الفعل
من العدم الى الوجود اذ في وقت الشروع في الفعل او وقت التضييق كما ينبغي
* قوله وهذا معنى قول فخر الاسلام آه في كلام فخر الاسلام مناقشة وهي ان
انه المفهوم منه محبة الاستطاعة مع الفعل الواجب ولا يدر على محبة
مع الفعل مطلقا مباحا او مندوبا او غيرهما والحال انه المذهب هو ان الاستطاعة
مع الفعل مطلقا * قوله ولكونه الوجوب حيزا الدليل على كونه الوجوب حيزا
انه الاجاب الذي ثبت به الوجوب غيب وما هو غيب غير معلوم ليوجد فيه
الاختيار وعدمه * قوله لا يخطاب فانه سبب لوجوب الاداء لان النفس
الوجوب كما حققه المصنف فيما سياتي * قوله وانه لا معنى للوجوب بدون وجوب
الاداء وادع عليهم بان المراد بالترك المذكور في تعريف الوجوب على ما صرحوا به
الترك في جميع الوقت بعد ما وجد الجزاء الاول من وقت الصلوة لزوم الاثبات بها
لا عقيب هذا الجزاء والالم يكن وقتها مستعاضا بغير هذا الوقت مطلقا حتى لو تركها
في مجموعها استحق العليم والعقاب فظهر ثبوت الوجوب بعد الجزاء الاول وبهذا كان
له ان يؤدى الى الغرض بعده لا قبله لكن ليس فيه وجوب الاداء بجواز التأخير ولو فرض
الاداء لا يتم بالتأخير فوجوب الاداء لا يوجد في اول الوقت بل عند الشروع او عين
التضييق اذ يتوجه الخطاب بغيره اخرج الفعل من العدم الى الوجود ولما لم يعتبر في الوجود
وجود الفعل وان كان نفسه مقبولا في مفهومه سموه نعم الوجوب ولا اعتبر في الثاني

فيه رد على صاحب المصنف
حيث قسم قوله وهو يقول
لما ذكرناه انه نفس الوجوب
لتفصيل غرضه لوجوب الاداء ودفع
المراد انما ذكره الاداء ودفع
معنى بغيره بعض نصا ينفع
فينبغي ان يحكم كلامه من
عليه * مشه

ذلك سموه وجوب الاداء لان المتبادر من لفظ الاداء الوجود الخارج عن السمع
 * قوله وجب اخبر قوامي على تدبير القول بتأخر الوجوب الى زمان ارتفاع المانع
 * قوله في الجملة اي وانما كان في فرد آخر قبل وجوب القضاء على شخص لوجوب
 الاداء على شخص آخر في البدنيات خلاف عهد السرعة وهو الحقيقة تكليف بالفعل
 الواجب على الغير فليتأمل قوله لا يغير عبارة اي بالنسبة الى المذهب الثاني في الجملة
 انه يكون مراده انه ليس الا بغير عبارة بالنظر الى مذهب الحقيقة لان مرادهم حقيقة
 لزوم الاداء لو لا المانع فاذا وجد المانع لم يتحقق وجوب الاداء وقد قالوا لوجوب
 عليهم عند المانع فيكون مذهبهم فلا يصح عدده البعض من الفرق القائلين
 بتأخر الوجوب الى ارتفاع المانع * قوله علم قضاء السهوتين اي شهوة البطن
 وشهوة الوطئ * قوله ثم قال انه الشارع اوجب اي بخطاب مبتدأ * قوله بخلاف
 الواجب المالى يعنى امر فيه سعيين * قوله في ذمة الصبي من المال اي عند تحقق
 السبب كما اذا اشترى له شيئاً * قوله بالتشديد فقال نفسه وجوب التمسك بالبيع ووجوب
 الاداء بالمطالبة * قوله والظاهر استخاره رد الكلام صاحب الشك قد يجاب
 عنه بان المراد بالفعل الذمى انه امر عقلى لا وجود له في الخارج لانه مشروط في
 استيفاء الذمة به انه يتصوره من عليه الوجوب وغيره لا يدرى انهم قالوا انفس
 الوجوب عبارة عن استيفاء الذمة بالواجب وهو امر حكيم يعرف بملكه وهو انه لو انى
 بما في ذمته لوقع عن الواجب * قوله وفيه نظر لانه ان اريد انه اجيب باختيار
 السهولة الاولى وقوله فلزوم وقوع الفعل انه مدفوع بانها لا يكون غير معقول وغير
 مشروع لو كان المزمع لزوم الفعل لا خيارى منه في تلك الحالة وليس كذلك
 بل المزمع وقوعه بعد زوال القدر كما صرحوا به وسيصرح به نفسه بغير عن قريب
 * قوله وبعد كما يلزم الوقوع في الكف للمقارنة في الوجود ورد عليه بان كثير ما
 يلزم الوقوع ولا يلزم الايقاع في تلك الحالة كما اذا زال العذر في وسط الوقت
 حيث يوجد الوجوب الموسع ويؤخر وجوب الاداء الى آخر الوقت بل لعل انما يأم
 بالتأخير في الاول بل في الثاني * قوله ولو قلنا اي في الفرقة * قوله لم يكن بعيدا قال
 الناصر الشريف بذا بعيد عن قصد القوم لانه ما ذكر ليس فرقا بين قسم الوجوب
 وجوب الاداء بل بين وجوب الاداء باعتبار الزمان مطلقا ومقتضى الزمان الايقاع
 وهو وجوب الاداء بغير فرق ولا كلام فيه لاحد وقد يجاب بان خلاصة الفرق بينهما على

اجاب قدامي في فصول الدين
 عند النظر بان المراد بنفس
 الوجوب لزوم الايقاع
 الوجوب وهو لازم
 الشخص وهو لازم
 في ذلك الوقت وجوب لازم
 لازم الايقاع وجوب ونباه
 كان في غير زمن الوقت
 ان شرط التكليف ليس
 الاستطاعة بل القدرة بمعنى
 سلامة الاسباب والآلات
 بترتيبها ففى الغنى عليه وانتم
 بترتيبها ففى الغنى عليه وانتم
 في جميع الوقت نفس الوجوب
 تحققوا والاسم يلزم بالانتم
 ليس بان الخطاب لانه لا يلزم
 بعد فبالوقت او غير ما مع انه
 لا يصلح سببا سببا بالاجماع
 الى ذلك لانه لا يلزم
 انما السامع لا يلزم عموم
 فكلما الايقاع وانما يكون
 الوقوع ووجوده بدونه
 لازم ومنه الوقت وفي حاله
 اخبر قدامي في فصول الدين
 انتم والاعلى واما ما ذكر
 بينما يجب الوجود وما ذكر
 لا يفيد العموم لانه ان اراد يلزم

هذا الوجه يعني وقت الواجب في الصلوة لما كان موسعا لم يعتبر في نفس الواجب
 زمان معين بل الكفاية بزمان ما تحققت بمعنى التوسعة بخلاف وجوب الاداء حيث
 يعتبر فيه زمان معين وهو عند الشروع او حين التضييق ولا يخفى انه هذا يفيد
 الفرق بينهما نعم يرد على ظاهر انه يلزم وجوب الاداء على مثل النائم والمغمى عليه
 والمختار خلافه فليست طر * قوله فينبغي ان لا يكون اعترض على هذا السؤال بان لا يلزم
 من عدم الخطاب عدم كون الصوم اداء الواجب نعم يلزم عدم كونه ايقانا بل امور
 وذلك لان اللازم من انتفاء الخطاب انتفاء وجوب الاداء لان سببية الخطاب
 ليس لاداء ولا يلزم من انتفاء انتفاء نفس الوجوب فلا يرد السؤال بل يلزم عدم
 كون الصوم اداء للواجب اصلا وقد يجاب بان تقرير السؤال كذا الخطاب بصوم
 رمضان اذا عدم في حق المريض والمسافر قبل كانا مخاطبين بالصوم في ايام اكله يكن
 صومهما في رمضان اداء للواجب عليهما اصلا لان سبب وجوب الاداء الخطاب
 وسبب نفس الوجوب الوقت وقد انتفيا لكونهما مخاطبين في ايام اكله ليس
 بالضرورة وليس بشئ لان الوجوب ثابت في حقهما يتحقق السبب اعني الوقت
 وقوله تعالى فعدة من ايام اخر لترخيتم تأخير الاداء بقى ههنا بحث وهو ان القول
 بانتفاء الخطاب في حقهما يخالف عدم انهما اخطا رسا فاما من ثما في قسمي
 الرخصة الحقيقية وهو ما استتبع مع قيام المحرم وانه انحرته اعني ما وجد السبب
 وتراضي الحكم كما سيجي في الاحكام فانه الحكم المتراضي ليس نفس الوجوب كما خرج
 ههنا من وجوب الاداء وسببية الخطاب فلا بد ان يتحقق في حقها حتى يصح عنه
 وسيجي تمام الكلام في بحث الاحكام * قوله قلنا بعد الشروع يتوجه الخطاب
 الاول ان يقال قبل الشروع وعند الشروع حتى يكون الشروع مبينا على الخطاب
 ليكون اتيانا بالواجب قال الفاضل الشريف هذا يعني ما ذكره في روح في الجواب
 هو ما ذهب اليه ابو المعين ولعله ان روح في صورة البحث وهو ههنا غير
 مستقيم ضرورة صيرورة الواجب واحدا مبينا لا واحدا لا على التعيين كما هو
 الرأى الصحيح وانما تبادى بالمعنيين لكون غير المعين في ضمنه المعين واجب عنه
 تقرير الجواب كذا انها داخل تحت خطاب فمعه يشهد منكم الشكر فليصم غايته ان
 يكونا مخاطبين ايضا بالصوم في ايام اخر على التخيير فعد الشروع في رمضان يتوجه الخطاب
 ويلزم الاداء كما اذا امر بواحد منهم من امور معينة كتحصيل الكفارة فانه الواجب واحد

الوقت عن ذلك الشخص لاداء
 في تلك الاوقات فغير ممكن كيف
 والوقوع فيها اما غير ممكن كيف
 مشروط وانه لا يلزم له او غير
 بعد ما نسف الحكم لا يفيد الخط
 لا ان الوقوع كما يلزم بعد ما يلزم
 لا يقع الا على علم بوجوب الوقوع
 بدون الايقاع واما ما ينافي فلان
 لا يتم ان المأمور به بعد ذلك
 الا انما قضاء لم لا يجوز ان يكون
 اداءه كما صح به الشيخ المذكور
 حيث قال بعد ما ياتي في قول
 السلام وهو كالنائم والمغمى
 عليه ان لا يحضر عبادته ههنا يدل
 على انه ياتي به للمغمى عليه بقصد
 الانتباه واليقظة اداء لا قضاء
 وهو المنا سبب للتو اعدم بسط
 الكلام في حقيقة * قوله
 في قوله ما ذكره من انه سبب
 الوجوب هو الجواب الذي
 يفضل بالاداء عليه الشروع
 فيه نفس فقط بعد يستقيم

منها لا على التعيين فاذا اختار المكفر واحدا منها تعين ذلك لانه يكون واجباً
 وصوره مضاعفاً بهما كذلك فليأتكم قوله على الرأى الصحيح اشارت الى هذا
 آخر سيد كرهه الشرح قوله ولا بد للقضاء من وجوب الاصل لا اتيان بمثل الامور
 لا بخلافه انما هو بهما بيان لا خفاء بين نفس الوجوب ووجوب الاداء بحسب الوجوب
 فلما ذكرنا لانه لا وجوب لاداء في الصور المذكورة مع ان القضاء واجب
 فيها كما في الظن في العبارة بهما ان يقال ولا بد للقضاء من الوجوب في وقت
 الاداء لانه اتيان لا وجوب بالسبب السابق في غير وقت الاداء حتى يلزم ان يكون
 في تلك الصور نفس وجوب لاداء وجوب ادائه وانما ذكره من وجوب الاصل
 فاذا راد بالاصل الاداء كما يشهد بقوله لانه اتيان بمثل الامور به حيث يدل
 على نفعه الامر سابقاً وهو الخطاب الذي هو سبب وجوب الاداء وور عليه
 انه لا ينافي سبب الموت ولا قوله لانه يكفي نفس الوجوب وبالحكمة قوله وبعضهم على
 ان القضاء صريح في خلافه وانما اراد به ما يتخلل به الذمة في وقت الاداء لم يكن
 قوله لانه اتيان بمثل الامور به مناسباً له كما عرفت فان قلت ما ذكره الشرح
 بهما هو المناسب لمساوئهم ان القضاء هو تسليم مثلاً واجب بالاحرف ذلك
 التفسير فاما مناسب قول من يقول لا يجب ادائه لا يجب قضاءه وانه من مثل المعنى عليه
 يجب عليه الاداء ليطهر اثره في تخلف الذي هو القضاء وانما يقول وجوب
 القضاء متبني على نفس الوجوب على ما عليه المساوئ بهما فلا يفسره الا بمثل ما
 ذكرنا قوله صرح بذلك فخر الاسلام في شرح المبسوط ما صرح به في ذلك
 من انفسه لما صرح به في الزدوجي حيث قال فيه وهو كالناظم والمغني عليه اذا مر
 عليها جميع وقت الصلوة وجب الاصل وتراخي وجوب الاداء والخطاب
 فاعلم ما ذكره في احد كتابه نقل كلام البعض قوله ولما قرأه اجيب عنه بانه اذا كان
 نقلاً للخطاب باننا لم بمعنى ان يخاطب بان يفعله بعد الانتباه فحق مستلماً وهي
 ما اذا انتبه بعد الوقت يكون اتياناً بعين ما خوطب به لا بمثلها والفرق انه آت بمثل
 ما امر به ولا بد له من وجوب الاصل لا يقال هو ما مور بالاداء بان يتنبه في الوقت
 ثم يفعل لانه ذلك ليس في وسعه فلا يخلف به ولو هم حدود الانتباه على انفسه
 من فخر الاسلام لا يكفي في توجه الخطاب لاسم الفهم بالفضل شرط التكليف ونفعه الامر
 بالعدد لم يرد به بخير التكليف بخلاف ما نحن فيه وبالحكمة عدم الخطاب ليس لعدم

على ما سئلته من بعض المتكلمين
 في ان السبب هو اجزاء الالات
 مشه

ولو اول الامر به لا سبب
 في ان السبب هو اجزاء الالات
 مشه

اي تراخي وجوب الاداء
 في اول الوقت نظير
 الوجوب في اول الوقت
 تراخي وجوب الاداء في سببه
 في تراخي وجوب الاداء في سببه
 كلام الشيخ هنا يدل على ان
 في تراخي وجوب الاداء في سببه
 كلام الشيخ هنا يدل على ان
 في تراخي وجوب الاداء في سببه
 كلام الشيخ هنا يدل على ان
 في تراخي وجوب الاداء في سببه

كلام الخطاب المرفوع مشه

اسكانه الفعل حتى يرد يكن اتيان الفعل بعد الانتباه بل بعد الغيم وهو باق لا انه
 الخطاب بان يفعل بعد الانتباه خطاب في حال النوم * قوله لا تخف في ان
 الشرط اي شرط الوجوب هو الجواز الاول من الوقت اذ لو لم يكن هو الشرط بل
 ما بعده من الاجزاء لم يتحقق الوجوب بذنوله لا انتفاء الشرط * قوله على ما هو الصحيح
 من المذهب وهو انه اذا كان وقت الوجوب متوقفا على زواله على الفعل فاجب له
 على انه جمعه وقت الاداء ففي اي جزء وقع الفعل فقد وقع في وقته وفيه ما يجب
 اخر سبب كماله * قوله من انفاة لا يقال السببية بالنسبة الى نفس الوجوب
 والظرفية بالنسبة الى الاداء فلا منافاة للاختلاف المنسوب اليه لا نقول لما كان
 الاداء متوقفا على الوجوب الموقوف على السبب اقتضى سببية الوجوب التقدم
 على الاداء فيتحقق المنفاة * قوله والا لا يصح الاداء في اول الوقت فيه بحث وهو
 انه المنفي عن اول الوقت واخره تعذر السببية فيه لا اصلها كما سبب ذكره من ان
 التثبت بمقارنة الاداء ما يقر السببية لانفسها بل مثبت السببية بالجواز الاول
 يمنع الملازمة المستفادة من قوله والا لا يصح الاداء ومن المعلوم ان الصحة انما يتوقف
 على تحقق السببية لا على تقرير السببية فليتأمل * قوله فان قيل ان السؤال
 على قوله والا لا يصح الاداء في اول الوقت لا يمنع التقدم على السبب لا على قوله
 وانه وجبت في الوقت تقدم وجوبها اي تقدم وجوب ادائها كما يدل عليه
 السياق فالظن في السؤال انه يقال لا الاداء في الجواب لا خلاف في انه لا اداء اذا
 المراد بالاداء في قوله والا لا يصح الاداء نفس الاداء لا وجوبه حتى يترد في السؤال
 الجواب بوجوبه وهو ظاهر التمسك لا انه يلاحظ في قوله والا لا يصح الاداء في اول
 الوقت انه ان صح الاداء انما يكون بعد وجوبه بتحقيقها في اول الوقت يقتضي وجوبه
 فيه فلو صح لزوم تقدم المسبب على السبب قلنا لا يظهر وجه التعرض في السؤال الجواب
 لوجوب الاداء كناية عن المنع على انه صحة الاداء انما يكون بعد وجوبه لا يري انه وجوب
 ادائه الزيادة انما يتحقق بعد التحول مع صحة الاداء قبله كما مر فليتأمل * قوله وفيه الشرع
 فيه بان يقع اول الشرع بعد ذلك الجواز خلافا لثانوية فانه المقارنة بغيره
 فانه فرضنا يقارنه اول الصلوة باول جزء من الوقت صحت عند عدم اعناده لوجوب
 تقدم السبب على المسبب فانه قيل التقدم الذي كاف في السببية قلنا معنى سببية
 الوقت كونه العبادة شكر النعمة الوجودية وفيه ومن لوازم الشكر سبب النعمة

نعم صحة الاداء انما هي بعد تحققه
 الوجوب كما يصح به في قوله
 ولا ينافي في انفاة ولا في قوله
 لا يمنع التقدم على السبب فالتقدم
 فانه قلت السببية اذا لم يتقدم
 حجم الاسلام حتى لو غنى بعد
 ذلك لا يلزم ج آخر فيجوز الاداء
 قبل الوجوب فقلت اذ لا يثبت
 يجب عليه فلا يكون الاداء قبل
 الوجوب فيكون الاداء بعد الوجوب
 مشه

وهنا بحث وهو انه قول السرمهنا فهو الجرح الذي يتصل به الاداء ويليه
 الشروع فيه وقوله فيها بعد فانه الفصل الاول بالجزء الاول ان يشترط تقدم
 احكامية الجزاء ما لم يتصل به الاداء وليس كذلك بل الجزء الاول حال وجوده
 اولي بان يجعل سببا لعدم تراحمه فانه المعدوم لا تراحم الموجود فصاحبها ولهذا
 يجب الصلوة على من كان بالاول جزء منه لكن على سبيل التوسع سواء اتصل به
 الاداء ام لا نعم تقرر سببته على وجه الاحمال للانتقال عنه اصل موقوف على اتصال
 الاداء كانه عليه الشر بقوله لكن تقرر السبب موقوف على الاتصال فيبقى في تصرف
 الكلام عن ظاهره للتأنيث * قوله نعم الا ان الوجوب * فيه بحث لان حاصل هذا
 الوجوب ان الوقت سبب للوجوب والوجوب للاداء فيكون الوقت سببا للاداء
 ايضاً وهذا التقرير لا يتم المواد لا شك في تأخر الاداء عن الوجوب فكيف يعتبر
 اتصال الوقت به نعم اذا جعل الوجوب عبارة عن وجوب الاداء عند المطالبة
 يتم الكلام لان الوقت يكون سببا للوجوب لا اداءه وان لم يكن جزء من الوقت
 متقنيا للسبب من غير مرجح ولم يكن جميع الاجزاء سببا يقيناً ان يكون السبب له
 مرجح وذلك هو الجزء المتصل بالشروع لترجمته باتصاله بما هو سبب لوجوبه فليكن
 * قوله ولا ينتقل السبب * اعترض عليه بان السببية انما تنتقل من الجزء الاول
 لو احتاج بقاء الوجوب بعده الى سبب وليس كذلك اذ البقاء يقتضي عدم
 السبب والايكزم بقوات جميع الوقت قوات الوجوب واجيب بان غير الكلام
 بعد قوات الجزء الاول بالسفر والحيض والاسلام وغير ذلك على الانتقال على ان
 قول السراح لان الاصل في السبب * يصلح ايضاً بما علم هذا الاشكال قائم * قوله
 وايضاً فيجعل الزمان له انه يلزم على تقدير جعل السبب جميع الاجزاء من
 الاول الى الاتصال ان يجعل الكل موجود الوجود بعض اجزائه اذ الاصل ان يتقارن
 السبب والسبب وعدم التقارن في الفضاء للضرورة وانت خبير بان هذا انما
 يلزم اصول الفقيه لا عرفت من ان المقارنة انما يعتبر عندهم * قوله وهذا
 ينفع فواء اما اندفاع الاول فلان الموقوف على الاداء تقرر السببية لانفسها ولو تقرر
 الذي توقف عليه الاداء لا يتوقف على تقرر ما بل على تمام السبب فلا دور
 واما اندفاع الثاني فلان الموقوف على الشروع ليس نفس السببية بل تقرر ما
 فلا يلزم عدم تحقق السبب ما لم يشترط * قوله لم يكن فيه فساد اي على ما ذهب

ضرورة انه بعض الاجزاء
 يتغير والوجود هو الجزء
 انما متصل * مثلاً

اليه المص ونحو الاسلام من ان الفساد وقوع بعض الاداء خارج الوقت واقام على
 ذهب اليه من انه وقوع بعضه في وقت الكراهية فيه فساد * قال المص فان تعرض
 عليه الف ويطول الشمس فيسبب خلافا لثا نفي قياسا على العصر وقد علم الفار
 ويجزئ في المبررة رضة وهو من ادرك ركعة من الصبح قبل ان يطلع الشمس فقد
 ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان يغرب الشمس فقد ادرك العصر
 ويجب بان الحديث ما دل بانه لبيان الوجوب با دراك جزاء الوقت وان قل
 وبانه رواية فليتم صلوته والصحيح تأويل الطحاوي انه كان قبل نية عن الصلوة
 في الاوقات الثلاثة وليس ذلك نية عن التطوع كما بعد الفهم والعصر اذ قضاه
 الفوايت لا يجوز ولهذا المنظر علم ليلة التوبس الى ارتفاع الشمس * قال المص
 لانه وجب ناقصا قد ادعى كما وجب فيه نظرا لظاهمه يقول وقد ادعى كما ملا
 يؤيده قول صاحب الكشف اذا غابت الشمس في خلال العصر لا يفسد القصد لانه
 ناقص نقصان في سببه وبالزوب يتحقق النقصان فينا في كماله * قوله لعله
 لالست في موقعها قال الفاضل الشريف قيل معنى السببية في ما هم مل هو
 طرف بمعنى اذ يدرك على مقارنته امر الام صرح به الشرح في شرح النجاشي وقد يقرر
 عليه بان كونه بمعنى اذ في معنى الطرفية في الجملة يدوم اعتبار الشرطية لاني عدم
 السببية كيف وقد نقل عن سيبويه انها لو وقع شيء لوقع غيره وهذا صريح
 في السببية لان اللام يدل عليها بلا سببية وانت خبر بانها جاءت في كلام
 البلغاء بجموع والظرفية كما ابرقت قوما عطاشا عما هم فلما راوها اقتضت
 وجلت فلا وجه للاعراض على انه ان سلم لزوم السببية فلا تناسع سبب يجوز
 شغل الوقت بالاداء والا فاما وجب ومنتفع لانه ان ساوى الوقت فالاول
 والآخرا في فليتم على ان الجواب لا يتعين ان يكون قوله جاز بل يجوز ان يكون
 هو صفة لقوله مستغفرا ويكون الجواب قوله فيبقى وقوع الجواب بالفاء غير بعيد
 * قوله مع الاثبات بالقرينة اشارة الى انه شغل كل الوقت بالاداء عزيمه لانه
 الاصل ان يكون العبد مستغفرا بجدته رتبة في جميع الاوقات الا انه اشتهر تعالى
 جعل للجد ولاية صرف بعض الاوقات الى حواشي نفسه رخصة * قوله على مقتضى
 المص حيث صرح به آه وعلى مقتضى كلام نحو الاسلام حيث ساء العلم على ما
 صرح به المص بان قال فانه كانه ذلك الجوز صحيحا كما في الفجر وجب كمالا فانه

هو ما دعى من المبررة رضة
 في روايته اخرى على المبررة رضة
 اذا ادرك ركعة احدى النية عم
 م صلوة العصر قبل ان يبرز
 الشمس فليتم صلوة واذا
 ادرك احدكم صلوة واذا
 الصبح قبل ان يطلع الشمس
 فليتم صلوة * مثله

جواب عما يقال كانه ذلك ينه
 عن التطوع ولا يجوز شغل
 الحديث * مثله

ثبت ان شغل كل الوقت بالعبادة
 عزيمه ولهذا جعلنا الوقت
 في حق صاحب العزم مقام الاداء
 في بقاء الطهارة بخاصية
 الى شغل الوقت بالاداء
 مثله

اعترض الفاء بطلوع الشمس بطل الغرض وان كان الجزاء فاسدا انتقض الإيجاب
كما احصرت الفاء في وقت الاحمرار فاذا غربت الشمس وهو فيها كما لم يتغير لم
يفسد وقد توجه كلام المصنف بما يؤيد كلام القوم بحكم قوله فاذا اعترض الفاء
بالغروب على حذف المضاف أي بمقدارته الغروب أي قبل الغروب وهو وقت
الاحمرار بقرينة قوله في الوقت انما قصر وهو وقت الاحمرار وهذا التوجيه
ينفذ النظر المذكور ولا يكون ما ذكره المصنف مخالفا لما نقله الشرح من طريقه الخلاف
وانت خبير بان قول المصنف لكن هذا يشكل بالعجز وما ذكره في توجيهه يأتي عن هذا
التوجيه * قوله ووجه تقرير الاحمرار قد عرفت ان كون الفاء وعبارته عما
ذكرتم شك بين كلامي المصنف ونحو الاسلام واما وجه التعذر الذي ذكره فانظر
انه مراد فنحو الاسلام ليس ذلك لان عبارته في جواب السؤال الذي ذكره
المصنف بقوله فان قيل يلزم ان يفسر العصرة هكذا لان ما ينصل به من الفاء بالبناء
جعل عفو انا لانه الاحترار عن مع الاقبال على الصلوة متعذر وقد روي بشاير
عن محمد بن فضال فيمن قام على الخامسة في العصرة يستحب له الامانة لانه من غير قصد
ثبت فاذا انصل به الفساد صار في الحكم عفو انصارت بمنزلة المؤدى في وقت
الصحة بحكمه لا ابتداء فلو كان مراده بتعذر الاحترار عفو الفاء ما ذكره
لم يكن الى حديث البناء والاستسما بالقيام الى الخامسة خاصة بمعنى كلامه
انصل الفساد بالبناء جعل عفو المقبل عليها حكما لا قصدا ومضى عدم تعصده
هو معنى تعذر الاحترار عنه كذا في نصوص البدر * قوله كما بعد الفجر وما قيل
المغرب فيه إشارة الى انه الفجر كل وقت كما مر في النقصان انما هو بعد خروج شبه
وان العصرة في آخره نقصان لان ما قبل المغرب من وقت العصر * قوله وذهب
بعض المشايخ آية هذا انما يستقيم اذا التفتي في السببية بالتقدم الذاتي واذا شرط
التقدم الزمان كما في تحقيق قوله ولبية الشروع فيه فلا يلزم من مقداره الجزاء
الاول من الوقت لا بالسببية وطريقته والاول يقتضي التقدم والانية المقارنة
فيتم قيام الله لان يمنع الحكم ان يتقدم جزء لطيف يعني فيه بحث آخر
وهو ان السبب اذا كان هو الجزاء الملاقي للاداء لم يلزم ان لا يقصد الفجر بخلاف
الطلوع لانه الجزاء المؤدى ناقصا هو الجزاء الذي وقع خارج الوقت وليس وجب
كلاما لانه سبب وجوبه هو الجزاء الملاقي من الوقت وليس بكامله ولا يمكن ان يجاب

أي ناقصا فنحو محمد بن احمد
على ان الصلوة لا تفسد * مثله

كما استار السبب ان
وذا انما يتفاد * مثله

أي بخلاف التطوع في الوقت
الفاصل لانه لا يبلغ مكان
في التمسك والبناء
الاسلام * مثله

اذ الاحترار على انصل
الفاصل مع الاقبال على
متعذر * مثله

بأنه كونه السبب عندهم الجواز الملقى للأدائه وقت الأداء فإذ لم يتصل جزء منه بالأداء فعين الجزء الأخير منه للسببية وجب فيه التخيير وتحقيق المطالبة وأما ما ذكره من التأخير إجماعاً والجزء الأخير منه وقت الأداء في العجز كامل قوله حتى لا يجوز تقضاء العجز الغاية نظيره هذا إن ما أشار إليه صاحب الوقاية وصرح به المصنف في شرحها أنه يصح قضاء الغوايت بعد العصر إلى أدائه المقرب ليس بصحيح بل الصحيح أنه إنما يصح بعد العصر قبل تغير الشمس وأما بعده فلا يجوز فيه القضاء وأنه لا يكتفى قبله بل يصح القضاء في وقت الغرض على ما ذكره بجواز سجدة التلاوة والنفل في أحد الأوقات المكرهة بعد وجوبها في الأخير والتجواب أنه المنع في الأوقات المكرهة عما هو بقرينة مقصودة من شأنها سد الرمائية والازدحام المطلوبة بالسجدة التلاوة فليست قرينة مقصودة بالعبادة من حيث يستلزمها المتوهم ما يصلح تواضعاً لذلك لا يجب بالنذر وينوب الركوع عنها إذا كان في الصلوة ولم يفصل بينه وبين التلاوة بثلث آيات وما ذكره صاحب البداية في باب التيمم وباب الأوقات التي يكره فيها الصلوة من أن سجدة التلاوة قرينة مقصودة تمنع آخر وهو كونها غير وسيلة إلى صحة عبادته أخرى كالطهارة وأما النفل فيها به واسع ولذا يجوز قاعداً أو ركعاً ومواسباً مع القدرة وسره أنه سعة جهرت مرجع عمومته لأن لزومه بالشروع لضرورة صواب المؤدى عن البطالان فلا يظهر في تكامل اللازم لاحتالاً ولا ما لا فيجوز أدائه وقضاءه في الوقت المكره أنه شرع فيه ثم لا يدخل بسببية كل الوقت في العصر ونحوه ولله الواسع في آخر وفانت يفرض مع أن السبب كل الوقت والله أعلم * قوله فالسبب كل الوقت في حقه القضاء اعترض بوجوه الأول أنه لو كان سبب الوجوب كل الوقت لا كان الوجوب ثابتاً فيه على المغفوت وأذا لم يكن الوجوب ثابتاً عليه فيه لم يكن بعده لأنه لو كان ثابتاً فما أنه يكون بطريقه الأداء وهو بطريقه أو بطريقه القضاء وهو يعتمد الوجوب في الوقت والتقدير أنه لم يجب فيه واجب يمنع الملازمة الأولى بجواز أنه يكون ثابتاً بسبب آخر الشافعي أنه صرحوا بأنه يجوز الأخير متعين بسببية سواء وجد الأداء فيه أم لا وجب لا يكون كل الوقت سبباً لا متنعاً لتحصيل الحمل واجب بأنه المتعين بالنسبة إلى الأداء بمعنى أنه لا يتصل إلى جزء آخر يفصل به الأداء الثالث أنه السبب بالنسبة إلى الكافر

في جواز المسئلة غير مدعى
السلف فيمنع عدم جواز القضاء
في أدائه الوقت الناقض وليس
بشيء لأنه النقص في غير الإسلام
نقل المسئلة في شرح الجوامع
الصغير كما صرح به صاحب
الحقيقين ولا يفرق من النحول
وذلك في نظم * مشه

اذا سلم والصبي ذابغ وسما نضاد اظهرت في الجوز الاخضر فهو الجوز الاخضر لا نضاد
 والا لما وجب عليه شيء واجب بان هذه الصور مستثناة من تلك القاعدة
 لان الاضافة الى الكون احتمت عند الامكان ولا امكان في حتمه لان كمالها مشهور
 القطر قوله ان في حتمه الاداء تعديل تقيد سببية كل الوقت بعدم الاداء وحاصل
 الجواب انه لو وجد اداء لم يكن السبب كل الوقت بل الجوز الملاصق فاعترض
 صاحب الترجيح بان التقدير عدم وقوع الاداء في الوقت فتم اثنان الجوز الملاصق
 للاداء وهم قوله بعد الشروع يجب الاداء قيل هذا هم الاستدراك لم يكون وجوب
 الاداء مبني على الشروع وليس كذلك بل الامر بالعكس والا لا يكون فرق بين
 الفرض والفعل في ذلك بل الوقت الذي على الشروع وسبب الاصل الوجوب هو
 الذي يكون طرفا لعلو الخطاب فزمان اصل الوجوب ووجوب الاداء واحد
 غير انه سبب لاول طرف لسبب الثاني ويجوز انه يقترن متأخر بزمان لطيف
 متوسط بين زمان اصل الوجوب والشروع ليقع المطالبة بالوجوب يقع
 الشروع بعد وجوب الاداء قوله بان يقول عينت في الجوز سببية قال
 الفاضل الشريف هذا ليس بمستقيم لان تعيين كون الجوز سببية ليس في وسع
 العبد ولو قال عينت في الجوز لاداء لكان ولي قيل معنى قول الشارح سببية
 ما جعله الترتيب سببية بقرينة قوله انه تعيين الاستسباب من وضع الشرايع وقول
 الشريف ولي بدل الصواب اياه اليه وانت خبير بان سببية جز من الوقت
 المجمولة لثلاث روع لا يختص جزا معينا فلا وجه جعله علة لتعيين جز معين لاداء
 نعم يمكن ان ينظر في قوله ولو قال عينت في الجوز لاداء لكان ولي بان جعله
 لانه تعيين الاستسباب والشروط اياه باثني عنه الا انه يرد بغيره ايضا وتعال التفسير
 الجوز لاداء تعيين له سببية وجوب الاداء او تعيين له شرطية لاداء فهو مجرد
 التقريب فليتأمله قوله فيصير هو الواجب بالنسبة اليه قال الفاضل الشريف
 هذا حصر لم يقع موقعه لاقتضاء ان يكون المؤدى بعينه هو الواجب وليس
 كذلك بل الواجب هو احد الامور يتأدى به لاشتماله على الواجب وكذا قوله
 ويتعين بفعله في الموضوعين ليس كما ينبغي وقد يجاب بان الواجب لخير حد
 احد الامور لا على التعيين لكن اذا اختار واحد منها صار هو الواجب بالنظر
 اليه والفرق بين هذا وبين قول من قال الواجب بالنسبة الى كل واحد من شي انظر

قيل عليه كما ان تعيينه للسببية
 بان يحصل سببا دون غيرهما
 في وسع العبد في ذلك تعيينه
 الوقت لاداء لانه ام الاداء
 في ذلك الوقت ليس في ولاية
 العبد وليذا لو ادعى قبله او بعده
 العبد او ادعى لقتله وان خيرا به
 يكون او ادعى الجوز في وسع العبد
 الاداء في الجوز التفسير في وسع العبد
 وانما عدم كون الواجب المتوسع
 المذكور في حكم الواجب المتوسع
 فهو لانه ذكر قوله في حكم الواجب
 وان السببية في ذلك المتوسع
 لانه الوقت متوسع او متعينا
 فلا وجه يجعل عدم جواز تعيينه

وهو ما يفعله كما سينقله الراجح انهم يقولون ابتداء اسم الواجب فيه بالنسبة الى كل واحد ما يفعله ونحن لا نقول كذلك بل نقول اسم الواجب احد الامور لا على التعيين فاذا اختاروا احد منها يتعين الواجب بطريق الصيرورة ولهذا قال فيصير هو الواجب بالنسبة اليه ولم يقل فيكونه وكذا الحال في قوله ويتعين بفعله في الموضوعين * قوله وفي هذا السارة آه اسمي قيا ذكرنا من انه ليس للمعبد ولا بية التعيين بل له الاختيار في تعيينه فعلا باسم يؤدى آه * قوله اى علم مقدار الصور في ظاهره انتشار الضمير كما لا يخفى * قوله لا يتكلف وهو ان يقال المراد بالدخول بهما الدخول على وجه مخصوص وهو ان يكون الماسك الشرعي مقدار ما يجتمع اجزاء التهار بحيث لا يكون ازيد ولا نقص منه وظاهر الدخول في التعريف بهذا المعنى يقتضى العمارة وقد يقال ان كان الصوم عبارة عن الماسك عن المقطرات التكت من اول النهار الى آخره يكون اول النهار الى آخره معياره بلا تحلف ومضى قول المصنف فالوقت واخره تعريف الصوم ان الوقت المبتدأ من الصبح الى الغروب لا مطلق الوقت ليم التعريف * قوله ومثل هذا الكلام للتعليل آه فوقف فيه بانهم المسمى سببية لشبه الدليل انما يفيد سببية مشهوره وبه مناقشة واية للاجماع على اسم السبب اما الوقت او الخطاب فتعوله تعالى فم شهد منكم الشهر فليصمه في قوة من شهد منكم سبب الواجب فليات بالواجب هذا ثم شبهوا الشهر اما بمعنى اذ انهم فيكون الشهر هو المفصول به واما بمعنى انخفاضه والاقامة فيكون طرفا والاول قول كثير من الحاجة والثاني اختيار صاحب الكشاف ورجح بان المقيم والمسافر فليهما سنا هذا الشهر بمعنى اذ انهم مع اسم المسافر لا يجب عليه الصوم الذي يجب على المقيم اعني من غير رخصت في الاطوار واذ اجتر الشهر طرفا وان لم يعنى انما حضر المقيم لم يتناول الشا فتم يخرج الى تخصيصه كما اخرج الى تخصيصه المقيم في الشهر ولا خفاء في انه تعليل التخصيص اولى * قوله عند صلوحها لذلك الغظة اسمي في قوله الى اخبا آه يدل على انه بهذه الزيادة توجيه الكلام للمصر وتقييده لاطلاقها لا اعتراعه عليه وقد يقال لما لم تكن لهذا الكلام لا يختص بكونه المبتدأ موصولا بل ينبغي ان يكون الخبر حكما من احكام الشرع من الايجاب والتحریم او ما كانها وج لا بد من كونه الصلة صاحبة للعلية فلا يحتاج الى تكلفه للتقيد المذكور * قوله

السببية منه حكم الواجب
الموسع فالوقت نظام فتأمل

حيث ارجع الضمير الاول الى
نفس الصوم وارجع الضمير
الثاني الى مقدار الضمير
الا انه يقال ما ذكره بياض في
المعنى والضمير ارجع الى
الصوم غاية اسم الاستدلال
استدلالا مجازيا * مثله

و اما ضمير فليصمه فطرف على الاستدلال
لانهم ميام لا انهم سببية

تأخر القول مشهور في الشهر
سبب الا انه لا دليل على ان
بابا حجة الا على انما قام ان
وانه لا يجوز فيها الشهر كما
اسم المراد بالصوم فليصمه
مثله

صوم رمضان الى شهر رمضان لان العلم هو المجموع نعم عليه في الكساف
قال اكثر اصحاب الشافعي ذكر رمضان بدونه ذكر شهر معه مكره كما يقال جاء
رمضان وان كان هناك قرينة تصرفه كما يقال ضمننا رمضان فغير مكره و
ذهب اصحاب الحنابلة مكره ومطلقا في حديث البخاري اعني قوله عم من امر
بامره ورسوله واقام الصلوة وصام رمضان كان حقا على الله ان يدخله
الجنة احتجاج عليهم * قوله الاختصاص الاكمل فيه تسامح لان مقتضى الاضافة
المطلقة كمال الاختصاص لا كونه المكره * قوله وذهب الامام السرخسي وتفسيره
قول الامام السرخسي انه لو كان اول جزء من كل يوم سبعا لوجب له لم يكن الايام
معيار للصوم لان سبب الوجوب خارج عن محال الاداء لوجب تقدم السبب
على المسبب فيكون ذلك الجزء من كل يوم فاضلا فلا يكون كل يوم معيار للصومه
والاجماع منقذه على خلافه فان قلت تقدم السبب على المسبب لا يلزم ان يكون
بالزمان بل يكفي ان يكون بالذات ولهذا ذهب بعض المشايخ الى انه سبب وجوب
الجزء الذي يلحق بالاداء كما قرئت قد عرفت جوابه في تحقيق قوله وفيه الشرح
* قوله هو الجزء الاول منه وهو الجزء الاول من الليلة الاولى * قوله وسببية
الليل لا يقتضي جواز الاداء فيه فمعياريه سبب الوجوب على ما ذكرناه بحيث
لا يفصل من اجزائه شئ يسع فيه غيره من جنسه فلا ينافيه كون بعض اجزاء الشهر
كالليالي فاضلا عنه * قوله يمكن اسلم في آخر الوقت فيه بحث لان آخر
الوقت لا ينافي الصوم بالذات فانه جزء من وقتها وانما الجزء لقلة
العارضة بخلاف الليل فانه ينافي الصوم بالصوم بالذات فلا يلزم من جواز
كونه اجزاء الوقت سببا لجواز كون الليل سببا ولكن انه يدفع بانه كلام على
السند الاخصر * قوله بل في حقه ادائه وتسلم ما عليه اه فيقول المصنف حيث
جعل سقوط وجوب الاداء لصيرة رمضان كشعبان مضمنا عمدا ذكره الله
لانه على انه المساواة في حقه وجوب الاداء ويجوز ان يكون ضمير في حقه بصحا
الى الاداء فيكون من اظهر ويكون معينا في حقه وجوب الاداء كشعبان بالنسبة الى
المسافرة * قوله لانه لم يرض عن فرض الوقت فيه بحث لانه كون رمضان بغير
شعبان انما يتحقق باعتبار سقوط وجوب الاداء لا باعتبار تحقق الاعراض اللهم
الا ان يقال سقوط وجوب الاداء مبني على الاعراض بدليل انه لو تسرع

بعض الكلام محققا فانه الكلام في انه الصرف يكون جبريا لا ان لا سالك
 يكون جبريا اذ يكون الفعل في نفسه اختياريا لا يقتضي كونه عبادة كما هو مذهب
 عبادة بقصد التقرب لا التبرع * قوله عبارة يصلح بالراء المحملة على التبرع لفظ
 يصلح انه يكون مجازا عن الصدقة وفي بعض النسخ بالدال والظا انه تحريف من
 النسخ والظاهر انه يقول محطها مجازا عن الصدقة لا يدفع القياس لانه بعد ذلك
 محتاج الى نية تميز النظر عن الفرض والقرض انه لا يتميز من جهة العبد فلم يبق الا
 انه يكون من جهة الشروع وهو عين مذهب زفر جرحه والجواب انه محطها مجازا
 عن الصدقة بوجود النية للعبادة غاية ما في الباب انه يكون مشتملا على وصف
 كونه نطلا وذلك بسقوط استحسانا وليس من ضرورة سقوط الوصف سقوط
 الاصل واما لانهم انه اصل النية في الزكوة كاف والاصوب ان يقال صاحب
 النصاب اذا هو من الفقير برعي ذمته سقوطا لا اذ كان لا يجب على صفة
 لا يبقى بدونها والزكوة واجبة بصفة اليسر فلا يبقى بدونها وبراء الذمته
 سقوطا لا محتاج الى نية وانما المحتاج اليها ما يكون بطريق الاداء قوله تعيين
 المحل انما يكفي للتمييز اذ اراد بالجواب عنه قولنا اطلاق النية بعد تعيين المحل
 للفرض تعيين وقد يدفع باسم القصد الى متعين في المحل باصله ووصفه يتقضى
 الجبر في الاصل والوصف اذ الوصف لا وجود له بدونه الاصل حتى يحتاج
 فيه الى قصد آخر يتقضى به الجبر وفيه تأمل * قوله واما ما دعى الفرض جواب من جهة
 الساقى عما يقال يلزم عليه حجج الفرض حتى يتأدى بطلان النية بالاجماع ونية
 النظر عنده * قوله على خلاف القياس متى ثبت على خلاف القياس بدلالة نص
 وهو ما روي عن النبي عدم سماع رجلا يبي عن سببه ثم تعاليم ومن سببه ثم
 قال لا يا وصدقوني فقال نعم انجحت عن نفسك فقال لا فقال النبي عدم
 حج عن نفسك ثم حج عن سببه ثم فامر بحج نفسه باحرام انعقد لغيره مجوزا
 عن الفرض بنية النظر بطلانه ولا يمكن استحالة الصوم بالحج لان الحج عظيم
 اختل ربه بالحج فيه ان زياده مستقاة وليس الصوم في معناه * قوله كما اذا
 اذا كان في الذم زيد وجده قيل عليه الواحد في المكان انما يقال باسمه
 اذا كان موجودا وفيما نحن فيه انما يوجد تحصيله فكيف ينال باسمه وبالجواب
 انه كونه معدا لما لم يسبق عنه ان ينال باسمه لوعده باسمه لوعده الصوم المستوعب

اعلى منقرا حتى صار في الزم
 الاية تحجب يلزم ان
 الزكوة لا تقضى وهو غير ظاهر
 عند زفر رحمه الله

في الوقت لا يمنع باسم جنبه ايضا دفعا للتحكم وهذا لانه وان لم يكن موجودا
تحتصلا فهو موجودا وسرعا ونقول معقولته كاثنية للنيل ووجوده الخارجي
غير لازم * قوله قلت يا انسان قال الفاضل الشريف المطالبون للمقام ما انسانا
او لا ينبغي اسم بجنبه على النظم في الذوات الابلد القصد به تعيينه بمعين * قوله
وليس من ضرورة بطلان اه قيل اصل محمد ربح في الصلوة انه بطلان الوصف بوجوب
بطلان الاصل فينبغي ان يكون في الصوم كذلك دفعا للتحكم واجيب بان هذا
ان يكون على اختيار الشيخين وبالغرة لان الوصف في الصلوة كالوصف للنبوع
لكونه الوقت طرعا لا معيارا بحيث يسع فيه التوافر وغيرهما كما يحالف فرض
الوقت بحسب الحكم كانه المغرب او الكيف كما في الفجر بخلاف الوصف في الصوم
فانه كما لو فرض والوقت معيار له لا يختلف فيه الصوم بحسب الحكم والكيف
واذا كان الوصف كالفصل المنوع فباستغناءه ينبغي ان يخصه التي تحته فيطر
اصل الصلوة ببطلان وصفها واخرى عليه بان مبناه على انه الفصل علم
للجنبه واذا كان الفصل وصفاً فيجوز ذلك لان الوصف لا يكون علم
للموصوف ولا يمكن ان يجاب بانه ثابتا للتفاوت بين الوصف جمل الوصف
الاول كانه فصل منوع بخلاف الثاني وهذا القدر كاف في ثبوت القوة بينهما
واعلم ان المسئلة اختلافية مقصورة فيما سك في اليوم الاول من رمضان
فمنه نكلا او واجبا اخر ثم تبين انه منه والافا لا عارض تضمنه انه لا امر عارض
معا بالوصوم بخشي عليه الكفر كذا الرواية * قوله وقد يجاب عن اصرارهم لا
اه حاصله التزام صفة الجبر وصف العبادة بناء على انه العروضية ليست بغفل
العبد وفيه بحث لانه يقتضي تادى كل فرض بنية اصل العبادة فالصلوة لا يتبرط
في وقوعها فرضا نصين النية وهذا قول لم يقل به احد * قوله لا يقال اه معارضة
واجباب من باب الترجيح * قوله ويا اول سراج متعسر لان وقت السجود في
الصوم مشتبها لا يعرف الا بالجوهر ومعرفته الساعات وهو مع ذلك وقت
نوم وعقله لا ينظر الى عامة الخلقة * قوله لا تجعل النية المتأخرة متقدمة واهم
عليه بانه انه اراد ان لا يجعلها متقدمة حقيقة فلا يدفع استدلال السافعي ربح
لان مراده ابطال جعلها متقدمة حكما كما دل عليه قوله لان الشيء انما يقترن حكما
وانه اراد ان لا يجعلها متقدمة حكما فيصح في نفسه لان التحقيق التقديرى

قال صاحب الترجيح هذا الجواب
باسم الاصل التام حيث هو صفة
هذه الصفة ثبت ان بطلان
الصفة لا يقتضي بطلان
ثاني شيء يقتضي ثبوت الاصل
مطلقا فيقتضي ثبوت الاصل
الوجوه فيجب ان يكون هو صفة
ظاهر فانه مقتضى ذلك مقتضى
الشيء ايضا * مشه

انه ذكر عين التقديم الحكمي على انه مخالف لقوله الاتي كانه مقتضى يجعل كائنا آه
فالقرير الموقوف الكلام المصغر يقال ولا حال الكلام الت فقي راج ان النية
لا يقبل التقديم لانه كائنا يكون في الاستناد وهو لا يتصور الا في الامور الشرعية
والنية امر وجد في الشرعي ثم يقال وحاصل الجواب انا لا يجعلها مقدمة بالاستناد
بالقياس الى النية في البطلان لما اعتبرت مع عدم مقارنتها بشئ من الامساك
فلما يقبل المقارنة بالامر الامساكات اولى وانت خير بان مراد الشر لا يجعل
المتأخرة مقدمة استنادا ولا احتياج الى اعتبار الرجوع فتمري بل يجعل المحدث
مستحقا تقديره في ال ما ذكره المقترض من التقرير قوله كانه ان النية المتقدمة آه
فيل قياس النية المتأخرة على المقدمة ليس بصحيح لانا نجد من جنس العبادات يجعل
فيه النية المتقدمة متأخرة كما في الصلوة فانه اذا حضرت النية وقت الوضوء
ثم لم يضر بعدها باليس من جنس الصلوة و تسرع فيها بغير نية حضرته وقت
وقت الشروع فيها بجوز وذلك في الركوة اذا الوحي عند العزل مقدار الواجب
ولم يحضره وقت لا اذا بجوز واما جعل المتأخرة مقدمة فلما وانت خيرا بما اعتبرنا
المعذور موجودا تقدير لانا جعلنا المتأخرة متقدما وذلك الاعتبار مستحق في
المقبس عليه ايضا وفيما ذكره من الصور قوله بالنية المنفصلة مع الاستغفار
باعتبار ما فيه للصوم كالاكل والشرب والوقوع قوله فلما كانه مقتضى
قال الفاضل الشريف لا يخفى انه كالحجاب اعني لا دار من الوجوه الثلاثة عين ما
اورده بقوله وحاصل الجواب انا لا يجعل النية المتأخرة مقدمة آه انتهى يعني ان
فيما ذكره مصدرة لانه ما اورده بقوله وحاصل الجواب آه كانه منشا الاشكال
الذي ذكره بقوله فان قيل آه فذكر منشا الاشكال يعني في جوابه مصدرة لا يخفى
ب قوله وايضا يجعل الاقرار آه وهذا يخرج الجواب عن قياس السانعي للصوم
بالصلوة بانه قياس سارع الفارق فانه الصلوة مركبة من اجزاء مختلفة فالنية
المقارنة ببعضها لا يكون مقارنته بالآخر بخلاف الصوم على انه مجزئ اخر النية
في الصلوة لانهم اختلفوا فيه فيقول الى الشئ وقيل الى ما بعد الفاكحة وقيل الى
الركوع وكانه الكرخي اذا ذكر هذا لا يزيده ولا يذمه كما ذكر في المنية قوله
وايض لاكثر حكم الكل يعني انه لاكثر بمنزلة الكل في كثير من الاحكام فلابد ان هو
العبارة انه يقال لكل حكم لاكثر قوله والطاعة قاصرة فيه بحث لان المنا

اذ كلام المصنف صريح في ان
التقرير تكليف يتوهم انه الشارح
المختار عنه * مشته

وانما لم يتدخل في الجواب
بفتح قوله بل بان يتطرق اليه
العدم آه لانه قوله لا يجعل
عارة عليه صحيح في انه ذلك
ان تقديره لا يخفى فانه الغرض
حقيقة انما هو حال القصد
مشته

لغرض الطاعة كالنية ليكمل فكيف يناسب ان يكتفى فيه بالنية التقديرية
 ويمكن ان يجاب بان معنى كلامه انه كمال النية اذا حصل فيها موطن طاعة كاملة
 وهو اجزاء الصوم المصادفة لوقت قوة الاستتباب وهو الضخوة الكبرى كملت
 تلك الاجزاء عبارة فتسمى كمالها الى الاول الوقت وان كانت الطاعة فيه
 قاصرة لعدم التجزى في الصوم كالاكتمال فيه صحة وفساد قوله وفي التأخير
 اي ضرورة فيه بحث لان الاصل انه ثابت بالضرورة يتعذر تعذر ما ولا يتعذر
 محلها فكأنه الواجب ان يتخير جواز التأخير به يوم السك وبما اذا انشأ وانام
 او انعم عليه فلم يمتهم جوازه واما تعذر محافظته وقت الصبح فقام فحو جواز التقديم
 انه يعتبر عامًا فالاولى في الجواب انه يقال الضرورة المجوزة لتقديم النية ليست
 مضمينة بل مجوزة للتأخير ايضاً والى حيث يوجد حقيقة النية مصلية بالعبادة
 في التأخير حقيقة والنية المتقدمة انما يعتبر اتصالها تقديرية قوله متحصة
 بالعضء يعني الناسي والنائم والمغشى عليه * قوله وفي بعض الاحيان يكون السك
 * قوله ليست من النادرة لان الانسان قد يسي النية من الليل وهو امر غالب
 وقد يسيه عليه رأس السهر وهو امر مفاد وقد تظهر المرأة من الحيف ولا يشعر
 الا بعد انقضاء الصبح وكذا الصبي قد يبلغ في الليل ولا يعلم ذلك الا بعد انقضاء
 وكذا الحافر قد اسلم في الليل ولا يعلم وجوب الصوم عليه الا عند وجود النهار
 واذا ثبت المساواة بين التقديم والتأخير في الحاجة وان دفاع الحرج وجب
 احكام التأخير بالتقديم الى لا يؤدى الى اخرج المدفوع بالنقص * قال المصنف اعلم
 انه اقام الدليلين اه قيل الاقرب ان يجعل قوله ولا من صيانة الوقت اه
 وجه آخر لضرورة التأخير لا بد على صحة الصوم المنوي ثمارا اذ القول بان وجه
 تلك الضرورة غير دليل الصحة فيتحمل المال مدفوع بان يكون متج ووجه ضرورة التأخير
 في يوم السك * ويلا ما لنا تلك الصحة فلا معنى لقوله انه اقام الدليلين قد بر
 * قوله لانه لا قبل بمقابلة الاكثر في حكم عدم اعترض عليه بان الثالث والربع
 يقومان مقام الكل في بعض المواضع واجيب بان ذلك بالنقص ولا نقص ههنا
 * قوله المختار من مذمبة اه يرد على الثالث فحق ربح على هذا المختار انه يخاف ما
 ذهب اليه في الفرض من فواجزء الاول الواقع بلا نية وسبوعه جميع الاخير
 لعدم التجزى صحة وقد ادا ما انفك المصنف عنه فلا يقتضي ذلك لوقوع الصوم

في زمان هو مقرر بالنية لا يقال باب النذر واسع لانا نقول الاحتياج في
 النذر الى وقوع النية في اوله لعدم تعيين الوقت له اكثر منه في الغرض لتعيين
 الوقت له * قوله لكن لا يتاخر حتى ينية واجب آخر الظاهر ان يكون المراد بالواجب
 الآخر قضاء رمضان مثلا او صوما شرع فيه قصد انهم تقصروا والا فلو يتناول
 الصوم الواجب بالنذر لورد الاستسكان وهو انه ذلك ايضا حتى ان در لاحق
 الشارع فينبغي ان يجوز النية عنه * قوله ولا يؤخر فيها هو حتى الشارع وعمر
 عليه ان التعيين وان كان بفعله لكن باذن الشارع في ذلك يا وجه
 جعله ولا اله الا التزام فينبغي ان يتعدى الى حتى صاحب الشرع ايضا كما لو عينه
 بنقصه واجيب بان اذنه مقتصر على التصرف فيما هو حتى العبد فلا يتعدى الى
 حقه * قوله لانا نقول انه قيل فيه تسليم ما ذكره في السؤال من عدم شرطية
 الوقت في القسم الثالث وليس كذلك لان الملاحظة في المفهوم لا تقتضي شرطية
 بل قد يكون بالنية بطريق فاحتمل ان الوقت في القسم الثالث شرط ايضا غير ان الوقت
 المعين شرط للمنفذ والمعين والوقت المقتضى شرط للمطلوب * قوله قلت حكم
 ابن يوسف اعلم انما يتم عند ابن يوسف بفتح الباء خيرا لكنه اذا اذنه في عمر يرتفع
 الاسم وعند محمد راح لا ياتى ثم بفتح التاء خيرا لا اذنه في عمره فبح يا ثم نقص عليه الصدر
 السعيد في مختلفه فان قيل فعلى ما ذكره يرتفع فائدة الخلاف لانه اذا لم يؤد
 في السنة الاولى فلا يخلو اما ان يؤخر حتى في عمره ولنا فانه اوصى لا يكون اسماعيل
 الموت اجماعا وان لم يؤد يكون اسمها اجماعا قلنا فائدة الخلاف انه اذا لم يؤد
 في السنة الاولى سقطت عند الله عند ابن يوسف حتى ترتب عليه الاحكام الفسخ
 في الشهادة والنفقة وغيره فقد رتب في اكثر الفعاليات التي اخرى الغرض
 بالاعذار بطل عند الله وعند محمد لا يسقط عدالة ويرد على ابن يوسف فتح ان
 النبي عم حج سنة عشر من الهجرة فزنت فرضية في سنة منها فليكن بقدر
 بانه لا يجوز تأخير سنة العام التالية وان لم يؤد فيمكن ان يجاب تأخير عدم اشتقاق
 بالاعتبار والقبول لا بلام ولا بما عزم بالعلام الله تعالى انه يصيب الى ان يعلم
 الناس ما سكت فلا يخاف من عدم غيره * قوله ليس كما ينبغي قلنا انه انما يشترط
 قيل من ذكره كما ينبغي انه يصح بعدم المانع يعني لو تحقق المانع بهما كان مستبها
 بالاعتبار وليس هو مانع حكما بل اقصاه بينا للمقتضي ونقيا لما منع * قوله وما

مذكور في اخر اصول فخر الاسلام طعن في قول المصنف وهو غير مذكور اه وتخرج
عنه بان مراد المصنف عدم الذكر منفصلا كما في اصول شمس لا لانه لا عدم الذكر
مطلقا * قوله فلم يصح انه يجعل شرطا مقتضى فان ما يثبت بطريقه الاقتضاء
لا يجوز ان يكون اصله الاقتضاء لاسيما في من ان السيد لو قال لعبده ترجع
اربعا لا يثبت اكرهية اقتضاه لانه اكرهية اصل كل تزوج الاربع * قوله وقيل
انه ترجمه الفصل اه اجيب عنه بان الامام الثالث قضى زوج والعراقين من اخصية
وهو الى ان الكفار يخاطبون بالعبادة وما مورده بانها فصيح الترجمة
بما ذكره في نسخة من اختلاف فيه مبني على خلاف آخر وهو انه لا يشترط في التكليف
بالفعل حصول الشرط الشرعي لذلك الفصل وباجتهاد عدم صحة الصلوة عن
الكافر وهو كما لا يقتضي عدم وجوب الاداء عليه بان اسلم ثم يؤدى على
تقدير التسليم فاختار لازم على من يقول به لا على من ينظر قوله وتيسر فيه
* قوله بل الترجمة اه قيل يراد عليه ما يراد على الاول فان من لا يخاطب بفروع الايمان
كيف يخاطب بالتوصل اليها * قوله وقد يقال انه ترجمته اه فيه بحث لانه نظيره
الترجمة يسر بان محليته البحث في المسئلة باقية على اختلاف وليس ذلك بالاجماع
اولا لخلاف في ان مثل الحجب والمحدث كما مور بالصلوة على ان يدعى تقدير
صحته آيل الى ما ذكره المصنف فلا وجه لقبول هذا وقد وادك * قوله في حقه المأخوذة
في الآخرة اه قيل من قال بعدم الخطاب في حقه وجوب الاداء كيف يقول بالمأخوذة
في الآخرة اجيب بان اصل الوجوب ثابت في حقه الكافر اذ هو بالقدرة الممكنة
التي يجب سلامة الاستبابة والالات فهو اذن كد يؤمر لم يطالب دينه حتى
لا يسقط عنه الدين كذا في قوله اخذ به في الآخرة فان قيل ما سبب مأخوذة الكفار
باصل الوجوب دون المسلم قلنا لا شك انه المأخوذة في حكم الآخرة متعلقة
بوجوب الاداء لكن الكافر جعل نفسه باختياره الكفر مخيرا عن الهدية المطلوبة
فانما الكفر هو العوارض المكتسبة بخلاف المسلم فانه الذي اوجب عليه الحق بالهدية
اخرجه عن الهدية المطلوبة فستقط من جهة صاحب الحق فلا يؤخذ به في الآخرة
فليقيم به الفقرة * قوله لان موجب الامر اعتقاد الزوم والاداء قيل به انما يصح
اذا ورد في حق الكافر امر صريح في العبادات وليس كذلك والاما اختلاف في
كونهم مخاطبين بها واجيب بانه يكفي الخلاف فيه ورود الامر المطلقة لقولنا

وهو يجب ان يصح بان نسبة الوقت
بالمصنف يقتضي كونه ليس بمصنف
فقط انه ذكره لئلا يترك لمصنف
ليس بمصنف وانما نسبة الوقت
التي هي في اليد من احوال
انما يترك مقتضى ترك اعتبار
على انه المدعى بالاعتقاد لا بالاطلاق
مش

لا يبعد العبد لا يملك الاربع الاصح
لانه في الاحكام نصف
مش

بما ذكره عليه لا يراد على الاول
وهو ان التوصل الى فروع الايمان
لا بد ان يكون بالاداء فان قيل كيف
يقال انهم لا يخاطبون بالاداء
حيث انهم لا يخاطبون بالاداء
مش

ما ذكره المحقق في سورة
المختصر * مش

فيصير هذا النذر الثواب بذهب الكفر بخلاف العبادات فانها ليست منافية للكفر
 فلا يصير الكافر هذا النذر الثواب بحجر وحصول العبادات ما لم يترك الكفر * قوله
 فكيف ثبت شرط اي كيف ثبت وجوبه شرطا ليطابق قوله في الجواب بل
 ثبت وجوب الامان * قوله لا انه ثبت في ضمن الامر بالفروع قال الفاضل
 فيكون ثبت وجوب العبادات بالاقضاء ولا يخفى انه لا ينبغي الاقضاء بل
 انحو انه يقال ثبت الوجوب بالعبادة والاقضاء ولا تخفى ونعم لو لم يكن العبادات
 لزوم المحذور انتهى ويمكن ان يقال معنى كلام السراج لا انه ثبت في ضمن الامر
 بالفروع فقط بل ثبت استقلاله ايضا في جواب السراج الى ما قاله الشريف
 * قوله بالتحقيق معنى العقوبة قال الفاضل الشريف لا يخفى انه استحقاق عقوبة
 بترك الاداء اتوى والبلغ من اخر اجرامهم عن الملية الثواب وتبيل المصير بالمرضى
 انهم اسوء حال المريض ان يموت وترك المداواة في حقه فليظلم ليس فوته شيء
 واما الكافر فلا تنال له مراتب عذابه * قوله واما الجواب قال الفاضل الشريف
 هذا الجواب ليس بصحيح اذ ليس المراد بالواجب الا ما يؤخذ على تركه فانما عذبة لمؤثر
 للوجوب وقوله في الجواب الثالث بل هو عين النزاع يتأدى على ذلك في الجواب
 بل الجواب هو الثاني انتهى وقوله في الجواب الثالث بناء على انه العبادات في قوله
 ولا تخفى او العاطفة فيجوز ان يكون ما في الجواب منع بطلان الثاني كما انه قال
 الجواب الاول منع الملازمة ووضع في بعض النسخ بدل او اذ التعليلية ولا
 يخفى ما فيه من الركائز لان الكلام صحيح في منع الاستلزام والتعجيل المذكور
 لا يصح تعليله * قوله لا انما المؤاخذه على ترك العبادات قبل لا وجه لهذا المنع
 لئلا يظهر الآية الكريمة على ذلك وبهذا يندفع الحصر المستفاد من قوله وانما
 المؤاخذه على انه مخالف لقوله سابقا والآية الكريمة تمسك القاكون بالوجوب
 في حصة المؤاخذه على ترك الاعمال ايضا * قوله لسقوط تعلو الخطاب في حق
 المؤدعي اى اداء المصلي للصلاة مثلا انها هو لاجل ان يسقط عنه تعلو الخطأ
 فلا يكون سقوطه منافيا لصحة الاداء عنده ولا يكون الخطاب باقيا بعده الا اذا
 في الصلاة المذكورة * قوله بل هو لتحقيقه انه بخلاف آية فيه نظر لان هذا الشخص
 لا يتوقف على ما ذكره عندنا فكما ان الاول عدم ذكره لا يها منه تحقيقه بخلاف فيما ذكر
 جريا على القاعدة في مثله * قوله قول المصنف قوله انهم مخاطبون بالادمان فقط

قال صاحب التلخيص هذا الجواب
 ضعيف لان المراد من
 الكفر ليس هذا الخطاب بل هو
 ثبت بالادمان ضمن صحة الخطاب
 بالفروع يكون ضمنا ولا يفيد
 في التقويم في ذلك اذ لا نزاع
 في التقويم المستقلة وانما خبير
 بالآية في الضعف * قوله
 قائل * مش

قيل هذا يشوبه المصير لم يذكر
 الجواب عن تسليم الاول وليس
 كذا لك فانما قوله لا انما الامر
 بالعبادة في جواب على سبيل
 المعاضضة ذلك ان يقول المراد
 بالجواب المحذور الا قوله لا يقول
 جواب ايضا * مش

مم هذا التامير اذا كان مراد القائل بهم مخا طلبة بالايام فقط انهم غير مطلبيين
 بما سواه مطلقا وليس كذلك بل مضاه انهم غير مطلبيين بالعبادات لان المراد
 بالشرائع ههنا هو العبادات لا غير * قوله لانا نقول هذا في لسان قيل هذا
 الجواب غير مرضي لانه القضاء سقط عن المرتبة هذه الآية والقضاء نفسه لا
 سميته وان كان في تأخير الاءاء عن الوقت انما فاجواب الصحيح انه ليس سلف
 لان الشهر باق والصوم مكمل فليس سقوط عنه الارتفاع الوجوب عنه في الردة
 فاذا رفع الكفر الطارئ او جيب عليه فلهذا يرفع وجوب اداء الصوم عليه والى
 * قوله وقد يقال انه الفذر آه قيل والجواب انه الباطل من حيث هو عمل مقرر
 ثوابه نية بخير والتكلم به فلا يلزم منه سقوط المنذور عنه ويضرب اجاب الردة
 الفذر من حيث هو عمل مقرر لما فاتها العمل فكيف يتوجه الخطاب به معها توضيح
 انه الآية لما دلت على انهم غير مطلبيين بقوله تعالى وليوفوا نذورهم ولت
 على عدم الخطاب لسائر الشرائع اذ لا فاعل بالفصل وبذلك يجب عنه انه
 لا يلزم من عدم الخطاب بالردة عدمه بالكفر الاصلي ويمكن ان يجب المنع
 دلالة الآية الكريمة اعني قوله فقط حبس عمله على عدم المخاطبة بايجاب النذر
 على المخاطبة باجباره * قوله وهو قول القائل يتجه ان يكون القول على المعنى
 المصدرى وان يكون بمعنى المقول كما سبقت في الاثر هذه المعاني هي المعاني
 الاصطلاحية للنهي واما مضاه اللغوي فهو المنع ومنه النية للعقد * قوله
 او طلب كف آه اشارة الى انه المطالب بالنهي هو طلب الكف عن الفعل لا عدم الفعل
 لانه مستمر الا ازال فلا يكون مقدور المخاطبة فكيف يتصور طلبه منه وقيل
 بل هو عدم الفعل كما هو اللفظ والعدم وان لم يكن مقدور باعتبار تحصيله مقدور
 باعتبار ابقائه على ما كان بان لا يتغير بالفعل وباعتبار ازالته عما كان عليه
 بان لا يتغير به ويزيل استمرار عدمه ثم المراد من الكف في تعريف النهي الكف الصيغتي
 فلا بد وكف الزنا منعا قد سبقت التفصيل في باب الامر بلبس منه حال
 النهي * قوله بما يتوقف تحققه على الشروع واحتمل بخلقه قال في فصله البليغ
 احتجابا بهي بالابتداء يتوقف تحققه على الشروع وعلامته صحة الاطلاق اللغوي عليه
 على انه حقيقة والسرعيات ما زيد في حقيقة واركانه اسماء شرعها كانت
 غير معتبرة لغة وبه يتضح الفرق بين مثل الصلوة والصلوة * قوله اي لانه

الاشارة بالنظر الى المعنى
 قوله لا عدم الفعل لا الى طلب
 الكف لا الى منع به بالامر بالنهي
 على انه الاشارة بغير ما يستعمل
 في المعنى العام * مثله

او بجزائه في هذا التعبير بحث يستفاد تما ذكره القاغاني حيث قالوا علم انهم
لا يصونون بقولهم انه فيج لعينه ان ذلك الفعل فيج من حيث ذاته لما عرفت
ان حسن الفعل وتجيجهما يقع عليهما بل المراد منه ان عين الفعل الذي اضيف
اليه انتهى فيج وان كان ذلك بمعنى رائد على ذاته كاللغو والظلم والعبث فان
عينها فيج باعتبار كونه النعمة ووضع الشيء في غير محله وخلوه عن الفائدة
فانه قلت لالم ينفع المعنى المقيع من حيث هو متبع عن الفعل اعطى حكم الذات
فقبل المقيع النامشي منه فيج ذاته قلت لو سلم صحة فيج لا يحتاج الى قوله او
بجزائه * قوله بمنزلة القبيح لعينه في انه لا يترتب عليه الاحكام وبذا في احسب
بخلاف التي في الشرعيات فان القبيح فيها اذا كان لوصف لازم لا يلحق
بالقبيح لعينه بل يترتب عليه الاحكام واما القبيح لمجاور فيترتب عليه الاحكام
فيما لكنه حرام في الاول مكره في الثانية * قوله ينافي الوضع الشرعي والقبيح
الذاتي لا يخفى ان الثاني انما هو بين القبيح والوضع المحض لا مطلقا فكانه
اراد ذلك او بنى الكلام على ان الوضع الشرعي يحكم مقصود يستلزم احسن
* قوله لكنه لا يفد بوصفه لعدم الدليل فيه بحث اذ يلزم على تقدير انتفاء
الف با لوصف تحقو الصحة بحسب حيث لا واسطة فيكون الفعل المذكور
صحيحا با صله ووصفه فلا معنى للنهي مع ان الكلام في الفعل الشرعي المعنى عنه
فالصواب ان يقال لكنه يفد بوصفه لعدم الدليل على ان القبيح لعينه وهو
الموافق لقول المصنف وعندها يقتضي القبيح لغيره والصحة والشرعية با صله الاول
الدليل على ان النهي للقبيح لعينه فليتنا * قوله مقصود الوجود اي وقت الانتهاء
عن الفعل وهو المستعمل كما ان المصنف في الامر وجوب تصور الامتنان في المستقبل
ولهذا قال بحيث اذا قدم عليه لوجد * قوله فيبقى على اصل الوضع المعاني اللغوية
قال الفاضل الشريف فعلى هذا يلزم ان لا يجوز تلخيص مرئية الاب نظر الى ان النهي
محمول على المعاني اللغوية وهو خلاف مذمبكم انتهى يعني ان التلخيص في اللغة
الوطي والامام القراني من ان اقصية فيلزم ان لا يجوز ازالة ويرد ايضا على القراني
انه لو مسك حبيته او عدم استماده او عدم طعام لا يكون من قبله النهي عنه
بالافتقار مع تحقو الامساك اللغوي فعلم ان المعنى عنه هو الامساك الشرعي
كما ذكره السمر واما يقال لو كان المعنى عنه المعنى اللغوي والنهي عنه اللازم

ذاتك سوانج الابه الهند كان
شرح المعنى القسم الاول
فيج بعينه وصفا في فيج لذاته
بحسب توقف فيج لذاته
بعدم توقف فيج لذاته
لما لم يردود السمع والقدر
في المعنى بابتداء فيج فيج
لا فيج فيج فيج فيج فيج
العقل بحيث لا يمتنع كون فيج
لهذا لا يتصور فيج فيج
كما لا يتصور فيج فيج فيج
ولذا لا يمتنع فيج فيج فيج
لهذا لا يمتنع فيج فيج فيج
فيج فيج فيج فيج فيج فيج
مثلا اذا انتهى الالف فيج فيج
فانما يفد بقوله لا يمتنع فيج
عنه * قوله اذا انتهى فيج فيج
بالامور التي المتبادرة فيج
فانما يفد بقوله لا يمتنع فيج
ان الفعل الشرعي اذا انتهى
فانه كما في متشابه فيج فيج
عد حيث فيج فيج فيج فيج
الوجود في المستقبل فيج فيج
مثلا

النهي عن المأزوم * قوله وهو القطع اه قبله ايضاً الظاهر فعل مني عنه لا يفتر
مكانه بالقطع ان ما ينسب اليه حساً او عقلاً او سرعاً * قوله عما سماه الشرع
صوماً وصدقة قال الفاضل الشریف يرد عليه انه النهي عن الشرعيات يقتضي
الشرع وعبية فينفى ان يكون الصلوة مشروعة لما يقضي به الايام ولم يقوله
احد وقد يجاب عنه ذلك لاقتضاء فيما اذا لم يدل دليل على انه النهي عن الفعل
الشرعي بقية لعينه او لغيره و الصلوة في حاله ان يحضر ليست كذلك بل ما دل
الدليل على انه يجنبها لغيره لان شرط الطهارة علم يحضره غيره في الصلوة
يثبت لشعره على فاذا القياس * قوله وذكر صاحب القواطع هو ابن المقطر
السبعاني من اصحاب السافعي وحاصل ما ذكره انه النهي راجع الى الفعل
المتصور حساً لا شرعاً ولا يحتاج الى مكانه الشرعي كما او عاه كحقيقه * قوله
وعرض عليه اصل الاعتراض انما لا يتم انه فعل العبد بدونه اعتبار الشارع اياه
سماً بالاسم الشرعي حقيقة فان الصوم مثل اسم لفعل معلوم مقبض في الشرع
فبدون اعتبار الشرع لا يسمى صوماً حقيقة فكان حرف النهي اليه مجازاً لا حقيقة
والنهي ورد عن مطعون الصوم فيحتمل على حقيقة لا بدليل * قوله وجواب انه حقيقة
حاصل الجواب انه اعتبار الشرع لا دخل له في حقيقة الفعل الشرعي كما ذكرتموه
نعم له دخل في كونه عبادة يترتب عليها الثواب او لا حقيقة للصوم الشرعي
مثلاً الا لما سلك من الفهم الى المغرب مع النية * قوله وحاصل الاستدلال اي
حاصل استدلال كحقيقه * قوله والجواب عن الاول اه اي حاصله بيان انفصال
نظم الدليل بانه اخذ في بيان الملازمة الشرعي المعتبر وفي نفى اللازم الشرعي
من غير قيد الاعتبار فاذا فهم انه الشرعي هو المعتبر شرعاً جين الجيب ان ليس
كذلك بل الشرعي علم من المعتبر شرعاً اه ان اريد انه لو لم يكن صحيحاً لم يكن شرعياً
اصلاً فاللازمة ممنوعة لانه الشرعي اعم من الصحيح وان اريد انه لم يكن شرعياً
معتبراً فاختفاء اللازم محتمل وهو ظاهر تأخر فصول البدائع والجواب عنه يعني عن
الجواب الاول الذي ورد هناك في صورة الرد على اصل الاستدلال ان
الكلام في التقضي عن الشرعي فان كان مجرد الصورة كما انه هو المعتبر الثواب
باحتماله والعقاب بارتكابه وليس كذلك لان الصورة بدونه الشرائط
كصورة الصلوة بدونه النية والاستقبال وغيرهما والبيع بدون المال

سببها اعتراضه حيث
ان هو اجاب لا بسبب مدعاه
للقطع بانه يحاظر ما ثبت الا
تتم سماعه على ان صلوة لا ان
منه عن انما لم يذكر في كحقيقه
الا انما ذكر صاحب الشرف
لانه علم لا لاخذ الكافي
انما ذكره نوطه لا لاخذ الكافي
سبب
وتدريج الجواب الاول بانه القول
بإبطال الاصل بطلان الوصف
قلت الحقول لا يصار اليه
الا عند الضرورة ولا ضرورة
فيما نحن بصدده الى صرف
الشرعي من مضاف المعتبر شرعاً
فانكر * مثله
لانه الجنب فلا بد من تجديده
نائب * مثله
ولذا لا يتأبى باعتبار ترك الصلوة
وذلك البيع وكذا الايقاب
بعضها باعتبار كونه صدقة
او بيعاً اللهم الا باعتبار ترك
الصلوة الصحيحة لو اقتصرت اليها
سبب

عجت وذلك لانه مفدة النهي في الاثنان بالجموع لا بمجرد الصورة
والا لكان لكل واحد منا بترك صور المناهي اللامتناهية وان لم ينقص
اسبابها وشرايطها بل ولم يخط بالمال شئ منها وليس كذلك اجماعا ولا يلزم
الاتم بالسجدة بدونه الطهارة لانها حسنة وتسمية الباطل بالصلوة مجازية
وكذا النهي عن التقى في دعوى الصلوة ولا تنكحوا ما تنكح آباؤكم انتهى * قوله
ليس معنا الصبر سرعا قيل والالزم انه يكون الوضوء وغيره من شرائط دخلا
في مفهوم الصلوة لان الصلوة المعتبرة هي المقرونة بالشروط وذلك بط
بالافتاء على انها شرائط الصلوة لا اركانها وقد يمنع لزوم بان المعتبر هو
المقصد لا المجمع * قوله وعن الثاني قال الفاضل الشريف اوجب عنه بان هذا
ينفي الاختيار ويعدم الاستلاء لانه اذا كان مستغابا هذا النهي لا يكون وجوده في
المستقبل متصورا شرعا اذ تصور الشرعي لا يكون الا بمشروعيته واذا كانت
مشروعيته متناهية وجوده الشرعي لا يحال فبطل الاختيار وسقط الاستلاء معا
فعاد على موضعه البعض لان النهي ابتلاء كالامر والعجب انه قرر الدليل فيما سبقت
على وجه لا يصح عنه الجواب بما اجاب فكلما غفل عما نقل وقد يجاب ايضا عن
استدلالهم الثاني بانه منقوض بمشرو ولا تنكحوا ما تنكح آباؤكم فانه لا يدل على صحة
اجماعا وكذا قوله دعوى الصلوة ايام اقرائكم ويدفع بان النهي فيها مجاز
عن التقى كما مر فلما مر فصول البديع * قوله لاستدلال قيل يجوز ان يكون
استدلاله توجيهه امر الامر الشرعي قبل ورود النهي لكان جائز الفعل ومثبات
الحكم والنهي وروى المنع عن الفعل للاختيار بعدم اثباته حكمه فصار موصية
وقضى بانه حكمه لكان لا بدليل يدل على انه لا يثبت الحكم وانت خبير بان هذا انما
يدل على انه النهي لا ينفي الصحة لانه يقتضيها وهو المذكور في كلامنا * قوله
لانه لا يقول بالبيع قيل لا يريد المص بالبيع لانه عند نقل كلام الخصم اراد وجهه
ببريد انه المنهي عنه لانه ينفذ حكمه شرعا عند الخصم سببه البيع بذاته فجاز اطلاق
البيع لانه عليه على سبيل السببه والمجاز على انه عدم قول الخصم بالبيع لا يغير
بعد حصول الزامه في بحث الحسن والبيع * قوله بل الفعل انما يحسن الامر ويقبح
النهي هذا انما على انه السامع شرعي المذهب وقال الفاضل الشريف ليس
بذلك مذهب الشافعي كيف وقد سبق اتفاقنا في بيان اولية قوله ولان النهي

اي لا يلزم الاخر انه يتحقق الاتم
بالسجدة بدونه الطهارة حيث
اجتزأ مجرد الصورة في الطهارة
باركانها هذا ما نهيت
مشة

بعد تسليم عدم الحكم على التقوى
مشة

يقتضي القبح وهو ينافي المسد وعنه فعلم انه قابل بفتح المنهى عنه اقتضاء انتهى
 قيل والراجح ان يقول معنى الاقتضاء الاستدزام والارجح بالمصطلح
 حتى يلزم تقدم المقضي واما قوله فيما سببه استا بلفظ الاقتضاء الى تقدم
 القبح فيجب اقتضاء كلام المصرا لا يجب ارتفاعه * قوله وحاصل الكلام انما
 كلام الخصم الترويد وقد يجاب بانما يختار السوء الثاني سوى استحالة الثواب
 فانما الصحة لا تقتضيه كما في الوضوء بلانية فانه صحيح مع عدم الثواب فيها واما
 ما عده فلا خفاء في دلالة ما ذكرنا عليه انما سقوط القضاء فلان الصلوة التي
 ترك فيها واجب سقط بها القضاء حتى لا يجب عاداتها وان حصل الاتيم
 بترك الواجب واما موافقة امر السبع فلانها يحصل بالنظر الى الوصف لذلك
 لا يجب الاعادة بترك الواجب واما ترتب آثار عليه كالمالك فلظهور ترتب
 الملك على البيع الفاسد * قوله يلزم اسقاط المنهى وجعله لغوا عبثا فان
 قلت يلزم على هذا ان لا يصح المنهى في الافعال المحمية لاقتضاء القبح عينه كما
 حرج به المصنف في اول الفصل يلزم المخذور قلت القبح عينه في المحبة لا يجعل
 الوجود والمحبة حتى يكون المنهى عبثا بخلاف المنهى عن الشرعيات على ما زعمه
 التافهين من ان المنهى فيجب والمنهى عنه منسوخ * قوله في الدار المخصوصة
 وذكر في الكشف ان الصلوة فيها حرام وكذا في الاوقات المكرهة والمواطين
 السبعة وهي في رواية ابن عمر رضه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يصلي في سبعة
 مواطين المزبلة والمجزرة والمقبرة وقارعة الطرابة وفي الحكماء وعاطن البابل
 وقوة ظهر بيت الله كذا في المصابيح * قوله الا انه قال سقط الطلب عندنا اذ
 قد سقط الطلب عندنا فعمل هو معصية كمن شرب مجتبا حتى جرت سقط عنه الغرض
 * قوله واما ما سوره بالذات والمنهى عنه بالعرضة فيه بحث وهو الصلوة
 حركته وسكونه والسفل جزء منهما وجزء آخر جزء والمنهى تجزئة مبطل فيلزم ان
 يبطل الصلوة في الارض المخصوصة كما ذكره المتكلمون ويمكن ان يجاب بان اعتبر
 في حرمة الصلوة سفل ما لا فساد فيه والافسد كل صلوة برف عينه كما حصل
 من تعيين متعلقه وهو المكان ونساده ايضا لانه حيث تعيينه المكان بمرحبه
 انصافه بالتقدم وذا ما يتفك عن ذلك الشغل المعين بتعيين مكانه بان يخصه

اذ من ماله او يتقل ملكه الى المصلحة او الى بيت المال ولا يحكي مسئلة في المصلحة في الوقت
 المذكور ههنا لان نقصانه للسببية * قوله ولا يحيط في هذا المكان قال الغافر السرخسي
 الاول انه يقول ولا سلك في هذا المقام يتوافق مطلوبة انتهى يعني انه مطلوب به بيان
 اختلاف الحجته * قوله لانه ذلك قيل واخبر في الجواب ان يقول وان كان ذلك
 فبمع كل هذا الجهد الذي عمل وقد فرضناه لذلك الجهد ههنا وانما جواب الساج
 فقيه سليم انه يكون الفسخ بخبر وان لا يكون له وانت خبير بان ما ذكره الساج
 قيل ان شاء العنان * قوله لانه يقتضي احسن لانه لا سبب من المصداقية
 في قوله والامر المطلق يتناول الضرب الاول من القسم الاول فلا اتجاه لما قيل
 ان الامر لا يقتضي الا احسن سواء كان له لانه او لغيره * قوله ثم لا يخفى انه طعن
 في كلام المصنف يعني انه جعله لا يناسب تقييد الوصف اللازم بان لا يكون من
 الشرط وقد يجاب بان ما ذكره الساج استنباط المطلق بالعقد فانه الشرط
 هو مطلق الوقت والذي جعله وصفا لازما او مجاوزا هو خصوصية الوقت
 كيوم الفجر ووقت طلوع الشمس مثلا * قوله اي كالمبيع في الربو فانه لا يخرج من كونه
 البيع واله محله لانه مبادلة المال بالمال بالتراضي وانما الف باعبار
 الفضل لعدم المساواة الواجبة بالحدس * قوله وان فسر الربو انه كلام المصنف
 في تطبيقه للاصول يدل على انه المراد هو الاول فينبغي انه لا يجعل عنه في توجيه
 كلامه * قوله والبيع باخر فانه فاسد وكذا البيع باخر بالعقد فانه فاسد ايضا لانه
 هذا بيع متاخر فانه فيكون كل منهما لهما صاحب كما هو حكم المفاضلة فيقصد البيع
 موجبا بحكمه وهو الملك في محل قبضه وهو العبد ولكن يصحف الفسا وغير موجبه
 في محل لا قبضه وهو اخر حتى لا يملك اخر وان قبضها بحكم العقد بخلاف بيع اخر
 بالدراهم فانه بط لانه الدراهم تعينت للمتيقنة فحققت اخر مبيعة وهي ليست
 بخبر العقد لانه السرع امر بالامتنع وفي ملكه بالعقد مقصود الاعتزاله وذا لا يجوز
 وبخلاف البيع بالميتة فانه بط ايضا لانها ليست بالمال وكذا البيع بملكه فانه ايضا
 بط لانه ليس بالمال في الحال وهو لا في المال لانه لو ترك كذا ففسد وانما
 يحصل لانية فيه بضع جديد وهو له باعته فان عدم البيع فيه لا تقاقر لانعدام
 ركنه وهو ذكر التمتع حتى لو قضى قاض مجبوازه لا ينفذ كذا نقله القاض عن
 السرخسي ويشكل على الاخير مسئلة ذكرها فاضحان في فتاواه وغيره

حيث قال ان الربو فانه فصل
 سال عن الضرر شرط في عقد
 المعاوضة * مشه

وبيد حمله غنم للتجارة تساوى كانت درهم فأت قبل الحول ونحوه يند بها
 وبيده حتى يبلغ قيمة الجدة نصا با فتم الحول كأنه عليه الزكوة فلو لم يكن قيمة قبل
 الدبغ كأنه بمنزلة ملك النصاب في أثناء الحول ثم وجوده في آخرها وبغير
 موجب للزكوة يعنى إذا كان له عصير للتجارة فتم قبل الحول ثم صار خلايا وى
 نصا با فتم الحول للزكوة فيه على رواية ابن سميعة ويمكن أن يفرد بأن الصوف
 الذى يغى على جلد الشاة منقوم ببقى الحول ببقائه وفيما إذا انخرط ملك لئلا
 فينظر حكم الحول والتداعى * قوله الشيخ الصنة الظاهر العطف تفسيرى وقيل
 الشيخ الخجل مع مبالغة الصنة الخجل بلا مبالغة * قوله على ما ورد به الحديث وهو
 قوله عم الا لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام الحلو وشرب ويقال * قوله
 وفي رواية الحسن وعلى ظاهر الرواية يصح النذر مطلقا والفرق بين هذه المسئلة
 ومسئلة النذر في حالة الحيض والحكم وحذف المدة لا وصف اليوم وقد ثبت
 بالاجماع شرطها شرط الاداء فلما عطف النذر بصفة لا يتبع معها الا لا واداء
 لم يصح بخلاف النذر في هذه الايام فان العج وصف لها وبه الوصام في هذه الايام
 خرج عن العبد الا انه يعنى بالافطار فيها والقضاء في وقت آخر * قوله لكنه مجتهد
 فيه فان النظر لا يزم بالسرع عند الفتيوح وان كانت منعقدة مشروعة
 * قوله كما يظهر انه النظر قبل عليه الفرة المذكور انما يتجه بالنسبة الى النظر لو كان
 الوقت سببا لان الكلام فيه والنظر ليس بوقت واجيب بالترام ان
 الوقت سبب للنظر وذكر فيه وجهان الاول ما ذكر في الميزان انه ادراك
 كذا زمان فحينئذ يحسن سكر فيفتيحه ان يستعمل السكر الا ان الله تعالى رفعه
 بدمه الايجاب في بعضه فاذا نذر او شرع فقد ارتب بما هو الفرية والسنة ان
 انوقت لما كان سببا للنظر انهم نحو النظر ما تجعل الوقت سببا له ايضا لانه
 يجب بفعل العبد وهو شرع او النذر واجباب العبد معتبر باليجاب
 الشرع والوقت سببه فيها لوجبه الشرع فلهذا فيها اوجبه عليه * قوله وفي
 الفرية الضمنية من غير كراهة يجوز ان يصوم صوما وفيها لا يلام
 منخلو فاليجاب المضي يقتضى تقرير المخطو وانه الاجاب ففى يحصل الطاعة
 وهى الاجزاء بها قية من الصنوة ومعصية وهو ما يحصل بعد تمام الصنوة
 المنهى عنها مع سميته المسمى فوجه المضي على الرقعة وقد يقال ان

قيل هو ملاعبة الجوارح المنة
 الجوارح والشرع فقولنا
 غير كجاء * مسئلة

على ان عدم تجزئ الصوم
 وقتا واحدا في الصوم
 واجب بصوم سائر ما يكون
 بعد ذلك عليه لفة او غدا وهو
 لا يقتضى عبادة به مسئلة

بقره جيد لان النهي عن الصلوة في تلك الاوقات يقع التمسك بعدة الشمس
 العبادة البدنية لاني الصلوة لا يختص بهذه الاركان المسماة ايها صلوة
 بهذه الامة السريفة واذ كان له لجزء عبادة تحقق فيه معصية ايضاً للتمسك بهم
 فلا يكون ترجيح بجانب المضي على هذا قوله اذ لا فرض في هذه الاوقات فيه بحث
 يجوز عصر يومه في الوقت المكروه * قول المص لا يجب القضاء وروي بسري
 الوليد عن النبي يوسف رح انه يترجم القضاء بالشرع كالنذر * قوله ولما علم انه
 يقول انه اجيب عنه بانه اذا لم يكن الوسيلة ايضاً مقصوداً اصلياً تعين المق
 بالاصالة المركبة والوسيلة لكونها آلة وكيف يكون ما ليس بآلة بالذات في
 شئ كماله نعم لو اقتصر على قوله لانه وسيلة ولم يذكر قوله لا مقصوداً اصلياً
 لورده والعرض فثام * قوله ولا يجوز مع عدم المبيع فيه بحث لانه منقوض
 بالسلم فانه من انواع البيع والتم في موجود البتة وروى المبيع اللهم لان يستثنى
السلم ويقال انه بيع المظالم فحظر حكم المبيع * قوله لا يخفى انه للمعنى لهذا
 الكلام في هذا المقام هذا كور في بعض النسخ وتوجيهه انه بعد تطبيقه الاصول
 على المسئلة تفصيلاً بقوله اما الربوا واما البيع بالشرط واما البيع بالخمر وهذه كلها
 من البيوع الفاسدة فعوله بعد ذلك اما البيوع الفاسدة ولو لم يكن انه يقال في
 جواب سؤال مقدرات من قوله لم يترجم من الصلوة ومن قوله ملازمة اتفاقية
 وحاصلة انه يقال ليس الامر في البيوع الفاسدة ايضاً كذلك فاجاب بان الفاسد
 يترجم من قسم البيوع فاللازمة لزومية وقيل لا ذكر المص وجه الحكم بالفاسد في بعض
 اقلام البيوع عجم بعه وقال واما البيوع الفاسدة فانما حكم بفاسد ما تضمنه
 من تلك المفاسد المذكورة في البيع بالربوا والبيع بالشرط وليس من ذلك البيوع
 واحتج انه العبارة الواضحة في هذا المعنى واما سائر البيوع الفاسدة * قوله التلخاخ
 بغير شهوة في البطالة اختار كون التلخاخ بلا شهوة باطلاً لا فاسدة لما ذكرته
 شرح الهداية المسيحية بالنهاية انه فخر الاسلام ذكر في مبسوطه من المرامم الفاسد
 في باب التلخاخ الباطل لانه ثبت الملك في باب التلخاخ مع المنافي واما ثبت
 ضرورة تحقق المقاصد من حر الاستمتاع للتوالد والتناسل فلا حاجة الى عقد لان مقتضى
 المقاصد فلا يثبت الملك فانه قلت فلم حكم في الهداية على بعض الانحط بانه فاسد
 كتلخاخ الحرام من السبي وتلخاخ الحرام من الزنى وعلى بعضها بانه بطل كتلخاخ ام

الوجه المحال ثلث المفهوم من النهاية انه لكل نكاح بطلان خلف الرواية والا قول
في صحته وبطلانه وقد اختار بطلانه وذكره بلفظ الفاسد لنكاح الحال من الزمن
صحيح على رواية التواتر والظاهر المبرهنه صحيح على رواية الحسن عن البرجرجي ولكن
نكاح الادوية في صحته سواء بالباطل فيها على ذلك التفادول لكن الذي ذكره
فصول الاسند وشي من انه نكاح المحارم فيلزم فاسد فيترتب عليه الاحكام وقيل بطلان
فلا ترتب عليه دليل على مقارنتها كافي البيع وانما علم وحكم قوله نعمي لتحقيق
النكاح الشرعي فيه ونفع الاستدلال منه يحكم على النبي انه لو حرم على النبي لم يترك
في كلام صاحب الشرع لوجود النكاح بعيد فهو ابتداء وعند ذلك بقاء عند
الجميع وتقرير الجواب انه المعنى نكاح الشرعي لا مطلقه فلا خلف * قوله في معنى
النهي فيقتضي شروعية النكاح بخلاف الشهود لانه النهي في الشرعيات يقتضي الشروعية
كما في قوله وايض قد ورد النهي في غير محبت وهو انه النهي عندنا يقتضي القبح
بمعنى في غير المعنى عنه الا انه يقوم اليه على اقتضائه تعجبا لمعنى في عينه وقد قام
الدليل عليه فيما نحن بصدد وهو قوله تعالى انه كان فاحشة ومقارنتها ساءا ساءا
فلا يمتنع شرعا فالسؤال غير وارد على قاعدتنا وبهذا يتبين انه لا حاجة
الي ما ذكره فخر الاسلام من جعل المعنى مجازا مع انه اصل في الكلام الحقيقية
* قوله في معنى شروعية قبحه يكن الجمع بين انتفاء الشروعية وبقائه بان
يقال مشروع وحلال باصله وغير مشروع وحرام بوصفه كما قيل في سائر
المواضع * قوله واما النكاح حالة الاحرام فهو جواب سؤال وهو ان النكاح
منفقد في هذه الصور مع انفصال المحل * قوله لا يتوجه المنع المذكور بمعنى لان
انه اذا ورد * قوله لانه مطلوب المذاخير او يعني انه مطلوب بطلان القاعدة
وفي المنع المذكور تسليم بطلانه * قوله انه يحل السؤال يعني قوله فان قيل
* قوله وفي المقدساتين هما قوله النبي عن كسيت يقتضي القبح بعينه والجمع بين
ما يفيد حكما شرعيا * قوله لم يستند بالمنع ان يجب منه ما المص قد جزم بان
الشرعي في غير جهة انه موجودا حساسي ومبرهنة انه شرعي في جهة
حكما شرعيا شرعي فاذا ورد النهي عليه من الجهة الاولى فهو مستند اذا ورد من
الجهة الثانية فهو شرعي فالبيع وقت النداء سلكا شرعي حساسي ولكن النبي ينقل
لانه حكم مخطو راجل لانه الاستغفار عن السعي المذكور وهو يحصل بما يوجد من

وبجمله كلامنا فيما كان مسدودا
سرد وانه عنده وما ذكره كسيت
سرد وانه الاصل في بيع قوله
تعالى انه كان فاحشة الآية
نقد يد نقضا اصلا * مسدودا

ابيع حث كنه من قبيل القبح في المجاور * قوله ومنع تغيب رآه من جعل الاصول
 شاملا للاب والجد والام والجدات اراد به ثبوت الحرمة بين الزنا في وام
 القرنية وجداتها وبين القرنية واب الزنا وجاهده * قوله فلما كان كل منهما بعضا
 من الآخر انما قال كانه لانه اختلاط المائتين وصيرورتها شيئا واحدا لم يوجب
 سوى انه يكون بعض الولد والولادة بعضها من الولد ولا يلزم منه انه يكون كل من
 الولدين بعضا للآخر في نفس الامر والا قرب انه يطوى هذا التفريق من بين
 ويقال ثبوت لبعضية بينهما باعتبار انه جزء من كل منهما قد صار جزءا من الآخر
 لانه المائتين لما اترجعا اترجعا ما نفعنا التمييز في العقل والحكم وصار شيئا
 واحدا صار الولد كانه بكامله جزء من كل منهما ولذا يضاف الى كل منهما حكما هذا امر
 حكيم * قوله الا انه ترك في حق الموطوءة جواب سؤال مقدر وهو ان الحرمة
 اذا تعدت الى الاطراف بسبب تعدى البعضية لانه ينبغي ان يثبت الحرمة
 بين الوطء والموطوءة فاجاب بقوله الا انه ترك يعني انه الامر كما قلت الا انه
 ترك بغزوة النسب كما سقط حقيقة البعضية في حق آدم وعم اينه المعنى حيث
 حلت له جميعها خلقت منه وحرمت بنته لا تنفك الضرورة في حقها
 * قوله ويجاب الحرمة الى الاسباب فيكون من قبيل علقها بتبنا وبآء باردة
 والمرد بالاسباب اسباب الولد كاللحام والوطء والتفصيل والمت عند اخلافنا
 لما فحق رجوع النظر الى الفرع بشهوة خلافا له * قوله لا يقال هو مخلوق حاصل
 السؤال وعاء انصافه بالحرمة * قوله شر الثلثة اي لا مترج ولفعل والمحرر
 والمعنى فسو الثلثة الولد والاب والام وحاصل الجواب انه لا بد من تخصيص
 الحديث بمولود معين بقرنية الحال قبل هذا الجواب غير مرضي لان الحديث عام
 فان اضافة الولد الى الزنا يشير الى كونه شر الثلثة لاجل الزنا فلما وجد الولد من
 الزنا كان شر الثلثة وكونه رئيسا فيها لسا به لا يقتضي انه لا يكون شر فان
 الاعمال بالحقائق وان امر الاخرة امر مبطن لا يعلمه الا الله بل معنى الحديث ان حصول
 الولد من الزنا انما هو من شر الثلثة الرجل والمرأة والشيء فان امر الولد من اباها
 نسب الى اباها وليس لهذا نسب فهو شر الثلثة بهذا الاعتبار * قوله او تقرر
 الضمان على الغاصب كمن غصب عبدا فاودعه فضمم مودعه مالكه ملكه فاصبه
 تقرر الضمان عليه ويرجع عليه المودع * قوله بل السبب هو الغصب قيل

فانما يرجع المالك اليه في سكره
 الزنا وى نقلة بعبارة * مثله

في هذه العبادات مستعدة لانه الفصبة عدوان محض فكيف يصلح ان يكون سببا
 للملك فالاسلم ان يقال الفصبة سبب الرد العين والقيمة عند اهلاك بطر
 الجبر منصوصوا بالفصبة ثم ثبت للملك شرط الحكم شرعي وهو الضمان فان
 الضمان مستوقف على الملك لانه شرع جبر ولا جبر مع بقاء الاصل على ملك
 المالك فلا ضمان شرعي عام مع بقاء الاصل على ملكه * قوله وما ثبت شرط الحكم
 شرعي يكون حتماً بجنبته وانما نتج في نفسه في هذا الكلام منافية لان ما ثبت
 شرط هو الملك كما يدل عليه السابق وما نتج في نفسه هو الفصبة * قوله
 لا يدل مقابله لان قيام المبدل شرط فيه كالتمتع مع البيع وفي بدل المخالفة الشرط
 عدم الاصل ليقوم الخلف مقامه ثم هي هنا عدم الاصل شرط فعلم انه بدل خلاف
 * قوله كما اذا عاد العبد الآبق يعني ان العبد المقصوب اذا اوتى من الفصبة
 توجه عليه الضمان فاذا عاد من الآبق سقط الضمان * قوله قلنا في خلاف
 الاصل اي الانقضاء بالخروج وعدم الدخول في ملك الفصبة خلاف الاصل
 لوجوبه فلا يرتكب الا عند الضرورة فيقول في هذا الجواب نظر لانه الاصل في الاموال
 المملوكة تقرر تعالى للعبد اذ هم مملوك والاصل في المملوك ان لا يكون لهم
 مال مملوك لكن جعل لهم ملكاً كما جرت عليهم لا يجوز ان يرجع في هذه الصورة
 الى الاصل * قوله لتعدر انعدام الملك اي ملك المقصوب منه في عين المعتبر
 لانه لو انعدم زال الى مالك او لا يمكن ان يدخل في ملك الفصبة صيانة
 كحقه ولا نظيره * قوله كضمان العتوة كما اذا كان العبد مسلماً بين رجلين فاعتقه
 احدهما * قوله ينفقه ومن ابا حتماً اعرضه عليه بانهم ينفقونه باعثة رقاباً
 ايضاً فيلزم ان يملكوا بالاستيلاء ولو ردوا ردوا لعلنا نخرق ب
 بين الاموال والرقاب وقد يجاب بان مدار المسئلة ليس اعتقادهم لا اجماع
 هو الاصل والعصمة في الرقاب مسألة باكره مسألة الكد بالاسلام فلا يخفى
 السقوط * قوله فاما كانه مملوكة من مملوكة ان يقال انه لا يخفى ان علمهم بعصمة اموات
 ما دامت محررة بعيد والظاهر يقول في توجيه الجواب ان كانه مملوكة كانه
 مملوكة من مملوكة انهم لا يعتقدون عصمة اموات وانهم لا يباحطون بها اي
 يعتقدون في ذلك ويحاطب بعصمة اموات فاذا انفرد صاحب المال بما له ثم
 لا يأخذ به ويمنع عنه اخذه ايجاب الجواب الثاني * قوله له حكم الاستعداد

في هذا التقدير اشار الى ان الكلام
 ما ذكره صاحب الترجيح من ان لا يباحط
 بهذا الكلام نوعاً من ان لا يباحط
 فلا يباحط في بيعه بقوله ولا يباحط
 راء الفهم ثم ارتكب في حيز
 استلها في العبادات فلا يباحط
 فلا يباحط في حيزه يد وعليه
 اذ قيل عند تنقذه فانه يد
 غنم له *
 وبعد التوجيه ان دفع ما قيل
 انه يقول لا انقضاء الملك
 التقدير ان تقول لا يباحط
 بعد الانقضاء *
 وايضاً يفسر
 بالاعمال
 عدم الدخول

جواب سؤال مقدر وهو ان
يقال اننا عند الاستيلاء كان
منصوبا * مش

لان الفعل المند بقضائه حكم
والابتداء كان لو خلف لا يلزم
ان يكون ولا يلزم كونه الزاوية
وهو لا يلزم ولا يلزم فاستقام
بحيث كان ابتداء * مش

في حالة ابتقاء يعني انه الاستيلاء فعند جعل حكمه في حالة البقاء كما انه من الابتداء
كذلك فصار كما انه الاستيلاء ابتداء وقع على مال غير معصوم وليس المراد
ان البقاء حكم الابتداء لان ابتداء الاستيلاء ليس سببا للملك لكونه واقعا على
مال معصوم وانما السبب بقاء الاستيلاء وهو بالاحراز بدرا الحروب كما ان
النية السبب بقوله كما انه استولاه * قوله وانما الخلاف في انه الشيء المعين في قول
فائدة قوله المعين الاحراز عن الامر بالضدين على سبيل البدل فانه في تلك
الصوره ليس نية عن ضده وفيه فائدة الاحراز عن مثل قول القائل فعل شيئا
فان لما موربه في مثل هذه الصورة لا ضده وعلى تقدير ان يكون له ضدا ليكون
الامر بمثل نية عن ضده ولا يخفى ما فيها من العسف والظان انه لفائدة يقتضاها
في ذلك * قوله قيل هو نية عن الشيء المصاد له ظاهره يقول يكون الامر نية
انما يحجب المفهوم او يحجب اللفظ وقد ذكر قيل انه لا خلاف في المفهومين
ولان نية الغفلين وكذا قوله وقيل نفسه يدل بظاهره على انه ثم قال انما
الامر به النية وكذا قوله وقال الآخر ومنه انه النية عن الشيء نفسه الامر بضده فالا
ما عجز عنه المص من قوله اختلفوا في انه الامر والشيء بل لهما حكم في الضد ام لا
* قوله ثم اقتصر قوم على هذا على انه الامر بالشيء نية عن ضده او مستلزم له
ولم يعرفوا لكون النية عن الشيء امر بضده او مستلزم له * قوله وكذا عدم ضده
النية عنه فيه تسامح لان لفظه كذا يقتضي انه عدم ضده المنه عن ان يكون مقبولا
للمرء كما انه امر ما والا كان مكرها وليس كذلك بل عدمه امر فوات التو فوجب
والاقنة مؤكدة ومندوبة * قوله وفي النية عن الشيء لا يجب الاضد واحد
وكذا في الامر بالشيء لا يحرم الاضد واحد وان كان له افراد يكره كل منها كما ان النية
لا يوجب الاضد واحد ومنه كما انه له افراد يحصل الاتيان بالواجب كل منها * قوله
فيقتضي وجوب اظهار له ولله وجب قبول قوله فيما يخبر به لانها ما مودة بالظن
* قوله من الاقراء من العدتين ولو كانت حاملا انقضت العدتان بالوضع اعلم
انه ما ذكره الشرح من التقدير مختصا اذا وطئت المعتدة قبل ان يتحصر حتى يجب
عليها العدة بسبب حيضه واذا احاضت ثلثا ينوب عنه السنة وانما اذا احاضت
في الاولى حيضته ثم وطئت فعليها عدة اخرى تلت حيضه ولو بقيت من الاولى
حيضته ثم نوجب عليها العدة بنحو حيضه فاذا احاضت حيضتين احتسبا

من ثبوت العدة الأولى وامتسبنا ايضاً من العدة الثانية فثبت عليها حيضة
 وعلى هذا قياس ما اذا وطئت بعد حيضتين قنأ مرة * قوله ولا يتصور كغارة آه
 فيه بحث لان الكف عن الكفاح لا يخرج وكف النكاح ككف الأكل وكف الشرب
 وكف الوقاع وكما يتصور الكفاح في واحد لم لا يتصور الكف عن الخروج والكف عن
 النكاح في اجل واحد وانما لا يتصور ككف خروج او كف نكاح في زمن واحد لثبوتها
 وقد يقال في توجيه السواء بهما فكان اعني لكف عن النكاح والكف عن الخروج
 متقيد كل منهما باجل لقوله تعالى حتى يبلغ الكتاب أجله وقوله تعالى اربعة اشهر
 وعشر فثبت لكل منهما اجل على حدة لاستقلال سبب كل منهما وعدم جواز فعل
 مقيد باجل ثابت بسبب مستقل بفعل آخر في ذلك لاجل مقيد باجل ثابت بسبب
 آخر مستقل ولا يخفى عليك اتجاه المنع على قوله فثبت آه اذ الدليل المذكور لا يفيده
 قنأ مرة * قوله مرأى في نفسه بل لكونه ضد المأمور به * قوله ينبغي ان لا يأتيه آه اعني
 عليه بجوار النكاح ان لا يكون الخروج والنكاح حرامين متقيداً وان لا يتم ترك
 الكف بالنفس والخروج والنكاح ولا مانع عنه * قوله وانما كانت الموتى حرامات
 والموتى آه الحرامات قد يجتمع لعدم التضاييف عينها كصيد الحرام فانه حرام من
 المحرم للحرم : اصرامه وكفر الذمي فانه حرام على الصالح الذي خلفه لا شرب خمر
 لكونها خمر الذمي وصومه وحلقه * قوله كان في الذبوت المأجولة باجل مستأدية
 وهذا مثال لاجتماع الآجال لانه لا اجل فيما حوت له لكونه مثال قوله على
 واحد اي يستأجر انسانا ليعمل له شهر والعمر اضر ايضاً الى شهر لانه يعملها في شهر
 واحد * قوله بتجاسين كصوم فرض ونفل * قوله فان تعود المصلي اى بعد
 الفراغ من السجدة الثانية * قوله القيام المأمور به اى القيام الى تركعة الثانية
 المأمور به في قوله عدم ثم ارفع رأسك حتى يستوي قائماً * قوله لان عدم بطلان
 لا يدل آه قدس جواز البطلان عدم المسروعة اعتداء بصفة الغيب والعدم
 - ضحا والاول اخص من الثاني فيغيبه عدم مته والاعلم لا يدل على ذلك في ترك
 ترك واجبا عند صلوة حتى لفه كان سهواً يجب السجدة المجردة ان يأتى بغيره
 اثم لم يخلو في الوصف ولم يبطل حتى لا يجب القضاء بصلوة واحدة وانما ترك
 تركا بطلت حتى يجب القضاء وقد يقال عدم البطلان فيما نحن فيه بآه غير عدم
 وجوب لانه لا يمكن ان يكون التعود واجبا الا اذا كان التعود مفعول القضاء

ولو كان مغفولاً لم يطل الصلوة وحيث لم يطل لم يغت القيام فلم يجب ترك
 القعود فتأمل * قوله فيكون ليس الرداء والاذار سنة فان قيل لانهم ليس
 الازار سنة لانه به ستر الحورة وهو واجب اجيب بانه يجوز ان يكون بانفراد
 واجبا ومع الانضمام الى شئ اخر سنة * قوله مغفوت للبناء على اللام للتعليل
 لانها صلة بالتغفوت بل صلتها محذوفة والتقدير مغفوت للموت بالنهي وقد وقع
 في بعض النسخ هكذا وعلى هذا لا مرية * قوله وذلك لان السجود على الظاهر ما هو ربه
 لولا انه قوله تعالى وثيابك فطهر اي للصلوة على ما قيل اذ قد علم ان تعلل الصلوة
 بالمكان والبدن السدنة تعلقها بالتوب * قوله ليس يفرضه عدم فرضية الوضع
 المذكور لا يفيد عدم افساد تركه لان ترك الواجب مفسد وان لم يكن مبطلا
 فالسوء يقتضي انه يقال ليس بواجب * قوله لطف الابهام اه لان الضمير في انه
 المسجل يحتمل ان يكون راجعا الى تترسجانه ويحتمل ان يكون راجعا الى الاصل المذكور
 * اركان الشافعي في السنة اختلفوا في انه السنة عند الاطلاق بل يخبر سنة الرسول
 او بعضها وغيره فذهب المتقدمون منا وصاحب المنهاج من المتأخرين وصاحب
 السامعي ورجح جمهور أهل الحديث الى الاول والباقيون الى الثاني * قوله والطريقة
 والعادة المفهوم من سياقه الاصولية في شرح البدائع ان عطف العادة على
 الطريقة ليس تفسير بحيث قال وما في اللغة الطريقة يقال سنة لانه كذا اي
 طريقة وسيرته والعادة يقال من سنة كذا اي من عادته قال تترسجاني
 تجد سنة تترسجاني اي عادته * قوله في العبادات النافلة النافلة مرفوعة على
 خبر المبتدأ وكذا ما صدر وقوله في الاصطلاح حال من المبتدأ كما جوزه بعض النجاة
 وفي العبادات ابدال منه والتقدير وهي حال كونها في الاصطلاح في العبادات النافلة
 وحال كونها في الادلة ما صدر عنه النبي وعمد ما في ما صدر عبارة عن الدليل فلما ورد
 منسوخ التلاوة وسائر كلامه الذي ليس بسنة واعتبر على قوله في العبادات
 النافلة بانه السنة مبين للنفل كما سيأتي في مباحث الاحكام واجيب بان
 النافلة قد يطلق على مقابل الواجب وهو المراد به هنا * قوله او تقرير اي سكوت
 عند امره بانه عم * قوله عن حال الراوي من كونه موقفا ومحجوبا لا مستورا
 * قوله وعن ستر نظره اي شرائط الراوي من العقل والضمير والعدالة والاسلام
 * قوله وهو محل التجربة للعبادات والعقوبات * قوله بل الفعل اي في التقدير انما قوله

وبسبب ما في مباحث الاحكام
 مشه

لما قول صاحب الوقاية باب
 التوبة والتواضع مشه

ومعنى انصاف الامر والنهي وكذا معنى انصاف القول والاعتقاد وقوله ان انصاف
عبارة عن توان الراوى قال نعم كذا سواء كان انصافه له او لغيره
كذا لا علم المقول والمفعول حتى يحتاج الى اقامته ووجه تصديقه
خير او امر او نهيا او فعلا ونفع الاعتراف في رواية انه قد
بان بغير مطلق الحديث مجازا بل حقيقة المستطاع لانه لا يمتنع
وعلى هذا قولهم جاز ان يخرج من القادر على حدته فانه
على لفظ الحديث وانما الامر انما هو انصاف قوله ومعنى انصاف قوله
بالسنن هو موجود في القالب فكيف يصح ان يراوه ويهتبه في
الطرد مختص بالسنن والرواية واخر الطرد فيصح ان يراوه في غير
ذكر انما امثال المتواتر على التفسير المذكور فلهذا وجوه
ذلك في حديث من كذب على متعمدا فليتبو مقعده في النار وعنه في قوله
لكن ابن حجر ما ارضى التولين في خروج رسالته وقوله انما يتصحب به قوله
لان كونه رواية قوما لا يحصى عددها ليس بشيء عظيم بل معتبر
يكون رواية قوما حصل العلم بغيرهم وقوله احراز علم المشهور وعنه خبر واحد
بالطريق الاولى وقوله استرأط حمزة قال الفاضل الشريف هو مذهب الفقهاء
الباطنية وهو يقول ينبغي ان يحصل التواتر ما فوق الارض لان التواتر في حد
في مشهور الزمان عدم حصول اليقين بشهادتهم ووجهه في قوله
بأن التزكية في النسخة ايضرا واجبة فعلم انه ليس كذا في قوله
فصول البدائع جزم الفاضل بعدم حصوله بان رواية واحدة لا
فلم يوجب التزكية وتردد في النسخة بغيره من قوله لا يوجب التزكية
من عدم كفايتها في الشهادة ولا جاز فيها انصافا على وجهه في قوله
التواتر على عدم كفايتها في الرواية وبالبعث انما هو في قوله
مشتركة الا ان يقول انه معنى التزكية انما هي
فلا يجب التزكية وقد لا يفيد كذا فيجب
تعدد التباين المبعوثين من غير انصاف على ما في قوله
نقيا وبهم تبليغ احكام دين موسى في قوله
يحصل منه العدد واسترأط انصافه في قوله

ومعنى انصاف الامر والنهي وكذا معنى انصاف القول والاعتقاد وقوله ان انصاف
عبارة عن توان الراوى قال نعم كذا سواء كان انصافه له او لغيره
كذا لا علم المقول والمفعول حتى يحتاج الى اقامته ووجه تصديقه
خير او امر او نهيا او فعلا ونفع الاعتراف في رواية انه قد
بان بغير مطلق الحديث مجازا بل حقيقة المستطاع لانه لا يمتنع
وعلى هذا قولهم جاز ان يخرج من القادر على حدته فانه
على لفظ الحديث وانما الامر انما هو انصاف قوله ومعنى انصاف قوله
بالسنن هو موجود في القالب فكيف يصح ان يراوه ويهتبه في
الطرد مختص بالسنن والرواية واخر الطرد فيصح ان يراوه في غير
ذكر انما امثال المتواتر على التفسير المذكور فلهذا وجوه
ذلك في حديث من كذب على متعمدا فليتبو مقعده في النار وعنه في قوله
لكن ابن حجر ما ارضى التولين في خروج رسالته وقوله انما يتصحب به قوله
لان كونه رواية قوما لا يحصى عددها ليس بشيء عظيم بل معتبر
يكون رواية قوما حصل العلم بغيرهم وقوله احراز علم المشهور وعنه خبر واحد
بالطريق الاولى وقوله استرأط حمزة قال الفاضل الشريف هو مذهب الفقهاء
الباطنية وهو يقول ينبغي ان يحصل التواتر ما فوق الارض لان التواتر في حد
في مشهور الزمان عدم حصول اليقين بشهادتهم ووجهه في قوله
بأن التزكية في النسخة ايضرا واجبة فعلم انه ليس كذا في قوله
فصول البدائع جزم الفاضل بعدم حصوله بان رواية واحدة لا
فلم يوجب التزكية وتردد في النسخة بغيره من قوله لا يوجب التزكية
من عدم كفايتها في الشهادة ولا جاز فيها انصافا على وجهه في قوله
التواتر على عدم كفايتها في الرواية وبالبعث انما هو في قوله
مشتركة الا ان يقول انه معنى التزكية انما هي
فلا يجب التزكية وقد لا يفيد كذا فيجب
تعدد التباين المبعوثين من غير انصاف على ما في قوله
نقيا وبهم تبليغ احكام دين موسى في قوله
يحصل منه العدد واسترأط انصافه في قوله

قال القائل في الصحيح انه قدالة
ليس بشرط مطلقا * مشه

واما في النصارى فبقوله فسدلك
اربعة منهم وهم يوحنا وسمي ولوقا
ومعهم في بعض الروايات
توضا ويوحنا ويهوذا ومارقس
ويحضر المذنب منهم * مشه

حاصل الكلام انه ليس اوليا
في السبيل من غير القضايا
التي قضاها منها كذا في تواتر
النص لا راجع * مشه

لهذا ذكر الخلاف في فصول البديع
وقال القائل انه عند التواتر
يوجب علما استداليا وقال سراج
اليوهي قال التواتر في ضروري
عدم الاحتياج الى الشك في ضروري
مشه

صابرون يغلبون ايمانين وهو بعيد جدا واورعين قوله تعالى يا ايها النبي
حبك الله وحبك من المؤمنين روي في المؤمنين كما نوا اربعين
والنبي يوم ما مور بشر الاحكام وتسميه الاسلام فعلم ان اربعين كفي في التواتر
بما قرى به له فهم * قوله واثنتين كذا في الكسر النسخ قيل بذا قول لم يقر به احد
والصواب اوسبعين وتسميهم قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا لم يكن
ان يقال ستر الا خمسين ان قيل به اعتبارا بالاقامة * قوله عند المحققين تفسير
للكثرة ايما الى انه جعل المصداق اكثر من عدم الحكمة التواطى ليس كما ينبغي
* قوله وليس بشرط في التواتر قيل الكلام في تواتر خبر الرسول والعدله وتبين
الا ما كن سلطان فيه لاني مطلقا التواتر فلا تعريب لما ذكره واجواب منع القول
بافضل على المختار هذا في حصول اليقين باخبارا راجع غير محصور من كذا رتبة بل
عليهم منع ظ بجزا اتفاق اهل تلك البلدة على ذلك الكلام لغيره من الاغراض
ستر تفر المسلمين به للاربعين عند مجرم عند مجرم ولا يحفظوا على انفسهم
منهم فالاولى ان يقصر على نفى الاشتراط المذكور * قوله فلام تواتره فان قيل
عيسى يوم تفر عن جماعة من اليهود و دخلوا البيت الذي كان فيه عيسى وكانوا
سبعة نفر و قد روي انهم كانوا الاربعةون المسيح وانما جعلوا الرجل جعلوا فدلهم على
تخصص في بيت ففجروا عليه وقتلوه وزعموا انهم قتلوا عيسى يوم واسأعوا الحجر
ومثله لا يحصل التواتر * قوله والاحسن به وجه الاستدلال هو انه هذا الاستدلال
لا يحتاج الى تواتر المذكور بخلاف الاستدلال الذي ذكره المصنف انه يحتاج اليه
في قوله العلم الضروري انه اشارة الى المذهب المختار وهو انه اليقين بالحاصل
بالتواتر ضروري عند الكسبي وانه الحسن البصري والامام نظري وعند حجة الاسلام
قسم ثالث وانما يصح لغير الضروري بالاولى واما بعضي فلا يجد القف الى
الاتفاق عنه سبيلا فضروري وتوقف الشريف المرتضى والاعدي والدلائل
مفصلة في فصول البديع * قوله ثم حصول العلم بالضرورة من قوله انما نجد من
انفس العلم الضروري ان اليقين بالحاصل بالتواتر ضروري ومنه قوله ثم حصول
العلم بالضرورة ان التواتر يفيده العلم ضروري والضرورة ظاهرا لا تكرار وحصل الضروري
في الاول على التقاطعي في الثاني على البديهي وتاويل قوله حصول العلم بالضرورة
الحاصل على قضايا سبيل في حصول الصيغة بضرورة قوله حبيب جملة الا انه قيل

١٨٧
 العلم * مشه
 كما استدل عليه الرابع
 اذ غير جارم * مشه
 وهو ايضا مبني على الطائفة لا يلزم
 ان يكون في حد التواتر وانما لم
 يتواتر ظهوره * مشه
 وقد رد صاحب الترتيب جواب
 الرابع بوجه آخر وهو ان الاراد
 اخبار يقتضي خبر ائمة فليس
 يقتضي في الفروع لانه علم لا خبر
 وجوبه ظاهر فانه فتوى المعنى
 بان حكم امر في المسئلة هذا الجواب
 فاما مناهات بـ ١٢٦ الاخبار
 وكونه فتوى * مشه

ما فات ذكره الرضى وتقدمه النفور وهو الزلل * قوله و ذلك لانه
 لغو للطلب اه و لهذا الدليل توجيه آخر وهو ان الله سبحانه امر الطائفة المتفقة
 بالانذار وهو الدعوة الى العلم والعمل لان التخصص يقتضيه فلو لم يكن حجة لم يفسد
 * قوله و بالجملة لا يلزم ان يبلغ حد التواتر فان قلت المراد منه جميع الطوائف
 لانه تعالى قال من كل فرقة منهم طائفة فرما يبلغون عدد التواتر قلت قولك بالجمع
 بالجمع فيقتضي الانقسام على انه لا يتصور الرجوع عن الطوائف كلها الى قوم
 واحد منهم لانه لما يقال رجع الى قومه اذا كان فيهم او لا كذلك ذكره القاضي * قوله
 وقد يجاب اه رد حيدى في فصول البديع هذا الجواب بان كل ما يدل على وجوب
 بخير الواحد مطلقا يدل عليه في حق المجتهد اما لعمومه ولانه في المقدلة غلبة
 يصدر عن قلة ولاستماله على دفع الضرر المظنون فكذلك في المجتهد عند
 غلبة طائفة يصدر الروى بدلالة برأيه لانها للمفسر سهل حصولها وبسببها ضعف
 منها للمجتهد فاذا كفى عند فهمنا اولى انتهى * قوله بقرينة الثقة فان قوله تعالى
 ليقضوا وليندروا يناسب الفتوى في الفروع اذ لا احتياج الى الثقة في الفتوى
 لاني الرواية ويؤيده قوله تعالى ليندروا لان المناسب للرواية ليسمعوا والخبر
 وفيه بحث اما اوله فلان لاندراكه يكون بالاجماع من الروى لانه لا يقتضي بطريق
 الفتوى اذ هو اعلم من الفتوى والرواية من السامع وانما غلبت لانه لا اعتبر خبره
 مستند الى ما عنده فلان يعتبر مستند الى ان المعصوم اولى * قوله بقرينة ان
 المجتهد لا يلزم منه مصادرة على المطر لان المدعى انه يوجب العمل بالمجتهد وغيره
 والقوم عام ولا يختص بهذه المصادرة وانت خبير بان دعوى وجوب العمل
 بخير الواحد للمجتهد في الاجتهاديات مما لا يمكن ان يصح كجواز ان يؤدى اجتهاده الى
 خلافة * قوله يحمل نظرا يجوز ان يكون لا باحتمال او النذب او الارادة مطلقا
 او يكون حاله ضمير ليندروا الى رعيين حذرهم * قوله لانه خص بالاجماع فلا
 يفيد تعيينا بل طنا واعتراضه عليه بان الاجماع لا يختص بالنظر لان التخصص يجب ان
 يتقارن التخصص والاجماع لا يكون الا بعد - سؤل الله عم * قوله و خبر سلمان روى
 ابن ابي ابي رضى الله عنهما ان من قوم يعبدون الخيل البليدة فوقع عنده انه ليس على شئ وجعل
 يتقرب من دين الى دين طالباً لنحو حتى قال له ابو بصير اصحاب الصوامع لعكث
 يطلب الحنفية وقد قربوا منها فطاعتك مبركة ومن عاتاة النبي المبعوث انه

يا كل المدينة ولا ياكل الصدقة وبين كنفه خاتم النبوة فيوجه نحو المدينة
 فاسره بعض العرب فتناجيه من اليهود في المدينة وكان يعمل في خيل مواليه باذنه
 حتى باجر رسول عم الى المدينة فلما سمع بمقدمه اتاه بطبوت فيه رطب وضعه
 بين يديه فقال عم ما هذا فقال صدقة فقال عليه السلام لاصحابه كلوا ولم ياكل
 وقال سلمان في نفسه هذه واحدة ثم اتاهم الغد بطبوت فيه رطب فقال عم ما هذا
 يا سلمان فقال يديه فجعل ياكل ويقول لاصحابه كلوا فقال سلمان هذه اضري
 ثم تحول خلفه فعرف رسول الله عم مراده قال في رواه على منكبيه حتى نظر سلمان
 الى خاتم النبوة بين كنف النبي عم فاسلم * قوله ولانه كان عم يرسله اعترضه
 عليه لامدحى بان النزاع انما هو في وجوب عمل المجتهد وليس في هذا ما يدل عليه
 واجاب عنه حمدي في فصول البدائع بان اكثر العرب واصحابه كانوا يجتهدون
 حائرين بقوله الاستنباط فيتم والاستدلال بالجمهور ولانهم بعثوا الاجابا رعيه
 الرابع اذ بعثهم بفصل لقوله تعالى بلغ ما انزل اليك الثانية وانما يحتاج اليه
 الاجتهاد لا لاقتوى عادة فتأمل * قوله يجوز ان يتصور اه واجاب عنه حمدي
 في فصول البدائع بان على كثرتها التي لا تخصي خلاف النظر لعدم اختصاصه
 بمقام التهدي * قوله وذلك في التفاصيل والفروع اي تفاصيل مراتب الاخرة
 وفروعها وليس المراد من الفروع الاحكام الفرعية لانها لا يتصور في الاخرة
 * قوله في الجمل اي في الاسور المجلد بالحشر والعراط والعقاب ونحو ذلك
 * قوله واعترض عليه اي اعترض المص على الوجه الثاني * قوله وجوابه في الاحاديث
 انه قال الفاضل الشريف جوابه ليس كما ينبغي لانه كلامنا في ان خبر الواحد بالنظر
 في ذاته من غير ملاحظة المحل ان يفيد عقد القلب ام لا فتخصيصه باحكام الاخرة
 غير موجه واعترض ايضا بانها تجوز بان يشترط ان كان مراد المص ان ينبغي
 ان يفيد عقد القلب في المنهات ايضا وانما اذا كان مراده على انه ينبغي ان يفيد
 في سائر الاحتمالات ايضا وان لم يكن حكاهم اذ خبره فلا يدقعه جواب السارح
 بما قد يقال ايضا جواب السارح غير مرضي لانه يتقد القلب بالحكم هو الذي
 يعقب العلم فانه من حيث انه اولئك النفعان ومن حيث انه يتعارض للحكم
 وعقد القلب بالحكم فغير المعنى الثاني انما ثبت بعد حصول المعنى الاول وانما
 المص بان لم لم يتم هذا في سائر الاخبار الواردة في الاحكام فيوجب الاعتقاد

وتفصيل ايضا بانما قبله عم
 يثبت من قبله اذا لم يرد مقتضا
 به عدم لزوم القبول
 يستدعي الوجوب في التحجب
 لا يستدعي الوجوب في رد بانه
 التثبت للوجوب من فانه فله عدم
 لزوم القبول من فانه فله عدم
 اذ لم يعلم بغيره فله عدم
 لا يثبت من قبله ما هو مستحب
 فلا يفيد الوجوب والمؤكد

رضي الله عنهم وعلمهم وحسن فاعلم
 بحسبهم
 المستند عند ذلك الخبر فكيف به
 المسعود او فاعلم هو بعد منهم
 مشته

لا يخفى ولا يخفى ولا يخفى
 ما حجب التلخيص دينا له

الاعمال فقط لا الله لم واجب العمل حتى يكون ما ذكره جوابا عنه قوله وان كان
 مسعودا فالفقه يقبل منه المصنف في الامتن بالخلفاء والعبادة ثم بين العبادة
 في الشرح بعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر والمسعود
 عند المحدثين ائمة العبادة المطلقة ينصرف الى اربعة وليس ابن مسعود رضى
 منهم قال الامام النووي في تهذيب الاسماء والصفات واعلم انه عبد الله بن
 الزبير هو واحد العبادة الاربعة وهم عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وعبد
 الله بن الزبير وعبد الله بن عمر والعاصم هذا قال احمد بن حنبل وسائر المحدثين راج
 وغيرهم قيل لاجد فابن مسعود وقال ليس هو منهم وقال البيهقي لانه تقدمت
 وفاته وهو آثرنا شواططه على احتيج الى علمهم فاذا اتفقوا على شئ قيل هو
 قول العبادة او فعلمهم وليخبر ابن مسعود في ذلك سائر المسلمين عبد الله بن
 الصحابة وهم نحو مائتين وعشرين واما قول الجوهري في صحاحه انه ابن مسعود
 واحد العبادة الاربعة واخرج ابن عمر والعاصم فلفظ ظنبت عليه لئلا تقر به
 الى هذا كلامه بعبارة * قوله حتى يكون يهوت الحكم به لا بالقياس فيدرك
 الى جواب سؤال مقدر وهو ان خبر الواحد اذا وافق القياس كان الحكم ثابتا
 بالقياس فاقى نائدا في جواب هذا الخبر من الخبر وما حصل الجواب انه فائدة جواز
 اضافته الحكم اليه فلا يمكن باقى القياس من منعه هذا الحكم فلو انه مضى الى الحديث
 * قوله فاما ان يشهد له السلف لان شهادة السلف صحة الحديث دليل على
 انه موافق للقياس فيقبل فالمراد بقول المصنف فصار مثل المعروف بالمراد اية
 المعروف الذي يكون خبره موافقا للقياس ويدل على ذلك انه سهل فيما اذا
 قيل البعض بانه يقبل ان وافق القياس ولو كان المراد بهذا البعض التقصير لما عتبر
 العبارة * قوله حتى يكون بالرفع على غاية العمل بالحديث وكذا حتى ثبت * قوله
 الاول انه بخبر آية الله عليه السلام بالخبر انما يكون يقينا باصالة من وعلم يقينا انه
 خبر الرسول ع وانه جهة في الطريقة لا يجب الشهادة في كونه خبر الرسول ع فليفت
 يكون يقينا باصالة وجوب ان لا يكون خبر الرسول ع يقينا بالنظر الى اصله
 وان تحققت فيه شبهة بما عارضه فاعلم ان قد يقال في رقيم بين العلم والخبر ليس
 بقوى فان الوصف الذي هو علمه عند الله موجب للمعلم كما ان الخبر اصله موجب
 وهذا ان يوصف بالخبر والتعليل من الجهد كانه رواية عن الراوي كما اعتل تعليل

الجتهد الغلط احتمل الرواية آية فلا فرق بينهما قوله وان كانت احادها ثابتة
 الضمير المراجع الى الترك الى باعتبار التروك القائمة بالصحة او لاجل المصناف
 اليه قوله التي لا يكون ثبوت اصولها آية قيد به لانه لو كانت ثبوت اصولها بخبر واحد
 غير معروف بالقصة تقبل اتفاقا قوله اما اذا كان لفلان السببة آية حاصل ان السببة
 في القياس اكثر مما في خبر الواحد فيجب تقديم الخبر على القياس في هذه الصورة ايضا
 واجيب عنه بان القياس على هذه السببات معمول به بالاجماع وكثير من الصحابة
 تركوا العمل بالخبر لمخالفة القياس واذا استشهدوا بعضهم خبر الواحد لمخالفة القياس
 الصحيح ولم ينكر عليه احد علم ان خبر غير القضية كما يقبل اذ لم يخالف القياس من غير
 وجه وهذا الوجه المذكور في كتب السلفية في وجه تقديم الخبر على القياس وذكر في
 كتبنا ان في الخبر شبهات كثيرة كون الرادى سايبا او ناسيا او غافلا او كاذبا
 او لم يكن نحو النبي عم وفي القياس سببة واحدة وهي سببة احتمال الخطأ غاية
 ان الطريقة مختلفة على انه يجوز تقديم ما فيه شبهات كثيرة على ما فيه سببة واحدة
 عند قوة تلك السببة وعمل الصحابة يؤيد هذا وتحتاج ايضا بان احتمال الكذب
 في رواية التسلسل الينا لا سيما في الرواية الواقعة بعد القرن الثالث الذي
 شهد النبي عم فتنوا الكذب فيه ثابت وعد السببة الواقعة بسببه يزيد على
 عدد سببة القياس على ان فيه احتمال النقل بالمعنى وترك ما يحتاج اليه بسبب عدم
 النقطة فيه نظر لان عدم قبول مثل الخبر المذكور متحقق في ما قبل القرن الثالث ايضا
 والتجرب المذكور لا يدفع الاعتراض المورود على هذا كما لا يخفى واما حديث النفا بالمعنى
 فنمدح بما ذكره في الوجه الثاني نعم يمكن ان يقال في ترجيح القياس ان الخبر انما
 يترك بالقياس عند الضرورة وذلك اذا انضى الى استدلال الرادى من كذا
 وجه قوله واما ما نيا اعترضه عن قول المصنف وذلك لان الفقرة واجيب عنه
 بان الظاهر في احتمال المورث للسببة على ان واحد اسنم روى عن النبي عم كنت
 نبيا وآدم بين الماء والطين واخبر انه سئل عنه متى وجبت لك النبوة فقالوا
 وآدم بين الماء والطين وليس ذلك لاسبب النقل بالمعنى غير قضية ولذلك
 انقل المعنى من الوجوب الى الكون والوقوع دليل الاحتمال قوله واما ما نيا آية
 يحجب عنه انما نقول بعدم جواز تركه به مطلقا بل اذا خالف جميع ان قضية
 وما ذكره من النقل على تقدير الصحة لا يدل على نفي ما ذكرناه قوله في هذه الفقرة

ووجه ترك العمل بالخبر الواحد انه
 اذا استدل باب الرادى بان يكون
 مخالفا لجميع الاقضية انه اذا عرفت
 حتى يثبت انه يكون ذلك لنفسه
 الكتاب وهو قوله تعالى فاعقبوا
 اولاد الابصار والحديث المشهور
 به حديث معاذ الاجماع فان
 آية حديثه على كونه حجة عند
 عدم ذكره في الرواية + مشقة

انه يتفقا على شيء لم يخلف المنكر للزيادة انه او عاها الاخر كما ايهنا قبست انه
 مخالف للقياس الصحيح * قوله بالمثل امي في الشليات * قوله وقدره باقية
 امي في القيمات * قوله ولا نزاع في ذلك بل النزاع في رده بنا على الفقه
 بجميع الاربعة * قوله ذكره المصنوع امي في نحو امي * قوله ناسخ فلكل سب
 فلا يكون من قبل ما نحن فيه لان الكلام في عدم المقولية لمخالفة لاثبتة لا مخالفة
 الكتاب والسنة والاجماع اذ لا نزاع فيه كاه آتفا * قوله واوله بعضهم يكون
 من قبل ما نحن فيه * قوله على كون القياس منجحة امي الدلالة على كونه حجة عند
 عدم دليل اقوى منه * قوله والقول ينبغي القياس جواب عما يتوهم من ان حجة
 القياس ليست لجميع عليها فان بعضهم يتوهم انها جاب بما حاصله انه اتفاق
 جميع القروء ليس بشرط في الاجماع بل يكفي اتفاق اقل قريب واحد * قوله
 وسيصرح المصنف قبل لا شك في انه هذه المسئلة ليست من باب العدول
 والالكان الواجب عليه الرد ولم يكن مختارا في ذلك ولكنه اذا رد لم يقب
 عدوا لانه يظهر انه تعرفه كانه في ملك غيره فخطب المصنف هنا الى انه لم يعلم وان
 ابتداء نجله من قبيل معارضة خبر الواحد الغير الفقيه القياس فخطب في نصرة الانقطاع
 الى انه عدوانا لا تحكم بالمعارضة ومثل هذا جائز لوجوبين فعلم منه ان كلامه
 الاسلام ليس بمخالف للكلام المصنف وقد يقال لا يجد انه يكون المراد بمعارضة له
 معارضة القياس المستنبط منه * قوله واما المبحرولة في الكفاية التي يكره
 الخطيب المبحرولة عند اصحاب الحديث من لم يستهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه
 العلماء ولم يعرف حديثه الا من جهة راي واحد او قراير رفع به اجماله ان روي
 عن الرجل اثنان فصا عدا من المشهورين بالعلم ثم قال لانه لا يثبت له حكم
 العدول برونه تعاونه ولا علم قوم انه عدالة ثبت بذلك * قوله فم عدول
 وغير عدول في الرسم بكلام حسن كيف وارتبهم على من ان يكون بينهم غير عدول
 وكانهم صحبتهم للرسل بعد لا ايام قبل وهم العجب جواب عن القول ان
 عدالة جميع الصحابة ثابتة بالآيات والاحاديث الواردة في نصائهم قولهم
 ذكر بعضهم كذا وكلام بعض الناس كيف يعارض الآيات والاحاديث * قوله
 واصحاب الحديث كبروا بها في الصحاح والنسب لانه ليس في الكلام قول
 الاجزوع وعقود اسم واذا ذكر صاحب المحكم في اللغة في نزوع قول الجوزي

بما انه على رسم
 بنظر الجمع
 حذوق * مسته

فان صاحب التلخيص ان كانه
 من باب ضاعة العدوانه صريحا
 فيكون رده باذنه فخطب الاسلام
 وصح المصنف بما بعد انه كبر
 منه فزده بما ذكره غيره
 وانقصوا بهما التمييز في القدر
 كاف لصدقه والى الطريق
 استاذ في الموضوع * مسته

وهو عجيب جوابه في قول الساس
 عدالة نسيج

وقد قال العقبة سماعانية بالباء المحجة بواحدة مكسورة والزاء المسجلة وقال
المعروف عنه أهل اللغة في الاسماع تزوج بالهاء المحجة بأثنين من فوق والراء
المحجة وهو الذي ذكره تصحيف ليس بمعروف كذا في تهذيب الاسماء للنووي
والله اعلم به قوله وذلك لا يجب الا بالقرض قلنا لان ذلك لا يجب بقوله
ايض لقوله تعالى انه يتقوا بما هو عليكم على ما قرئ في مباحث النحاصر فيجب منه النقل
ويؤتى وجوب ادائه الى الدخول او الموت الذي هو بمنزلة الدخول وقوله
كحديث فاطمة رضي الله عنها فان قلت انما رويها بترجمة الكذب والنسيان وهذا
يرد لكل حديث وان دفن القياس قلت لو ارد به ذلك لقال لا يقبل وما قال
لان كتاب ربنا حكما ذكر الكتاب والادوية القياس علم انه رد لانه مخالف
للقياس وقوله لقائل انه يقول جاب عنه صاحب التلخيص بان قول هذه الطائفة
لا يعبر في مقابلته وتلك الجماعته ورد وعرضه كان بمحض من الصحابة ولم ينكر
ذلك احد محل الاجماع وانت خير بان هذا الجواب راجع الى ما ذكره السمر
بقوله اللهم والآن فلا يفيد رد الكل وعليه مورد الاعتراض بقوله قلنا بخيرية
تختلف آه قد يعارض في التوفيق بخيرية في حديث مثل امتي مقبلة بالنظر الى مجرد
تبليغ الاحكام بقرينة شبيهة بالمطر لانه اول لامة واخره يستويان في مجرد
تبليغ الاحكام الذي لا يدرى وله خير فيه واخره بل التبليغ الكامل لا يحصل الا
بجمعهما كما انه الامتات لا يحصل الا بجمع المطر لا بدوله واخره وفيه وجهان
آخر انه الاول انه نسبة القرون الثقله نسبة غير نسبة الاشخاص فان اولوية
القرن بحسب حال اكثر من فيه واولوية الشخص بحسب حال نفسه واعتبر بتولم
الرجل خير من المرأة الثاني انه المراد من قوله عدم لا يدرى الحديث بيان الاهتمام
بحال مجموع الطرفين وانما فيه عنده بمنزلة ولا ضل في تفاضل بينهما بحسب
الواقع فنقول الاعرابية ما سكت عن بينهما كما حلقه المفردة لا يدرى ان طرفاها
وسمهم من قال الاظهر ان هذا المحمول على ضم النفس يعني لا يدرى اوله خير من
صحتها واخره بشره صحة عيسى عدم وهذا كما قال عدم لا تفضلونني على يوسف
متى لا تفضلونني على اخي موسى عدم الى غير ذلك وقوله والاجماع الارذل
والاستغال بالحرف الدينية متالاة للمباحات الدالة على حمة النفس وادانة
الهمة ومن المباحات الدالة على ذلك الملقب بالحكام والاكل والبور على الطريق

وذكر قاضيها في الالوه السرب في السورة والحرف الدنية كما يحكيه والذباغة والحجامة
 * قوله ولم كيف يذكر الضبط والعدالة يعني ذكر البلوغ والاسلام ايضا واعتبر
 عليه بان كل المدينة اجمعوا على قبول شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الدماء
 قبل تقرر جميع امر الاحتيال في الشهادة فوادة الاحتيال في الرواية فينبغي ان لا يوجب
 البلوغ شرطها وبان ابا حنيفة راجح يقبل شهادة الكفار بعضهم على بعض فلم لا يقبل
 ردائهم اجيب عنه الاول بانه مستثنى لمساس الحاجة لكثرة الجناية فيما بينهم اذا
 انفردوا ولم يحضرهم عدل في قلوبهم يعتبر شهادتهم لضاعت الحقوة التي توجبها
 تلك الجنايات وعنه الثاني بان قبول شهادة تتم للضرورة صيانة للحقوة اذا كثر
 معالمتهم لا يحضرها مسلمانه ولا ضرورة في مثلها في قبول الرواية مع ما يفهم من السعي
 في بدم دين الاسلام تعصبا * قوله فلا يقبل خبر الصبي والمعنونه سيجي ان الغتة
 اختلال في العقل بحيث يختلط كلامه في شبه تارة بكلام العقلاء وتارة بكلام
 المجانين قيل الرجل الذي اكثر كلامه يكون كلام العقلاء فهو عاقل واذا كان اكثر
 كلامه كلام المجانين فهو مجنون فان سادى فهو معنونه * قوله ولا يخفى انه
 الضبط بهذا المعنى لا يشير الى انه الضبط نوعان قاصرو وكامل فالقاصر ضبط
 المتن بصيغته ومعناه لغة والكامل انه يضم الى ذكر ضبط معناه فقها وسريته
 والقاصر من الضبط شرط لاصل الرواية حتى لم يقبل رواية من استندت غفلة
 خلقه بان كان سهوه ونسيانه اغلب من حفظه او مسأله وان وافق
 القياس لقوات اصل الضبط بالنسيان وعدم الاتهام بشأن احديث الكل
 منه شرط للقبول على الاطلاق حتى قصرت رواية من لم يعرف بالفقه فلا تقاير
 رواية الفقيه بل يرجح الثاني عليه بكمال الضبط فيه دون الاول وتقدم رواية
 الفقيه على القياس ولا تقدم رواية غير الفقيه بها وقد يعتبر على قوله لانه
 كانوا يقبولون الخبر الاعراب بانه الاعراب لكونهم من اهل اللسان متلفون
 بزفان معانية لا يرى انه عليها رضاء ناطق في معقل بن سنان بعدم تنزه
 القادح في العدالة لا بعدم الضبط اذ لا يبعد عنهم كيف وهم اذ في الانصاف
 * قوله ففضل بفتح الصاد قال ابن الصلاح في كتاب مرقاة انواع الحديث
 الفصل لعب لنوع خاص من المنقطع وهو الذي سقط عنه اسناده استبان
 فصاعدا واصحاب الحديث يقولون ان عضله ففضل بفتح الصاد وهو اصطلاح

مشكل لاخذ من حيث اللغة وبكيفية وجدت له قولهم امر عضل اى استغلق
شد يد ولا التفات في ذلك الى موضع كسر الضاد وان كان مثل عضيل
في المعنى كذا نقله صاحب الكشف * قوله وان لم يذكر الواسطة اصلا فمرسل
وما سوى المسند يسمى رسالا عند الفقهاء والاصولييين * قوله الا باجرام
خمس وقيل لا يقبل مطلقا وعند بعض المتأخرين الراوى انه كان من اثمة نقل
الحديث قبله والا فلا واختاره ابن الحاجب فان ارادوا ثمة من لو استند
تقبل اذ هو عدل لا يروى الا عنه عدل فذلك مذنبنا والا فلا بد من تصويره
* قوله ان يسنده غيره ونفسه مرة اخرى كذا في فصول البدائع * قوله وان بعضه
قول صحابي او بعضه آية قال في فصول البدائع لا شك انه انضمام هذين بقوى
الظن لكن الكلام في انه من هذا الظن كما في الحجية عنده * قوله قلنا المسند آية
قيل ان جواب ليس يقوى لان الترجيح لا يكون بكثرة الشهود بل بالقوة وعلى تقدير
التسليم قد عاى قبوله باحد الحجته ودليله على قبوله في بعض صور الجرح
اذ قوله قد يحصل الظن معناه الجرحية * قوله فيقول المرسل ويعمل به نازلة فصول
البدائع وفيه نظر لان العوج بحديث المستور والمجهول غير جائز عنده وان تعدد
الظن كما حصل بانضمام الارسل لا يروى عنه على محصل بانضمام اسناد آخر
* قوله وبانضمام اخر الى آية قال في فصول البدائع ويرد عليه انه تعدد الارسل
لا يروى على تعدد الاسناد الى المستور والمجهول عنده * قوله وقد عرفت ان
ليس النزاع رد الدليلين المذكورين وقد اشار في فصول البدائع الى جواب
الاول حيث قال وقبول مراسل الصحابي متفق عليه لكن بينا وبين الشافعي
رحمنا لا بين الكل اذ منهم من يرد ما يفرد ذكره في جامع الاصول فقد الاستدلال
عليهم وقد يجاب ايضا بان ذكر الصحابي لا لانه محمل النزاع بل لقياس ارسال
من سار له في العادة على ارساله فانه المثل القرين عندهنا مطلقا ممن علم حاله
انه لا يرسل الا برواية عنه عدل لانهم مشهودون بالجرحية فالغالب في حالهم
انه ارسالهم بناء على الوضوح لا على عدم احاطة الرواية فلا يفرضوا الاحتمال
الناسي عنه غير دليل * الا لزوم انه لا يعجز بحديث وانه صرح الثقة بان روايته عدل
* قوله ليحل الناقل آية اى يقول عند ظهور الريب والطعن العمد على الراوى
لا على فانه انجبرته كذا قوله وقد يمنع جريان العادة او رد الدليل الثالث قال

صاحب الديلم اجيب عنه بان جريا نهائي روايته الحديث بالنسبة الى القرنين
ثبت غاية انه ذلك لتعدد النقل عندهم او لكونهم عدولا ولاولئك
والثاني متيقن فيجعل المحمل على المتيقن قوله بل ربما يرسل لعدم احاطة آفة قبل
نحو يكون والحال في زهرة من قال النبي عم فهم من حديث عني بحديث بريانه كذب
فليستوا مقصده من النار وهذا لا يلزم بحال الراوي المشروط فيه الشرط المذكور
بل بحال مسلم لا سيما بحال اهل القرن الثاني والثالث المشهور بهم بالتحريه على علم
دونهم وانت خبير بان مجرد عدم احاطة الرواية لا يستلزم روية ان الحديث
كذب حتى يزعم المدخول في زهرة من ذكره قوله فربما يظن غير العدل عدلا يرد
عليه انه يقتضي انه لا يجوز العمل بالحديث وان صرح الثقة بان روايته عدل وهو
خلاف الثقة عليه وتحضر ايضا بان هذا يستلزم انه لا يقبل المسند اليهم لانه
على تقدير ان يظهر لروى عنه فربما يظن السامع غير العدل عدلا ولا يجوز ان
انه لا يقبل خبر الواحد أصلا واجوب عنه انه لو ذكر المروي عنه ولم يعدله وبقي
مجهولا لا يقبله انت فعي ما لو عدله فقبله فلا يخبر ما ذكر لي عدم قبول خبر الواحد
اصلا نعم يرد ما ذكرته اولاد ايضا يمكن ان يقال الظن كاف في ايجاب العمل وظن
اهل القرن الثاني والثالث عمن هو اقرب منهم اصد ومن ظن من دونهم وادخل
في الاعتبار فليست آفة قوله كانه ليس آفة قال الفاضل الشريف لفظه كان السبب
في موقعه لان الثقة معروف معروف وفي قول انت فعي فيكون معلوما بخلاف
قوله ثقة فانه منكر مجهول فلا يرد على انت فعي * قوله فيه بحث لان الكلام آفة
اجيب عنه بان الكلام في الخبر المنقطع ومتى استرط فيه انه يكون روايته غير
مستنكر وبالحكمة الرد بسبب الثقة لا ينافي في الرد بطريق المعارضة ولو يرد
قول عمر رضي الله عنه كتاب ربنا اولو كانه الرواية الكذب والسيان فقط لا
كان له معنى واتم له حقيقة انت سميت فنبهه على انه فيه ما نفا آخر من قبول
روايته قال القاضي قلت هذا الحديث مما قبله الفقهاء المحدثون وعملوا به
كانت فعي وما لك واخذوا رضي فلا يرد بنا ويل هو خلاف الاصل وانت خبير
بان السبب في باب الثقة وانما يوجب السكتي فالتصريح فيه عند الحديث
متيقن بعد الا اعتبار قوله وايضا لا يخفى آفة قبل ليس في كلام المصنف وغيره
ما يدل على انه يقبل من الراوي انه هذا الكلام اشرى على بل ما يدل على انه يكره

عنه جارية رضه فانت لافظه
انما لم تقصر لك بالثقة بان كنت
منه سنة اذا ما بدله ان رجلا كان
تجاوذا ولا يوافقها بالثقة عليها
منه السبب فليس يقصر لها شي آخر
لثقة الزوج كذا في الاسرار
مستند
وغیر *
ويجب منه ما حذر او المص
وجوز الرواية بهذا اللفظ وجوز
جواز الرواية من غير ان يخصص
جوازها سواء اشتهر او لم يشتهر
جوازها لم يثبت وقدره ايضا انما
انما يخفى بعد تجوزها وبجواب
قبوله لانه مشهور وانما جواز
مستند
تأخر عمر رضي الله عنه كتاب ربنا
ولاسته نبينا يقول امرأة الزدري
فقط انت صحت صدق وكذا
وقد اشار ابو جعفر النعماني الى
انه المراد من كتاب ربنا
لا يخرج جوازها من بيوته ولا يخرجها
وانه قال سمعته من غير الطائفة
انك الثقة والسكتي بآفة في العدة
وتدبر او بالكتاب والسنة قياس
انما يتب بما ابي محمد حامد والرجيد
مستند

على أحد محتملاتها بالقرأة الباقية ولو سلم فلا شك أن احتياط الرواية في
كلام الله تعالى أكثر وجل القرأة بعضها على بعض أظهر سيما المختصم بالسواد
بصحف ابن مسعود ورضه حيث نقل بطريق السيرة بخلاف مصحف أبي نير وجبر
الوليد بجارضة بامرية * قوله لأنه ربما منع الاجمال والمحصن فانه فصول
البدائع التفسير بعد الإلهام يراد به القصر استعمالا لا كاستعمالهم في الحديث فلابد
من الاجمال والقصر المراد بالقصر لا استعمال ما هو خارج عن الطرقة المروية
* قوله محمل في حق ما هو مشبهه قال سراج الدين الهندي لم سلم أنه محمل في بيان
المحمل بخبر الواحد جائز * قوله ولا في قوله تعالى آية قيل يكفي في الاستدلال أنه قوله
تعالى ادني أنه ترابوا على تقدير أن يكون ذلك إشارة إلى العدد المذكور والسبب
كما قال بعض المفسرين والاشبه لأنهم يكونون بمعنى لا قبل ولا مزيد على الأقل وبهذا
انزع ما ذكره في أصول الكورى من الاستدلال به مطلقا فلا يصح على تقدير
أن يكون ذلك إشارة إلى أنه يكتبه ويكون ادني بمعنى أقرب قال * قوله لكن
المروى آية قبح لما في المبسوط لكن ذكرته للكشف وغيره أنه هذا الحديث طعن فيه
يحيى بن معين وبرايم الخفي والزهدى حتى قال الزهدى والخفي أن من أفرد
الاقامة معاوية وأول من قضى بساير يمين معاوية * قوله لا يجوز القياس
قد تكلف في التلخيص بانه مخالف القياس الذي سنده الكتاب في علم حياطة
الكتاب * قوله يعتبر بخبر الواحد فيجوز تخصيص عام الكتاب وكذا معارضة ظهور
الكتاب به قال صاحب الكشف والوجه أنه لا يجوز عند من يقول أنه ظني
من حيث الاحتياط خبر الواحد قوة الاحتياط في العام والظن من الكتاب
لأن الشبهة فيها من حيث المعنى وهو احتمال زيادة البعض من العموم وإرادة
اليجاز ولكن الشبهة في منها أي نظمها وعبارة عنها والشبهة في خبر الواحد
في ثبوت منه ومضاه جميعا لأنه إن كان الظاهر فقط وإن كان مضاه
فذلك لأن المعنى مودع في اللفظ وتابع له في الثبوت وبهذا لا يكفر منكر معناه
بخلاف منكر اللفظ فقط والعام من الكتاب فانه يكفر وإذا كان كذلك لا يجوز
ترجيح خبر الواحد على ظاه الكتاب ولا تخصيص عموم به لأنه فيه ترك الظاهر بالبدل
الاتقي بما هو أضعف منه وذلك لا يجوز * قوله واجيب بأنه خبر واحد
قال القاضي الشافعي لا يخفى أن المراد الاحاديث التي لا يعلم ثبوتها فلا يشمل

في الضمير في السكون ١٩٠
المطلقة فهو مما يتناول المسوقة
الخاصة فيها خلاف ذلك في
منه
وبهذا التقدير يخرج من هذا ما كان
بأنه ما دونه من غيره مسودا
لم يثبت دونه ثبت لا يجوز العمل
عند الله الحديث فيكون كالحديث
عليه * منه
وبهذا يخرج من آخره سراج الدين
السندي بأنه لا يتم الاقتصار المذكور
بعدم ما يوجب الحكم فيه بل هو
سأكت عما عداه وقد ذكر الدليل
على جواز الاقتصار عليه وبهذا
فوجب القول به وأنه سلمنا القصر
على ما هو مذكور في الفهم ثابت
عند من لا يمانر عند الخضم
لكنه إذا كان جرحه في غير
منطوقه انتهى كلامه ووجه الإذعان
في حيث ذكره الظاهر ثبت لا خلاف
والمنعوم الشرط
منه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

المذكور في قوله الشيخ الفاضل الامام ابو زيد وسماه الله على الامام في ح
حيث لم يجوز بيع الحنطة المقبلة بغير المقبلة مع جواز بيع الوجه المذكور المصحح
بيع الرطب بالتمر بان يقال ينبغي ان يجوز بيع الحنطة المقبلة بغير المقبلة لان
المقبلة وانما يكون حنطة او لم يكن الى آخر الدليل قوله وذكر في الاسراء
ونحوه في المسألة الى اعتراض على الامام بفتح وح لان القياس على الحنطة
المقبلة يقتضي عدم جواز بيع الرطب بالتمر عنده وبه يدفع التحقيق الذي
اورده المصنف من جانبه لانه ظهر منه ان الرطب ليس بتمر مطلقا ليصح البيع
متما كالكيل بالار الصفة اعني الجودة والردوة والاولى اخر ليصح بقوله
ان اختلف النومان فيبيعو كيف شئتم قوله واعترض عليه انه يجب عنده بان
معين اعتبار هذه الوصف ليس الا اختلاف الرطب والتمر فيكون مخالفا لقوله
ان اختلف النومان فيبيعو كيف شئتم كما تريب والغيب قبل التمييز بها غير وارد
لانه على خلاف ايضا في ظاهر الرواية كما ذكر في الكافي قوله فلانهم جوابه ان
صاحب الشرع استقط اعتبار التفاوت في الجودة لقوله عام جيد لم يرد بها
سواء واعتبر التفاوت بين النقد والنسبة حيث شرط اليد باليد والتفاوت
هنا حادث بوضع العباد وهو شرط الاجل فصار هذه اصلا وهو ان التفاوت
يتبين على صنع العباد فذلك مفيد للنقد وهو القبلة وغير القبلة وفي الحنطة
والذقية التفاوت بهذه الصفة وفي الرطب والتمر التفاوت ليس من صنع العباد
فلا يعتبر كالتفاوت بين الجيد والردى قوله ولو سلم فلا عبرة آية ولو سلم
علة الاستواء كوصف ليس من صنع العباد حتى يصح البيع فيما ليس التفاوت
فيه صنعهم كالجيد والردى من نوع فلا يقاس عليه صحة البيع في التمر والرطب لكون
القياس فيه في مقابلة الخبر وهو حديث سعد بن عبد الله قوله وكذا قوله واما
باعتراض الصحابي عنه اي هو ايضا معطوف على قوله واما لمعارضة الخبر المشهور
وجوز ايضا ان يعطى على ما يليه اعني قوله واما ان يكون ساذج قوله وعموم
حاجته الكل اليه الظاهر في العبارة ان يقال وعموم الحاجة اليه وحاجة الكل اليه
قوله ولا يخفى ان هذه القضية ليست قطعية جوابا لانه القضايا التي يحكم فيها بقضائها
الصلوة من القطعيات عند الجمهور قوله وايضا ليس وجوب التبليغ او حاشا
ان التبليغ غير التمسير فلا يلزم من وجوب التبليغ وجوب التمسير قوله حتى

الجواب بعبارة صاحب الترجيح نقلة
في عبارته وحاصله انه لا مانع
من جواز بيع نوع بمقدور هو ان
المعتبر في صحة البيع اذا كان
اختلاف الوصف الموجب لبدل
الاسم والحققة ووجب هذا
الاختلاف في التمر والرطب على
ما فهم من ظاهره لكون التمر مختلفا
في الحقيقة فلهذا سمى حنطة
لقوله عام اذا اختلف النومان
كذلك * مثله

اسم المدينة آة عورض هذا بان عبد الله بن مسعود لما سمع الجهر بالتسمية في
 الصلوة قال يا ك والحديث في الاسلام فاني صليت خلف رسول الله
 وخلف ابني بكر وعمر وكانوا لا يجهرون بالتسمية وهكذا روى عن ابن عمر رواته البخاري
 ومسلم وكذا روى عن عائشة وعلى وابن مسعود وما نقل عنهم عن الجهر
 كان في ابتداء الامر فانهم كانوا لا يجهرون بالتسمية والقرآن ايضا حتى نزل قوله
 وادعوا ربكم تضرعا وخفية او اجهر للتعليم * قوله مخاف اسم قيل لا يظن بذلك
 الله ولم يكن بين معاوية وعلي اختلاف الامامة واما الامور المتعلقة
 بالعبادات فلم يكن فلم يكن فيه تغير فلو لا ما يعجب ثقة لسأرت لما كان عليا رضى
 كانه يبالغ في الجهر بالصلاة والصحابة رضوان الله عليهم كانوا لا يجاهون من الكفار مع
 قلة عددهم واحتواء الكفار لطراف الشدة والفرق ما بالهم خافوا معاوية وهو
 مسلم لا يقتل احد الصدقة في دينه غير ان جهرته مع علي في الامامة فقط * قوله لا سيما
 مثل نس رضى الله عنه لانه كان يقف خلف الصف لكونه صيا في زمن النبي عزم او لكونه
 خادما له عزم * قوله والسبب ذكرناه وهو ان عليا كرم الله وجهه كان يبالغ
 في الجهر لاضمار ذكره من قبل قيل هذا يلزم من ترك التبليغ الواجب بمعنى عدم
 الاختفاء فيخرج اسم الله العذلة واجب بان ترك الواجب الاجل حفظ واجب
 اخر اهم منه لا ينافي العذلة وهذا من قبيل اختيار الهون المكروهين وقد عرفت
 ما فيه * قوله واما الثمانية وهو انقطاع الجهر اعلم انه هذا الانقطاع والذي قبله
 قول عامة المتأخرين وبعض المتقدمين من اصحابنا خلافا لبعضهم ولعامة
 الاصوليين والمحدثين فالوظيفة في المسألة المذكورة فيها انه يجب الجهر
 احاديث اخرى اقرى في الصحة كما قر في حديث البخاري ومسلم في عدم الجهر
 بالتسمية ويطعن في الرواية كما انه الطلاق بالرجال موقوف على زيد آخر
 مع انه معارض بحديث عائشة رضى الله عنه تطلقه * قوله سهو او منسج
 او ما و لا يؤيد الحديث المذكور انما يقع الطلاق مخصوص بالرجال * قوله
 يعتبر بحال الرجال قال الفاضل الشافعي الطلاق يعتبر بحال الرجال في الحرية والرقبة
 وهو قولنا انما نفى جرح عنه علي وابن مسعود رضى الله عنه يعتبر بحال المرأة وهو مذموم
 وعمر رضى الله عنه يعتبر بحالها فلا يمكن التمسك الا اذا كانا حريين واذا كانا رقيقين او
 احدهما فاطلاقهما انما * قوله بل عدم التمسك بذلك الحديث فان كبره

استاذ ان قوله فيكم سيرة خير
 لا يعلقوا به التسمية *

فاذا كان الزوج حر والطلق
 انكس وانما كان الزوج امة

الصحاب رضوان الله عليهم اجمعين في هذه المسئلة دخلوا فيها بالرأي وترخصوا عن
الاجتهاد بهذا الحديث انه قوله بقرينة القاسم قبله الظاهر الرواية وذكره محمد في
الاحتجاج وروى الحسن بن علي بن روح انه المستور كالعدل بناء على جواز القضاء
بشهادة المستورين انه لم يطعن فيهم والاول اظهر احتياطاً في باب الحديث لان
امر الدين بهم وفيه نقل اختلاف لان الكلام يمتنع في رواية الحديث فانما سراج
الدين الهندى المستور كما قالوا في اختلافه في الاحتجاج في باب الحديث فلا يكون خبره
حجة احتياطاً لامة الدين وانما اختلفت الرواية عن اصحابنا في اخباره عن حجة
الامة ثم ذكر رواية الحسن وما ذكره محمد بن محمد فيه * قوله فلا يخفى انه في عدم قبول الرواية
وذهب جماعة من الاصوليين الى قبولها لانه اذا كان من عظماء الدين محترراً عن
المعاصي غير عالم بكفره يحصل ظن الصدق في خبره فيقبل ويختار عدم القبول لانه
كونه متناً لا محترراً عنه المعاصي غير عالم بكفره لا يجعله اهلاً للرواية ولا للشيئا
كثرت الكفار من اهل الكتاب وغيرهم * قوله والا فاجبوا على انه يقبل ولا يقبل
انما ظاهره فيهم القسوة فلا يكون فيهم شرط قبول الرواية والى جواب انه القسوة هي حيث
الا اعتقاد لا يورث البعد لانه انما وقع فيه التهمة في الدين لا يرى انهم من يعظم
الدين حتى يجعله كفراً ولا يمتنع من الكذب ومن اجترأ عن الكذب على غير الرسول اعم
كان من مشدح عن الكذب عليه عم كذا ذكره القاعاني * قوله انه لم يكن ممن
يقصد وضع الاحاديث كما لكرامته فانهم يعتقدون جواز وضع الحديث للترغيب
والترهيب * قوله ولو سلم كونه حجتاً الى الامم او لانه كان حجة صبيحة المروى انه
كان من ذلك النوع من سنة ويجوز البليغ في آثارة عن احزاب من عرض
على رسول الله في غزوة بدر بعد تحويل القبلة بشهرين فيجعل ان يكون لبعضه
* قوله وقد حجاب بانه لا عبرة بالسببة آفة قديمة في الاجواب يمنع دلالة الدليل
القطعية على حجة خبر الواحد على الاطلاق وعلى حجة في محل يمكن ان يكون حجة
ولذلك لا يكون حجة في الاعتقادات ولا في الفيد العلم * قوله وان لم يكن ممن
يحقوا التمسك فيها معنى الالتزام قبل قول المصنف في خبره في التزوير والتليس جواب
علماء اهل السنة في حجة خبره في علم كيف فيه لوحد وصار من حقوق العباد لا انما يقال
فيه معنى الالتزام فلم اشترط الشرح المذكورة فيه كما يفهم من كلام السمع وذلك لانه
يزعم فيه صراحة الصوم ويجيب للاختلاف اني التزام في هذا ويمكن ان يقال الالتزام

انهم ارباب على سبب عجب الغنى
فخافوا ان لا يلاموا في الدليل على
على جميع الخبر الواحد على القاطنة
انما يات على حجة في حجة
انما يات على حجة في حجة

في الحق للمعد والمعدو وقوة العباد والنفق راجع اليه لا يخفى معنى الاثر
 وارجح كانه المبادر ذلك * قوله لا يخفى ان المتفاسم بالصوم اكثر قبل البعد
 المص * قال المص كالوديع والامانات الوديعه من الودع يعني الترك سميت
 بها لانها سمي ترك عند الامين وهي خصه بالامانة لان الوديعه هي الاحتفاظ
 قصده والامانة قول لا يكون كذا لك كما اذ ائمت الرجوع والفت توب انسان
 في حجر غيره يكون التوب مانه عند ذلك الغير ولا يكون وديعه * قوله كذا لا يخفى
 انه يحصل به قصوره لان شرط سائر الشروط ترجح جانب الالتزام وذلك
 لان شبه الالتزام يوجب شرط العدد والعدله معا وشبه عدم الالتزام
 يوجب سقوطها معا فتوفر الشبهين مطلقا او جب شرط العددهما استغناء
 الاخر على السوية واما شرط سائر الشروط ايضا فيكون ترجحا بجانب الالتزام
 لانه الذي يناسب شرط الشرائط وهذا التقرير يندفع ما يقال ان شرط
 الشرائط لا يرجح جانب الالتزام بل يصح ان العدد بدون الشرائط لا يفيد
 الالتزام فلا يتم شبه الالتزام بدونه * قال المص فتقول هو كما قرأته قبل
 السؤال شرط حتى او قراء عليه نسكت وكلم يوجد منه افراد ولا خلاف في
 كانه لا يفي الا في جواز العمل اذ غلب على ظن السامع انه ما سكت الا ان
 الامر كما قرأ عليه وكذا في جواز الرواية عند الجمهور لان العرف يدل على انه سكت
 في هذا ليل تقر له على الرواية واقر الصحة والا كانه سكتة فسقا وفي خلاف
 جماعة من اصحاب الشافعي راج وغيرهم حيث لم يجوزوا الرواية في هذه الصوره
 مستدلين بانهم لو قرئ عليه كتاب فيه حكمية اقراره بين اذ يجمع فسكت
 ثابت الاقرار ولا يجوز لاحد ان يشهد عليه فكذا هذا وان الصرف
 لم يجر في هذا على ان السكوت قصد توكيد بخلاف ما نحن فيه * قال المص ما في غيره
 فلا ظاهره بعيد نفق الاحقيه في الغيب فيحصل التسوية بين الوجهين ويورده
 عن ابن حنفية راج وعلمية عظماء علماء الحجاز والكوفه ومالك واشباعه من
 علماء الكوفه والبخاري والشافعي ومن ذهب الى راج ترجيح الوجه الثاني
 على الاول والاول هو ما يدرك عليه قوله على انه عليه الطالب امتناعا و
 طبيقه ايضا في حال المص واما كتمانته والرسالة او اما الكتمان في ان يكتب قبل
 التسمية من فلان بن فلان الى فلان بن فلان ثم يرد التسمية ثم بانشاء

ويجوز عنه ان يقولت
 واخبر في مطلقا لا في الاخبار
 الا انه لا يجوز في كلام الرسول
 الحكم بان يكونه
 فوجب ان يكونه
 وتبين لا يجوز الا ان يكونه
 على فانه او حدتي او اخبر
 في قرانه * مثله

لان الطالب على ان يفسد الحديث
 على غيره فيجعل منه سبوا الحديث
 عنه البطلان منه اذ لم يفسد
 سكت من الطالب فانه قيل
 من اجاز ان يفسد
 ولا يسمع قلنا نعم كذا ما هو يوم
 لا يسمع قلنا نعم كذا ما هو يوم
 عن السامع فيجعل اذا ما سكت

از شیخ ابوالبرکات
مشهد

و مقرون است

نکته: بگویند قول خط جماعت
من قبیل اضافت المصدر
الخط المقتول و اضافت الخط
الخط المقتول باقتدار الخطوط
اسماء و هم * مشهد

تم الموقر القول اذ بلغك كتابي هذا و قد كنت ما فيه محدث به عنى بهذا الاسناد
و اما الرسالة فبان يقول المحدث للرسول بلغ عنى فلان انه قد حدثني بهذا الحديث
فلان بن فلان و يذكر مسنده فاذا بلغك رسالتى هذا فاذا و عنى بهذا الاسناد
* قوله ففى الاجارة اعلم ان الاجارة انواع اربع اربع لمعين في معين كاجرة
كتاب البخارى مثلا و اجرت فلانا جميع ما استعمل عليه فخرى فهذا على انواع
الاجارة المحذرة غير المناولة حتى زعم بعضهم انه لا خلاف في جوازها اجارة لمعين
في غير معين كقول الشيخ اجرتك مسموعا في و مرقيا في و الخلاف في هذا النوع اقوى
و اكثر و اجمعه من الفقهاء و المحدين على تجوز الرواية بها ايضا و اجاب العبد
بالردى بها ان اجارة العموم كقوله اجرت للمعين و لم يذكر زمانا فيجوز
ان خطيب مطلقا و جواز القاضى ابو الطيب بجميع المسلمين الموجودين عند اجارة
اجارة المحدث كقوله اجرت لمن يولد فلانا فيجوز ان خطيبا و ابطالها القاضى ابو
الطيب و ابن الصباغ و هو الصحيح و اما اذا عطف على الموجود فقال اجرت فلانا
لمن يولد له و اجرت لك و لقبك و نسلك فجزاه ابن ابي داود و اجارة
الجار كقول الشيخ اجرتك جارا و اجرتك ما اجرتنى و الصحيح الذى عليه العمل
جزاؤه * قوله و لكن غلب غلب على ظنه ذلك و لا فعدم القبول اتفاقا * فذكر
المص و اما الخط المجهول فانه ضم اليه خط جماعة آه يحتمل ان يكون معناه انه وجد سماعه
مكتوبا بخط لا يعرف كاتبه في طبيعة سماعه فان من ادب الحديث انهم يكتبونه
في اخره ما سمعوه من كتاب قرأه على شيخ سمع من الكتاب من الشيخ فلان بن فلان
و فلان بن فلان الى ان يأتوا على سماء السمعين اجمع فاذا وجد سماعه مكتوبا
بخط مجهول مضموم الى سماعه جماعة من يروى لانتفاء ثقة التزوي و رجحه
بخلاف ما اذا وجد فردا و يحتمل ان يكون معناه انه وجد سماعه مكتوبا بخطوط مختلفة
مجهول ابان و وجد مكتوبا بخط لا يعرف كاتبه و قد انضم اليه خطوط اخر يشهد بصديق
ما تضمن ذلك * قوله انظر استمر بالتدبير كالمدا على عسيرة بنعم و يروى بالتعريف
بمضى حسن ربه * قوله احيى بان النظر بالمعنى آه قيل الجواب ليس برضى ان يسمع
هو اللفظ لا المعنى فلان من النظر بالمعنى اداء كما سمع بحاية ان يكون ادا المعنى كما سمع
باجارة اخرى مغايرة كما سمع منها كونه كما سمع و اما قوله و لو سلم فكيف ان يسمع
من جهة ثم ان الحديث دل على افضلية النقل كما سمع و ترك الافضل المؤدى

الى ترك الواجب وهو ما في عبادته عدم كما لا يوافق في غير ما لا يجوز * قوله
الحراج بالضم انى تعلق العبد المسترى بالحاصل قبل الرد بالعيب طيب المسترى
لانه لو سلك قبل الرد لسلك منه ماله كذا في كتاب الوليين وفي الغاية لكل ما
خرج من شئ فهو خراج فخراج الشجر ثمرة وخراج النخيل ودره وسلكه * قوله
انما لا يتحمل النسخ اذ فان عدم احتمال النسخ ليس بشرط في جواز النقل بالمضى
* قوله الحديث عايشة رضى الله عنها فان قلت الحديث يفيد بطلان تزويج امرأة
نفسها بغير ولي لانه المحفوظ في الحديث تحت بصيغة المعلوم وتزوجها ابنته
اختها ليس عملا بخلافه قلت لا انكحت فقد زوجت كنكاح المرأة نفسها دالة
لان العقد كما انعقد بعبارة غير المنزوجة من النساء يتعقد بعبارة اولها فيكون فيه
عمل بخلاف ما روت * قوله قد يقال ان غيبته اذ فان قلت الغيبة ليست بولية
انزولى لولى هو العصبه والغيبة ليست اياها بل هى من ذوى الارحام قلت ولى
النكاح لا يخص عندنا فى العصبه بنفسه فتم العصبه بنفسه مقدم فى ولاية
التزويج ثم ينتقل الولاية الى الام ثم الى ذوى الرحم الاقرب ثم الى مولى الموالات
ثم الى خاص فى منصوصه وذلك نعم يمكن ان يدفع القيل بان عايشة رضى الله عنها ما انكحت
ابنته اختها فقد جوزت نكاح امرأة نفسها دالة لان العقد كما انعقد بعبارة
غير المنزوجة من النساء فلان يتعقد بعبارة اولها فيكون فيه عمل بخلاف ما روت
كذا فى شرح البرزوى * قول المص بعض محتملانه بان كان اللفظ عايشة فمخصص
دون عمومها او كان مشتركا لبعضى المشترك فمخصص وجوبه * قول المص من
بدل دينه فاقضوه اى بدل دينه بنحو وكلمة من عايشة يتناول الرجال والنساء
وقد خصه الراوى بالرجال على ما روى ابو جرح مابن ساروخ بن عباس رضى الله عنه فلم
يقبل فى تخصيصه قالان ذلك بمنزلة التأويل فلا يكون حجة على غيره * قوله
ترك بينهما ذكر عود قيل انما تركه لانه مقصوده ليس بيان سلسلة الرواية بل
انه الزهرى بعد ما روى بحسب ما يجوز له رواية عن عايشة رضى الله عنها ولا جمل
هذا لم يذكر عودة ولا ما بينه وبين سلمان من السلسلة * قوله هو عمر بن دود فى تهذيب
الاسماء واللغات للنووى اسم الحزبان بن عمر بن عاصم بن مسعود بن جهمود بن قحافة
واختلف فى ان اسم اليبس بن ابي ايلود والسماكين الذى قد يوم بدر كماله الزهرى
والبعض كنفية او غيره كما هو المختار عند الاكثرين واستدل عليه بكونه راوى القصة

لعدم الظاهر بالفضل لانه ابلغ
لما جاء بطريق الاول

وايضاً انه لو لم يكن
احضوره لا يستلزم عدم الاذن
فان لم

فقد عدم الاذن معلوم من آخر
القصة لانه عند الرجل لا تقدم
وتخصب الى اخره

الحاشية لا وارث له والى غيره
على انه نازله عليه ان مات
فبانه * مستطع

وفيه اشكال الولاية لا يندفع
بما ذكره ويجوز انما حيا باعتبار
الولاية

اى في قوله لا حلف آه قال الفاضل الشريف فيه نظر يجوز ان يغير اجتهاده ما ناب
 كونه المسئلة اجتهادية ولا يجوز ان يخلف مسل عمره فيما لا يوق له عليه انتهى
 اجيب بان المجتهد لا يحرّم بحكمه بواسطه امر يجب عليه العمل بموجب ظنه فيجوز ان
 يخلف بالنظر الى حزمه ولا ينفذ عنه الاحتمال الا في الامور المحتملة او اوقع غير امر
 الاول يلزم منه يفعل ولا يفرض عليه ما ورد عليه كحديث (صدر عن النبي يوم
 كما قال الله تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك حتى قال عز من قائل قد فرض الله
 عليكم تحلها ايها النبي فماذا اصدر عن النبي يوم كيف يصح عدم تجويز صدره وعنه مسل عمر
 وقد يجاب عن البحث بان المحرم وليس فيها للرأى مساسا على ما ذكر في فصل
 محرر الخ حيث قال بان المحرم ويجب مقدرة بالجماعات ولا مدخل للرأى في ثبات
 ذلك * قوله والا نصاب ان قصته اعراب قيل لا شك في تفاوتها في هذه الجملة
 لان وقوع هذه الحادثة وهي الزنا الكفر وتوقع تلك الحالة وهي القعدة في الصلوة
 كيف وحالة الصلوة تنافيها فلو كان تقريب العام ببعض المحرمات بترك
 السبب بخلاف الحادثة الاولى لانها منقطة عدم التكرار فلا محل ذلك جاز خفاها
 على بعض الصحابة * قوله في كوة قيل الصواب في سورة وهي المكان وفي الكشف
 في البر وفي النهاية في ركنية وهي البر واعرضه بانه ليس في مسجد رسول الله
 ركنية واجيب بانه ليس في كلام الراوى انه كان في المسجد فيجوز ان يقال انه عام
 كانه يصلي في غير المسجد وفي الموضع الذي يصلي فيه ركنية * قوله والاستسكان
 من فروع الفقه كما ذكر بعض المحققين في حواشي يوسف راج انه كان اما حافظا
 الا انه استغل بالفقه ومن البين ان هذا لا يصح جرحا لان ذلك دليل الاجتهاد
 وقوة الذهن فكيف يصح جرحا * قوله والجباب انما لا نسمع آه فيجب لان التوقف
 في الاتباع ان كانه واجبا فصدده وهو الاتباع يكون جرحا قطعيا فلم لا يرد على الفعل
 وان لم يكن واجبا وليس محرم كان صدده جائزا فكان مباها * قوله ويكفي ان يقال
 قيل للواقعة انه يورد على الجواب انه بقا الاصل على ما هو عليه غير معلوم
 تكليف يثبت جواز الترك بحكمه الجواب انه عام امام كونه نبيا وبقية البيات الذين
 قدم بيانه عدم جواز الترك ببيان يجوز الترك لانه ثابت بالاصل فقط وكذا عدم
 بيان عدم الاختصاص كونه سكران في موضع البيان لاننا كما مور وبالاتباع ليس
 قال الله تعالى ولكم في رسول الله اسوة حسنة * قوله او كان متعبا بالاجتهاد

في روايتها فانما يخبرنا قال الفاضل
 وشهد به ولم يقبل ابو يوسف
 شيئا به وانه على نفسه
 واخره على ذلك محرم ولم يذكره
 بانظاره وهذا هو الحق ولم يرد
 لا يستغفر الخ بغيره على انه عسفه
 الظاهر من هذه الروايات
 تلك المسائل فيكون ذلك في عدة
 جميعها من كونه في ارجاع خسر
 الاسلام ولو لا خوف الاطالة
 لاوردتها * مثله

فان قلت الكلام في المحرمات
 لم يقدر له مقدار قلت لو سلم
 انفق المقدار العام مما لا مدخل
 للرأى فيه * مثله

فصل في افعاله
 عليه السلام

فيل عليه معنى التعبد بالاجتهاد وكونه مكلفا ما مور به فيكون الاجتهاد وما يستلزمه
بالوحى لا وحيا لانه الوحي ح هو لا ح بالاجتهاد واجب بان الوحي اتى بالبرهان
بأن الملك وهو اعلم من ان يكون بالذات وبالواسطة لا لا خفاء انه ما ثبت
اسارة اولاد له مثلا كدوحى ولكن ان يجاب عن اصل الاحتجاج بانهم قالوا
قوله تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى يصدر نقطة بانقراس عن قوله
ورأيه واما هو وحى من عند الله يوحى اليه فلا يزعم شمول الحكم ما عدا القرآن وقوله
قوله كابرهم كلوط كذا في بعض النسخ والضعف كلوط لا يبراهيم كما يدل عليه قوله تعالى
فامن له لو انهم الا ان يجعل الاول تمثيل للمتبوع وقوله وهرن تمثيل للمتابع
وقوله كشرح خالف عليا وروى شهادة الحسن بن علي كانه شرح رضي في زمن النبي عم
ولم يلقه فيل عليه عوم والشهور الاول يستقصاه عمر رضي على الكوفة وقوله
بعده فبقى على رضاها ستين سنة ورضي بالبعد سنة فاستغنى الحاج وكان له
يوم استقصاه مائة وعشرون سنة وعاش بعده استقصاه سنة وروى ان
عليا رضي حكاه الله مع يهودى في درعه وقال درعى عز ضيها مع هذا اليهودي فقال
سبح اليهودي تقول فقال درعى في يدى فطلب من علي سادى في درعى مولا
ضربوا ابيه الحسن فشهد له فقال سرح اما شهدا مولاك فقد اضرها لك واما
شهدا واهسن فلا يجبر يا فسلم الدرعى اليه وروى فقال اليهودي امير المؤمنين
مضى الى القاضي فقصى عليه فرضي به صدق والدرعة له في حال شهدا لا الا انه
وشهد انه محمد بن عبد وروى فقال علي رضي هذا الدرعى لك وهذا الفرس كان معه
حتى قتل يوم حنين وقول المصمى يبر من اى على انه شريعة من قبلنا لا على انما
شريعة رسولنا يدل عليه المقابلة بالذهب الثالث وهذا المذهب مبنى على ان
النبي عوم واهنه متعبد بالبرهان من تقدم وان شريعة كل نبى باقية في حوزم بعده
الى قيام الساعة الا ان يقوم الدنيا على الانسحاب وهو مذهب كثير من اصحابنا واما
اصحاب السانقي وطائفة من المتكلمين والمذهب الثاني مبنى على انهم لم يكن
متعبد بالبرهان من قبلنا وان شريعة كل نبى تنقضي بوفاته اذ بعثت نبى اخر الا ان
لا يحل على ان الانسحاب فعلى هذا لا يجوز العزم بها الا بما قام الدليل على
بقائه وهو مذهب اكثر المتكلمين وطائفة من اصحابنا واصحاب السانقي
والمذهب الثالث هو انه ما ثبت بكتاب الله تعالى او بيانه الرسول عوم الله

في جواب ان واجب الاجتهاد
بالبرهان لا وحيا لانه الوحي ح هو لا ح بالاجتهاد
واجب بان الوحي اتى بالبرهان
بأن الملك وهو اعلم من ان يكون بالذات وبالواسطة
لا لا خفاء انه ما ثبت
اسارة اولاد له مثلا كدوحى
ولكن ان يجاب عن اصل الاحتجاج
بانهم قالوا قوله تعالى
وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى
يصدر نقطة بانقراس عن قوله
ورأيه واما هو وحى من عند الله
يوحى اليه فلا يزعم شمول الحكم
ما عدا القرآن وقوله كابرهم
كلوط كذا في بعض النسخ
والضعف كلوط لا يبراهيم
كما يدل عليه قوله تعالى
فامن له لو انهم الا ان يجعل
الاول تمثيل للمتبوع وقوله
وهرن تمثيل للمتابع وقوله
كشرح خالف عليا وروى
شهادة الحسن بن علي كانه
شرح رضي في زمن النبي عم
ولم يلقه فيل عليه عوم
والشهور الاول يستقصاه
عمر رضي على الكوفة وقوله
بعده فبقى على رضاها ستين
سنة ورضي بالبعد سنة
فاستغنى الحاج وكان له
يوم استقصاه مائة وعشرون
سنة وعاش بعده استقصاه
سنة وروى ان عليا رضي
حكاه الله مع يهودى في درعه
وقال درعى عز ضيها مع هذا
اليهودي فقال سرح اليهودي
تقول فقال درعى في يدى
فطلب من علي سادى في درعى
مولا ضربوا ابيه الحسن
فشهد له فقال سرح اما شهدا
مولاك فقد اضرها لك واما
شهدا واهسن فلا يجبر يا
فسلم الدرعى اليه وروى فقال
اليهودي امير المؤمنين
مضى الى القاضي فقصى عليه
فرضي به صدق والدرعة له
في حال شهدا لا الا انه
وشهد انه محمد بن عبد وروى
فقال علي رضي هذا الدرعى
لك وهذا الفرس كان معه
حتى قتل يوم حنين وقول
المصمى يبر من اى على انه
شريعة من قبلنا لا على انما
شريعة رسولنا يدل عليه
المقابلة بالذهب الثالث
وهذا المذهب مبنى على ان
النبي عوم واهنه متعبد
بالبرهان من تقدم وان
شريعة كل نبى باقية في
حوزم بعده الى قيام
الساعة الا ان يقوم
الدنيا على الانسحاب
وهو مذهب كثير من
اصحابنا واما اصحاب
السانقي وطائفة من
المتكلمين والمذهب
الثاني مبنى على انهم
لم يكن متعبد بالبرهان
من قبلنا وان شريعة
كل نبى تنقضي بوفاته
اذ بعثت نبى اخر الا ان
لا يحل على ان الانسحاب
فعلى هذا لا يجوز
العزم بها الا بما قام
الدليل على بقائه
وهو مذهب اكثر
المتكلمين وطائفة
من اصحابنا واصحاب
السانقي والمذهب
الثالث هو انه ما ثبت
بكتاب الله تعالى
او بيانه الرسول
عوم الله

فيل عليه معنى
من تعبد

في جواب ان واجب الاجتهاد
بالبرهان لا وحيا لانه الوحي ح هو لا ح بالاجتهاد
واجب بان الوحي اتى بالبرهان
بأن الملك وهو اعلم من ان يكون بالذات وبالواسطة
لا لا خفاء انه ما ثبت
اسارة اولاد له مثلا كدوحى
ولكن ان يجاب عن اصل الاحتجاج
بانهم قالوا قوله تعالى
وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى
يصدر نقطة بانقراس عن قوله
ورأيه واما هو وحى من عند الله
يوحى اليه فلا يزعم شمول الحكم
ما عدا القرآن وقوله كابرهم
كلوط كذا في بعض النسخ
والضعف كلوط لا يبراهيم
كما يدل عليه قوله تعالى
فامن له لو انهم الا ان يجعل
الاول تمثيل للمتبوع وقوله
وهرن تمثيل للمتابع وقوله
كشرح خالف عليا وروى
شهادة الحسن بن علي كانه
شرح رضي في زمن النبي عم
ولم يلقه فيل عليه عوم
والشهور الاول يستقصاه
عمر رضي على الكوفة وقوله
بعده فبقى على رضاها ستين
سنة ورضي بالبعد سنة
فاستغنى الحاج وكان له
يوم استقصاه مائة وعشرون
سنة وعاش بعده استقصاه
سنة وروى ان عليا رضي
حكاه الله مع يهودى في درعه
وقال درعى عز ضيها مع هذا
اليهودي فقال سرح اليهودي
تقول فقال درعى في يدى
فطلب من علي سادى في درعى
مولا ضربوا ابيه الحسن
فشهد له فقال سرح اما شهدا
مولاك فقد اضرها لك واما
شهدا واهسن فلا يجبر يا
فسلم الدرعى اليه وروى فقال
اليهودي امير المؤمنين
مضى الى القاضي فقصى عليه
فرضي به صدق والدرعة له
في حال شهدا لا الا انه
وشهد انه محمد بن عبد وروى
فقال علي رضي هذا الدرعى
لك وهذا الفرس كان معه
حتى قتل يوم حنين وقول
المصمى يبر من اى على انه
شريعة من قبلنا لا على انما
شريعة رسولنا يدل عليه
المقابلة بالذهب الثالث
وهذا المذهب مبنى على ان
النبي عوم واهنه متعبد
بالبرهان من تقدم وان
شريعة كل نبى باقية في
حوزم بعده الى قيام
الساعة الا ان يقوم
الدنيا على الانسحاب
وهو مذهب كثير من
اصحابنا واما اصحاب
السانقي وطائفة من
المتكلمين والمذهب
الثاني مبنى على انهم
لم يكن متعبد بالبرهان
من قبلنا وان شريعة
كل نبى تنقضي بوفاته
اذ بعثت نبى اخر الا ان
لا يحل على ان الانسحاب
فعلى هذا لا يجوز
العزم بها الا بما قام
الدليل على بقائه
وهو مذهب اكثر
المتكلمين وطائفة
من اصحابنا واصحاب
السانقي والمذهب
الثالث هو انه ما ثبت
بكتاب الله تعالى
او بيانه الرسول
عوم الله

كما من شريعة بنياد و هو بدو سب كرسنا بختنا ^{الشيخ ابو منصور} والقاضي
 الامام ابو زيد و سمس لائحه و خضر الاسلام و عامه المتأخرين ^ع فاعلم المصنف بعد انهم
 قد راجعوا ما قبله و تلك الذين يدرى ستر و الهدى سمع يقع على الايمان و الشرايع بديل
 ان ستر على وصف المتقين بالايان و اقام الصلوة و اتوا الزكوة في قوله عز
 من قاطر يدرى المتقين الذين يؤمنون بالغيب و يقربون الصلوة و هم انما هم
 يتفقون ثم قال و تلك على يد من رتبهم و الاقدار انفعال من قد اقتدوا قد و
 او اتبع اثره و الهاء السكت يوقف عليها في الوقف و يستعطف في الوصل و قرأ ابن
 عامر بكسر الهاء في الوصل جاعلا الهاء كناية عن المصدر اي قد الاقدار كما في الدعاء
 انك اورد و جعله الوارد مناجاة فاعلم المصنف قد انما يدري ما قبله و اثرنا انما
 الكتاب بالحق ان القرآن مبين بهذا ان لا يصل في شرايع الرشد عم المنة الا ان
 ظهر تفرع حكم بديل الشيخ ^ع فاعلم المصنف انما جعلناه الآية اسي كناية عنكم ايها الناس و جعلنا
 شريعة و هي الطريقة الى الله و نسبه بها الذين لا يطيعون الى ما هو سبب الهدى الالهية
 و انما جاء اسي طريقا و اضحا في الذين من تبعهم اذا طوع و كره المصنف لو كان
 حيا لا وسد لا ابتاعه عي فيز عليه ما وجه قياس الاستدلال فان قدما
 الاستثنائية اما وضع المقدم و هو هنا ظاهر بطلان ما روي فيكون المعنى
 لكن لم يستعطف باع و هو ايضا كاتري و التجويز اختيار انما في و رخص في قبل الامر
 لا ينافي بوجه على قدر كونه حقا فالمعنى لكنه لم يستعطف باع ما كونه مينا و البت
 يتبع منه لا يتبع ^ع قوله تقدير بالسبب انما رتب انما يقال انما و انما و نحوها
 من احوال اللفظ و نظم الكتاب كما كان متواترا محمولا نحو تلك البياض و ذكر
 عقبيه و اما البيان فلما كان شاملا للقول و الفعل كما انما سبب انما يوضحه الكتاب
 و السنة السامية للقول و الفعل ^ع قوله على فعل مبتين و هو التبيين اي الاظهار
 بان اسي ظاهر و هذا الاطلاق هو تسامح الغالب كما قال ستر في قوله بيان اي الظاهر
 ما في النصير المخطوطة المعرب عنه و قال تعالى ثم انما علينا بيان ^ع و قال عليه السلام انما بيان
 لشيخنا هذا اختصاره المصنف موافقا لشيخنا ^ع قوله و محله اورد و هذا و ثم كيف
 بقوله و على متعلق بالتبيين كما اورد الى خصوصية عمالة الحجاز و هي المحمدية ^ع قوله و
 اعلم عز الرب عز و عليه بانما البيان بيان علم به السامع فاعلم انما يعلم فاعلم انما
 لو كان عالما لم يكن ينبغي عدم سبنا لا كما و قد قيل لتبين للناس ما نزل اليهم قوله

باب البيان

الموراد بهذا الكلام لاظهار و توضيح
 في الظهور يقال بانما في معنى
 هذا الكلام بانما في معنى
 مستقرا بانما في معنى

في بيان الضرورة اضافة البيان الى الضرورة من قبيل اضافة الشيء الى سببه
واضافته الى غيره من قبيل اضافة الجسد الى نوعه كعلم الطب الى بيان هو نوعه من قبيل
بقوله والتعليق بيان تبديل المصطلح عليه بيان تضييع حيث قال في مساله الشرط
بقوله وان اريد اظهار انه قيل يدخر فيه النسخ لانه من بيان المراد بالسبب انه كان
متمم الى زمان النسخ ومنه ما عنده وهو مدخوع بقوله في جواب السؤال الثاني
فلما نسخ الى اخره فلما لم يدخر فيه النسخ لانه من بيان المراد بالسبب انه كان
محال موصوف بالاجمال والاشتراك اي باختفاء ويجعل محققا كما في البيان الثاني
او مقدر كما في البيان لا بد في واما شرط سببه كلام لا يقتضيه في الجملة كما نرى في
مشهوره قوله الغاية ايض بيان المدة اي في الحكم كما في قوله التماس الصيام اي
الليل وقولنا قرأت الى يوم كذا الا في قوله تعالى الى المرفوع قوله لقطع في اجماع
او غيره فيه بحث لا ترمي انه لا يجوز ان يكون الاجماع مخصصا ابتداء لا بالجموع
الاول يجب ان يكون مقدار التعام في الزمان والاجماع لا يكون لا بعد الرسول
بقوله بان في غير الضرورة قيل عمليه السجود اذ اعلم انه في الصوم الزم وعمل
وعلى تقدير ان يكون في مطلق الصوم فالحاجة الى البيان حاصلة وكون ذلك
الصيغة في الفرض او غيره ليس له مدخل في ان الحاجة لم يكن لاجل الصبح والجموع
ان البيان فصل في قبل قوله من التفسير وذلك في صاحب الصبح اي في بعض
الوسادة فان القرآن دل على انه لم يرد تبين في قوله لا سود البيان في الخط الا في
التفسير يعلم ضرورة الحكم للصائم بالنباهة والافطار بالليل وليس في الجملة
بمتعلق فكيف في البيان حاصل الصبح من فلة الغيم وغاية البلادة والبرهان
بقوله كانه احد في قوله حتى يتم بل المراد الحاضر وعرضه في التصريح لانه من حيث
الى البلادة بقوله نعم منه احد المدحولات يد في المشترك واما في الجملة فلا في الغيم
منه المعنى قبل البيان معلوم فان الجماع لا يترك مضاه عقلا بل عقلا العلم الا ان
يقال ان الجملة يعلم منه قبل بيان انه له معنى من المعاني وان العلم يدرك خصوصه
وذلك القدر يكفي في الموضع قوله فلا يرد غيره دفعا لعموم المشترك قبل المراد بالغير
بيان التفسير لان التمس فيه لا ما يشتمل بيان التقرير حتى يرد عليه انه لا يرد غير
بيان التفسير فكيف صح استدلال المصدر به على صحة الترخي في التقرير والتفسير معا
وتحتمل البيان المذكور ما يرد به ما يشتمل بيان التقرير لان كله على مقتضى انه لا يرد

في بيان الضرورة اضافة البيان الى الضرورة من قبيل اضافة الشيء الى سببه
واضافته الى غيره من قبيل اضافة الجسد الى نوعه كعلم الطب الى بيان هو نوعه من قبيل
بقوله والتعليق بيان تبديل المصطلح عليه بيان تضييع حيث قال في مساله الشرط
بقوله وان اريد اظهار انه قيل يدخر فيه النسخ لانه من بيان المراد بالسبب انه كان
متمم الى زمان النسخ ومنه ما عنده وهو مدخوع بقوله في جواب السؤال الثاني
فلما نسخ الى اخره فلما لم يدخر فيه النسخ لانه من بيان المراد بالسبب انه كان
محال موصوف بالاجمال والاشتراك اي باختفاء ويجعل محققا كما في البيان الثاني
او مقدر كما في البيان لا بد في واما شرط سببه كلام لا يقتضيه في الجملة كما نرى في
مشهوره قوله الغاية ايض بيان المدة اي في الحكم كما في قوله التماس الصيام اي
الليل وقولنا قرأت الى يوم كذا الا في قوله تعالى الى المرفوع قوله لقطع في اجماع
او غيره فيه بحث لا ترمي انه لا يجوز ان يكون الاجماع مخصصا ابتداء لا بالجموع
الاول يجب ان يكون مقدار التعام في الزمان والاجماع لا يكون لا بعد الرسول
بقوله بان في غير الضرورة قيل عمليه السجود اذ اعلم انه في الصوم الزم وعمل
وعلى تقدير ان يكون في مطلق الصوم فالحاجة الى البيان حاصلة وكون ذلك
الصيغة في الفرض او غيره ليس له مدخل في ان الحاجة لم يكن لاجل الصبح والجموع
ان البيان فصل في قبل قوله من التفسير وذلك في صاحب الصبح اي في بعض
الوسادة فان القرآن دل على انه لم يرد تبين في قوله لا سود البيان في الخط الا في
التفسير يعلم ضرورة الحكم للصائم بالنباهة والافطار بالليل وليس في الجملة
بمتعلق فكيف في البيان حاصل الصبح من فلة الغيم وغاية البلادة والبرهان
بقوله كانه احد في قوله حتى يتم بل المراد الحاضر وعرضه في التصريح لانه من حيث
الى البلادة بقوله نعم منه احد المدحولات يد في المشترك واما في الجملة فلا في الغيم
منه المعنى قبل البيان معلوم فان الجماع لا يترك مضاه عقلا بل عقلا العلم الا ان
يقال ان الجملة يعلم منه قبل بيان انه له معنى من المعاني وان العلم يدرك خصوصه
وذلك القدر يكفي في الموضع قوله فلا يرد غيره دفعا لعموم المشترك قبل المراد بالغير
بيان التفسير لان التمس فيه لا ما يشتمل بيان التقرير حتى يرد عليه انه لا يرد غير
بيان التفسير فكيف صح استدلال المصدر به على صحة الترخي في التقرير والتفسير معا
وتحتمل البيان المذكور ما يرد به ما يشتمل بيان التقرير لان كله على مقتضى انه لا يرد

إشارة إلى أنه ينبغي تعليل ذلك لا بطلان
يقول إلى أي والوقت المذكور
الاختلاف في منه

أما ما فهم من خوف الفضيحة بسد عي متنا عنهم ذلك لأنهم رجعوا جانب الله تعالى
وإن قوله وما كادوا يفعلونه قبل تبين الحال فأختلفت أحوالهم كما ذكره القاض
الطبري وقديس بحسب أن الظاهر قوله تعالى وما كادوا يفعلونه حال علمهم بما فعلوا ويجوز
فحسب مقارنته مضمونه بمضمونه العاقل فلا يصح القول باختلاف وقتيهما اللهم
ألا إن يقال لا حصل استمرار التقى فيحصل الدلالة على المقارنة عند الاطلاع وإن كان
الحال ماضيا بقوله ثم حفر ابنه بقوله تعالى أنه ليس من الهلك فانه قيل لو لم يكن لابل
متنا ولا الذين لما قال نوح عم ابنه بنينا لله تعالى قال ذلك بناء على العلم المتعارف
وحسن ظنه به أنه لا راي الطوفان عسى أن يكون نادما على فعله ويؤمن بالله عند
ذلك قوله لأن الغير العقلاء تعرض عليه بأنه على تقدير إسلامه يكون الجواب بهذا
فلم يحجبه النبي عنهم بذلك وعلى تقدير أنه عدم إيجاب به على ما روي أنه عدم قال له
ما أجركم بلفظ قوله فكم لم يذكر المصداق كذا مرة عدم قال له بل عبدا والسيطين
التي أمرتهم بذلك وما توجيهم وقومهم جوابا عن سؤال ابن الزبير عن إيجاب بانه النبي
أجاب الجوابين لكن موودها متقارب فلذا ذكر المصداق أحدهما يعرف ذلك عند
تدعيم الجواب بالنسب في الكتاب إليه عدم وهو أن العبادة بمصداقها إنما يكون باتباع
ما أمر به فعبادة الكفار بغير رعي ومشي واللأئمة والأصنام وغير ذلك لم تكن عبادة
لهم بل للشيطين لأنها التي أمرتهم بذلك فان قيل ثمة وجه إطلاقه على شيطين
أجب بأنه لا جراه لها مجرى الجمادات فكفر ما في قوله عدم أمرتهم بما دون أمرهم وهم
إشارة إلى هذا فظهر أنه مرجع هذا الجواب أيضا إلى أنه ما ليست لدى وهي العقول
بقوله أيضا قيل الغف طلب ذلك غيره قوله ولا يخفى أنه طعن على النص
حيث جعل الغليب قسما للمجاز في قوله لأنه المراد في الاستثناء مجموع الأفراد فيه
بحسب لأن هذا مناف لما سياتي من أنه مذنب السافعي في قوله على عشرة
الأئمة أنه مشرقة عجز عن السبق والأئمة تربية اللهم لأنه لا يمكن أن يكون هذا مذنب
نفس السافعي لا إجماله وقد يقال ما ذهب إليه السافعي من أنه العام ليس
بقطعي بل محتمل لأن يراد به البعض مستلزم أن يكون كل من الاستثناء والتخصيص
بينا في تقييدهم عن كيف منسب خلاف هذا إلى المحققين وهم على أنه انعدام ليس
بقطعي فيما تناوله بل محتمل الكل والبعض فليبدأ قوله والمراد بصيغ الاستثناء
فإنه النزاع فيها انما واقعه في الكتاب والسنة فصار يحل على المنقطع لا قرينة

وأمرتهم ما جرت مجرى الجمادات
عبارة عن اعتبار حال الغالب
لا جبر المطلوب من جميع الغالب
حتى يكون معارضا لما في العقول
عن محسن الغليب المتعارف
عندهم في منه

فصريح الاستثناء

مصارفة ام لا ما النزاع في لفظ الاستثناء فلا يحد حصوله قوله
 حقيقة اصطلاحية في التبيين لان نزاع في قوله مجازية مما لا يحد
 في حواشي شرح المختصر حيث قال كمرطاه كلام السمع وكثير من المحققين ان
 الخلاف في صيغ الاستثناء لا في نغمة ظهور ان فيها مجاز بحسب اللغة
 حقيقة عرفية بحسب النحو ما ذكره ان علاء الامصار لا يحلونه على المنقطع
 الا عند تقدير المتصل الى آخر كلامه صريح فيما ذكرنا لان ما ذكره العلامة
 وغيره من الاستدلال على كونه مجازا في المنقطع بانه من مبتدأ عنان الفرس
 صريحة وانما يتحقق ذلك في المتصل صريح في ان الخلاف في لفظ الاستثناء ليس
 خبير بان القول بعدم النزاع في كون لفظ الاستثناء حقيقة اصطلاحية في
 القسمين لا ينافي ما اشعر به الكلام هناك من كونه مجازا في المنقطع اذ
 ولا نزاع في ذلك فتأمل قوله وانت خبير بان تعريفات الادباء لا يبرروا
 ان يذروا ان دفع تقرير المصداق لا يخل بالموت لان دلوية استعمال حقيقة
 يصلح المصدر في المجاز وكانه يستعمل في السؤال فضم قوله على ان الدخول
 في فعله كانه فيه ايضاً آخر المصداق يقول بعد تسليم ان الدخول يخرج مطلقا
 ما ذكرنا لا شك ان ارتكاب مجاز على ما في تعريفه او في ارتكاب مجازين على ما
 في تعريفه كجواز على ان الدخول والخروج صارا حقيقتين عرفيتين في كونه
 الشيء من جملة تساوي اللفظ وعدمه * قوله انها قصر للعموم لا يعني انه يلحق
 في الباطن كما هو في التخصيص المصطلح * قوله في المذهب الاول وهو ان القسرة
 مجازية سبعة وانما ثمة قرينة * قوله الثاني ان المراد بفسره او قال القاعاني
 بعد نظر كلام المصداق في المذهب الثاني هو الاول قلت لا شك ان المذهب
 الثاني هو بان يكون المذهب الثاني معي للمعارض فيه بين المستثنى والمستثنى منه
 ويجاوبان فاعلم بكلامين مستقلين ليس بشيء لانه لا يخرج اذ ان المقدم على
 الاسناد كانه قيد للمحكوم عليه لا مطلقا آخر فانه قال له على القسرة الخبيث منها
 المثلثة وذلك في غاية الوضوح وسيصرح السامع بان لا يتحقق على المذهبين
 الاخيرين حكما * قوله مسئلة اخذتم آفة قال العاقل الشريف فساو الخلاف
 هو ان يضع اللفظ للامور الدنيوية ام للامور النجارية فمزم القول ان الاستثناء
 من العقليات وبالتركيب وعندها لا كانه بين الامور الدنيوية والنجارية باسطة

تناقض في معنى اللفظ
 سقط ما ذكره من ادعاء
 في المذهبين * مستند

بالضرورة لزوم القول بالاول بقوله وعندك في بطرئ المعارضة قائل
في الميزان الصحيح للاخلاف بين الالديانة انه بطرئ البياض لا بطرئ المعارضة
لانه خلاف جماع الالفة فانهم قالوا الاستثناء استخراج بعض ما يتكلم به وقالوا
ايضا الاستثناء تكلم بالباقي بعد التثنية والمعارضة يكون بين الحكمين المتضادين
مع بقاء الكلام وهو غير استخراج بعض الكلام والتكلم به بقوله فاجابوا بان
الكلام قد ذكره صاحب الكشف عن الاستثناء اذ جعل معارضا في
في حكم ما قاله يخصم لزوم اثبات ما ليس من احتمالات اللفظ وذلك لا يجوز فانه اذا
جعل معارضا بقى التكلم بحكمه في صدر الكلام ثم لا يتبع من الحكم لا بعضه بالاستثناء
وذلك البعض لا يصلح حكما للحكم بصدور الكلام لان دلالة على تمام مسماه
بالوضع لا على بعضه بل لا يتحمل غير سماء اصلا في بعض الموضع فاسماء العدد فانه
اسم الالف مثلا لا يقع على غيره بطرئ حقيقة ولا يتحمل ايضا بطرئ المجاز فلا يجوز
اطلاقه على سبعة اصدلا ولا جعل حكما بالباقي بقيت صورة التكلم في المستثنى غير
موجب حكمه وهو جائز من غير لزوم نفاذ الحكم القول بدولي بقوله ولو سلم
ان لو سلم ان السبعة يصلح مسمى للفظ عشرة مجازا ثم وجه التسليم ان النص هو من
ينا في استعماله خصوص ما حار كما سيأتي بقوله فاستدل المصنف بهذا الجواب اعترض
معليه القاعني بان قول علماءنا ان الالف متى بقى العالم يصلح اسما لا وونها يتصل
الناسي كما يتصل لهيب الاول فليس في جوابهم دليل على انه مرادهم بالمنع بطرئ المعارضة
بقوله لهيب الاول فليس ينبغي لان المراد بالالف في الالف لهيب الناسي في حقيقتها فانيته
ان الاستثناء اليها بعد استخراج الالف منها بقوله غير معقول انه لقائل ان يقول ليس
المراد من كونه مسكوتا عنه انه ما حصل التكلم به في المستثنى حتى لا يكون معقولا بل المراد
بانه لم يتكلم في المستثنى حكم مخالف حكم المصدر لا لفظا ولا تقديرا بقوله على ان
الاستثناء من النفي نبات ههنا بحث شريف ينبغي ان ينبه عليه وهو ان الفقهاء
قالوا اذ قلت ماله على عشرة الا تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشي لان المعنى ماله
على عشرة مستثنى منها تسعة اي ماله على واحد اذ اقلت الا تسعة بالرفع على
البدل لم يك تسعة لان المعنى ماله على الا تسعة قال الفاضل الرضوي وفي الفرق
المذكورة نفي لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما
اتفاقي نحو ما جاء في القوم الارز يدوزيدوا بنوا ذلك على مذهب ابي علي

تحقق على سرف
ينبغي ان ينهتسم عليه

وهو من الاستثناء بين المتقايين موجبا تسليما نحو لا صلوة الا بقا عنة
الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع الفاشحة بخلافه سائر شروطها كان
عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء وعلى
الجملة فلا ادري صحة ما قاله انتهى كلامه ويمكن ان يرفع بما ذكره بعض الفضلاء
من ان الاصل في الكلام الاثبات والنفي متساوية فاذ اقلت الاستثناء بالنصب
كان الاستثناء راجعا الى المثبت كما كنت قلت له على عشرة الاستثناء وتغيير
حاصله ان عليك واحد فاذا دخل النفي كان المعنى ليس له على واحد فلا يلزم
سعي ما صرحوا به وانا اقلت الاستثناء بالرفع فلا يمكن ان يكون الاستثناء
راجعا الى الاثبات والنفي داخل في الكلام بعده فوجب الحكم على الابدال من النفي
ويكون المعنى ما قالوا ليس له على الاستثناء من المتقايين فيصح
ما قالوا بوجهه ولا شك انه لو تكلموا انما ذكر هنا نصيا لما ذكره بعضهم من ان هذه
الكلمة انما يفيد التوحيد باعتبار انها يفيد نفي الوهية غير انه سبحانه لا يثبت
الوهمية مع فهو مقرر لان الكفار معتقون به لقولهم ونحن سائلهم من خلق السموات
والارض يقولون نعم قوله لكن لا يخفى انه احتجاجه اجيب عنه بان التكلم بالعشرة
ح كالتكلم بالواحدات مضاهيا لزم الاخراج والمعارضة وحيث لم يفد صار كانه
لم يتكلم به ولو اعتبر بهنا تكلمنا لم اعتباره تكلمنا في المذهب الثاني بطريقه الاولى
حيث يقال بدلتها على كمال مضاهيا ثم اخرج الثمة بهنا قبل الحكم وحيث
سلم هناك عدم اعتباره تكلمنا يلزم التسليم بهنا بالطريقه الاولى قوله ما اذا
آه قال الفصل الشريف في المنظور فيه لان القائل بان المستثنى منه مستعمل في الشيء
مجاملا والاستثناء قرينة له كيف سلم رجوع الاستثناء الى ما تناوله للفظ
بحسب الاستعمال وقصد المتكلم وما قوله للقطع آه فقيهه قوله في آه انهم ما دل
على ان المراد بالاصابع هو الاناظر معنى فيكون قوله انا اعملها انما هو شرط
الاستثناء المتصل ان يكون بحيث لو لا لفهم دخول ما بعده فيها قبله في قوله
جعلوا الاصابع في الآه الا اصولها كانت صحيحة واقعا على ما هو شرط الاستثناء
وكذا لو اخرج آه انهم في قوله غير عتره ابن ابي حنيفة بان قال استربت الجارية
الا نصف ولم يقل الا نصفها كما قال ابن ابي حنيفة وحيث قال لا فرق بين الا
النصف والا نصفها بحسب المعنى لانه الالف واللام عوض عن الضمير في قوله

على ما يدل عليه وتخصيص الكلام بحيث يندفع بحث النسب واستحالة التضمير
 ما ذكره جدي في فصول البديع حيث قال في تقدير جواب آخر اظهر من الجواب
 الاستثناء من حيث التناول ولا القرينة فالمرقوم قبلها هو الكل لا من حيث
 ارادة المعنى المجازي فانها بعد الاخراج وتام القرينة لا قبلها فان ذلك على خلاف
 على نصف مجازية هو المجازية المعهدة لا المطلقة كما شترت مجازية نصفها
 فماله يتم تقييد لقيام القرينة يكون الملاحظة المعاني الوضعية فلذا يرجع الضمير
 الى كمال المجازية ويتحقق الاستثناء اخراج بعض من كل كما اجمع عليه وان
 العشرة نص في ما نوله وان فيه رعاية وضع الاخراج والتخرج والمخرج عنه
 ليس مثل جعلوا الاصابع في اذانهم الاصولها لان الاستثناء وارجاع الضمير
 بعد تمام القرينة قوله باعتبار اطلاق اسم الكل على البعض شائع وممنوع في الاطلاق
 الاستعارة لا مطلقة المجاز على انه العلم عدد لا يراد منه ووه ولذا لا ينصرف
 عشرة في خذت عشرة من الدراهم بخلاف عشرة ضعف خمسة فان قلت قد
 تقول في المعقول ان العدد انما يتركب من الوحدات لا من الاعداد التي تحتها
 فالبعد مثلا ليس جزءا من العشرة بل جزءا من عشرة وحدت قلت ذلك
 تدقيق فلسفي لا يعتبر في اللغة والعرف بل يبين الاحكام على الظاهر قوله لا يخفى
 عليك انه فيه بحث لا ما ذكر جواب عن المجاز لا في بطرته المعارضة فكونه دليلا
 متعلقا على نفي ذهب الاول لا يوجب التكلف في ذلك ولا بعد منه كما ان
 الحكم كذلك في كل معارضة قوله وعدل المصنف من هذا انه لم يمسك في
 اثبات مجازية قول امر اللغة بالوجه الاول بل تمسك بالوجهين لاخير من قوله
 ولو سلم فيجوز وجه التسليم ان الثقات مثل فخر الاسلام وصاحب التفسير
 والمفسر والمنسجم صرحوا بتحقق الاجماع وقال في الباب اجمع لان العربية على ان
 الاستثناء المتصل اخرج بعض من كل قوله انما يصح على المذهب الاول انه
 اعتبر ضمير عليه بان يطار المجازية توقع على المدعى فيه نوع صادرة على الاط
 واجب بانه في الحقيقة رد وليس انحصارها فيه المصادرة على مطلوبه
 قوله ولا تسكت ان السابك بالاشارة الى فائدة الكلام دفع توهم ان
 ادعاء تمبونه بدلالة اللغة ولا ينافي فيه تصريحه بانها بمثابة اشارة فلا يرد على
 انه غير محتاج اليه بعد ان نظر ان كونه قويا وانما بدلالة اللغة قوله وفيه نظر

على انه في كلامه شامحا فان القرينة
 نصفها فقصها نصف نفسها
 وهذا ليس باطلاق قطعانه لا يترجم
 من استثناء الجرح المطلق انما في طريق
 بانها شترت المجازية الانصاف
 لا يرد به نصفها المستثنى منها فلو كان
 المراد به مجازية ايض نصفها كما في استثناء
 الجرح المطلق لا صار قويا لانه مست
 وقوية الامثلة انشودة على ما دونه
 على ان لا عدد ليس من غير اطلاق الجرح
 جزءا من ما دونه لا يعتبر فيه كون
 عدد العشرة اربعة فانه لا ينافي
 في شئ منها بل انما اربعة لم يجز
 لم يعتبر في العشرة بعضه العشرة وكلها
 لها بخلاف العشرة بعضها ما دونه
 بانها انصاف ما دونه انما في غير
 والحمد لله في نفسه الامر
 فلا يخفى ما في الاستثناء بعد الاستبعاد
 وهو مختلف على ما ذكره
 ان المجازية الاولى يتحقق مقدورها
 انصافا ووهذا العلم من عدم

لان جمهور العالمين به عيب عنه بان مراد المصنف انه لا يصح حقيقة الاعلى له خبر
 الاول وما نقله من ابن الحاجب وغيره يدل على قولهم به مجازا لافترارهم لعدم
 دخول المستثنى تحت حكم المصدر فلم يكن من النفي ولا من الاثبات الا
 مجازا وبالحكمة لا يتصور كون الاستثناء من النفي وعن الاثبات على ما قالوا
 انه انما ينفي مستقلا بمعنى انه ليس نفيًا للمثبت ولا اثباتًا للنفي لا محالة
 وانت خبير بان هذا على تقدير صحة تأييد ذلك لم يكن مطيح النظر قوله وانما على
 المذهبين الاخيرين فلا حكم على المستثنى صلا بالانفي ولا بالاثبات وانما اذا
 جعل القطع ذلك فلا لان اجواب المذكور انما يرفع القطع اذا ثبت ان
 الحكم على المستثنى باجدها على المذهبين الاخيرين وبطلانه كيف وقد
 اعترف بتحقيق النفي المستفاد من الاثبات المستفاد من كلامه في حيز النظر وان
 شعر بان منشا النظر كون الاستثناء من النفي اثباتا بالعكس الا ان قوله
 وانما على المذهبين به صريح فيما دل عليه فينبغي ان يجعل من في قوله من النفي بمعنى عند
 كما قال ابو عبيدة في قوله تعالى لن تنفي عنهم اموالهم والا ولا لهم من ثمر شيئا
 فليسا لانه قوله وبذلك لان بعض الصلوة له وتأويل صاحب المنهاج بالثبوت
 وهو ان يجعل حصول الطهارة محصورا لجميع السرائط والا كان لا يفت اليه
 صحة التركيب في لاصولة الا بالثبوت او استقبال القبلة او غيرها وادعاء
 المباحثة في جميع ذلك مما لا يسمع * قوله وهذا في غاية الفساد اه اجاب عنه
 في فصول المباح بان النكرة الموصوفة في سياق الاثبات الواقعة بعد النفي
 او قصد بها النوع يعجز نحو لا يجالس الا رجل عالما حيث يشترط لا باحة كل رجل
 عالم فلا بحث بمجاسة اى فرد واحد فصدا ومنه علم انه مثل هذا النقصوم
 للاستعارة بخلاف الكرمات رجل عالما او لا لقي ما كتبت الا بالعلم لا لكرمة وقوله
 مما قد فيه الظاهر المراد قد فهم في طرده والافلا وجه للترجيح في العموم في كل
 قوله فع وبعده من خبر من مشرك وعدم تسليم كون الوصف علة تامته في شيء
 من الصور مدفوع بما ذكر في الآية فان لا يمكن علة تامته بخبرية العبد المؤمن من غير
 المشرك من غير احتياج الى شيء آخر وانما عدم النزاع في صورة المؤمنين فقد نص
 معنى الايمان على العرف وكلاهما في اللغة على انه لفظ يقول ان عدم العموم
 في المسئلة المذكورة ولو على سبيل البدل لا يصح الاستثناء بان يقول لا يكون

حكمه في بعض شائع وايقظ
 انه اعلم الحكم الموجود
 معقول فذا الجواب وقع
 لا يتضمنه المقدمة الاولى
 انه المراد بالمستثنى منه حكم
 موضوع لقرينة الاستثناء
 وعلى ما ينبغي التفرع من
 كما أنه لا ينبغي * مشعر

انما قال فلاولى يجوز ان يقال
المراد بالمعنى في جزء من
العلم من المعنى في الحركة السبعة
جسدا * مشه

على عشرة الاول انه يقول على معنى بنى يظهر على قبله المقصود
فليسا قوله بل راد الله موضوع له بالنوع آه المراد ان الجميع موضوع له
وهذا يظهر في عبارة المصنف حيث قال ان وضع الواصل للفظ الذي
استثنى منه السابق فانه يشعر بان الموضوع نفس المستثنى منه وليس كذلك قوله
فخرج بما ذكر في تلك آه قيل عبارة ابن الحاجب يدل على انه لا مركب من
ثلاثة اصلا سواء كان حكما او غيره والقيد خلاف الاصل لا يصار اليه بلا دليل
ولا يدل في عبارة فخرج بنتج المنع والنقص بشرط شراد لا يتم الجواب عن المنع
بالاستقرار ونقل اللفظ وكذا الجواب عن النقص بما ذكر صاحب الكشاف الذي
في كلامه ما يدل على التقييد وانت خبير بان في العدول عن ط الكلام اذا تم المق
بالحكم على خلاف الظاسفة قوله ولا ادرك كيف خفي آه قيل عليه مراد كلام المص
انه اذا جاز اعراب الحركة الاول في الوضع الشخصي عند الاضافة ولم يكن حكما
في مانع عن جواز اعراب الحركة الاول من الاجزاء الثلاثة في الموضوع بالوضع
الشوحي قوله فاما ان راد بالعشرة آه فيه بحث اذ تخار ان المراد بالعشرة
افراد لكن لا يتعلق الحكم بها قبل اخراج الثلاثة حتى يلزم التناقض ولا بعد اخرجها
حتى يكون المذهب الثاني بعضه بل يتعلق بجميع معنى عشرة الاول والثانية
فيكون و ايقا بالثانية قوله فان قلنا بذلك التركيب حقيقة قال الفاضل الشرف
ظاهرا الترديد يخالف ما يقضيه كلام التوجيه جزم فيه بان العشرة
عشرة الملتصا آه قيد بها الترديد يعني التردد ومحق الكلام ان يقال
فاما ان يتعلق بذلك التركيب عن معناه الحقيقي الذي هو العشرة المجرد عن
ويستعمل السبعة كان مجازا فيها فاما ان يستعمل في معناه الحقيقي لكن يكون
مقصودا بذلك يكون ذريعة الى خصوصية السبعة كان السبعة يفهم من نفس
التركيب كان الكنائيات فخرج بذلك اسما للسبعة كما هو المذهب الثالث
بذلك المراد المختص الذكر ويقال بذلك الترديد بعد قوله المؤدق التناقض آه
وبعد قوله مستقلة في معانيها الافرادية مجرد فرض للإيجاب وملك سابع
قوله وهو المذهب الاول آه عمر معرض عليه بان المجاز يسمى في المذهب الاول
بشرة العشرة والثلاثة قرينة له لا جميع التركيب فدا امن واجب
بان القرينة ما كانت لفظية ولم يفهم المعنى المجازي من العشرة بدون القرينة

فتح انه يقال المجاز هو المجموع باعتبار ان المعنى المجازي ما يفهم منه قوله حذر
 اذا ضرب في نفسه وبلغ مبلغا فالمعروب حذر كما حمل وتحمول المحذور
 قوله وعلى هذا ينبغي ان يجعل المذهب الاخير الاشارة الى ما استفيد بقوله وان
 قلنا ما واد وهو انه يعبر عنه الشيء وهو سبعة مثلا لان لم مركب قوله
 يرجع الى احدهما او لا ان السبعة مثلا اطلقت وقيدت ليست حقيقة في
 السبعة مع انضمامه وان اطلق فيها مجرد العشرة المقيدة كنحو اربعة ضمت
 اليها ثمانية كانت مجازا ويرى الى المذهب الاول وان اطلق المجموع على انه تعبیر
 ببعض لوازمها كخود السبعة والاربعة كانت حقيقة ويرجع الى الثالث
 قوله بطلانها المذهبين الى الاول والاخير اما الوجوه التي يبطل بها المذهب
 الاول منها ما قرره انه يلزم في اشتريت التجارية الا نصفها استثناء الشيء من
 نفسه والاسم ومنها انما قطع بان الضمير في نصفها الى التجارية بكاملها
 او المزدان نصف كالتجارية قطعاً ومنها انه اهل العربية اجمعت على الاستثناء
 المتصل اخرج بعضهم كل ولو اريد الباقى من التجارية لم يكن ثم كل ولا بعض ويرد الحظر
 انه المراد بلفظ التجارية اخرج النصف على التحقيق المذكور مجموع معناه وانما يفهم
 النصف من التركيب ووصف التجارية باخراج النصف عنها فلا يلزم شيء منه
 المحذورات المذكورة واما الوجوه التي يبطل بها المذهب الثالث فمنها ان خروج
 عن قانون اللغة على ما ومنها انه يلزم عود الضمير نحو اشتريت التجارية الا
 نصفها على جزاء الاسم ومنها انه يلزم بطلان ما اجمع العربية من انه اخرج بعض
 عن كل ويرد الكل على التحقيق السابقة انه لم يجعل المجموع المركب موضوعا بازاء
 معنى يصدر على الباقي ليلزم المحذورات قلنا على قوله يشهد الاستثناء بالغا
 فيه بحيث فانه كونه المستثنى لا يقتضي الاشارة المذكورة لان ثمانية الغاية انتها
 حكم الغاية لا الحكم بخلافه ومرارهم بما ذكره اني ذلك لزوم هذا الاخص من ذلك
 الاعم بحسب المقام ولكن سلم فالمستلزمات لا يفيد ان الفرق بين العددي وغيره
 اما الاول فلما كان معناه ان كان في فوق المائة بدلالة العرف كان المستثنى ما و
 فوهموا وذلك موجود في النسخين ولو سلم فعدم اشتراط وجود المائة ومب
 وجودها واما الثانية فلا اختصاص فيها بالثاني لانه استناد ليس الى العشرة بعد
 ان يخرج المائة عنها كما كان في ذلك - قوله وانما يصح في غير الاستثناء المفرد

بالنظر في الفرق وغيره من العالم في المخرج مستوفى المستثنى منه على انه هو مناط مؤثر
 بخلاف غير المخرج فان الحدوث ليس كما ذكر في عرف البلاغة * قوله انه تالكيد
 على تالكيد لان النفي متى توجه الى الوصف المسلم بثبوته على ثبوته اجمالا لا على فاعدا
 جاء الاستثناء بعده علم صحيا بثبوته لخاصة والاوّل تالكيد بالنسبة الى اعتقاد
 المتأطّب الثبوت قبل الكلام * قوله الا ان الكلام في ثبوت هذا الفرقة قيل انه
 اراد بالعرف العرف في الفرق بين العددي وغيره على انه قوله وفرقة عطف تفسير
 لتعرف فالمصطلح يدع ذلك بل مدار الفرق بين العددي وغيره انه اسم العدد اسم
 لعدد ومخصوص فلا يمكن جعل بعضه غاية الآخر بخلاف غير العددي وانما اريد به العرف
 في انه يخرج قبل الحكم ثم حكم على الباقي فاجمع كل اللغة على انه الاستثناء واستخرج
 وتكلم بالباقي بعدل شاه عليه وبما عرف عرف من هذا قوله وقد عرفت ما فيه اه
 اشارة الى قوله في كسبه وفيه نظر لانه جمهور الفاعلين بالمذهب الثاني كابن حبيب
 وغيره اه * قوله شرط الاستثناء قال الفاضل الشريف يرد على هذا الاصل مسئلة
 وهي ان من اوصى بجاهلية واستثنى من الوصية احكاما فانه يجوز مع انه احكاما ليس مما اوصى
 الصيغة قصد بل في قوله فيها بطرؤا السجدة ويكون ان يجاب عنه بان القياس في
 باب الوصية ما ذكره نكح منها على التوسع مجاز فيها لا يجوز في غير ما كان عرف
 في موضع من انه القياس يارب جوازها لانه عليك مضاف الى حال زوال كونه
 ولو اضيف الى حال قيامها بان قيل ملكك عند الاجتزاء او الى * قوله ولابد لابطال
 بطرؤا للمادة اشارة الى مذهب الشافعي راج * قوله لا ينقض الوكالة اي يزل
 الوكيل لانه لما ثبت حكما للوكالة ينقض بتفويضها * قوله انه انحصار ما كانت
 موجودة اه لان تالكيد انما يصح شرعا بان يملكه الموكل بنفسه والذي يتيقن به انه
 موكّل الموكل هو الجواب مطلقا لا انفراد بخصوصه فانه اذا عرف المدة محققا لا
 انما انما شرعا فان قلت المسلم اذا وكل ذميا سبغ بغيره يجوز مع انه لا يملك جيبه
 بنفسه فلا يصح التفويض انه كور قلت جواز توكيل المسلم الذي سبغ بغيره انما هو
 ابي حنيفة والتفويض المذكور على قول محمد راج * قوله لا مخصص الا انه قوله اصلا
 فيصح موصوفا ومقصوفا وهو اختيار المحصاف باختلاف الرواية لا اختلاف المبنى
 وهو انه بيان تقييد وبما تقرير * قوله ولما قل ان يقول اه وفيه بحث لانه لما
 كان شرط الاستثناء ان يكون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى قصد كما صرح

وانما قاله صدر العرف فوهم من يتوهم
 انه انما قاله الاستقفا قياس على
 التوكيد جميع القصيد به حيث
 لا يصح استثناء احد ما متفقد
 في جميع على ما بين احد ما متفقد
 والاشياء لا تارة حيث حكمها
 لكونها تارة حيث حكمها
 وبهذا ثبت صحة الوكالة *

السراج واسرار الية المص بلفظ من البعوض لزم انه يكون كل من المستثنى والمستثنى
 منه مما اوجبه الصفة قصدا ولا شك انهما اوجبه قصد اهل نفس الانكار لا التردد
 فعلى تقدير استثناء الانكار من خصوصية يكون استثناء التي بنفسه * قوله
 والاقرب ان يقال انه قيل انه في غاية البعد لانه ابا يوسف آخ لم يجعل الاقرار تبعا
 لانكار فانه مما اوجبه له اصلا بل جعله تبعا للتوكيد والخصوصية والتوكيد يحتمل
 والانكار ويؤيده قول المص فيكون انما الاقرار ثابتا بالوكالة ضمنيا لا اقرب
 انه يقال لما ثبت الاقرار بالوكالة ضمنيا وبطل التوكيد باستثناء الانكار بطل ما ثبت
 به ضمنيا وهو الاقرار وانت خبير بان بطلان التوكيد باستثناء الانكار على تقدير
 ثبوت الاقرار ووضعا محال بحث * قوله على سبيل الاستدراك قيل اراد الاستدراك
 اللفظي فلا يظهر قد مشترك بينهما بحسب العرف ولك ان تحمله على الاشتراك
 المعنوي ويؤيده قول الرضوي: قل ان من يمنع اعتدافها في الامانة قوله لان احدهما
 يخرج عن متعدد والاخر لا يخرج فلما لا يتم ان يكون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء
 ماهية بل حقيقة المستثنى متصلا كانا ومنقطعاه هو المذكور بعد لا وانما اوجبه
 محالها فلما قبلها نصيا او اثباتا * قوله تحقيق في المتصل مجاز في المنقطع على ما هو
 المختار وان كان فيه خلاف البعض على ما اشار اليه الشرح في حاشي شرح المختصر
 * قوله فانهم غير محكوم عليهم آه قيل عليه انه اراد به انهم غير محكوم عليهم بالنفس
 اصلا ثم كيف وقد ضربوا بالتوبة منه واخرج من شيعه بالانصاف في الجملة وان اراد
 انهم غير محكوم عليهم بتمام النفس والياتيون لم يخرجوا عن حكم الصدر وانما انصاف
 بالنفس وانما ذلك محكوم عليهم به لا ببقائه واجوب انه المراد انهم غير محكوم عليهم
 بالنفس انما وهو المحكوم عليهم في الصدر بقية الجملة الاستمعية وارجح ان يقال
 المرتفع بالتوبة عقاب النفس لا النفس والتائب من الذنب كمن لا ذنب له
 لا يحسنه في تقريره قوله لا انا قد سلف فان المرتفع ليس حرمة اجمع السالف بين
 الاثنين بل عقابه بالعفو واستثناء منقطع فليد * قوله في هذا حاصل الوجه
 الثالث اني مضمون قوله لكن لا يصح الاقرار * قوله على تقدير تسكوت عن
 الاستثناء لتأخر ان يمنع عدم تساوي الحكم المذكور في الآية للمستثنى على تقدير
 السكوت لان عدم التناول الشرعي مستغنا ومن دالة الاستثناء المذكور

الوجه الاول ان يجعل في قوله ما اوجبه
 الصفة بانية لا بغيره وبار
 بالحقول في عبارة الشرح مجرد
 صدور المستثنى منه على المستثنى
 قصدا * مشعر

وهو يدفع ما ذكره من جد محال
 حصول الجواب من الاستثناء
 خلاف الظاهر * مشعر
 في دفع ما ذكره من جد محال
 تصور الجواب من الاستثناء
 الظاهر * مشعر

في الآية وحدثت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا ذنب له ميت له قوله ولا يخفى
انه منع عدم دخول آفة من آفة توجب له كلام المحيية وما كلفه لكون الاستثناء
منقطعاً وبه يظهر انه ما وقع في الترتيب من سقاط لفظ عدم في قوله ولا يخفى
انه منع عدم سبب من التماسخ والصواب بقاءه على ما وقع في بعض النسخ منها
قوله وكفى به خصصاً اعترض عليه بالاجماع لا يكون محصياً فيما نحن فيه لكونه
مترجماً عن النص ضرورة انه لا اجماع الا بعد زمان النبي عم فاحكم بالفتن على
اولئك المتبادرين الى الذين يرعون وهو عام فيتم الاستدلال واجب بان
المراد من التخصيص قصر العام على بعض ما يتناول اللفظ لا التخصيص المصطلح قوله
وذكر بعض الافاضل في توجيه كونه الاستثناء متصلاً قوله ويكون الجواب عما
بعض الافاضل وفيه حيث ما عرفت من ان عدم التناول في الشرعي مستفاد من الاستثناء
المذكور في الآية وحدثت ميموناً عن منع وجود الفائدة واعترض بعض على هذا
الجواب بان يخرج عن الغيبة غير معلوم المكان بخلاف في شرط نفاذ الفعل انما
المعلوم هو الخروج عن الغيبة فيلزم الجواب انما يتألف خارج عن الغيبة لا شرط بقاء
الفعل والا دأى الى تضاد وتأتب والغاية حقيقة وكذا القائل والقائل قوله
ينحصر على المنقطع المقيد لفائدة جديدة قال الفاضل الشريف ليت سرياً في الفائدة
الجديدة التي يرمى عنها المتصل ما يرمى عن المنقطع وفخر الاسلام برى عن هذا المرام
قوله وذهب بعضهم الى التوقف القائلون بالتوقف الى انه يظهر من رتبة الحقيقة
فرقاناً الاول القاضى والغرض الى و متابعوها قالوا بالتوقف بمعنى ان لا ندرى انه
حقيقة في ربحا والثانية المقتضى دسماً عنه قالوا انه مشترك بينهما فيوقف
الى ظهور القرينة وكلنا القريتين يوافقان كحقيقة في الحكم وهو انه انما يفيد
الاخراج عن مضمون الحكم الاخيرة دون غيرها لكن عند هذا عدم الدليل وعند كحقيقة
الدليل لعدم كذا ذكره في حواشي التخصيص قوله وبعضهم الى التخصيص وهو انه ان
ثبت استقلال الثانية عن الاولى بالاضراب عنها فلا يخبره لانه لا يجمع قوله
لانه انما فعله عليه يمنع كون المحذور كسباً بل هو عقوبة مقدرة في جزاء الله تعالى
كما ذكر في البداية وغيره بعدم قبول الشهادة وان لم يصلح لانه يكون عند العلم
التقدير فيه يصلح لانه يكون تمتة مكمل له باعتبار استلزامه لصحة العقوبة اذ كم
من شخص لا يتألم بالضرب كاتياً لم بعدم قبول الشهادة ولو سلم ان المحذور كره

واعترض بعض بان حقيقة الاستثناء
جاءت في المنقطع كما في قوله
الا عند تقدير الحقيقة وهو المنقطع
لا عند تقديرها كقوله في هذا الباب
كونه كقوله كيف يصدر اليه
فخرج الجواب عن قوله بالحبس
ان نفسه النظام مجرد عن الدليل
مستش

ط
فلا يجمع

قالوا بعدم قبول الشهادة ليس لعدم المطلق والسكوت عند الشهادة بل رد
 والتصريح لعدم قبولها ولو انحط به الامة * قوله لان جهة العبد هي لان فيه حق
 العبد والا فكله ما اجمع فيه حقان وجوه * ثم يقال في غائب كما تقرر في موضع
 وانما لم يتعرض لثبوت حجة الترتيب فيلان الارض بين وجهه سقطا بكله والمؤثر فيه
 حجة العبد فلا دخل حجة الترتيب في التنازع * قوله الذين تابوا واصلوا آه فيه بحث اذ
 يزم على هذا توقف قبول الشهادة عندهم على الاستحالة اليه وليس كذلك
 وقد يجتزأ بهما يذهب الشك في نفسه عنده من تذهبه من غير عرض المقصود
 ما كان اثبتة من لدنس فلان من الاصلاح يتوقف على الاستحالة بل الاستحالة
 من جملة الاصلاح فيجيب بان ليس في كلامهم ما يشعر بتوقف الاصلاح على
 الاستحالة بل يكون الاستحالة من جملة الاصلاح * قوله النسخ في اللفظ الاول انه
 قبل الحق من يقال انه لفظ التبدل قال الله تعالى واذا بدلنا آية مكان آية و
 اخلاف شئ بغيره فقد يعتبر نفس الشئ فيعتبر بالآية كما في المثال الاول
 لان الشمس بخلاف الظل شيئا فثباتا وقد يعتبر في المحل ويعبر عنه بالنقل ومنه تناسخ
 الارواح لا انتقالها في الاشباح والتعبير في القرآن بالتبدل اول دليل على انه
 حقيقة لا سيما نقله النفاة من حيث يحجبها في كلام المحبين الاخيرين مجاز باسم
 المزدوم ولا يفتى في انه حقيقة في الازالة مجاز في النقل باسم المازوم او بالعكس
 باسم المزدوم او مشترك * قول المصنف خلافا لليهودي يعني غير العيسوية منهم
 انسخوا في شرح المختصر قوله وكذا النسخ التلاوة آه اعترض عليه بان معنى نسخ الاحكام
 المتعلقة بالتلاوة كجواز الصلوة وحرمة القراء والمسلم المحجب والخالص ونحو
 ذلك فلا وجه للاحتراز عنه وقد يكلف في الجواب بان التو تعريف النسخ بمعنى
 اناسخه المتعلقة بالاحكام فثابتا لا دليل في التلاوة نفسها ليست بحكم
 وعرف نسخها الى نسخ الاحكام المتعلقة بها تأويل * قوله واليه ذهب من قال
 جوب خطاب فيكون عرف النسخ بالخطاب واراد تعريفه بآية النسخ وانه يحصل
 الخطاب بانسخها فلا وجه له بل هو دليل النسخ كما ان الخطاب الاول المسمى بالوجوب
 للحكم بل دليل له والموجب هو الرابع * قوله بل زوال ما يظن فيه آية حيث
 اذ يزم على ان يجوز نسخ الكتاب بالسنة الثابتة بالاحكام لان النسخ ظني
 كما نسخ * قوله فيه بحث لانه النزاع آه قد يجاب عنه بانه لا يفهم كلام المصنف

نسخ

انه المتراجع في اطلاق لفظ النسخ بل مراده انه لا محال لان يكون مرادهم ان الشريعة
 المتقدمة موقوفة الى وقوع وقت ورده الشريعة المتأخرة اذ لو كانت كذلك لما كان
 نسخها ولا يمنع اطلاق النسخ عليه سرنا وليس كذلك لان نسخ سماء نسخها وانما
 يستدل بالمراد بالية على جواز وقوع نطق النسخ لا على اطلاق النسخ لان مصداق
 الآية التي نسخها نأت بغير منها لان محرمها وهذا يقتضي جواز نسخها بجواز النسخ لا بطلان
 لفظ النسخ قوله بل الجواب في الجواب غير موجه لان كلام المنكرين
 للنسخ على سرائع موسى وعيسى عزم انما هو بطريق المنع لا بطريق الاستدلال
 فانه لا يرد من عدم النسخ في صوره عدم جواز النسخ اصلا حتى يستدل بعدم
 وقوع النسخ في المجزئ عنه على عدم جواز النسخ بل كلامهم انما يتوجه على ما
 وقوع النسخ في شريعة موسى وعيسى عزم بطريق المنع فانه لم لا يجوز ان يكون نسخهم
 موقوفة بعبئة النبي عزم حيث بشره بوروده عزم فقوله لان انما يساررتها
 انه منع على المنع فغير موجه بقوله بل هي مطلقة يفهم منها التأييد قيل لان
 الاطلاق يفهم منه التأييد بل هو الاصل حتى يدل دليل على خلافه اذ التأييد
 لا يفهم لان لفظه ان عليه وعند ذلك يكون محكما فم اين يتصور نسخها وانت
 جدير بان المعنى نعم التأييد منه الاطلاق وكفى في ذلك كونه اصلا فيه نعم اذ
 وجد لفظ يدل على التأييد يكون هو منظر فاقوله وهو من التواتر دليل اليقونة
 لغيره اتم ولو سلم التواتر لا يدل على دعاءهم وهو عدم جواز النسخ اصلا اذ عدا
 النسخ في صورة لا يستلزم عدم جوازه اصلا وهذا في غاية الظهور * قوله
 لكن لا يخفى انه قد يقال الدليل انما يدل على ان اصل النسخ جائز وحجة على من ينكر
 ذلك مع قطع النظر عن شريعة ما يستدل بها ذكر منه الدليل العقلي فانه
 ينبغي اصله بدليل نقلي فاقال بدليل نقلي لانه رفع القول بتأييد شريعة بدليل
 عقلي لا لا يخفى * قوله والاباحة الاصلية عندنا بالشريعة آه فيه جيت اما اول
 فلما قرر مباحث المطلقة وسيا في ايضائه الاباحة الاصلية ليست حكما شرعيا
 واما ثانيا فلانه تقيد الحكم بالشريعة مستدرك فالاولى ان يحجب عنه الاعتراض
 بان سكوت الانبياء عنه مسا بدتها تشريع منهم فكانت احكاما شرعية على
 انه قد جاء في التوراة انه اقتدر امر آدم عزم بتزويج بانه من نفسه فلما يكون
 هذا قيل الاباحة الاصلية في سبي كذا قال القاضى في قوله فيلزم البعد

على انه قد يقال لا قابل بالفصل
 بين التأييد وبين موسى عزم
 والاحكام * مرشد

البدء عبارة عن الظهور بعد الخفاء من قولهم بداء لهم الامر الفلاني اذا ظهر بعد خفائه
 وقوله تعالى وباد لهم من انذر ما لم يحسبوا وباد لهم سيئات فاكسبوا اي ظهر لهم بعد
 الخفاء تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وقوله وحيث قالوا بان الاستصحاب ليس بحجة
 اصلا قيل الاطلاق من فانه انما نسخ جديده لا لم يعلم عدم المنع في فاعلم المصنف ان
 حسن الشئ وقبحه في زمانين وفيه بحث في قوله بين في زمانين وروى الشيخ حسن
 كانه الرفع بما ليس محققا ورفعه المندوم صح وانما اعترضه القاع في بانه اجتمعا
 على انه يجب من يجوز النسخ قبل التمكن من الفعل كما هو المختار انما هو في زمان تجزؤه
 انما يجتمع فيه الفعلان كما هو ربه والمنع عنه لا يحسن والقيح كذا في فصول البديع
 فليست قوله قوله مثل هذا محال وهذا محتمل فانه يجوز نسخ مثل هذا الخبر لانه في المعنى
 انتشار وحكم يقبل النسخ كسائر الاحكام * قوله قيد الحكم كما لو جوب منها ما اذا
 كان التأييد قيد الحكم فصاحبه الصوم وجب مستمر اذا جاز النسخ ايضا اتفاقا
 وانما اذا كان قيد الظاهر محتملا نحو صوم رمضان يجب بداهة فان الفعل اصل في
 العمل والخيار في التنازع اعمال الثاني ويجوز ظرفا لمصوم نفسه ويجوز في النسخ
 ويجوز على خلاف الظاهر اعمال الابد وقيل على الجوز ما لا بد منه المسك الطويل
 وفيه انه لا يجوز يجوز في يجب بداهة ايضا وعند البعض لا * قوله ما يجوز على
 يجوز نسخ خلافا للخصاص وعلم الهدى والقاضي ابي زيد ومن تبعهم قيل الظ
 من العبارة انه يكون تخفيفه من الجمهور وليس كذلك ما قال صاحب الجع
 في البربع اذا قيد لما هو ربه بالتأييد لا يجوز نسخ خلافا للجمهور * قوله قلنا
 لا منافاة له لا يقال تقيد الفعل بالابدية لانه حيث هو بل من حيث كلف به
 فيلزم ابدية التكليف به فاذا انتفت ابدية التكليف بالنسخ انتفت ابدية
 لانما قول انه لا بد من ابدية تقيد التكليف بها فليس بل لازم ولكن نزم فلزم وان
 اراد اعتبار في الفعل وقت التكليف فسلم ولا يتعني تقيد التكليف به
 وانما هو ايضا بان الاجاب حكم شرعي زاد على اصل معنى الفعل يجب ان يصرف
 قيد التأييد اليه ويبيح تأييد الفعل والقياس على قوله نعم عند القياس مع
 الشارح لانه مبني على اصل آخر وهو انه النسخ قبل التمكن من الفعل جائز عندنا
 وهو لا يستلزم جواز رفع التأييد المستلزم للبدء بخلاف ما نحن فيه ما القيا
 على التكليف بصوم غدكم الموت قبله فهو ايضا مد فروع بان التكليف فيه مفيد

وقيل بان الاستصحاب
 وان لم يكن حجة مستقلة جاز
 ان يكون جزءا من حجة مستقلة
 حجة الاستصحاب
 ان جزءا من حجة مستقلة
 مختلف * مستند

واجب ان الموت لا يتحقق بالنسخ
 وهو رفع التكليف بعد موته
 والموت انتفاء التكليف
 لا رفع منه ثبت ان الموت

بعدم لموت عطلا فلما رفع فيه كما صرح به في شرح المختصر والجواب الكلام فيها اذا
 كان له ثلثا بعد الفعل وقد يكون الكلام نصا في ذلك كما في قوله وجب عليك
 الصوم ان يدعى وتأجيل النسخ باعتبار ثبوت الفعل فيها اذا فعل الامر على ما مر
 فلان الاصل ان يكون له عدة من كل شيء الى برأيه ولا يربطه مع الاحتياط لوجوبه على
 فيه بحث وهو ان النسخ اذا ورد على وجوب الصوم ان لم يستلزم عدم دونه
 لانه ان لم يجب جاز تركه فلم يدم فيه من دوام الصوم ونسخ وجوبه منافاة ليقض
 كل لازم ملزومه فيكون مبطلا لنصوص الثابت بانها لا تجوز بعبث ولا يضر عدم
 التجوز في نحو الصوم واجب مستمر ان كان له ثلثا فيكون خبرا مؤكدا الى الكذب كذا الصوم
 المستمر لمؤبد في رمضان واجب وان كان باعتبار كونه حكما ويجاز بان يوجب
 المؤبد للصوم كالاجاب الصوم المؤبد في ان نسخته يدعى مفرقة وحكمه في الغيبة ان
 المستلزم هو ان اجتماع النسخ والتعجيل في زمان واحد لم يلزم امتناع لا يلزم
 والا فلا ينسخ الوجوب المؤبد بثلثه دون في بعض الزمانه لا بد وانما نسخ وجوب
 الفعل المؤبد فلا لا احتمال ان يكون زمان الوجوب غير زمانه الفعل ينصف بالفتح
 في غير زمانه كما في صم غدا لم نسخ قبله فليست قل قوله فلعوله تعالى حكاه في فعل
 ما تومر قيل عليه صيغة ما تومر مضارع فلا يجوز ان يصر الى ما مضى منه رويانه
 في النكاح والا قيل فعل ما امرت فيجب ان يصر الى ما يتحققه الامر في المستقبل
 فكانه قيل فعل ما يتحققه الامر فيه واجيب بان المضارع قد يراد به الماضي
 بانقرضه كما في قوله تعالى واتر الذي ارسل الرباح فقير سحبا ويجب ههنا التحمل عليه
 ضرورة ان اقام ابراهيم يوم على الذبح كما هو المشهور وذلك مما يحرم بدونه لانه
 قوله لو كان كما مور به مقدمات الذبح آه واما قولن قد صدقت فيحصل ان يكون
 معناه انك صدقت الرؤيا وحملت على ظاهره وان كان موطن الرؤيا التعبير
 كذا قاله النحائي في هذا على تقدير ان يكون الابدال نسخا والافحوا قد حقت
 ما امرت به بالاثبات بيد له كالنسخ قوله فلانه لو لم ينسخ كان تركه معصية منع المأز
 يجوز ان يكون الوجوب موشعا فلا يعصى بالتأخير واجيب بان لو كان موشعا
 كان الوجوب متعلقا بالمستقبل لانه الامر بان عليه قطعا فانما نسخ عنه فقد نسخ
 تعلية الوجوب بالمستقبل فانه لو كان موشعا لآخر الفعل ولم يقدم على الذبح
 وترويع اوله عادة آما رجاء ان ينسخ عنه او رجاء ان يموت فيسقط عنه ورد

وبعد التوجيه ان رفع ما قبل ان قوله
 صوم ابدأ مختصرا الغلب منك
 الصوم ابدأ مختصرا الغلب منك
 فهو قبله لا يعلب من غير ريب
 وانما فعلت بالصوم فهو قوله
 ومن اياه يعتبر كونه فيه الصوم
 حتى يخلص من قبله بالجزء فيه
 النسخ * مشه

والتوجيه الاجابة اذا كان موشعا
 لزم ان يكون الوجوب موشعا
 وهو محال * مشه

موضع الاستشهاد قوله في غير
 محاب وفيه وجه آخر وهو انه
 المستقبل منه لكلهم بانظر الى
 الاوسال ما استلزم الرب
 في جواب السائل المطول
 مشه

يمنع عدم التأخير اذ كونه في اول اوقات الامكان غير معدوم * قوله لا روى انه
 ذبح آة قبل على هذا التوجيه ينبغي ان يكون المسئلة في النذر بدخول قوله ان يظفر
 بالولد ما فعل باسماعيل وعم وليس كذلك * قوله ثم لا يتحقق ان هذا النسخ آة اخر من
 المعص بان هذا ليس من قبيل المتنازع فيه واجيب عنه يمنع امكان النسخ قبل النسخ بناء
 على ان النسخ الذبح لم يحصر بعد اوجده المانع والا كان عاصيا بتركه مع التمكن من اجتناب
 الاستباح مع انتفاء المانع فان صاحب الكشف صوره المسئلة على وجهين احدهما
 انه يرد النسخ بعد التمكن من الاعتقاد قبل دخوله وقت الواجب كما اذا قيل صوموا
 ثم قبل قبل ان يفجار الصبح لا تصوموا والى ان يرد النسخ بعد دخول وقته قبل
 انقضاء زمان سماع الواجب كما اذا قيل اذ ذبح وذلك في اولى السباب وقيل قبل
 احضار الحلال للذبح وهذا مما يؤيد لجواب المذكور اذ انظر ان قصته ابراهيم من قبل
 الثاني كما قالوا اجماعا قبل التمثيل بحجة هذه السنة وهو موافق لتمثيل بالموت ويسر
 مورد النسخ لانه يوجب البدء كما ذكره المصنف في اذ في كونه يدين للمسلمين من
 قبيل الموت المجتهد عنه تطرير عليه ما حر من ان الموت ليس محل النسخ
 ومثل صم غدا محله * قوله وانما يلزم لو كان حكما شرعيا كما انه اراد به حكما شرعيا
 مستجدا واولا فلا وجه لانكار كونه التبريم حكما شرعيا * قوله لانه شرط التعدي
 الى فرع لاقتضائه * النسخ ثابت بالنسخ او بما فيه نعم فلا يمكن النسخ بالقياس
 وقدينا قسم فيه بانه لا يمنع ان يكون القياس ناسخا للقياس فليكن ما * قوله
 مختص بالاحكام فان حقا ان الاحكام المتعلقة بالعلم المنصوص عليها في حكم
 الاحكام المنصوص عليها التي ليس فيها نسخ فلا اختصاص الذي ذكره ان يظفر في
 النسبة الى الاحكام الثابتة بالاشارة ونحوها * قوله قد سقط نصيب المؤلفة
 اي من مصارف الزكوة والمؤلفة قلوبهم قوم اسلموا ونيهم فيه ضعيقة فسيألف
 قلوبهم او اشرفية قرب باعطائهم ودر عاتقهم انهم نظر اليهم وفي اشرف
 بسما لقوم تبلى انهم يسلموا فانه عدم كان يعطيهم من جسم الخمس والصحيح انه عدم
 كان يعطيهم من جسم الخمس الذي كان من خاصه ماله * قوله مع دلالة النص هو قوله
 نسخ وانما كان له اخوة فلا منه السدس * قوله بسقوط سببه فيكون من قبيل انتفاء الشيء
 بانتهاؤه من كونه انتفاء صوم رمضان بانتهاؤه قبل ان الاصل يعارضه اصلا اخر
 وهو قوله بقاء الحكم يستغنى عن بقاء السبب اجيب بانه ينتهي بانتهاؤه علته

قل وجه القيل انهم قالوا اذا
 نذر ذبح آة قبل على هذا التوجيه
 تسلكا بالعلم المنصوص عليها في حكم
 من قبلها حتى لا يقع كانه حكم في مسئلة
 هو بدخول الحكم في مسئلة
 لانه لا يبرأ اناء * مسئلة

ان ليس الموت الذي ذكره
 في وقت معصية بل بالحكم بالبراءة
 الى وقت معصية * مسئلة

وأثبت مع المناقاة ويستحق الحكم بانتهاء علمته إذا كان مقطوعاً بما يستحق
 عنها إذا كانت اجتهادية * قوله لأنه لا يكون إلا عن دليل شرعي قد سبق في
 جواب خامس الاعتراضات الموردة على قولهم الثلثة الأول اعني الكتاب السنة
 والاجماع اصول مطلقة والرابع أصل من وجه وفتح من وجه إشارة إلى أن الاجماع
 قد لا يكون من دليل باهر مخلو انتزاع فيهم العلم الضروري فهو قطع المصوب وبذلك دليل
 لا يتأتى على ذلك فيقول في بيان أن الاجماع لا يكون تأسيساً للاجماع أو كما يمكن من نص
 من الأول ما قطع في الاجماع خلاف القاطع لمكونه خطأ وأما ظني فقد انتفى بمعاوضة
 القاطع فلا يثبت حكمه فلا رفع وفيه بحث لأن الاجماع على خلاف الظني لا يجب
 قاطعية فلعلم ظني راجع ولكن سلم فالتأنيب قبل إعادة ولو بالظني إذا ارتفع به
 صارت أسماً كما ارتفع الثابت بالظني من الكتاب وخبر الواحد إذا نزل خلافه نص
 قطعي * قوله ولما قلنا أن يقول أنه يجب عنه باس الاجماع المنفرد بالمخرج يكون على
 الخطأ فلا ينعقد فلا يكون هناك نسخ وفيه تأمل * قوله بجواز أن يعلم ترسخي ذلك
 النص ويضد الاجماع غيره وأنه لم يعترض نصه وأعرض على ذكره أو لا بانه إذا لم يعلم
 ترسخه لا يكون راجحاً رد بانه النص الذي يسند اليه كاجماع أو كان نصاً في مضاه
 أو مفسراً أو محكماً أو لا عليه يصير أنه يكون راجحاً على النص المخالف للاجماع أو لا
 ظاهر في مضاه أو لا عليه أو لا لأنه بإشارته عليه وانقضائه وتأنيباً بانه وأنه لم
 يعلم ترسخي النص فلا شك أن رجحانه معلوم فيسند الحكم اليه غاية أن الاجماع إذا
 قطعيته ولا يثبت نسخ ولا يلزم إبطال الباطل ولا طرد قد يجاب بانه القطع لا كان أصلاً
 في الاجماع كما خوته وعدمه يعارض علمه على القياس سنة اليه الحكم كقافي الأثبات
 والابطال دون السند * قال المصنف فقولنا نأت بخبر منها أنه الاستدلال بالآية على
 المدعي بوجهين أحدهما ما ذكره المصنف وهو أن السنة ليست بخبر من الكتاب ولا مثله
 والثاني أنه قال تأت وهو يدل على أن الآتي بالخبر والمثل هو انتزاع لأن الضمير له تعالى
 وذلك لا يكون إلا بعد التأنيس فرائس السنة وأجواب عنه أنه الآتي في الحقيقة
 أي هو الله تعالى لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى أي أنه هو لا وحى يوحى * قال المصنف
 ولقوله ثم إذا روي لكم عن حديثه قال ينبغي الإسلام محمد بنين ورايدين في كتاب
 سفر السعادة لم يثبت شيء في باب إذا سمعتم مني حديثاً فاعرضوه على كتاب التبرع
 فإنه وإنه فاجله والأفردوه وأنه الحديث المذكور من أوضاع الموضوعات

باب لما يجب التبرع
 منه

بزرگ و حدیث صحیح و هوانی او نبوت القرآن و مثل معیه * قوله و قد يقال ان الثابت
 قبل الوصية سائلة شرعا لا و امر و التواهي و المواعظ و التخصيص بالسبع بعد الموت
 عرف طارفتی و هی الاقارب كانت معوضة الينا هو المفهوم من قوله بالمعروف
 ثم اوجها السبع مقدرة في آية الموارث و لا شك انها في المعوضة فتنسجها
 و حين لم ينسخ لها الا وصية الاقارب تملك المنافاة بقيت وصية الاجاب
 فبقيت مراد به بقوله من بعد وصية يوصي بها و الحديث اوضح الامر من نسخ
 الوصية المفوضة من المنسوخة و وصية الاقارب و هذا تحقيق كلام المساجع فلما ورد
 ما ذكره القافاني اخذ من الاقارب و نقله السمع الفاضل بقوله و قد يقال * قوله
 و لا يخفى انه اجيب بان المراد باجواز نهنا مشروعية الوصية و كونها مفيدة للملك
 و لازم التفتيش فكيف يكون باحة صليته بل كون حكمها شرعيا على انه قد ذكر قبل هذا
 بوجه ان الاباحة الاصلية عندنا بالشرعية لان الناس لم يتركوا شيئا في زمان
 من الازمنة * قوله يعني ان حكم قوله مع و مسكونين آية قبل الاذلة انما يقال
 او في قوله تعالى و يجعل الله من سبيلا بمعنى ان الحكم و وجوب الامساك شيئا
 فبين عدم اجماله بقوله فذو اعني قد جعل الله من سبيلا البكر البكر جلد مائة و ثلثين
 عام و الشيب بالثيب جلد مائة و ربحم بالبحارة او بقله عدم و تفسير جمل الكتاب
 بالسنة جائز اتفاقا و ليس نسخ و هذا الذي ما ذكره لانه منسوخ للتلاوة في حكم
 السنة فان تواتر او استمر فقد صح التمسك به و الا فلا و هذا الظاهر ضعف قول
 السمع فيما يليه لكن يرد على المص كما لا يخفى * قوله و لا يوجب التعيين بخلافه ان يكون
 تابنا بوجي متلو نسخ تلاوته و هو حكمه و قد يجاب عنه بان ثبوته بالسنة و بها
 فعله عدم و احتمال ثبوته بالكتاب غير ناس عن الدليل فلا يقتضيه خلاف احتمال النسخ
 و النسخة فانما قول عمر دليل على احتمال قرأته لا محض شبهة * قوله من سراج
 من قبلنا قد يقال حجة شرعية من قبلنا معتبرة بما يقتضي فيه و لم يقص في الكتاب
 * قوله فقد ظهر تناسخه بالسنة لا يقال هذا في قوله ان بقائه لا يعلم كونه
 تابنا بالكتاب و السنة لانا نقول المراد هناك نفى التعيين و التثبت ههنا بالظهور
 و بها لا يتجلى الفاسد * قوله لا نسخ بخلاف الواحد اذ به بعد رفات النبي و الامام المسنون
 ان يكون زخار حياته عدم صرح به في المعنى و قد يجاب عنه البحث بان المص لم يرد ان نسخ
 بحديث عائشة رضي الله عنها رضي الله عنها خبرت بان الآية منسختة بالنسخة بالسنة

و هو قوله كونه بجمل سنة
 الكتاب بالسنة * مستند

بدلالة على عدم جبره
 التسعة منه مجردة عن
 النسخ وهذا الظاهر
 الشارح من حيث
 المطلقة من جهة
 مشيئة

متيقن لانه احتمال نسخها بالكتاب مجرد بسببه واما جعل النسخ قوله تعالى انها
 احلنا لك ازواجك للاتي ايت اجوز من نفيه في الآية انما يدل على حرمه انما
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا غير فلا يكون نسخا على انها لم يعرف ما خرم قوله واسرار
 الشيخ ابو بصير اعترض عليه الشيخ كل الدين في شرح البرزوي بانه رد لانفاق
 الصحابة على ما نقله شمس الامنة عن الصحابة رضي الله عنهم على كونه منسوخا
 وانسخه لا يتيلي في انفسهم تعرف انهم اعتقدوا جواز نسخ الكتاب بغيره وبان لا يبد
 انما يصحح اوله والآخر من بعد ليس منها وعلم ان الله والمصطفى صلى الله عليه وسلم
 استدلال الشافعي على عدم جواز نسخ الكتاب بسنة وبالعلم بانه لو نسخ
 الكتاب بسنة لظعن الطاعون فيه بانه كذب زبه فلا تصدق وفي العلم بانه زبه
 كذبه فلا تصدق فلكل من طعن مني على تصورهم الباطل ان الثاني تكذيب الاول
 وبطلاله وعدم معرفتهم بانه الثاني بيانه لانها حكم الاولى وان لم يكن مؤدبا قوله
 كتاب الله تعالى هو قول الشيخ واماكم الرسول فخذوه وماكم رسول الله الا بالحق
 على غيره قبل الحكم الذي ترتفع بموت العلماء هو العلم الذي يقوم بالحكم لا الله ليس
 نعمة بالعلماء والارتفاع يراو به ان لا يبقى في الحياة عالم بالحكم لا ان يفي علم العالم
 بالموت على ان العلم المستبط بالخطاب ليس الا الوجوب بالسبب عنه لانه كما
 واجبا في الحياة الدنيا والباقي هو الثاني وهو الاول والا ما فرضناه علما يكون جهلا
 واجماله البحث على العلماء ليحصل الوثوق لا لاي اراء السببه ولو كانت كذلك لكان
 الانسب ان يقول قيل لا قالوا بكونه قوله ستررك فلا تنسى في قوله مع حكايه
 فلا يريد ما قيل كان عليه ان يقول قوله قال ستررك في الآية ليس قول المصنف قوله قال ستر
 مع هو قوله ستر المص وسورة الكافرين وقيل بخطاب لكفرة مخصوصين فلو لم يتر
 منهم انهم لا يؤمنون ومعنى قوله تعالى حكايه لكم دينكم ولي دين لكم دينكم الذي انتم
 عليه لا يتركونه وفي بين الذي ما عليه ان رفضه فليس باذن في الكفر ولا نسخ الحكم
 يكون منسوخا بانه القصار العلم لا انفسه بالمتاركة ونقص كلامه الاصر على دينه
 قوله فلا نزاع بين الجمهور في انها لا يكون نسخا وكذا فيكم كبر الزيادة متاخره بقدر
 عقد الغلب كزيادة في هذا العقد مقدار ما للجلد والتقدير بالجمهور
 استادة الى ما قيل من زيادة السادسة نسخ لقوله مع حافظوا على الصلوة والصلوة
 الوسطى لا خراجها عن كونها وسطى وهو مردود بان ذلك امر حقيقي لا شرعي فلا يكون

رفع نسخا * قوله ان تحدث الزيادة آية هو اختيار القرطبي ونقل عنه انه قال ليس
 اتصال العشر بن النسيان كما اتصال الركعات لانه الثمانين يعني وجوبها واجزاؤها
 عن نفسها بخلاف الصلوة ثم قال دعي الفقرة فليست آية وجوب الفقرة على ما قاله
 المحقق في شرح المختصر ان زيادة ركعة على الصلوة يكون بحيث لو عدت لم يكن
 الركعتين اثر اصلا ويكون الواجب ثلثا بخلاف زيادة عشرين على عدد القذف
 ولو عدت كان للباقي اثر ولا يجب العشرون * قوله فهو في حكم المستثنى
 قبل هذا اعتذار بعيد جدا انه لم يسلك في حكم بانه عند ابرح ربح نسخ بن الاعتذار
 تقريب له انه لو قار بمفهوم المخالفة كما في رفعه نسخا فهو حكم بذلك على انه
 اصل ابرح ربح هو انه الزيادة على النص نسخ * قوله وقد ستر في المحصول آية هذا
 لا بد من ابرح ربح عليه ايضا ان زيادة شرط متفصلا كالطهارة في الطواف ليس نسخا
 عنده ويجب الاستيناف بدونه * قوله وان اقصرت في تفسير آية فيه يجب ان الفقرة
 بين كلام ابن الحاجب وصاحب المحصول خفي لانه لا يمكن ان يكون كما لعدم الآ
 بانه لا يكون الاصل وان وجد معتبرا في الحكم اصلا او لا يكون غير معتبرا لا بوجوب ما فائدة
 والاستيناف وان لم يثبت يوات مع الزيادة * قوله ما ذكره بعض المحققين توضيحه
 انه ترك الاصل بعد الزيادة لاصار كوجوده في عدم احرمته وان كان تركه تسبيل
 قبل الزيادة صراحا لوجوده صراحا لوجوده كعدمه في عدم احرمته والحال ان التمسك بوجوب
 بالعدم اقيم منه في الاعتذار كما في زيادة ركعة او الاجزاء كما في زيادة التعذيب والعشرين
 او عدم احرمته كما في زيادة حصة في الواجب المتيقن ولو بدل الثالث بالمكان الاجزاء
 بدونه لكان اقرب وانت خبير بان شكل زيادة الشرط المتفصل لم يفرغ اصلا
 * قوله ليس من قبيل التفسير عليه الزيادة في التخيير اذ كانت نسخا فزيادة
 مثل التعذيب والعشرين اولى اذ بعد اشتراكها في عدم وجوب الاستيناف
 اصل التخيير مجزئ دونها * قوله لا بد من الحاجب لم يفسر هذا التفسير قيل قد
 حكى عنه فيما يقدم انه اورد للزيادة التي بغير لمزيد عليه بحيث يصير وجوده
 كالعدم ثلثة امثلة وحيدة ووجوده كالعدم هو عين التعذيب الذي سنده
 المصداقية ما تحققه في البحث عن الفقرة بين كلام ابن الحاجب وصاحب
 المحصول * قوله وذلك ليس بحكم شرعي اذ ليس واحدا من الاحكام الخمسة
 وقد يحاب بانه الاجزاء حكم شرعي وضعي على ما عرف * قوله وايضا قيل آ قال

على شرطه الفقرة بوجوبها
 ابرح ربح وانما نسخ على ابرح
 ربحه لا نسخ على ابرح
 زيادة ربحه نسخا عليه
 الفقرة مجرد التعقيب

اعتذر على التوجيه في قوله
 بانه غير متفصل بزيادة التعذيب
 بحيث يصير كالعدم بل تسبيل
 بوجه ربحه لا ربحه
 كجمله ربحه لا ربحه
 انما خبير بان التمسك بوجوب
 تسامحا فان عذرنا

الفاضل الشريف بذاً مما لانه وجوب احدهما بغيره وجوب احدهما لا يثبت
ولا شك انه الاول من رفع بالنسبة * قوله ولا يلزم عدم الجواز بدونه لانه
يلحقه بدونه القيد بالعدم الاصل والاحاد يجوز الشرعي بالعدم الاصل حكم شرعي
توضيحه ان المرفوع اجزاء المطلقة من حيث هو مطلق وقدره ان الاجزاء حكم شرعي
لكن ارتفاعها يلزم من دلالة المقيد على ايجاب القيد لانه المقيد يقتضي رفع الاجزاء
به دلالة لفظية ليكون قولاً بمفهوم المخالفة وان المقيد يرفع الحكم الشرعي وهو الجواز
المطلقة من حيث مطلقه لكن لا بد لانه اللفظ بل بواسطة ايجاب القيد وهذا لا يغير
ظاهره فراجع بحث الشئ * قوله وفيه بحث لانه ان راداه قد عرفت بالقرينة ان
ان راداه وقد ايجاب ايضا بان النص كما يقتضي الاجزاء بدونه القيد فان كان القيد
رافعاً ذلك الاجزاء ولو كان بطريق مفهوم المخالفة كما في نسخا وان لم يكن فاع
لم يكن نسخا ولم يكن زيادة ايضا وهذا لم يكن من قولاً لمفهوم المخالفة * قوله وفيه نظر
قال الفاضل الشريف يجب بان المراد بخلاف عن الشئ ما يستدسه فقل من رتبة
في راداه التكليف ويكون وجوباً متساوياً على التخيير كما في حصول الكفارة ولا يخفى ان شئ
يختلف على هذا التقدير بناء في الوجوب العيني ولهذا لا يجتمعان في شخص واحد قول
المص لم يكن شئ من الاحكام حكماً شرعياً بما لفته وهو من رتبة في رد النجس والزمه
كما هو باب المناظرين وعام خصص منه البعض بشهادة التمسك بحرمته ترك الصوم
بالصلوة وجوبها * قوله وفيه بحث لانه اصل الاستسهااة احاب عنه حتى
في حوائج حصول البدع بان لقا عدة ان الاخر اذا ورد شئ غير واجب ينصرف
الوجوب الى قيوده فمنها انصرف الى تعيين التقسيمين وهو المطلق ونظيره ان اصل
النكاح ليس بواجب لكنه اذا ريد النكاح يجب ان يكون الشهود ثم قال والاقول
بان التقسيمين للاستسهااة ولا ينافي ان يكون الشهاداة قسم آخر فليس شئ لان السجود
لبيان الشهادة وهو متضمن ذكر الاستسهااة وعرفا وشرعا * قوله وقد يقال ان ثابته
قال جدي في حصول البدع بان قصد ما لا خلافه ان القسم معتبر عند الحكم في التدين
ايضاً وانما ما قلناه للاستسهااة في التدين ليس لاختلافه عند النكاح والتمسك
فيكونه المعقب فيه هو المعقب في التحاكم والقضاء وانما لنا خلافه الاجماع منعقد على ان
هذه الآية هي المفيدة للاستسهااة في باب القضاء وليس مفهوماً لانها * قوله
واجبين في البضوء على قصد القرينة قبل هذا صحيح في النية دون الترتيب * قوله لقائل

يعني ان المراد بتعيين الاحكام المستمدة
على الترتيب بقرينة السيادة والتعيين
الظاهر في البنية * مشتم

ان يقول يجب عنه بانتهام لا يظهر له في السمع فانه المقدم من وجوب شيء في شيء
 ان يكون تاركه فيه انما بالنظر الى تغير فعله كذا ترك النسخة قياسا مع الطار وتمام
 وجوبها في الصلوة وماركها فيها ياتم لاني غير ما قد قيل ان فاسد ان فاسد
 الانسب لاحتمال ان يبريد المص بالاصالة بالاصالة بالنسبة الى اوجه - فتارة
 بمعنى اللازم بدليل ظني - ربما سمي مثل هذا الواجب فرضا فجهده فيه وتمتع بها فاستلهم
 فرضه على ايضا فيقال له فرض لما انه لا يحصى الاجزاء بدونه وعلمى او مجتهد فيه كونه ممن
 حيث استلهمنا العلم بطريقه الاجتهاد والظن لا بطريقه القطع واليقين اليك واجده
 بخلاف نظره العملي فانه يخبر بجاهده * قوله امي لذي من سنانة الحكم في الحادثة
 اسادة الى ان المراد بالسكوت القادر على الحكم لا الساكنة واحترابه عظمنا يقدر على الحكم
 كالآخر من فاسد سكوتة لا يدل على الحقيقة وظاهر هذا ضعف اقل الصواب في يقال
 حال السكوت * قال المص ولم يعرض برؤية المنافع والقائل ان يقول انما لم يعرض
 لانه المذموم لم يطلب قيمة المنافع ولا يجب الحكم في حقوق العباد ما لم يطلب له عي
 بل لا يجوز وما قوله وطلب منه القضاء بما للمولى عليه فيه انما يدعى غير مستبين
 فلا يسع وبالحكمة الكلام انما يتم اذا وقع من المستحق المذكور طلب لمنافع تخصيصا
 ولكن انما يقال صاحب الحادثة كما انه يطلب حكم الحادثة لو لم يكن عالما بالمستحق عليه
 من الحق وكما ان اول حادثة وقعت بعد رسول الله عمن فكان يجب عليهم البيان
 بصفة الكلام لا يقال انما سكتوا عنه بيان قيمة مستفقه البدن لان الولد كان صغيرا لم يكن
 مستفقه لانا نقول قد ثبت في الروايات كلها انهم سكتوا عنه تقويم منافعه فدل على ان
 المنافع كانت موجودة وان الولد كان كبيرا قوله من الحكم به ويتو لا جازاة الضمير
 راجعا الى السكوت عنه المعلوم من السكوت فلا يرد اعتراض صاحب الترجيح بان
 الكلام مخط لا يظهر للضمير من مرجع * قوله فيندرج في القسم الثاني قال في فصول
 البديع وليس مندرجا في القسم الثاني كما ظن لانه سكوت مع امتناعه سرعا
 لولا الرضى ومع وجوبه عرفا عند الرضى وليس ما نحن فيه معنى منها وكيف رما يكون
 سكوت المولى للرخص البغلة ولا يمتا في صلاحيته لا ذنبا في ذنوبه وكذا اسكوت الضمير
 * قوله لانه مبني العطف على التعاير لا لا يخفى ضعفه لانه التعاير بين الماتة ولو احدث
 لا يتغير يكون الماتة من الدرهم ولا كما في قول القائل له على مائة درهم ودرهم خطا
 لافيه عدم جواز العطف * قوله الا في السلم للضرورة السلم لا يجوز في مثل العبد

على ان لا يعيد في ساقى
 على ان لا يعيد في ساقى
 على ان لا يعيد في ساقى

فصل في بيان
 الضرر

لعدم العلم بقدره وصفته فلا قالت انفي وانما في مثل الثوب يجوز ان تغاها وما ذكره
 في الكتاب ليحتمل ان يكون بناء على هذا سبب التناقض * قوله وقد يجاب عن هذا بقوله
 انفي * الركن الثالث في الاجماع * وهو في اللغة الغرم والافتاء
 الفرق بين المضيئين من الاجماع بالمعنى الاول متصور من واحد والمعنى الثاني لا يتصور
 الا من متعدد والمعنى الثاني بالاصطلاح * نسب * قوله ويرد عليه انه في بحث ما
 او لا فلا منه منقوض باصول الاعتقادات فانه تارة لا اعتقاد بها انهم مع انها
 ليست امر شرعيا بمعنى الايدرك لولا خطاب الشارع وانما نيا فلان الشرعي
 هو ما لا يدرك لولا خطاب الشارع لا ما تم تاركه وانما نيا فلا تارك لا يتابع
 انما يكون انما بعد الاجماع * لا شبهة انه امر شرعي بعده وانما الكلام فيه قبل الاجماع
 * قوله وفيما ذكره البيان نظير الانظار من مراد المصنف بالاعتقالي ما يتبادر منه عند
 الاطلاق وهو الذي لا يشوبه وهم ولا يكونه للنقل فيه من قوله العقلي قد يكون
 ظنيما ولو سلم تقييد للظني فلهذا من يمنع افادة الاجماع في تلك الصورة القطعية
 ويمنع اعتقاد الاجماع في تفصيل الصحابة بعضهم على بعض بناء على كثرة المخالفين
 وكذا الحال في كثرة الاعتقادات * قوله وايضا المعنى الاستقبالي فيه بحث
 او لا فلان هذه الشبهة تخرى فيما يكون محسوسا ماضيا فلا وجه للخصيص بالاستقبال
 وانما نيا فلان اجماعهم على ذلك لا يعتبر من حيث هو اجماع على ذلك الامر بل من
 حيث كثرة الروايات من خبر صادق يوقف على الغيبات فلا يكون من قسم الاجماع
 المخصوص بهذه الامة وبالحكمة المحكي الاستقبالي لا يدخل للاجتهاد فيه فانه ورد به
 نص فهو ثابت به ولا احتياج الى الاجماع وان لم يرد به نص فليس للاجتهاد فيه
 مسأحة ونوقع فهو محمول على السماع * قوله وعلى هذا الحائز المسألة الاسارة
 الى ما فهمه سائر كلامه وهو ان قوله ركنه واخوته تفصيل الامور نفسها وجو
 المناسبة لفظ الاول يقتضي سببه متعدد يكون هو عبارة عنه واحتماله وهو
 بهذا الامور ولا يخفى ان واحد من تلك الامور ليس من لسان الاجماع بل عينة وفي عبارة
 المصنف توجه آخر وهو الحكم على التجريد وعلى معنى انحصار الحكم في ما قيل في قوله
 مقدمه العلم كذا وكذا * قوله ردحان امره وآه الظاهر انه رد على المصنف بان نقل الصب
 غير ما اقول لحدته ولعل ما ذكره المصنف في حادثة اخرى ومعنى شخص الجوارح ليس لهما
 شخصا يقال شخص من بلد الى بلد اي ذهاب الشخص غير ما قال المصنف ان العوارضات

الروايات في

ووجه قول الصحابة لا غرم عليك
 فانك لو بدلت الظاهر الاثني عشر
 لضعف حجة ابيك وقول علي
 نعم من وجه الذي عليك الغرم
 وهو سقوط الجحيم على تقدير عدم
 الغرم بغير الغرم والظن به
 ان عينا رضى لم يوجب ذلك الغرم
 مشه

أو السحر والرتوة بالفتح مصدر قولك امرأة رتوة لا يستطيع جماعها لا ارتفاع
 ذلك الموضع والفرج بسكونه الرأ عظم يكون في فرج المرأة والفرج راحة الفم
 * قوله واللاجاز الحكم في وقوعه متحدة فيه بحيث لا يعدم التعرض أصلا ليس
 كما التعرض بخلافه * قوله ثم التفصيل الذي اختاره آرد لقول المصنف اعلم أن التفصيل
 الذي اختاره بعض المتأخرين كلام غير مفيد * قوله وما ادعاه الخصم رد لقول المصنف
 لكن يدعي * قوله لا نالنا ثبوت أحد التسمولين أنه قيل عليه منهم قال لا لم يثبت
 الكل في المستثنين فهذا سمول ومنهم من قال لها ثبت الباقي بعد فرض أحد الزوجين
 في المستثنين فهذا سمول ضر واذ كان يدعي كل سمول واحد على التبيين كان منهم
 اجماعا على أن الحق أحدهما لا غير بالضرورة ومن أنكره فقد أنكر البيهيات وآيا
 ما ذكره السند قد وقع ما يصدق قولنا لاشئ من التسمولين يجمع عليه لاينا في صدر
 أحد التسمولين ثابت بالاجماع لانه معنى لاشئ من التسمولين يجمع عليه ان هذا
 التسمول ليس يجمع عليه وذلك التسمول ليس يجمع عليه ومعنى أحد التسمولين ثابت
 بالاجماع انه اما ان يكون الثابت هذا التسمول او ذلك التسمول وهي متصلة حقيقة
 والذي ينافي فيها ان يقال لاشئ من التسمولين ثابت لكل التسمولين حتى يلزم
 الاجتماع او الارتفاع وقولنا لاشئ من التسمولين يجمع عليه بمغزل غير مناضها
 * قوله انه ركب مغلفة آه يعني انه عبر عنه بالذين الذين احدهما مثلا غسل المخرج
 والآخر غسل الاعضاء بمفهوم يشملهما ويروضهما على سبيل البدل هو أحد الطرفين
 ويكون تعلو الحكم وهو الوجوب بذلك المفهوم في كل من القولين باعتبار فردا في نفسه
 تعلو الوجوب على قول المخرج باعتبار غسل الاعضاء وعلى قول الساقني باعتبار غسل
 المخرج فما ذكر مغلفة من باب استثناء العارض بالمعروض بما ذكره وقد عرفت
 انه قاعدة من القيل النفي * قوله وقيل لا ينتفع بمن لا موال فعلى القول لا لا أصله
 من الاضمار وهو النفي والاضفاء وعلى الثاني من قولهم يصير ضام وهو الذي يكون فيه
 اصل الحيوة ولكن لا ينتفع به * قوله ولزم من بذاته أي من تقرير الكلام على الوجه المذكور
 ومن عدم لزوم مخالفة الاجماع لقائل سمول الوجود في مسئلة التطهير والمأول وجد
 قوله وليس على اطلاقه بل مقيد بما اظهره شر ان القولين في حكم واحد شرعي ولا يكون
 ثم افرق ويكونه وكان مما حكم به الشرع او لم يحكم به لكن كانه القول الثالث قولنا
 بمشمول لعدم * قوله واما الثاني آه وقع العبارة في بعض النسخ هكذا واما الثاني

يعني المالك الذي ينافي فيه
 ناش من التوفى بخلاف الحكم المحدث
 في واقع وليس عدم التوفى أصلا
 مستلزما للشيخ منه الحكم منه
 أيضا * مشتم

قال الامام انما تسمى قال لا لا في
 المالك الضار أي غير المتفق به كذا
 في النهاية * مشتم

قال صاحب الترتيب والوجوب ان
 انظار القول الثابت بالاجماع
 مشكوك في الغلبة لا بالاجماع
 الى الترتيب وانت خير بما هذا
 مبني على انه مادم الشارح
 لا اعتبر اصل على المصنف وليس كذلك
 بلزم ادعاءه فثبت م اده
 مشتم

فلامنا فأت بين الاستنباط وورد خطاب الشرح * قوله وانه حكم شرعي
 اعترض عليه بان خارج عن القاعدة فانه عدم الربو اعدم اصيل الحكم شرعي واليبس بان
 المراد بعدم الربو في غير الجنب جواز البيع متضافا وهو حكم شرعي * قوله قد عرفت
 انه يصدر آية فيه بحث عرفته مما مر وهو انه الصادق سلب الاجماع عن وجوب
 المعنيين فلا ينافي صدق الاجماع على وجوب التطهير المطلقة وهو حكم واحد شرعي
 كما لا يجمع على دوام وجوب احدي صلواتي التطهر اربعاً او اثنين اي حضرة الوصف مع
 صدق الاستصحاب من الصلواتين كجمع على دوامه * قوله فاجاب ما قيل ليس في هذا
 الجواب تسليم الاتفاق على احد الافتراضين كيف وقد اشار الى بطلان صحة الاتفاق
 في مثله في شرح قوله فالتطهير واجب بالاجماع وفيما سبوايض حيث قال غايته
 ما في الامر انه ركب مفصلة آية بل هو بيان مراد المص والمالم يتغير خبره لرد ما مر مرة
 * قوله وما لا يجمع المركب آية قيل الاجماع المركب الاتفاق في الحكم مع الاختلاف
 في العلة فكانه تركب من عشرين وعدم القول بالفضل هو الاجماع المركب الذي يكون
 القول الثالث فيه موافقاً لما من القولين من وجه كما في فتح النجاشي باليوب فكانهم
 عنوان الفصل التفصيل * قوله فيجده قوله ولا يثبت الاجماع مع مخالفة * قوله
 والاجماع من كلام ستمس الآية على ما نقله صاحب الكشف عنه * قوله والا فالحكم كما ذكر
 اي لا يثبت بقوله فيما يفضل فيه وفيما سواه يجده * قوله بالتعصيب قال صاحب الكشف
 التعصيب تفعل من العصبية وهي المخصصة المنسوبة الى العصبية وهي التقوية والنظر
 * قوله وقيل على انه فيه شبهة اي انعقد الاجماع لكنه ليس بقطعي لانه كثير من العلماء
 لم يجعل اجماعاً كما نهى عن جعله اجماعاً فيه شبهة فكان بمنزلة خبر الواحد لا يكفر جده
 ولا يفضل وفي فصول الاستدلال انه في القضاء بجواز بيع مهابت لا ولا دروايت
 وظهر ما انه لا ينعقد وفي قضاء اجماع مع انه يتوقف على امضاء قاض اخر امة المضى
 ذلك القضاء وقد انما بطل بطل وهذا وجه لا قال ويل كذا في الكشف * قوله جاز
 بجوازه حاصله انه المختص بزمان الرسول عم انما هو نسخ الحكم السابق بالكتاب السنة
 * قوله في قصة التلقيح التلقيح تعليقه ذكر النسخ على انشاء بغيره كما يجوز في التين بغيره كما
 انما يتصور النسخ لذلك فنهى بهم الرسول عم فتركوه فقلت ثمرة النسخ فقال عم بعد
 انه نهى الامر لاجنب به الشريف انتم اعلم بما موردياكم * قوله قلنا بل هو عام اعترض عليه
 بان لا ينافي الى الجنب لم يجد من الفاظ العموم وورود الاستثناء في كلامه فيجده

جازم عن امة اضطر صاحب الترجمة
 بذلك مرثية
 اعترض صاحب الترجمة بان لم يكن
 مشهوراً بانها باظهارها خلافاً
 في الكلام وانما خير من الاختلاف
 في الحكم ولا سلم بالازم الا لغيرها
 ولا مشهور فكانه قيل اذا كان
 مشهوراً قيل لا يفيد بقوله
 اصلاً وقيل فيه تفصيل * مرثية

هم وايضا كفاية الاطلاء عند نزاع الخصم والجواب انهم صرحوا بان المصاف الى
المعقود كذا في اللام في معانيه وذكره الشريف في بحث تعريف المسند في حواشي
المطول وكذا ذكر القاضي في قوله تعالى وفرعها في السماء انه يجوز ان يراد فرعها
على الكفاية بلفظ الجنب لا كفاية لا يستلزم من الاضائة والمراد كفاية الاطلاء
كفاية في مقام رتب فيه الحكم على شيء ما خوفاً بغيره يصلح عنوانه للعلية كما
اذا قيل ومن متبع فما نقه سبيلهم وقد جاب عن اصل السؤال بان الآية الكريمة
خبر بصورة نهى معنى اي لا يشاءوا الرسول ولا تعجلوا غير سبيل المؤمنين فيعلم انهم
لكونه ثمره معنى في سبيل او النفي بقرينة هذا اتباع غير الدليل اه قيل عليه يلزم ما
ذكر في غير هذا الجواب كون بعض المجتهدين مساقا للرسول وهم حيث يجوز ان يكون
مخطئا فاجاب الصحيح ان تخصيصهم بما ذكره تخصيصهم من غير تخصيص بل بالقرينة
التي عليها المؤمنون وهو ساحل ما اجمعه عليه والجواب بعد تسليم خطأ في الدليل
يعدل في الواسع ويحصل الظن بتجديده من قوله الرسول ثم اذله في مساقاة غير
بعد تبين الهوى كما دل عليه صريح الآية الكريمة وبما شئت فيما ذكره قوله تعالى
ذلك قيل عليه تخصيص خلاف الاصل بل الجواب عن اصل السؤال انه لم يأت
في المباحات بانها اجمعه على بانها فعلوا على الآية في جوفه
على الآية وانت خبيث بانها اتباع المباح الذي تحرمه بلزومه على تقدير عموم الغير
معني ثالث وهو من المباح الذي قطعوه لان اعتقاد باحتماله ولا يجوز قطع على بانها
والقرينة والجواب مدفوع والضرورة الى التخصيص قائمه قوله وانما اتباع
بالسنة مدفوع على قوله خصم داخل تحت مقول القول لا بالفتح عطف على القطع
هو انه لا يزم وهذا الجواب عن قوله واستناد الحكم الى الدليل وما حصل ان استناد الحكم
ابتداء الى ما استند اليه ليس واختلاف في اتباع سبيل المؤمنين يكون تركه تاما
لغير سبيل المؤمنين لانما لا يمتنع جواز الاتيان بمقتضى الخبر وآيا استند الحكم
الى ما استند اليه لا يلزم ذلك لان ما ساقه اليه الدليل صحيح قطع عن ما حرمه
القرينة قوله وقد يقال المحدث في الجواب المذكور وما حصل ان تركه ورا لا
الذين يحكي الاجماع بالامتنع محبته لا بد وفي لفظ قد اشار الى ضعفه لانه وجوب
العمل بالاطاعة ما يتوقف على الاجماع بل على اقله على خلاف لفظه بل دليل
غير محض على ان يبي قوله ولولا ان لو ثبت العمل بالاطاعة لما تمتعهم اتباعه الظن

في صاحب التمهيد

واذا اعتبر بانها انما هي
ساقية بالنصوص مما انما
في الاجماع بالاطاعة

وبين قوله التمسك بالظواهر وجوب العمل بها انما ثبت بالاجماع توافق العلم
 الا انه يقال الا لا لا مانعة عن اتباع الظن ليس من قبيل الظواهر بل التصحيح ونحوها
 * قوله قرينة ظاهرية يعني ما ذكر قرينة ظاهريه المراد بالغير سوى ان لا يفتي بعم
 على ذلك التعديل فلا يراد ما قيل ان ~~هو~~ في الوعيد مما لا ينافي فيه وقد قصد
 عليه انه لم يثبت عن مجموع الامرين * قوله واللفظ مطلوب في قوله تعالى ليكونوا
 شهداء على الناس * قوله والنفس الظاهر اطلاق النفس على هذه القوى المكتنه
 في باب اطلاق اسم المحل على الحال ثم صارت حقيقة عرفية * قوله والثانية مبدء
 جذب المنافع قد يتوهم مخالفة بين ما ذكره هنا وبين ما سنده في باب العوارض
 في تناقضه في حكم الاعمال ومن ان قوة الشهوية مبدء الحركة الى جلب المنافع والقبضية
 مبدء الحركة الى دفع المضار ولك ان تقول مبدء الحركة الى جلب المنافع مبدء
 بالوسطه ومبدء الاقدام على الاموال مبدء الحركة الى دفع المضار فلا تسامح
 في نسبي من التفسيرين كما قلنا * قوله محتوش اي محيط يقال احتوش القوم
 بغلابة اي جعلوه في وسطهم فكان المعنى على القلب لانه المحتوش على الطرف
 * قول المص وقوله لم لا يتجمع امتي على الضلالة وجه الاستدلال ان عموم النص
 ينفي جميع وجوه الضلال والخطأ ضلالة فلا يجوز الاجماع عليه فيكون ما اجمعه
 عليه محال لا يجوز مخالفة قال القائل في ذلك فثبت فيه نظرا لانهم انما اخطأوا في
 ضلالة * قوله فان الظاهر الخطاب للصحابه قيل عليه ان كان الخطاب للصحابه
 كما خبرين لزم حجيت اجماعهم مع مخالفة الفاسقين والذين لم يتحقق لهم بعد
 الاسلام في وقت الخطاب ثم اسلموا وصاروا من اهل العلم والالزام بطا
 لا يقدح مخالفتهم في الاجماع بناء على ان حجيت الاجماع انما هو بعد وفات النبي
 عم وان كان للصحابه جميعهم معاصرين حاضرين وغايبين فليس تعميم الخطاب
 للصحابه باولي من تعميم الخطاب لجميع الامة والحال ان قوله تعالى انتم خير امة
 دون ان يقول خير صحابه لانه ان الخطاب بجميع الامة في ايام قوله لن يخرجكم
 الا اذى لا يقتضي ان يكون الخطاب للصحابه اذ الكافر ولو لم يخرجوا والامة
 جميعهم لا اذى فيظهر بهذا ان مراد المص من الايات انما تدل على حجيت انفا
 جميع الامة اذ الخطاب له لانها انما يدل على حجيت اجماع جميع الصحابة
 كما يفهم من كلام السمع فتأمل * قوله فلا تلهيكم هذه الايات في الخطا في

واعترض عليه بأنه عدالة الامة لاينا في خطائهم في الاجتهاد وان لم يمنع الخطا
 في الاجتهاد عدالة الواحد والمختص لانه يقتضي اجماعهم على الصلابة وهو ياتي في
 العدالة في الامة لا جملة شبيهة على ذلك في قوله عدم الاجتماع متى على الصلابة
 * قوله بعد القطع بعدم عدالة كل من الاحاد قيل ان لم يعدم عدالة كل واحد او
 الكلام في المجتهدين وقد شرط في الاجتهاد والعدالة على انه اذا ثبت ان اجمع
 من حيث هو جميع معدل متعدد السائر بالنصوص المذكورة فيها اجمعوا عليه
 كل واحد منهم ايش عد لا غير منهم بالذهب فيها جمعت عليه * قوله ولما قال انه يقول
 وجوب الاتباع اه اوجب عدم الاول بانه المصمم يدع انه وجوب الاتباع يستلزم
 القطع بل ادعى انه اتفاق جميع المجتهدين في عصر بحيث لا يتصور اجماعهم على الصلابة
 يستلزم القطع وعن السان بان اتفاق المجتهدين في عصر على حكم ما كان حجة
 بينه على حكم قطعا كان حجة قطعا على حجة اجماع مجتهد على كل عصر ومنه ان
 انه المصمم الى التخصيص بلا دليل خلاف الاصل فلا يصار اليه وبر على الاول انه
 كونه اتفاقهم مستلزما للقطع ليس ببدوي بل استدل عليه وجوب الاتباع
 فورد الاخر اخر وعلى الثاني منع المارمة المذكورة فان الدليل الذي ذكره
 المص لا يفيد ما لا يتحقق وعلى الثالث انه لا يفيد القطعية * قوله والمصم جعل
 القضاء اه اوجب عنه بان ايجت القفو صفة مسلمية فيما لا يقف ولا يورث
 انه يكون اما القية عليه جميع الناس او القفو عليه مجتهد واما محمد يوم وهو المختص
 في ثبوت حكم قطعا وبقيت انا اتفاق غيرهم من انه محمد يوم فلما لم يكن مقتضى ان
 كما لعدم * قوله لا دلاله في امر قيل في خبر المنع ان الفرض منه بيان ما انفق
 عليه المجتهد ومن انه محمد يوم في عصره وانفق معهم جميع الناس انه من قبل
 المتواترات والضروريات والتحريبات * قوله والكلام في كونه حجة على
 المجتهدين لوجب عنه بانها ثابت بما اشار اليه المص بقوله فلما يجوز الخ لانه
 بعد ذلك لا ذكرنا يعني قوله تعالى ولا تكونوا كالذين يفرقون الآية وقوله
 عز من قائل وما تفرق الذين انزلنا الكتاب الآية * قوله وايضا وجوب الفرة
 اوجب عنه بان الفرة والاختلاف مطلقا سواء كان من حيث انفراد
 حيث العلم او من الآية الكريمة والاحتمال ان معنى غير دليل لا يقيد فالقوله
 عدم خلافهم من حيث العلم او من حيث العلم * قوله على انه لو صح هذا غير صحيح

جميعه انما هو ضرورة اختياره
 عليه السلام انما اراد به
 بالقطع مجتهدا كانت
 والابعاد * مست

في قوله تعالى ولا تكونوا كالذين يفرقون الآية
 في قوله تعالى وما تفرق الذين انزلنا الكتاب الآية

والمصنف في هذه القضية
 كذا الهداية لما قد مر في فصل
 في مجموع عليه * مش

اولا يلزم منه كون الاجماع الواقع من اراء جماعة من المجتهدين حجة قطعية
 كونه اراى الواحد ذلك لما في الاجماع من خصائص منهية على اختلاف الاهدان
 وتبين مراتب عقولهم بالانجفي واستظهر بانها النادر واذا ايسر حجة الناف على حجة
 الاول وليس مراد السرد ذلك بل انه انما يلزم حجة مما ذكره في اثبات حجة الاول
 وهو قوله ونقول ان يقول المراد عدم الاصل انما اوجب عنه بان الهداية عامة
 مطلقة ووقع الخطأ بجماعات العلماء لا يكون مختصا بالان لا لم يحصل لهم الا بعضها
 ومطلو الهداية منصرف الى الكمال واما جميع المجتهدين على الهداية حاصله لهم مانعة
 عنه وقوع الضلال فيما اجمعوا عليه * قوله لا ينبغي ان اوجب بان الباقى وقوع الضلا
 عنه الله تعالى فان وقوع الضلال من غيره تعالى لقوله تعالى من يهدي الله فانه من
 مضى * قوله وايضا لو اجرى ان اوجب بمنع الملازمة وسنده وافر وقد يجاب عنه
 الاشكالات بان في الآية الكريمة اشارة الى ان الله تعالى لا يهدي خلاف الحق في قلوب
 العلماء والمجتهدين وذلك لانه لا كان من فضل الله تعالى وذكره ان لا يوقع قوما
 في الضلال بعد الدلالة الموصل الى الحق فاجرى ان لا يوقع في قلوب العلماء والرايين
 على حكم في الدين بعد ذلك وسعيم في يحصل الحق خلافة * قوله ولا اختصاص لك
 بالنفس الزكاة قيل المراد بالخبر والسر الفجور والتقوى ولا شك في اختصاص
 الهام وذلك بالنفس الزكاة فانه الموصاة الى المقطع بالجميل والفسد يخرج عن
 محبة الهام الحق لها الفجور ما وتقوبها واذا اختص بها ونفوس المجتهدين كذلك
 اى زكاة بالحلم والعمل على ما شرط في الاجتهاد فيكون نوزن مختصين به وانت
 خبير بان المراد بالالهام الهنا الاعلام وعدم اختصاصا بالنفس الزكاة ط وان
 لم يعلم كل نفس * قوله وانهم قد منع ذلك قيل بانها تناسا من عدم الفرق بين المقصود
 المحقق والمقدرة والاعتماد على كلام المصنف * قوله وفيه نظر لانه قد يوجد جيب عنه
 بان مراد المصنف اجماعا انحصار الاجماع بحسب المفهوم اعتبر فيه اتفاق الجميع
 في عصر بخلاف اجماعاتهم فانه اعتبر فيها بعض مخصوص سواء انضم اليه غيرهم والاولى
 مراد انحصار بحسب الصدق والحق وان خبير بان ان الله يوجد انحصار بحسب
 الحق لم يلزم من ادائهم ان يكون الاجماع المحققة حجة قطعية على ما هو مطلوب
 فليست امر قوله بل الجواب ان المراد علماء السنة فانهم وحدهم قد بقوا على الجمع
 نواظهم على الكذب فيكفي في اثبات المصنف * قوله وانهم وعلى انه لا يجوز الاجماع

يعني ان المصنف انما منع كون الاحاديث
 القطعية التي يقولوا واستدلوا بها
 مستوية المعنى لا يلزم منه منع
 المعنى فانه العلماء الذي لا يمتنع
 عنه وهم ويتبعوا الذي لا يخص
 اذا قالوا ان الاجماع حجة قطعية
 قالوا انهم وصح الهداية حجة قطعية
 في ذلك مراد المصنف انهم
 بينة المصنف تلك المقصود على ما
 وان كانت تقاضها المقصود التقديرية
 مستوية المعنى ضرورة انها واحدة كلها
 عن جميع كثر لغوا احد القوا

الاعتراف سنداً بحسب جماعة الى انه الاجماع يتخذ الاعتراف دليل بان يؤلفهم الله تعالى اختيار
 الصواب ويطلعهم الرشد بان يخلق الله تعالى علماً ضرورياً بذلك ولهم دلالة على ذلك من
 جملتها انه خلق العلم الضروري من الجائزات بالافتقار فيجوز ان يصدر الاجماع
 عنه كما يصدر عنه دليل ورواية حال الامة لا يجوز ان يعلل من حال الرسول اعظم وظهور
 انه لا يقول الاعتراف وحى ظاهر او وحى باطن كما يدل عليه قوله تعالى وما ينطق عن الهوى
 انه هو الا وحى يوحى فالامه اولى ان يقول الاعتراف دليل ومنها انه قد وقع الاجماع
 لاعتراف دليل كاجماعهم على جواز بيع المقاطعي واجرة الحكم والقصاص وجيب بالبيع
 غايته دليل الاجماع لم ينقل اليها استغناء بالاجماع قوله داود والظاهر هو
 داود بن علي بن خلف الاصفهاني ثم البغدادي قال الشيخ ابو اسحاق في طبعه
 اصله اصفهاني ومولوده بالكوفة ونسأ ببغداد وللسنة ثنتين ومائتين وتوفي
 ببغداد سنة سبعين ومائتين في ذي القعدة وقيل في شهر رمضان ودفن في البصرة
 قيل كان يحضر مجلس اربع مائة طليقاً وكان من المتقربين للشيخ في تصنيف كتابه
 في فضائله والفتا عليه واستتمت اليه رئاسة العلم ببغداد قوله ومحمد بن جرير
 الطبري هو الامام البارع في انواع العلوم ابو جعفر محمد بن جابر الطبري له كتاب
 التاريخ المشهور وكتاب التفسير لم يصنف احد مثله وله في اصول الفقه
 وفروعه كتب كثيرة قال الخطيب سمعت علي بن عبد الله السماري يقول ان محمد بن
 جرير كتب اربعين سنة يكتب في كل يوم اربعين ورقة توفي في وقت المغرب
 ليلة الاثنين ليومين من بشوال سنة عشرين وثمانمائة وكان مولده في آخر سنة
 اربع واول سنة خمس وعشرين ومائتين اجتمع عليه من لا يحصى عدد الا انه
 وصلي عليه قبره عدة مشهورين واهل ازاره تعلم كثير من اهل الدار من الادب
 وازاده من الاعراب وابن دُرَيْد وغيرهما والطبري نسبة الى طبرستان بخلاف
 الطبراني فانه نسبة الى طبرية قوله ولم يثبت صحة القياس اه يعني لا يعمد الاجماع
 المنقول بخبر الواحد على المنقول عن الرسول اعظم بخبر الواحد لانه قياس في اثبات
 اصول الشريعة وذلك لا يجوز انما الجائز القياس في اثبات الفروع قوله
 واجيب بان خبر الواحد اه فيه بحث اذ لا تفاوت بين الاجماع وخبر الواحد
 في نفيهما نظر الى انما قلر وقطعتهما نظر الى الاصل عند التاخير بحجة الايقاع
 قطعاً فوجب العمل باحدهما يستلزم وجوب العمل بالآخر وان لم يستلزم ولو

العلم قوله اذا لاشبهة لاحداه لا يقال ينظر اخبار الاحاد ودلالة على مدلوله
ظني وان كان مسموعا غير مسموع لاننا نقول كونه الكلام في حجية قطعا في الدلالة
على مدلوله لا يرى ان الحديث المتواتر قد يكون دلالته ظنية ولا يتدرج في كونه حجة
قطعا * قوله الركن الرابع في القياس * فلان يقاس بعلان أي
أي لا يساوي تمثيله بالمتألفين يشتمل بالاشتراك وعليه من الحاجب ومن تبعه
والاكثرون على انه مضاه لغة التقدير ويكون تقديره أي آخر يعلم المساواة
تجوز لها ويدل الظاهر لان القياس صفة القاسم والمساواة صفة المقيس
المقيد عليه وبهذا التقرير ظهر ان لا يساوي في التفسير على صيغة المعلوم ثم قوله
قست ولا يقاس يشتمل بان القياس من قاس ويجوز ان يكون من قاسم
لكن ينبغي ان يجعل المفاعلة بمعنى الفعل كما مسافة الا انه يتوقف على كونه قيسا
او مسموعا فيما نحن فيه * قوله المضيئة بمعنى الانتباه وفيه تنبيه على ان القياس
شرح لبيان الاحكام لا ابتداء لها وذلك معنى قولهم القياس مظهر لامثبات فاعلم
في الاساس وقد يوصل بالي ولعل وجهه ان المتيقن على الشيء منه اليه فيضم معنى
الانتباه * قوله وفي التشرع مساواة فرع الاصل في علته حكمه في التعريف وانما كان
اولي مما ذكر والمصم وهو انه تقدير الحكم هو الاصل في الفرع نظر الى ان القياس
اربع الاحكام الشرعية فلما حيا ان يوجد قبل فعل المجتهد ولا ذلك التحدية
انما ان المتبادر الى الفهم المساواة ما في نفس الامر اما لا اطلاقا والمطلوب ينصرف
الى ما في نفس الامر لا الحكم والاعلان مؤدى الى الغاظة في الحقيقة ذلك فيختص
بالصحة فعملية المستوية ان يزيد قوله في نظر المجتهد وايضا يرد عليه انه ينتقض
ببعض صور فلا انقض وهو صورة المساواة وان لم ينقض بصور الا لو لم
وتخصيص العلة بالدرج بالارأي لا باللفظ عنانية في التعريف وينضم المساواة
صفة القاسم لاننا نقول التقدير حكم بمساواة فرع الاصل والاصل عدمه
* قوله وذلك ان من ادلة الاحكام تحقيقه لاشتمال القياس على الاصل والفرع
والعلة والحكم والتبيين على ان المراد بالفرع محل الحكم المطأنت فيه وبالاصل محل الحكم
المعلوم بثبوت فيه فلا دور وانما يلزم لواريد بالفرع والاصل المقيد والمقيد
عليه من حيث وصفها لا لانها * قوله لثبوت في محل آخر فان قلت هذا ايد اعلى
ان العلة ثبوت حكم الاصل وليس كذلك قلت الكلام لايدل الاعلى ان ثبوت حكم

[illegible]

[illegible]

منها ما يتبادر
فيلسوف
من الجواب في انه المراد بالقر المعنى
الا اصطلاحا في ذلك
من جعل التدبير في التدعيانية
من مجرد التجاوز والشيء عند
سكونه العلة المسببة في غير
المسبب * منتهى
فان صاحب الترميم المفسر
لا يعتقد ان الراجح ان
يكون المفسر على الاقراض
غير ان المفسر يجب ان
الوارد على التدبير بحدود
الماضي على كونه مجازا في

المتعلق على لونه حقيقة في نفسه
 مشتمل
 في اعتبار نظم الظاهر بقوله
 لغوية او غير لغوية
 مشتمل

الى الاعتدال ليعبر عن معنى التماثل وهو لا يتحقق في النوع المعبر عنه به وذلك لانه تعدد
 عين حكم الاصل لا يتصور سوا معتبر معنى التماثل او السرية اما الاول فخطا واما
 الثاني فغلاة السرية الى الغير ليس عين التماثل في الاصل فلو لم يتعدا ليعبر عن معنى التماثل
 القياس اصلا اذ لا يكفي فيه الاتحاد الجسدي لانه ليس حكم النص في الاصل مثلا اذ انما
 النص المساواة القدر لا يكفي تعدد مطلوبة المساواة كما سياتي تحقيقه وانت تميز
 بانه لا يدخل الاعتدال التعددية بحسب القوة لبقاء المعنى في الاصل في ظهور معنى التماثل
 فالحق في الجواب انه ما ذكره المصنف جواب اخر مبني على كون التعددية محمولة على المعنى
 اللغوي تنزلا مثلا لا يعد ما يستغنى عنه والورد في كل صورة تعدد الاجوبة
 قاطع في قوله ولا الى الاعتدال اذ الظاهر حاصل اعتراض السراج انه التعددية
 مقننة عند المتكلم في النوع ما صرح به من ان معناه انما هو حكم مثل حكم الاصل في
 الفرع والمثلية يقتضي الاتحاد النوعي فلا حاجة الى ذكره ولا الى الاعتدال اعترضه
 بما ذكره ولا ذلك انما يقول معنى كلام المصنف التعددية لا يمكن ان لا يكون على
 التفسير المذكور لتضمنه اعتبار المثلية المقننة للاتحاد في النوع وتعددها هو مراد
 من اجاب عن اصل الاعتراض بان معنى كلام المصنف انما اذا قيل تعددية الحكم المتحد منه
 الاصل الى الفرع فانه اريد بالاتحاد الشخص في ظاهر البطالة وانما اريد النوعي في التقييد
 تحت نظر هو المراد ذلك وبني كلامه انما يتحقق معنى السرية في التعددية المصطلحة
 بهما لا ما ذكره من كون التعددية حقيقة والافلا صحة له وقد يقال ايضا الاحتجاج الى
 الاعتدال اعترضه ترك قيد المتحد بعد مخرجه معنى التعددية غير مرفع لانه المثلية
 لا يقتضي الاتحاد بالنوع عند من اذ يقال البيع مثلا الهبة والطواف مثل الصلوة
 مع عدم اتحادها بالنوع قوله اذ لا يتصور التعددية اذ قيل عليه صرحوا بان
 قد يكون للاتحاد حكم الجواهر في صحة الانتقال في نظر السراج كما في الملك حيث
 ينتقل من زيد الى محمد جزء الوقت للصلوة ونحو ذلك قوله ذكر كثر الاسلام
 انه ركن الشئ في القوة جانبية لا قومية وفي اصطلاح الاصولييين هو الذي لا يتحقق
 حقيقة الشئ بدون كلاً المعنيين موجود في الجامع لانه القياس لا يتحقق
 حقيقة الا به وهو جانبية لا قومية وما عبادرة عن الوصف والعلم بمعنى العلامة
 وانما لم يقبل دليلا لعدم القطع بعليته والنص بمعنى المنصوص عليه وما اشتمل عليه
 لا من الاوصاف التي استعمل عليها النص ما بصيغته كاستعمال نص الربو اعلى

اي عند الاصولييين وانما كان
 يقتضيه عند كل الكلام
 مشتمل

واما الموجهة في الحقيقة
 هو شرط فقال فانما هو وجه قدم
 ان يقال ما يوجب والامر في
 ذكر الدليل مشتمل

القدر والجسم وبغير صفة كما شئت ان تضع التسمية على جميع الالات على الخلق التسليم
 لانه ذلك المعنى لا كان مستتباً اجزاء النفس وجب ان يكون ثابتاً بصفة اخرى وتو
 والصبر في قوله وحكمه راجع الى النفس وفي وجوده راجع الى الماء واليابس السببية
 يعني جعل الفرع قائماً على خصوص عليه في حكمه الجواز والفساد ونحوهما بسبب
 وجود ذلك المعنى في الفرع قوله الى انه القياس هو التعليل لانه قال الحكم
 الثابت بتعليل المصوب وهذا الحكم لا ثبت بالابالقياس فيكون القياس هو
 التعليل قوله فذهب المصم يعني لما استفيد من كلام فخر الاسلام انه العلة ركن
 القياس والقياس هو التعليل والتعليل تعيين العلة ذهب المصم الى انه مراده
 من جعله العلة ركناً للقياس جعل علمها ركنه اعراضه لفظ التبيين وان مراده بالركن
 ما يقوم به القياس ويحصل قوله وهذا يتجمل وجهين يعني انه قوله ركن القياس
 ما جعل علماً وان كان صريحاً فيما ذكر لكن الركن يتجمل وجهين قوله واما ما نهى ان
 بالركن انه فانه قيل العبارة الظاهرة على الوجه الثاني انه يقول جعل علماً ركنه
 لا ركن ما جعل علماً فلم يعد عنها قلنا لانه لم يعتبر الاركان انما قلنا لانه لا ركن الاركان
 ومستلزم وجوده وجوده واما لانه هو المسمى فكانه هو الركن ادعاء قوله لكن
 لا يتجمل انه لاجابة انه قيل الحاجة اليه انما نشأت من قول فخر الاسلام واما الحكم
 الثابت بتعليل المصوب وهذا عرفت ان نفسه بان فيه إشارة الى انه القياس هو
 التعليل اى تعيين العلة في الاصل قوله انه كونه التعدية يعني ان نفس التعدية
 اثر القياس وكونها اثر القياس شرطه قوله والا وجه ما كتبه اى في صدر
 الكتاب حيث بين انه الثلاثة اصول مطلقة لانه لكل واحد مثبت للحكم بخلاف
 القياس فانه مظنه لا مثبت بل الحكم الثابت بالقياس تنبأ ذلك قيل
 لافرق بين هذا والا وجه بين ما ذكر المصم بعد تحقيق كلامه مراد معناه ان مثبت
 للحكم هو امره تعالى ونحن انما نعلمه بالوحى المنزل اذ هو الطريق الى علمه لا غير لكن
 تحصيل غلبة الظن لنا بقبول الحكم الظاهري بقبوله بالوحى في الفرع يصح والكون
 في كلامه هذا ما كتبه فارق وقد يجاب بانه يكفي في الايجابية عدم ملائمة كلامه
 ههنا ما كتبه ظاهره قوله بانه مثل حكم احد المذكورين قبله التعريف
 بالغاية والتممة المتوقعة عليه اي يقال دليل بانه حرمة الربوا في الدين هو القياس
 فيلزم للدور فالصحيح تعريف تعيين عليه علمه الاصل لا بانه وجوبه انما هو الشرع

[illegible]

انما يتوقف على وجوده لا على تعقله فلا بد ان يكون له عينه لا لالة النظر
 وقد يلزم ويسمى قياسا قطعيا وعلما وهو مخالف لا تعاقب العلماء على ما ذكره
 المصنف قوله اوله الخ لا يثبت لا في قوله ولان الحكم دليل على
 نفي القياس فكيف يجعل دليلا على دعوى متناقضة سمعنا قوله والقاسم في ناسا
 بالقاسم قرينة من قرينة خرج منها جماعة من العلماء قديما وحديثا منهم ابو زيد محمد
 بن احمد بن محمد بن محمد القاسم الامام المتقطع القريدي عصره في حفظ الناس
 لهذه الشافعي كذا في سبب السمعاني قوله عمر ابن عباس رضى الله عنهما
 عندنا متناهيته فلا يلزم عدم تناسي اللوح المذكور في المقدار قال الامام القزالي
 في الاحياء اعلم ان لو احاطت بالاسباب لوج الخلق كما ان ذاته تعالى وصفاته
 لا يثبت ذات الخلق وصفاته بل ثبوت المقدار في اللوح ايضا هي ثبوت كلمات
 كلمات القرائن وحر وفه في دماغ حافظ القرائن وقلبه فانه مسطور فيه حتى كانه
 حيث يقرأ ينظر اليه ولو فقتت عنده ما عجز ان يحجز الم سيما هذا الحفظ فظا
 النمط ينبغي ان يفهم كونه اللوح منقوسا بجميع ما قدره الشريعة وقضاة كانه قوله
 وعند الحكماء هو العقل الفعال لكن المذكور في شرح الاسرار ان العقل الفعال
 هو المستسمى بحجر بل في الشريعة وذكر في شرح المقاصد ان اللوح العقل الاول
 والعقل الاول بالنسبة اليه وهو العقل الفعال بعينه فانهم لا يجوزون ثبوت
 ثبوت الصور الكثيرة في العقل الاول لانه بسيط اذ اذ ان قوله الواحد لا يصدق
 عنه الا الواحد صرح به ابو علي على ما نقله عنه الشريف في شرح المواضع ان
 هذا عند المسائين الناقين للنفس المجردة في الافلاك المنقصرين على اثبات
 النفوس المنطقية فيما اذ الكلمات لا يرسم في تلك النفوس واللوح محفوظ
 لا بد ان يرسم فيها صور جميع الموجودات والجزئيات يرسم في العقل وان كان
 على وجه كلي وانما عند متأخرى الفلاسفة المسبيين للنفوس المجردة في الافلاك
 فاللوح محفوظ عندهم هو النفس الكلية العقل الاعظم قوله وتبين هو علم الله تعالى
 الفصير راجع الى الكتاب المبين لا الى اللوح قوله ولا معنى للتصميم المادى طعن على
 حيث اطلقوا جواز التمسك لهم به على تقدير انه يراد بالكتاب القرائن وقد يجاب عنه
 بانها ما سقط من حبه في ظلمات الارض ومن رطب ومن يابس اذا كان في الهواء
 فجميع الاحكام فيه المطبوع الاول في دواويلها الاحكام اصلا وان كان فيه بيان

في بعض جمل القياس عبارة عن
 التسمي جعل الاركان العلوم
 المتعقبات بالامور المادية
 الى نفسها بالضرورة وبالحكمة
 الذي يخرج الى جعل الماد في العلم
 العلم بها على التقدير الاول يخرج
 اليه والى جعل الماد في العلم
 المتعقبات بالامور المادية
 على التقدير الثاني * مشتمل
 ٢٥١
 اختير لفظ الاباءة دون الابائات
 والتخصيص لانه الابائات غير المتعقبات
 لانه القياس لفظ المتعقبات
 عليه الحكم القياس لفظ المتعقبات
 انما تقوم بالقياس بالصور لا بال
 بياض الموجود والمفرد المذكور
 في المقصد الاول من مقاصد
 العلم * مشتمل
 في ان لم يقبل كونه على القياس
 مشهورة ويكون في القياس
 على الابتداء حيث ان
 مشتمل

غيرهما وأعلم انه صاحب الثالث في جزم بانه العلم اذ بالكتاب المبين حتى ان قوله
المسورة انا علم الله تعالى والفتح المحفوظ والعلم المستوعم ان التفسير
عليها بيان على الظهور لا على عدم صحة جزم آخر ولهذا لم يذكر بطلان احتمال
ان يراد به القرآن على التفسير المسورة من ذكر عدم صحة الاستدلال بالبرهان
او يكون عرضه توسيع دائرة الرد على المستدل حيث اشار بلفظ انه ان كان
لا يتم على هذا التفسير ايضا وان كان المقروض محتملا * قوله ثانيا الحكماء اسمى في مورد
الشرع اذ ليس فيه حياض كل الاشياء فحق هذا الالزام ان بيان الاحكام كلها
في الكتاب الذي نصه واسارته ودلالته واقتضاه فان لم يوجد في شيء منها
فالا بقاء على الاصل الثابت من وجوده وعدم فائده ذلك ايضا في الكتاب كما
تعالى فكل واحد فيما اوصى الى الالزام قد مره بالا جماع بعد نزول الترخيم في كتاب الله
تعالى ببقاء الالزام الاصلية فيكون على هذا بيان كل الاحكام موجودا في الكتاب
* قوله ستر باب تضم السين المحلة وتشديد الواو والياء جميعه سيرة وهي الامة
التي موثقتها بما فعلته منسوبة الى السر وهو اجمع اللاحق لان الالزام
كثيرا ما سرت وما سرت ما عرفت وانما ضمت سينه لان الالزام قد عرفت في السيرة
خاصة كما قالوا في النسبة الى الكرسي بالسر وهو المريد كسر في التضم وكان الاختصار
يقول انها مشتقة من السرور لانه يسر بها يقال سرت حاربه وسرت ايضا
كما قالوا تظنفت وتظنبت * قوله فلم يجر اثنائه لافيه شبهة لان حمله على الحق
موصوف بالقدرة تعالى فمن ان نسبت اليه العجز والجماعة الى اثبات حقه
ما فيه شبهة * قول المص وهو يدرك بالبحث والعقل فانه قيمة المتلف يعرف
بالنظر الى مثله في الصفات وكذا امر لامة يعرف بالنظر الى الاوصاف التي يمكن
اعتبارها بالمؤمن المحبوب صيانة النفس وقوة انحصار اصل ذلك محسوس
* قوله في الامور العقلية لا الشرعية بل بل صحة فقيحة فائق لم يلفظ بامور
الاخر وجوابه صحة النفي عن غير المتلفف مجاز من قبل ضم بكم على اختلاف اعظم
مقاصدها * قوله فلما لم يسل اشارة الى منع كون الاعتبار هو لا تعاطيل
الاعتقاد معلولة ولذا صحح انه يقال اعتبر فانلفظ * قوله وفيه نظر لان الفاء
اجيب عنه بانه ان اردنا بالصلة السامة المعنى المتعارف فقد اقتضاه الباء اياها
لا يضر وانما الباء العلة القصضية للمعلول بحسب الفرق والدلالة الوضعية فلا يسل

عالم لا يكسر تخلف المعلوم
مستقيم

عدم اقتضائها بما على ان السبب يدل على ان ترتب الامر بالاعتباط على ما قبله
وانه قطع النظر عن المعاني * قوله على ان سببها ذكره جوابه ما سبب من انه دلالة
بعض النص قد يكون خفية فيختلف فيها انما المنفي توقفها على الاجتهاد * قوله
في معنى فعلوا الاعتبار يريد عليه المنع اذ لو كان في معنى ذلك لا يقتضي الامر التكرار
كما سبب في مباحث الامر بل معناه فعلوا اعتبارا ولا عموم له وباجمله المصدر
الذي في ضمنه الفصل لا يحتمل الا انه يقال ذلك اذا تجرد عن التقرينة العقلية بغير
ما نقر في بحث الاقتضاء على الجماع فليست عليه * قوله الظاهر الامر بالاجتهاد قيل هذا
زعم فاسد لانه الامر حصل بالايجاب ولا يصار الى غيره الا عند تعذره وحيث صح
صح ههنا جعله للايجاب تصرفه الى القيد * قال المصنف فيكون هذه الاحوال شرطاً فانه
الاحوال شروط لانها صفات والصفات مقيدة كالتشروط لا يرمى نه لو
قال انت طاعة الله كما بمنزلة قوله ان ركبت فانت طاعة * قال المصنف والمعاد
بالمثل القدر اي القدر الشرعي وهو القدر بالكيل في الكميات والوزن في الموزونات
دونه غيره * قال المصنف صورة ومضى اي بالقدر يحصل للماملة صورة وباجتمه يحصل
الماملة معنى لان اجتمه عبارة عن مسألة المعاني * قوله وايض حديث معاذة
لم يذكر في حديث معاذ التمسك بالاجماع مع انه الاجماع في كونه حجة فوالله
كانه الاجماع لم يكن حجة في وقت حيوة النبي عموماً اذ لا اجماع ح * قوله وقد يجاب
بان ذكر الاحكام آه رد هذا بانه خلاف الظاهر لانهم ما بعث النبي على سائر الرعية
بل لتعليم وظائف العبودية * قوله وسأع من غيركم من ذلك انهم رجعوا بعد اختلافهم
الى رأي ابي بكر رضي في قتال بني حنيفة على اخذ الزكوة اما قيا ساع على ترك الصلوة
واما قيا ساع خليفة رسول ع على نفسه وانه رجع بعد نوب ام الام دون ام
الاب الى التمسك بينهما في السدس بقول بعض الانصار تركت التي لو كانت
هي الميتة الابن وركت جميع ما تركت لان ابن الابن عصبة دون ابن البنات
ودركت عمر رضي المطلقة فكان في مرض الموت بالرأي وسكت في قتال الجاهل باوجه
فرجع الى قول علي رضي في قيا ساع على استترك الفرق السرة ونحو ذلك
* قوله مما يوجد في الكتاب والسنة وقوله عدم فانه لم يجد يقتضي انتفاء وجدانه
النص عاماً جلياً كما انه خفياً * قوله احاديث يدل واما حديث اريت لو كان
على ابيك دين فهو قوله عدم للخصمية حين سألته عن الحج عن ابيها لما كان على ابيك

محمد بن
الهدام

تصنيف

مباحث ثم وط القياس
الافراشي

في الاحكام الشرعية التي هي من جملة ما يثبت بالادلة الظنية فان هذا الاحكام
العامة المستندة الى العقيدة المعقولة مع انه لا دليل عليها مكالبة
محضة وقد يقال لا فائدة الاستصحاب في هذه القضية لا بعد في الاستصحاب
الشرعي التخييل وهذا لا يندفع ايضا ما قيل في جواب القائلين ان الاستصحاب
ما كان عينا ما كان ولكن نقول بذلك لا يوجب البقاء وذلك لان كون الاصل
ما ذكره يكفي للظن * قوله وبالحكمة الحكم بغير ادلة اصلية قيل عليه الحكمة في الاباحة
الاصولية لا في البينة * قوله على القالب وما كان مستغنى عن دليل في الاصل
* قوله ولا يبعد انه يحصل به لا يبعد لقول من بعد ذلك في اصول القياس
قوله مقنن عم الاول نعم لو شرط في الاول النص الباطني بالاختصاص وعنده في الثاني
كما ذكر في فصول البدائع لم يكن الثاني مغنيا عن الاول لانه لا حاجة الى ذلك
الاستطراد وكثير التكرار * قوله كرحض السفر اذ علمت السفر وهو معنى مناسب
للمرخصة ما فيه من التسقة لكن بهذا الوصف لم يقصر في غيره كالحداثة في القبط في قطعها
* قوله متعلق بمحذوف قيل هو رد على المص واما لم يصرح به لاحتمال ان يكون مراده
التعليق بالعدم في المقدار وجعله خبر بعد خبر القدي المذكور واذ كان خبر الخبر كان
مستقلا بمحذوف البتة وان صدق انه متعلق بالعدم لانه خبر بعد خبر له * قوله استخرج
الخالف بالدور بانه اذا وجد المخالفة في القطار يطول عليه اسم السحر وان لم يوجد بان
صار خفيا لا يطول عليه اسمها * قوله والاحكام بالقياس الشرعي فانه يكون باعتبار
معنى جامع بينهما وكذا في اللغة اذا وجد معنى جامع بينهما يجوز اطلاق اللفظ اعتبار
ذلك المعنى * قوله وبرو على المتكلمين اي بروايات اللغاة بالقياس وتوجيه اللفظ
ان يقال دلالة النص التي افادت حجية القياس الشرعي يفيد بعينها حجية القياس
اللغوي فانه افادتهما انما هي باعتبار وجود معنى موجب الحكم فكذلك هو لان غاية
المعنى بسبب لاطلاوة وتوجيه بحجابه * قوله وبسم كذلك لظهور الفرق بين قولنا
اذا وجب التحذير بالتحذير مرة وجب في غيره بالوجود العلة وبين قولنا اذا اطلق اسم
السحر على القطار للمخالفة اطلق على غيره من المسكرات فوجب التحذير فان
الاول قياس شرعي والثاني قياس في اللغة * قوله والتحقيق آه قيل هذا جواب
البحث بالترام السوء الثاني حتى يكون جوابا عما يبحث باختباره ولهذا لم يفتقر
الكلام الى جواب بل قال في التحقيق والظاهر مراده مجردي بيان انه في القياس شرط

العلم الا انه يرد بالحقن في خبره
مستغنى عن ذكره في الارض
بعده جدا * مرشد

للقياس الشرعي في الواقع ويتضمن الالقاء الى انه التفرع المذكور ليس على
 صرح به في البحث * قوله او لقوا انما لم يقل او عقليا كما قاله المحقق في شرح
 ليلام ما هو بصدده من عدم جريان القياس في اللغة ذلك انه يقول ان المحقق
 بالحكم ما يتناول في اللغة في بحث السمع وعلى ما ذكره لم يقع التفرع العقلي
 فيقصر الدليل على المدعى لان المراد بالحسي ما سوى اللغة وفيه بعد * قوله كما يوجب
 الاسكارا وكما يستحي خبر الاول قياس في البحث والسما في قياس في اللغة * قوله هذا
 مبتدأ في اى اختصاص القياس في اثبات حكم شرعي حتى يشترط كون الاصل
 حكما شرعيا مبنى على خبره والا فالملط لا يلزم ان يكون اثبات حكم شرعي في يجوز
 ان يكون اثبات حكم لغوي وعقلي فلا يشترط كون حكم الاصل حكما شرعيا وهما بحث
 وهو ان عبارة المحقق في شرح التخصر كذا في شرط حكم الاصل ان يكون حكما شرعيا
 فلا كان حشيا او عقليا لم يجوز لان الملط اثبات حكم شرعي في قوله لا ليكون التقى
 حكما شرعيا وقد بين السمع في حواشيه قوله وهذا مبنى ما ذكرته من قوله والا فالملط
 انه لكن لم يذكر في شرح التخصر ان هذا الشرط لقياس الشرعي ولا تفرع عدم
 جريانه القياس في اللغة فحمل كلامه عندى ان ما ذكره شرط القياس مطلقا وقوله
 وهذا مبنى آية يؤل الى انه لا يوردها اثبات على السبق الاول في البحث فكلما تنظم لا يجبه
 عليه شي * اما سقوط الكلام السمع ههنا فيجبه عليه انه لما صرح اولابان ما ذكره شرط القياس
 الشرعي كما ذكره من الملط من القياس الشرعي والخصار الملط من القياس
 في اثبات الحكم الشرعي ليس مبنى على انه القياس مطلقا لا يجري في اللغة والعقليا
 قياسا * قوله من الصفات والافعال مثال الاول قياس الغائب على الساب
 في كونه عالما بعلم هي صفة قائمة به ومثال الساب في قياس الساب على الغائب في كونه
 فعلة باختياره وفائدة اى فائدة الشرط المذكور ان القياس لا يجري في اللغة ولا
 في العقليات * قوله وقد يذكر اى قياس التفرع اللهم الا ان يطلق آية قبلها وجوب
 من طرف السابعية الاصحابنا وليس بسديد في المجاز انما يصار اليه عند تعدد
 الحقيقة * قوله وهو تعالى والطن لان الاجزاء يتكرر ويتفرع الطعن والعلل فلا يعرف
 المسوات في الكل وفي هذا الجواب بحث لانه بطلان الاستهزاء بالكليل وان جاء
 بوضع العبد لكن حكم الشرع بعد مجيبه بالحكمة الغير المنتهية فالسؤال ان * قوله
 قيل عليه ان الساب واجب عنه بان التساوي بالوزن انما يقترن عاينها هو

وانما هو واجب

من المتوزعات لاني كل محذور ايا ما كان من الحدوديات فلم يقتر فيه الوزر كما لم يقتر
الكيل بل المقتر فيه هو العدد فقط * قوله كما لا اجتماع عبر قاطع وعبر قطن فليس من قبل
تفاضل الاول بل بالاجتماع بقيد القطع الغير الحاصل من السند * قوله اعترض عليه بان
عدم الاحتياج اليه اجيب عنه بان حجية القياس لا تثبت ضرورة عدم حصول الاحكام
عن حجة ولا عليها فيقدر تقديره بان عدم الاحتياج اليه ينفي حجة بخلاف الاجتماع فانه
مبناه على سند من الوجوه فلم يخصه بحد الذي لم يرد الاستدلال الواقع في
الفروع في مسند واحدة بالنص والاجتماع والقياس هما اصل العمل لانهما ينضم في
النص بانه منسوج او غير متوزع وغير مستهوي وفي بانه غير ثابت وهو من الخلف
فيه وغير ذلك بغير القياس سالما لانه دليل على تقدير ثبوت النص والاجتماع
وليسين ولكن ان منع كون حجية القياس ضرورة المذكورة بالهي ثبوتية بالكتاب
فان قلت حديث معاذ ضرورة حيث عدل الى الاجتهاد بعد فقد النص وضرورة الاستدلال
يدل على وجوب تنافي النص في الفرع في القياس قلت الشرط فيه اخرج مخرج القياس
فلا يقيد عدمه عدم الحكم اتفاقا قوله وان لا يغير حكم النص فان قلت القياس لا يغير
حكم النص من تخصيصه الى العموم فلو كان عدم التغير شرطاً ليزم بطمان
القياس بالخصية قلت المراد ان لا يغير المعنى المفهوم من النص لانه دون التغير من الخصوص
الى العموم فانه من ضرورة التسليم قوله مضي قال المحقق السبكي هذا لا يفي بمقتضى
سببها لان القيد يرفع وهو قوله لا لا يغير حكم النص اعلم بالنسبة الى القيد انما كانت
وهو قوله عدم النص في النوع لا في الفرع فيغير حكم النص الى الجملة واعتبار الانحصار لا يستلزم
اعتقاده اعلم بان الامر بالنقص وتوهم السبكي باعتبار ملاحظة الامثلة وانما القيد في
مستفاد من عمومها وخصوصاً قوله وهو النص في غير مستشاهة عدم الفرع بين عموم
الدلالة والدلالة على عدمه ليس في كل من النصيب لا عدم الدلالة على نصيب
وانما عدم القيد هو عدم اطلاق الادول للحكام فالصورتان المذكوران مما لا يفتقر
في النوع الذي هو الاطعام وكفاية اليقين على الحكم الذي هو استرخاض النية كسب
واسترخاض الايمان وجورا وعلما وجوابه ما مر في باب المطلق والمقتضى من
المطلق ساكت عن القيد نصيا وانما بان به باطنه بالحكم في المحل سواء وجد القيد
اوله يوجد فليسا ثم * قوله في نظر ان تجوز تبيين القياس حكم النص مطبقا بط
ما من غير تبيين القياس في النص فيكون لو سلم ضرورة فالتصديق او المردل على الثبوت

هذا في دفع اليقين فيما علم النوع
مش
وهو عدمه ولا يفي احد بجماعة الاصل
اصلا * مش

ولا عدمه كيف يتصور تغير النص بالقياس * قوله محمد ^{عليه السلام} فيهما تغير النص بالقياس
 في فصول البدائع على نه ادخل الاسلام بالتغيير الذي ذكر في شرط الرابع تغيير
 مطلق النص اعم منه في الاصل او في الفرع فاعترض عليه بان يمنع عنه التحمل عليه ان يحد
 صورة تقييد المطلق من حيث الشرط الذي قبله وتقييد النص في هذه الشرط بقوله
 في الاصل عند ذكره مجمل والظن عند ما ليس مراد اسم ان امثلية انتفاء الشرط
 راجح بان يعتبر التغيير في هذه انما ظاهرها كما هو مشيئة وامثلة مطلقة التغيير الباطل
 لا التغيير المنفي في الشرط وتغييره بالبر والسكنا في تكملة له سند قوله تعالى واستغفر كل
 ذنبه من باره ومثاله كثير فيه كما صرح به المصنف في شرحه وعلى هذا لا يرد عليه احد حتى
 فان قلت من جعل التغيير الذي ذكره في الاسلام في الشرط الرابع على تقييد حكم نص
 الاصل لم يلزم في كلامه تفرض لا شرط في تغيير حكم الفرع مع انه ايضا شرط فلت
 يستفي عن شرط عدم النص في الفرع كما علم من قول المصنف في هذا الحاجة الى التقييد
 فليأت به قوله واعترضوا بان المقترلة آه تعد مختلف في تقرير الكلام بوجه يكون التغيير
 في تلك الامثلة في حكم نص الاصل وهو ان شرط التمسك في كسوة قبل التمسك به
 انما يكون كونه كسوة وبعد التمسك به يكون كونه كفاية لا كونه كسوة وهو تغيير حكم
 الاصل وكذا شرط الايمان في كفارة القتل انما كان كونه كفاية لا كونه كسوة
 وبعد ما يكون واجب انما كفارة مطلقة لا اجزاء انما كفارة القتل وهو تغيير حكم نص
 تغيير من التقييد الى الاطلاق وهذا لا ينافي في انه يكون في النص لور في فرع يضم تغيير
 الامثلة الى التقييد قوله بحكم مفهوم المخالفة قبل الوجوه من قوله سبحانه انما كفارة
 من سر وعية سلم بها الخطف والاجل فانه الخطف خامس يقطع في معنى انما كفارة في قوله
 على طرف لغاية حتى توفى من اجل بل بل الى اجل كان هذا التمسك به من الله بظاهره وعلى
 هذا التوجيه يندفع قوله لا انما كفارة كفارة كفارة من قوله يندفع بها ايضا خبر
 المصنف انما كفارة قد ار على خلاف تقييد من على خلاف السلم مشروحا بالقيود
 المذكورة في الحديث النبوي فاقضى لا تنصا به في المورد والقياس بعينه تصديقه الى
 غير المورد وهو موافق لحكم النص وهو انما من زاد ان السلم يسمي كل من اسلم فهو على وجه
 ما مور به بمانية ما مور المذكورة في الحديث الشريف والقياس يقتضي جواز اجماع
 لبعض المسلم ليكون مريد احكام النص * قوله وقد يقال آه قد يجازيه في خبره بان سلم
 كما شرع على وجه يكون الاصل فيه خلاص من غير مقدور التسليم بان على ان الزمان

منه من

بصدك لك الذي هو من سباب القدرة فلم يسرع في مقدور التسليم فخرج بمجلسه
 مشرك وعائنه يضرب قبا سأل من يحكم الأصل كما هو فيه إلى الفرع بقوله له رفع
 كحج لاحتضار المبيع فيه بحيث لا ينسلم أو الزم عقيب العقد لزوم احتضاره لأنه
 وثبوته يظهر بالنسبة بقوله له بدلالة النص وكذا بقضايتها وله أيضا وجهان من هذه
 المنصوصات فما يورد في موضع يكون الباعث على ذلك دفع حاجته الفقير فيكون الأول
 منصوصات في الاستدلال لا زما سببا كما أنه قبل تصريفه كذا ودفع به حاجته الفقير
 بقوله له يجوز العدة الزاوية ومن طسوة العطن ههنا ان يضطرر بالنسبة للموعدة المختلفة بما
 يتبعه بالواجب المختلفة من الأموال المختلفة بأنه يغلق بعضها بالزكاة وبعضها بصدقات
 الخواطر التي قلما يوجد بحسب العلة أو لا زمة لنا سبب كرم من بلد أو في مودة فضاء
 عمر هو كرم الأكرمين بقوله له ان لا بناء من جنس النصاب السهل إنما يظهر على تقدير
 ان يعطى الشاة من الشاة أو لا بل من الأول أو على تقدير إعطائه الشاة من الأول فلا بد
 سائر الأموال من سائر الأموال غير جواز الاستبدال فأن يستبدل تلك
 الشاة بشيء يرفع مكانها غير هذا ما أضر من تقديره مع بناء الشاة على حالها
 لا سيما مع تلك المحك فيها يعطى لاني الشاة قسما بقوله له ولو واحد من اتحاد الأموال لا يستدعي
 العدول فلا بد من بيان انه يقتضي رجحان ما ذكره على كلام مخير الاسلام وقد يقال المصير في التعليل
 إنما هو حال المصروف فاعتبار العلة من جانب المصروف أو لاني قلنا قد بقوله له بنية الزكاة لم يجوز
 لأنه لمصلحة لا يصلح بدلا من العين لاني الاجازات الواردة على خلاف القياس بقوله له
 اعترض على عموم انه يعني ما ذكرتم من التوجيه انما يستقيم لو لم يجب الزكاة في الذهب
 والفضة وإنما اوجبتم فلا لاني ان الشاة لا يتبين حلقها والحاجة لجواز الاستدلال
 بل وجهي آخر مخلو للثنية وقد يجاب عنه بأنه يمكن موضع تخلو عما يصلح لا يتأخر الفقير
 من الذهب والفضة فلا بد من ميث جواز الاستبدال بدلالة النص لا ضرر الفقير أو لم يقض
 حوائجهم بقوله له أيضا جاز صرف الشاة إلى حاجته غير ما كوال اجماعا اعلم انما يجوز انما بعد
 المختلفة يغلق بكل واجب مسمى بقوله له انما يلزم ان لو كان الام التملك المحصر اضائي
 بالنسبة لاني كونها للعائنة والاستحقاق والكل يلزم ان جعل الام للاستحقاق أيضا كما في ذلك
 الغرة ثم وهي غير الام التملك كما صرح به في معنى التملك على ان يقول الام ههنا لا يكون
 للاستحقاق وإنما يقع بين معنى وذات كما صرح به أيضا فيه والصدقة ليست بمعنى
 زكوة نعم انما المعنى المصدر في قوله له انما قاله حيث قال ذكره ان الام للمعنى

الاستدلال في نسخ

الحال حيث نسخ

وقد يقال حمل الالام على العاقبة او على من حملها على الاختصاص لميلان الى الصواب
الاختصاص مستغنى عن الالام والعريف والحكم على الفادة او على الحكم على الفادة
وردا بان لزوم الحكم على المجاز البعيد معارضه والقائل ان يقول قوله جار مجاز لا يصح
اليد لا يتجه على ما ذهب اليه حقيقة روح الان العاقبة من معنى الالام حقيقة عند الكوفيين
وانه انكره البصريون ومن تبعهم ذكره في معنى السبب الالام روح كوني في الالام لا يتكلم
على يد غيره فليس قوله وقد ذكره وان كونه الالام للعاقبة مجاز بل لانه المصير اليها لا يتغير
في الموت لا يحصر على تقدير حملها على الاختصاص كما ذكره ان نفسه قد قوله يتخذ الاختصاص
ما حيث قالوا ايضا في الموضوع لوزيدته وكان حق الكلام ان يقال لا يلزم ان يرد بهما
الجمع لوزيدته قوله كجواز ان يلزم ان يتخصص بطلان الجملة انظر في علمه بان ما ذهب
الى من توزيع المجموع صرح به في معنى في شرح الوفاية فليس ان يلزم بطلان ان يجمع
ويخرج تلك الاجناس والايه من توزيع الاجناس في مجموع قوله مدحا للاختصاص قيل
ليس بل يعرف معنى الجنسية والتعليك ان يدعى هذا الدعوى لانه الملاك ينبغي ان يكون
اشحا صا لاجناسا قوله ولا مدفع له الا ذكرنا ان اورد به قوله ان انكره فخالصه هو ان يصدق
لا قوله وقد كان حمل الالام على الاختصاص قد قال المصنف انه ليس في وسع العبادة فيه بحث
لان الالام ليس في وسع العبادة ان ذلك المعنى له تعالى في جعله تابا للمؤمنين لالام
لكن في وسعه ذكر ما تدل على بطلان قوله والذو كونه مفيد للتخصيص اسم من معنى لا يكره
دلت الكبرياء للرب الملك قالوا في ان يقتصر في جواب على ان الالام معنى الالامة
الافعال او فعل ما فيه تظلم انتهى فتأمل قوله وكون الالامة صالحة لازالة الجاهلية حكم
شرعي جازب كما يقال تطهير لاجس او تطهير فكيف يعجز ويكره ان يجاب بان
المعدى صلح المحل للتلبيس به حال الملاقات واجاب فخر الاسلام بان احدى عدم
تجبه بالملاقات الى اواخر الزاوية فانه شرعي وفيه بحث لانه غير مقبول فكيف يعجز
قد قالوا انه اورد على قوله عدم حشبه وقرصية قالت اسما بنت ابي بكر رضيها ما كانت تراه
رسول اعلم ان ربنا اصاب ثوبا بها الدم من حيثة كيف تضعه فاعلم ان
اصاب ثوبا حد كمن الدم من حيثة فليس فيه ثم يستقي ما يتم ليصل فيه وفي رواية
حينئذ ثم قرصية ثم رشية بالماء وصل في تحت القشر باليد والعود والقرص ذلك
باطراف الاصابع والاطفار مع حبة الماء قال لا يزال نجسة اي نجسة حرة لا تنفع به
بعد الاستعمال وان كان لا يجيب في اول المقالات ثم قوله بخلاف سائر المقالات

حيث قال عن ابن عباس
لا يرد بهما
الجمع لوزيدته
قوله كجواز ان
يلزم ان يتخصص
بطلان الجملة
انظر في علمه
بان ما ذهب
الى من توزيع
المجموع صرح
به في معنى في
شرح الوفاية
فليس ان يلزم
بطلان ان يجمع
ويخرج تلك
الاجناس والايه
من توزيع
الاجناس في
مجموع قوله
مدحا للاختصاص
قيل

ليس بل يعرف
معنى الجنسية
والتعليك ان
يدعى هذا
الدعوى لانه
الملاك ينبغي
ان يكون
اشحا صا
لا اجناسا
قوله ولا مدفع
له الا ذكرنا
ان اورد به
قوله ان انكره
فخالصه هو
ان يصدق
لا قوله
وقد كان
حمل الالام
على الاختصاص
قد قال
المصنف انه
ليس في وسع
العبادة فيه
بحث
لان الالام
ليس في وسع
العبادة
ان ذلك
المعنى له
تعالى في
جعله تابا
للمؤمنين
لالام
لكن في
وسعه
ذكر ما
تدل على
بطلان
قوله
والذو
كونه
مفيد
للتخصيص
اسم من
معنى
لا يكره
دلت
الكبرياء
للرب
الملك
قالوا
في ان
يقتصر
في جواب
على ان
الالام
معنى
الالامة
الافعال
او فعل
ما فيه
تظلم
انتهى
فتأمل
قوله
وكون
الالامة
صالحة
لازالة
الجاهلية
حكم
شرعي
جازب
كما
يقال
تطهير
لا جسد
او تطهير
فكيف
يعجز
ويكره
ان
يجاب
بان
المعدى
صلح
المحل
للتلبيس
به
حال
الملاقات
واجاب
فخر
الاسلام
بان
احد
عدم
تجبه
بالملاقات
الى
اواخر
الزاوية
فانه
شرعي
وفي
فيه
بحث
لانه
غير
مقبول
فكيف
يعجز
قد
قالوا
انه
اورد
على
قوله
عدم
حشبه
وقرصية
قالت
اسما
بنت
ابي
بكر
رضيها
ما
كانت
تراه
رسول
اعلم
ان
ربنا
اصاب
ثوبا
بها
الدم
من
حيثة
كيف
تضعه
فاعلم
ان
اصاب
ثوبا
حد
كمن
الدم
من
حيثة
فليس
فيه
ثم
يستقي
ما
يتم
ليصل
فيه
وفي
رواية
حينئذ
ثم
قرصية
ثم
رشية
بالماء
وصل
في
تحت
القشر
باليد
والعود
والقرص
ذلك
باطراف
الاصابع
والاطفار
مع
حبة
الماء
قال
لا
يزال
نجسة
اي
نجسة
حرة
لا
تنفع
به
بعد
الاستعمال
وان
كان
لا
يجيب
في
اول
المقالات
ثم
قوله
بخلاف
سائر
المقالات

فصل في تعريف العلة

بعد تسليم ان يكون الوصف
موجبا للحكمة لا يثبت الحكم الا به

فإنه لا يخلو من

فإنه صاحب الشرح

حكم الاصل وهو المفهوم من كلام ابن الحاجب وغيره من المحققين ولا يلزم ان يخرج عن العلة
 المستنبط يدفع على ان الاستنباط ما يتوقف على ثبوت الحكم من حيث ان الحكم ما منوط
 بعلة ما ومن حيث انه معلول وتنتهض الدليل على معلولته والحكم انما يتوقف على الاستنباط
 من حيث تعيينه لمتناه ومن سببه خاصة بينهما ومن حيث ذاته بلا ملاحظة معلولته
 وايضا تعريفها بالآدم حيث التقيد وتقريرا بما هو من حيث الوجود قوله في الامتناع
 قال ابن الحاجب وهو مبني على انه المراد من حكم الحكم الاصل ان قلت وجه تخصيص
 الاستنباط بخروج الاعداد واخله تحت التعريف بالرفع كما استنبط في ذكرها
 المنصوص للجميع عليها فلان تعريف الحكم في الاول بالنقص وفي الثاني بالاجتماع واجب بعد
 تسليم ان يكون الوصف موجبا للحكم ان لا يثبت الحكم الا به بانه تعريف الحكم والاشباع
 الوجوب مثلا للدلالة على طلب الاشباع والزامه منوطا بالعلية وتربيتها لمتناه
 ولزوم الوقوع عنده فالمرتبة بها السالبة غير المرتبة بها اللاحقة ولا تارزم منها يجوز
 وجود الاول بدون الثاني لو لم يتحقق المنطوق والعكس لو كان للزوم عقليا قد افترقا بين
 وجوب الاول او نفس الوجوب حيث قالوا الاول بالخطاب والثاني بالسبب قوله
 بما مثله يعني وقد تقرر ان حكم المتساويين واحد فكيف يصح التفرقة وحاصل الجواب ان الكلام
 والخطاب وليا من لوازم الامامية فلا يقدح الاختلاف بهما في الاتحاد في ما بينه قوله
 وجوابه ما اشار اليه حاصله من معنى كونه اثر الفعل ترتيبه عليه ومعنى كونه اثر الخطاب
 كونه الخطاب كما كونه ترتيبه على الخطاب فلا يلزم الاجتماع للمعنى قوله وعلى هذا لا يبعد قيل
 هذا بعيد غير صحيح اذ لا معنى لتأثير فعل العبد في الخطاب الا في ولو باعتبار نقله
 لا يرتفع الا لا يحصل الامر اذ لا يخاطب فليس يتصور تأثير فعل العبد فيه
 ويجب ان معنى تأثير العلة كونهما سببا حاصلا في النتيجة المذكورة لا فسادا في
 بعد ان يفي قوله يعني ان الموجب لاحكامه ان بيان حاصل معنى كونه العلة مؤثرة بالنبذة
 اليها قوله لان العلة بعثة النبي ثم قيل هذا توجيه بعيد توجيه المنع على لزوم التفسير
 بعلة غير منكر التفسير بالان التوجيه ان يقال البعثة معطلة بالمتأخرات فقولنا بغير
 تعللها قال بعدم البعثة لعدم علمها بالحققة من انما كانا معدمت العلة عدم المفهوم
 وكذا الظاهر بالمعجزات وانت خبير بما منكر التفسير منكر لاصلها كما يدرك عليه ولعلهم
 نالوه من قطع فلو توجه المنع على التوجيه الاول توجه على الثاني ايضا فلو فرق بين
 هذا المصنف وقدره عليه انما يكون مستكملا في قدسية ان معنى نفى التوجه في التفسير

بوجه لا يراد عليه ما ذكره وهو ان الغرض في الوفاء هو اعادة الفانية وقد صرحوا بانها
 على العلية الفاعلة فلو علمت افعالها تعالى بالاعراض لم يكن عليه تعالى
 معلول للعلل الفاعلة فيكون في علمية محتاجا الى الغير فيلزم تسلكا له سبحانه وتعالى
 عنه عليه اكبر توجه فربما ذكره الامام والفرق ان المناسب على ما ذكره المص
 نفس الجواب وعلى ما ذكره الامام ما يقتضي الى الجواب * قوله ولا يخفى ان ما ذهب
 اليه اوجب عنه بانه مناسبة الوصف لما يقتضيه نسبة الحكم في العلية الى في صلاحية
 انه يكون الوصف على الحكم باعنا عليه فان كان جهة المناسبة في العلية جليبا للرفع للبعد
 او دفع الضرر عن العلية القدر القصاص يقتضي بقاء العبد وهو جليبا للرفع ودفع الضرر
 عنه وهو دفع ضرر فيستقيم على التفسير الاول ان كانت هي ملائمة للقدر فيكون القدر
 على القصاص ملائم للقدر فيستقيم على التفسير الثاني ايضا وكذا على تفسير القاضي ان
 هي كون المتضمن شرع الحكم حاصل بعينه في الوصف لهذا الحكم لانه كون القدر على القصاص
 محصل للمؤمن شرع القصاص وهو بقاؤه المحبوبة * قوله على ما يشير اليه قوله تع وكلم في
 القصاص حيوة لانه كل من علم على القدر اذا لم يخط وجوب القصاص عليه لم يجر محصل
 ذلك الشخص من القدر والعازم عن القصاص فيبقى النفوس محبوبة * قوله لا ركايل
 انحصار قيل بذا مشرك للالزام لانه المراد من الصلاحية في قول لا مدعى يصليح انه يكون
 مقصودا من شرع ذلك الحكم انما هو الصلاحية عملا فليكن ظاهر المنع بانه لا يصليح في
 عطل على انما انما في المنع مردودة في البديهة لا يصعب بها ولا يحتاج في دفعها الى
 دليل بل يكفي قنينة ومن قال انه كون القدر موجبا للقصاص يحصل به بقاء الحيوة للبعد
 لا يلزم عطل في الاصل يحصل به بذا المشرك يكون مكابرة مستقاة * قوله ويكن ان يقال انه
 وتبين المراد بالقول انما في الحكم المصنفين دليل الاطلاء والاستفراق عسر في
 * قوله انما يصليح للدفع ومن الالزام نظيره استحباب الحال فان حيوة المفقود لما كانت
 ثابتة بطريق الاستصحاب يجعل جهة دفع الاستحقاق حتى لا يورث ماله ولا يصليح سببا للاستحقاق
 والالزام حتى لو مات قربة لا يرثه المفقود ولا احتمال الموت وتطاوله كثيرة * قوله بذا ما قالوا
 وفي حيث اريد ولا اعتراض عليه بل بسبب الطاحونية فانما المالك اذا قال ما الطاحونية
 كما جازي في المدة وقال المستأجر لم يكن جازيا بالحكم حال فقد صلح للاستصحاب جهة الاستحقاق
 ويكون انما يجاب بانه الاستصحاب ان لم يصليح جهة مستقلة يصليح مرجعا وذلك ههنا ان
 الموجب للاستحقاق هو العقد بعد تسليم الطاحونية اليه في المدة ولكن نقول انك منها في غير

والجواب ان المراد الوصف المناسب
 بالكلية تقام حيث ترتب الحكم
 عليه او الوصف الملازم لافعال
 العقلاء في العادات من تلك
 الحيثية * مشه

فان في الكشف وعلمه انما يجاب
 عنه بانما لا يفتي ملازمة للالزام
 على التخصيص في الصحة بطرف في توقف
 والى انما يفتي نفسه لا يجاب
 نفسه فيما يقتضي عطفه
 مشه

ومن نظائره مشادة مستور
 احال فانه علمه انخص في حريته
 لا يفتي جهة عليه باعتبار ان الاصل
 الحرية لا احتكار لادائها باذن
 وكلها لا يطلو حرمية في حق
 بالاحتكار * مشه

ما يوجب السقوط فيجعل المحال مرجحاً للحال الموجد لا موجباً للاستحقاق فيجوز الحقيقة
 واقعة للاستحقاق السقوط بعد الثبوت لا موجباً ولفظ ان يقول ما الفرق بين ما نحن
 فيه وبين ما اذا تمسكنا بغير حقيقة او يكون الامر للوجوب فانه لا يحتاج الى اقامة
 الدليل هناك بل يكفي التمسك بما حصل بان يقول الاصل في الحكم بحقيقة وفي الامر
 بالوجوب يصح ذلك لا لزوم فيه غير ان يكون فيما نحن فيه التمسك بان يصل معلوله
 النقص ولا يحتاج الى اقامة دليل اخر والفرق عسى قوله فان لم يثبتنا قسم خرافة يمكن
 ان يقال في القسم منه في القسم الاول عسى التعليل بغيره وحيث ان يكون الحكم
 لا حاجة للاجزاء ان ينفذ في المقابلة ليس بغيره كما ستبين قوله ويراد به وصفه لا يمكن
 ان يجاب بان المراد وصف صلاح العلوية والتقديرية فلا تناقض وقد يجاب ايضا بالمراد
 بالقبض ما يقابل الجمع وكما وصف بالنسبة الى الجمع بعض قبضه واسم البعض عليه حديث
 عدم الثبوت لا يحتاج الى اقامة دليل ايضا قوله بين نصير عليه الواجب ان يقال
 بين وصف ووصف ان الحكم فيه واجب بان معنى كلامه ان الاول لا فائدة على حجية
 القياس مطلقا والقياس يكون من التعليل النص ولا فائدة في الاول بين نصير ونصير
 التعليل هو الاصل وهذا يظهر من قوله ان الاول لا فائدة الى قوله فيكون التعليل هو الاصل
 احتمال التعليل في النصوص وما في كلامه لبيان صحة الدليل بغير وصف قوله واحتياج
 التبيين رد على الشافعية حيث قالوا الاصل عدم التعليل لا احتياج التعليل والتميز الى
 الدليل قوله وبهذا يخرج الجواب عما يقولون احتياج التبيين والتميز الى الدليل
 لا فينا في كون الاصل هو التعليل والاول الدليل الثاني قوله والتميز ما يجمع وصف
 وجهه ووجه الجواب ان غاية ما يلزم من الاحتمال الاحتياج الى التبيين والتميز وذلك
 لا فينا في كون الاصل هو التعليل قوله ونقاه ان يقول ويراد على ابطال التعليل بغير وصف
 بغيره من الناقض قوله انما يظهر الاصل انه كور وهو انه لا بد في التعليل مع ما قاله الشافعية
 من اقامة الدليل على كون الاصل معلولا لا يخفى فيه بان الاصل في النصوص التعليل
 قوله مثلاً بمنزلة بغيره انصاف مثلاً واما على الحالة والتقدير بغيره الذمب بالقبض
 مثلاً بمنزلة قاطع مقابل وقيم مثلاً بمنزلة مقامه ثم انما ليست هي مثلاً وحده بل عموم
 قوله بمنزلة لان معنى المنوب عنه يحصل من الجميع الا انه لا يجزى الاعراب على الجواب والاول
 كما ذكره صاحب لا يقيد في حكمته فوه الى في قوله كوجوب الحكمه قيل لكان من المصم
 بقوله ايضا كوجوب الحكمه على ما هو النظم من كلام الله وذلك ايضا من باب الربوا

يكون نسخ
 يفتي نسخ

تدبر لفظ العلول واد الطلة
 التي هي المصدر لازم وانق منه
 عليه فالصواب انه تعالى في الفت
 معلول او غير معلول واجوب عنه
 قد جازعته فهو معلول قال في الذمب
 يقال رجل عليل ومسلول اي
 ذوعله * مثله

ورب بعض الرواية مثل بمنزلة
 فانفذ يجمع نفع الذمب بالذمب
 مثل بمنزلة * مثله

فانه الظاهر قوله كوجوب الحكمه
 بيان لمعنى قول المصنف * مثله

تقديم لفظة ايضاً فالوجه ان يقال ان هذا كما انه من باب منع بيع الدين بالدين فانه
لا يجوز ايضاً ان يكون له ربحاً لانها متساوية وان كان الحديث الشريف مني عن بيع
الكناني بالكناني ولا يكون القدر في مقيد شيئا كما في معنى البيع وهو حرمان وانت
بانه ذكر في رسم نسب سياتي حديث حيث وجب فيه جميع الربو المأكله بقوله
مسلماً بن عبد الله بن يقطين يقول ياربيد وحديث تقديم سبيل علي بن المردوم التبعين
من الطريقين والاحمر زعيم الدين بالدين لا يحتاج اليه بل لفظة التبعين من جانب
هـ قوله فمن سببه الفضل ان عين غيره من دين ولد الم يصرح او ذكره العين في الدين
في حديثه ان كان له ان يذهب به زائد لولم يصرح مع كماله وذكره لا ووصاف
بكرهه بحقيقة المصطفى وجوب التبعين فيهما وبراكمه القياس ان يحذف البيع فلا يجر
علم من التبعين وجب فيهما سواء وجد تحريم وحلف فصرح بما علم اطلاق لفظة
الطعام فانه يتناول كل مطعم سواء كان نجساً او حلالاً بان باع كره خطه بكر خطه
او بكره سقي فافترق من غير قبض فانه لا يجوز ان يفتقر عندك فحقى دمج الحديث المعروف
اعني يا ايدي في قبضه بقبض لان اليد اليه بالقبض فاراد بهاذك ويجوز عندنا لان
المردوم الحديث الشريف انما يجب التبعين ومن حيث البيع متعين فلا يستلزم فيه
القبض كما لو باع ثوباً ولو بين فاقترع من غير قبض فان قلت هذا يشكك بما
او باع امرئ ثوباً فاقترع من غير قبض فاقترع من غير قبض فاقترع من غير قبض فاقترع
متعين في ان يربو يعارض الصفه والافها خلقتا متعين في غير سببه عدم التبعين
نظر الى الاصل فيسقطه القبض اعتبار النسبة في الربو الخلاق نظام فانه ما حملت النسبة
فلا يكون فيها سببه عدم التبعين بعد امتين * قوله لان الربو الفضل او تعيل لقوله
فيجب قوله لان فيه سببه الفضل تعيل لقوله وهو مبني تحريم وجوب التبعين في جميعه وهو
راجع الى الربو النسبة وقوله لان حقيقة السقي تعيل لقوله عند موتاه قوله انما الربو
في النسبة او امي عند اختلاف الجسد وانما عند اتحاده فقد يكون في الفسور فلا محضر مطلقاً
ادقول انما راجع الى استدالة الربو في وجود واحد كما بخلافه فادبو الفضل انما عند
وجود الفسور والجسد لا غير قوله ولسم في كلامهم ما يؤمم ان قيا عليه في المص وعندنا
لا بد مع ذلك من الدليل على انه انفس محل في الجسد مؤمم بذلك بلا شك لان معنى الابد
في تعيل النقص ما قاله ان اصح راجح وهو وجوب دليل حمية لمؤمم انما عند من الدليل
على انه انفس محل في الجسد فلما كان هذا ايضاً تعيل النقص وقد قيل لا بد في تعيل النقص

سببه بالنسبة والحال في
هو النسبة وكان الاصح لا يصرح
منه

مع ان المقام يقع في الخوف
على الخطأ ودينه في الخوف
في الدين في الخوف
نظام في الخوف
حيث لم يفتقر على الطعام
منه

منه الـ على ان هذا التصريح هو ان هذا التعديل ايضا موقوف على تعديل اخر
وقلم جازم قوله وتقرر جوابه بحمل الجواب ناخرا من بعض التعديلات لا موقوف على
تعديل اخر بان يكون منصوصا وموجعا عليه قوله وربما يقال قد يدفع الدور بانهم
توقف كون التصريح معطلا على استخراج العلة والاعتبار بالمؤثرة وغير مؤثرة بالتوقف
عليه هو العلم بكون التصريح معطلا ولا علم فلا دور في قوله فانما كانت ذلك دورا في بيان
كون التصريح معطلا على استخراج العلة دورا فلا يلزم ان يقال فانما كانت ذلك دورا في قوله الى
في مقدماته التي ادعى فيها ان ثبات التعديل في ذلك لا يفضل في قوله في جواب التعديل
قد يجاب عنه بان العلم بما على الجواز في الاستيلاء مستمرا متعينة ولم يزل على
نفي الجواز في صورة عدم التماثل وعدم تعيين الدليلين لعدم قولنا بالمفهوم بل ثبت
عدم الجواز فيها بالقياس من الفصل على النسبة وقد سبق منا في تحقيق ذلك انه من
كلامه يندفع به ايضا في الاخر اضر فليذكر قال المص كالتمثيلية في قولنا ان الزوجة ينطق
بكونه ما في التجارة لا يكونه كما فان لم يراهم اذا استفتت حلييا سقط عنها هذا الوصف
كالوجع السامة علقوقه واجب بانه لا فرق بين قولنا هو كمن وتكونه هو كالتجارة
في التجارة لا يكونه بالانسان وبالتمثيلية يكونه نصا بالانسان استمرا لما ثبت ان التمثيلية التي هي
الذمب والصفة نصا باصفة لازمة في قوله صلاحية التحال لا انصاف به وذلك لفظا
لا يتفك وان تفك لا انصاف بالفعل وفيه بحث في يلزم ان يكونه العلة لازما الكلام
في التعديل كما اضر العلم لان يقال لفظا تفكر الكلب باعتبار صلاحية التحال لا انصاف به
وفيه ما فيه قوله ولا يلحق استدلال عليه بان الوصف المطلق به موقوف للحكم الشرعي الذي في
فلا بد ان يكون حلييا لان الخفي لا يعرف الخفي واجب بان الوصف وان لم يتحلى في نفسه
لكن قد يكون حلييا بحسب امر خارج كدلالة الصنع الظاهرة عليه كدلالة الايجاب
والقبول على الرضا فيجوز التعديل به قوله لان صفة الكل اه فيه بحث لانه منقوض
بكل صفة المركب قوله فلهذا لم يكن الطرح المجمع من حيث هو المجمع قوله والجواب
انه لا معنى له فيه منع من معنى كون الوصف علة انه كلما وجد الوصف منفي ان يوجد الحكم وجعل
الشرط ذلك الوصف كذلك دليل على علية لانه معنى العلية قوله في الاعتبارات ولا
لزم فيها التوقف على علية اعني الوصف الواحد قيام العرض بالعرض وهو عندكم قوله ليس
بمعنى الاتحاد والتحصيل قبل لا شك في الفصل الشرعي لتحصيل والايجاد فاما هو علة لوجوه
شئ فمحصول وجوده ما هو علة له وهو الوجود فيها هو علة للعرض فمحصول لما وما هو علة للاحتمال

والجواب ان كون التصريح معطلا
او واقع لا يتوقف على العلم بالعلة
فلا يتوقف عليه بل على ان
او لا يجازم في مقدماته

شك في قول الكلام مركب من الحرف
المستقلة وكونه غير مستغنيا
عن قوله عليه فانما كانه كما
يكون احد جزا او استغناء
ان قام به احد جزا او استغناء
منه

فيها وهذا التقدير يكفي في وجوب المقارنة فالحكم في الجواب السليم * قوله القائل بنفسه
 لم يرد به معنى الجواب هو لا لم يستتم أيضا قوله من كون الخارج أنه برادوان المعنى غير قائم بالقطع
 حتى يزعم من تبدل اللغات تبدا ضرورة تبدل الحال بتبدل المحل فيديم ثبوت الحكم وبما
 ذكره ظهر الفرق بين جواز التعلييل باسم الدم وعدم جوازه باسم السكر على قرآن التعلييل
 هناك بتقديرية اسم السكر إلى المنبذ ثم يترتب الحرمة على الاسم فيكون قياسا في اللغة فلا
 يجوز وهو هنا بمعنى الاسم لتقديرية الحكم إلى الفرع لا إلى مجرد الاسم فيكون تعليلا في الوصف
 حقيقة فيصح * قوله فالمثبت للحكم هو التخصف فله يثبت للتعلييل حكم لا التقديرية فاذا اخلافتها
 كما هو باطلا وبهذا يظهر أن التعلييل والقياس بمنزلة المنة وفيه عذرة وأما عندنا فنعني
 فالقياس نوع منه * قوله وأما جاز التقديرية أنه جواب عما يقال إذا كان المثبت للحكم
 هو التخصف دون العلة فكيف تعدى الحكم إلى غير المنصوص * قوله وقيل حكم الأصل أنه وبذا
 كموثق أول الكلام على إضره إذ عطف عليه جملة ناقصة فانه التوقف بابت بالبنية
 إلى الناقصة ليختصم الاشتراك لا بالنسبة إلى نفسه كذا في الكشف * قوله فائدة أخرى
 قيل فائدة التعلييل بما لا يتعدى ما يعلم اختصاص حكم النص بجملة فلا يستعمل المجزأ التعلييل
 بعده للتقديرية وفيه نظر لأن التعلييل بما لا يتعدى لا يمنع التعلييل بما يتعدى كما أشار إليه
 السمع فيما سبق وقدراد أيضا بأنه لا اختصاص يحصل ترك التعلييل إذ النص بصيغة
 انما دل على ثبوت الحكم في المنصوص عليه فقط فالجزم لا يعم فاذا ترك التعلييل يبقى
 مخصوصا فلا فائدة في التعلييل ولقائل أنه يقول لأنم ان ترك التعلييل يدل على اختصاص
 إذ النص ساكت لا يدل على نفي الحكم عما عد المنصوص * قوله وقد يقال في معنى دليل
 عدم جواز التعلييل بالعلة القاهرة وهذا القول لغير الاسلام فيه بحث لانه منقوض بخبر الواحد
 الموافق للكتاب * قوله لا يوجب العلم لانه لا يوجب الاغلبة الظن بلا خلاف والعلم
 عندنا بمعنى القطع وله بما يقال في جواب هذا الاستدلال يجوز انه يكون فائدة التعلييل
 انه يضاف حكم الأصل إلى العلة من حيث هي باعثة وهذا لا ينافي في اضافته إلى النص
 من حيث الثبوت ورد بان العلة عندنا معرفة والبعث بها شرط خارج وبان معرفة
 الباعث بلا عرض التقديرية ليست بفائدة علمية فلا يجتهد لذلك * قوله ليست من
 الأدلة الشرعية لانه لا يثبت به حكم شرعي قيل عليه إذا لم يكن من الأدلة الشرعية يكون
 التعلييل بها عبثا في الشرع وأما فائدة الظن بالحكمة فيجوز تسليمها فنقول الصور على
 الحكم من باب العلم والعقد الرأي لا يوجب علما اتفاقا والشرع لا يعتبر الظن بالضرورة

العلم ثم التقصير بالخاصة المنصوص عليها غير وارد لان ذلك لقصد اعادة التمسك
 بالحكمة وذلك ارجح ذلك لا المجتهدين ليس به يحصل على الطمانينة يحصل كحصول النظر
 بالعلية في صورة التقصير بالنظر الوارد على انها علة بخلاف غير المنصوص عليه
 وتؤيده ما ذكره الشيخ ائمة الدين من ان المستنبط ثابت بالبراهين وفيه احتمال قوي
 لاحتمال الاحتمال الثاني في الطمانينة بخلاف المنصوص عليها فان ارجح عالم يكون ذلك
 حكمه يبين قوله لم يصح تقي الظن غير غلبة نظن بعينه اوصاف التقدي معتبرة شرعا
 وغلبة الظن بعينه اوصاف التقصير لم يختبر شرعا صلا وبها في حكم الشيخ في عدم الاعتراف
 وان كان غلبة نظن ارجح بالنسبة الى زعم ذلك المجتهدين فلم يارضها وبغير المحسنة شرعا
 لا يارضها لمعتبر قوله وتقرير الجواب ان الموقوف آه ويكون ان يجاب البصر بان الموقوف على
 التعليل نفس التقدير والذي يتوقف عليه التعليل صلوح التقدير لانفسها فلا دورح
 ايضاً قوله هذه المسئلة مبينة آه فيجب ان بناء المسئلة على استمرارية التاثير عندنا عند
 منقوضه بالخاصة المنصوصه حيث قلنا بها ولا تأثير على مقتضى ما ذكره اللهم لان يقال
 التاثير انما شرط لاستنباط فلا يرد المنصوصه قال المصنف وجملة الخلاف فيه بحث لان المصنف
 والتقدير في اجتماعها وتعارضها فالمقتضى ارجح اجماعا كما اشار اليه المصنف ايضاً فيما سبق فالحال
 بلا مكره قوله قبل عليه آه اجيب بان الحكم المقتضى ان ثبت بدون العلة الخاصة لزم عدم
 توقف المعلول على العلة فلا يكون علة وقد ثبت بالنص انه علة وانت خبير بان العلة الشرعية
 اماره ولذا يجوز تراخي الحكم عنها كما سيحكي في بحث الاحكام فيلزم عدم التوقف سيما اذا
 جاز تعدد العلة قال المصنف كقوله في الاخر توضيحه في الشخص ذلك ذرهم حرم منه عتق
 عليه سواء كان بينهما قرابة ولا ذرهم لا وعندنا في نفيها بقية اذا كان بينهما قرابة وولاد
 فلا يثبت بالحكم في بني الاعمال ومن في مضاهم بالاجماع اما عندنا فلعدم المحرمية واما عندنا
 فلعدم قرابة الولادة ويثبت في الوالدين والمولودين اتفاقا لوجود المعنيين ويثبت
 بالاختلاف والاحواء ومن في مضاهم عندنا لوجود القرابة المحرمية ولا يثبت عندنا لعدم قرابة
 الولاد فانما في تقيس الاخر على ابن العم في عدم العتق بنفس الملك يجامع ابن العم
 تصح التكميل بما عناه فنقول هذا التعليل بوصف مختلف فيه فلا يصح لانه اذا جامع ما ذكره
 اعتبر مقتضى كماله لم يفد لانه الوصف غير موجود في الاصل وهو ابن العم فانه يصير ملكا
 ثم يقع الكفارة باعتنا وقصوى بخلاف الاخر وان اراد اعتقاده بعد ملكه فلا يوجد في
 الفرع عندنا لانه يعتق ويجوز الملك قال المصنف كقوله ان ذرهم آه توضيحه في التعليل

من القياس ما كتبه المصنف على الكتاب من الحواشي في قوله انه كثرتم التوضيح لكنه لم يستمر في
 بلا دنا * قوله من صلاح الحكم بوجود الملاية جعل التاثير كالعلة والملاية كالمادة
 السها وة و الاقرب ان الملاية كلفظ السها وة لا كما بينهما من الجزئية والتكليف و
 نحوهما لانه صلاح الشئ وقيل في بئر لهما فيما نحن فيه عدم اختصاص النصوص وعدم
 العدول بهما عن القياس * قوله ومجمل عندنا في معنى ما هو قاضيان الصحة في القلب
 وقد عرفت في بعد الاحالة امره وهو العرض على الاصول انهم يقولون ان الشرع
 ولم يذكره ولم يهنا لان العرض على الاصل بعد الاحالة بطريق الاحتياط لتحقيق سلامة
 على المناقضة والمعارضة لا بطريق الوجوب على انه سيذكره فيما بعده وتعلم ان الاكفا
 بالاحالة بعد الملاية كما ذهب اليه في بعض النسخ لان الاحتمال في جرد النظر لا يفي
 من الحق شيئا فانه قيل الظن معتبر في العمل شرعا كالتقاس وخبر الواحد اوجب بان المعتبر
 قاصد الدليل القطعي على اعتباره لا مطلقه ولم يوجد ههنا ذلك ولان الاحتمال هو باطن الحكم
 الوقوف عليه بغيره فلا يصح دليلا بل ما كالتحريم ما كان ارباطا لا يكون حجة على غيره ولانه
 دعوى لا ينفك عن المعارضة فان كان خصم يحج بحكمه ويقول وقع في قلبي خيال انه فاسد او
 خيال انه عليه صحته ووجه لا يكون حجة لان حجج الشرع لا يتجزأ المعارضة كما لا يتجزأ المناقضة
 لكونها من المرات العجز * قوله ان معنى الملاية هو المناسبة المصفاة لغيره في ذلك حيث
 ذهب الى ان الملاية شرط المناسبة لا قسمها وفي ان اعتبار الشرع جنس الوصف في جنس
 الحكم هو معنى العدالة وهي التاثير حيث ذهب الى انه معنى الملاية كما خالف السابقة في ان
 الملاية هو المناسب الذي لم يثبت اعتباره بنص او اجماع بل ترتب الحكم على ذلك وقد وقع
 ذلك يثبت بنص او اجماع اعتبار عينه في جنس الحكم او جنسه في عين الحكم او جنسه في جنس
 الحكم وفي ان الملاية هو المناسب الذي لم يثبت اعتباره بنص او اجماع وذهب الى ان ترتب
 الحكم على ذلك العلم هو اعتبار اربع جنس هذا الوصف في جنس الحكم وفي ان المراد
 بالجنس هو الجنس مطلقا حيث شرط فيه ان يكون اخص من كونه متضمنا لمصلحة اعتبر
 الشرع بقي ههنا بحث وهو ان كلام المصنف ههنا مخالف لما ذكره فيما سبقت من قوله ويمكن
 ان يجاب عن هذا باننا لم نرطنا في العدالة وذلك لانه ذكر ههنا ان الملاية اعتبار
 اربع جنس هذا الوصف في جنس الحكم وانه اذا وجد الملاية صح العمل ولا يجب ان يحجب
 بالتاثير والمفهوم من ان الملاية اعم من التاثير مطلقا فسر التاثير فيما سبقت باعتبار اربع
 جنس الوصف او نوعه في جنس الحكم او نوعه فقل هذا يندرج الملاية في التاثير فيكون اخص

فان الاكفا في محله والاحالة والملاية
 برفع الابطال وفتح باب القياس
 على كل متفلس لم يبلغ درجة
 الاجتهاد * مشه

قوله في رحمه الله هذا استفاد
 من قول الشارع ولا يكون كلام
 المحقق من شرح اصول الفقه
 صاحب * مشه

اراد ان يبين ان كسبية خلقه
المعصية مستحقة

منه مطلقا و لكن ان يجاب بان المراد بالجسم المعصية في الملازمة الجسم البعيد بقرينة قوله
 فليكن الجسم القريب بقرينة قوله فيما بعد والمراد بالجسم ههنا الجسم القريب فلا ترفع
 به قوله فليحفظ المعصية كلام الفريقين اي كنفه وان نفيته وذلك بان الشرايط الملازمة
 في المناسبة تقتضي عموم المناسبة وحيثما يتأتى في مذهب النصف حيث يجعل المناسبة
 عامة في قوله لا اطلاق الجسم ههنا حتى انما الجسم في الاصطلاح الذي ذكره الآدمي
 مستفاد بقرينة يكونه بعيدا بخلافه في قوله في مذهب النصف حيث قد به بعد ان يكونه من كونه
 من ههنا اصطلاحه فذلك ما سبب ذكره لا اصطلاح الذي ذكره الآدمي ايضا في قوله ويجوز
 في غير النصف ان يكونه مصححة فيه بحيث لا يكونه من ههنا ايضا وقد عرفت به حيث قال
 لا تعلق بالمناسب اللهم الا ان يقال كفي في المناسبة كونه مصححة في بعض المواضع واما
 في الملازمة فيجب كونه مصححة في جميع المواضع وفيه نقص لا يخفى في قوله لا يوجد
 قيا كذا لم يصح لا يلزم موقفه عدم التيقن ولا يبا في نفي الله عن كونه مصححة في بعض
 الاصول فضلا عن كونه في موضع اللوم وقد عرفت انه لا يرد عليه من كونه في موضع
 ليس به سائما من المناسبة بمسألة كجهاد و معنى انه يكتفي من ان يقال راجع الآدمي في بيان
 الملازمة بان بعيد الجسم في كذا من المصروفية اعتباره فيه كونه مصحفا مساط الحكم في ذلك
 ان كونه مستقما لمصاحفة لا يناط به لاحتمال ذلك المصاحفة في غير محسب الحكم كحفظ النظم
 حيث يكونه مصححة في موضع غير ملازمة به في قوله وقد عرفت ان المصاحفة في غير موضع
 في نحو اي و يتبين ان كونه في كذا الجسم البعيد ههنا يكونه من كونه مستقما
 لمصاحفة الضرورة اخص منها وكذا ضرورة حفظ النظم لانها اخص من تعلق الضرورة
 في القول فذلك ما ينبغي ان يكون الضرورة هي الجسم البعيد في قوله ونحوه بقوله الضرورة الدين
 والعقل والال في قوله وقع اخرج الابع من الظهير المحتاج اليه اقبل حاصل ضرورة
 الظهير المحتاج اليه يثبت اخص من ضرورة حفظ النظم يجوز وجود كل منهما بدون الاخر
 فلم يفيد في الاولى وقع ما ذكرناه اعراض المصاحفة عن السرعة البعيدة في اي عتبة
 مقدرات الشيء و دواعي قائم مقام ذلك في ترتيب الحكم في كل منهما قوله فيهما في الاصول
 على التسوية بين المذكور والانا في وجوب الركوة وسقوطها قال صاحب القواطع
 وبه اطره بعض الى غلبة الظن لانه الاساس في العلم انه اذا اعطى بانه شيئا يعطى منه
 مثله فاذا سمع انه اعطى البناءا غلب على ظنه اعطاء البنين مثله فيثبت بان شهادته لا
 دليل الصحة في الوجهة و من نظيره قول المعلوم صح طلاقه صح ظهاره وقوله من لزمه

انه طاهر

العشر لزم ربع العشر حتى يجيب الزكوة على الصبي وقوله وما حرم النساء فيه حرم فيه
 التفرد بقيل التعاقب * قوله بان يكون الحكم اصل معين من نوعه آه مثالة الولاية على
 القريب الصغيرة قيا على الولاية على البكر الصغيرة والعلة الصغر فالصغر علة ملازمة كما
 انه موافق لتفصيل الرسول عم في الطواف وسماوة الاصل موجودة ههنا فانه اصل
 معين وهو الولاية على البكر الصغيرة بوجوده في ذلك جنس الوصف او نوعه وهو الصغر
 ولا يخفى انه لو قدم وجود النوع بان يقال يوجد فيه نوع الوصف وجب الحكم بالظاهر
 وجوده بجنس يؤل له وجود نوع آخر من ذلك الجنس فكانه قال بقصد نوع آخر من تلك
 الجنس وبذلك النوع * قوله فاما ان يثبت اعتباره بجموع النص في كل كتاب السنة
 والامثلة السفر والطواف والصغر في القصر وطهارة سائر الهرة وولاية المال ولم يذكر
 القياس لانه لا يثبت السميعة ثم المراد ههنا اعتبار الشرح نوعه في نوع الحكم لانه بيان للمعتبر
 شرعا وقد سبوا ان معنى الاعتبار شرعا عند الاطلاق هو اعتبار عين الوصف في عين الحكم
 والمراد بالثبوت الثبوت الاتفاقي لذكره المرسل في مقابلة وهو من الدلائل المختلفة فيها قوله
 بل يترتب الحكم على وفقه فقط اعني اعتبار نوع الوصف في نوع الحكم بخلاف ثبوت الحكم على نفسه
 ثبوت الاتفاقي من غير ثبوت ذلك بنفسه واجماع * قوله واذا لم يثبت فهو الغريب فالمعتبر
 شرعا خمسة مؤثر وملازمات ثلث وغريب عليها مقبولة اتفاقا وربما يطلق المؤثر على كل
 الحكم وهو المراد حيث يقال لا يقبل الا المؤثر * قوله والثاني ينقسم الى ملازمين اعني العلم
 العادة وبهذا يظهر انه بعض قسم من المعتبر شرعا وبعضه مما لم يعتبر كما ان الغريب ايضا
 كذلك فكل من الملازم والغريب مضامين قسمين المرسل باحدهما قسما منه لاخر والتقسيم
 بين الخلق لا يمنع الجمع فانه قد توهم كون قسم الشيء قسما منه * قوله قد علم اعتبار خمسة آه
 لكن لم يعتبر نوعه في نوعه لانهم واجماع ولا يترتب الحكم على وفقه والا لم يكن رسلا متنا
 ملازم المرسل علة وعاء القليل الى الكثير كحرمته في التبيذ قيا على سلب القليل كحرمته من باب
 لم يعتبر ربع نوعه في نوعه بل جنسه وهو مطلقه لا عا الى احكام في جنسه وهو مطلق
 حرمه الا معي كانه حرمه الخطوة الزراعية الى الزنا ومباد الوطى في الاعتكاف وحرمه
 المصاهرة وعليه من جنس حمل المومنين على كرم الله وجهه حد الشرب على حد القذف
 * قوله وهو القريب وبهذا ايضا خمسة ما علم القادة والملازمات الثلث والقريب الطرفان
 مردود اتفاقا في الملازمة للسلطات الاختلاف الاتي * قوله لان المصلحة جزئية فيه بحيث لانه
 لو ترك الاتفاق في البحر لكانت جميع اهل السفينة وعلى تقدير الاتفاق سيجوز البعض فلم يعتبر

لانه ذكره المصنف في حاشي العنق
 مشبه

ما علم اعتبارها الوصف في جنس
 الحكم وجنس الحكم في غيره الحكم
 وجنس * مشبه

قال على زعمهم شرب سكر ودم سكر بمنزلة
 ودمه بمنزلة فخرى فادى عليه حصة
 المقتضى فلهذا لم ياب قامة السبب
 الا مع مقام الملاحمة لانه لا في السبب
 مع الوطى وانفاله لا مع قياس الشرب
 على القذف وبهذا اختار فقط الحكم
 لكونه اتا بالبرهي * مشبه

ولكن ان يقال البعض الملقى غير معين اذ ليس البعض والى البعض بخلاف مسئلة السرة
 فان البعض المعتبر ليس معيناً وانما الاسارى قوله لعين الصفة المعتبر في جنس
 الولاية اجماعاً على المسائل على وفرد مذهب الخفيفة وتوضيحه ان يقال ثبت لابل ولاية
 النكاح على الصفة كما ثبت له ولاية المال اجماع الصفة توصف الصفة امر واحد والحكم
 الولاية وهو جنس بجميع ولاية النكاح وولاية المال وبما انو عان من النصف وعين
 الصفة معتبر في جنس الولاية بالاجماع لان الاجماع على اعتبارها في ولاية المال اجماع على
 اعتبارها في جنس الولاية بخلاف اعتبارها في عين ولاية النكاح فانه لما ثبت بحجج وترتب
 الحكم على واقعة حيث ثبت الولاية منه في الجملة وان وقع اختلاف في انه للصفة والكتابة
 او لهما جميعاً قوله وجب الرجوع المعتبر في عين رخصة اجماع المسائل على في السابق في
 وتوضيحه ان اجماعاً في كل فرع مع المقتضى على السبق بجماع الرجوع في الحكم رخصة
 اجماع وهو واحد الوصف الرجوع وهو جنس اجماع المسائل السفر وهو خوف الضلال
 والاعتقال والمطر وهو التاذي وبما انو عان مختلفاً وقد اعتبر جنس الرجوع في عين
 اجماع الصفة والاجماع على اعتبار صرح السفر ولو في اجماع فيها ما اعتبر عين مرجع نفسه
 بحجج وترتب الحكم على واقعة انما الصفة والاجماع على عليه نفسه صرح سفره قوله وجب
 الجناية توضيحه ان يقال يجب القصاص في القتل بالمتقرباً على القتل بالحدود وبما
 كونه جناية عمدة عدوانه فالحكم عليه القصاص وهو جنس اجماع القصاص في النفس
 والاطراف وغيره من القوى والوصف جناية القتل العدوان وانما جميع الجناية في النفس
 وفي الاطراف وفي المال وقد اعتبر جنس الجناية في جنس القصاص بالنفس وجميعها وهو
 وانما الجناية في غير اعتبار عين نفس القتل العدوان في عين القصاص في النفس ليس
 بالنفس او الاجماع وترتب الحكم على واقعة يكون من المذموم والمؤكرو وجهه ان لا يقتض
 ولا اجماع على ان الغنة ذلك وحده او مع غيره كونه بالحدود قوله والقريب في القريب
 المناسب على اعتبارها انما هي في صرح الختصة في قوله في ترتب حكم عليه في على هذا
 اجماع يخص مصلحة اسارة الى هذا فليس ما ذكر من ان الغريب المرسل كما توهمه سائر
 سراج المختصر وليس عللاً السرباء على الرأس كما توهمه وانما مثال الملايم المرسل
 انما بهما ذكره المصنف مثال السرباء قوله على الختصة الغنوة في النفس والمال والمدين
 والنسب والقسم قوله والمصالح الحاجة به انما هي الحاجة به هي التي في محله الحاجة
 لكن الاولى من ترك بيع الصغير فانما مصالح النكاح ليس بضرورة لها في المحل لان

وهو امر واحد على ما ليس تحت
 نوعاً من جنس كما في اعتبار
 جنس

على ان لا يخرج الى غير ما
 ثم قد يقال كاذب لا بد من

الحاجة اليه بوجه ما حاصله وهو كلفه ان الكفو الذي لو فات لربما فات لاني بل والخصيعة
 هي التي لا يكون في محل الضرورة ولا الحاجة بل يجري مجرى التحسين وهي تقرر النكاح
 على مكارم الاخلاق ومحاسن السيم وهذا على تسعين منه ما يقع بدو معارضة قاعدة
 معتبرة وذلك كتحريم تناول القاذورات وسلب ابلية الشهادة عن الرقبة لاجل انها
 منصب شريف والرفيق نازل القدر واجتمع بينهما غير ملائم وممة ما يقع مع المعارضة
 كما لكتابه فانها وان كانت مستحبة في العادة الا انها في الحقيقة بيع الرجل له بما له وذلك
 غير معقول كذا في المحصول قوله والمصنف اخذ من كلامهم تفسير المؤثر غير جدي في حصول
 البائع على المصنف بان رسمه لا يبرأ من تناول الغريب من غير علمه وهو مقبول اتفاقا باعتباره
 وهذا مبني على انحصار المصنف في المؤثر كما هو الظاهر من سياق المصنف قوله واورده العيون
 علم منه ان المراد من اعتبار نوع الوصف في نوع الحكم اعتبار الوصف المذكور في الحكم
 المذكور في موضع آخر قوله الوصف الذي يجعل عليه فيه بحث اما اولها فانه لا سلمة في
 الوصف بهذا المعنى البعيد والابعد لا يتعين ان لا يرد بها التعادلات بل تارة لم يناسب
 بمسألة البعد لكونه متضمنة لمصلحة لان بعده المتضمنة لضرورة ثم كلفه العقل ثم البقاء
 العداوة والبغضاء ثم السكرم ثم التحريم وان لا يرد بالبعد على الحكم والبعد ما بعده
 فالمناسب ان من متضمن المصلحة وادفع المؤثر بل وصف ينط به حكم السكرم اعم منه
 سلمة انما على الخط يتضمن المصلحة فيكون ما بعده وهو الضرورة بعيدا وقد جعلها جنبا
 قريبا للولاية والطهارة واما ما فيها فلان المتضمن لمصلحة لا يلزم ان يكون اعم على ما هو عين
 النوع بانه الوصف الداعي عليه الاحتمال ان يكون المدعى عليه ما هو الا نزل منه فصار قوله
 بمعنى من البانية ويجوز ان يكون الاضافة لامية بان يرد بالوصف والحكم الوصف الذي
 يناط به الحكم والحكم الذي يناط بالوصف فيكون المعنى الاضافي النوع المحل الذي يناط به
 الاحكام والنوع المحل للحكم الذي يناط بالوصف قوله وكذا في جانب الحكم فانه يقال
 كذا كما ذكر في جانب الوصف حكم في مرتبة عموما وخصوصا فيعلق في العجز بسبب عدم العقل
 حكم هو سقوط ما يحتاج الى النية كالاجزاء او يتعلق بالعجز بسبب ضعف القوى حكم هو
 سقوط وجوب الحج والجماد ويتعلق بالعجز الناسي عن الفاعل بدو احتياط حكم
 سقوط المطلقة في الحال في العباد البدنية والرخيص بقصر الصلوة وتأخير الصوم
 ويتعلق بمطلو العجز حكم فيه تخفيف في الحمل قوله كالعجز بسبب عدم العقل جعله ههنا
 من النوع وجعله فيما سواه من الجنس حيث قال جنسها العجز بسبب عدم العقل ولا منافاة

ولا يحرر العجز القريب للولاية
 والطهارة بالضرورة لانها
 الضرورة حفظ الدين في الطهارة
 وحفظ البقاء والمار في الطهارة
 غير الولاية والطهارة
 مشهورة
 علة
 علة

لانه المراد بالنوع في هذه المقام الاضافي فهو نوع بالنسبة الى ما فوّه جنسه بالنسبة
 الى ما تحته * قوله من قبيل المركب قيل وان كان مركباً من كذا الا انه له جهة واحدة
 فالتشبيه لذلك الاعتبار * قوله فان قلت اعتبار السبع فيه بحيث لا يلزم ان اعتبار
 عليه النوع مطلقاً يستلزم اعتبار عليه الجنس فان عليه انما هو ما فيه من الزوائد
 لا يستلزم عليه العام بل الامر بالعكس وكذا الاعتبار معلولة شئ لا يقتضي معلولة
 الجنس له ولا يلزم عدم وجود الجنس بعدم علم النوع وليس الامر كذلك بخلاف وجوده
 في ضمن نوع آخر وكان الجواب المذكور مبني على التناول في قوله وجوب الاعتزال اي من
 النساء والظواهر * قوله فاقطع الطريق فانه اي المرض مؤثر في تخفيف العبادة مطلقاً
 صوماً كان او صلوة او غيره بهما * قوله فيما سوى اعتبار النوع في النوع لانه من ان
 يستلزم التركيب الرباعي فيندرج في قوله ولا شك ان المركب من اربعة اقوى اجمع
 قلت قد سبوا ايضاً ان الرباعي ما يكون كل من الاعتياد الاربعة مقصودة فيه وان
 اعتبار النوع من النوع من افراد الافراد فلا بد ان يستثنى حتى لا يقتضيه الحكم الكلي بالركب
 من غير حيث لا يكون اقوى منه مع ترك ذلك وبساطة هذا * قوله ذكر في اصول
 الشافعية انه يلزم من هذا ان يكون الغيب اقوى من الكل لا سبوا ان اعتبار النوع
 في النوع اقوى الكل وهو راجع الى تفسير الغريب ولا مساحمة * قوله فان نوع
 الطعم وهو الاقيات المطعم بالضم الطعام وما يؤكل بالفتح ما يؤديه لذو الاقيات
 اتحاد القوة واصطفاة النوع الى الطعم بمعنى اللام واصطفاة الجنس اليه بانية وتفرقة
 عليه بان المراد بنوع الوصف المتحد عليه في الاصل ما اتفق معه في الماهية وبجمله ما يختلف
 معه في الحقيقة ولكن اتحادهما به لا شتران والطعم الذي في البر هو الوصف المتحد عليه
 والذي في سائر المطعمات متحدة متفق معه في الماهية فليكن يكون الطعم جنساً له فكيف
 يكونه الاقيات نوعاً له للطعم وقد اختلف معه في الحقيقة * قوله كما يحضرون في الفصل
 ويحجب الصفة اذا كان في اخر ما الف تأنيث اربعة اربعة امثلة فعال ففعل وفعل وفعل
 واما قوله لم يسلم في المحض واصدقه فلجزمه مجرى الاسم يعني الاسم الذي له نكر فانه
 يجمع بالالف والتاء نحو صحرا او قيل هو متناول بالبعولات * قوله فحقى الكلام
 حذف هو قوله ولا يكون وقد يقال المفهوم من كلام المصنف ان الاربعة المسماة
 عند البعض لا يخرج من ان يكونه اصل معين من نوعه يوجد فيه نوع الوصف وجبه وعلى
 هذا الاحتياج الى اعتبار الحذف اذا ما اعتبر الشرع نوع وصفه في نوع حكمه لا يمكن ان لا يكون

اصل معين من نوعه يوجد فيه نوع الوصف اجنبى * قوله وهو معنى الصغوم
 والخصوص المطلق يريد ان ليس المراد عن العموم والخصوص بهما ما هو بحسب
 التصاوير بل هو بحسب التحقيق فكل نوع مسامحة لان مجرد استلزامها شهادة الاصل
 لا يفيد العموم والخصوص مطلقا لا ظهرا ولا باطنا لا يستلزم شهادة الاصل بل وان العكس
 الا انه لم يتوصل له لكونه مذكورا في كلام المصنف وانما غرضه هنا مجرد بيان المعية التحقيق
 لا التصاوير وانما قلنا لا يستلزم شهادة الاصل الا بما يجوز ان لا يوجد لكل اصل معين
 يوجد فيه جنس الوصف ونوعه لكن لم يوجد فيه اعتبار النوع الوصف اجنبى
 في نوع الحكم المعلق قوله لان الحكم المعلق مقيد او الحكم المعلق الذي في النوع لان علة حكم
 الاصل علة له فهو محقق في الجملة وليس مراده ان الحكم المعلق في الاصل مقيد على الاصل
 انما هو كما يتوهم من عبارة التفسير اذ لا وجه له كما لا يخفى * قوله لا يجتمعان هـ اورد
 على كون النسبة بين شهادة الاصل واخير الاربعه عموما من وجه ان الجنس لا يوجد
 الا في ضمن نوع برفعه ضمن فرد فان كان النوع الذي حكم الاصل فرد منه فقد حصل شهادة
 الاصل وان كان نوعا اخر مخالفا للنوع الحكم المذكور في الحقيقة فان كان نوع الوصف
 هو الذي الى انه يوجد بحسب تحت ذلك النوع الذي هو مخالفا لنوع حكم الاصل في حقيقة
 في اعتبره ان علة الجنس لا يكون كذلك بل علة لذلك النوع المخالف والضرر خلافه وان
 لم يكن هو الذي الى بحسب وجوده تحت النوع كان يوجد فيه جنس فيلزم من اعتبار جنس
 الوصف ونوعه هذا وقد اشير فيما سبق الى انه اعتبار نوع الوصف في جنس الحكم يؤا في نوع
 اخر منه فيختار الشئ الثاني من الترتيب الاول فقام قوله ولكن قد يستغنى عنه ذكره لوضوحه
 وربما لا يقع الاستغناء عنه ذكره ومثاله ما يقع الاستغناء عنه ذكره ما قلنا في يداع الصبي شيئا
 من انه اذا استهلكه لضمان عليه ان المودع سيطر على ذلك والتسلط على الشيء رضاه
 واما التقييد بالحق فلا يصح في حق الصبي لانه لا ولاية له عليه فهو بهذا الوصف يكون حقيقيا على
 صمد وانجح وهو ان من اباح احدا طعنا قننا وله لم يضمن لانه بالاباحة سيطر على تناوله
 فتركت هذا الوصف لوضوحه ومثاله لا يستغنى عنه ذكره فيذكر كما قال علماء فانا بطول الحجة
 انه لا يمنع نكاح الامة لان نكاح يصح من العبد باذن المولى فهو صحيح من آخر كمنكاح
 حرة وهذا الشارة الى معنى مؤثر وهو ان الرقة بنصف الحبل الذي يثبت عليه عقد النكاح
 شرعا ولا يبدل به حبل اخر فيكون الرقية في النصف الباقى بمنزلة اخر في الحبل لانه ذلك
 الحبل بعينه ولكن في ذلك المعنى نوع عموم فيقع الحاجة الى ذكر الاصل * قوله ولا يصح

اى حين تسلزم التعلييل بالوصف المؤثر لشيء اذ الاصل * قوله او المراد انه لا يقبل قوله
 اى لا يقبل بالفعل ولا يصح القول به ما لم يكن ملاكيا المستبث من الملاكية كما يتيقن من
 ولا يصح القول به نها وليس المراد انه لا يجب القبول الا لم يكن ملاكيا ليرد ان المصريح فيها
 قبل بشرط التأثير في وجوب القبول فلا يصح حمل كلامه ههنا على الالتقاء بالملاكية
 * قوله وفيه نظر لان التحقيق انه قد يتكلف في الجواب عنه بان يقال لما كان احد نوعي
 الغريب وهو المردود مما لم يعلم ان الشرايع اعتبر وام لا على ما قرره المصداق على جواز عدم
 اعتبارها في الجملة ولا يوقضى تفككا كما علم التأثير في الجملة ولا تفككا عن التأثير جواز
 التحقيق بدو المجموع ونظر انما يتوجه في الوضوح النسبة بينهما وبين الاربعه بدون ملاحظة
 المعنى الذي اعتبر في الغريب المردود * قوله ثم قد يمنع المنع بانه لو لم يصير اعتبارا ان
 عليه ذلك الوصف بالوجوه التي يتبين انها يعلم وجعلها على علم من عند نفسها لزم
 نصب الشرع من عندنا وذا غير جائز بالجملة العقلية المعتبرة في الشرع ما يصلح دليلا على
 انهم يجب لا يلزم معارضتها ولا ما تضمنتها فوجب ان يكون لعلها بما اعتبر فيه التأثير المعنى
 المذكور حتى يكون مسلمة عند الخصم ومروءة عن المعارضة والمنافضة وح لا يكفي الجحش
 البعيد لان المعتبر والظن الذي دل دليل قطعي على اعتبارها شرعا وعلى تقدير اعتبارها لا يصلح
 دليلا على ما على الغير والكلام فيما يصح حجة على الغير ولذا قلنا في الاسلام في رد كفاية التماثل
 الخ لا امر باطل لان ظن الحقيقة ولا بد باطن لا يصلح دليلا على الخصم ولا دليل شرعي ولا
 لا يثبتك عن المعارضة لان كل خصم يتجسس بمسألة فيما يدعيه على خصمه ولا يلزم الشرع لا يتجسس
 لزوم المعارضة كما لا يتجسس لزوم المناقضة كما ذكرنا فيما سبق * قوله والظاهر ان مرادهم
 قال المحقق الشريف في القول من الشرع ما ذكره في بيان المناقضة من ان المذكور
 في كلامنا في الاسلام ومن تبعه الى قوله فظهر ان الملاكية هي المناقضة وانها تقابل الطرد
 ذلك لا جعل الملاكية ههنا نفس التأثير ههنا مقابله واجيب بان المراد بالتأثير
 ههنا غير ما هو المراد به دليل قوله سواء كان مؤثرا بالمعنى الذي ذكره المصنف * قوله
 فحق المسئلة المذكورة انه يجب بان لا نعلم ان التأثير فيها ليس بمعنى اعتبار النوع او الجحش
 الغريب كيف وقد اعتبر الشرايع نوع الوصف وهو الطوف في سقوط النجاسة وكذا
 انما اورد في وجوب الطهارة وفي عدم كونه حيفا وفي كونه مرضا لازما وكذا عدم
 الاتيان بما ينافي الصوم في عدم انتفاضة بالنصوص المذكورة في الامثلة وكذا انواع
 وعلى تقدير عدم كونها انواعا فلا تنافي من كونها اجناسا قريبة * قوله وكما اختلفت

بمعنى نسخ

قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه ومن تبعه من الصحابة كما بن عباس رضي الله عنهما وبنو
العلاء من الأخوة والأخوات لا يرون مع نجد بل نجد يستند جميع المال كالألب
وهو قول الشيخ رحمه الله يعني وقال علي بن سعيد وروى بن يونس مع الجدة وهو قولها
وقول مالك والشافعي قال لم يصح غير مقبول وقيل معناه أنه هذا الكلام غير مقبول
لأنه لا يصح قولها لا تصحده بسبح الخف وقيل معناه أنه التعليل غير مدرك للتعليل
لأن التعليل من الذي هو دليل شرعي يعتمد عليه اعتبره الشارع وليس العقل مستقلاً به
وقوله اللهم لا أن يقال أشار بكلمة اللهم إلى الضعف وذلك لأن المزاراة بالتأثير على
عرف من اعتبار الشرع الوصف عليه ولم يعتبر الشارع الركبة عليه للتسليم والاع
لكلمة التسليم في صريح الخف والتيمنة وليس كذلك * قوله السيد التقي في
السبب كذا ذكره الشرح في حاشية العبد وأما قول المصنف أحججوا بالتقسيم فما تسميه لتلك
باسم آخر غير * وأما التفات في التعبير عن الكل بذكر كبرياء كما يقال قرأت الم وراة سورة
مسلمها ذلك * قوله وهو وجه الاوصاف التحقير ان المحصر راجع إلى التقسيم ليس
إلى الاشكال فان المعروف ان الاوصاف كلها صالحة لتعليق ذلك الحكم والاشكال في
ذلك لانه معناه بيان عدم قيل صلح البعض فيما قصر قلنا المراد بصلح الكل صلح
في باوئى الرأى وعدم صلح البعض عدمه بعد التأمل والفكر فلا تاقص * قوله لان علته
فيه إشارة إلى وضع ما يقال لعدم البحث او بحث وجوده ولم يذكره برتبة الكلام لكن
في تقريره بجهل وهو ان المذكور في المدعى عدم الوجود والذكر في المدعى عدم الوجود فلا
الرباط بينهما وهذا لما يلزم من تفسير عبارة المحقق في شرح المشتمل على كذا يعني في بيان
المحصر في المنع ان يقولوا بحث علم احد سوى هذه الاوصاف في عدمه فلهذا قلنا
وذلك مما يغلب ظن عدم غيره لا بالاعصاف العقلية والشرعية مما لو كانت
ما خفيت على الباحث عنهما ونية الاخرين بقوله نعم جدوى هذه الاوصاف
فلا يوجد غيره ويؤيدان في بيان المحصر اى لا يتصور وهو عدم الوجود لعدم
الوجود فقط ويكون المدعى ان هذا المقدور يقال عندئذ يغلب ظن عدم غيره هو
تغلب ظن عدم الوجود كما في كلامه في كلامه في الحقيقة في رتبة شئنا من المدعى
او الوجود في عدم الوجود ثم في قوله في رتبة شئنا من المدعى في رتبة شئنا من المدعى
على قوله انه لو وجد كاشفى عليه بنوعه كالتحقيق في القطر في ذلك لان الاصل عدم
الغير فيه مناشئة وبني ان كون الاصل عدم التغلب ظن على عدم غاية ان غاية

على ان لا يتم ان الشئ غير الجسد
المجرد او لا بعد كيف قد مر
او لا بعد قد يعبر الشئ مع الالان
لا يكفي في التأثير المعنى المذكور
مشة

فان قلت يعذر في قوله عدم غيره
معناه ان عدم وجوده غيره قلت
يدفعه قوله انه لو وجد ما خفى عليه
او لما سببه انما يقال لما قال
ما وجدت وايعض عدم الوجود
سعى ان يتوصل في بيان المحصر
ولم يوجد * مشة

الوجود الا بدليله هذا يحصل مع الشك ايضا * قوله فيزوم انقطاعه اما اذا بطل
فلا يزوم ان غايته مع مقدمة من مقدار دليله و مقتضاه لزوم الدلالة عليها و
الانقطاع والا لكان حل منع قطعاً و قيل انه يقطع لانه ادعى حصر الظاهر بطلانه و يجوز
انه اذا بطل لم يزوم الانقطاع لانه ان يقول هذا ما علمت بيادى الرضى انه لا يصلح
للعلية علم دخل في حضري و يقسم فانه لم يدع احصر قطعاً بل قلنا و هو فيه صادر و فيكون
كما يجتهدوا اظهر له ما كان خافياً عليه فانه غير مستنكر * قوله مطلقاً كما لا اختلاف بطل
والقصر في جميع احكام السراج فان السراج لم يجز في القضاء ولا الشهادة ولا
الكفارة ولا الارث ولا القنوة ولا في غير ذلك فلا يعطيه حكم اصلاً * قوله كما لا اختلاف بالركوة
والا نوتة في العقوبة فان السراج وان اعتبره في الشهادة والقضاء ولاية النكاح والآثار
فقد علم انه الغاء في احكام القنوة فلا يعطيه شيء من احكامه * قوله عما لا طريق الى مرتبة
الاضحية قد يمنع هذا الجواز ان يخرج مجتهد آخر بوجه من نسبة غفر عنه هذا فلا يكون الطريق
مستصر في خبره * قوله واما على ما ذكره المصنف فينا يزوم ان يكون من المسائل القطعية
على تقدير رجوعها الى النص والاجماع لو زوم قطعية دلالة احداهما على علمه بالثبوت في
الحكم به وهو محمول و لو سلم فانما يزوم قطعية لو كان المرجع النص والاجماع فقط وليس كذلك
بل قد يرجع الى المناسبة ايضا و لكلام المصنف بقطعي في انحصار المرجع فيها كما لا يخفى
* قوله والاستنباط نظر جد في تصور البديع كلام الغير الى ولم يذكر الاستنباط وطلو
عدم اختلاف فيه قوله اجمع بعض الأصوليين و خالفوا فقال بعضهم انه ليس قطعي وقيل
وليس ظني ومروا بم ان الظاهر ادعى حتمية العلية من غير شرط ملازمة و تأخير * قوله في مرتبة
عملية فان قلت قد اعتبره في الدوران صابغ العملية فوجب ذكره قيل لو اعتبره في القيد
فيه يخرج في المناسبة و من غير نسبة آخر * قوله كما لا ظفار قال الحق الشريف لو اخرج التمييز
بمكار الاطفال لكان حسن بذكره كناية في قوله فان الظاهر قد يقدر عنه بان جعل قوله
وقد يقال مستدلال * قوله واما يقال سمعة لان ضرر وكذا كما منقول من شرح المختصر
و حديث الاطفال المذكور في كلامه في عبارة القاضي والذكر في الموضوعين و انت
جيب بان قوله من غير نظر مستدلال كما ذكره يدل على انه اخرج على ان يوجب استدلال و لم
اخرج في الاستدلال بذكره الشريف * قوله ويجاب بان الاحكام آه اجوب لصد عن الكشف
حيث قد يتقرب اليه فيستدلف لارمان فيجوز ان يكون "عقد و العكس فيها و دليل
على صحة العلية فما علم الشريف لم يدا على يد صاحب العبرة * كما يختلف بحسب اذعان

مختص

قاله فيقيد بقوله اذا كانت
العلة كذلك كما قيل الشايع
مشة
وذكر على وجه العلية نافع

وحوال الناس فلا يصلح الدوران دليل عليها يعرف عمل الشرع بالشرع والشرع
هو النظم قوله فتح باب الجهر اذ غاية العذر الجهر بوجود المعارض والمناظر
لا عدنها في الواقع * قوله والتصرف في الشرع بالشرع عطف على باب الجهر قال صاحب
القول اذ انتهى تصرف في الشرع الى هذا انتهى كان مستند بقوله عدلين واستدانة
بضبطها وتقريرها قال ابن يعقوب ما ارد ويحكم بما يشاء * قوله احدهما اشتراط الجهر
في وجوب البدل اذ قد عرفت فيما سبقت ان التيمم خلف عزم الوضوء لا بد منه لان البدل
مستروع مع امكان البدل منه كالتمسك على الخشبة بالنسبة الى الرجل بخلاف الخلف فكان
الانساب ابنه يقول وجوب الخلف ثم انه في هذا التقرير اشارة الى منع اعتراض صاحب
الكفاية بشرطية النية في التيمم دون الوضوء ووجه الاندفاع انه المدعى انه كل ما هو شرط للجهر
في الخلف فهو شرط للموجب في الاصل لانه كل ما هو شرط في الخلف فهو شرط في الاصل
كيف وتقدر الاصل شرط في الخلف ولا يمكن ان يجعل شرطاً في الاصل * قوله فالطائفة من
قبيل المصنف اشارة الى احتمال اخر وهو انه لا راد سبب للمقام فالتيمم المسبب مما سببه
من لوازم التوجه الى الصلوة فيكون من اطلاق اسم احد لا في الشيء على اخر * قوله من قيل
المشاكله لا شك انه المشاكلة من قبيل المجاز والعلاقة فيها التعارض في الخيال كما حققته في
حوالتي المطول لا الوقوع كافي الصحة كما هو المشهور لانه العلاقة صحيحة للاستعمال الذي به
الوقوع في الصحة ومتقدمة عليها * قوله وهذا مبني على اعتبار البدل في رد على صاحب
الكشف حيث قال في الجواب عن السؤال انه لا يجوز ان يكون الامر سائلاً للحدث ايجاباً
وغيره من هذا انه لا يجوز ان تناول الكلمة لمعتين مختلفتين من باب الانفاذ والتسمية ووجه
الرد انه تناولهما بطريقين وهو البدل وهو موجب الدلالة ويسميون مثله مستقبلاً
التركيب فلا يذم الانفاذ والتسمية والعلم انه كونه الآية دليل على فرضية الوضوء لا يدل
على انقضاء البدل فيه لانه آية الوضوء مدنية بالانفاذ والصلوة فرضت بكلمة فيلزم جواز
الصلوة بلا وضوء الى حين نزولها اذ يقال بعد تسليم بطلان اللازم يجوز ان مثبت
فرضية الوضوء بالوحي الغير المتكلم والاخذ من الشرع السابغة كايدها عليه ما روينا في عدم
توضاها لتمامها وقال هذا وضوء ووضوء الانبياء عنه قبيح فانه قلت اذ ثبت فرضية
الوضوء وقبل نزول الآية فما فائدة نزولها قلت لعلمنا تقرير الوضوء وتبعية فانه لما
لم يكن عبادة مستقلة احتمال انه لا يتم الامتة في سائرته ويتساوون في جراحات سائر المخلقة
واركانه بطول الجهد عنه من النبي عدم انتفاص النافلين به ما فيه ما بخلافه اذ ثبت

الحديث
نسخ

مطلب
في بيان فرضية الوضوء

بالنظر المتواتر اليها في كل زمان على من في ورده الوحي المتدوات في اختلاف العلماء
 التي هي راحة * قوله والفضبان صيغة مبالغة آه في الكشف لا يحل القضاء الا عند
 سكونه الغضب وان قل لانه لا يخرج عن سفل البتة فعلى هذا لا يحتاج الى اعتبار المبالغة
 * قوله ثم جملة ما يقع آه قد مثل المصالح من الاربعة لكن في تيسير الايات الشرطية يسمو
 في النكاح بحث وهو انه قد وجد جواز النكاح بلا شهود وصلو ويوعقود المعاملات فان
 منها بدليل انه يصح من الكافر والنجس ان تسترط السمو وفيه باعتبار انه عقد مشروع
 قلنا سلا انه يرد على محذور في خطر مصون عن الابتدال فلا ظاهرا في خطه فيخص استرط السمو
 فيه ولا يوجد أصل في المشروعات بهذا الصيغة ليقاس عليه * قوله لانه ايات التشرع
 الرأى ما في ايات السبب فظ واما في ايات صفة فلان السبب لما لم يعبر به عن صفاته
 كما ان اياتها بالتعليل بمنزلة ايات السبب وكان ذلك نصب شرع بالراى والاعتقاد
 نصب الشرع بل لهم مباشرة الاسباب المشروعة * قوله لان هذا ابطال للحكم الشرعي
 لان الحكم كان ثابتا قبل الشرط وبعد ما شرط له كان متعلقا به ومعدوما قبل وجوده
 وكان ايات الشرط بالتعليل ابتداء رفع الحكم الثابت وتسخير وكذا التعليل بايات صفت
 الشرط لان الوصف بمنزلة الشرط يتوقف الحكم عليه كما يتوقف على الشرط فيكون ايات
 الوصف رفع الحكم كما ثبات أصل الشرط * قوله مبني على ان القياس لا يجري في المحذور
 والافازات هذا مذنب مشايخنا الحنفية وذهب الامام الشافعي له في وجهه بن حنبل
 والاكليته الى جردانه فيها واليه مال بن كاجب مستدلا بعموم ادلة حجية القياس ورد ما منع
 فانه المحذور مما يفيض الى نهضم بنيان الرب وزوال العرض بهتك الاستار عند طرائقها
 والكفار امن سد الزوج فيحتاج الى دليل اقوى من القياس واما ما استشهد به ان ثبوت حد
 شره بغير القياس حيث قال على رضى حين تشاور الصحابة فيه فاشرب سكره اذا سكر
 هذا واذا هذا اقضى فارى عليه حد الاقره او فحوا به انه محمول على السماع وعلى انه بيان وجه
 التسموع وعلى انه مجمع عليه وذو بيان سنده كيف والافضاء بهذا المراتب في غاية البعد
 فليس في معنى مخلوقة ومقدورات الزمان وصور الانذار اقرب منه بكثير * قوله بالنظر والى
 قوله عدم الفصل ربا * قوله والاجماع فان من باع عبد بجاهلية بغير ان يسلّم المستمى ليدنو با
 لا يباع له شيء من العوض لا يجوز اجماعا * قوله ووجدنا في النسبة شبهة لفصل فيه بحجته
 انه الدليل المذكور معارضه بان حقيقة الفصل لما لم يحزم عند وجود احد الوصفين فلان الحكم
 شبهة بالظن الاول وان يمكن ان يحجب بان ما ذكرتم يدل على المحذور وذكرنا على المحذور في ترجيح

للمجموع احتياجا لما تقر عندناهم بقوله لكنه ثبت بضع العباد فاعتبرت به بحسب ما لا يربح المصنع
 من الذب والفضة يجوز لغير المصنع مع وجود الفضل انساب بضع العباد بقوله
 احد الجنب شبهة العلة قبل القول بثبوت حرمة شبهة الفضل بسببه العلية قولنا يجوز بغير
 العلة على ما لا يربح المصنع وبما لا يربح بطا بالاقا وبما لا يربح بالانام ذلك فان التوزيع هو
 ان يثبت باحد الوصفين بضم حرمة الفضل وليس كذلك فان النسبة ليست لبعض
 حرمة الفضل وثبوت حرمة النسبة باحد الوصفين لما هو باعتبار ان احد الوصفين علة
 تامه لثبوتها لا باعتبار التوزيع بقوله وانما في مسئلة آية اعتبر عليه بان هو المصير بقوله
 ان يثبت على ما لم يثبت في قوله لا يربح المصنع بل يكون مؤثرا في العلة بالمعنى الذي ذكره فيما
 وهو اعتبار ان نوعه وجب في توزيع الحكم وجب لان لا يربح عن اهل امر وهو
 كونه مؤثرا او لا كما لا يربح ارجح وقد يجاب بان مرادنا تقرير كلام المصلي وجبنا
 ما يربح بغيره في نفعه وتخصيص كلامه لمذهب استغنية عنه عدم دليل التخصيص لا كما
 اليه بقوله اطلاق الاستحسان في دخول الحكم من غير تعيين الاجر وتقريره البسر فان
 القياس بان جواز كونه مقدرا لانتفاع مجرولا ولا نه عقد اجارة الاستهلاك العين في
 الحار والبارد والاجارة منعت للانتفاع بالمناقع التي هي ارض لكن يجوز استحسانا
 للتعامل بالاجماع لقوله عمارة المؤمنين حسنا فهو عند الله حسن وصح انهم قالوا
 البيت كالحايز للورث ويذكر النار ويجعله اذ لم يكن مفضية الى النزع الا لا يفسد العقد
 والاجارة الاستهلاك العين تبعا للمنافعة يجوز الاستحسان لكونه كسبي كمال الثمار بقوله
 وشرب الماء من يد السقاء آية اى غير تقريره الماء وغوضه بقوله من يحوم الكتابه جميع
 نجم وهو في الاصل المكسب الطالع ثم نقلوه الى الوقت لانهم يربحون الاوقات بطول النجوم
 ومنه قولنا في قولنا جليل كجاء اى شهر اى ثم سمي به الوضيفة التي اؤدى في الوقت
 المعطوب من حديث عمر انه خطب عن كتاب له اول نجم عليه اى اول وضيفة من وضائف
 بل الكتابه بقوله واما من جهة المعنى معطوف على ما قبله بحسب المعنى كما انه قال ونحو انه لا يوجد
 في الاستحسان ما يصلح محلا للنزاع اما من جهة اللفظ فلا نه اصطلاحا وما من جهة المعنى بقوله
 هو العدول عن قياس الى قياس اقوى فيه بحيث لا نه غير منعكس بخروج الاستحسان الذي هو
 عدول عن قياس الى كتاب كقول من قال ما لي صدقة فانما القياس لزوم التصديق لجله
 ولكن انفسه تخصيصه بالانكارة لقوله تعالى في خذ من اموالهم صدقة اذ لم يرد سوى
 ما الزكوة والى السنة كالتصديق في القياس في الاصل ما سمي الى السنة وهي قوله عم

مباحث الاستحسان

اطعمك وسقاك والعدول عنه في الاجارات في ترك تقديره لظواهر السكون في الحكم
وغير ذلك وايضا يخرج منه الاستحسان المترك بالقياس فان قلت كانت اراء القائلين
الاستحسان لاصولي الغالب قلت على خلاف الظاهر على ان الاستحسان لاصولي القائلين
القياس لا يخفى كما سبق في العدول عنه الا ان يحكم على المسألة بقوله ويدخل فيه التخصيص
والنسخ اي يلزم عليه ان يكون العدول عن المصوم الى تخصيصه ومن النسخ الى نسخ نسخ
وليس كذلك كما يريد عليه العدول عن النص الى المفسر وعن النص الرابع الى الرابع
وقد يقال مراد العدول عن حكمها بحكمها بالاجتهاد والاحتياط بالاجتهاد بخلافه في نسخ
على ما عرفت من ان النسخ بالاجتهاد ولا جتهاد في غير جائز ولا يخفى انه تخصيص لا تعاد
من الترتيب بقوله وهو في حكم الطارعي قيد الطارعي بالحكم ان لما ظهر ظهور الوجوب
الاستحسان في المصوم بقوله عن القياس فيما اذا اختلفوا يعني هذا ما في مثله ان الاستحسان
قياسا والعكس بقوله وروى في هذه القياس زاد به بعد التفسير الاول بقوله في عينه
فان قلت فيجب الا يصدق ان وجه الاستحسان قومي من قسم القياس وان كان
القياس مع المعنى الا ان المصوم اليه قومي بقوله او قياسا خفيا او قاض ضرورة الخاتمة
احسن واسهل لان الاستحسان اربعة اقسام كما ذكر المصنف قال المصنف اسمعني من
القياس ما يبيح جواز السلم لانعدام المعقود عليه الا انه ترك بالاثم وهو قوله في
في السلم فان قيل لا يبيح تخصيص العام بالاثم وهو قوله عليه السلام لا تبع ما ليس
سليما لانه تخصيصا للثمة مع ذلك ترك موجب قياس السلم على سائر ما يبيح جواز السلم
بقوله المصنف والاجارة ان القياس يبيح جواز الاجارة لان المعقود عليه هو الثمة معدوم
في حال اذا لا يمكن جعل العقد ضافا الى زمان وجوده لان المعقود ضافا لا يتصل بالزمان
كالباع والكيلح الا انما تركناه بالاثم وهو قوله عدم عطف الاجرة قبل ان يبيع فانه لا
باعطاء الاجر بل بصرحة العقد قال المصنف وبقائه الصوم في السلم يعني ان الاثر في السلم
يوجب فساد الصوم بالقياس لان الشيء لا يبيح مع وجود منافقه الا انه ترك بالاثم
وهو قوله عدم تم على صورك فانما اطعمك الله وسقاك بقوله المصنف والما بالاجتماع في البيع
اي فيما فيه الناس تعامل مشترك في العقد مع انسان على ان يصنع له خفا ويشترى منه ثمة
ولا يذكر له اجلا ويسلم اليه لدرهم ولا يسلم فانه يجوز والقياس يبيح جواز لانه يبيح
معدوم الحال حقيقة وهو معدوم وصفا في الذمة ولا يجوز بيع شيء الا بعد تعيينه او بقر
كما في السلم فاما مع عدم من كل وجه فلا تصور بالعقد لثمة مستحسنه تركه بل جملة

نسخ
تجديد

رقة
صاحب
الترجيح
مسته

الثابت بتقابل الامة من غير تكبير. قال المصنف كطهارة الحياض والاباء يعني ان القياس
يأبى طهارة هذه الاشياء بعد نجسها لانه لا يمكن حسب الماء على الحيض والبريطان
وكذا الماء الذي في الكوض والذي ينجس من البرية نجس بملاقاة النجس والتنجس ايضا
بملاقاة الماء فلا يزال يعود نجس الا انهم استحسنوا ترك العمل بموجب القياس للضرورة
الموجبة الى ذلك لعامة الناس وللضرورة التي في سقوط الخطأ * قوله الصحة يقابل
الاشارة على صاحب الكشف حيث اردوا ان تقسيم القياس والاعتناء الى قسمين غير
صحيح لوجود قسم آخر لكل منهما غير القسمين باقي القياس فالقياس بخالي غير معارضة
الاعتناء بخارج منهما وانما في الاستحسان والاستحسان الثابت بانفسه والاجماع خارج
ثم اجاب بان هذا التقسيم باعتبار تقابل الحكماء معناه وكل واحد منهما في مقابلة الآخر على
وجهين فاستدرك الى انه لا حاجة الى هذا التكليف لان الصحة يقابل الاشياء في قوة
الاشارة لا في اصح قوتى اثره والضعف يقابل الفساد ولا في اضعف بمقابله الا انه
قد يكون القوة في معنى الصحة الخفي ويكون الفساد في معنى الضعف فيقبل القوة فتحقق
بهذا الاعتبار تقابل القسمين في كل من الاستحسان والقياس * قوله والمراد بظهور الصحة
جواب عما يقال انهم انهم يكونوا احدهما القياس استحسانا مخفيا اثره واحد نوعي
الاستحسان قياسا لظهور اثره * قوله وظاهر كلام فخر الاسلام حيث قال الاستحسان
عندنا احد القياسين لكنه سمي استحسانا لانه لا وجه للاولى في العمل وان العمل
بالآخر جائز وورده سمي لانه في حصوله بان اللفظ المذكور في عامته الكتب الا اننا نرى كذا هذا
القياس والمفروق لا يجوز العجوبة وربما قيل الا في استنباط ذلك وما يجوز العجوبة من
الدليل شرعا فاستبصاره يكون كذا فقولنا القياس مشترك في موضوع الاستحسان
اصلا واجاب عنه صاحب الكشف بتأويل كلام فخر الاسلام بان معنى قوله ان الوجه قد
في العمل انه هو الوجه لما خذ به دون غيره ومعنى قوله ان العمل بالآخر جائز عند سلامة عن
معارضة الاستحسان الذي هو اقوى منه وايد هذا التوجيه بتصح فخر الاسلام بعده باسطر
بانه قول كلام سمي لانه الى هذا السد السد بقوله وظاهر كلام فخر الاسلام انه * قوله
نجس بالبريطان لا يورثه وان ذكر في الوجهية طهره * قوله وما يؤكل وهو نجس كاللحم لا يورثه
فيه بان السبع لا يؤكل شيئا منه وان اردنا ان يؤكل من غير نجاسة كذلك وانما نجس
بان المشاء ومن اجده ما من شاة يرفع فيخرج جلد الطيور وانه لا يؤكل عادة * قوله
جاف لا يطوبه فيه وهو ظان لميت لم يحيى اولى * قوله وفيه نظر قيل يمكن ان يقال

فما ضعف اثره الى النسبة الى قوة
مقابله وهو الاستحسان والكتاب
بما ظهر فيه اى ضعف لانه
اذ اضعف في مقابلة الاخر فسد
والمراد من الضعف والفساد ههنا
واحد اسم الصحة واثره اى الضعف
اليه معنى مخفي هو الموت في الحكم
والحقيق فالمراد به فساد ظاهره
وصاروا جميعا على مقابلة وتوابع
الاستحسان على عكس نوعي
القياس كما ذكر
مش
حيث قال سقط علم القياس
معارضة الاستحسان
نفسه مدرك المقذور
مش

في النظر غير وارد لان ظهور الصحة وخفاؤها انما هو بالنسبة الى خفاء الفاء
 وظهوره لا بالنسبة الى يقابله من القياس ولا خفاء في ظهوره القياس بما على
 النسبة بين الركوع والسجود في شئهما على التعظيم وفي خفاء واهل الاحسان بناء
 على ان الامر بالنسبة يقتضي حسنة لذاته فيكون مطلوب العينة لان امر النسبة على النسبة
 الى اقتضاء الامر بالنسبة حسنة لذاته على ان النظر لو تم فعلى ان قاعه عما قاله من الاقرب نوع
 خفاء وانت خبير بان مبنى النظر هو ان الاستحسان هو قياسي حقيقي يقابل القياس الجلي
 الذي سببه اليه الاقرب لا على ان ظهور الصحة وخفاؤها بالنسبة الى يقابله من القياس
 فلا بد من النظر بما قيل ثم لا يخفى في خصوصية القياس الذي اعتبر في القياس على ما ذكره ومن
 الاقرب اجلي من الذي اعتبره في الاستحسان كما لا يخفى على المتصف * قوله ولعل لا يلزم من
 النذر وانما الموضع هو التواضع اعترض عليه بانا لان امر السجود لا يلزم بالنذر وانما الحق هو
 التواضع اعترض عليه بانا لان امر السجود لا يلزم بالنذر سلبا ذلك لكن الكلام في سجود
 التلاوة وهو مما يلزم بالنذر صرح به في القصة وايضا لان التواضع هو التواضع لم لا يجوز
 ان يكون التواضع بالسجود الذي هو غاية التواضع والتواضع والتواضع عن
 الاول ان الرواية ناطقة به على قول في حقيقته فلا وجه لنبهه والكلام في سجود التلاوة
 وهو مما يلزم بالنذر قلنا بعد تسليم المنصور نسبة في هذا الباب الفصل المقتضى
 من حيث هو ينظر فيه ان وجب بالنذر يستدل به على ان الواجب منه عبادة مقصودة
 بنفسها كطلوع الصلوة والصوم لما وجب بالنذر يستدل به على ان صلوة الفجر يسوم
 رمضان عبادة مقصودة لنفسها وان لم يجب بالنذر كطلوع الطهارة يستدل به
 ان الطهارة الواجبة للصلوة غير مقصودة لذاتها وهما - طلوع السجود فاما يجب
 ثبت ان السجود الواجب للتلاوة لا يكون مقصودا بنفسه وهو المطلب والواجب عن الثاني
 ان الضمير المذكور في مواضع السجدة نحو قوله تعالى وهم لا يستكبرون عن عبادة
 فان استكبروا قالوا الذين عند ربك يدرك على انهم المحالف باظهاره التواضع حتى قوله
 وكما لا يندب الركوع خارج الصلوة آية هذا هو الاظهر وغير بعض المستخرج انه اذا تلاوا في غير
 الصلوة وركع بغيره قاسا لانه الركوع والسجود يتقاربان في قوت احدهما بغير الآخر
 ولا يجوز استحسانا لان الركوع خارج الصلوة ليس بقرينة فلا يوجب عما هو فيه وقوله
 متبادر بالركوع اختلف في انه ركوع الصلوة او ركوع على حدة والاكثر على الاول ثم
 ان السجدة ذكر في المبسوط ان كانت السجدة في وسط السورة يقتضي ان يسجد ثم

لا بد من خصوصية القياس
 في وجهه استدل كما به في التعظيم
 في وجهه استدل كما به في التعظيم
 في وجهه استدل كما به في التعظيم

التعقيد فيه بحث اما اوله فلان المطلق لا يحكم على المقيد الاعتدال التوفيق واما ثانيا فلان
 اقتضاها الزاد قيام السلسلة بعينها موم ومعنى جواز قيام القيمة مقامها مسلم كذا
 لا يتم الجواب قال صواب ان يقال ان النص مطلقا كان ومقيد او رد في المناسبات
 والدار كان ليسا بمنابعين وانما هما انما يكونان بغير توفيق التعديت وسمى انما
 في مقول المعنى اوله لم يوجد فيها نحن فيه اعترض بجواز الاحكام البديلة ووجب بانها
 يقتضي انما في المناط وهي ممنوعة قوله فان خروج هو مقتضاها وانه
 استدل بالظهور على خروج من السبلين ان موضع القطر في السبلين سبب
 بجعل النجاسة في الظهور يعلم انه قد انتقل من محله فيتحقق الخروج او جوده وانه
 في غير السبلين فلا يعلم الخروج بجود الظهور لان تحت كل جلد رطوبة فاذا انتقلت
 السجدة ظهرت الرطوبة غير مستقلة عما مكانها فلذلك لم يستدل بالظهور على خروج
 فيه فلا يفتقر الطمارة ما لم يوجد سبلان اللذان هو مقتضى الخروج ولذلك لا يجب
 تحصيل ذلك الموضوع بالاجماع وان جاوز قدر الدرم ونوبت وصف الخروج لوجب
 وتيقن ذكره المصنف في شرح الوفاية وهو انه لا يستعمل ما ذكرنا من ابرة فارغى الدم
 على راسه اخرج كذا يسر اخرج فان الخروج هناك محسوس ومع ذلك لا يفتقر عند
 قوله بمعنى انه الوصف انه توضيحه الزاد الوصف المسح وبالمعنى اللغوي لا لاصابة المعنى
 الاخر للدلول عليه بواسطة المعنى اللغوي كون المسح تطهير حكميا في مقول المعنى وبالحكم
 الذي هو معنى المعنى الاول للدلول عليه بواسطة مؤثر فيه عدم كون التثنية سنة
 قوله وقال في شرحه انه يمكن ان يجاب عنه وان ذكره المصنف بان العلة هي الوصف
 مع عدم المانع فلا يكون من قبيل تخصيص العلة وهو من قبيل منع تخلف الحكم عن العلة
 لان عدم تخلف الحكم عن العلة قد يكون لعدم العلة ايضا قوله والجواب انه انما
 قيل به الجواب ضعيف لان من هذا التمسك من كفر الاسلام انما يثبت اذا قصر علة
 التمسك الغير المحتاج فيه الى مثله الاعتدال فانحو في الجواب عن عشرة المصنف ان يقال
 الحكم المعنى عدم منافاته للعصمة والعلة هو الاتفاق لاجل الضرورة وهي بقا المعجزة
 وهي موجبة لعدم منافاته للعصمة بناء على ما تقر من ان يثبت بقدر الضرورة بقدر
 بقدر ما وقد ثبت في السمع اعتبار نوع الوصف في نوع الحكم كما في حال الخصصة الحكم
 في الحكم الصائل قيا ساعلي حال الخصصة فتوقف بالالباع في فائز العلة وهي الاتفاق
 لا بقا المعجزة موجودة مع تخلف الحكم وهو عدم منافاته للعصمة فانما غير باقية مع وجود حل

صحة دفع العلة
 المؤثرة

تأني صاحب الزيد

استطاع الضمان معهما تلف ما
مقصودا امر جائز * مشتمل

الاختلاف وليند لا يجب الضمان في مال الباغي فاجاب بفتح تخلف الحكم وهو عدم منافي
للعقصة التي انعم ان العقصة مبنية مع بقاء العلة وهو محل الخلاف بل هي باقية ووضوح
الضمان في مال المعصوم امر جائز كما صرح به فتح الاسلام حيث قال في باب الترجيح في
القسم الثاني ووضوح الضمان في المعصوم امر جائز مثل المعادل تلف مال الباغي و
الحرج بتلف مال المسلم * قوله ما قولنا بتخصيص العلة للاختلاف في العلة المستبقة واما
في منصوصه فالجوز في المستبقة يجوز فيها بخلاف ومن لم يجوز في المستبقة فالتزم
على تجوز في المنصوصة ومنه بعضهم * قوله واما قولنا بان عدم المانع جزء فيه بحث وهو
انهم يجوزوا في تركه العيان ربح ما لم يضمن لمساهايتها للمضاربة الجائز فيها ذلك بالتحديد
ولم يجوزوا فيها ان يكون رأس المال عرضا كما جوزوا في المضاربة فيلزم منهم القول بتخصيص
العلة فلا بد من تجوزه ان بين المانع الذي تخلف لاجله الحكم * قوله بالطلوع المحلول الطلوع
ضرب من الادوية * قوله وبهي ثلثة لكنهم لما اخذوا كانه اعتذار عن طرفه فما عدل عنه
المصروف وحاصل انهم لما سرعوا في بيان الموانع ذكروها جميعا لتفصيل الله بينهما على تخصيص
كذا في الكشف * قوله وقد يجاب بذكر الجواب على اختيار الشواهد في واجب السنج المكر الدين
في ترجيح البردوي باختيار الشواهد الاول فقال المراد به القدر في مال فانه اصح قائم ووجود
الضرر به ممكن فيه فتبوءته بهذا الاعتبار والاول ظاهر قوله وربما يعترض قيل هذا على تقدير
تمامه انما يتم بمنع لزوم المخاربه بالتخصيص ولا يجدي نفعا في اثبات المطلق وهو جواز
تخصيص العلة قياسا على الاول للقطعية اذ لا بد فيه من بيان اجماع المقيد بالاشراك
بالاصل والفرع ولم يوجد ههنا وانت خبير بان السند ذكرهما معين في تقرير الدليل
وقد يتكلف في الجواب عن الاعتراض بان مراد المصنف بالاصل ان لا يخصص العام لكن
انما يخصص صار لفظه مجازا اعتمادا على التخصيص وكان المراد منه ما سواه فلم يكن في الحقيقة
تمة تخصيص ما هو المراد من اللفظ بل تخصيص ما يتجمله اللفظ من غير نظر الى الادارة ولا الى
ان يكون في العلة مستند فاجرى على الاصل وهو عدم جواز التخصيص كيف والعلة تقضي
انها اذا وجدت وجد الحكم والتخصيص ثانياه والحال انه ليس في المقيد عليه تخصيص
ما هو المراد من اللفظ ولو كان في العلة تخصيص ما هو المراد من العلة فما جعل عليه لا يكون علة
* قوله احداهما قبل شرط القياس لا يكون في الفرع نعم لان بعارضة دليل اقوى
منه غاية الامر انه اذا عارضه ما هو اقوى منه ترجع على القياس لانه يلزم انه لا يكون ثم
قياس لا تعليل بعلة حتى لا يجوز ان يقال تخلف الحكم عن العلة التي علل القاب الحكم

قد رتب مع عدمها الى القياس
بأنه وصف فيه تناقض في الظاهر انه
العموم عبارة عن المصروف الى القياس
لانه لا بد من سابقا كونه التحقيق انه
يخرج الى الوصف فتمام الحكم لا يكون
على السامحة او على انه الوصف
مذكور حكما بواسطة ذكر القياس
مع دلالة المقام
مشتمل

في الاصل بها بان الحكم في التوجيه هو الاستحسان المتروك به القياس وهو باقوى اثره
 واصل على انه ما زعم القائل انه على ليس بعلة فتركه بمن قيل عدم الحكم بعدم العلة لانه
 قيل التخصيص قوله وهذا نظره اوجب عنه بان هذا مبني على الفقه على ان المانع من
 العلة القوية فيفسد العلة الضعيفة ويعدمها واجيب ايضا بان معنى عليه ان الحكم
 يثبت الشيء وانما في بسبب ثبوت الشيء الاول بمعنى العلية شيء بني على الاستلزام
 فعليه الظن بغلبته له على عليه الظن باستلزامه فاذا لم يستلزم علم انه فاسد وسواء
 ما ظنه علة غيره قوله كما استجازه على ان يوجب الساقية فانه لا بد من التثبت
 عنده واما عندنا فليس فيه عدد مسنون * قوله في كراهية التكرار لان المسح مبني على
 التجفيف وفي التكرار تغليب فلا يتو به * قوله كما المسح على الخف اجيب عنه بان ما ذكره
 التكرار في الخف لانه يرضى الخف للسلف واقتضاه المسح للتكرار باق * قوله محصل حديثه
 بطلوا احد من هذه الاستصحابات بما يقال ان وجدت الثلث على التوالي فاحدتها فاحصل
 بالاول وان وجد معا فلا يتم ان احدها بالثاني فاحصل بالثاني فاحصل بالثالث فاحصل
 بالاول بالآخر والاحداث واحدة بالترتيب لكن يكفي الجميع وضوء واحد * قوله وهذا بخلاف
 المعارضة آه هذا يستلزم بالمعارضة في حكم الاصل بعد تمام الدليل صحيح والمفهوم من حصول
 فخر الاسلام انها مفارقة وهي غير مقبولة عندهم قال صاحب الشك في العلم ان المعارضة
 في الاصل هي للمفارقة التي ذكرنا عند جمهور الاصوليين وهو مختار الشيخ راجح لان التو
 منها واحد وهو نفق الحكم عن الفرع لا انتفاء العلة وعند بعضهم انه صرح بالترك في هذه
 المعارضة بالفرق ان يقول لا يلزم كما ذكرت ثبوت الحكم في الفرع لوجود الفرع بينه وبين
 الاصل باعتبار ان الحكم في الاصل متعلق بوصف كذا وهو منقطع في الفرع فهي مفارقة
 وان لم يصح بالفرق بل بمحد بالمعارضة بيان عدم انتهاض الدليل عليه وقال وليكم انها
 كما ينتهض على لو كان ما ذكرته مستقلا بالعلية وليس كذلك لانه الدليل على انه
 لا بد من ارجح الوصف الذي قوله في التعليل فهي ليست بمفارقة ولهذا قبلوا هذه
 المعارضة ولم يقبلوا المفارقة لان حاصل هذه المعارضة ارجح الى الممانعة * قوله
 نعم لو ثبت آه قال الفاضل الشريف يوضح لك انه تأملت في عبارة التوضيح انه لا حاجة
 الى التكرار المفارقة هو المانع بل يكفي ما ذكره سواه كما هو المفارقة ام لا * قوله
 وكالتعليل بالعدم مثل قول ان نفق في التكرار انه ليس بما لا يثبت بشيئا والفساد
 مع الرجال كالحود وهو فاسد لان عدم ليس بشيئا وليس بشيئا لا يصلح عليه الاحكام

سبب وغلبة الظن بالعلية عند
 غير المطلق اما انما لا يكون
 عند جيب والاباحه كما هو مذموم
 ان نفق وعند وجود التاكيد
 او الاحالة فيحقق غلبة الظن
 بالعلية ليقول ان الظن باستلزامه
 العلة بالحكم * مثله

والاخر عدم وصف الايمان لا ينافي وجود وصف آخر ثبت الحكم * قوله لا اعلم وجه
القول هو اني واقامة الحجج كسلا يكون عوضا المنصب المحلل بانه غير مسموع عند فقهاء
خلاف الامام ركن الدين العميدي * قوله نعم قد يورد النص انه قيل ان ورودها اولى
بجدولها من ثبوتها في غير موضع لا يستحق الجواب * ثم اورد بها ما نفاه في غير موضع
بما فيها من الكافة * قوله لا يتعلل بمقتضى الاعتراض فلا يسمع * والى مقتضى الاستدلال
باجواب عنه لان جواب القاسد وان كان صحيحا في نفسه فهو من حيث انه جواب لا ينبغي
ان يجاب * ومن حيث انه ليس توجيهها نحو اثبات مطلوبه واستحقاقها لا احكامه بل ليه
يكون قاسدا * قوله فيلزم حصر الاعتراض * قد يجاب عنه انه غير لازم بالمتابعة عند بيان
الاختصاص بل المتابعة عند بيان النظر لا انه يسمي نقضا فلا يلزم حصرها
وانت خبير بما منشأ الاعتراض لقيدها لقضته في التوضيح بذلك * السند مع ان كلامه
فيه مسبوقة لشرح كلام التبيين كما دل عليه قوله نقوله * واعلم انه ان يكون بحسب الظاهر
لان القدر في الاول اقبح في الدليل في الحقيقة ضرورة انتفاء اللازم بانقضاء الامام قيل
لان الظاهر لا اعتراض ولا يتوقف على كونه قد حان في الواقع بل هو قيد القصد استعار بانه
لا بد للاعتراض من ان يكون القدر مقصودا المقصود والا يكون متناعية لا مناظرة * قوله
ما يخلف الحكم منه * البعض صورة اخرى وهي استنزام الدليل للتحجج كما خرج به في حاشي
المطالع * قوله والاشافي وجود القدر اي بعد انتهائه المحلل لاقامة الدليل كما يدل عليه قوله
من غير تعرض الدليل اي دليل المحلل لان المحلل قبل اقامته الدليل حاكم ولا دخل في الحكاية
كما تقر في موضعه * قوله وبعض هذه الاقسام مردود كالمعارضة اجمالية لاقامة عليه
شي اخر فان كانت قاصرة لا يغير عندنا * كذا ان كانت متعديا الى مختلف فيه قبل عند
الان النظر عند الفقهاء كما سيجي * قوله بعد ما كان شاهدا عليك فكانه كأنه ظوه اليك
قصار وجهه اليك * قال المصنف كسر الوجه غاية ما في الباب ان الاكمال في غسل الوجه
لا يتصور الا بالتسليم لان الوضوء يستوجب الوجه وفي المسح لا يستوجب الوضوء الرأس
فيوجد اكمال الوضوء في مسح الرأس كله مرة لان في مسح الرأس كله يوجد مسح رجبته كما قال
اربعا * قوله لا يجب المضى فيها اذا فسدت حتى اذا استمر في صلوة النظر بالتيقن ما سيبا
الآء في رحله ثم يذكره في خلال الصلوة لا يجب القضاء * وعند الشافعي * قوله غير ذي اثر
اي قرره المصنف بقوله اعلم انه كراهية آء لا يدل على المتوهم بل لا بد من تقرير مقدمات
في بيان اللازمة وبطلان اللازم على نقله * ثم كبرى * قوله بعض الفقهاء انه جملة

لا ينبغي قوله بحسب الظاهر والقصد في حفظ
القدر فلو قدم على قوله ما استنبط
لكنه نظره على هذا فكذلك ان يتجمله
مستدعيه يصح بكونه الروح الى القدر
كما يجوز النجاة مثله

الحقيقة ان فخر الاسلام جعل العلم نوعين **الشيء على سببه** الاول **ورد الشيء**
على خلاف سببه وكلفها بالمعارضة التي فيها المناقضة والمصير جعله نوعا واحدا وهو
ما دل على حكم آخر يلزم منه تقييد الحكم بعينه * قوله ان يجعل المعلول علته والعلة معلولا
سببها مثال في التوضيح * قوله معارضة فيها مناقضة هي معارضة متضمنة لا بطار
وليل المعلول * قوله ويقابل العلم اي يقابل القلب العلم لان القلب يذكر لا بطار دليل
المعلول والعلم يذكر تصحيحه لهذا يذكره للمعلول دون ان كل مكان في مقابلته * قوله فليس
من باب المعارضة لان اول نوعيه على ما ذكر في الكتاب من مرجحات العلة والنوع الثاني
ليس بجس حقيقة بل هو من النوع القلب فلا يكون من هذا الباب في التحقيق * قوله كما ان
في مقابلته القلب لما قلنا من ان القلب لا بطار والعلم التصحيح * قوله ولذا لم يكن
من هذا الباب اي لا تتقار المناقضة بين الحكمين لم يكن هذا النوع من باب المعارضة
الحقيقية وان كانت معارضة صورة ويزيده من هذا الباب باعتبار الصورة وهذا
كانت معارضة فاسدة * قوله نظر الى الزيادة او السادة الى توجيه كلام فخر الاسلام
بما يندفع به الاضطراب بايراده احد وجهي القلب تارة في المعارضة التي فيها مناقضة
وتارة في المعارضة النحاصصة وقوله وايضا جعل احدا للنوع اخصه القسم الثاني في نفسه
العلم مع انه يجعل الدليل ايضا فليس معارضة محضا * قوله وبما يقال انه اسادة الى محاذ
الخصم ما ينافيه في ان تضعفها لان قوله علم الولد للفراد والعاهر ايجز كذبه فان الثاني
عاهر حقيقة وان كان ذا فراس صورة لان الفراس الفاسد من حضرة ليس مثلا الصحيح
مع غيبته فلا يبيح به حكم الاستحقاق الباب الصحيح ذال شي لا يبيح الا بما هو قوله
او مثله وبعد ما صار النسب له لا يمكن اثباته لعم وجهه بان النسب لا يثبت بغير تعيين
سببها في تعيينه في دعوى الشريكين ولجارية شتركة معا ولا يمين في سبب المقيط
فانما يثبت منهما حتى يرتبها ويرثانه لا بالشركة في النسب او لا بخصي احد بهما بل نعلم
الاولوية اضيفا اليهما في حق الاحكام ولذا الوظهر رجحان احد بهما بوجهين منه * قوله
وهي قلب يصح قائل الامام الرافعي في الحصول يلزم تقطاع المعلول بهذا القلب لم يصرح
بعلته علته لان له انه يقول اودت بالعلية المعرف فالتعريف من الطرفين جائز كما كان
مع الاخوان وليس يسمى لان المناسبة والتأثير شرط صحة العلة فلا يكفي التعريف مع انه
من الطرفين في منازعة واحدة دور لوجوب سببه المعرف نعم ذالم يصرح بالعلية لم يقول
عوض الاستدلال * قوله على ما صرح به عبارة المصير يعني به قوله فيما سببه ويسمى هذا ما قلناه

النوع الاول من العلم رد الشيء
الى سببه وان كان على خلاف سببه
الاول * مثله

والنوع الاول من العلم هو تحقيق
منه انه ضد الشيء على سببه
الاول كالكسرك والركن اذ اردت ان يكون
بثوره حتى يصير الركبة وجهه في العجز
المتكلمين وعند بعض المعتزلة لا يكون
عند ذكر الاشياء والى السنة ان
ردت نحو اقرت على الصور فيها عند
الاستعداد والمعاينة وهذا لا يخلو
فيها صور اجزائات والعلم لا يرد
صورة الاشياء بغيرها كما في غير المرات
كلها يؤيده الاول لو ثبت رادها
على حقيقة كسببها
انفكاكها لا يخلو منها

مع قوله بل يثبت دليل اخر ان هذا الوصف ليس بعلة فخره معارضة في المقدمة * قال
المصنف ان كان العلة حكما لا وصفها مستلزما لعلتنا في الحكم بان كل جنسي فخرى فيه الربو
كما يحتمل لا يمكن قبله بان يقال انما كانت المحطة يكمل جنسي لا يجرى فيه الربو لان كون
كل جنسي سابقا عليه قوله لا يرد بالخلص الجواب لان ترك الالاسم لا يعطل
انتقال فاسد * قوله وهذا يندفع اهـ اي بما ذكرنا من ان مقصود المقترض ابطال عليه
وصف المعلل يندفع ما ذكرنا وعرض عليه بان الكلام في المعارضة انما لصلة واذ انما للمؤ
ابطال عليه وصف المعلل لم يكن من المعارضة انما لصلة بل ما فيه معنى المناقضة وجيب بان
انما يزعم ان يكون ما فيه معنى المناقضة ان لو كان المعارضة بدليل المعلل ولو زيادة من
عليه وهذا ليس كذلك بدليل اخر يفتقره في الفرض كالتسمية * قوله وفيه نظر لان عدم
الجواب عنه ان معنى هذا النظر لزوم البطلان لاعداد المناقضات ومحصلا متمسك به الفقهاء
نقلا لما تميز بين صحة عليه احد الوصفين وفساد عليه الآخر والنظر المذكور انما يقتضي جواز
فساد واحد على تقدير صحة الآخر لا وجوب فساد فسادا فلا يقدح فيما ذكرنا من التمسك بدليل
* قوله لو يعم باختصاص القوم كما قال لو يعم لانه لا يزعم من الجاهل القوم بموجب العقل
الطرد الى القول بالتأثير اختصاصه بالعلل الطردية غاية ما في الباب ان القول بالموجب
الشرعي في العلة الطردية انما هو العلة المؤثرة وفي العلة المؤثرة اخر * قوله ما اذا
قارن في السرة آة المعلل بهما هو ان افقي فانه يعلل وجوب الضمان مع القطع بما ذكرناه
هو الحقيقة وما يؤولهم انه ماخذ الخصم هو كون السرة احد ما لا يغير بل انعقاد باحدة وتأويل
وجوبها بهم ليس ان ما ذكر يقتضي وجوب الضمان لكن لماخذ عندنا يسقط الضمان لانه
اعترضه ما يسقط وهو استيفاء احد فانه بمنزلة الابد في اسقاط الضمان وقوله بل اعتقاد
اباحه اخر ان عن اخذ الحكم بالاسم فانه لا يوجب الضمان لان الحكم يقتضيه باحدة وقوله
ولما ويزعم اخذ الباغي بالاعمال فانه ماخذ بها ويزعم مقبض اسقاط الضمان عند وجوب
المسقة واعلم انه لا يجب على البكر بعدد ما أخذ الذي ذكر المعلل بماخذ فصيل يجب
وتحليل لا سيما في اصح التفصيل في الكشف * قوله لم لا يتحقق فيه بحيث ان لو جبر كلام المعلل
بما ذكرنا فانه فلا يخرج تحت المغيا قبا صا على البكر يصير قبا القياس بقى الكلام في كون
العلة طردية ففصل في توجيهها كونها غاية ليست بمؤثرة في عدم دخولها في المغيا على الخ
الذي ذكرنا وبل فيها تفصيل فان الغاية التي لو لا ما جازها حكم المغيا يوجب دخولها والتي
لو لا لم يجزها واما يوجب الحكم لهما واستقامتهما وهي التي اعتبرها الشرع مخصصة بعدم

فصل في دفع العلة
الطردية

يعني ان في قوله تعالى انتم الصائمون
البكر فانه غاية لا يدخل تحت
المغيا بالانفاق
مشة

الدخول فصار العلم من حيث هي علة ضرورية ولا شك انه في القسم الثالث
وهو ان يستلزم المعلوم بعض المقدمات السببية وفيه نظر في ان اعتبر مطلقا
فلا تأثير ولا طردوان اعتبر الغاية التخصيصية اعني التي يحد الحكم فلان عدم التاثير قوله
لا يخص القياس قبل عليه مبني هذه الاعتراض على العلة والحكم التاثير بها لا دلالة
مختصة في الاركان الاربعة ولا على متبنة الحكم ولا حكم ثابت بها الا في القياس لان
الحكم في الكتاب والسنة والاجماع ثابت بها لا بالعلية قوله نظره بما ذكرناه من
ان المستلزم الاول من الوجه الاول من وجوه قول بالموجب والمسئلة الثالثة من وجوه
الثالث ومسئلة صمان السبعة من الوجه الثاني والحاصل انه المصنف للوجه الاول المتكلمين
ولما كانت مسائل لم يسل للوجه الثاني اصلا فلما ترك احد مثالي الاول وذكر كبريا يصلح
مثالا الثاني وهو مسئلة صمان السبعة يستوعب مسئلة الاقسام لكان اولي قوله لانه
لا يناسب المقام لانح ليس قول بالموجب العلة والحكم فيه وقد يقال قد خص المصنف القول
بالموجب على تقدير انه لا يغير قوله ركن في الوضوء فيسبب الي قوله ليس كمراده وج
سببه لمعترض المنع لا القول بالموجب العلة على ما ذكره وهذا ايضا منع وتوجيه ثم ان
المسح على نسبة التكرار فاسم العلة لا ثبت علما وفيه والتكرار يقتضي في النفس وهو
مفيد للمسح الى اخره قوله وهو منع ثبوت الوصف في الاصل في القسم لم يذكره المصنف
فكانه زيادة السمع اعترض عليه وقد يجاب عنه بان الاعتراض بما يرد على تقدير توجيه
المعترض كلامه واوله لم يكن الوصف في الاصل لم يصح التعليل فصلا عن القياس فلم يكن كلامه
في التعليل موجبا لتوجيه الاعتراض على علية الطردية بخلاف منع وجوده في النوع وثبت
خير بانه يفي في التعليل لظن وجود العلة في الاصل فيقبل المنع كما هو في العلة المتواترة
قوله نظره وما قيل انه قد لا قيل من انه يرد هذا المسائل هو ما غير مناسب لانه هذه
من مسئلة القسم الرابع الثاني قوله فيقول انه اردتم المجازاة مطلقا وهذا القسم
لم يذكر في كلام المصنف حيا وكانه التمسح بذكره لظهور انه بما ذكره في ابطال
التخصيصين قوله اجب بان شرط القياس التام قد يجاب بانه كفي فيه التام في
مطلوب اخرته وفيه منع قوله وانت خير بانه قد تغرر الكلام بوجهين في عين
الاعتراض وهو ان في اي قاسم بقا التام الى تمام العدة بعد الارتداد الى العدة
على بقائه بعد الطرداى جامع فرضه بان الكلام في الطردى فعلنا الارتداد عند علة

ومعنى ان ينفذ اعتراضا راجع
بوجهية الاول استاذ افندي رح
لا يجيب الا بوجهية الثانية انما ثبت انه في المسئلة
بما ذكره في مسئلة التام انما ثبت انه في المسئلة
علة لا كونه مسئلة التام انما ثبت انه في المسئلة
انما ثبت على العلة معصم بالقياسية
انما ثبت على العلة معصم بالقياسية
انما ثبت على العلة معصم بالقياسية

مناسبا كحقوق العصمة التي منها النكاح ابتداء وبقاء فلا يكون مقارنا لها فقام
 اعم من ان يثبت المناقاة من نفس العلة كما في تعجيل الفقرة باسلام احد الزوجين
 او حانها من أي تار تداد المقارن فقام قوله وصوم غير رمضان لظان يقول الصوم
 بدون تنقييد بغير رمضان لان مطلق الصوم هو الذي يتقسم الى الفطر والنفل ولك
 ان يقول انما صلاته محذوف أي غير صوم رمضان ولفظ غير بدل من صوم والحكمة الصوم
 المطلق لا يبعد عن مطلق المطلق انه غير المقيد قوله المطعوم شئ ذو خطر حاصله ان تعجيل
 الت تعجيل تحريم الربو في الطعم اعتبارا بالنكاح فاسد في الوضع وتقريره والقياس على
 النكاح من المناقاة لان النكاح يرد على كبرية واخرية تنبئ عن التخلوص وهو يمنع ورود
 الملك فانه صلاته يحرم يثبت التحل لعارض الحاجة الى بقاء الجسد وما ثبت بعارض
 يجوز توقفه على شيئا ما فيه من مخالفة الاصل قوله وجوب سبوتها في سبوت النية
 وان قلت فان في السبوت المسح ومدد الاعضاء ونحوها قوله فعل اختيارى سبوتها بالقصد
 يمكن من الجواب عنه بان اختيارية يقتضي السبوتية بقصد نفس الفعل لا بقصد التوسل به
 الى غيره فيه نزاع قوله خلف عن الفصل يعني انه الاصل فيه الفصل سرية الحديث اليه
 كسنة النبي الى سائر الاعضاء لان الحكم انتقل الى المسح لضرب من الحجج فان في غسل الرأس
 في كل يوم خمس مرات حضوره في يوم التستاء لم كان له شعر كثير مع ما فيه من افاد
 الثياب والعمامة وبالله التمسح حرجا عظيما قوله معناه ما يجب ان يكون يقال انما يجب
 للدخول انما يقتضي وجوده لا نية عند الثياب حتى لو كانت الثياب حاصلا قبل
 اداها كان كافيا ولكن سلم فذا فيما يقصد لذاته لا فيما غيره قوله وانما المتوصل حصول الطهارة
 وهذا الوصف يحصل بدون نية حتى ان من توضأ للنفل صلى به الفرائض ومن توضأ للنفل
 صلى به لبقاء بقاء صفته الطهارة او احتاجت الصلوة الى وصف القرية لم يجز الصلوة
 في اثنين تصويرين لان حكم القرية قد انتهى بغزاة عم الوضوء او بغزاة عم الصلوة الى قصد
 في حاله الوضوء وانما الباقي وصف الطهارة لا غير وما جازت بالاجماع غرضا منها حقيقة
 بوصف التطله لا بوصف القرية كذا في الكشف وفيه بحث في الوضوء المنوي بعد كونه عمادة
 وقرية لا يرد الى عمدة وصف القرية بل بعد ان تقضى مثل الصلوة المستحقة بشهرتها لا يرد
 عنها وصف القرية بعد انقضائها غاية انه ما نوى الوضوء للصلوة اضري ولا يجب ذلك
 او يحدث سق درني آية الوضوء على ما عرف من تقديره وانتم محدثون فانما شرط النية
 ناجز صلوة قصد او كان متوقفا على ما كان متوقفا فانما اذا قصد صلوة

لها الوضوء مما يابو لا النية فثبت قولهم معقول ان مقبول الايمان اشارة الى
ان واقع في الهداية والنهاية والكمالي في ميزان الاختصار على الاعضاء الاربعه غير معقول
غير مقبول قوله وتحقيق ذلك آه قيل هذا ليس بتحقيق ذلك بل تحقيق ان يقال الماء
تألف ومظهر وسائر المايعات فيها القلع دون التطهير وقياس سائر المايعات في تطهير
انجبت على الماء باعتبار القلع والحديث لما لم يتصور فيه القلع لا يمكن القياس بالقلع ولا
تطهير الماء حتى يقاس على الماء في تطهير الحديث وان كان تطهير الحديث معقولا لكونه
مطهرا والمطهر لا يفرق بين الحقيقي والحكمي بخلاف القاعية فانه يقتضي جبر ما موجودا لقلعه
بالندخا في اجزائه وبخروج وجه به ثم دهم حتى ينزل بالكلية وبهذا يظهر الجواب عن قوله في تطهير الحديث
ان كان معقولا لمعني آه اظهر ان ذلك الوصف هو المطهرية المحكومة في الماء وهي غير موجودة
في سائر المايعات قوله ولا يخفى في هذا الناقض آه قيل عليه ما سبقت به من كون الماء مزينا
ومطهرا معقولا غايته طبعه على عرف ولا ينافيه كون تغير المحل من الطهارة الى الجحاسة
غير معقول ولا كون تطهيره والزالة لانه اسمة فيه غير معقول بناء على عدم شئ برزوال
فالحاصل ان تطهير الماء والزالة الحديث معقول اذ انظر الى الالة اعني الماء فانه خلق مطهرا
وهو طبع له فلهذا لم يوجب الى النية وغير معقول اذ انظر الى المحل اذ الجحاسة عليه ليزول بطهر
فلهذا لم يتعد الى سائر المايعات فدلنا قضا ومن انظر الى الذبول عنه اعتبار النظرين
ف قوله المطهرية هو الحكم فيه بجب وهو ان الحكم هو التطهير بمعنى المحل بالمصدر وهو الهية
الحاصلة للمحل المتغير من الجحاسة الى الطهارة واما المعنى المصدرى الى المطهرية فهو وصف
المحل المطهر ف قوله لم يزم التعديل بالعلة القاهرة قيل هذا ليس بتعديلا مقصودا بل هو رفع
السئلة انطرويه وليس كل ما يعتق معناه معللا وان لم يزم ان يكون كل محل معقول المعنى قوله
تقدير حكيم لا يعقل معناه في تطهير عرف حصوله حكما وشرا لا حقيقة لانه لا يعقل المحل وجوب
انفسل بجحاسة ثم ان بهذه الطهارة لانه طاهر حقيقة وحكما بدليل انه اوصلي وهو حامل
محدث جازات صلوة والمحل الذي قام به الجحاسة وهو المخرج لم يجب غسله بل يكفي
الاستنجاء وذا ثبت انه تعبدى فام مثل التيمم الا ان معنى التعبد في التيمم الالة وفي
الوضوء في المحل فيشرط فيه النية كما في التيمم تحقيقا لمعنى تعبد في العبادة لا تبادى بدو
النية بخلاف غسل الجنب لانه معقول المعنى اذ الموازاة عين الجحاسة عنه المحل للمعنى
التعبد ولا يتوقف على النية قوله ولا يخفى في انه المعبرة الى المعنى تعبد في العبادة لا تبادى بدو
سلبا ذلك انه تقول في قوله هو المعقولة حذف مضاف وقوله بمعنى آه تفسير المضاف اليه

اى هو سلب المعقولة لان المراد بالقياس هو قياس الوضوء على التيمم في وجوب النية
 بما مع كون كل منهما غير معقول المعنى كما اوضحته الآن والمعتبر في هذا القياس سلب
 المعقولة كما ترى واحاصل انه مراد ان فعي بالمعقولة المسلوته عدم التيمم والوضوء
 اذ انك العقل معنى الحكم المنصوص وعلمية الاستقلال العقل يدركه فينبغي ان يدركه
 ايضا في الجواب ذلك المعنى وقد يتكلف في الجواب عن هذا الوجه من النظر بان جواب
 الخصم قد تم بكون التطهير بالامعقول لا بلا احتياج الى كون النجاسة في محل الفصل غير
 معقول المعنى باجماع معنى كانه من كونها غير يدركه العقل وكون العقل غير مستقل في ذلك
 * قوله وآما نيا فلان عبارة الهداية آة قبل خلية انتموه لعله خرج النجاسة مؤثر
 في زوال الطهارة الحقيقية فسلم لكن لا يجدي نفعا لان متزاع في زوال الطهارة بالحكمة
 وان اراد انه مؤثر في زوال الطهارة بالحكمة فلان معقول بل وجوب التوضي ثبت بالضم
 على خلاف القياس اجيب عنه بان الرواية منصوصة بانه اذا طعن الانسان في السرة فخرج
 البول والقدرة ينقضي الطهارة بالاتفاق وبين ان فعي فلو كان وجوب التوضي
 عند خروج النجاسة من السيلين غير معقول المعنى لا نقدي الى هذا الموضع المعنى بالاتفاق
 فثبت ان خروج النجاسة تأثير في زوال الطهارة بالحكمة ايضا * قوله وهذا القدر لا ينافي
 فيه بحث لانه القدر المذكور وان كان لا ينافي فيه لكن ينافي قوله ولا اقتصار على الاعضاء
 الاربعة غير معقول لانه معناه انه المعقول وجوب غسل الجميع لا اقتصار ولو لا السرية
 واتصاف جميع البدن بالنجاسة لما كان الامر كذلك * قوله على ان حمل كلام صاحب الهداية
 على انه تأثير خروج النجاسة في زوال الطهارة عن محل خرج منه فقط معقول فليس مراده
 بذلك تخصيص هذا باصل اعني السيلين ليس ما ذكره مختصا به بل كون كل موضع من
 الجسم ايضا مؤثر في نجاسة محل خرجت منه مثله في المعقولة وان اراد ان تأثيره في زوال
 الطهارة من جميع البدن معقول فهو مخالف لما ذكره فخر الاسلام فليست * قوله واما ثانيا
 قيل على ان اختاره السرة من تقرير كلام الهداية بهما حكم ثالث غير معقول هو انصاف جميع
 البدن بالنجاسة بطريق السرية وقد نقضنا السيلين فيه ودية الاشكال ايضا والجواب
 كما يجوب عن الاشكال بزوال الحدث بغسل الاعضاء * قوله لم يدركه علمية شيئا لا شك
 لكن يدركه زوال الحدث بغسل الاعضاء الاربعة لا عدى وان كان غير معقول في ضمنه
 نقدية الحكم الاول المعقول فينبغي ان يدعى زواله بالامعاء ايضا في ضمن ذلك وان كان
 غير معقول والا فلا بد من القول بينهما * قوله حيث ذهب الى انه تغير محل الفصل من الطهارة

النجاسة غير معقول فيه وعليه انه اذا كان غير معقول فلا يجوز الاحتكاك به غير السيلين
 بالسيلين والنجاس من وجهين الاول انه في التغيير وان لم يكن معقولا لكن تأثير
 خروج النجاسة في ذوال الطهارة لكونها متنافيين معقول كما في بقية الحكم للمعقول
 من السيلين الى غير السيلين وفي ضمنه يتعدى الحكم الغير المعقول ايضا ولا محذور في
 ذلك على ما عرفت والى ان التهدي الى غير السيلين لكونه التطهير بالما في نفسه معقولا
 * قوله وان تطهيره بفصل الاعضاء الاربعه معقول فيه وعليه تطهيره بفصل الاعضاء
 الاربعه لانها كانت معقولا بغير احتكاك سائر الاماكن بالما في ذلك والنجاس من
 وجهين الاول انه المعقول على هذا هو الاختصاص على الاعضاء الاربعه وحصول التطهير
 بذلك دفعا للخرج فيما ينكر وقوعه واما قسم التطهير وازالة النجاسة فليست بمقبولة
 الا بالنجاسة في المحر في ال وتطهير الطاهر غير معقول فلا يجوز احتكاك سائر الاماكن بالما
 في ذلك ثم لا يخفى انه في الحكم مقصود ولو عدى بغيره في غير المعقول مقصود ولا يستقيم
 جعله تابعا للاقتصار للمعقول حتى يقال بتعدية الاقتصار للمعقول مقصودا وتعدية
 التطهير لذلك لكونه ضمنيا وتبعافضي ذلك على المعقول وقلب الاصول الثلاثة ان التطهير
 الاعضاء الاربعه وان كان معقولا انما لم يتعد الى ما يعاقب لعدم معنى القطع المعتبر فيها
 لانها ما يعاقب بخلاف التطهير قوله كالماء وانما يطهر لكونها قاطعة ولا تقع في الاحتكاك معقولا
 * قوله ولا خفاء انه قبل ان يفسد ان الاحتكاك لا يعتبر بنجاسة سائر عاقل تطهيره بالما من حيث
 انه يطهر يستقل العقل بادرانه وذلك هو المبدأ * قوله انه كان غير علة المناسبة ما بعده
 يقال والانتقال ان كان في غير علة قوله الاربعه الاول والانتقال آه القسم الاول من الانتقال
 انما يتحقق في المناقعة لان السائل ما منع وصف الجيب عن كونه علة لم يجد يد من اثباته
 بدليل آخر والاثبات منه في ف والوضع والمناقضة ان لم يكن دفعها ببيان الملازمة
 والتأثير والثالث والرابع في القول بموجب العلة لانه ما سلم الحكم الذي رتبته للجيب على
 العلة وادعى النزاع في حكم آخر لم يتم مرام الجيب فينتقل الى اثبات الحكم المتعارف فيه بهذه
 العلة انه ممكنه وبعبارة اخرى ان لم يمكنه ذلك * قوله بمنزلة الانتقال آه والفرق بينهما انه
 لقد الجلب متعارف في اثباته كحقوق المناظرة وان البينة لا يصح الدعوى عليها بخلاف
 العلة * قوله استمرار على ليس آه قال الامام الرازي هذا بعيد عندي لانه لا يخفى على حضرة
 مجلسه ان العقول ليس باحياء والعقول ليس باثبات بل الصواب انه ابراهيم م لما احتج بالاحياء
 والاماتة قائل المنكر ابعها بلا واسطة اسباب فلكية وارضية او بواسطتها والاول بطل

فصل في الانتقال

والساقى قد يقدر عليه واحد منا فانه انما قد يقضى له الاحياء وسحب السم يقضى الى الموت فاجاب ابراهيم عم باختيار السوء الكائن واستار الى ان تلك الاسباب لا بد ان ينتهي الى مدبر هو الله تعالى فبين ان الاتصال والحوادث صادرة منه مع بحيث لا يقدر عليه البشر * قوله كانه قال آه وكأنه قال ان كنت قادر على الاحياء والاصوات فأت سمم الانسان من مغرب القبر الى مشرق الرحم الذي خلقه ثم رفع وان كنت قادرا على الاحياء المصنوع فأت سمم الرفان من مغربها الذي هو الاستمرار في المصالح وقد اتى الترفع بها من مسرة المجاهدات فثبت الذي كفى ان لا يقدر عليها الا خالقها القادر * قوله وهو حجة عندك انفع واليه مال الشيخ ابو منصور وذكر انه يجب العمل به في كل وجه دليل قوة من الكتاب والسنة وما بقية جماعة من مشايخ سمرقند واختاره صاحب الميزان وذهب كثير من اصحابنا وبعض اصحاب الشافعية الى انه ليس بحجة اصلا * قوله ولا يخفى بانه اجاب عنه بان المقبر هو الظن الذي قام الدليل بقطعي على اعتباره كالتيسر وصحبه الوعد ولم يعم بسنا دليل قطعي ولا ظني على اعتباره فلا يكون ملزما على الغير كالظن الذي لا يحرى * قوله فان عدم المالية آه فان قلت يجب ان عدم ماله النكاح لا يوجب الحكم بعدم ثبوته بشهادة النساء مع الرجال لكن اى شئ فيه يوجب ثبوته بها قلت يجوز ان النكاح من جنس ما لا يسطر بالشهادات بل من جنس ما ثبت بالشبهة والمار ليس كذلك وكذا هو لذلك فهو سهل ثبوته مما ليس كذلك نيكوه النكاح سهل ثبوته لما لا يثبت بها لم يثبت به مال فلا يثبت بما ثبت به مال والى ما انشأته فقط واما ادولى فنسب النكاح لا يبطر برجوع تشبهه وبعد القضاء ولو كان مما يسطر بالشبهة لبطر كما في المحذور ومثبت بالهزل ولا كراهه وبشرط ان لا محذور له فاسد وبيع لا يبيع ثبت انه لا يسطر بالشبهة وثبت بها هو * قوله وكذا الكلام آه هو بقاء الحكم الاصل في المتنازع فيه بناء على تعارض الاصلين اللذين يمكن حاقه بطل واحد منهما وهو فاسد لانه باختياره احتجاج بلا دليل بل وجد منهم من يمنع كونه قارضا للاشياء بل الترجيح بل هو من التخيير بالاصل * قوله وزيادة احد هما بوصف هو تابع هذا لا يخفى عن تسامح او الزيادة لا يسلح شرط التعارض لانه ينهي عن التساوي فالاولى ان يقال شرط عدم زيادة احد هما على الآخر بوصف تابع غير تابع * قوله عن شرط محل المتكوهة آه فيه تسامح لانها متعلمان وليسا بدليلين * قوله لا يقع بين القطعيين وكذلك بين والعطفي الظني لانه الظن يستفي بالقطع النقيض * قوله هو اقصر انه الدليل اى بانه اقصر انه فيه حذوف اضاف لا يرد

است المعارض
والترجيح

قوله وهذا مأخوذة آه في هذا التقرير إشارة الى سقوط ما ذكره الفصل السهم في منه انه
 لا شك انه افضل احد المتكلمين على الآخر هو الرجحان والفصل اعلم منه انه يكون بقدر قليل
 او كثير من قفا وعقلا او لغة عرفا وجه السقوط وكيف لا ونحن متيقن من زيادة اللقب
 على الواحد لا يستقيم رجحانا لغة وعرفا الرجحان هو ميل بغير رجع الميزان او مالن وذلك
 يحصل بطريق مخصوص وهو قوله في الكبريات التي فيها استدلنا في سورة بكة اننا لا نؤمن
 فبعد العرض بها واما الى الثالث فبقوله اني غياح ونبول نصيبا به قوله وعندهم اوجب
 نقبا بصيغته واما عندنا لا يوجبها والوجب المصير الى ما يرجح عندنا القياس ونور الرجحان
 لان قوله لا كان بناء على الرأى كانه بمقتضى قياس اخر لكان بمقتضى قياسين يجيب الحمل
 باحدهما بشرط التحري قوله وبهنا بحث قد جاب عنه بان الآية والآيات من تحريم
 العجا ربوا واعتقاد يصعد قبالا اعتباريهما بالعدد فاذا انقضت آية بآيتين من جنس
 لان التعمير باحدهما ترجيح من غير مرجح فصار جميع في حوز الحكم كغير المنزل ولت روع قوله
 اخرى غير الكتاب في صدار اليها بغيرها من غير اعتبار تلك الآيات لانه قد بسط معنا
 اعتبارها بالتعارض في حوز الحكم فلا يترجم ترجيح بسنة وآية على الآيتين وغير ذلك كما نرى
 ليس هذا عين الجواب الثاني في الثالث اذ لا احتياج فيه الى اعتبار السأخر كما لا يخفى بقوله
 وغاية ما يمكن قيل بذلك بغيره ايا ما لا يفتضيه كون دليل مستقلا ما بعد دليل اخر
 اقوى منه ولا يستلزم ان ترجح الدليل لما هو اضعف ولا مرجح بما هو اقوى واما ما نقلناه
 اعتبارا لا يبطى الواقع غير معتبر عقلا وسرعا وقربا بعبارة بان المتكلمين لا يمكن جعل
 احدهما تابعا لآخر لافيه من الحكم وانما هو اذ في يمكن تبينه بما لا هو فوقه ويستأمر
 لذلك بالسهم و فانهم اذا كانوا فوق الاثنين لم يجعل واحدا منهم في السهم تابعا للآخر
 بحيث يرجح ما فوق الاثنين على ما يارضه بخلاف سهم الزكية فاتهم جعلوا ابعين
 السهم واثم حتى يجب على احكام القضاء بالحق بحيث لا مجال للمخيم من ان يطعن في انه
 بعد الزكية قوله قيل الشك في الطهارة لا يقال في الشك نظري جبين الاول من اجبه
 واحد بطهارة الماء واخر بخاسة يجعل طاهرا وطهورا الثاني انه يجب تغليب المحرم
 على المباح اذا تعارض لانا نقول فتعارضه اجمعتين اوردت الاشكال على انه الاول يقتضي
 التحسين للطهارة وهو ملزم في الاصح والثاني معارض بضرورة الاختلاط والظوف
 في حوز السور وان لم يبلغ حد ضرورة العرة اليه كسر في المبسوط كما سيجي قوله في نظائر الروايات
 ذكر قاضيه ان في طهارة لبن الاشرا وايتين واما في عرقه فنحن يرجح ثلث روايات

في رواية طاهر وفي رواية نجاسة حقيقة وفي رواية غليظة وذكر القدوري في شرح
 المحامد طاهر في الروايات المتشبهة كذا في المحيط * قوله لا اختلاف الاخبار آية قيل عليه
 صرحه لا ينافي طهارته كما في الآدمي ويندفع بما ذكره المصنف في شرح الوقاية من ان الحكم
 اذا لم يكن للكرامة فهي آية النجاسة لكن فيه بحث لان ذلك في الزباب والثراب والحقبة
 ان الحكم اذا لم يكن لفساد الغذاء كما تحققت في الزباب ولا للنجس طبعاً كالضفدع و
 والسحفات مما لا يعتد بالناس ككله غير شرع لاستحسانهم اليه ولا للاحترام كما لا يدمي بغيره
 النجاسة ولا احترام المحار ولا حبس فيه ايضاً فان قيل التحريم كانه ما كولا ولا فساداً وغداً فيه
 وهو ظاهر فلم يثبت النجاسة على انه قوله عم في رواية ابن ابي عمير فانما رجس يد على ان حرمته
 الاكل النجاسة * قوله وهذا ضعيف لان آية لا تجزي ان هذا من ثقل المحرم على القبح
 وقد مر اجاب عنه * قوله لقرأة النصب واجزاه قيل عليه تارض الدليلين عبارة على
 لم منها مثبتا نصيب حكم ضر ولا تان قصر بين الاصابة والاسالة كما يتبين من الاشارة
 بين القرأتين و اجواب انه قرأة اجزاه في جواز الاكتفاء بجزء المسح و قرأة النصب بغيره
 عدم جوازه فالعارض بهذا الاعتبار * قوله فان لا يدمي ان يقتضي مسح الرجل قبل
 الاحتضار محمول على بسط الخف والنصب على التعري عنه وفيه بحث لان كونه معنى الى
 الكعبين ينافيه فان المسح لم يضرب له غاية في الشريعة * قوله وما شئ السن القرية
 * قوله سفت الرياح البيت من الكمال واجزء الاول والثاني ساحة والعروض مجزوء
 والربع والخاصة محبوبه والضرب محبوبه محذو ويقال سفت الزرع الزراب اذا ردت
 والدار الغبار للنبس بالرجح * قوله والوجه في القرأتين انه بخلاف ذكره في شرح ذلك
 حيث قالوا اقرب ما قيل في اجاب غسل الارجل ان قرأة النصب يوجب الفصل لانه
 لا مجال للعطف على محراب الجرد والمجروح مع الالباس فوجب محو قرأة اجزاه عليه بطريق المصلحة
 او اجزاه على الجواز لاقتفاء الالباس بضرب الغاية او بتقدير فامسح بما ركب من اوابه
 الفصل السببية بالمسح تنبيها على الاقتصار او بالترام اجمع بين الحقيقة والمجاز دفع
 لاختلاف القرأتين * قوله ذلك المسح لم يضرب له آية فيه بحث لان لا يدمي ان المسح لا غاية له لانه
 احكم الشرع لا يعلم كيقينه وكيسه الا بالشرع فينتهي الى ما انما بالشرع اليه * قوله والعقد
 محمول فيه بحث لانه العقد في القصد مجاز لاقتضا العربية الى الربط فليس محملاً ولكن سلم
 فطاعة لا عند اليقين كذا في فصول البدائع * قوله وفيه نظره اجاب عنه بان العقد بذلك
 المعنى وان كان حقيقة في الاعيان الا انه في عرف الشرع صار حقيقة شرعية في قوله

لا يقتضاه الزم نسخ

يكون له حكم في المستقبل لا يباطل بينهما على ما قاله المصنف وسيد علمه يقول في غير ما يهاهون
 آثموا او فوا بالعقود او لا يصح الاحزاب لا يفاء الا باله حكم في المستقبل وهي اذن
 في هذه الحقيقة شرعية وهي في الشريعة كما حقيقة الغوية لا يصار الى غير ما لا عند
 وكلام الشافعي لا يتم الا بهذه النجوز فيكون مرجوحا في مقابلة كلام الحقيقة حيث لا مجاز
 هناك الاية ان كتابه دفع التعارض جازنا ما نقول ما اندفع من غير كتاب المجاز
 ضرورية قوله ورد في منع ذلك في حقوقه استحق اوجب عنه بان المراد بالوجدان في ان
 المؤامرة عند الاطلاق مراد بها الضرورة لانها لا تجوز والاضرار وقد اقرت الكتب بها
 فدايما المراد المؤامرة في الاضرة ولا يسل على كونها المؤامرة الدنيوية او لا عبرة بالمقصود
 وعلوه في وجوب الكفارات كما في القتل والظهار فكذلكها يصار اليها عند عدم
 الدليل ثم لا شك ان التمسك كبيرة محضة لا يناسب الكفارة الدائرة بين العباد
 والعقوبة على ما تقرر في التقسيم الرابع قوله ورد بان السوء الثانية اوجب عنه بان المراد بالسوء
 الثانية ان الآفة الثانية تخرج تكرار الاولى في المنطوق وان تعارفا في السوء على انه بدونه
 ذكر الآية الثانية يجوز ذكر الكفارة فهو تكرار قوله والتحقيق ان اطلاا او قيل في بدنية
 على ما يبين الا جميعا لم يلب الشافعي وقد سبوا القول بعموم الفعل المنفي ضعيف
 قوله انما يكون آفة فيه منع ذينتهن ايضا وانهما يمضي وقت سبع الفسل والخرقة الا
 بان يراد بالاعتسار الاعتسار حقيقة واحكاما قوله وما ذكره ان نفع من انه لا يجوز الوطئ
 الا بعد الانقضاء والفسل وانما يطهر ومحمول على الاعتسار مجاز او فيه نظر لان المجزى بفعل
 بمعنى فعل لغوي حقيقي والمجاز بعد من الحقيقة اللهم الا انه يصعب المجاز مشهورا والحقيقة
 معجزة وليس فليس قوله ثبت بقوله تعالى خلقتكم ما في الارض جميعا فانه يدل على
 اباة جميع الاشياء شرعا فخص من عمومها ما ليس بمباح لا يقال معنى الآية الكريمة
 خلقتكم الكل كما ذكر في تفسير القاضي الكل واحد للكلانا نقول خلاف الظاهر ان استغراق
 سائر الجميع بمعنى كل فرد لا بمعنى مجموع الافراد وكذا استغراق من وما كما حقق في بحث
 الفاظ العموم قوله لو ثبت بعدم هذه الآية بكونه تعالى ان كان هذه الآية متأخرة عن
 نصوص التحريم كان ما نسخها لها فلا تحريم وان خلاف الاجماع وان كانت متقدمة فقد
 ثبت الا باحة الشرعية في الكل وتكرار النسخ حقيقة وان كانت متقدمة تخصن عمومها
 ما ليس بمباح ويتبع الثاني على الا باحة الشرعية قوله لا عند من يجوز تكليف المحال آفة
 اسارة الى امراد المصنف قوله اتفاقا اتفاقا اكثر من دهم الذين لا يجوزون تكليف

لا اتفاقا

في قوله بانه ملك الغير فيجزم التصرف فيه قبل ان يتصرف في خلقه طابا واطوا ولم يمنع الطاب
 من ان يخطئوا ذنوا والمطاليم ملك غير خالق الطالاب والمطال حتى يكون الاصل حراما
 التصرف في قوله وانما بانه آية قيل عليه ما يصير عليه فينايب به يجب ان يكون محرم عليه ولا
 يتحقق ان يكون محرم عليه ثابت لا بد من يقين فيه وحيث لا دليل فلا حرجة فلا حرج على
 نص وانه قوله ملك الغير فقد عرفت جوابه في قوله قوله تعالى وانا انما معصين لآية قيل
 التعذيب بغير البقرة صحيح لان اول المخالفين آدم عجم فلا فائدة في نفيه ذلك لمخالفه في نفسيه
 في حقه فحق التعذيب قبل السبت واجب بانه قبل آدم قوما مكلفين بسعي الجان من الجان
 بانه في صحة نفيه يكفي ان المكان والصحيح انما في حقه قبل يوم بنهم كمن فيه حجت لان المراد بما
 في الآية العذاب الوعوي كالعذاب المستصلح بدليل السياق في قوله قلت الحكم آية فيه نظر
 لان الحكم بالخطر مستلزم جواز العقاب وحيث لا جواز للعقاب بدلالة الآية المذكورة فلا
 خطر لانه انما في الاصل المستلزم انما في الاصل المستلزم انما في الاصل المستلزم انما في الاصل المستلزم
 بان المراد من الموقف عدم الحكم بالخطر والاباحة لا اصل فلا ينافيه الحكم بعدم الحكم في نفسه
 لان الحكم قديم عند الاشعري جوابه انما في نفسه صرح قبل ذلك وبعيد به بان كلام الشيخ هو
 على صورة المقرلة من ان الحكم للعقل لا على مذهبه فلا بعد على تقدير كونه حاكما ان الحكم
 فيه لا يستقل بادر له جهة مشنة وصحبه الى ان يرد الشرح او يقول ادراده بعدم الحكم عدم تعلقه
 وتعلقه حادث فيصح ان يوصف بالعدم لانما في العدم هو العدم في قوله لا لا يتصور فيه
 خلاف قبل عدم الخلاف بعد ثبوت الآية الحكم المستلزم في حقه المنع في قوله وفيه نظره
 وجيب بانما وحموي عدم تعلقه بالعقاب وعدمه في نفسه في حقه من احد هما نحو
 انما في الاصل المستلزم انما في الاصل المستلزم انما في الاصل المستلزم انما في الاصل المستلزم
 فيصير رسولان كانوا قائلين بعدم العقاب والا فاصحح حالهم على الصلاح
 وشم على الفاء وكلام من يحل حال المؤمنين على الصلاح اولى وانت جبريل ان يحل
 على الصلاح فيما يكن بوجه واما فيما لا يمكن فلا في قوله وايضا ثبتت آية فيجب ان لا يفتي
 المصداق لولاية النبي بشرط ان لا يعرف النفي بدليل بل بناء على العدم الاصل في هذا الدليل
 يفيد لولاية النبي مطلقا فلا يمتنع على ذلك في قوله وايضا ثبتت آية فيجب ان لا يفتي
 القديسين سارة الى احتمال ضررهم وان يرد انما في قوله وايضا ثبتت آية فيجب ان لا يفتي
 حتى لم يفتي بها احد القديسين نعم يصير على تقدير تبوننا في الدنيا من قائل انه عدم نزول
 وهو محال لان محال ادراك اصل قد عوى الاحلال معناه انما لم يغير الحال الاصل في الميثاق

انما هو في نفسه
 مشتمل

من قال انه محرم ولا اعدل المصالح كونه رواية اهل مبتدأ ورواية الاطراح نافية بقوله فانه
 اتفقوا على انه لم يكن في الحكم الاصلية * قوله ولغلب المؤمن بعد ملج في قوله عدم التقوى فترس
 المؤمن فانه ينظر بمراد متع * قوله في المنع والاجماع فيه بحث وهو ان كلام المصنف في
 انه التزجج كما يكون في الكتاب والسنة مستندا وسندا وان يكون في المنع مستندا وسندا
 حكما واعتبارا خارجا عن التزجج بالحكم يرجع الخطر على الاباحة والتزجج باخراج ترجيح
 ما يوافي القياس على ما لا يوافقه وانت خبير بان التزجج بالخطر والاباحة انما هو ترجيح بالمتن
 المستعمل على النسخ والامر * قال المصنف ما عرف لما آتاه قال في نصوص البدر في بحث لانه
 يفتقر اليها الا ان يريد مجرد اولي مجرد ولا لا منطوقا ما اذا اجتمعنا فسلك واحد قوله
 وهذا اولي ان عرف بالاجماع تأييد حقه في نوعه اولي مما عرف تأييد نوعه في جنسه ووجهه
 الحكم اصل التوكاسي وعلى ان الحاجب قال القاضي في تعليقه لان العلة هي العلة في
 التقدير فكلمة التثابة فيما ذكره اتمى وفيه بحث لان تأييد العلة استدلالها واستدلال
 جنسها بنوع الحكم لا يقتضي استدلال عينا لانه ملزوم الملزوم فيكون مؤثرا وكلا بعضا
 وذلك اتوى من استدلال عينا اذ لا يلزم منه استدلال جنسها وايضا لزوم لزوم لازم
 لمؤد ولا يلزم من لزوم لازم لزوم الملزوم فلان الترتيب على دفعه في الحكمة * قوله بحسب اصله
 بنوع الوصف بحسب الحكم قلت نعم لو لا ترتب الحكم على دفعه في الحكمة * قوله بحسب اصله
 ودرعه وعلته واما خارج الاول كعدم قطع الاصل على غيره والثالث كعدم التثابة
 فيه في عين الحكم وعين العلة على المساركة فيه في جنس الحكم وعين العلة او عين
 الحكم وجنس العلة والثالث كعدم ما العلة فيه قطعية على ما هي فيه ظنية الزجج كعدم
 ما يوافي قوله اهل المدينة او ائمة الاربعة على غيره * قوله لم لا يتجوز الزجج اه كانه اشار
 الى انه عدم تعرض المصنف لتأثير العين في قوله وايضا ما عرف بالاجماع تأييد نوعه في نوعه
 ليس كما يتجوز وقد يقال في اجواب او وجد اجماع تأييد عين علة في عين حكم فذلك مما
 لا يقاس فيه بل هو حكم خاص في نصته خاصة لا يتجاوز ما * قوله لان الاستحسان القوة
 اثره آه الظان يقال من انه كلام من القياس والاستحسان انما يقدم على الاخر لقوة اثره
 لان التقدم لقوة الاثر لا يتجوز الاستحسان على ما ذكره المصنف فيما سب * قوله وما كان
 بان هذا التعسف قد يرفع هذا الجواب بان رعاية المصلحة على الوجه الذي ذكر مؤيد
 الى العود على موضعها بالنقض وهو ان يكون العلة تسليع في الحكم كما يكون الترخيظ والارضا
 ليس نفوذ البضغ وقد ذكر المصنف ما جاز بالانفاذ بالعرفا ما ذكره * قوله قلنا في التزجج

اتقوا نفع السم في السم

النظر المشترك على النهج الرابع على
المشترك على الام لاكثر النهج
يضع مفهوما واكثر الام مطلب
منفصل والانتهاج لرفع المفه
استد * مشد

فيه الجواب ظاهر الضعف اذ تزوج الامة مع طول الحرة ينبغي في الارفاق لا محذور
 استماع من النجاشية الحرة والارفاق ينبغي فيه ان لا يكون الماء رقيقا ثم يرد ولا ينبغي
 فيه الحان يكون حرا فالاولى في الجواب ان لا يتم ان العزل استماع عنه التسابب بسبب العجز
 فقط وما ذاك يحصل لعدم المباشرة بل بتضييع المال الذي هو سبب وجود انسان آخر
 قوله وفيه نظر لان الحرة يجب بانها القادر على شراء المهر ان استطاع طول الحرة
 فعدم جواز تنكاح الامة بناء على استطاعة طول الحرة لا على القدرة على شراء الامة في
 الدليل على عدم جواز تنكاح الامة وهو مدفوع بان الدليل اقتضاه اني ارقاؤه الامة مع
 الضيقة عنه على الرواية ما ثبت عنه في عدم جواز ما نقله صاحب الكشف عن البربر
 قوله سترية على وزنه ذرية بمعنى المدقوقة ففعلية من سترناها نسروا ونحوها فالباء
 ضم السين من تغيير النسب كما كسر سمي في النسبة الى الكسر والمكسر والمكسر والمكسر
 من السرو ولقب راؤه الثانية آت لانها يحصل السرو بها قوله فاذا اجتمع الروايات
 الجواب عنه ان الكفر والرد لا يختلفان حاجت وتصح الاول النكاح للحب الاعتقاد
 والثاني نقصان الحال لم يكن له سجد اعلة لينفصل بل بمنزلة اجتماع علقين برأيه
 اجتماعية كاحد بني عم وهو زوج قوله يملك النكاح وملك اليمين آه ليس المراد بانها
 يملكها للكلين في زمان واحد ولا يجمع ملك اليمين وملك النكاح في زمان بالنسبة
 الى مالك واحد لانها قد يملك النكاح وقد يملك اليمين بخلاف الحرة فانها
 لا تحل الا لاول فدايرته النسبة في نكاح الحرة الامة الكناية للغير لا في تزوج الحرة المستبر
 الكناية كما قد اقر عليه كلامه قوله فاما تشبيهه بالطلاق آه محالة ان التشبيه في العلم بالاختيار
 وقد يجب ايضا بان الطلاق وضع المحرمه لكنها تقتضي حلاله فحق الطلاق منتزعة انما
 هو تغليب المحرمه على الحلال في كونه زائرا على النصف او كونه مقتضيا حلاله لرفعه لكون
 ذلك الحلال ايضا زائرا ضمنيا قاطرا قوله كما في اركان الصلوة قيل عليه نعم جعلوا الوصف
 ركنية الوضوء والركنية مطلعا ينقطع بان كان الصلوة واجوبا للمراد ان الركنية
 ان يتم انها مأمورة في الوضوء وتليق بمؤثرة في غير ما المسموح مؤثرة في التحقيق مطلق
 فهو ولي بالاعتبار منها قال المص لا يوجب التكرار كما في اركان الصلوة الكلام في
 التكرار بطريق النسبة الكمال فلا يرد السجدة الثانية قوله كصدد النصاب على الفقير
 كما اذ اباع السيف المحلي فاخذ بعض الثمن في المجلس يقع الحكاية ليعين ثمنها البتض
 قال المص ولا الوصف فانه قاربايت اصلا بلا بدل المراد من الوصف هو النصف على

منه
 من
 من
 من

مع انه التفرد والتعدد صورته انما الترجيح باعتبار المعنى المؤثر وفيه بحسب لانه يخرج
 عنه عمدة التكليف بالتعين امر مرغوب فيه اجماعا وفي الاحتراز عما فيه خلاف
 ذلك قالوا في انه يحكم كلام المشايخ بهنا على انه الترجيح بالتفرد باعتبار صورة
 العلة وترجيحنا المتعدد فيما يحول به باعتبار التأثير الساتر بالنص كما فهمنا القدر
 ونجس من إشارة المماثلة المذكورة فابن هذا من ذلك * قوله بل عندنا فني
 نقد من انحصار على العام حتى فكيف يكسر عام بهنا ويكون ان يحجب عنه بان حجاب
 كما به باعتبار الدلالة فان المؤثر باللفاظ الدلالة على المعاني ولما كانت دلالة
 احدى اخص قطعية ودلالة العام ظنية قدمه على العام بخلاف العلة فان المؤثر بانفس
 الدلالة بل فائدة حكم في النفع والاعم افيد وقد يجاب ايضا بان اسقاط الدليل فلا
 الاصل فالاصل تحليله وذلك في النصين ترجيح اخص لانه لا يستقط العمل بالعام
 بالحكمة اما كل من العلتين فيستقط الاخرى فاما جعل فائدة بالاسقاط اخرى وفيه بحث
 لان عموم العلة محراز عن إطلاقهما قينا ولما بتنا ول احتمال والاصل المحقق عدم
 الشمول * قوله ولما قلنا ان يقول آه قد يجاب عنه بان مراد المصنف ان الوصفين اذا كانا
 لهما اثر فالترجيح بالامور الاربعة المتقدمة وهي قوة الاثر وثباته على الحكم وكثرة
 الاصول وعكس فان غلبة الاسماء وما بعدها ليست من الاثر في شيء وما لا اثر له
 لا عبرة له اصلا وترجيحنا لانه لم يعتبر في اصل العلية الاثر له في الصلحية وباجهله
 ليست العبرة الا لكون الوصف مؤثرا او ملاما ولا اثر للترجيح بعلة الاسماء وما بعدها
 في فائدة سمي من زيادة الظن * قوله واما يقال آه قيل هذا مدفوع بان كل دليل يؤثر
 في ثبات المدلول كان له سبب معه غيره وليس المدلول متعلقا بجميع حتى يكون للسبب
 الاجتماعية تأثير في القوة وكونه موافقا للدليل الاخر وان كان له دخل في فائدة قوة في
 الدليل لكنه معارض بخلافه لدليل انحصار * قال المصنف على عدم ترجيح ابن عم وهو زوج
 يعني مات امرأة وترك ابن عم احدى زوجيها سخط النصف بالزوجية والباقي
 بينهما بالتعصيب فيصح من اربعة ثلثة للزوج وسهم لآخر * قوله بان تزوج عمه اثنى
 صورة ان يكون اخوان لآب وام او لآب وكل واحد منهما ابن فمات احدى فترك
 امرأة وهي ام ابنة فزوج اخوة امرأة فولدت له ابنا ثم مات هذا الاخ ثم مات ابن الاخ
 المتوفى لآل ولترك ابن عم احدى اخوة لام * قوله لا يرثه لو اجمعت الاخوة آه
 الاخوة في الموضوعين بضم الهزة والحاء وتسديد الواو والمفتوحة بمعنى المصدر لا بكسر

وسكونه الخاء وفتح الواو على انها جمع اخ او لا مع له ههنا والموت تحقيق كونه اخوة
 الام بمنزلة وصف لا سبب مستقل * قوله قد سبوا اي في اول باب العارضة
 * قوله فان لدية فيها نصفان اي اذا كان القتل خطأ واما اذا عمد فيجب القصاص
 عليهما واما وضع المسئلة في الخطأ لان اعتبار عدد الجناية ممكن فيه ينقسم
 الدية ولما سقط الترجيح مع مكانه اعتبار عدد الجراحات فيه فلا يسقط في العمد
 مع عدم إمكان تجري القصاص ولى * قوله واجواب انه الدار المشفوعة به قيل هذا
 ليس بموجه فانه كان تأثير العلة الفاعلية في المفعول بايجاد الله تعالى به كذا كذا
 يولد الثمر من الشجرة والولد من الحيوان بايجاد الله سبحانه لان الشجرة يوجدها ويحييها
 يوجدها الولد وايضاً لان الولد المشفوع بها علة فاعلية بل الفاعلية هي الشفع
 الذي يأخذ بالشفعة بها فاحتج في التوجيه انه المستحق بالشفعة انما يكون الانقسام
 على الشفعا بقدر الملك لو كانت الشفعة مولدة من الملك كالثمر من الشجرة والولد
 من الحيوان حتى يكون كل جزء منهما متولداً من كل جزء وليس كذلك بل هي مستندة
 الى العلة الفاعلية التي هي الشفع فالانقسام على الشفعا لا حصولها منهم لا الى
 المشفوع به اذ ليس حصولها منه وان كان سببه * قوله بمعرفة الاحكام دون المواقف
 واحكام الاخرة والآيات التي يتعلق بها الاحكام مقدار جسمانية آية ذكره في التاويل
 نفلاً عن الغزالي * قوله قدر ما يتعلق بالاحكام بدل من السنة وذكره في القواطع
 انه في معرفة السنة خمسة شروط معرفة طرقيها من تواتر واحاد وليكون المتواتر
 معلومة والآحاد مظنونة ومعرفة صحيحة والآحاد ورؤايتها يعمل بالصحيح منها
 وبعد عما لا يصح ومعرفة احكام الاقوال والافعال يعلم ما يتوجه لكل واحد منها
 ومعرفة ما تنفي عنه الاحتمال وحفظ الفاظه ما وجد لاحتمال فيه وترجيح ما يعارض من
 الاخبار * قوله وكان لا ولي ذكر الاجماع ايضاً جيب عنه بان معرفة الاجماع
 ليس بشرط كون الفقيه مجتهد بل شرط كونه اجتهاداً غير مردود ولا جمل ذلك وقع
 من بعض المجتهدين الخالفه للاجماع فرد ذلك اجتهاداً وهم وفي انه المصحح
 العلم بالمعنى الاجماعية شرط الفقهاء كما مر في تعريف الفقه * قوله للجواب السلام
 تقليداً قد يقال المجازة عن التقليد الى معرفة الدليل من ضرورة منصب الاجتهاد
 فانه لا يبلغ رتبة الاجتهاد الا وقع فرع سمعه اذ له خلق العالم واصناف الصانع
 جل جلاله وبجته الرسول وعم وعجاذاً القرآن فان كل ذلك يشمل عليه كتاب الله

سبحانه . ذلك محصل المبرور الحقيقية مجاوز لصاحبه عند التقليد * قوله ثم
 هذه السراطة قد يقال ان الصواب ان الاجتهاد غير متحدة لما ترى عند الفقه هو
 الذي له ملكة الاستنباط في الحكم وانما المتعلق بجوز ان يعلم بعض الاحكام من الادة
 والتحقيق ان الاجتهاد الذي هو النفاة كما لبلاغته وسائر العلوم التي هي عبارة عن
 الملكات وكما ان الشخص ذو قدر على تطبيقه فرد من الكلام بل نوع منه سكره وسكاته
 او مخرج او تم على مقتضى الحال لا يكون بلبيا ويجعل قصده الخواص والمزايا بيزلة العدة
 بل يجب ان يكون له ملكة يقدر بها على تطبيق كل كلام على مقتضى الحال حتى يقدر
 قصده وانما لذلك الاجتهاد فيكون المجتهد من له ملكة يقدر بها على استنباط كل
 حكم شرعي فرغم عن دليله ولا ينافي ذلك صدور الاروى من المجتهد لان قوله
 وانما المجتهد في حكم غلا بذكره من الاطلاء على اصول مقلده لان استنباطه على حسبها
 فلحكم المجتهد اجتهاد في الحكم والدليل على ذلك المروى في خبر ج * قوله ولله ذهاب عاتقه
 المتعزلة فانظر الاسلام وانما ذهاب المتعزلة على تقدير الحق وقصوب كل مجتهد
 الاجتهاد الاصلح والحاكم الولي بالشي فان الاصل للعباد وعلى الله تعالى التصويب للحكم
 لينا لوالنواب وكذا ما قالوا ان انعام الله تعالى في غير النبي عم كوفي حقيقة كنهه يطلبه
 رسوم انحصار مقتضى اصانية كل مجتهد لانه ولي كاصابة سمي قبل فيبحث لان معنى
 التصويب لو كان ذلك لم يغلب به من لا يقول بهما وليس كذلك فان كثير من اهل
 السنة فانكون بالتصويب دونها وليس شيء اذ لا فرجة بين الاصول يجوز ان
 ان يكون امر واحد لا زالا امور فكون منهاه عندهم اياها لا ينافي ان يكون عند غيرهم
 غيرهما * قوله فلهذا كان الخطي معذورا بان ما جاز الاول اسارة الى قول من قال اذا
 اخطأ لم يوجد ولكن عنه الاسم تحقيقا والثاني الى قول عامة الفقهاء وهو ان الخطي
 ما مور به قوله بقاء وانتهى الى بالنظر الى الدليل من حيث انه انما جاز ما ليس بدليل
 وبلا بالنظر الى الحكم حتى لا يصلح عليه * قوله وانتهى فقط وج كان مخطئا للتحق
 عند الله متصديقا في عمله * قوله وقية نظر لانه لا يوجد التساوي في كجانب عن بان
 التفاوت يحتاج الى مثبت ودليل ولا دليل ان هذا لا يمكن مثبتا للتفاوت
 فلا يحكم به من غير دليل وانت خبير بان عدم وجود الدليل لا يدل على عدم وجوده
 وان عدم عدم التفاوت النسبي من ذلك ليس علما بعدمه الثاني هو عدم
 على انظر عنهم في الكتب * قوله بل قد يحتمل انما قيل ليس محصل كلام المصنف ما ذكره

ثم لا يثبت ان يكون عارفا بغيره
 علم الكلام مستقر فيه كما لا يثبت
 من المتكلمين بل ان يكون عارفا
 بما يتوقف عليه الايمان مما ذكرناه
 في ذلك لا يثبت ان يكون مستبدا علم
 يكون نادرا على تقديره * قوله
 دفع السبب عنها كما لا يثبت
 في عادة القول من الاصول
 بل ان يكون عالما بالاصول
 من المجتهدين كما لا يثبت
 كذا في الاصول
 مش

على من

بإلزامه لأنهم لو كان الأمر كذلك سقط الاجتهاد واذله فائدة أخرى وهي العلم بان
 واحد كليل يجوز التجاوزه عند الاستعداد يستوي لاختلاف بطل منه * قوله يجوز اختيار
 الحكم قال المحقق الشريف فيه بحث فلا يلزم من تساوي الحق واليقين الحق بحد
 اختيار الحكم وحي دليل من غير مبالغة في الطلب والاجتهاد لان المشتبه هو الاجتهاد
 والاجتهاد مشروط ببدل الواسع بحيث يحبس من نفسه العجز عن المزيد عليه فيكون
 الاجتهاد مستقيا فلا يثبت الحكم * قوله وفي الباقي قال القاضى الشريف حق
 في هذا المقام ان يقال وفي معنى علمهم انما هم لان المتكلى عنده ما في طلب لا يكون
 مجتهدا اياهم ان العجز عن المزيد عليه مشروط في الاجتهاد * قوله ان داود دعم حكم
 بالغنى فصنعه ما روى عن رجلين دخلوا على داود وعنده سليمان عليهما السلام وهو ابن
 عشرة سنة وكان احدهما رجلين صاحب حرث والاخر صاحب نغم فقال صاحب
 الحرث اني قد اعلت غنمة فونغ في حرثي فلم يبق منه شيئا فقال داود دعم لك
 اياه النغم وقد كانت قيمتها متساوية فقال سليمان دعم غير هذا ارفق بهما
 فيظن ان اياه الحرث بالغنى فيضيق بالباقي ولاداما ويقوم صاحب النغم على الحرث حتى
 صار كليله فيشيب فيه يدفع هو غنمة اليه وهو حرثه اليه فقال داود دعم القضاء ما قضيت
 * قوله وقد يجاب انه تدبر في هذا الجواب بان الآية دللت على كون القنومي والحكومي
 في هذه المسئلة واحدة لان ضمير فحنا ما ضمير واحدة ولو جاز ان يكون ما ذكره
 داود دعم كمثومة لكان لواجب ان يقال فهنا غير ما اوجز منها سليمان وجبت
 اعلم ان الحكومة واحدة علم ان ما سواها ليس بحق قال متر تعالى وكلنا اثينا حكما
 بلهما معناه على هذا اثينا حكما يجوز ان يعمل به لانه اثينا الحكم ما هو الحق عملنا وعملنا
 ان ترك الاول من الانبياء بمنزلة الخطا بل ترك ما هو الاول عندنا على انه تخطئة
 في ما كان وهو المصداق وقول سليمان دعم غير هذا ارفق مع من خبر واحد لا يقتضي جواز
 الحكمين فالحل الارقية موجبة للتعيين فلا يتم ما بعده وقد يقتضى ايضا يجوز ان يكون
 ما جعل سليمان دعم صلحا ما فعله داود دعم حكما وجوابه ان قوله تعالى يحكم في الحق
 ينبغي ان يكون بطريق الصلح والالزام عموم المشترك او الجمع بين الحقيقة والمجاز
 وقد تقدم بطلانها * قوله قيل وفيه نظرة قد يجاب عنه بان ليس في كلام المصنف
 ما يدل على ان القياس منظر مثبت بل فيه ان الثابت بالقياس كالثبت بمعنى
 النص ولا خلاف فيه عند القائلين سواء قيل بان القياس مثبت ومضمر وكونه

ما ثبت بمضمون الشرط ونحوه من الاجتهادى هم كيف وثبت عندى من يقول به
بنفس القلم لا باستقراء الجهد قوله والمتمنع لا يكون حكما شرعيا مع ان المؤدى
بالتمثيل هو الحكم الشرعى المنصوص وايضا عليه كما قرأه على جدي بانها
يصح هذا لو كان الاحكام المتناقضة الحاصلة بالتعليلات المختلفة معده من نقص
واحد وليس كذلك بل من نصوص مختلفة فلا ينافى التناقض بعد التقدمة عليه
قبلها ثم اجاب بان الدليل صحيح فيما اذا كان اصل التعليلات المختلفة واحدا كما في جدي
الربو المأخذ في غيره اذا تأخر بالفصل وانت خبير بانها الاعتراض المذكور انما يتوجه
ويحتاج في دفعه الى تجويز المذكور اذا كان المراد من توليم وتمنع لا يكون حكما
شرعيا ما ذكرناه اذا كان الحكم الحاصل بالفروع بعد التقدمة يلزم ان لا يكون حكما
شرعيا لان المتمنع لا يكون ذلك قاطعا قوله فلما كان ثوابه نصف المصيب النصفية
بالنظر الى قوله عم ان صاحب فله اجران وان خطأ فله اجر واحد واما بالنظر الى
قوله عم لعدم العموم من اعراض الحكم على انك ان صبت فلنك عشر حسنات وان اخطأت
فلنك حسنة واحدة فبا اعتبار انه لو كان مصيبا ابتداء وانتهى كما انه لا اجر لغيره
الا صابئين مع قطع النظر عن كمية المعطى قاطعا قوله وهذا اضعف آة قال في فصول
البدائع هذا مغفول عن ان الدليل ان لم يكن وليلا شرعيا فالأخذ به ان لم يؤد الى
الى العقاب كما في رد عليه آية يدر فلا تفر من ان لا يؤدى الى التوب * قوله فما
لا يعتد به في مسائل الاصول لان هذا الظنى ولا لاث الاصول قطعية قال في فصول
بدائع بسى لانه ما ذكره بقا عرف سيع فيما قصوده الظاهر وهو الاجتهاد بههنا
والصحيح في الرد عليه ان الكمال الذى يقتضيه المطلق الكمال فى الحقيقة لا بعد المحل
عن الدليل والمط ولئن سلم فانظر من الاخطاء ما فى المط ولئن سلم فقد يختلف
ما نغ وهو ترتيب الحسنه وليس ترتيبها بمجرد المسئلة قوله حتى لو لم يتحقق
ذلك آة ويمكن تقرير اصل الجواب بوجه لا يرد عليه هذا وهو انما لا نعلم ان سخفا
العذاب على تقدير عدم سبب الكتاب على الاجتهاد بالخطا بل على ترك
الغزبية كما قرأه اتفق العذاب بترك الغزبية سبب الكتاب بالمرحصة
* مباحث الحكم قوله يتناول القياس الخفيف السواء بالاحكام
الاجتهادية مطلقا فالعرض القياس اما بطريق التمثيل او لانه المراد به الاجتهاد
مطلقا لا على سبيل المجازة قوله فليس حكم حقيقة ان نسب ان يقال

لا اعتراض ذكر جدي فى فصول
البدائع وانما في الجواب
والعبارة التى ذكرتها عبادته في
الحواشى اوردها لوضوحها
مشه
فيل النزاع لفظي لانها جعل الخطا
ابتداء وانتهى الادب بالاصاب
جعل دليل بحيث يكون موصلا الى
ما هو جوهره ثم قال في رد جدي
الخطا ابتداء فقط الادب بالاصاب
استقراء الجهد في ادب بالاصاب
في الدليل الموصل الى ما هو الحق
مشه
العبارة في سخفا يتناول القياس
بما في النسبة فعلى هذا الاستقامة
في العبارة وفي بعض النسخ يتناول
القياس فيه فيجوز ان يتناول
لان القياس ليس حكما
ط مشه
باعتبار ذكر الاخص والاداة
الاعلم مشه
توسيع اسم الاجتهاد على غير القياس
الخفيف بل في الاستنباط
المضمون الخفيف والاداة
بالمراد الاصلية مشه

حكم الله تعالى على المجتهد بان يعمل على موجب ظنه امكن ان يستند ذلك الحكم اليه
تعالى ما نينا لاسيما في مثله وان لم يكن حكمه تعالى قبل الاجتهاد * قوله ليس
بظ وخصص البيان بما سواه بقرينة انه لا يجب ههنا عن الحكم الذي هو اثر فعل
المكلف في نفسه لا ينافي كونه فعلا له فالملك ايضا فعل كالبيع والنكاح غير ان اثر
لفعل اخر يثار بقاءه فملكه وانجرهما فملك التمتع بهما فهو محكوم به والملك محكوم
عليه بالالكية والدين ايضا فعل يضاف الى الفاعل والمفعول فان حكم به على الدين
ففعل يضاف الى الفاعل وان حكم به على الدين فمضاف الى المدين وان كان
ففعل محكوم به على المكلف وروى بان المراد بفعل المكلف هو الفعل الاختياري
الذي ينصف بالاحكام النجسة والملك ليس كذلك وقد يجاب بان الفعل
الذي هو مقدمة الملك اختياري وهو كاف في كون الملك اختياريا بمقتضى
باجد تلك الاحكام * قوله ومعد الاباحة منه تغليباً قد يقال ايضا بانه الحكم
في التكليف لا يقتضي ثبوت التكليف فيه بل يجوز باعتبار سلب التكليف
فيه عن طريق فعل المكلف وهذه السلب ليس بما خود في مفهوم الحكم الوضعي حتى
يجوز بالمقابلة فان عدم الاعتبار ليس اعتبار لعدم الحكم التكليفي ما نسب
الى التكليف ثبوتاً او سلباً فلا يندرج فيه الوضعي ولا يخفى ما فيه من التكليف
قائل الفاضل الشريف ويمكن ان يقال المراد بالحكم التكليفي ما يتوقف وروده
على فهم المخاطب والسباح لانه ما يكون ما دون الفعل وتركه والاذن لا يتعلق
الافعل من فهمه ويكون مكلفاً الا يرى انه لا يقال اذن اكرع للمصبي بفعل
الاصطيد وتركه ويقال للمكلف مثلاً ذلك ففعله الاباحة منه تغليباً انتهى وتماثل
ايضاً السباح وقع التكليف به بان يفعله مباح حتى ان حكم بحر منه كفر
فالواجب مكلف بفعله على اعتقاده وانه واجب واحكام مكلف تركه على اعتقاده
انه حرام والسباح وان خيره فيه لكنه مكلف باعتقاده وابعثه فلا يخلو عن التكليف به
وانت خبير بان عدم تحققه مثل هذا التكليف في الاحكام الوضعية محل نظر فليست
قال المص فان التعلق بالحكم اه فيه بحث لان التعلق بالحكم وان كان موجوداً
في جميع الاحكام في نفس الامر لان الحكم فيه ليس بتعلق بشئ بان يكون
التعلق محكوماً به ووجه الحاجة الى ما ذكره بالنظر الى وجود التعلق بالحكم فليفهم
* قوله يشير بان مراده انما قال يشير لاحتمال ان لا يكون الباء صلة للحكم بل

سلكا احكامهم بهذا الحكم هو الله
تعالى على مقتضى انه سبحانه
هو الذي امر بان يجوز المجتهد لموجب
هذا الحكم * مستند

الاساس في هذا المقصود بيان
ما يطبق عليه لفظ الحكم في الشرع
مستند

فيه كلام وهو ان التفتك كيف
يقصور ان يكون فعلاً قد بر
مستند
اعني الوجوب والندب و
احتماله والكرهية والاباحة
مستند

فان احكام الوضعي مثلاً الوقت
سلب لوجوب الصلوة والاذن
سلب لوجوب سبيله حتى
ان يقتضيه انه سبيل
ان حكم بعدم كونه سبيلاً
انه لا يجب اذا دخل الوقت
وانما لا يجب مستند

يكون للملابسة * قوله صحيح ظاهرياً ليس الوجوب وكذا الملك نفس الاسناد
 لكن لا يخرج عنه وجعلها قسماً بهذا الاعتبار وقد يقال المراد بالحكم خطاب الله تعالى
 ومعنى ملك الرقبة خطاب الله تعالى بقبول ملك الرقبة للمكلف بالشري ونحوه
 وكذا الوجوب خطاباً تعالى بقبول على المكلف ولا يخفى انه نقسف * قوله
 ولما بهما آية فهو والقسم ما يطلو عليه لفظ الحكم لا الاسناد * قوله قلنا
 لزوم الشرع لا يخفى انه هذا الجواب لا يتم في نفس النية اذ ليس له في الزامه شيء
 ولا يخفى انها تنصف بالصحة والفساد فالاولى ان يفسر بموافقة امر الشرع * قوله
 وكذا معنى صحة القضاء اى قضاء القاضى * قوله في اركانه وشرايطه النظر
 ان لفظ الواو بمعنى او اذ يجوز ان يكون المحلل في البطل من جهة الاركان ومن الشرائط
 وبالعكس اما الاول فكلما انكح بلفظي المستقبل مع تحقق الشرط واما العكس
 فكلما انكح بلا شرط مع تحقق الاركان * قوله والافتقار اى وان لم يكن
 عدم اتصاله من جهة خلل في اركانه وشرايطه من جهة اوصافه اللازمة واما
 قيدنا باللازمية لان التحلل ان كان باعتبار امر مجاوز فله ووهو من الاحكام الخمسة
 وانما لم يتعرض له اعتماداً على شهرته في موضع يشير اليه بقوله فيما ياتي للضرورة
 ما ليس بشرع * قوله وكذا الكلام في الانتقادات فان المنتصف بهذه التسمية
 فعل المكلف لا الحكم لكن يطلو الحكم على هذه التسمية بمعنى انها ثبت بكتاب
 الشارع * قوله وكثير من المحققين آه قيل عليه كلامه يشير باستحسان بالنسب
 اليهم ليس كذلك لان اباحة الانتفاع وحرمة انما هي من احكام الصحة والبطلان
 لانه الاباحة معنى الصحة والحرمة معنى البطلان بل الصحة موافقة امر الشارع والبطلان
 عدمه * قوله وهو تعلقه بالمحكوم عليه وبه لم يذكر الحكم وكانه بناء على انه ليس
 في الاحكام التكليفية حكم بتعلو بشي باحكام وان ثبت هذا التعلق في نفس الامر
 * قوله وذلك لان الشارع حكم آه فان قلت يلزم ان يكون الاحكام الخمسة
 ايضاً من خطاب الوضع لان الشارع حكم بتعلو الوجوب مثلاً بفعل المكلف ولم
 يقل احد قلت يعتبر في الوضع عدم تحقق الاقتضاء والتحرر كما علم من تعريف
 الحكم المذكور في وائل الكتاب * قوله والفساد ما يكون شرعاً باصلاً وبن
 وصفه خارجاً عن الاقسام ولك ان تدعى انه هذا ليس بمحقق لان مشروعية
 الوصف الشارع يتوقف على مشروعية الاصل وان لم يتحقق التوقف على جانب

غير ترتب الاثر فالعقد الفضولي صحيح لكونه موصلا الى المنة الدنيوي وهو الملك
الموقوف لكن لا يرتب عليه الاثر وهو اطلاق التصرف والانتفاع لانه بالملك
الساكن وهو مراد للمع بقوله كالملك * قوله نوع تسامح لان الاولوية
انما يطلو عرفا على رجحان احد الطرفين لا الى حد الوجوب فاطلاقه على مطلق
الرجحان تسامح * قوله والمراد بالاستواء اهـ هذا تحقيقه معنى الاستواء عند
فالخراج تابع له لا يجبر الى القيد بالخراج الاضلال المذكورة لان الكلام في فعل المكلف
يفتح بهذا التقييد * قوله معنى الاولوية والاستواء: اسارة آه الاسارة
في الاستواء الى ذكر باعتبار النفي اي لا يعاقب عليه وعدم العقاب من المقاصد
الآخرة * قوله كالرخصة الوجبة الجائز ان ثبت على خلاف الدليل بغير
فرخصة سواء وجب كالحكم المتيقن المضطر والعصر عندنا واذن كالفطر عند
الافاعي لاح في قول واستمع كالافرار في السفر عند من لم يفصل منهم * قوله
ولامعنى التخصيص يمكن ان يقال الحكم الغير الاصلي فان نصف ببعض هذه الاحكام
لا يتصف ببعضها كالحكمة والموت العظيم الى الالف ام اتخذه فلذا خصه وقيل
وجه التخصيص ان الحكم الاصلي لكونه مقصودا اربع او الامر المتصف بهذه الاحكام
او لا وبالذات واتصاف الحكم الغير الاصلي بها انما هو ثانيا وبالعرض وهذا القدر
يكفي للتخصيص في الجملة * قوله نجاحا لا يفر بسكون الكاف من الكفر امي واه
كافرا قال الكيت عاطب به اهل البيت وكان شيئا وطائفة قد كفروا في
الحكم قالوا مئسي وذنوب وما كفره بتسديد الفاء فقال في الغزب لم اجده الا
في الاساس وعليه قوله بشارة وهو من الجوارح عاطب واصل بن عطاف المغير
بيت عتق الرزقة ما بالي وما بالكم بكفرون رجلا لا كفروا رجلا يعني اخرج اذ كفروا
عليارضة * قوله ليسو وقيل لا يفسق المستحو اعني الذي لا يرى العمل به
وجبا واختلف ما ينشأ من تفسير الفاسد فمن قال الفاسق هو الخارج عن طاعة الله
تعالى بالارتكاب كبيرة لا يفسق غير المستحو لان الكبيرة ما ثبت كونه معصية
به ليرتبطي وهذا اليسر كذلك وقد استخرج عن امر الله تعالى بالارتكاب
معصية كبيرة لا يفسقه * قوله ولا معنى للاحتجاج بان الشافعي رد على المص
د قوله او بان الفرض آه رد على صاحب التحقيق وقد يجاب عنه بان بيان تفاوت
و بيان حقيقتهما اللغوي تنبيه على اتم الاصل في النظر عما يراه المناسبة بين اللغوي

فيه ايات الله و دفع الحق من الترتيب
بانه امر اذ الله غير صادق
على الواجب فظاهر القلب
بانه امر اذ الله امر آخر لا يرد
على الاولوية بل هي التي يصح ما
للفرض والواجب والفصل
والمتدرب وكذا الحكم المذكور
وقد اختاره المصنف بعرف
فلم ينهها عن الآخر مما يفتق
منه

ومفضل قال ان من نظر
المسألة فندب الاشارة
وان لم ينظر فندب الصوم
فلذا بابه * مثله

فلا يجرى ما يمكن فالمصير الى الاصل اولى وانت خبير بان الاجتماع بحديث التفاوت
على ما ذكره المصير احتجاج مستقر وبيان الغنيين للفقيرين والواجب ليس
بمقدمة في هذا الاستدلال ولا يخفى انه الواجب المذكور لا يدفع ما اورده على احتجاج
المصير والتقريب له بالنسبة اليه وانما بالنسبة الى احتجاج صاحب التحقيق فلا
تقريب في الجملة الا ان ما له على تقدير تمامه هو ان الاولى انه يصطاح على اطلاق
الفرض على ما ثبت بقطعي والواجب ما ثبت بظني وليس هذا احتجاجا معتبرا به
على الخصم نعم يدعى ان الفرض ان الرجوع عما ذهب اليه علما ونازعه من
جبر الفرض بمعنى يناسبه لغة والواجب بمعنى يناسبه لغة والحكم على كل ما يناسب
من كونه جاحده وفست تارك العمل غير ماول ولا مستخف ونحو ذلك ولا اصطلاح
على انها عبارة عن معنى واحد خاليا عن المعنى صفر عن الفائدة * قوله فلام
امتناع او اجيب عنه بانهم لا يدعون الامتناعين وان اشعر به ظاهر عباراتهم بل
عدم وجود التقدير وعدم وجوب السقوط في الفرض فلا يرد النقص بالمشج وانت
خبير بان قوله الا ترى سندا من امتناع التقدير بالبدليل الظني وهو الاعتراف
انه اذا لم يمنع لم يكن اطلاقا لفظ الفرض على الواجب اعني ما ثبت بدليل ظني خاليا
عن مناسبة المعنى للظني بل يتحقق التقدير في كل واجب فقي العبارة اوجه
مستحجة حيث اقتصر على منع الامتناع ومقصوده دعوى الثبوت اي بقرينة
السوق على هذا يدفع الجواب المذكور قل * قول المصير سنة الهدى لم يرد بالهدى
الدين والاضافة سنة اليه باعتبار انها مكملة له * قوله وتركها واجب يوجب
اساءة وذكر همة الاساءة دون الكراهية قال المحل في الكراهية فخص من الاساءة
وهذا اولي من قول المحصرين في المعنى تركها ضلال الا ان يريد الاصرار على تركها ولا
لم يكن فرد بين ترك السنة والواجب ثم لو ترك قوم سن الهدى عوتبوا ولو
تركها اهل بلدة او اقربا او قوتوا على ذلك بالسلح قال محمد راج لان كان من اعلام
الدين فالاصرار على تركه استخفاف بالدين وقال ابو يوسف المقاتلة بالسلح
عند ترك الواجبات دون السن * قوله سنة العبرين ان اريد بالعبرين ابو بكر
وعمر رضي الله عنهما فاعتق العبران ومن بينهما من اخلفا اجماعات الاولاد فلا تغليب
* قوله ولا يخفى انه الكلام اجاب عنه في فصول البدائع بان الاصل في الاطلاق
التحقيقه فلا يحد منها مفيدة والنزاع في المطلق وانما الاعتراض عليه بان السنة

ولو ترك واحد فرب نجس
فلا يقابل لانه لا يذم من
استخفاف اليه * مشه

اجيب من قوله ولا يخفى بان
ما رواه ابن النجاشي وم فلا يتجوز
يضاف اليه غير النجاشي وم قد يدفع
مطلقا بطريقه النجاشي وم قد يدفع
بان اطلاق المقتضى على المعنى
اطلاق المطلق السنة بل قد يدفع
الفرد وسبوع الاستحسان
كما طاعة وقد عرفت انه فاعه ٣٧
قوله لا يقول التمسك به * مشه

فيه بالمعنى اللغوي فتعرف جوابه من قولنا لا نأمنه نقول التمسك به وفيه بحث
 لانهم قالوا الاصل انما يصح للذوق لا للزمام كما حرقى ركن القياس في بحث تعليل
 النصوص * قوله صارقة عن التخصيص قال في فصول البديع العليم ليس قرينة
 صارقة اذ هو فرع الاختصاص انتهى لا يقال السنة في هذا الحديث بالمعنى اللغوي
 ولا قال في القسم الثاني من سن سنة سبينة والكلام في السنة الشرعية لا نأمنه
 التمسك في حق تناول السنة الحنة لسنة غير الرسول وعم وتخصيصه بالسنة الرسول
 عم سرعا لا بد له من دليل ومالم يثبت الاختصاص بالليل لا وجه للقول بخلافه
 للغة * قوله والشغل هو في الاصل بمعنى الزيادة ومنه انتقل للغة والناسخ لولا لوله
 لزيادة وتما على الجهاد والسكاح * قوله اي نسخ الثواب لانه ثواب السنة لانه
 خلاف لما ذهب اذ لا وجوب على الله تعالى * قوله ولا يذم تاركه فذكر في قد النفل
 مع انه فرض * قوله بان المراد من الترك المذكور في تعريف النفل الترك مطلقا
 اي وانما يخرج صوم المسافر لان تاركه دائما يذم وغيره موم مؤخر مطلقا * قوله
 وعن الثاني باسم الزيادة فيه بحث لان من لوازم العرض ان يعاقب على تركه
 وبعد التحقيق لا يتصور ترك الله لان يقال المراد انه لو فرض تحقق ترك ولو كان
 المفروض انما لا يتصور ان يترك العقاب وفيه بعد لا يخفى على ان قطع
 الريبة بالسنة الى الزيادة محال * قوله كشف ذوقه وقطع جبل مملوك على
 قدير غيره * قوله بخلاف فساد وزرع الغير جواب شكال ورد على الجواب المذكور
 وهو انه الامر لو كان كما ذكرت ينبغي ان يصح ما فسد من الذرع * قوله صار
 عبادة الله تعالى ليس المراد انه صار عبادة بالفعل حتى يرد عليه ان الموجود لا يصير
 عبادة انما بانضمام الباقي اليه كما يدل عليه قوله اذ لا صحته بدون الباقي لان الكل
 عبادة واحدة بل المراد كان عرضه ان يصير عبادة بانضمام الباقي * قوله لا على وصف
 وانه عبادة قال الفاضل الشريف لا ولي ان يذكر لفظ البقاء ليوافق الكلام الباقى
 وهو قوله والموقوف على صحة المؤدى هو صيرورة الاجزاء الباقية عبادة ولك
 ان يحكم على حذف النصف المذكور * قوله لكن ثواب تاركه اذ في ثواب قدسنا
 لا عثره عليه في اول الكتاب بان المصير الى الله ايضا جعل ترك احكام والمكروه كراهة
 التحريم مما لا يثاب عليه وجعل ترك المكروه كراهة للتنزيه مما يثاب عليه دون
 تركها مما لا يعقل * قوله دون استحواذ العقوبة بالنار كحرمانها الشفاعة اعظم عليه

لانه انما فيه قيد ان الثواب على
 النفل فاشارة الى تحققة بقوله
 يظن فرضا اذ لا شك ان النفل
 يناسب عليه وهو حق بغير الشك
 بقوله ولا يذم

بأن حرمان الشفاعة يستلزم استحقا العقوبة بالنار لان ترك الشكر يستلزمه وهو
حاصل لجميع الناس فان الشكر على النعمة يعرض يستحق الشكر والتمجيد والطاعة البشرية
لا تقضي الشكر فلو لا الشفاعة لاستحق الجميع العقوبة بالنار وبجواب ان ترك الشكر
انما يستوجب استحقا العقوبة بالنار ان كان الشكر مقدورا والشكر على جميع النعم
التي من جملتها الاقدار على الشكر لا تقضي به الطاقة البشرية كما اعترف بالمعصية على
الشفاعة برفع العقوبة بالنار لاستحقاقها فلو لم يتركها لاعتراض بان ترك
الحرم بل الكثرة لاستحق حرمان الشفاعة فكيف يستحق ترك الشكر وقد حرم متنافي
تحقيقه تعريف النعمة جوابه ولا يحتاج الى ان يقال معنى الحديث الشريف من ترك سنتي
ليغضبه في مرضه لم يزل عليه السلام قيل عليه السلام في الذي تركت ما دون الحرام اعني المكروه
* قوله قوله عليه السلام قيل عليه السلام في الذي تركت ما دون الحرام اعني المكروه
كراهية تركه ومارك السنة واخر فيه نعم برأيه يقال المفهوم من الحديث الشريف
ان الذي تركه المكروه يحرم الشفاعة لا يدل على انه لا يستحق العقوبة بالنار فلما ثبت
من بيان الدليل عليه * قوله فسمي اخصه ورفعه العزيمة الرحمة في الهفة
عبارة عن اليسر والسهولة يقال رخص السفر اذ تسرت لاهلها لكثرة وجود
الاشكال فظنة الرعاية فيها يسر الحكم المبني على ائثار العباد لما فيه من اليسر
والسهولة واما العزيمة فهي من العزم وهو في اللغة اقصى التدبير فتدبر
بجدل عن اى قصد مثلا كذا في العزيمة ويسمى الحكم الاقصى بها لانه من حيث كونه
اصلا مشروعا في نهاية الوكادة والقوة حقا تدبر احكامنا بحكم انه الرضا بغير حبيبه
وله الامر بفعل ما يشاء ويحكم ما يريد وعلينا الاستسلام والانقياد * قوله واخوته قما
تعذر به المص قدس به الاعتذار عنه * قوله وذكر ابو اليسر انه لا يخفى انه تعريفه لما في
او قد ترك المؤخذة على الفعل مستلزم قيام المحرم وحرمة الفعل في العزيمة تفصيلا
منه سبحانه * قوله لو كانت مباحا لم يزل مباحة لان المباح جعل من اعداد الاسماء
انجادة * قوله اما لا اوجب عنه بان كل له عند خوف نفسه غيرة لا رخصة ورة
بانه مبني على العذر في العزيمة لا يكون كذلك على كلام * قوله وغيره فيه تأمل * قوله قما
استيج مع قيام المحرم والمحرم لقائل ان يقول ان كان المحرم تأملا وحكمة ايضا قائما
فالعمل باليسر الرخص علم بالرجوع ومخالفة الرجوع من اليسر والسهولة * قوله كلامه
في هذا التقسيم قيل هذا اليسر لموجه لان كلامه هو لا يدل الا على انه احد الالاف

النعم ما يطوق اسم الرخصة
سواء كان بطريق الحقيقة او المجاز
فلا بد ان مورد الرخصة يجب
ان يكون مشروعا ولا يستلزم
رخصة به القبول المجازي
مسألة

الاربعة من الرخصة هذا هو الذي استبح مع قيام المحرم واللازم منه ان يكون مقابل هذا
 التقسيم من الغزيرة الاحكام لا الاختصار وانت خبير بان هذا التقسيم انحصار الرخصة
 الحقيقية في الاباحة لا الاختصار مطلقا الرخصة ومنه الاستبعاد ذكر لفظ استبح في الرخصة
 الحقيقية معناه قوله لانها مقابلها فيه كما ذكر حيث لا يلزم من انحصار حقيقة الرخصة في
 الاباحة وان ارد بها ما يكون بطريق التماسا وهي انحصار الغزيرة في حرمة اذ لا ينحصر مقابل
 الاباحة في الحرمة فحجز ان يكون الغزيرة وجوب الفعل فيقلب الرخصة اباحة بمعنى ساء
 الفعل والترك ويمكن ان يقال الرخصة في مثلها ليس في نفس الفعل حقيقة لانه غزيرة لا يرجع
 الى المحرك والغزيرة حرمة اما لازما او اوجها فصيح ما ذكره فليسا له قوله ليسهل احكام فيه
 قل حيث صرح فيما سبقت بخرج احكام عند المصنف قوله ولا يكون بين الكلامين منافاة
 احد الكلامين من حصر الرخصة الحقيقية في النوعين اللذين غزيرة كل منهما حرام وانما يصح
 الغزيرة في الفرض والواجب السنة والنفاء قوله في الفرض والواجب واحكام اذ ليس
 في السنة والنظر محرم لاني جانب الفعل ولا في جانب الترك * قوله والروحان الموضع بطريق
 الروحان محقق في السنة والنظر فيه بحث لان نفس الحرمة بما يتناول في ترك السنة حاله نحو
 لا يستقيم ههنا لان حكم هذا القسم هو اولوية الاخذ بالغزيرة وبذل النفس حسية لا يتناول
 فانحو ان المراد بالحرمة حرمة ترك الغزيرة وذلك بالوجوب وبهذه الظاهر المراد بالاستباحة
 مطلقا اذ لا لتساوي * ولا بد من حكم بدين وهو اولوية الاخذ بالغزيرة * قوله
 اجيب بان معنى الاستباحة فانظر فصول البدائع الاولى ان يقال المراد قيام الحرمة
 معني وعدم المؤخذة لمراد به هو ريس النهي وتحقيقه ان المنهي عنه الذي هو تحريم
 المعاقب على فعله والنتاب على تركه صورة هو فعله المعاقب عليه معني هو تركه المتأخر
 عنه لان معنى السعي هو الموت منه ولا ريب ان الموت احكام تركه اذ تحقق هذا الفعل لا كان
 السعي بالتحريم في هذا القسم جواز الاخذ بفعله على ان يعاقب على فعله ذهب صورة
 احكامه ولا يقتضي التواب على تركه لم يذهب معنى احكامه وبذا معني كون الحرمة باقية معني
 ذهبت صورة وذهب التحقيق التوفيق بين الاستباحة للصورية والحرمة المعنوية
 * قوله بزم هو الروح في الموت ذهب نفسه بالفتح والكسر هو قاض حجت روحه
 وانما هي الله تعالى اما انما ذهبت نفسه وانما هو الروح فليس من كلامهم قوله وكذا
 الامر بالمعروف اعلم ان قيام الحرمة في الامثلة التي ذكرت في هذا القسم ظاهرا في الكفر
 فلما ذكره من ان حرمة لا تزول ابدانا في غيرة فلان حرمة وانما هي الزوال لكنها

نعم يلزم ذلك من اعتبار المحرم
 والمحرم بالقياس الى جانب الفعل
 المستباح ولو سلم ذلك لا عين
 حيث قال في هذا لا يكون الغزيرة
 قبل ورود الرخصة بما حادها
 ثم قال ذكره المصنف مشتملا
 على الامر بالمعروف اذ انقاد الفعل
 ونظر في الترك وان شاء فعل حتى
 في صفة المحرم لا في صفة المحرم
 القائمة بالمعروف وفي بزل نفس
 ينظر في جميع المقسمة وانما كان في
 بطلان جميع المقسمة وانما كان في
 بجانب اختلاف نفس ذلك فصار
 يعلم انه ينظر في غير ان يبيح فيه
 مضيقا لانه لا يبيح فيه
 عليه ولا يكون شهيدا الا اذا كان
 انما سئل عما عداه لا ان كان
 لم يفتح توكيد الله ولم يبيح التمسك
 عدوك فابعد الظلمة است
 في المعادي قلنا او جها ويزن

لم يزل لعدم دليل زوالها وذلك لانه المعصية الرخصة ثبت ضرورية والفروقة بين رفع
 بزيادها صورة اي بانه لا يؤخذ في حقها ما مضى لا لعدم دليل سقوط الحرمة المعنوية
 اعني التوب على تركه * قوله بالوكان حريضا في شرح التاويلات انه لم يصرح
 اذ اجبر على الاطراف متناحيا قسما بينه في انه لا يكون التحمين (تسميد) لاقامتهما
 حواشي تقع لعدم سقوط دليل وجوب البذل * قوله السادة الى ما ذكره فخر الاسلام
 بحث في المفهوم من كلام المصنف العمل بالزنية ليس اولى عند الخصم ولا يقيم منه ان
 يكون العمل بالرخصة هو الاولى عنده بخلاف التساوي ولك ان تقول الذي هو اشأ
 بذلك ولا يقدح فيها لاحتمال المذكور * قال المصنف وهو مستثنى من قوله والزنية اولى
 قيل نعم انما يقول كانه الواجب ان يكون الزنية في الصوم اولى مطلقا لانه القدر والقيمة
 بدليل عاود نفسك فانها انتصب لمعادات وقتر عدا وافتتح وجب ولهذا شرع بجها
 فيكون الصوم اولى وان ادعى الى الهلاك ويمكن ان يجاب بانه شرعية الصوم لا رتبة
 النفس بطاعة الله تعالى فلا يجوز اتيانه على وجه يؤدى الى انتفائه والحديث على
 تقديره يوجب على المعاداة بمنعها عما سببه لا يقبلها فرق بين النفس المؤمنة والكافرة
 * قوله من الاخرة قال الشيخ الكليني في شرح مسأله الاثوار اولى الى الاخرة في بني
 اسير مثل كانه في عشرة اشياء كاتب الطباط محرم عليهم بالتوب وكان الواجب
 عليهم تحسين صلوة في اليوم والليلة وكان ذلك محرم عليهم لم يكن عليهم من
 الجناية والحديث غير لما لم يكن صلواتهم جائز في المسجد وكان يحرم عليهم الاكل
 في الصوم بعد النوم ويحرم عليهم الجماع بعد الغنمة والصوم كما لا خلاف وكان علامة قبول
 قربانهم احرقة بنار نازل من السماء وحسناتهم كانت بوحدة ومن اذن منهم ذنبا
 بالليل كان يصبح وهو مكتوب في باب دارة انتهى كلامه وانت خبير بان قطع الاعضاء
 الخاطئة وقتر موضع الخجاسة * قوله بغير الحرام وحركوا العروق في اللحم وحسريم
 السبب زوايد على ذكره * قوله يحرم الحكم باقتصاص حتى لا يجوز العقوبة بترقيم
 شريعة اليهود وصرح به صاحب الكشاف والحق ان المنهي في تلك الشريعة احد ورثة
 القليل الذين هم القائلون انهم يجوزوا العقوبة اصلا فانه العقوبة مندوب عندهم ايضا لقوله
 تعالى فمن قصد به فهو كفارة بعد قوله ولتبنا عليهم فيها الآية على انه قال في تفسير
 قوله تعالى ولتبنا عليهم فيها الآية في قوله فاعفوا عنهم في قوله فاعفوا عنهم
 ياخذوا بها ان يحسن هو الاقتصار والامتنان بالعفو * قوله فاعفوا

ومن قول الشيخ
 النكاحية اعداء الجاهل
 الفاسقة سراج الاجل
 مشهورة

قائم والحكم متراف اذ هو الموجب بسبب الوجوب وهي في حق الصوم شهود الشهر والحكم
وجوب الصوم صرح به المص حيث قال فالسبب شهود الشهر والحكم وجوب الصوم
وقد بحث لانه القول بتراف الحكم على هذا مخالف لما صرح به في الفرق بين نظم الوجوب
وجوب الاداء من الاول متحقق في حيز المأفوق ولذا يجب عليه القضاء ووجه الثاني
واختاره هو انهم بالسبب هو سبب وجوب الاداء وهو الخطاب الذي في قوله تعالى
يا ايها الذين امنوا كتب عليكم الصيام الآية وبالحكم المتراف وجوب الاداء نعم
لا يستقيم على هذا ما ذكره من قبل من عدم الخطاب في حصة فان قلت هذا الخطاب
غير المأفوق والمرضي به ليل قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او كان في سافر فليفتطرا
والثاني غير المخصص لا للتخصيص وانما اعترضه القاع في بانه لم يجعل على التخصيص
ليكون من النوع الاول لقيام حرمة الافطار الثانية بصوم الآية وان كل عليه
ليكون من نوع الجواز للخصة لا من الثاني نوع الحقيقة لان المخصص تبين انه المخصص
غيره ومن العام كما عرفت فجوابه اننا نتخذ الاول وانما يكون من النوع الاول لو لم
يبين الآية للخصم بالتأخير الى العدة فانما هناك الخصم بالتأخير اجبت بالخطاب
اعني وجوب الاداء * قوله فانما المتأخر عند الجواز انه مباح واكرهه ساقط وروى
عن ابنه يوسف رح ان ابي له لا يرفع لكن يرفع العقل في حاله الاضطرار القاء
للجنة كما في الاكرهه على ~~الكل~~ وكفره اليه ذهب الشافعي في احد قوله وكثير
من العلماء وخالفه في الخلاف ~~فيما اذا حر حنى قيل لا يكون~~ انها عديم ويكون انما
عندنا وذكره لا سيما جاز انه انما لم يأتهم اذ اعلم بالاجتهاد لان في الكس في الحرمة خطا
فيعدرا به يحمل فيها اذ خلف لا بالحر اما ولا يشرب محرما بحيث باكل الميتة وبشر
انظر عند الاضطرار عديم ولا يحنث عند قوله قلت يجوز ان يكون ذكر المفقة
انما يظهر اذ قيل معنى الآية غير باع على التواني ولا عاذا بقطع الطريق وهذا المعنى انما
يأتيهم مذموب الشافعي حيث لا يباح الكل احرام عنده للبغاي بالسفر وانما اقبل بغير
بالاستسباح على مضطر آخر ولا عاذا سد رمقه كما هو التام لمذموب بحقيقة فلا حظ
على استسباح وفي التفسير فان الله غفور رحيم اي غفور رحيم لم يأت منه تحريم ما حرم الله
تعالى وسجل احرام التمتع رحيم شرع التوبة وقدر غفور للذنوب المبكركه طيب فاذ
تساوان اية عند الاضطرار رحيم بعباده فيها يعبد وهم قبل غنور علم الكل من غير
ضرورة رحيم لانهم عند الضرورة * قوله او يمس على المضطر فيه بحث لان ما

من باب حصة الكل احكام الصيام بالاشتراك
مشقة
اشارة الى توجيه ذكر المفقة على
المعنى الثاني * مشقة
لانه المفقة على تقدير ثبوتها والقد
الزائد * مشقة

رعاية قدر الابهام لا به يجب ان يكون مباحا دفعا للرجح المدفوع في الشرع لقوله تعالى
واجعل عليهم من رزقكم فضلا مخرج فلا فائدة في ضرب المخضرة الى ذلك * قال المعرف قال استترع
واذا اضربتم في الارض لانه استدلالا على ان القصر رخصة متعينة والفرجة هي
الاربع بذكر الجناح في الآية المذكورة لانه لا باحة واجواب اسم لفظ الجناح وان كانا طائرا
يفسد ما ذكره ولكنه ما كانا الاقوا الاتهام كانا مظنة ان يخطريا لهم ان عليهم نقصا في
القصر فبقي عنهم الجناح لا يوجب انفسهم بالقصر فطمسوا اليه واحمل على هذا واجب عمدا
بالدليل بقدر الامكان في هذا نظير قوله تعالى ان الصفا والبروة من شعائر الله فمن حج
البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما فانه وان كانا مذكورين بلفظ الجناح لكن جعل
الشعائر في ذلك لاختلاف الطواف بهما كما لا يباح لهما من الدليل وغيره * قوله مضاه بها
واعتقدوا انما قال هذا لان نصدها بالاختلاف التام لم لا وجه اسقاط محض لا يتوقف على
قبول البعد * قوله في نصه انما هو كذا وقع في الرواية والاصح ان يقال نعم ما تقر في النسخ
من ان يجب حذف الف الاستهلامية اذا جرت وانقضى الفتحا دينا عليها فيم بالام
وعلام وانما ثبت الفحة الالف في الحذف وهو بخصوص نحو ما الاسود على ان يكون
وذكره قوله وانما قول عثمان على قام بتميم كخبر تدعى في زمان فضروه له والعجب
صاحب الكشاف ان يجوز كونها استهلامية في قوله نعم ما يغفر لي ربي مع رده على ما ذكر
في ما غويته ان المعنى لا يسيء اغويته بانها الالف في قوله نعم ما يغفر لي ربي
عمره وسلاوة لا يخفى ان الحديث الشريف ايضا دليل على ان الامر بالقصر في حال الامن
دليل على ان عدم الخوف لا يقتضي عدم القصر قوله بجواز ان يكون السؤال آه فيه بحث اذ
لو كان سؤالا مبني على هذا المصحح الجواب بانها صدقة فاقبلوه لان السد لا يبنى لا يجاب
بمنع مدلوله من غير تعرض لدليل بل الجواب ان التقييد بالخوف لعلية الاقتصار عدمه عدم
القصر اما لو جعل ساكنا عن حاله الامن فيلزم بغيره حكمه صحيح الجواب بالام يقول له مطلقا
على ان عدم القوم بمفهوم الشرط بخلافه جميع الغالب من يجوز فهم عمره مفهومة متناهية
واستعرف بان ليس من اهل الكمال والكمال في نظر البطلان فتعين عدم القول به * قوله اذا
لم يظهر له فائدة اخرى فيه بحث لان عدم القول بمفهوم الشرط مع انه اصل عنه ثم جوب
مخرج الغالب كلاما لا طعم له فان قيل لو رفع الجناح عن القصر بام غالب لاسيما الخوف
يؤيد عدم رخصة عند عدمه لانه انما كان معدوم ولان الضرورة المؤثرة في رخصة ما يكون
بشمسية من الغلبة لامن نفسه السفر * قوله لان في كل منهما اقصاه وجه على ان لا يتم التغيير

واما ما قيل من وجه دون وجه فانه
تكون له في تصدق عليك بالبر
او ملكة ترك فانما قبل او سك
سقط فانه اذا اردت ان لا بد من وجه
وعليك من اخر حتى لم يصب
بكل تفليك العبد فعدا بسببه
مشة

فلا تترك عليه انما قيل به في
الجناح عن القصر مشة

التخيير من الواجب على العبد حضور الجمعة عينا كما في الحر حتى لو كلف بعد الاذن بكونه له
كان في التحذير في المعنى قوله وهو مخير بين صوم السنة هذا عند محمد وعمرى في التناول
انه الاصحام رجع اليه قبل موته بآيام وفي ظاهر الرواية يجب الوفاء بالحدود لا المجاملة وفي
التخيير المختار بحث من وجوه الاول انه اذا وجب على نفسه صوم سنة ان نظر
كذا الواجب لا يسقط بغير عذر الثاني انه التخيير في الواجب والاجاز تركه فلا
يكون واجبا الثالث انه اليقين وان لم يكن حاصله في هذه الصيغة لم يصح تجوز اعتناء
وترك الوفاء بالندوة وان كان حاصله فلا شك انه الصيغة مجاز فيه وحقيقة في
الندوة ولا يصح جميع بين حقيقة والمجاز يجب ان يصار الى الحقيقة اعني النذر اذ
لا يصار الى المجاز عند مكانها الجواب عن الاول منع انه الجواب لا يسقط اذ يجوز
ان يسقط بما غير ذلك من مستقاة وقد جعل الكفارة ههنا مستقاة وعن الثالث
المتنا في الواجب التخيير بين الفعل والترك لانه الفعل وفعل آخر فانه يجوز ان يكون الواجب
احدهما لا يصح عنه الثاني في مجموع كلامه يبين لانه تعلية والتعلية بالشرط على كراهة
وجزؤه اعني الجزاء نذر ثم ان قصد التعليل منع النفس عن ايجاد الشرط لا الجواب بالندوة
فاذا اجمع في كلامه جرتان على انها شاذة قوله فلا يرد التخيير بين الركعتين او وكذا
لا يرد تخير موسى بن عمير بين التمام في سجدة واحدة او عشرة لانه الفضل كما في بر من يدبر من
عنده قوله والا فامنع من زيادة فيجب لانه منع المحصر بما ذكره وانه كان التخيير
استقرا فلا معنى لتعلية وروى المنع على عدم كونه التقسيم استقرايا بقوله لا يفسر
بالاخرى يجب عنه بان في قوله ما يقوم به السجدة عبارة عن الاخر الذي يقوم به السجدة
فليس تفسيره بخفي وقادروا ذكره انه يكون لو طئة لذكر ما منع على اصحابنا ليجاب عنه
فلا يصدق على السجدة الذي يقوم به السجدة على انه لا يصدق عليه لو كان يقوم من القيام
واما اذا كان يقوم بالسجدة من التقويم فلا يصدق عليه صلا وان خبير بان اعتبار
القيام قيد لا على نفسه للدخول مع ما فيه من نوع خفاء فلا يمنع لزوم التفسير بالاخرى
بمجرد جعل ما عبارة عن الاخر على انه اذا جعل عبارة عنه يلزم استدراك قيد القيام
واما كونه يقوم من التقويم ان الظاهر يقوم السجدة على صيغة المعلوم بدون لفظ به
اي يخرجه من قوامه ولا يخفى ان كونه المضي على صيغة المجهول ثم لو قيل لفظ يقوم على
المعلوم من التقويم بخلاف ما صرح في المضارعة لم يرد النقص بالمحل الذي يقوم السجدة
لكن بما مبني على جواز حذف الياك التختان ايضا وانما يؤول السجدة بالموتى بقوله

يعني قوله جازية مع تنقيح
الموتى في غير
مسألة
اعرف صاحب الترتيب بان نفل
التجاسة ليس بانفة صحة الصلوة
التي هي كالتجاسة بانفة صحة الصلوة
التفسير بطلان الحكم وليس
لاية التجاسة بطلان الصلوة بالاجابة
بالعنية وبطلان الصلوة بالاجابة
والكلام في الثاني
مسألة

واسية لغة ضعيفة * قوله وهذا ينفع انما بان لا رخص بالعلّة حقيقة ما يكون
مستقلة بنفسها ووجه الاندفاع اسم المنفي عن النماء كونه علّة حقيقة مستقلة
لا كونه علّة حقيقة فقط ولا يلزم من استغناء كونه حقيقة مستقلة ان لا يكون النصاب
علّة العلة يكفي فيه كون النماء علّة حقيقة في كنهه * قوله لا ينافي في مشا بهته بالاسباب
تدريعا للدرجي مركب من امرين احدهما ان النصاب علّة لنفسه وجوب الزكوة
والثاني انه مشا به بالاسباب كونه علّة العلة وان لم ينافيه الامر الثاني لكنه لا يضر في
اخراج ليسم علّة لنفسه وجوب الزكوة على ما هو المدعى بل للعلّة وهو مرد بان المراد بالعلّة
هو ما يعي البعده وبالثاني ما يعي التاثير بواسطة كاسير ليد * قوله ولا يصح ارجاعه
بالشرطية لثانيتها جيب بان ليس ببيان ذلك للاحتراز بل ببيان الواقع ولا يخفى انه
بعيد عن السوء لكل البعد وقد يجاب ايضا بان لو كان في استلزام عليه العلة مشا بهته
بالاستبنا نوع خفاء احتراز عن كونه النصاب علّة العلة بالشرطية لثانيتها بعد الاحتراز
عن كونه سببا بالشرطية الاولى ايضا حاله * قوله بوجهين احدهما انه فيه بحث لان جعل
كلام فخر الاسلام على ان يكون ببيان نسبة السببية بوجهين لا يصح اذ مجرد تراخي الحكم الى
ما ليس حاصله لا يفيد نسبة السبب كيف ولو كان من ذلك علّة لا وجب فيه سببية
لاسيما فلا بد ان يجتمع جميع كلامه في هذا واحد بان يقال تراخي حكم النصاب الى ليس
بحادث له وهو النماء فلا بد ان يكون علّة العلة والنماء ليس بعلة مستقلة حتى يرد النصاب
سببا بل بترسيمه بالعلّة فيكون النصاب علّة اسما ومعنى لا حكما بترسيمه بالاسباب
* قوله اسي مجرد ازالة المانع لا الى الوصف معنى والمراد باليسم به الوصف وان كان
ظاهرا عاما وعرضه عليه بان ازالة المانع ايضا وصف والوجوب ان المتبادر من الوصف
ما قام تلك العلّة كالنماء القائم بالنصاب ولا كذلك ازالة المانع * قوله يعني
للملزم لانه رفع للمقدم الذي هو ملزم للثاني في الشرطية * قوله ووجه الاداة قبل تمام
الحول خلافا لما لك راج * قوله لا بعد تمام الحول خلافا لما في معنى فانه عند وجود المؤدّي
زكوة في محال * قوله والنصاب كما مر قيد به لانه لو لم يكن كما كان المؤدّي تقوينا حتى
لو كان قائما في ذلك لانه انما يستردّه بخلاف ما اذا وقع الى التغير لانها قد رتبة
وان لم يتم زكوة * قوله لا استنباد الوصف الى اول الحول ظهر به ان المؤدّي بوجهية زكوة
عند تمام الحول من حين الاداء لا مقصر عليه في مرتبة المصروف عنه الاداء لانه
الحول غاية في ذكره الكرضي في مختصره وان لم ينفذ في اجناسه ومما حجب الجديته في كنهه

اي ان يكون المانع الوهمي
مستقلا مشا

المصطفى على الملك والى في على ملك القريب يخرج الكلام على الانتظام وبما لا يتغير
بقوله فان اجزاء الاخير للعلية فقام قوله وانت خيرة فيه بحث لانه كونه اجزاء لا غير
كعلة العلة لا يقتضي ان يطلو عليه جميع ما يطلو على علة العلة * قوله نصيب الاجنبي
اي ان شاء الاجنبي نصيبه والافله ان يستوي العبد ان شاء عند البصوح وعند ما
لنصيب النصيب * قوله سواء علم او لم يعلم قيل في ان يخالف قول المصنف ولو كان القربة
معدومة لم يصح ما لا يدركه عدم الضمان في صورة علم الاجنبي بالقربة على الاتفاق وهو ما
* قوله ما عندنا من حقيقة فلا يمكن ان يحل غير مانع من نفي الضمان فالعلم بالطريق الاولي
واما عندنا فلا ندانها كما نضع لانه فسد على الاجنبي نصيبه بغير علمه ورشده وبما علم
وانت خبير بان ما ذكره المصنف في صورة تأخير القربة ووجه عدم الضمان فيه هو ان الملك
بالايسر فلا يخالف لاختلاف صورة المشتكين * قوله ولا عبرة بحمله
يعني لو كان به عبرة لكان الواجب الضمان حيث لم يتحقق الرضى وبهذا التوجيه
يندفع ما قيل ان في هذا التعليل فسادا لولم يجهل ما في الضمان بل علة لكن في لفظ الحق
سواء الكلام على التوجيه ان يقال ان قوله فان قيل لانه وجود الرضى او به
يندفع ما يقال لانه وجود الرضى في صدق الجهل لم يعتبر صار كانه العلم حاصل على
ان الرضى ما لم ياريد الحكم مع السبب الظاهر فقام قوله سواء علم القربة او
لم يعلمه على ظاهر الرواية وروى الحسن واليوسف انهم غير ابي حنيفة انه فصل
بين علم السرك بالقرابة وعدمه لانه الرضى لا يتحقق في النكاح فيضمن * قوله يجب باج
الرضى في قيل الحقيقة في الواجب ان الاجنبي لا يرضى تركه بوازعها لانه السمي اذا ثبت
بلوازمه والعقود على سركه لو اوزعها فرضي به ايضا علم بالقرابة او لم يعلم وبما اخفى
قوله ولا يعتبر جهله * قوله كالاجابة عن الحقبة ولو كانت كاذبة في الاخبار رتب فيما بينه
وبين تتبع ايضا لانه حقيقة الحقبة لا يتوقف عليها من جهة غير ما لا مانع جزمها لان
القلب منقلب لا يستقر على شيء فالتم يتوقف عليه بطلان الحكم بدليله كما سطر مع
المسقة والنوم مع المحذات فصار الشرط الاخبار عن الحقبة وقد وجد ثبت الحكم
كذا انقل صاحب الكشف عن صاحب المبسوط لفظ الاسلام * قوله وفيه نظر لان
الفصل آه اجيب عنه بان من جعله من قبيل آتية السبب لونه لانه جعل ملك المشتري
سببا لوطى البائع لكنه ليس كما هو ممكن من شيء او دواع له مؤداه حقيقة اليه فلو
من قبيل آتية الدليل مقام الدلول انسب * قوله وكذا الشرط الذي علته عليه الحكم

قاله صاحب الترتيب * مشته

كان قوله والاظهر انما الى هذا
مشته

فيه بحث فانه العلة الحكيمية يستدعي الترتيب الشرعي ولا يلحق الوجود الاثافي معه
والشرط العقلي لا يرتب الحكم عليه بل على العلة ولد الكائن الضمان على شهوده
دونه فهو الشرط اذا رجع الكفر وكذا اذا رجع شهود الشرط وحدهم عند الاكبر يعني
بجذانه الاول انه جعل الشرط الذي علمه الحكم ههنا قسما من العلة وجعل في اول القسم
القسم الثاني للحكم الشرط مطلقا فيما لم يبين الكلامين يرفع الثاني انه جعل العلة
ههنا كالمعنى المؤثر وجعل ههنا ما ليس بعلة معنى قسمها منها وهو قسم المؤثر وغير المؤثر
فلا يستقيم ويكون ان يجاب عن الاول بانه ما ذكر في اول القسم بناء على رأي القوم
حيث لم يصرحوا بانه العلة حكما فقط وما ذكره ههنا تحقيقا للتحقق وتنبه على يقتضيه
القسم العقلي وبعض الاحكام وعنه الثاني بانه المراد بالتأثير المعبر عنه بطلان العلة
ما ذكر في القياس وهو التباين الرابع اياه بحسب نوعه وجب القرب في الشيء
والتأثير بهذا المعنى متحقق في جميع اقسام العلة والتأثير المنفي عما سوى العلة معنى
بمعنى المعبر عنه ذلك فلا محذور في قوله كالطلاء المعلوم بالشرط ان لا يصنع لانه
على الطلاء المعلوم بالشرط قوله ما يكون طريقا الى الحكم قال القاعاني احتج بقوله
طريقا عن الحكم عن السبب المجازي وفيه نظر لانه بعض ما يوجب بل علة باعتبار المكان
ولذا الحكم عليه سببه العقلية في الحال فالصواب ان الاحتراز عن الطائفة اذا ابيح
فيها قوله ثم قال ومن السبب ما هو سبب مجاز لا عليه جد في حيوانه
فصول البرهان لانه لو اراد ان العندين الاولين حقيقتهما فلا يتم كيف وقد صرحوا
عن آخرهم بانه السبب الحقيقي ليس الالسبب المحض ولو اراد الاصح من ذلك
لكانه عليه ان يقسمه الى ثلثة اواربعة * قوله ليعذرنا الكذب وعلم حالهم ان سواء
قالوا علمنا انه يقبل بشهادتنا او قالوا نعمنا ولم يعلم انه يقبل بقولنا بعد ان علم من
حالهم انه لا يخفى عليهم انه يقبل بشهادتهم * قوله وانتم قولي وما كذا تقر انه لا يجب
على السبب كما في البرهان الكفارة التي هي اجزاء قاصد لانه وجوبها ليعذرنا البشارة فلا
لا يجب عليه الذي هو جزء كالمطلوب * قوله لم يقع موقعه لانه الغرض من قوله على العلة
مضافة الى السبب بيان مرجع ضمير في المرفوع والخروج في قوله وان لم يكن مضافا
اليه وقد تم ذلك الغرض بذلك القول فليعلم ههنا قوله فلا سبب سبب حقيقي
مع انه سيدكره المعنى بقوله سبب حقيقي * قال المصنف سبب حقيقي فيه بحث
لانه يشترط جعل القسم الاول سببا مجازا فافتقد وقع فيما مر منه من عند المجازي

مخوات لما توطئت انت طائفة
دخلت الدار ثم ما ذكره وتوجب
التركيب المحرر على حذف الحذف
الاسمية الطائفة منته

واما اذا كان من غير ان يخفى
عليهم شيئا فربما يجدوا في الاسماء
حلقوا عليه ولا يجب به القصاص
وعذرنا ولا يجب به غلظة مؤجله
في امورهم الا ان يجد قهر العاجله
فليكون عليهم
منته

من اطلاقه ولكن ان يدفع بان تخصيصه بقسمته سببا حقيقيا لا يمنع كونه الاول
سببا حقيقيا في نفس الامر كما ان تخصيصه زيد بقسمته باحمر لا ينافي كونه محررا
في الواقع وكان في قول السمع ويسمى الثاني سببا حقيقيا اشارة الى هذا وهو السبب
في تخصيصه كونه ارسخ في السببية لجدامة مشابهة العلية حيث لم يصف اليه
الحكم فليسا مخرقا قول المص ولا يشترك في الغيبة الدال على صورة المسئلة ان رجلا في
دار الاسلام ذكرا قوما من المسلمين على حصن في دار الحرب بوصف طريقه فاصابوه
بسبب دلالته ووجده وثبته غنايم ولم يذهب معهم لم يكن الدال مشتركيا لهم في الغيبة
لانه صاحب سبب محض واذا علم على المحسن وذهب معهم في مشترك في الغيبة
لانه فعله ذن سبب فيه معنى العلة * قال المص والمحرمان ازالة الامن خلاصة هذا الجواب
ازالة الامن جنائية في حق المحرم لا الزامه اياه فزالته مباحة لا لسبب * قوله
بغلاف الضمان الواجب بالاحرام فانه جزاء الفطر حتى يتعد ويتعد ويجازي مع انحاء
الحكم كما يحرم الواجب بالجناية عزم قبل القتل عند * قوله قلت مسئلة اجتهادية آية
يكن ان يقرر الجواب باحرام من هذا وهو ان يقال اجرى السلطان المعاد بالظلم
والجور بكلام السعادة بخبري من ذلك حقيقة وليس باعتبارها فلم يعبر به بسط اختيار
بل جعله كماله لاسيما في حق الساعي صونا لاموال الناس * قوله حال كونها اسبابا
للجوارفة اعترض عليه انه ان اراد بقوله حال كونها اسبابا للجوارف حال كونها موصولة الى
وقوع الظل او نحوه بدخول الارض فلا معنى لتمثيلها بما هو سبب مجاز او الاستدلال عليه
بانه قد لا يقتضي وان اراد حال كونها اسبابا مجازية فلا فائدة في قوله ومنها ما هو سبب
مجاز كالإطفاء ونحوه حال كونها اسبابا مجازية للجوارف لانه التطفئة ونحوه لا يكون الا
اسبابا مجازية للجوارف ولا حال لهذه الملاحظات لا يكون فيها اسبابا مجازية للجوارف اذا
لم يقصود بالجواب احتيارا الثاني وفائدة التقييد لاحتراز عدم حال وجود الشرط فانه
لا يجاب بالسبب اوضح لا يكون علة حقيقية فلا يقتضي مما لا يسبب المجازي بل الذي لم اراد
اوصافا على ان يجوز ان يكون الكمال موكدا * قوله ذلك اده واضح لا شمره عدم تحصيل
في القسم بجميع امتنعه بخروج اليه بالنسبة الى الكفاية فان الكفاية ليست جارية بها
او لا تضيعة فيها فلا يجوز ان يقال لم اراد بالجوارف انها ما يرتب على السعي سوء ووجده
الغيبية اذ الكفاية مترتبة على الاحت مرتبة على اليقين فيصدق عليها في الجملة
انها مترتبة على اليقين فسمي المناسب لما ذكره المص تقدم قوله الجوارف على قوله لا يظنون

وحيث كانت هذه الامور المذكورة
المستحقة لا يرجع بقيمة الاستدلال
التي العلة الاستدلالية وهو غير مخالف
بالجواب لا زامه السلامه ولا يجب
فوق الاستحقاق وفي عقد الشرع
عوضه وقيل بغير عقد المعاوضة
المكافاة شرط البذل على المستشري
بغلاف المتبرع واستعطف شمس
الا لانه في القسم بان من سبب
منه لا ياذن في اذنه فقلت فاختفت
يرجع بما حكم في ثبوتها على الجدة في حال
مع انما بعد لا يوافق في ثبوتها على الجدة في حال
ما لم يقتضه بخلاف ضمان العيب
يعلم ان مقتضى بخلاف ضمان العيب
المكافاة وفيه محقق انما غاية المكافاة
الخصخصة انما يكون في المكافاة
فلا يلزم من عدم احتسابها
في التبدل عند مقتضى
سنة

كما لا يخفى * قوله مختصاً بهذا القسم آه وقيل وجه التخصيص انه يجوز بنقصان الحقيقة
 اولى منه بالزيادة الكاملة عليها * قوله وينهوا على مجازية ما فيه من العلة وقد عرفت
 فيما سبق ان جعل هذا سبباً مجازياً لا بلايم ماره المصوم من عدم المجازية من الاقسام ليس
 بمستحسن وكان هذا الكلام على سبيل التمام ولهذا قال ينهوا وقد يجاب عن أصل
 الاعتراض بان التاثير في السبب الذي هو في معنى العلة ليس العلة لما اضيف الى
 السبب يسمى سبباً في معنى العلة لانه له تاثير كالسوء للمهلك الواقع بطلان العلة
 وهذا الجواب انسب سبباً المصوم لكن فيه نظر اذ العلة بغية تاثير السبب ولو بواسطة
 كما ضمن صاحبها * قوله وفيه نظارة قال في فصول البدائع اليمين والتعليلات ليست
 سبباً بالحقيقة اذ لا افشاء لليمين الى الكفارة الا على تقدير الحث ولا للتعليلات
 سبباً بالمنفعة بالفطر وان سلم ان نفس الحث والمعلنة يكونان عللاً فكان يجوز
 من تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه مع انه قولهم سبب الكفارة امر داير بين الخطر و
 الاباحة كاليمين المنقذة بخلاف الغموس ط في ان السبب نفس اليمين لكن بشرط
 قوت البر وعلى هذا يحل عبارة المشايخ فلا يرد انها في المال لا يصير سبباً بل عللاً
 حقيقية لا زائدة و التاثير والافشاء فان العلة في العلقات التي صارت منجزة
 ولا يحتاج الى تأتمير عنه من حمل السبب على اللغو وكذا لا يرد ان سبب الكفارة
 اليه كالحث لا يمين فانها بقصد اليه الذي هو ضده ولا يحتاج الى الجواب
 باسم الافشاء ونوعان وهما انقلابي كافضاء المصوم على تقدير الحث الى الكفارة
 ونظايره لورود ومنعهم فيه بغير بان سببها الجحارة عملية فلا حاجة الى ما استصوبه
 في العلامة من انها متباعدة في الافشاء ولو بعد حين اذ لا مخلص فيه لورود ان الحث
 بعد حين تاثير لا هو انتهى * قوله معنى العلة ايضاً مجازاً فقد عده سبباً حقيقياً حيث
 جعله سبباً للمجازية * قوله والاولى انه يقال انما لم يقل والصواب يجوز
 ان يراد ان يؤول اليه ما هو كمن في السببية وما لا افشاء * قوله ما وجد استدلاله آه
 توضيح استدلال زرارة يوجب نظراً بينا آه مدعا على انه ليس بهذا السبب شبهة الحقيقة
 عنده انه يقال ليس للمعلنة شبهة السببية اذ لا بد للسبب وشبهه من حمل يعتقد فيه التعليل
 بالشرط قابل بين المعلنة وحملها فوجب تعطيل السببية بالحكمة كالتسكين في الاحكام بين
 المرحى والمرحى انية واذ لم يوجبها "سبباً بجهة" يحتاج الى التحليل في انية آه في الاحتجاج
 في الاستدلال لم يوجب في البقاء استهزاء لا ينداء واحتمال فيه ورتبة سبباً

في الزمان الثاني لا يقتضي شرط المحل في الحال بل يكفي اتصال حدوث الحلية وهو قائم
 لا احتمال عودها اليه بعد زواج اخر وهو في الحال عين ومحلها ذمة اتحالف بقاها
 ولا يتطرق تخير الثلث ولا وود على زفر ربح انه اعتبر الملك عند السبب المجازي في قوله
 دخلت الدار فانت طالق حيث لم يعتبره ذاق له اللاجنبية وان وقع الشرط بعد
 دخولها في نكاحه جاب عنه بان ذلك ليس المراد السبب المجازي بل المراد الشرط
 الذي عنده يصير ذلك عليه حقيقة اذ وقوع الشرط على الملك لا يمكن منقبا اعتبر
 وجوده عند السبب المجازي حتى يكون غلب الوجود عند الشرط بالاستصحاب
 فتكونه في قبيل ان تزوجت فان وقوع الشرط على الملك هناك متحقق * قوله
 ولا يستمر في ابتداء التعليق بقاء المحل الا نسب بقوله كما اذا قال للمطلقة آه ان
 يقول وجود المحل لانه البقاء اسهل من الابتداء ولما اجاز البيع بالخصه بقاء لابتداء
 سببه معتدله ويتبع من كونه ولا يجوز نكاح المقتدة من وطئ بسببه ابتداء ونظائر
 كثيرة * قوله كما في المصنوب يعني كما ان المصنوب كما كان مضمونا على الغائب
 بالقيمة عند فواب المصنوب وردوه كما ان المصنوب حال قيام العين المصنوبة في يد
 الغائب شبهة بيجاب القيمة حتى صحت هذه الاحكام ولم يكن للقيمة ثبوت بوجه
 لما صحت لا يصح قبل الغيب وههنا بحث وهو انهم جعلوا هذه الاحكام متفرعة
 على القيمة ضمان العين وصاحب اليد جعلها متفرعة على ان الاصل في ضمان الغيب
 وهو القيمة حيث قال وهو في رد العين والالية وقيل الموجب الاصل للقيمة ورد
 العين من كل وجه ويظهر ذلك في بعض الاحكام وقال الشراعي في شرح قوله ويظهر ذلك
 في بعض الاحكام ولما ابرأ عن الضمان حال قيام العين صح حتى لو ملك بعده
 لا يجب الضمان ولو لا ان الموجب الاصل للقيمة لما صح الابراء لانه ابرأ عن العين
 لا يصح ولو كلف بالمصنوب ولو لم يكن الضمان الضمان كفا له بالعين لو غصب جارية
 قيمتها الف وله الف نفق فحال عليه التحول لا يجب عليه الزكوة عنه هذا لان الف لانه
 صار مليوناً ولا زكوة على المليون * قوله فيكون عريضة الف في حقه قيل عليه
 عريضة العدم للبرهوت لما ثبت من الاصل لانه لو لم يبرع واجب بعينه يقتضي
 ان يكون عريضة العدم له من الاصل لانه ثبت له ملك بعد الوجود للنجاء بهذا
 العريضة لانه ثبوت النجاء متعلق بقوات البرهوت لانه ثبوت لا بالعدم الاصل ولما
 لا يجب الكفارة في القوس لانه عدم البر فيها اصل بخلاف المنقذة واجب

فبذلك لا بد من الاشارة الى ان
 على فائدة لانه اختلاف وجوب
 القرض لا يصح على ان الكفارة
 متعاربان في التقديرين
 مشهورة

بأنه ما ذكرتم مسلم في اليمين بالصدق ولكن في التعليق قد ثبت الجواز عند عدم البرهنة
 الأصل أيضا فإنه لو قال إنه فعلت مسرعة فامرأت طاعة وقد كان فعله يقع الطلاق
 وما نحن بصدد ذكره في قوله في غير النساء أي قال في البهائم وكذا لا يثبت في المحارم
 على القول بأن نكاحها بطر واما على القول بأنه نكاحها فاسد فالنظر في كلامه والقول
 المذكور أنه في حصول الاستدلال وتبني وقد يعترض على ما ذكره بأننا سلمنا بطلان الشبهة
 نفوت المحل لكن انما أصل التعليق بطلانها فإنه هذا الكلام له تعلق بزمه
 الخالف من حيث أنه عين فإذا بطل الشبهة نفوت محلهما بقي أصل التعليق بقاء
 محله وهو ذمة الطلاق كما في التعليق بالنكاح في المطلقة ثلثا وأجواب صحة العي
 بهما مبينة على المحل القائم في الحار وباعتبار الإضافة إليه بصير المعلو عرضية الوجود
 المحل فإذا بطل اليمين بطل العرضية فيبطل اليمين لأن الشيء إذا ثبت بصفة لا يبغي
 بدونها واما في مسئلة التعليق بالنكاح في المطلقة ثلثا فصحة اليمين كانت باعتبار
 الإضافة إلى حر في المستقبل فإنه النكاح لا يوجد إلا في المحللة وذلك لم يفت بل له
 عرضية الوجود فيبقى اليمين * قوله والمملك لم يعم دليل أنه فيجب ذلك لأنه لم يعم
 دليل على ذلك فإنه لم يعم الدليل عليه في ثباته دليل أن فرج فإنه قلت لم أدع قوله
 والمملك لم يعم دليل أنه لم يعم دليل على أنه لا بد منه لذاته بل يكون وجوده في الابتداء
 وسيلة إلى وجوده عند وجود الشرط قلت بعد أثبت بالدليل لا بد منه الابتداء وان
 كانت وسيلة إلى وجوده عند الشرط كما في الظاهر يتحقق بقواته البطلان كيف ولو
 لم يكن المملك مما لا بد منه في الابتداء لا يثبت اليمين إذا قال لأجنبيته إنه دخلت الدار
 فانت طالق وال لازم بطر بالانقضاء * قوله لأن محليته الطلاقية أي بمعنى أنه التعليق إنما
 توقف على محليته الطلاقية ومحليته الطلاقية ثبتت محليته النكاح * قوله ولو قصر الطلاق
 أجيب عنه بأنه صحة التعليق بناء على شبهة حقيقة السببية فيه ما هو باعتبار الطلاق
 الذي يملك بهذا النكاح لكن بوضوح وانقضاءه ينزل بعد وقوع الشرط بحسب
 المحل لا بحسب ملك التعليلات التي كان يملكها عند التعليق لا يرى من منطلو بعد
 التعليق ثلثا طلقات متعين إذا دخلت الدار يقع واحدة وإن كان الزوج مالكا
 للثالث عند التعليق لأنها هي التي احتلت الزوج في المحل فكذا إذا ملك الثالث عند
 وجود الشرط منزل الجميع لأنه يحتل النزول في المحل وقية نظر لأنه لو تم لدل على أنه التحجير
 لا يبطل التعليق لأنه الزوج يملك الثالث أيضا عند وجود الشرط اللهم إلا أن يقال

علاوة على ما ذكرنا من أن الجميع لا بد من محله
 النزول في المحل وهو خلاف
 المقصود * مثله

يشترط اصل المحل بعد التعليق في الجملة قوله وانما الجواب عن استدلال زفر ج كانه
 حاصل استدلاله انه وجود المحل لا يشترط في ابتداء التعليق لانفعا واليهين في ذلك
 المطلقه لما ان تزوجت كانت طارة فلا يشترط في بقائه بالطريق الاول
 في اصل الجواب ان عدم اشتراط المحل عند التعليق في المقيس عليه عن صورة الاضافه
 الى الملك لتعلق الموت وهو كونه البر مضمونا باجزاء من غير احتياج الى انساب الشبهه
 الملك عند وجود الشرط والذات لا من المقيس فشرط فيه الملك عند التعليق في أصل
 استدلاله المبني على عدم اشتراطه في ابتداء التعليق قوله ولا يخفى في هذا الجواب
 مستفاد لان حاصله ان كون البر مضمونا باجزاء يتوقف في التعليق بدخول الدار
 مثلا على وجود الملك في ابتداء التعليق ولا يتوقف في التعليق بالتزوج سواء قيل ان
 الشرط فيه بمنزلة العدم ام لا قوله وليس للجزء شبهة الثبوت قبل العلة حتى يلزم
 ثبوت المحل وقت التعليق قوله وانما لم يطر الطقات الثلث تعليقه الظاهر يعني
 ان قال لانه ان دخلت الدار فان علي كظفر حتى تم طلقها لما لا يطر ذلك التعليق
 حتى لو عادت اليه بعد زوج آخر وجد الشرط مثبت حام الظهار قوله لانه عند المنع
 اى الى وقت التخيير فاما الطلاق فعلمه ابطال المحل فعدا اذ رجا فبقوت بقوت محله
 لتخيير الثلث قوله والمنع ثابت بعد التعليقات الثلث اى باعتبار حرمة المحل وان
 لم يتر المنع بالظهار قوله الان ابتداء الظهار لا يقال لو لم يشترط النكاح لبقاءه ايضا
 لا ارتفع بالرضاع لاننا نقول ذلك للمنافات بين موجبها وهو التحريم المؤبد للموت
 لا اشتراط وليس بتخيير الثلث تحريم مؤبد الرجوع المحل بالتحليل قوله على ما ورد به
 النقل اى على وجه الذي ورد به ودل عليه النقل لا كما زعمت المجسمة انه سبحانه جسم
 وان صفاته حادثة ولا كما زعمت المعتلة والفلاسفة من انكار الصفات وعلى هذا
 قوله وانما المختار لا يكون لاحادها املا سفة لا يسلمون هذا فان حركة كل فاك قد علم عندكم
 مع انها ارادية وقد فصلنا ذلك في جواب اسئله المواقف فليقتضها قوله وانما مقتضى ذلك
 فليسوا قائلين بوجوب نكاح المعتبر شرعا قوله تكرر الحكم بتكرار السبب باعتبار كونه
 تكملة لا يحول في المال تكرر في المال الذي هو سبب قوله فقد مر بنا في باب الامر
 من تقرر ان النية بجميع الاجزاء متعذر وبأولها متعذر وصرح فلا بد من التقدير عليه
 يفرغ في الليل بان يمسك الله تعالى من الفجر الى الغروب ولا يطر عليه عزم على النكاح
 قوله وذكر في الاسرار ما يصلح جوابا عن هذا اى عايد على حمل الحديث على احدى

بعضها اعراضا وبوجه
 لا بأس بذكرها تبينها للمارة
 ان الاطلاق المحل
 في انقضاء الملك مع انه لا يطر
 تجزئ الطقات الجواب لان
 اقتضاؤه فانه يطر مقتضى محله
 في غير الملك ومجوز على الخلاف
 في الاول ان لا يطر بعده انكاح
 ان قوله لا يطر بعده انكاح
 مقتضى ما يطر المحل بطلان المحل
 بالشرط حيث لا يطر خلاف
 جعلها الجواب ان الردة لا يطر
 حلية المحل والردة لا يطر
 ثم عطفها في الردة اذا مات بها
 معالات الردة العدة اذا مات بها
 لا تقطع في النكاح بالردة
 الامانة المستقلة الثالث انه
 لموت المولى فلو عتقت مخرجا
 فارتدت فلو عتقت مخرجا
 بالموت الجواب انه قد يطر المحل
 الاول ان الجواب انه قد يطر المحل
 ثانيا غير ذلك بخبره ان التعليق
 سبب ذلك سبب التعليق العايد
 الاول انه لا يطر المحل
 سبب في الردة صارت ام وله
 لذلك

قيل قول صاحب السر لا يدل الا على انه الجيد بحسب الانسانية كان صاحباً
 للخطاب ولكن بعارضه المملوكية لم يخاطب وهذا لا يدل على انه الوجوب عليه
 واداء المولى عنه وهو المفهوم من حمل الحديث على المعنى الثاني فلا يصلح بان لا يشر
 بزوايا * قوله بصفة المؤنة المؤنة هي النقص وتوله من مات القوم لانهم اذا حملت
 مؤنتهم وقيل العدة من توكلت ما في فلان واما مات له مؤنة او لم يستعد لهم
 وقيل من منت الرجل مؤنة فالعبرة كهي في ادراك وقيل مفعلة من الاول ولو خرج
 والعدل لانه نقص على الانسان او من لا يمين وهو التقب والسدة والاول اصح لذا
 في المغرب والصحيح * قوله فيجده تجد والحاضر اى عدد يوم الفطر تجدها انظار كان
 الرئيس بمنزلة التجرد بقدر التجرد المؤنة كالنصاب لا صار سببها بوصف النماء
 كما كان التجرد عند تجرد النماء نحو لان احوال حتى تكثر وجوب الزكاة بكثر احوال
 في نصاب واحد * قوله او انتم يقولون اى يحملون هذه المؤنة فمن وجب عليكم
 مؤنة * قوله على اعتبار المؤنة والولاية معنى الولاية تنقيد القول على الغير سواء اولا
 * قوله والاستطاعة الوجوب راجع الى الاداء لا الى الكسح فلا يرد انه لو كان الاستطاعة
 شرطاً للوجوب اكل لم يقع حج لم يستطع عم البض بناء على انه لا يجوز الاداء قبل
 اصل الوجوب * قوله وذلك لان العشر مقداره ههنا بحث وهو ان العشر من
 حقيقة الزراعة واخراج من تقديرها والتكمن منها كما علم من السبا في الباقي الاول
 صار عبادة وما لم يقتر فيه حقيقة الزراعة مذلة واعتبر في الثاني التكمن منها موجبا
 للمذلة وبصار اخراج عقوبة ويمكن ان يقال عالم بشرط في اخراج الخارج حقيقة
 صار عرضاً محضاً للتكمن من الزراعة واذا كان المؤنة الزراعة وهى على ما سمعت
 اعترض عن ايجها وجعلت موجبة للمذلة فصار اخراج عقوبة تنقيها للنسبة
 بين الاسباب والمسببات والعشر لم يقصد فيه اداء بعض اخرج الى الفقير
 فالقصد فيه الى اخراج الى الزراعة حتى وجب العشر من خرج من ثمر الارض بلازعة
 وهو نفع عينية لا يصلح ان يكون سبباً للعقوبة * قوله وبالحكمة الاستقلال بالزراعة
 وعمارة الدنيا مع الاعراض عن الدين واجها وهو السبب للمذلة لانفسه الزراعة تارعم
 اطلبوا الارض في صامنا الارض والاستقلال بها في حق الكفار ودخل فقير سبباً
 للعقوبة بخلاف المسلم فقير الزراعة في حق الكسب مالاً للكفاية واصلاح البدن
 * قوله في السنة الشبهاء من التهمة وهى البياض الغالب على السواد ومثله

وكذا الاستطاعة شرط وجوب
 الاداء مخرج به في شرح المغنى
 شرح الديلم اذ كان
 مشعر

فمن شبه وسبب سميت سنة الفخط بها محله ما عدا المطر * قوله المذموم بان الشرع
 حيث قال عليه السلام ما راني آتيا الزلزلة في دار قوم ما وخر زاد قوم الا ذلوا
 وقال عم اذا بنايتم بالقبين وانبعثتم ان باب البقر فقد ذلتم وقهر عليكم عدوكم * قوله
 واخرج عقوبة ولذا لا يوضع على ارضهم ابداء * قوله وسبب العشر اخراج
 من ارض قيل يلزم عليه انه يجب على من ملك مقداره من الحنطة والشعير من غير
 ان يخرج من ارضه العشر لانه خارج من الارض في الجملة ولا يجب بالاتفاق ذلك انه
 تقول المراء اخرج من ارض من يجب عليه العشر وفي ظاهره دليله مناقضة وهو انه
 يقتضي انه يجب اخرج مع العشر في ارض العشرية لا شتر في الدليل * قوله
 وقد يجاب به اعترض عليه بان ما لا يكون سببا لوجوده شيء لما فاته اياه فلما لا يجوز
 لكونه سببا لوجوده وانما الجواب طافا في المسافات القاصدة في السببية انما هي مع
 الوجود * قوله وايضا الصلوة مشروطة آية قيل لكن انما يورد والاعراض با دني
 تغيير فيقال الصلوة مشروطة بالطهارة وهي بالحدث اذ لا طهارة الا عند عدم
 إمكان الطهارة عن الطهارة ولا يمكن ان يجاب عنه بالجواب المذكور بل الجواب
 عنه التزم النتيجة وهو انه يكون الصلوة مشروطة بحدث قبل الطهارة ولا يرد
 انه الصلوة لم يشترط فيها الحدث عند احراز صلا لان حدث قبل الطهارة انما يشترط
 فيها بواسطة انه اشترط في الطهارة وذلك لان في عدم قول حدثا بشرط في الصلوة
 بلا واسطة * قوله هو العيّن وجه الاستعار على ما يفهم من سياق الكلام الساج
 ان العيّن هي الدائرة بين الخط باعتبار الحدث والاباحة باعتبار الية وما بحث
 فخطور محض * قوله قلنا بئى الكلام بهذا على السببية المجازية قيل عليه الملازمة
 بين السبب المجازي والحكم بالحالات مشروطة نفى السبب الحقيقي بالقرينة الاولى
 فعلى تقدير انه ثبت الملازمة بين العيّن والكفارة ولا يثبت الحدث الذي هو
 السبب عند المص والكفارة تبطل تلك المقعدة الكلية والحوادث الجواب انه الامر
 الذي وقع به الحدث من حيث هو من غير اعتبار محرم مباح بناء على الاباحية
 الاصلية ومن حيث انه منصوص هناك حرمة اسم الله مخطور فهو ذن دأمر بين
 الخط والاباحة بهذا المعنى ولا شك انه حرمتها عقوبة محض قلنا التصرف في الملك
 الغير المبرأة من محض على اي وجه كان والسرقة اخذت بغير اذنه فليس فيه
 الاباحة أصلا وكذا الزنا فانه وطئ حرام ليس له جهة محل بخلاف ما وقع به بحث فانه

وانما قال ابداء لان سنة رتبة
 بقا كما اذا شترى مؤنث
 من المأخر اضماع اجمية او مسلم
 كما فرض به ارضه خارج
 وذلك لان البقاء السهل
 من ابداء * مشه

وانه شترى قلت نسخ
 يجب به سنة اخرج المحل
 لنفسه او لغيره
 مشه

وفيه وجه الاستعارة اي
 هي التي نسبت اليها الكفارة
 فيقال كفارة العيّن وما
 ذكرته ان نسب للسوق
 لا لا يفتي * مشه

لولا اليقين للكان من حيث هو مباحا والا فطار فانه لو لم يكن في رمضان لم يكن
بذلك حرمة الشهر بقي هنا شيء وهو انه لو خلف بان لا يشرب الخمر فحلت او
افطر بانه زنى العباد بانه يجب الكفارة في الفصلين ويسمى بشرط كثر ولا يلزمنا
جهة اباحة اصلا وقد يتكلف في الجواب بان الشرع لا يجعل لكل منها عقوبة على
لم يعتبر كونها مخطوطين في حق الكفارة لعدم لزوم اعتبارهما مرتين فصارا
في حق وجوب الكفارة كسائر المباحات الاصلية التي وجب الامتناع عنها لئلا
يقع بذلك حرمة اسم يتبرع او شهر رمضان بقوله حتى ذكر صاحب الكشف
في قوله كلام صاحب الكشف بين قوله دائرة بين الخطر والاباحة وبين قوله لان
الواجب في اليقين هو البرائة فانه السبب في الكان دائرة بين الخطر والاباحة
يجب ان يكون السبب دائرة بين العبادات والعقوبات والبرائة محض فلا يصلح
ان يكون سببا لالمباح محضا على انه لا معنى لان يكون اليقين دائرة بين الخطر
والاباحة لا يجوز ما تحت ما تحت لا يوجب الا البرائة فلا يكون دائرة بينهما
بقوله والسبب في الاصل والحلف واحد على تقدير ان يجعل السبب هو اليقين
و اما ان جعل تحت سببا فلا اتحاد فلا يوجد ذلك في بعض ما جعل عليه وذلك
كالعلة اسماء حكمها بالسفر والمطر والنوم والسم وكما عرفت المحبة واسما فقط لا حكمها
بالشرط والتمسك * قوله اي اسما ومعنى زاد السم قيد المعنى واسم لم يذكره المصنف
فيما بعد زالة المعنى يتوهم من انه لو نه شرط ما حصر وتسمية وتبينها على اسم المعنى فلا
فيه كما يشير اليه لم يقوله لتوقف الحكم عليه في الجملة وانما كان مجازا لان الشرط
ما يتوقف الحكم عليه ويضاف وجوده اليه ولم يصف بينهما بل اضيف الى انظر الى
فكان من اطلاق اسم الحكم على كبر * قوله وفيه نظر لانا لانم ان يكون مقارنا لشرط
محض بل ما يترفع صورة العلة على ما صرح به المصنف في شرح البرزوي وعنده
وسيجي في تقرير اسم اليقين لانا لانم ان المعبر معارضة العلة المطلقة بل المقيدة
بكونها صاحبة لاضافة الحكم اليها كما ستعرف * قوله او يحكم ان راع قبل جعله با
ما يتوقف عليه الحكم في الواقع يشتر بان حكم الشارع على خلاف الواقع وفيه ما فيه
فلا دلي ان يقول يتوقف عليه الحكم توقفا عقليا وحكم الشرع * قوله كالمطهارة
للمصلوة اذ به الموضوع والافطحة الطهارة لا يسقط لان التيمم خلف التيمم والآ
فلا مصلوة اذ به لانه لئلا يترك الشرط الفرضي والردالة في الشرط ان العبرة بمتعلقه

والشرط المحض ما يتبع سبب التعبد به
العله اي ما يتبع سبب التعبد به
وجود العلة فاذا وجد وجد العلة
ويصير وجود الحكم مضاعفا اليه ودر
وجوده كالمطلوب لا امر ان شرط
الدار فانت طالت فانما المطلقات
يتوقف على وجود الشرط وهو
الادخل ويصير عذرا وجوده مضاعفا
اليه وجود العلة لا وجوبه بل وجوب
بقوله انت طالت

فغير محتمل ان يكون وجب النظر
انما في القسم لا يشترط الشرط مجازا
وهم يخلون في القسم كاسم
مورد القسمة ما يطلق عليه اسم
الشرط سواء كان حقيقة او مجازا
ففيه انما في القسم مورد القسمة
يكون انما في حقيقة خلاف
ان يكون في القسم والشرط
عدم تيمم في القسم ان يكون وجه
مجازا وانما في القسم ان يكون
النظر في القسم انما في حقيقة
في معنى السبب ما يطهارة للمصلوة

الحكم برقي المعين وغير المعين مثل ان يقول انه تزوجت امرأة وان تزوجت هذه
 الامراة بعينها لم يصلح دلالة على الشرط كما اذا قيل هذه المرأة التي تزوجها بكذا
 ان الوصف في المعين انفسه قوله هذه المرأة فيلغوا في الاجنبية * قوله بحيث
 لا يصلح الحكم بدونه اي من غير جعل المكلف فان اصل عدم صحة الحكم بدونه مشترك
 بين الشرط الحقيقي والجعلي اما الفرز بين الحقيقي ما يتوقف عليه الحكم بحسب العقل
 او بحسب الشرط من غير جعل المكلف والجعلي لا يكون كذلك بل انما يتوقف عليه الحكم
 على عاين المكلف * قوله امرأته الغير المدخولة بها لا يخفى انه قيد عدم الدخول ليس
 فائدة فان الحكم وهو انه اذا رجع شهود الشرط وحدهم ضمنوا واذا رجع شهود الشرط
 وشهود البهين لا يضمرون الا شهود البهين لا يختلف فيها وفي الدخول بهما نفس الامر
 في المصلحة الغير المدخولة له نصف مهر المثل وفي الدخول لكل لكن اصل الحكم واحد * قوله
 اما باعتبار ما به الحجج اليه الاعتبار كما سبقت في مباحث السبب من التمتع والتعويض
 بعلة لكن لا خفاء الا في الوجه الثالث دون الاولين لانه بعد قضاء القاضي لوجه
 لانه يقال التعلية علة باعتبار ما يؤول ولا لان يقال العلة اعلم من الحقيقة وتماثية معنى
 السبب * قوله قلنا بما مضى في غير محل المقاضاة المذكورة بعلة اخرى ليس
 الامر كما بل تلك القاعدة مطردة ايضا لان التزوج ليس علة يصلح ان يضاف وجوب
 اليها واما الهنات صريحا او بتعيين التراجع بشرط صحته ما يصلح ان يكون علة
 لوجوب المهر بما استيفاء منافع البضع لان المهر عوض للمحالة ولا يكون الاعين او
 منفعة لانه لم يكره في السمع المعاوضة الابن بعينين او عين ومنفعة فبعد استيفاء المنفعة
 يكون ذمنا عليه شهود الدخول شهود شرط لزوم المهر ويصلح ان يضاف الحكم اليها
 الشرط كما ذكرنا وشهود التزوج على الف شهود علة لا يصلح ان يضاف الحكم اليها
 فاعبر الشرط في اصناف الحكم اليه وضم شهود الدخول فتمت المسئلة ايضا من فروع
 تلك القاعدة لانها تختلف عنها العلة * قوله بخلاف ما نحن فيه فان شهود الشرط
 لم يبرر اشمود والتعليق عن الضمان * قوله في الجامع الصغير وقع في الكسف بدل الجامع
 الصغير الجامع الكبير وذكر في الطريقة البرعرية وان رجع شهود الشرط وحدهم عند زهر
 بضمونه وعند اصحابنا التمسك لا يضمنون ووجه عدم الضمان مع انه انما يضمن
 عن صحة التحدى بناء على شهود البهين ما يقول على شيها وتم فلا يصلح لايجاب الضمان
 لكننا نساكته لقطع الاصل منه غير الشرط لانها فضل فاعلم محنتا كما في فتح باب التفسير على

في هذا العلم انما هو الاصل في
 الشرط انما يقول بهذه
 العلة في الف يول بالف
 ان الاستدلال السابق
 مشهور

البيع واني يوسف بخلاف حفر البئر فان العلة هناك لمصلحة الاختيار فيه قوله فحل
الموت ليس ذكر لا حترار اذ لو حله غيره وايضا كان المسئلة يحالها بل ان الغالب
هو الذي يحل فيه عند اظهار الصدوق نفسه * قوله بخلاف ما اذا بان السوء واه جواب
سؤال مقدرو هو ان قضاء القاضي انما ينفذ عنه ايجاز اذ لم يتبين بطلانه وبطلان
لا ينفذ كما لو ظهر منه السوء وبطلان وكفارة وهنا يتقنا بطلان الحجته حين كان في العبد
اخر من عشرة اراطال فاذا انقضى القضاء في صورة ظهور السوء وعبد او كافا لا ينبغي
ان ينقض فيما نحن فيه ايضا لا بناء على كل منهما على دليل شرعي واجب العمل فاجاب بيا
الفرق * قوله في بئر العدوان وهو البئر الذي حفره احد في ملك الغير في ملك نفسه
* قوله وجواب المنع اى منع كونه محفرا مفضيا الى الحكم بل المفضي اليه المشي فكونه جواب
* قوله لا تعديل لعدم الضمان اى ليس بتعديل له ابتداء وان كان تحليله بواسطة اذ
لا ينبغي ان عدم الضمان معلل بان كل شرط في معنى السبب وقد اغترض عليه فعل فاعل
مختار فلا يوجب الشرط واليه فلا يفرق * قوله بخلاف سوق الدابة وطها رجلان فان
الساوية وان كانت سببا ضامنة لان العلة اعني الوطى حادث به * قوله ليس يستقيم لانه
بعضه اجيب عنه بانه لا يمكن ان يكون الشيء وسببه ومفضيا الى الشيء الا بان يكون وسببه
ومفضيا الى علة * قوله وهنا نظر وهو ان وجوبه قيل لا طائل تحته اذ هو ظاهر المص
وقد اجاب عنه بان الشرط المتقدم سمي علامة ولا يسمى شرطا * قوله فظهر ان كلامه
قيل لا ينبغي على المتأخر ان السبب يكون فعلها بدلا لكونه من الافعال الطبيعية ولا سبب سواء
يصالح لاضافة الا بدلا اليه فلا وجه يجعل كل من الامر من مستقلا في الاستدلال * قوله قلنا لان
انه لا يصلح علة الضمان قيل بل الجواب غير صحيح لانه انما يلزم الضمان على المالك اذا كان
فعله مضافا اليه كوطنة المضاف الى سوء المالك وهنا ليس كذلك وايضا محال قوله
في السؤال فعل البهية لا يصلح علة الضمان في الحقيقة منه كون الحكم غير مضاف الى الشرط
وقوله لان فعل البهية آه سندله وما ذكره بقوله لكن قد سببه انما هو في الشرط الذي
في معنى العلة على الشرط الذي في معنى العلة انما يضاف اليه الحكم اذ لم يثار شبهة على صاحبه
لاضافة الحكم اليه وانما هو صاحب لاضافة الحكم اليه وانما لم يكن صاحبا من غير
ضافة الحكم اليه لا يري ان قضاء القاضي في مسئلة حفر البئر وعبد وجوب الغريقين على الحكم
الذي هو العتق وحيث لا يصلح لاضافة الحكم اليه بصفه اليه فأنه بالشرط الذي في معنى
العتق وفي معنى السبب * قوله وقد يقال آه لا وجه له قيل لانه الحكم المجعول عنه هنا هو

مقتضيا

وعلى تقدير عدم صلاحية علة
المالك فلا يلزم صلاحية علة
عبد المالك
منته

ان الضمان على يجب على الفاعل او اخره لان الفاعل وضع بفعل السببية
وانت خبر بان مراد القائل ان الضمان التلف فاذ صح ضابطه الى فعل البينة
المعارض لم يصح الضمان الى الشرط فعلى هذا يتم القريب قائل * قوله وينبغي ان لا يفتقر
قيل كلام الخصم مبنى على انه الحكم هو التلف لا الضمان فلا وجه لقوله فينبغي ان لا يفتقر
وقد عرفت ان دعاه مما مر * قوله بحسب الوجود شرط اسما قال الفاضل السر قد يدعى فيه
بحسب ان لا يلائم ان الاول شرط اسما ومن سماه شرطا بل الشرط منها وحكما وهو الجميع
ورد بان الفقهاء اتفقوا على تسمية شرطا فانهم قالوا ان للصلوة شروطا كالطهارة وغيرها
الحادث واجبت والنية وسر العورة ونحوها ومجربا لقب بابا بشرط الصلوة
* قوله فينبغي بيقاها قيل عليه كل حال في محل لا يجب ان يبقى بيقاها فلا وجه لهذا التفتيح
علما انه يناقض قوله سابقا لو دخلت الدارين في غير تلك محل البين لعدم بقاء البين
ببقائه لازمة فالاولى ان يقول يبقى بيقاها لم يخل قوله معنى العلامة وهو عدم
الاتصال بالحكم * قوله الا انهم متوافقة لا يخفى انه اعترض على المصنف قد يشك في ان
بان الشرطية لم يكن قوتية لعدم قوة الحكم وهو الرجم عليه والايقار به وجب تقدم علم
ضعف توقعه عليه فلا جد ذلك لم يعتبر وتسمى علامته وبهذا التوضيح يدفع قوله واما ان
على وجود الزمان فلا ينافي ذلك فانه الشرطية المعتبرة بنا في التقدم على ما بين * قوله
قد يكون متقدما قد يختلف في الجواب عنه بان المراد بالشرط المحكوم عليه بوجوبه لما مر
ما اعتبر فيه هذا المعنى وهو كونه شرطا تعليقا ولا يتم ان كونه العبد عشرة ارطال معتبر فيه كونه
شرطا تعليقا كانه قبل صورة العلة وهي التعلية اذ قبله لم يكن شرطا او تعليقا * قوله
يكون قيد عشرة ارطال يعني فيما اذا كان كذلك في نفسه الامر * قوله كالطهارة للصلوة
قيل لان المراد بالطهارة التي هي شرط الصلوة متقدمة على علمتها وهي الوقت بل الطهارة التي
هي شرط في صحة الصلوة وهي الطهارة المتصلة بها المتأخرة عن وجوبها التي بدخول الوقت
قال في متأخرة عن العلة واجزا ذلك لا يستحي علامته وعلى تقدير جواز تقديرها على الوقت
لا يجب تقدمه كالا حسانه وانما صلاها وجب تأخره وشرط في العلة ووجب تقدمه
هو العلة وما تقدمه وتأخره فليس شرطا في معنى العلة وليس بعلامة * قوله واما ان
اجب عنه بانه علة السقوط هو الشغل لا الشغل لخصوصه بدليل ان كل شغل يؤثر في السقوط
وتحل محله ولو بعد ان الة الامساك عن الارض انها صار علة لانه شغل لانه علة فاما ان
عن الارض لما انزل بعد العلة التي هي الشغل فيما كان من اجزاء الارض قد كان قبل ذلك

وجسه التكلف ظاهر فانه قول
والايقار به على منغ على ان
التفاوت بالقوة والضعف
في التوقف غير ظاهر
مشه

قد التزم في الشرط الحقيقي
لا التعليني واما التعليني فقد علم
في معنى الشرط متى يكون
ومتى لا يكون
مشه

وعلى تقدير تسليم سقوطه بعله لا مطلقاً لتعلقه بالأجزاء المادية الفعلية لبدنه الطالبة
 للمركز كانت موجودة قبل ذلك وتعلقه الذي هو علة السقوط إنما هو في تلك الأجزاء
 المقصودة قبل ولادته فتعلقه كان موجوداً قبل حفر البئر * قوله ولما كان يقول آية
 اجيب عنه بأنه الرحم عقوبة مغلفة لا يوجب الزمان لا بشرط الاحصان فيكون بمنزلة الجرح
 الأخير للعلة والاحصان وإن كان عبارة من خصان حميدة لكنه نعمة يوجب مزيد الشكر
 فيلغظ جنائته كفران النعمة وبهذا الاعتبار يصير شرطاً في معنى العلة * قوله في الأسرار
 أي في حدوده والأفا ذكر في شهادته يوافق ما ذكر في الهداية وهو الصحيح * قوله وقد كبره
 باعتبار آخر هذا على ما في بعض النسخ وفي بعضها وما يصلح فلا حاجة إلى التأنى * قوله
 أنه يقدم الجدل على العجز بمعنى كاتدم الشهادة عليه حتى لو شهد القاذف قبل حق العجز
 وقضى القاضي بشهادته بين أنه قضى بشهادته من لا شهادة له فينقض قضائه كما قضى
 بشهادة رجل ثم بين أنه عدا وكافر * قوله فان قيل أي على دليل الشافعي * 2 * قوله لزم
 الغاء الشرط الثاني فجعل مجرد الدعي شرطاً لعدم قبول الشهادة كما قاله الشافعي القاء
 للشرط الثاني وهو عدم القاء أربعة شهداء * قوله قلنا لو سلم أنه قبل هذا الجواب ط
 الف فان كون القذف كبيرة ان صح قبل ظهور العجز ولا جلد عليه إلا لا رجاء له تلك
 الكبيرة فيجلد قبل ظهور العجز كما ردت شهادته قبله وإن لم يعلم كونه كبيرة إلا بظهور العجز
 فلم يقد في حوزة الشهادة فاجواب الحق أنه بالعجز عتق إقامة البينة علم أن ما صدر عنه
 من القذف كان كبيرة عنده وروده فكان مردوداً بشهادته قبل ظهور العجز وأما جلد
 المتأخر وهو فصل حتى فلا يمكن جعله متقدماً على العجز ولا يمكن أن يقام قبل العجز فإنه
 قد يكون بغير حق * قوله لم يكن الشهادة مقبولة أصلاً أي لم يكن الشهادة على فعل الزاني
 مقبولة أصلاً لأن الشفاعة الفاحشة والأصل فيها الإخفاء ثم ظ قول المصنف أن الشهادة
 علة مقبولة عليه حسية يشعر بأنه مراده لو كان كبيرة لم يقبل الشهادة عليه حسية وقول
 الشافعي في أنه لو كان كبيرة لم يكن الشهادة عليه مقبولة أصلاً أي سواء كانت
 حسية أو لا ولذا حمل بعض كلام الشافعي على الرجوع معنى * قال المصنف فانه الشهادة مقبولة
 عليه حسية وناقش فيه بأنه قبول الشهادة عليه مطلقاً لا يترتب على دليلنا على إقراره
 المصنف بأنه القذف لا لم يكن حراماً في نفسه ويعقد الشهود إلى مدة تمكن فيها من مدة
 احتضارهم بمجمل أو شهادتهم وبما حصل له إذا كان كبيرة فلم يجز رد شهادته
 أو اتى بالشهود وبعد الجلد وإن لم يكن كبيرة بل كانت دائرة بين أن يكون وإن لا يكون

فلم يجد واجب بان كونه كثيرة موجبة للمحذورة والسمها وانه مشروط بان لا يوجد
الشهود وحيث تحقق شرط جلد وردت السمها وانه ثم اذا وجدت الشهود وبطل
الشرط فحقق ان القذف كانت حسية ولم يلزم ان يرجع على المدعى حسية شيئا فبقى
رد السمها وانه في اصل لعدم قوله ولا مسامحة في الاصطلاح فيلزم انما يتم اذا جعل
الباطل حكما والفساد حكما اخر حتى يصح انه مجرد اصطلاح وانما اذا لم يحتمل الحكم حكما
فهو خلاف يصلح للمنازعة قوله المراد بجو التبرع ان يكون مطلقا هو الثابت لموجوده
الاستحقاق والعقر حتى اى موجودا ثم لم يمتدح من الامانة ان حجة الله تعالى لا يتقوله
النفس العام للعبادة ولا يختص به احد كحرمة الزنا فانه يتعلق به عموم النفع من سلامة
الاستباحة والاستنباه وصيانة الاولاد عن الضياع وارتفاع التقابل بين الزنات
وانما نسب الى التبرع نظيفا لان تعالي من ان يتنفع بشيء فلا يكون له حجة بهذا الوجه
وحق العبد لا يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة مال الغير ولا ارباح باباحة المالك ولا ارباح
الزنا باباحة المرأة ولا باباحة الزوج الاما روى عن عطاء بن ابي رباح انه قال يباح وطئ
الامانة باذن سيدك وانظر على النسيان بان حرمة مال الغير ايضا يتعلق به النفع العام
وهو صيانة اموال الناس فاجيب بان تلك الحرمة لم يترفع لصيانة اموال اجمع
الا ترى ان الكفار يملكون اموالنا بالاستيلاء ونحن نملك اموالهم بذلك واما المؤمنون
يباح بالرضى منه وانظر على الاول ايضا بان الصلاة والصوم والجمع حقوة العبد
ولست منفعتهما عامة واجيب بان نحو الصلوة والصوم وسائر العبادات انما اشترت
ليحصل الثواب ودفع الكفران وذا منفعة عامة الى كل من له اية اية التكليف
بخلاف حرمة المال كانه وجوب النفقة واواة الدين قوله ولم يوجد قسم اخر اه
لانه على تقدير التفارض فالغلبة بجو العبد لاحياجه وغنى الشريعة لانه لا يحق وجوب محضاها
لا يحكم الله التساوى على ما ظن قوله ينادى كونه اه فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه ولى
غيره قوله وان رسله فان قيل ليس في الحديث الشريف يدل على الايمان مني غير
رسول الله مع وجوب الايمان بالانبياء قلت قد يراد بالرسول القدر المشترك
بين الرسول والنبى عام وهو لم يسل من عند الله تعالى لدعوة عباده واهل بيته
ام لا فيجعل الله بزره في الحديث النبوي عدم على قائله ذلك ويقول الانبياء ونا يقوله ليس
يكونهم متمسكين بغير انهم فكان الايمان بالانبياء والتصدق يقال لهم فلهذا التفتي بالايام
بالرسول قوله لا يخرج به الصوم في هذه الكلمة يدل على ان الصوم هو الماحو الزكوة

مباحث المحكوم به

لانه يتحقق حجة الله تعالى به دون غيره
العبادة على ان لا يملك الامانة عموم النفع
يستلزم النفع الخاص وان قيد
حسن العبد بنفع النعم فليجوز
اجتماعها على ما جاز انما امر
مشبه

الاشبه ان يعلق الله تعالى ما يتعلق
بالعبادة من حيث انه عبادة الله
وحق العبد ان يفتقر الى من حيث
انما هو محسوب ايضا عبادة الله
مشبه

و هو انه في محض التاثير
على ما في المكساف
مشبه

والحج من الزوائد ولك ان تقول قوله وزوائد مثل الاعتكاف يعني ان السنن و
الآداب على ان الزكوة والحج ليس من الزوائد وان ليس المراد بقوله والمختص بالصوم
المحصر وقد يقال لكل فرع من فروع العبادات اصل هو ما لا يكون الا به وفرع هو ما لا يكون
كالا الا به وزوائد هو ما لا يكون كاملا بدونها ولكنها من مؤكلات الكمال ومحسنة
مثل الصلوة لا يؤدى الا بآدابها ولا يؤدى كماله الا بقراءة الفاتحة والتسديد والطول
القرأة والقيام والقعود والركوع والسجود من المحسنات والصوم لا يؤدى الا بوجوب
النية في اكثر النهار ولا يؤدى كماله الا بايصال النية في آتله وترك ما يكره فيه من المحسنات
واعبر ذلك في كل العبادات وقوله ونحو ذلك من اعتبار صفته الخبي على المصدر وعلوه
وجوبه بالوقت وجوب صرفه الى مصارف الزكوة قوله لكونها ارجح ليس بقوى كانه
من ابطال معنى المؤنة الكلية قوله ولما اجازاه ولذا ايفض على سبني باسمهم المحسن
اذ لم يكن له اذ الواجب على احمد يصير بان يقال آتاه اليه وسحبا قوله الى الواحد عند
الحاجز بخلاف فقهاء المذكور بعد انقول لا يراد لساعي ما اعطاه وان بقي ولا يصرف
جانب وجد ما يغيره الى نفسه حاجته قوله كحرمان الميزات قيل ليس لها غير هذا المسار
وقيل لمختص به حرمان الوصية بالعتق وجوب الكفارة لقصور معنى العقوبة فيها قوله فخر
للفعل ولذا يتعد والفعل مع اتحاد المحل كالجناية على الصيد في الاحرام ويدل المحل للحرم
فقد عند وحدة المحل وان تعددت الجناية لصيد احرام قوله قيل المراد باللفظ لا بالشي
انه لا يدفع تزيه الشريعة عن ان يلحقه خسران يحتاج الى حرمانه قوت الاستعداد ايضا
خسران له سبحانه على انه لا يجدي في الايجاب على الصبي والمجنون كما في الصيد قوله اما
الاولى فلان السلف او اجيب عنه بانه قول السلف يجوز ان يراد به ان جهة العباد
غالبه على جهة التي في سائر الكفارات ولا يلزم ان يراد بها غالبة على جهة العقوبة
التي فيها ولكن سلمناه فاقى في متابعة المصالح خلف السلف فانهم ليسوا بقلوب
ذلك عن الشر حتى يلزم من مخالفتهم الفساد قوله واما الثاني او اجيب عنه بمنع
انها لا يسقط بالسببه ولذلك لا يجب الا بالفاظ مخصوصه ولا يجب بغيرها والتأمل
ليس من احكام كون العقوبة غالبة فانه قد يكون في العباد المحضه كسجود السلاوة
والا لم يكن التأمل من احكامه لم يلزم ان يكون عدمه من احكام ان العباد غالبة قد
يدفع الثاني بان المراد بالتأمل في الحكم السبب فانه البتة بالعقوبة اذ ليس مما يحتاج
فيها تأملا بل رادها فيعتبر التأمل في الحكم مع بقائه المتعد في السبب فيكون عدم الحكم

مع وجود الموجب مضافا الى عفو التمتع وكرمه واما الدخول في سجدة التلاوة فهو
 في السبب لانه العبادات مما يتخاط فيها فاذا اعتبر الدخول في الحكم مع بقائه تعدد الاجزاء
 فيها ليكون جميعا بمنزلة سبب واحد ترتب عليه حكمه اذ وجد دليل الحكم وهو اتحاد المجلس
 * له الكفارة واحدة في الكفا في هذا الكفر بعد الوقوع مرارا اما اذ كفر لأول ثم واقع
 في يوم آخر فزمت كفارة اخرى في ظاهر الرواية * قوله عند الكثر المسبب بدار واية
 الطحاوي وفي حقايق المنظومة محل اختلاف فكرر الفطر في رمضان واحدا في رمضان
 فيقعد الكفارة اجماعا * قوله لكل ظهار كفارة في النهاية هذا المبرر بالانانية والنية
 الا اني واما اذ اراده فلا يزوم الكفارة واحدة * قوله على انه كاف في الاصل للظهار
 هذا الكلام ليس كثير نفع اذ غاية ما ثبت به انه في الطهارة جهة الاباحة وهذا لا يقتضي
 كون العبادات في جنائز حرامه غالبية ولا يمنع غلبة جهة العقوبة فيه كيف وكونه منكرا
 من القول وزورا مضوم عليه والظمنة عليه جهة الجنائية فيه * قوله على انه الطلاق
 ليس بجنائية وان كان البعض لمباحا اذ المباح لا يكون جنائية * قوله العقوبة الزائدة
 العبادات والعقوبة * قوله لكان جزاءه عقوبة محضه اعترض عليه بانه انما يزوم لو لم يكن
 فيه جهة العبادات وهو تاديبها بالصوم وجوابه فان التاديب مثلا العقوبة المقدم وتزوم
 كون جزائه عقوبة محضه على تقدير عدم تحققه * قوله وايضا ذكر بعضهم انه فيه بحث
 وهو سباق كلام هذا البعض على ما نقله يد على تجوز تقدم الحكم على السبب وذلك ليجوز
 كما تقدم عندهم فالوجه ان يعتبر جهة السبب العزم على الوطئ فانه فيما اراده من ان سبب
 الكفارة ليس جنائية محضه وتقدم الكفارة انما هو على نفس التماس لا على السبب الذي
 هو مجموع الظهار والعزم على الوطئ * قوله وذكر في الطريقة المعنية آية قيل ما نقل عن
 الطريقة المعنية لا يثبت الا انه اعصية قد يكون سببا للعبادة ونحن لا نمنع كون كفا
 الظهار عبادات ولا يزوم من هذا انه يكون جهة العقوبة فيه غلبة * قوله وذكر المحققون
 في القرآنة قيل حاصر الفرد انه معنى العقوبة في كفارة الفطر اكثر من غيرها لانه الفطر
 امر معقود للنفس وهو اجوج الى الزجر الذي توفّر سائر الزواجر وهذا الوجه فاذا ان
 معنى العقوبة في كفارة الفطر اكثر منها من غيرها من الكفارات حتى من كفارة الظهار
 ولا يزوم من هذا انه يكون معنى العبادات فيها غالبية على معنى العقوبة * قوله على من افطر
 خطأ الا ان يقال ان الثاني الاجماع على عدم وجوب الكفارة على من اخطأ في الصبح
 والغروب لان من اخطأ في الصبح سبوا لآلة والطعام خلقة فلا يفسد منه * قوله

متقاربة بقدر ذلك انه مال كل منهما بكمال الجناية وان كان وجه التعلق في كل منهما
 مختلفا * قوله دون الاستيفاء اعم من غير ان يستوفي منه خيرا كالقبض والالتصاف في
 غير اهل يوم بالاداء * قوله اذ لا معنى للزجر عن القتل الخطاء مثلا يعني وكذا في البواتي وقيل
 الزجر في صورة القتل الخطاء عن التقصير وعدم التثبت كيف ولو صح انه لا معنى للزجر
 في غير سعادة الاقطار افا وانها عباد المحضه ولم يقل به احد * قوله فيحسر النظم ويقسم
 المعنى قيل اذ كانت الكفارة جميعها كذلك كانت الفطر ايض كذلك فبنا * التفرع
 لا يوجب احتسالا في النظم ولا في المعنى * قوله واما جماع زوجته اه جواب سؤال مقدّر
 وهو انه لو كانت جهة العقوبة راجحة حتى سقطت شبهة الاباحه سقطت عنه فطر
 بجماع اياه وبطعام مملوك له لان ملك النكاح مبيع للجماع وملك الطعام مبيع لكل
 فانه لم يثبت الاباحه في هذه الحالة ثبت شبهة الاباحه فوجب السقوط كما لو زنى بجارية
 التي هي اخته من الرضاع سقط الحد لان الوطئ وان كان حراما بقيام الملك الذي هو
 مبيع يورث شبهة الاباحه فاجاب بقوله واما جماع زوجته اه * قوله لا يورث شبهة
 في حقه اجيب عن دليل الالفعي بانه لا جعل الالفعي كونه من رمضان مشروطا
 بثبوته لدى احكامه ولم يثبت صار كونه من رمضان ذائمه في حقه ايض فان شبهة
 الآتية من جهة الالفعي الذي هو صاحب الحق ليست ادنى من شبهة بحسب القتل
 فهذه بالطريق الاول مؤيد للفرق بين من افطر ثم انتأ السفر حيث لا يسقط السفر
 المعترض الكفارة وبين من افطر ثم حاضرت او افطرت ثم مرض حيث يسقط الحيض
 والمرض المعترض الكفارة فانها من جهت صاحب الحق والاول من جهة العبد وليست
 حرة ولاية فيها وجب عليه * قوله وعلم به البعض دون البعض فانه لا يحل الجلو
 للمقاييم وعدم علم البعض لا يورث شبهة الاباحه * قوله فانه زاجر هذا الدليل انما يدل على
 اجتماع الحقيقين في حد الغذف لا على غلبته حتى ينتزع والدليل عليه انه تنزع ولاية علي
 حقوق عباده لانه تعالى مولى المولى فيحق العبد يصير مريعا باعتبار رعايته حتى ينتزع
 لان ماله للعبد يتولاه مولاه ولا كذلك عليه ذل ولا لاية العبد في استيفاء حقيقته الا انبائه
 عنه فانه قلت لو تم هذا الدل على غلبته حتى ينتزع في القصاص ايض والجمع على خلافه قلت
 صريح النسبة الى المخاطبين في قوله تعالى ولكم في القصاص حمية واستحقاق القصاص
 المستدعي للاداء والممانعة المقتضية للحالة الخصوصية بالعبادة وتقتضي ترجيح حق
 العباد قلنا اجمع عليه اما بالنظر الى حاجته العبد وعنى التسرع فقط واما بالنظر الى انه تنزع ولاية

على حقو عبادو ايض لانه مولا لهم فلا يملك المعنى انما يلاحظ فيما لم يغلب متواتر
 حقو عبادو اتا فيما عليه فقد تفضل بتفويض النصف والاستيغناء الى عبده وجعلهم
 في ذلك بمنزلة المكاتبين لا المدقوقين فليعلم قوله دفع العار عن المقدوف لذا
 ولا تسقط دعواه ووجب على المستامن واقامة الامام بعلمه ولم يبطل بالتقدم
 ولم يصح الرجوع بعد الاقرار قوله ولا يسقط بغير المقدوف روى ابن بزرنج الوليد
 عن ابي يوسف لانه يسقط بالعفو قوله ويتصف بالذوقا صاحب الكسف انه
 من اظهر الدلائل على ما قلنا لان ما يجب حق العباد لا يتصف بالذوقا كاتلاف المال
 وانما يتصف ما يجب حق الله من العقوبات التي يقبل النصف وهذا لان حرمة
 الحرمة عند تعريضه وازيادة النعمة لان زيادة النعمة يوجب زيادة الشكر فيزداد
 حرمة ترك الشكر بالمعصية بحسب زيادة وجوب الشكر فيزداد العقوبة بزيادة
 الحرمة والنعمة في حق الله كماله وفي حق العبد ناقصة فيكمال العقوبة وتناقض بحسبها
 وانما ما يجب للعبد فيجب جبره لا فوت عليه والتقويت لا يختلف بجمانية الله والعبد
 فلا يتقضم الواجب بكونه عبدا قوله حق الاستماع بقاء النفس قال المصنف في الباب
 انه وفي الصلوة تختلف العقود ثم لا يصح اجماع من القيام والاياء عن الركوع والسجود
 والقضاء على الاداء وغيره وفي الزكاة تختلف القيمة عن الاعيان كما في العسور وسائر
 الصدقات الواجبة وفي الصوم تختلف الغذائية كالصلوة وفي الحج تختلف الانفاق
 عن الاداء بنفسه وفي اليمين تختلف الكفارة عن البر وفي العقوبات تختلف الكمال
 عن القصاص صلحا وفي حقو العبادات تختلف قيم التلغات عنها وغير ذلك مما
 يطول قوله فيمن له ان يكون او ملته والقلبة للنجس انما في ملته والقلبة للطاهر بحسب
 اتفاقا قوله فالنحوي جائز فانه سائر توحيها بالاء الاخر الطاهر سعتين وان ساء
 سخرى بين المؤمنين الذين وقع التردد في تعيين الطاهر بهما وبوضاء ما روى
 راية الى طهارة قوله حيث قيد جواز النحوي آة عبارة فخر الاسلام هكذا قال بعضي
 ان النحوي في ما بين جسم وطاهر في السفر من النحوي فيه جائز ولا يخفى انه المراد بالجوهر
 في عبارته الجواز المقارن للوجوب ولو جاز به دليل انه ليس مذهب السافعي في
 هذه الصورة جواز ترك النحوي بان يتم وبهذا اظهر عدل المصنف عبارة فخر
 الاسلام والاف المقيد بعدم القدرة على اداء الطاهر جواز النحوي وفي هذا نص جبه
 بقى بهما اشكال وهو انه قول فخر الاسلام هو الذي عليه انما الوجوب عند الشافعي

ط
 العقوبة
 نسخ

مقيد بعدم وجدان ما آخر سبعين لا قول المصير بعدم التقيد في كلامه فلا وجه لقوله
 ولهذا اعد رآة * قوله ثم لا يخفى آة قال في فصول البديع نقله وليس بشئ لان العجز
 حاصل مطلقا والتخري فيما ثبت من توابعه كالنعم فاختلاف في انه الحلف مطلقا يرجع
 على التخري لكونه ضروريا او ضروريا بمعنى انه لا يصار اليه ما لم يكن فلا يرجع عليه انتهى وقد
 يجاب ايضا بان ههنا ضرورتين ضرورة عدم القدرة على الاصل وضرورة اداء
 الفرض وفي صورة الاناين الضرورة الاولى ثابتة قبل التخري المتعارضة فالتخري لا بدله
 من دليل آخر فانه كما لا دليل ان التيم حلف ضروري فلا يخفى فيه التعارض اذ يخفى هو
 لضرورة بثوت الحلف للضرورة الحلف وان ضرورة انما يظهر في عدم جواز التيم
 مع المكانة التخري فقد صح التبرع وان لم يكن ولا بد من غيره فيلزم ان معنى عدم
 جواز التخري * قوله بطريق التكرامة تمثيل لا حصر اذ المكان لا يحصل لا يختص
 بالكرامة فقد يكون بمطر مطر عليه ويسيل بصل اليه من مطر غير ذلك الموضع
 ونحو ذلك * باب الحكم عليه قوله يخرج النفوس العقلية قيل انهم ارادوا
 بذلك تعريف الامر الذي يتعلق بالانسان المسمى عقلا ويميزه عن سائر ما يتعلق بالانسان
 لا يميزه عما عداه مطلقا وانت خبير بان هذا الصحيح التعريف في الجملة على ما قالوا في تجويز
 التعريف بالاعم ولا يدفع الانسبية * قوله بدلائل واهية قيل قوله ادعوا انما يدل على
 فساد في الدعوى فالدلائل لا يطالبوا بالدعوى وانت خبير بانهم عرضوا انهم قالوا
 ادعوا ولم يحكم عليه بان اول خلوة استخرج لانه ثبت كونه كذلك في نفس الامر لضعف
 دلائله وهذا توجيه صحيح لا يرد عليه ما ذكر * قوله ونحو ذلك مثل ان الواجب مع وجب
 بالذات وان لم يفسر فيه تعدد جهات باعتبار الصفات * قوله قوة النفس قبل حملها
 الراس وقيل القلب واجمل فخر الاسلام حيث قال بدلالة الانسان بناء على هذا الاختلاف
 * قوله وهذا معنى العلم بوجوب الواجبات لا يخفى انه المراد بالواجبات الواجبات
 العقلية * قوله تدريس اليه العلم بمجاري العادات امي للضرورات التي يحكم بها
 مجري العادات مثل ان اجعل لا يتقلب ذهابا وكان السرف في هذا الحضم هو ان دلالة
 المعجزة على صدقات راع يتلقى منه التكليف والامه عادية كما صرحوا به ولا شك
 ان التمكن من العلم بذلك الصدقات لا يقع التكليف بدونه * قوله ان المزوج وجه
 التعبير ان القلب قد يظفر على المضفة التي في جانب اليسر وليس المراد ههنا
 ذلك * قوله فحق كلامه صحيح قيل كما كان العقل الفعالي من آثار الجوهري نذري هو

سبب الحكم عليه

يتوقف

أول المخلوقات عندهم كان لا أثر لها يصير منه إلى الآن ان يصير الجواهر فلا يسخ
 على انه المصنوع ببيان العقل على ما عليه شيخنا من السنة لا على ما ذهب الفلاسفة
 ويجوز ان يكون النور المعنوي اثر الجواهر المخلوقة او لا عندهم فلا يتعين التسامح
 في كلامه * قوله من شأن القوة التأثير والعقل قيل لا يلزم ان يكون القوة للتأثير بل
 قد يكون للتأثير كقوة الفهم ومثاله فلا يتجاءل السؤال أصلاً * قوله وقابلية حيث
 آه قيل القابلية على ما في الحصول المطلوب لا لا سرة الجواهر المذكورة ولك ان تقول
 القابلية لا سرة المذكورة قابلية حصول المطر بالعكس * قوله وهي باعتبار تأثيرها
 عما فوقها فبها لا يلزم ما ذكره ولا من ان القوة لا يكون الا مبدء التأثير والفعل
 * قوله فخالية عن العلوم خلقها عن العلوم الانطباعية لا عن العلم المحسوس فان علم
 النفس بذاتها عين ذاتها ولا يعقل حصول شيء عن نفسه * قوله بالهيولى الاولى
 اراد الهيولى المتعارفة وانما قيد بالاولى لان الهيولى قد يطلق على جسم تركب منه جسم
 اخر كالسقف الذي تركب منه البيت ومن الجدار وليس المراد ههنا ذلك * قوله
 الكالية في نفسه بمعنى انما لا يقتضي شيئا منها بخصوصها وان لم ينفك عن
 واحدة منها غير معنية * قوله ثم اذا دركك الضروريات فان قلت بين هذه المرتبة
 والمرتبة الاولى مرتبة اخرى هي ادراك التجزيات المحسوسة فلم يتعوضوا بها قلت
 لانهما من خواص النفس الحيوانية مطلقا والضرر عد من مراتب الخصوصية
 بالنفس الانسانية * قوله من غير تحشم فعمد المرتبة لو لم يجد عقلا بالفعل لم يتحقق
 لا اعتبارا لانه لا يستحضر في العقل بالفعل بل القدرة على الاستحضار في الجملة كافيها
 واللام يخبر المراتب في الاربعة فانه اذا حضرت المعقولات مرة مثلا وذهل عنها
 النفس قادرة على استحضارها ولو تحشم فعمد المرتبة لو لم يجد عقلا بالفعل لم يتحقق
 الاختصاص * قوله والمصنوع الهيولى في آه رد عليه بان المصنوع جعل متعذرا لا يتزاع
 للكليات عن التجزيات باستعمال الحواس عقلا هيولا نيا وليس في كلامه ما يدعى على
 اعتباره ان يكون هذا الاستعداد بعد حصول المحسوسات * قوله فتقر قائم الى
 العينين في شرح القانون للقرشي في باب شرح العين قيل ان العينين يتقاطعا
 بحيث تنفذ البيني الى العين اليسرى واليسرى الى العين اليمينية وجا اليونس بعقده
 خلاف ذلك ويرى ان اليمينية ينفذ الى العين اليمينية واليسرى الى العين اليسرى
 فان العينين لا يتقاطعا بل يتلاقيان وينشعب كل واحد منهما عند موضع اتصال

حتى يكون هناك موضوع مشترك لتجويعها ثم يتقاربا فيذهب كل واحد منهما الى
 العين المجازية لمبدأه وهذا هو الرأى المشهور به يقول الشيخ ايضا * قوله
 ولا يخفى في ان المرسوم ان قصد به الايراد على قول المصنف ابتداء ادراك الحواس
 ان تمام المحسوسات في بحاسة الظاهرة فهو ظاهر لاندفاع باجملة على حذف المضاف
 ان تمام صور المحسوسات فوالله قد يجاب عنه ايضا بان معنى تمام المحسوس في
 بحاسة محسوس صورته * قوله لاني مؤخره على ما ذكره المصنف اجيب بان المصنف جعل
 الدماغ مقدما وسطا ومؤخر او يعتبر النجاء فيف التلخيص وان الكل منها مقدما ومؤخر
 وان في مقدم قوة وفي المؤخر اخرى لان غرضه لم يكن بيان تدرج الدماغ واما
 المراد ببيان الحواس لباطنة لا بآثار الكلام اليه وهذا يتم ببيان تقدم البعض على البعض
 اخذ من مقدم الدماغ بلا احتياج الى بيان ان كلامها في مقدم اى تجويف ومؤخره
 فالتعريف بان يقول في مقدم المحسوسات وانما يقال في المؤخر الوهم والظلمة
 خزانة وفي الوسط المفكرة فتوهم ان المصنف جعل الوهم التجويف الاخر من الدماغ عين
 الوهم * قوله سمى العلم بها نظريا قيل عليه كونه الاسماء مباحة التصرف ومخطوطة
 او كونه الاعمال واجبة او حراما او مباحا او مكروهة او مندوبة وما وجد وليس لنا اختيار
 في وجوده مع ان العلم به من العلوم العملية فالاولى ما فعله المصنف في الاكتفاء بعد تعلقه
 بالعمل * قوله وسئل من ترك الخيرات قيل هذا يقتضى ان لا يتكلف التارك الخيرات
 والآية بالشروط لعدم الفعل الذي هو مناط التكليف * قوله باعتبار زيادة الاعتدال
 البدن المفهوم من كلام المصنف ان تفاوت النفوس في قابلية الاشتراك بحسب تفاوت
 انفسها في مبدأ الفطرة صفاء وطاقتة ومن كلام الشرح من تفاوت الابدان بحسب
 الاعتدال وعدمه والظان تفاوت النفوس في مبدأ الفطرة بصفاة وطلاقة
 بحسب تفاوت الابدان فلا مخالفة لكن قد امسنى على ان حدود بدوات البدن ولو كان
 النفوس مخلوقة قبل البدن كما دل عليه خطاب الست بربكم فكيف يكون ما بعده ما
 لم يخلو عنه وجوده * قوله وليس في تقدير الزمان آه اى ليس على حد الاموال وتقدير
 زمان التجربة في هذا النوع وهو العاقل الذي لم يبلغ الدعوة وليل قاطع يصدر عليه
 ويحكم به انه هذا أو قد رد ما قيل انه مقدار ثمانية ايام فانه اذا استهلك بمثل ثلث ايام
 ووجه الرد ان العقل متفاوت في اصل اخلاقه فرب عاقل يستدعى في زمان قليل
 الى ما يستدعى اليه غيره في زمان كثير فيعوض تقديره الى الترتيب هو العالم بمقدار ذلك

خبر من ادع ايضا فانه لا يقول
 هم المثلون من ضعف لهم ذرية
 بل من ادع انهم هم الذين
 المتكلمون يقولون فاستقيم كما امرت
 على لا على رعية واخبر
 برعية اربعة وادع وقار
 مش

على خلاف المضاف الى الملية
 وجوب الاداء في مش

وقد ضعف الكلام فيه كما في شرح
 كتاب المصالح قال فيه فظاهر
 انه لا يساعدة ظاهر الآية
 ان يذكر ان الله سبحانه وتعالى لو اراد
 من صلب آدم خلق الذرية
 دفن في ادم عليه السلام
 بعضهم من بعض على ادم فليس
 فقال وادع انهم هم الذين
 ذرية من بعض على ادم فليس
 انهم يقولون انهم هم الذين

الزمان في حق شخص على الحقيقة فيضعونه قبل ادراكه ومعانيه بعد سنيها * قوله
 فان لا يلية ضربان الحقيقة ان لا يلية كنهه ان ضرب ان لنا ثلث معلومات احد ما
 نفس الوجوب وهو شغل الذمة ووجوب التوجه واما ثلثها وجوب الاداء وهو طلب
 تسليم ما استخلت به اعني لزوم الايقاع واما ثلثها نفس الاداء وهو التسليم والايقاع
 وهذه ثلث مفهومات وكل منها يلية غير القوم عن يلية الاول يلية الوجوب وعن
 يلية الثاني يلية الاداء الكمال وعن يلية الثالث بصحة الاداء ويلية الاداء انفسه
 وحصل ستة مفهومات فنفس الوجوب بالسبب ويلية بالذمة وجوب الاداء بالخطاب
 ويلية بالفعل والاداء الكمالين ونفس الاداء بوجوب الاركان والشرائط ويلية
 اعني صحة الناقصين * قوله ان الذمة في اللغة العهد قيل لانه سبب نوع الدم انفسه
 * قوله ذرية آدم بعضهم من بعضهم آروى مالك واحمد بن حنبل والترمذي وغيرهم
 ان النبي عم قال في تفسير الآية الكريمة ان الله خلق آدم ثم مسح ظهره بميمينه
 فاستخرج منه ذرية فقال خلقت هؤلاء النصار وبعل اهل الجنة يملون ثم مسح ظهره وبيمينه
 ذرية فقال بل خلقت هؤلاء النصار وبعل اهل النار يملون وقية بحث وهو ان الآية
 الكريمة يد على ان اخرج الذرية من ظهور نبي آدم وادى الحديث الشريف على انه لم يظهر
 نفس آدم عم في التوفيق قال صاحب الكشف قلنا التوفيق على ما قال المفسر
 ان الله تعالى اخرج ذرية آدم عم بعضهم من ظهور بعضهم على حسب ما يولد له في يوم
 القيمة وكان ذلك احد من ظهره وكان ذلك في احدى مرة كما يكون ذلك في موت الكافر
 بانفخ في الصور وحيوة الكفار النجاسة ووقوع البضاض في شرح المصالح
 المراد من نبي آدم هو اولاده جعله سما للنج كما بشر ومن الاخراج توليد بعضهم عن
 بعض على مر الزمان واقتصر في الحديث على ذكر الاصل * قوله واجب باننا لان
 ان الفعل اذ قيل ضعف في الجواب ظاهرا او لا فلا يلزم من المعترض مانع باننا لان ان لوصف
 الذي يشي عليه الوجوب امر اخر غير العقل فلا وجه لقوله لان ان العقل بهذا الحكيمية
 واما ثانيا فلان قوله الوجوب مبني على هذا الوصف ليس امر ازيد اعلى من هذا
 بل الجواب عن اصل الامر ان الله سبحانه عند اخراج الذرية جعلهم عتلاء وال
 لم يجر الخطاب بالسؤال ولا الاسماء عليهم بالاجواب ولو كان العقل كائنا
 الاجاب لم يخرج الى الاسماء والسؤال والاجاب يعلم ان الاجاب لا مررت
 بالسؤال والاجاب والاسماء وهو العهد المصغر عنه بالذمة فعلم ان العقل انما

مجرد فهم الخطاب * قوله لا نه تمثيل قد ينقسم فيه بانه لا يصار الى المجاز الا عند
 عند تقدير الحقيقة * قوله من غير اعتبار استقارة في القنوع على انفراده قليل وجود
 ذلك الوصف لم يلزم من استقارة القنوع بل من لزوم العمل لان ان ولكن
 اللزوم ما وجب ان يكون له محذور هو الذمة قلنا استقارة القنوع عنها فاستقار
 انما يصير اليها بعد العلم بالذمة لان العلم بها انما يحصل من الاستقارة * قوله
 وكونه ظاهرا ما جهولا لا علم له لا يخفى انه لا يلزم ان يعذر قبله ثم عذر بحكم الامانة
 وضمانه فيها حتى يرتبط به قوله انه كان ظاهرا ما جهولا فانه مجرد بحكم الامانة ان
 لا ياسب الوصف بالظلم والجور * قوله وكسر صورتها قيل هذا الوجه هو ان كان الكسر
 الى الحكم وجودها لا مكان تقديرها بالغير فكل من ليس فيه كلاهما كان اسهل
 في معنى قوله سبحانه وتصفين منها * قوله لم يكن حادثة الى هذه التكميلات بدلالة
 انه يمكن ان يقال المراد ان في الآية دلالة على انه في الان وصفا وخصوصية بها التزم
 الامانة لا انه الزمها بدلالة التزامه فعلى هذا لا يتأتى الاستدلال بمجرد قولهم اقيموا
 الصلوة واتوا الزكوة كما لا يخفى فليست * قوله على استحقاق الزكوة قد يدفع بان
 مجرد تحقق الوصف الذي يكون به اهل المال لا يكفي في تسمية ذمة بل لا بد ان يكون به
 اهلا عليه ايضا وانت خبير بان هذا يقتضي ان لا يكون للمجتهدين قبل انفصاله ذمة
 وهو خلاف ما يصرح به * قوله استنير الظاه * يختم ان يكون حقيقة في الخارج من
 العلم من طار السهم اذ اخرج * قوله في الكتاب المبين والوج المحفوظ قليل المراد بها
 العقل فلا يكون مخالفا لما ذكره في شرح المقاصد من ان القضاء عبارة عن جميع
 الموجودات في العالم العقلي مجتمعة ومجتمعة على سبيل التابيع واعلم ان تجوهر العقلية
 عندهم موجودة في القضاء والتقديرية وحده اذ لا وجود لها الا في الازل ولكن
 باعتبارين وانما الصور والاعراض الجسمانية فهي موجودة فيها مرتين مرة في الازل
 ومرة في الان * قوله بعد من البهية تغليبها لا حاجة الى الذين يجادلون
 لان الحق ان المصداق وانما * ات فروع الايمان بدليل انه ذكر حكم الايمان
 بالنسبة الى الصبي فيما قبل حيث فالصبي العاقل لا يخلف بالايمان انت خبير
 بان المصداق كذا بان الصبي فيها ثبت بالابلية انما صرة فالاولى من وجهه ههنا
 باحد الاوجين للذين ذكرهما في * قولنا واصلت امره * سمي اي العاقل
 فانما * غير العاقل يوجد في العقل قوله سمي * سمي اي العاقل

آدم واولاده فكانت صار
 اسما للنوع كالان والبلد
 والمراد من الاخر ارجح قوله
 بعضهم من بعض على ما ذكره آدم
 وانصرف الى اصله في
 التفسير في الاصل في
 انشأه وايقظ في التفسير
 اسما لان في تلك الاحوال
 عندهم فلا يلائم قوله
 فكانوا فاعلم
 نفس الى انما علم
 خاف لكونه
 سدا في قوله

ان يرفع اراد الا واد من جنس المكلفين قيل على انه لو قيل انه اراد الا واد من كل مكلف
 كما هو مذهب المقرئ في توقف الامر على كون المأمور به مراد الامر لا يلزم المنع
 لان ارادته مع اراد المكلف باختياره فاذا لم يوجد اختياره لا يلزم وقوع خلاف
 مراد المقرئ وفيه نظر * قوله فان قيل قد يحرم النيابة آه قيل هذا سؤال
 وجواب غير مابين على ما ذكر من انه الموت هو الا واد للصبي ليس بالالا واد للمعسر
 اذ من لا يكون الهالك سمي لا يثوب عنه احد لا جبر ولا اختيار * قوله واما القاضي
 الامران الا واد ان يتحققا في الولي ايضاً فالعمدة في الجواز للقاضي دون الولي انه
 القاضي قد رعى على استيفائه اذ علمه حجة وقدرته على التحصيل ظاهرة واعتبر على
 الدليل المذكور بانه انما يفيد اولوية اقتراض القاضي ولا يفيد عدم جوازه للولي وجوب
 بان ليس الولي وانظر للصبي فقير جاز * قوله وفي رواية يجوز للاب ايضاً لانه يملك
 التصرف في المال والنفس فكان بمنزلة القاضي وفي رواية لا يملك لانه لا يتمكن
 من تحصيل المال المستقرض بنفسه فكان بمنزلة الوصي واما الاستقراض فقد ذكر
 في شرح قضاء الجاهل الصغير لقاضي ان له الاب لو اخذ مال الصغير قرضاً جاز له
 وفي المنتقى انه ليس للقاضي ان يستقرض مال اليتيم والغائب لنفسه وقد ذكر مسئلة
 الاستقراض في بعض نسخ الشرح * قوله ويلزم ان لا يندفع الضرر آه اجيب بان
 الموت من كلام المصير بيان تردد هذه التصرفات بين النفع والضرر من حيث
 اشتغالها على دخول سمي في الملك وخروج آخر عنه فم حيث انه دخول نفع لانه
 لا يحتمل الضرر اصلاً فانه قد يكون هناك ضرر يكون خارجاً من الملك الكثر قيمة النفع
 من الداخل في الملك ومن حيث انه خروج ضرر لانه لا يحتمل النفع اصلاً فان الداخل في
 الملك عوضه قد يكون الكثر قيمة والنفع منه فلا جمل ذلك اعتبر اى الولي في دفع الضرر
 فانه لا يرى المصلحة الا فيما له فيه نفع غالباً * قوله واما وصيته فباطلة وان مات بعد
 البلوغ قوله وعلى هذا لا يتم جواب المصير اجيب عنه بان حاصل جوابه منع التردد بين
 النفع والضرر واثبات محض الضرر فم اين يلزم جواز ما باذن الولي * قوله بل بطريق
 الجواب آه ذكره صاحب الكشف * قوله ولا يخفى ضعفه لعل وجهه منع وقوع النفع
 بانقاذ المار ويدل عليه ما ذكره في تطبيقه جواب المصير من قوله مراده انه ضرر ما كثره
 فتأمل * قوله وفي كونه ضرراً محضاً نظر اجيب عنه بانه ليس في كلام المصير ما يدل
 على ان الا واد ضرراً محضاً والتمثيل له ليس في انه ضرر محض بل في انه يترتب عليه الباطل وان كان

ولا يخفى انه سياتي كلام المصنف على التقدير الثاني لا يلائمه قسمه فربما قال لطلاق
 اخراج العوض والمعووض جميعا عن الملك والزام بعض العدة والمهر والكل ضرر
 وفيه نظر لان كون كل هذا ذكرا ضررا لا يوجب كون الطلاق ضررا محضاً اذ يوجب
 منخرفة فيما ذكر وهو موقوف عليه وليس عوارض قارضة فصول لابد من عوارض
 الالبته من عرض له فيصير مصيبة فانها يمنع اما ايلية نفس الوجوب فالموت
 واما ايلية وجوب الاداء كالنوم والاعطاء او تغير بعض احكامها كالسفر ولا يرد
 بهذا الحكومات في الاثبات ولا العوارض على ما يثبتها من السكوت بخلاف الصغر
 والاجتماع والبلوغ طردا بقوله على انه جعل اسماء كانه تدعى صاحب
 الكسف وغيره حيث قالوا انها جميع عارضة اى حصلت عارضة ولا يخفى انها
 نقطه الى انها في الاصل صفة والعدول الى جعله اسماء خلاف الاصل واهتمت
 بحث وهو انه لا يرد ذكره وان فالاصح ان كان في غير العقلاء جميع على ما
 خرج به في ايضاح المفصل والاعليد وغيرهما وقد ذكر صاحب الاقليد انه في سائر
 وذكر فيه مناسبة لطيفة وهي انه غير ذوى العدول يستترك الالان في انتفاء
 كمال العقل فيجمع على ما يجمع عليه المؤنث ووجه الاحاجه الى شئ ما ذكره صاحب
 الكسف والسراج وغيرهما * قوله وبها احد عشر آه انما لم يذكر الجسر
 والشيخوخة القريبة الى النساء في العوارض وان تغير بهما بعض الاحكام لدخولهما
 في المرض كذا قيل وآورد عليه المجنون والاعطاء فانها من الاحراض وقد ذكرنا على
 على الاغراض واجب بانها وان دخلت في المرض لكن اختصا باحكام كثيرة يحتاج
 الى بيانها فافروا بالذكر * قوله فاجنون اختلال آه فان بد المصنف في التفصيل
 بالجنون وصاحب المنار بالصفحة المحفوظة للكل وجهه فان المصنف نظر الى سائر
 الصفوف في اول احواله كالجنون فقدم الجنون ليحل الصف بعد موافقة الجنون
 وصاحب المنار نظر الى الصف من اول احوال الادنى الى وقت البلوغ فقدمه
 * قوله الان اذا انتفى الاداء كانه استارة الى جواب سؤال وهو
 ان الوجه الثاني يغيب عدم استقاط الممتد ايضا لان له ليل ينافى الدمة التي جعل
 وليا على عدم منافاة ايلية نفس الوجوب ليتحقق فيه ايضا * قوله الا
 ان محمد الى قوله وعمما اعتبر نفس الوقت قال القاعاني في شرح المفتي
 القائل ان يقول كلاما الفرقين يحتاج الى الفرق بين هذه المسئلة وبين ما كثر

انتفاء الحكم بالانتفاء اصله
 وانما ينتفى به وصفه صلح
 خاص * مثله

نبي

القوايت حتى سقط الترقيب أما ابوج و ابو يوسف جعل احدا لكثرة ثم انه يزيد القوا
 خمس بخروج وقت السادسة بخلافه ههنا واما محمد فانه جعل حد الكثرة
 ثم ان يدخل وقت السادسة بخلافه ههنا انتهى آجابه جدي في فصول البديع
 حيث قال الفرق بين المعتبر ثم أولا وبالذات كثرة الصلوة و ههنا كثرة الاوقات
 اعني امتدادها و اعتبار كثرة الوظائف لتحقيقها وكثرة الشيء بتكرره فيما يمكن
 بكثرة الوقت ههنا بتكرر الوقت لكن بالنظر الى نفسه عند ما يتسیر اعلى
 انجاءه في غليظة التحقيق و زومها عنده تحقيقا لا امتدادا واما كثرة الصلوة
 ثم بتكرره بما فانه عند ما تغليظ على المقصود واجبة عنده توسيطها بين الاعتبار
 و توسيعها بحال الوقتية و الحق اعتبارهما لان المجنون غير مقتصر وان الاصل
 فيه عدم الزوم أصلا وان سقوط القضاء هو القياس و اعتبار الامتداد
 له استحسان في فواجب سقاطه بالسرع الاعتبار بخلاف سقوط الترقيب
 في الامور الحادثة فاعتبر بباطن و ما * قوله ولم يشترطوا في الصوم آه قيل بهذا
 كلام غير موجه لان اعتبار التكرار انما هو ظهور الحجج في القضاء لا التاكيد واما
 لم يشترط في الصوم الحجج ظني فضاء الشهر بل اظهر من الحجج في قضاء صلوات
 لا و ثبات النجاسة الواحدة على ان التكرار معتبر فيه ايض من وجه لان صوم كل
يوم سببه ذلك اليوم * قوله نظر للصبي والولي قيل فيه نظر لان توصيف
 الحكم الى راعي الولي انما هو نظر للصبي والولي * قوله لو ذكر لم بالقائه آه
 قد يعتبر عنه بان هذه المسئلة حكيمين احدهما وان كان مبني على ذكر لكن
 الاخر وهو التفريق بينهما على تقدير عدم سلام الولي ليس تبعاله فلم يكن
 ترفيضا له من وجه فكذا لك لم يأت بها مصدره بالقائه * قوله و ابواه
 مسلمان فارتداه لا يخفى اسم اسلام احدا ابو به وارتداه و كحوقه معه
 فليس ما ذلك قيد احترامه * قوله هو الاستدراك ليس كما ينبغي آه
 اجيب بان المعتوه والصبي العاقل في هاتين قصور ولكن القياس للتأخير
 الى كمال الالهيية فيها لكن لم يضر في المعتوه لعدم تعذر مدة افاقته من الصلة
 واصر في الصبي تعذر مدته فليس فيه احترام بالزوجة من جهة المجنون بل
 ذلك حكم الشرع وليس الصبي قادر على اجماع بخلاف المعتوه وروبان لا فرق
 بينهما في عدم تأخر الاسلام في الرواية المشهورة و تحق في الجواب

ان يقال قوله الان امرأة المصنوع آله ليس باسندراك من قوله حكمه حكم الصبي
 مع العقل كما توهم السمع فطعن فيه بل من قوله شبه مرة بكلام العقلاء ومرة
 بكلام المجانين فانه توهم ان يؤخر عرض الاسلام عليه اذ اردت
 زوجته الى محال العقل ولا يعرض عليه حين يختلط كلامه كما لا يعرض على
 الصبي الصغير الى ان يعقل فبين بالاسندراك المذكور انه ليس كذلك لانه
 محدد بالصبي غير محدد وقالمراد بالصبي في قول المصنف بخلاف الصبي الغير اعني
 غير العاقل والتأخير فيه الى ان يعقل متفق عليه كما نقله السمع عن جماعة وغيره
 وآما الذي لا يؤخر فهو الصبي العاقل * قوله ويسمى هذا هو لا وسهو في قصور
 البدائع يسميه سهو بل اذا اعتبر النسيان في طرف نحو فاطما رخصا مع التنبه
 باد في تنبيه سهو وبدون خطأ هذا وذكر في المواقف ان السهو عدم استنباط
 التصور لا الذمول مع استنباطه عندهم فموسم من السهو * قوله
 اذا انحوس الباطنة لا يسكن في النوم هذا هو المشهور شيئا في القوة المتصرفه
 ومنهم من زعم ان الحواس الباطنة ايضا تعطل عند النوم غير ان النفس
 قد تبصر عند حقه الشواغل عن البدنية عليها بعالم المثال فيفيض عليها
 منه ما يفيض وتحرر عما كماله بالامور الخيالية * قوله حجر عيسى احترز
 بالحكي عن الحكي فان العبد قد يكون احمدا من احمر حث لكنه عاجز حكما
 عما يقدر عليه احمر من الشهادة والولاية والملك * قال المصنف عرضة التملك
 العرضة مأخوذة من عرضة القصار وهي الحركة التي يبيع بها يدها وسكنينه
 ولما كان العبد مظنة لدفع حاجات الولي صار للقصار وهي الاثوار العرضة
 الموضوعة لافعله من العرض * قوله يجعلهم عند عبيده وظاهره يدل على
 استلزام الرق للملك وليس كذلك كما سبقت من ان الجاهل كره في دار
 الحرب والمستأمن في دار الاسلام ارتقاء جزاء كفرهم ولاملك لاهد عليهم
 فائر الرق كونه الشخص عرضة للملك والابتذال فالنظر ان يقول بجعلهم عرضة
 عبيد العبد * قوله من غير نظر الى معنى الجزاء الا يرى ان المولود من
 نسلم رقيقه وان لم يوجد منه ما يستحق الرق به * قوله وهو اي الرق
 لا يحكم التجري هو الاصح وقال محمد بن سلمة الباهلي من مشايخنا انه يحكم التجري
 حتى لو فتح الامام بلدة ورأى الصواب في ان يسترق انصافهم فقد ذلك

نسخ
 اقدار

عبد
 عبيد
 عبيد

منه وقال الشافعي تج الرق والقتر تجزيان حتى اذا عتق احد الشريكين نصفه وهو مبرع عتق وبقي الباقي رقيقا يباع ويوجب * قوله وقد يقال سلمنا انه يجب عنه بان الرق بقاء يقتضي الملك والام بغيره لقدر اثره لا يمكن ان يصير مثل انجاءات والبهائم الا ان يكون له ملكا ولا يتصور المملوكية بلا ملك من العبيد اذ الملك مستوفي انهم عبيد الله تعالى فصار الملك مقتضى له والملك كما ان يقتضي التجزى فيجزي الملك لا الرق لان تجزى لا يستوجب تجزى الرق لانه يجوز ان يكون الرقيق بعضه ملكا لاحد وبعضه آخر والحر رقيقا حقا لله تعالى فلا يجوز ان يكون السبع جاعلا بعضه رقيقا ليعتد به الولي وبعضه لا يسلط لنفسه لان ثابت بالضرورة بقدره بقدر اى التجزى الذي ثبت لضرورة الملك يقتصر على الملك ولا تجوز الى الرق هذا وقد عرفت الآن ما في جعل الملك مقتضى الرق ولو بقاء ذلك انه يقول حاراه اقتضاء بقاء الرق بقاء الملك بعد ثبوتهما هذا ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان يقال لو تجزى الرق وجعل نصف الموقوف رقا ونصفه حرا تجاز اذا انضم اليه ملكه ان يكون حرا واحدا في الشهادة كما جعل المرائان بمنزلة رجل واحد فيها ولم تجزوه في الشارع فعلم انه ما اعتبر تجزى الرق وهو يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد واما ما اجاب القاعاني من التكلم من النصف السابع لا يتصور بخلاف المرأة غاية الا انه يكون مختافا بالرق في الشهادة لان يكون رقيقا فليس ان جعل ملكها كتكلمه ما يمكن حينئذ لانه اعترافى ولا حرج في الاعتبار وانه قد يذبح ما يقال ايضا من انه رد الشهادة يجوز ان يكون لاستراطها تجزى الحر لا تقدم تجزى الرق اذ ذلك لا يناسب التجزى بل لا سند لارائه الحقيقية بذلك على انه الحكم الاعتبارى مخفوق قوله الجيب بان لا يدل الاعلى منناع آه قيل هذا الجواب غير صحيح لان انضاف الحر المملوع بها ايض مقتضى اجتماع المتضادين بان يكون الحر حرا ورقيقا لانه لو كان حرا فقط لزم عدم تجزى الرق وان كان رقيقا فقط لزم عدم اعتبار الحرية اصلا وان كان حرا ورقيقا لزم الجمع بين المتضادين وان لم يكن ذلك ولا ذلك ارتفع المتضادين مع عدم اعتبار الرق الاصلى ولا الحرية الطارئة فتعين انه يكون المحر حرا لان فيه رعاية الرق الاصلى واخرية الطارئة

[illegible]

معاً والتميز بما ذكر غير صحيح لان ملك زيد لا يقتضي عدم ملك الغير الا من جهة
 الحقيقة التي هي اعتباري الا يرسى الى جواز الشك وهو ينافي ان يكون ملك
 زيد مقتضياً لعدم ملكية الغير والرق ينافي الحرية المساعة * قوله لان الملك
 لازم له آية بعد ثبوتها والافتقار فتتحقق الرق بدونه الملك فيكون
 المستأمن * قوله لان في المكاتب الرق ناقص فيه بحث لان هذا ناقص
 لما ذكره في فصل قصر العام من ان الرق في المكاتب كامل ولهذا يتبادر الكفارة
 به بخلاف المأمر دام الولد فسم الملك فيه ناقص لانه مملوك رتبة لا يد * قوله
 بناء عليه اي بناء على انه صحيح اقراره بالقطع * قوله حتى سقط عصمة المال
 استدل على كون المال تابعاً للقطع بوجهين احدهما ان عصمة المال سقط باعتبار
 القطع لا بتمتع اصلها ان القطع لا يجتمع مع الضمان ثم سقوط عصمة المال
 ونقومه في حق الرق يدل على ان المال تابع لانه لو كان اصله لا تغير حاله
 من النجوم الى عدم لانه المتو به انما يكون بالتقوم والثاني استيفاء القطع
 بعد استئصال المال فانه يدل على ان المال تابع وليس باصل اذ لا وجود للمتابع
 مع عدم وجود الاصل وقية نظر لانه يجوز ان يكون ذلك باعتبار ان كل منهما حصل
 فليكن ملوك * قوله السب الموجود في يده يشير الى ان ليس المراد من نقل الدين
 بالسب ان يستفي فيه بل المراد منه ان العبد لما ذوم اذا انصرف ولذا ثبت
 الربوب بغير كسبه الموجود في يده ولا الى الدين * قوله ثم لا يخفى آية يشير
 الى ان قول المص وعدة للطلاق عبارة عن اتساع المملوكية تسامحاً ويسمي
 السامح باسم المحل لانه الطلاق انما يتعد اذا اتسعت المملوكية المتسقة محله
 تعدد الطلاق * قوله التي هي في الامة اقوى يشير بوجود المملوكية المالية
 في كونه في الجملة والظاهر ان فعل التفصيل مجرد عن المعنى التفصيلي وله ان يستعمله
 احداً لاشياء الثلاثة * قوله قائم قيل المملوكية آية قد يجاب عنه بان كون
 المالية متسقة بحسب اتساع المملوكية لا يقتضي اعتبار المالكية في مملوكية
 اتساع اعتبارها في مملوكية ليسوع وبالعكس اعتبارها حتى يكون المال كفيها
 لا يتسع ما كان مالكاً يملكه فيما يتسع او يكون المال كفيها يتسع ما كان مالكاً يملكه
 فيها لا يتسع فلا يلزم ان يكون الحكم مالاً في الامة فليكن لكونه مالاً في كونه مالاً
 ولا ان يكون العبد مالاً في كونه ثنتين لكونه مالاً في الامة ثنتين آية لا يخفى

في
 السب

الى ما ذكره السرخس علما في فقه نظرا وهو ان كحوا ان جازله الاربع لكن جازله ان يبيع
 الاربع اثماته وله يفيض كما في طلاقات والاربعه نصف التمانية فيكون النصف
 مقبولا في كحلته وعلى تقدير ان يبيع المطلقة بحسب البناء فالاربع التي
 تحت كحلته طلاقين تمانية وهي اكثر من نصف طلاقات كحوا الاربع فانها
 اثنا عشرة * قوله فاعتبرت ففعلت ربع جهة المالية قال الفاضل الشريفي
 فيلزم على مذهبك ففعلت ربع ان لا يجب لدية على العاقلة لانه اعتبر بالمالية
 * قوله جهة النفقة لانها اصل عرض عليه بان العبد اذا قتل قبل القبض بقي
 العبد مبيعا للمالية فكذا يدل على ان الضمان بدل للمالية لا للنفقة واجب بان
 يقال العبد لفائدة تخيير المسترعى لانه بدل للمالية الا يرمى انه يبقى بعد القتل عمدا
 وليس المقصود بدل للمالية قطعاً واعلم ان ابو سفيان مع الفاعل ربع وجهه
 اربع ربع وقائمة الكتاب يظهر في حكم آخر ايضا وهو ان يكون ذلك عند اربع ربع
 على العاقلة لانه ضمان النفس وعندنا على القاتل لانه ضمان المال * قوله
 فقدرناه بعشرة دراهم هذا اذا كان المقتول عبداً اما اذا كان امته ففي ظاهر الرواية
 ينقص دينها خم دية كحوا بعشرة دراهم ايضا وعن النخعي خمسة دراهم * قوله
 وانجواب عن الاول انه قيل في الجواب غير محض لان الملك امر واحد او اعتبر
 مبداً من جهة المحل بمعنى كون الشيء للمالك فاذا كحل او اعتبر مبداً من الملك
 بمعنى كون الشيء للمالك فاذا القدرة على التصرف فهو شيء واحد يسمى بكحل اعتبار
 باسم وكون كحل مبني على الكراهة انما هو لا فائدة القدرة على التصرف للعبد ولا
 فالصفة المسببة في المحل لا يفيد كراهة في العبد فعلم ان النصف وما يتعلق به
 باعتبار نقصان خطر النفس وهذا يندفع جوابه عن الثاني ايضا وقد يجاب
 من طرف القوم اعترض المصنف الاول بان يقال الرق متصف بالترقيق
 وعليه وان فيه جنتين جهة الادمية تحتية وجهة الحيوة بالنعمة الشرعية
 فبالاولى يقتضي كونه مشكرا لحرارته فماله وفيها عليه وبان ينفذ عدم نبوت
 الشيء له وعليه فيصور ماله وما عليه بالجهتين لانه اعتبار كل جهة بنصف الآخر
 لانه متصف بماله وعليه فان المالية لا لك النابذة للمالك لا الرقبة وادمية
 وهي ملكية على القاتل لا عليه غير ان هذه الادمية لا كراهية قصور ما ذكره
 قال ابو جوب نقصان دية عن دية آخر اذا ملقت قيمته دية وانما عن الثاني

واعلم ان هذا اصل يقال له اعتبار
 الاحوال والافاضلية لا ان الشيء عدم
 بعثت في جزم اعتبار ما في النفس من
 ستم يا سفيان فقلتم بعض اصحاب الرواية
 فقلتم في ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ففعلت بنصف العتق باعتبار الاحوال
 وذلك السجود من غير كراهية
 ان يكون من غير كراهية فاما في الجواب
 ولما يجب عليهم فقلتم جميع الرواية
 وجميع الرواية لا ينافي في الجواب
 انما على ما هو في السجود وفيما
 فقلتم في هذا انهم فافعلوا
 الحالت يجب الدية فافعلوا
 منه وجهه ولم يجب في وجه

غلامه كمال ملكيته لم يدفع ما في الرز من المتصف المذكور * قوله وفيه شيء ان يحكم
 بلام المصراة اي يحكم قوله ان المعبر فيه جانب المالبة على انه المعبر ذلك
 في جانب المستحق اعني المولى لان المعبر ذلك مطلقا والا فلا يقيم لان
 نفسه العبد معبرة قطعا لوجود ذكرها وبهذا التقرير اندفع ما قيل مولدا ذكره
 الكرماني على انه المعبر هو النفسية والمص مخرج بان المعبر هو المالبة واتي بها
 من ذلك * قوله فيظهر حكم المالبة وهو عدم التصفيف * قوله لا ينافي
 ذلك اي كون الدية للمولى لا ينافي كون المعبر هو النفسية فان القصاص يستوفيه
 المولى مع انه المعبر فيه النفسية اتفاقا * قوله والمال العبد كانه جواب ما يتوهم
 من انه لو كان المعبر هو النفسية لا مالبة لكان المال للعبد لا للمولى فاشارة
 الى جوابه بان المال للعبد بدليل انه يقتضي ديون العبد المأذون منه لان
 المولى احمق الناس له فيستوفيه * قوله بمنزلة الكتابة الا ان يد الخاتبة
 لازمة ويده غير لازمة كالاجارة مع العارية * قوله ولا يصح الحجر في البعض
 ليس به معنى قول المصنف ناعم اذ نهى عن انواع اذ مضاه الاذن للبعض
 اذن للحكر وهذا لا يقتضي انه لا يجوز الحجر الواقع في البعض بعد الاذن في البعض او
 الكفر * قوله ولا يقبل الاذن التام حتى لو اذن لعبده شهر او سنة كان
 ما دونها ابد الى انه يحجر عليه * قوله وحاصل الجواب انه لا يخفى انه خلاصته استدلال
 التام حتى لو كان المالك يملك العبد لا يحكم لم يكن بالاسبية لكن ليس باهل
 بالحكم اعني الملك فليس بالاسبية اعني التصرف وحاصل جواب الاصحاب على ما ذكره
 المصنف منع الملازمة والسند جواز ان يكون الحكم غير مقصود اصلي وفيه نظر لانه
 يفرض الى تخلف الحكم عن السبب فالاولى انه يقرر الجواب بهذا تصرف العبد فيفيد
 ثبوت الملك للمولى وهو يصلح لاثبات اليد للعبد بالاذن لما ثبت له من جهة
 المولى فصار حكم تصرفاته وسيلة الى حصول ما هو المنة وعلى هذا يلزم تخلف الحكم
 من السبب ولا يلزم ان يكون الحكم المسبب للتصرف وهو الملك المتصرف
 كما في تصرف الوكيل ويمكن ان يدفع النظر بما اشار اليه في قوله اجيب بان
 التصرف يتوقف للعبد فاعلم * قوله وهو ثم لوجود وسيلة اخرى وهي التكلم والذمة
 * قوله والمولى حتى لو كفر به انسان يصح وحده سبب في احوال الاله لو اخذ
 به بعد العتق * قوله واما اقراره انه جواب سؤال وهو ان الذمة لو لم يكن

واجب التصفيف واستلظ
 التصفيف وعلى هذا المسألة
 اصحاب كذا في النهاية
 مسته

واجب الحكم جبره
 وهو المواقفة بقول الجنيحة
 رحمه الله حيث اعتبر جبره
 النفسية لا المالبة
 لان فني ج
 مسته

مملوكة للمولى لما صح إقراره على العبد كما لا يصح على الأجنبية وحصل الجواب إن ملك
 الصحة باعتبار مالية العبد لا باعتبار مملوكية ذمته والدليل عليه أنه صح إقراره
 بقدر مالية الرقبة الإجازة وعليها * قوله * وثبت بمقابلته المال أي لا يثبت
 الحيوان في الذمة بمقابلته المال لأن الحيوان يكون مضمنا لا يثبت ديناً في الذمة
 ولا مبيعاً لأن السلم في الحيوان لا يجوز عندنا وهما بحث وهو أن خلاصة
 نظم الاستدلال المذكور في هذا الجواب على أن السند ليس بمال بهذا بعض السيد
 يثبت الحيوان ديناً في الذمة بمقابلته ولا شيء من المال يثبت الحيوان ديناً في الذمة
 بمقابلته وهو يشك بأن صفراً موجبة جزئية وكبراه سالبة كلية فلا ينتج السلب
 الجزئي وهو بعض السيد ليس بمال والظاهر أنه لا يفيد كجواز أن يكون الثانية للعبد
 من ذلك بعض فتياً قل * قوله وهو الملك واقع للعبد اعترض عليه بأنه
 لو كان لذلك لنفذ تصرف العبد المحجور بما إذا اشترى ثم اعتوه سقط حق المولى
 كما إذا تزوج ثم اعتوه ينفذ النكاح فكما باع الراهن الرهن ثم اقتله لسقوط حق
 المريض ولما لم ينفذ علم أنه نائب المولى في التصرف وأجيب بأن تصرفه وإن كان
 لنفسه يقع ملك الرقبة لمولاه ولو خلاقه عنه لنفذ على العبد بعد الصق بأم يكو
 الملك له إلا أن التصرف متى وقع بجهة أخرى بخلاف النكاح فإنه ينفذ على الوجه
 الذي توقف إذا الملك واقع للعبد وكذا في الرهن يكون الملك في القيمة للرهن فيمكن
 تنقيذهما بعد زوال المانع من غيره فالقررة ظ * قوله * موته يقال أنه بالتسديد
 أي أدقعه في التأم ونسب إليه * قوله * معنى على الماملة والمساواة في فصول
 البديع جواب عن طرف الشافعي قلنا برف العصمتين والالم ينضبط بعين أن
 المساواة المعتبرة في الفصا ص ليس إلا في العصمتين والآي وإن لم يكن المعتبر
 ذلك فقط بل اعتبر المساواة في جميع الكرامات لم ينضبط الفصا ص إذا قلنا يوجد
 الاثنان المتساويان في جميع الكرامات * قوله * يستحو الترجيح استحصانا لا قياسا
 لأنه ليس من أهل القائل وإنما يصح إلهاله عند أن المولى فيكون حاكماً للمساواة
 أي قال بل باذن الإمام يستحو الترجيح والآفة * قوله * لأنه ثبت بالنسبة وهو
 قوله أن النفاذ يبرع الصلوة والصوم في أيام إقراره بما * قوله * والنفاذ يبرع
 أي النفاذ يبرع في شهر الصوم فلا يعتني بالحكم المحلية كما لا يخفى إذا استوعب
 الشهر واعتذر عليه بأنه يحكون يسقط القضاء عند استغناء الشهر وإن كان

وقوله في وقت الصوم مستوعبا للشهر من المنادى واجب بان الجنون بعد
 الالهيّة وكان القياس ان يستقط واسم لم يستوعب الا ان تركناه بالاختصاص
 اذ لم يستوعب ما مرّ فاما النفاس فلا يحل بالالهيّة فلا يوجب سقوط القضاء
 هذا وقد ذكرنا بين الصلوة والصوم في ان قضاء الاول سقط دون الثاني
 فترقا آخر وهو ما ذكرنا من اشتراط الطهارة عن الحيض والنفاس في أداء الصلوة
 على وفاء القياس فيعود الى القضاء فيؤثر عندهم الطهارة عنها في سقوط
 القضاء والطهارة عنها في حق الصوم ثابت على خلاف القياس فلا يعمد
 اشتراط في حق القضاء فلم يؤثر عدم الطهارة في اسقاط قضاء الصوم * قوله
 يعني غير مكسب وذلك لان المراد بالمرض ما لا يوجب اخلا لا في العتق فلا يكون
 الجنون والاعذار منه * قال المصنف في التولي بنفسه قال القاضي فيه بحث لانه
 تولى اربع في الثلثين لاني الحكم انهم يقسمون فيها لا وصية ولا دين لا يقال فيها
 اوصى لهم بالثلث لهم بالثلث لا تولى لاني الثلثين لانا نقول نعم لو جاز الا انه
 لا يجوز للصوم قوله عدم الا لا وصية لو ارت وهدالة تخصيص الوارث في فيها وارت
 الثلث غير كرم * قوله لان حق الغريم اة صرح به في المبسوط وغيره قال فخر
 الاسلام ولما نقلت حق الغرماة والورثة بالمال صورة ومعنى في حق القسم ومعنى
 في حق غيرهم صار اعتنا واقعا على محل مشغول بعينه وسوء هذا الكلام يشير الى
 حق الغريم يتعلو بالمال صورة ومعنى كحق الوارث قال الشيخ المكل الذين
 في شرح البرزوي فوجه التوفية اما الحكم على اختلاف الروايتين واما جعل
 الضمير في انفسهم وغيرهم للورثة والمصنف فخر الاسلام فيما يفهم من كلامه
 اما لانه ظاهرا لرواية او اعتمد على فخر الاسلام فلما منه انه ظاهرا لرواية * قوله وقيل
 هو عدم الحيوة فيه بحيث هو ان المعنى النسبي لا سيما العدم صورة محال كما
 ذكر في الفتوحات وقد ثبت عن النبي عم انه يؤدى بالموت يوم القيمة في صورة
 كبشر الملح فيذبح فلو كان الموت عدم الحيوة لزم ما ذكر في وجود المحال
 * قوله عما من شأنه واما قوله تعالى لحي به بلدة ميت فمحول على الاستقارة
 باعتبار اشتراك الجماد وما شأنه الحيوة في الارواح والاجساد * قوله ومعنى النجاة
 جواب عن استدلال من يعي وجوب دية وله جواب آخر وهو الحكم على حذف
 المضاف اعني سباب الموت اذ هذا القدر يكفي في دفع الاحتياج وما قيل من ان الموت

من الاعداء المتجددة كما العصى فيصح ان يراد احداث نفس مدفع بان مبني الاستدلال
 كونها مخلوقة بمعنى الاحداث والايجاد والعدم وان كانا متجددا لا يتعلق به
 الایجاد نعم يتخلو به التجديد * قال المصنف اذ احدث وقوع فيه حيوان بعد موته فانه
 تلف به ان واما بعد موته لزم ضمان النفس على عاقلة وضمن المالك
 في ماله مع انه لم يترأها لوجوب الحقوق عليه لان سبب الضمان ما وجد منه
 في حال الحيوة لم يكن سناد الوجوب الى اول السبب * قوله مستند الى آخر
 اجزاء الحيوة لاسناد سبب الاداء وهو الكسب الى قوله من الذمة الى الشركة
 ولذا حل الاجل بموت المديون * قوله والجواب ان معني آه فيه بحث لان حرية
 الاولاد وسلامة اسبابه اثر حرية المكاتب فلا لو يصح تفسير البقاء المكتوبة بمعنى
 المملوكية فاحتوان يقال فرغ ذمة المكاتب على الوجه المذكور لوجوب حرته الآتية
 لا يحكم به ما لم يتصل البدل الى واذا وصل حكم لها في آخر جزء من اجزاء حيوة كما اذا
 ادعى بدل المغضوب حكم بموت الملك مستند الى وقت القصب مع ملاك
 فالمراد ببقاء المكتوبة والمملوكية على هذا بقاء الحكم بحرية تتردلا تاخر الحكم بها منزلة
 تاخرها كذا في اصول البدائع هذا واخره على قولهم لاسناد حرته الى آخر اجزاء
 الحيوة بوجهين احدهما ان المكاتب لو قتل خطأ وقد ترك وفاء ضمنه القاتل قيمته
 لاديته ولو كان حراني آخر الحيوة يضمن القاتل لدية واجيب بان الضمان مضاف
 الى المخرج وهو عيد في تلك الحالة واما بينهما لو وصى بشئ لرجل ووصى الى رجل
 لا يجوز وصيته ولا ايصاؤه ولو قدمه رجل بعد موته عن وفاء لا يجتد واجيب بان
 جعله حراني آخر اجزاء حيوة لفروقة الفتوة فلا يظهر حيوة غيره * قوله امي المربط ففي
 الكلام مجاز باعتبار ما يؤل كافي قوله عدم لقنوا مواعكم * قوله فان كلاما من
 الايصاء آه قيل انما عن الباطل مجموع امور ثلثة وهي التمتع والتعليق بامر كائن
 لاحالة والاستخلاف الاول فقط لتحقيقه في كل من تعليلات الاستقالات
 نحو ان دخلت الدار فانت حر مع انك يملك ببيع قبل دخولها والى الثاني فقط
 لتحقيقه في نحو ان جاء احد فانت حر مع انه يصح بيعه اليوم والا الثالث فقط
 لتحقيقه في التوكيل بالاعتناء ومع انه يصح قبل اعتناء التوكيل * قوله فسقط تقومها
 هذا عند ابي حنيفة راجح واما عند قوم مستقومة لان الثالث حر العتق وهو مؤثر
 في امتناع البيع دون سقوط التقوية * قال المصنف بخلاف العكس اي لا يفصل الزوج

أمر أنه إذا ماتت خلافاً لما نفي لا شتر كملك وتلقو ليعزم لعائت رضة
 لموت ففسلنك وبفسل على قاطمة رضى وأجواب عن الاول عدم المملوكية
 وانقطاع بقا الكساح في جانبها بالملكية لا يرمى له لعدة عليه بعد ما حتى يحل له
 تزوج اختها وأربع سواها بعد موتها من غير ترسخ فسلم أنه لم يهر الوصلة بينهما أصلاً
 لا يقال لموت الباقي لما نك من المملوكية لأن ما للكية تتمم القدرة والموت ينقضها
 والمملوكية تتمم العجز والموت ينقضها فلما لم يهر المملوكية فلان لا يهر المملوكية الأولى لا
 نقول الملك في المملوك سري القضاة حاجة لا لك المملوك فيبقى المملوكية ما بقي
 الحاجة ولا يبعث المملوكية بعد الموت لانعدام الحاجة إلى إنباتها لانها لم تسرع الحاجة
 المملوك بل جفا عليه فلو ثبت لصارت له وعن الثاني أنه مضي غسلة كجست
 باسباب غسلتك وعن الثالث بعد تسليم انه الفاسل لفاطمة على كرم الله وجهه
 لعزل ذلك لا دعاً ان خصوصية حيث قال ابن مسعود رضى عنه حين نكح عليه ما علمت
 انه النبي عزم قال فاطمة رضى ذو حنك في الدنيا والآخرة * قوله ووركا للشراى
 المحقق يقال ذلك أنه إذا قيل فاعلم صعه * قوله فلما نعم أنه قيل في هذا الجواب
 نظراً أو لا فلان الميت خرج من ألبية الوجوب لا من ألبية الوجوب له ولهذا يجب
 التمييز والكف من وما يحتاج اليه وأما ما نفي فلان ثبوت الحق للولى ابتداءً ينفي
 ثبوته له خلافاً فنفي قوله ثبت ابتداءً للولى القائم مقامه على سبيل اختلاف
 من أقصه في الجواب ما أشار إليه المص من عدم احتياج الميت إلى ذلك الشاؤ في
 الصدور ولا يجب له حرماً إلا فيما يحتاج اليه وثبوت السبب في حقه وهو كونه قبله
 هو السبب للقصاص لا يقتضي وجوب القصاص له حتى ثبت للولى على سبيل
 اختلافه وإنما ذلك السبب بوجوب القصاص للولى وجواز عفو المورث إنما
 هو لولائه على إبطال حكم السبب لأنه السبب إنما انقضى سبباً محققاً فأن سبب
 القصاص إنما هو ذموم وجه وهو حقه له فاعتبار به يجوز عقوداً باعتبار أن هذا
 السبب وإن انقضى حكمه إلا أنه ثبت حرماً القصاص للولى فله أن يعفو عن الحكم
 * قوله وأجواب أن ثبوت القصاص لم يجب عزم قولها أن يحلف لا يحلف
 الاصل وقد جيب عنه بأنه حكم الاصل للثبوت للميت ثم التحليف للورثة لولا عدم
 احتياج الميت إليه وحكم المخلف أيضاً كذلك عدم الاحتياج مستف في الحلف
 فثبت الورثة وفي الاصل ثابت فلا يثبت على أنه مقارنته المخلف الاصل

بجوابه

انما يردم القصاص اذا نفي على
 سبيل نقول له فثبت وانما اذا
 نفي على القائم كما دون عليه القصاص
 بما يبين فثبت به
 مسته

جائز عند مخالف حالهما كالتيهم والضوء في استراط الهيئة فانها تشارف فيه
 لا اختلاف حالهما فان الماء مطهر بطبيعته والشراب ملوث * قال المصنف وما يحكم
 الآخرة فكانها ما ثبت في حق الاحكام الاخرية اربعة انواع ماله من الحقوق
 والمظالم وما عليه منها وما بلغ من ثواب وكرامة بفضل ومن عقاب وعلامة
 بعده والميت في حق الحكم الاحياء لان العبرة له كالرحم للماء وكالمهد للظفر
 فالحجوة المنتظر الاخرية لذلك بالذنبية لهذا من حيث ان الميت وضع للخروج
 والمحيوة بعد الفناء وكانت الميت فيه حكم الاحياء فيما يرجع الى احكام الآخرة
 كما ان الجنين حكم الاحياء فيما يرجع الى احكام الدنيا حتى يصلح له الوصية وتوقف
 الميراث واجبه وارائه كما من اهل التواب وحقة ناز ان كان من اهل
 العقاب سئلنا الله تعالى بنصرنا ورضه بكرمه ونضله وان يقبض من عذاب
 القبر بعدله الله هو البير الرحيم * قوله وهو المراد بالسور اعترضوا عليه بان
 الجمل قد يكون بالمعدوم وهو ليس بشيء واجب بان المراد بالسور الفوق فيطرده
 * قوله المفسر بالادعان والقبول مبني على ان الادعان امر وادع الصدق
 المنطقي الموجود في عرفهم والاقرب ان يقال ترك الاقرار بما يعرفونه نتيجة الجمل
 بما يلزمه من الكفر وخاتمة العاقبة * قوله واذا لم يكن الفروع الثلاثة
 اراد بالفروع الثلاثة على ما دل عليه سياق كلامه قوله وجب به النفقة
 ولا يفسخ وقوله قبلها فيجوز قاذفه واعترض عليه بان جعل قوله فيجوز قاذفه
 غير متعلق بنبوت الاحصان ولا خفاء في قاذفه واجوب انه القوم بعدم
 تعلق الجميع به لا يستلزم القول بعدم تعلق كل واحد والاول هو المراد * قوله
 نوع تعقيد وسوء ترتيب قال الفاضل الشريف ورد بان هذا ترتيب حسن لانه
 لا ادعى انه سبب احد بهما تقوم انحر والآخر صحة النكاح والحل واحد فروع والفروع
 احد بهما فروع استدلال على احد بهما بالبرهان المسمى وعلى الآخر بالبرهان الثاني وذكر ان
 اولنا ذكر الحكم بالفاء اشارة الى الفرع الذي له فرع والثاني معطوف على مضمون
 قوله حتى انه وطى فاما خير الفرعين عن اتحاد لهذا الغرض وايراد الدليل على نبوت
 الاحصان منضمما الى الدليل على تقوم الاشارة الى البرهان المسمى الذي هو الظاهر
 في صحة النكاح ودون الاشارة كما في التفويج لم يكن تعقيد ولا سوء ترتيب * قوله
 من سهو القلم قد يتكلم في دفعه بان قوله وكلامه الربوا معطوف على قوله تع عطف

المراد من هذه الثلاثة الأدلة
 القطعية والثبوت دون
 الظنية والآفل يكمل باحدة
 مشه

تفسير اسمي الحكم الربواني حال نهبهم عنه ولا يخفى ما فيه من العسف * قال المصنف
 بخلاف آخر توضيحه انه انحر كانت متقومة في الاصل وانما بطلان النقص يقوم
 نكاحات ويا نهم واقعة الازمانا ياتم لا متبينة وانما يصير له اية متقومة اذا كانت
 الضمان مضافا الى التقوم وامس كذلك اذ هو شرط الضمان لا علمه ولو انما يقال
 ضمان الائتلاف ولا يقال ضمان النقص وانما قلنا ذلك لان التقوم ساقط عند
 المسلم فكان السبب غير موجود في حقه فكان الكافر برياً بانه متبناً لها اذا كان
 شرطاً فلا ذم للمسلم يدعي عدم الشرط وهو التقوم والكافر قد نفسه برياً بانه
 وكما يتقومة في الاصل قال النفا عاني ولما قلنا انه يقول انه الكافر يدعي الضمان بوجود
 شرطه ذم للمسلم برفعه برياً بانه ولا يمكن ايجاب الضمان عليه ان يجعل ويثبت
 متعديته انتهى واجواب ان دعوى الضمان طلب الالزام بصورة لا معنى لان الضمان
 بهما جزء التعرض وجبر المثل فطلبه في المعنى طلب دفع التعرض لما ثبت عندهم
 والبره المعاني لا بصورة وذلك لان التعرض لما كان سابقاً على الضمان
 كان ولي باعتبار الدفع برياً بانه لا متى من دفع ضمان برياً بانه المسلم لان سبب
 من اسباب التراجع * قوله فانه لزامه فيه بحث وهو انه ويا نهم الزوج
 اوصحت حجة عليه في الايجاب لم يصلح حجة على القاضي في ايجاب القضاء عليه
 وقد وجب القضاء عليه بهذه الخصومة فكما يتدبانه متعديته واجواب ان
 وجوب القضاء في هذه المسئلة يقدر القاضي لا بالخصومة حتى يكون متعديته
 بمرى شرط * قوله اوجب بانه لا يصلح آه قيل هذا الجواب ليس بقوي لان ثبت
 الغير المذكورة ايضاً قد ثبت بالمجوسية التزمت قلة الميراث بتزوج ابها اقها
 كجوز ذلك في دينهم الباطل فالجواب الصحيح ما اشار اليه المصنف وهو انه موجب
 النفقة على الزوج وموجب قلة الميراث على البنت الاخرى على تقدير الزوج
 لا يكونه الا فطر المتناحسين وهو النكاح فصار فطر الزوج مقصوراً على ايجاب
 النفقة على الزوج وفصلها لا بنته المجوسية بقله النكاح الذي يعنفه
 ولم تعد الى البنت الاخرى لان ويا نهم يصلح واقعة لا متعديته ولو على جنبه
 وانت خبير بانهم الذين بالمجوسية انما يتقدم التزام قلة الميراث بتزوج ابها
 اختها لو كان حصنة الميراث في معتقدهم مثلها في معتقدنا وهو ليس بقطر * قوله
 والتمسنا في قبول الحق بالدليل * قوله وقيل انما يجب محاربتهم آه قيل اذا كان

نسخ
 حجة

لهم منفعة يتوقع عزمهم على القتال وكان قتلهم ابيض دفعا لان يعظم كفارهم
 وكثير انفسهم * قوله كذا لا يحرم الباعث خلافا لابي يوسف حجة انه فصل
 بغير حق فيحرم عن الميراث كما لو قتل ظلمنا ذل وهذا لان اعتقاده واما قوله لا يكون
 حجة على مورثه العادل ولا على سائر ورثته وحجة ابي حنيفة ومحمد بن باقر
 ان روح قال القاعاني لقائل ان يقول في مسئلة الارث ينبغي ان يتوارث
 من الطرفين لان اختلاف الدار باختلاف المنفعة يمنع الارث كما يحرم بين من دارين
 لا يتوارثا وان كان جامعا بينهما وذلك ثابت عن الباغي والعادل ثم قال
 وجوابه ان تأثير اختلاف الدارين في منع التوارث انما هو في حق الكفار لا في حق
 المسلمين حتى لو مات مسلم في دار الحرب يرثه ابنه الذي في دار الاسلام اتفاقا
 انتهى كلامه والتحقيق ان يقال المورث في التوريث النجاء والدار حقيقة وهو كونهما
 في دارهما وموضع قرارهما لا اجتماعهما الصوري والتحقيق في الحرب بين هو الثاني
 فلا يتوارثان وفيما نحن فيه هو الاول ومبني ذلك ان دار الاسلام دار
 واحد بخلاف ملك الكفر والحاصل ان الاختلاف الحكمي لا يورث في عدم التوريث
 مع الاتحاد والتحقيق في التفسير الذي ذكرنا فان المستأمن يرث من الحرب
 بالفسخ وكذا المؤمن الذي مات في دار الحرب يرثه اقراره المسلمون في دارنا
 بخلاف اختلاف الحقيقي كما بين الحرب والدمي والحرب بين من دارين مختلفين فلا
 حكم بينهما مقتصرا بالكافر دون المسلم كما زعمه * قوله قلنا لو ملك آه لو ملك
 ابتداء لان الكلام في التملك بنفس الاستيلاء كما دل عليه السياق فلا يرد
 ان المنصوب ابيض يجب رده بعينه عند قيامه مع انه يملكه بالضمائم عند التلف
 * قوله وفيه بحث اه اجيب عنه بمنع انه مخالف الكتاب ما ولا كونه مستندا
 بان المخالف في اصول الدين ما ولا يكفر ولا يلزم منه جميع احكام الشرع ففي
 الفروع اولي بان لا يكفر ورتد بان المنع المذكور مع سنده لا يجري لفتا بعد كون
 الكتاب قطعي الدلالة بحيث لا يحتمل التأويل اصلا بحكم الكتاب * قوله الا
 انه نفس الكتاب ليس بقطعي قبل الاحتمال المذكور احتمال خروج غير ناس
 عن دليل مع ان الاصل هو الاصطلاح والتقيد طار عليه فلا بد منه دليل موجب
 للتقيد فلا بد في القطعية بالمعنى الاصح واما قوله عزم ذبيحة المسلم حلال
 وان لم يذكر اسم الله تعالى عليه فلا يصح مفيد الاطلافا واذ يحتمل ان يراد به

بالنفس وبالقوة بان يكون
 قصود ذلك كما في المستأمن
 والحرب والمواضع الا في باب
 في دار الحرب مع اقراره
 المسلمين في دارنا
 مشه

حالة التسمية وكذا قوله عدم تسمية الله في قلب كل مؤمن يحتمل انه يراد به
 تلك الحالة وانما ينبغي ان يكون كذلك ضرورة انه قد لا يوجد التسمية في قلب
 المؤمن في جميع الاوقات وانما اراد به في الجملة وفي بعض الاوقات * قوله
 يحتمل ان يكون بياناً بحصر النسبة آية فيه ايضاً ما يستوي من انه شبهة غير تسمية غير
 دليل على انها فيه قطعية الآية بالمعنى لا عم * قوله ان ظهور الموت وان لم يظهر
 فيه شبهة مثل من جاز ان لا يكون له عين بل يرد على الولي وان خلقوا الاوداء عليهم
 * قوله اعني علامة بقلب آية يريد بالعلامة علامة العقل على واحد بعينه او جماعة
 وزاد في الهداية في بيان الموت قسمها ارض حيث قال والموت ان يكون هناك
 علامة العقل على واحد بعينه او فسطه لدعي من عداوة ظاهرة او سهادة عدل
 او جماعة غير عدول ولم يذكر السر لا مكانه درجة في العلامة كما لا يخفى * قوله
 في تقرير ليس على ما ينبغي قيل لا مخالفة بين كلام وما ذكره اصلاً فان قوله
 فان وجد الموت اي علامة العقل تختلف الاوليات ضمن محتمل كما ان
 الدعوى وخطا وهذا عندنا في حيث جمع الخطا والهدى في الاستخلاف
 ضمنين يميناً فقط دون ان يجمعها في كل واحد استعار بان لكل منهما على حدة
 حكماً وما ذاك الا لفصاح في الهدى والدية في الخطا وكذا قوله وانما عبت
 ما لك يقضي بالقول ان كانت الدعوى في الهدى * قوله وهو احد قولنا في
 مشعر بان ما لك آية يقول بالدية في دعوى الخطا وانما في قول آخر
 في الهدى وهو الدية وما ذكر الفصاح فيتميل بجزئ من جزئيات ما هو بصدد
 لا يختص له بانه مخالف للخبر المشهور * قوله اولها مثال لم يذكر المص في
 المتن في المسئلة الاولى الاصححة المغرب جالما بوجوب الترتيب وهو يصلح مثلاً
 وانما ذكر في الشروح وجوب القضاء للحصر بناء على زعم صحة ظاهره وهو
 لا يصلح مثلاً لانه زعم مخالف للاجماع ففي المسئلة الاولى ما يصلح مثلاً لا يصلح
 وفي المسئلة الثانية لا يصلح اصلاً في معتم محض للاولى * قوله وهو اذا استغنى
 قيل استار اليه المص بقوله انما ان الله قطرة فان النفس لا بد ان يبنى على ما يوجب
 بحسب ما ذكر * قوله وقد لم يعرف نسخة ولا تأويله الحديث المذكور في الهدى
 وهو قوله عدم ملك لا يفطران الصائم القح والصحامة والاحتكام ان كان متأخر
 عن الحديث المذكور فهو ناسخ له والا كان مولاً بانها كانت تعلقاً * قوله الا انه

بحسب ما ذكره في الهدى * مشته
 بحسب ما ذكره في الشرح * مشته
 بحسب ما ذكره في الهدى
 بحسب ما ذكره في الشرح * مشته

ليس اجتهاداً صحيحاً جواً بان هذا غير قاطع في ابرار الشبهة والكفارة المصونة
يندرجه لا فيه من عليه معنى العقوبة كما مر على امر الا وادعى متمسكاً بالحدوث
في هذه المسئلة لا يجتهد * قوله اعني الشبهة في الفعل المشبهة في الفعل في ثمانية
مواضع وطحا امته ابويه وعمره وشبهه والمؤمن الموهنة في رواية كتاب
الحمد ومن المبسوط والمعدة ثبتت وبطلاناً على مال وباعتنا قرأه ولده
والشبهة في المحل ستة مواضع وطحا امته ابنيه ومعدة الكتابات والبائع
الشبهة والذوق الموهنة قبل تسليمها والمشتري والموهنة في حق المؤمن في رواية
كتاب الرهن من المبسوط وفي المحيط الشبهة ثلثة مشبهة في العقل وشبهة في المحل
وشبهة في العقد فان العقد اذا وجد حلالاً كان حراماً متفقاً على تحريمه ومختلفاً
فيه علم الوطحا انه يحرم او لم يعلم لا يجدي عنده في حقيقته ربح وعندهما اذا كان
نكاحاً صحيحاً على تحريمه فليس ذلك مشبهة ويجدان علم بكمرة ام لا * قوله
فطين الحذر ولو قال علمت انها حرام على وجب الحد كقوم سقوا احمر اجدت من علم
منهم انه حرام لم يعلم فان ادعى انه ظن انها حلال لم يحد * قوله لم ينحصر
زنا الزاد بتخص الزن عدم حصول الشبهة عنه ودليل شرعي لاعدم الشبهة اذا لم
التخصيص في المسئلة الاولى فانما اندر الحد كقصور في كونه زنا بوسيلة الشبهة
في الفعل * قوله يكون عذر له في الترك خلافاً لفرج فانه عنده لا يكون عذراً
ويجب عليه قضاء مدة البت بعد المعاجرة لانه بالاسلام التزم احكامه لكنه
تصرع عنه خطاب الاداء بجعله به وذلك لا يقطع القضاء اذا انقرا السبب
كالناثم اذا انقبت قبل مضي الوقت * قوله فتركت ليس على الذين آمنوا
وعملوا الصالحات جناح فيما اطاعوا اذا ما اتقوا وآمنوا ثم اتقوا واحسنوا
ان الله يحب المحسنين قبل مضاه ليس عليهم ثم فيها سر بوا من يحرم بعضي
الاموات والاحياء الغائبين اذا ما اتقوا الشر كله وما حرم الله عليهم سواء
وآمنوا بما تقدم اتقوا يعني الاحياء الغائبين من التحريم والقار اذا جازهم تحريمها
وآمنوا اي صدقوا بتحريمها ثم اتقوا ما يحرم عليهم بعد هذا واحسنوا فيما تعبد الله
تعالى به وهو يجب المحسنين فهذا ذكر التقوى لنا * قوله اور وجهها الاب
او اجتره وقيل انما يصح اذا عرفت حصول المقاصد من وجه آخر حتى لو كان فاسقاً
ما جاز او سكرارا لا يصح النكاح اصلاً * قوله يفتن فاحسن جواً لا تقابن فيه

هذا هو في الشيخ الوفاية لعلامة
الشيخ الامام ود غيره
مشة

في قصة من لم يستأنف على ما ذكره
الشيخ رحمه الله ما ذكره المصنف
فخصم انب الغلام بالسؤال
مخالفة للجمهور فاقابل
مشة

أي من غير الجواب كذا ذكره
الغاية * مشتم

إن كراه على سببه ما يقتل
والفرع العظيم الباطنة
مشتم

بموجب من غير أن يزيله فلا ينافي في الخطاب لبقاء عقله وعلى هذا لا يكون المحل أصل
من شرب الدوا كما لا فيون سكر لانه ليس بسرو ولكن كان حكمها واحدا
في الشرب المحتوب وقيل هو معنى يزول به العقل بمباشرة ما يوجب زوال
فعلى هذا بقاؤه مخاطبا مع زوال امر حكمي زجرا عليه بمباشرة المحرم * قوله
سكر المضطر ظاهره انه مثال للطريقة وليس مستقيم لانه السكر لا يكون الا
مختورا ولانه لا يكون طريقا الى نفسه والوجه انه يحل على حذف المضاف أي
طريقه سكر المضطر على انه المتسل به لا يلزم ان يلى الكاف بل يكفي تقاربها في
جزءها وكذا انه يجعله مثلا للسكر الذي يكون الطريق المفضي اليه مباهجا
* قوله او من التلث كون طريق السكر في شرب التلث مختورا واحال انه
شربه بلا سكر غير مختور باعتبار انه اذا دأب الى السكر علم انه كان مختورا
لانه باجمته كان بشرط ان لا يسكر منه وذلك لانه من جنس ما يتلصق به فيصير
السكر منه مثل السكر من الشراب المحرم الى يري انه يوجب التحذير فاذا لم يشرط
بقي على أصل الخطر بخلاف الاضطراب الى شرب الخمر فان شربها صار حلالا للمضطر
وبالعكس لا يخرج عن المحل وكذا الدوا بالبيع والفايون وغيرهما تباهي من جنس
الدوا فانه مباح ولا ينتظر استعماله حراما بالاداء الى السكر الذي هو حرام فليفتهم
به الفرق * قوله لو سكر منه تحت انفاقا وانما يتجدد من الجيوب مثل الخنقة والسحير
والذرة والفصل فلا يتجدد وان كان السكر منه حراما قال في الهداية والاصح انه
يحتج بالسكر مما يجمع عليه الفارق من الاشر به * قوله فهو حرام لكن يكون حرمة
بهذا الاشياء اجتهادية لا يفر مستحلبها بخلاف الخمر * قوله في ظاهر الرواية
رأيت بخط من اتق به مكتوبا بكذا قيل المراد من حفظ الرواية رواية المبسوط وكما
الكبير والكما مع الصغير والزيادات والمراد من القيل وغير ظاهر الرواية رواية
الكليات والرقبات والبعال ونيات وغير ذلك قيل ما ذكره مذهب الشيخ
وإني يوسف وآقا عند محمد وآقا في ربح لا يتحل شره فيقتل له مخالفت الشيخين
لانها محلا للاستمرار وان من يسربون في زماننا المنحور والدمي وسربه
للمو لا يحل اجماعا * قوله وانتم سكارى قيد الخطاب فان قلت السكارى اعم
من شرب الخمر في حاله الاختيار والاضطرار او غيره فينبغي ان ينافي السكر بنوعيه الخطا
مع انه السكر بنى بطريقه السكر منه مباح خارج عن هذا الخطاب حيث يحكم بانه كالمنعفى

عليه حتى انه لا يصح منه الطلاق والعاقبة قلت السكر كما حصل به اباح الشرع
من قبيل العوارض السهاوية والمواخذة غير جائز عقلا وشرعا فلهذا اجمع الامة على انه
محرم بالاغماء * قوله ولو تكلم بكلمة الكفر لا يرتد به الاستحسان الصحابي قراءة سكرانه
قراياها الكافرون وترك الكلمات النفي فزالت قولته ولا تقربوا الصلوة ولم يحكم
النبي عم بكفره وتروان كلامنا في السكر المخطور وقد كان السكر مباحا فيصير عذرا
في عدم الاكفار واجيب بان السكر كان حراما في جميع الاديان انما كان المباح هو
الشرب الذي لا يسكر كذا ذكر الشيخ كمل الدين في مخرج المزدوي * قوله ولا يلزم
التحذير بالافرار بموجب التحدية اي فيما يحتمل الرجوع وانما فيما لا يحتمل فيلزم كما لا يخفى * قوله
ولا اختيار بالمباصرة والرضى ولهذا يكفر بالردة باز لا لان الرضى بالكفر كفر * قوله ومن
يهننا قالوا آية قبله الفرق بينهما انما هو بالنسبة الى افعال العباد وكسبا وبالنسبة
الى التمتع من جهة كونه فلا انفكاك بينهما لانتزاع حكمه لا بفعل الاعمال حكمه وكل افعاله
حسنة لا يحرم حوله شائبة من الفج و قال بعض الفضلاء اخوان بهما فراقا في احوالهم
لكن لا يمتد الى العتول بل هو من المشابهات وذلك لان التمتع حكمه فلا يفسد شيئا
الا به حكمه وكل ما ينشأ على حكمه ينفى ان يكون مرضيا له فالقبول المراد لرفع تنفيذه ان يكون
مرضيا لكن قد ورد النص بعدم رضاها فصار الفرق بهذا من المشابهات و رعاية
محال العقل فيها ان التمتع بحسب من صدر العقل عنه في الخط لا يرضى القبول بالفسخ
وبالنظر الى نفسه من زلة و راض به لانه لا يصح بالنسبة اليه وقولته لا يرضى لعباده
الفكر يدل عليه * قوله والافاقع وان لم يكن المقصد منها الى بيان الواقع
بل الى ربط القلب بما في الواقع فاعتقاد وان لم يكن المقصد منها الى بيان الواقع
هو الاجاب والقبول بالتراضي والا كراهه ولا يلزم عدم الرضى فلا يتخذ سبب الملك الغم
الا اذا كان لا يقاوم برضاها فانه يصح العقد المتقدم بوجوده والاجاب والقبول والرضا
من جانب المسترعى مقدما فاذا انضم اليه رضى البائع ثم السبب فثبت الملك
واجاب انه الرضى ليس بغير طي في البيع ولهذا لم يذكر في تنزيهه وقد صرح به النعمان
ايضا في شرح الواقعة قول المصنف لان احدهما لم يحضر على المواضعة فان قلت لا يسل
غير مطابقا للدعوى لانه لا يمتنع بصورة الاختلاف والتخلاف يشمل الصورتين
انما في صورة اختلافهما في الاعراض والبنات فقط وانما في صورة انهما على ان لم يحضر
مستثنى فلا يلزم المضي على المواضعة يستلزم حضورهما وقت العقد وعدم مضيها

لا يفسد به كسبا في الرضى الجبر
صداقه او في الكفر والفسخ
نفي الحكم فكيف يرضاه
في عدم الاجاب
بكره

على المواضعة لنضمن عدم مضي احدهما فليتناظر * قوله اعتبار اليا لى و يكون ابنه بنى
ايضا على ما جوزه بعض النخاة من جواز تأنيث العدد او الكائن المعداد المذكور
معدودا على الكائى اعني الجواز ضمننا من الشهر خمساً وعلى الفز انظرنا خمساً ضمننا
خمساً وضمننا عشر من رمضان ونظا فدت الروايات على حذف الفاز من قوله ثم
ثم اجمعه بست من سؤال * قوله فيصح في الصورتين قال الفاضل الشريف لم يظهر
جوبه الصحة على اصل البيع راجح في احداهما اعني اذ بنى احداهما قال الاخر لم يظهر شي
ينبغي ان لا يصح على اصله لاجماع الصحيح والمفسر والبرهوج للمفسر * قوله فصور الانفاذ
سنة قال الفاضل الشريف يحتمل ان يجعل صورة الانفاذ والاختلاف سناً ومثلاً
ان اردوا جدهما غير معين احدي وتما بينهما امر او به معينا في صورة الانفاذ تسعة
وصور الاختلاف اثنان وسبعون وهي حاصلة من ضرب التسعة في اثنان فاقسام
احدي وتما لئون * قوله ويحكم لزوم الالفين في احد الروايتين عن عمر وفي
الرواية الاخرى ينفذ البيع بينهما بالالف والالف الذي ستر لابه بطائفي الكسف
* قوله وهو قبول العدد او توضيحه ما ذكر في الكسف حيث لو عبرت المواضعة
في المبدل لصار العقد فاسدا لان احد العين غير داخل في العقد فيصير قبول
العقد فيه شرطاً لانفاذ البيع بالالف ويصير كانه قال بقاء بالالفين على انه
لا يجب احد الالفين لان عمل الالف في الوجوب لاني الاخراج بعد الوجوب
بمترلة شرط النجاء فليتناظر * قوله يعني اذ وقعت المواضعة فيل هذا سراج
لا يطالبون المشروح اذ الفز الذي ذكره المصنف لهما غير هذا فان ما ذكره المصنف
عدم جواز اعتبار المواضعة في صورة المواضعة في جنس الثمن مع صحيح العقد بهذا
الجنس لقضيه شرط قبول البيع في العقد وله طالب بخلاف صورة المعاوضة
على القدر لانه وان كان فيه ذلك الاستراط لكن لا طالب له وجوب البيع
ان الالف الاخر ايفئتم طالباً وهو احد المتعاقدين لكنه لا يطلب وعدم طلبه
لا يقتضي الصحة وما ذكره السمر هو ان الالف موجود في الالفين فجاز العقد ثمة
والجنس الآخر الذي وقع عليه المواضعة غير مذكور في العقد وما هو مذكور ليس ثمة
فلا يمكن العمل بالمواضعة مع صحة العقد ولا يخفى ان ما ذكره ابن حنيفة لا يقع جوازا
عنه هذا وان الظاهر ان السمر فهم من سياتي كلام المصنف قوله ولعل باحد الالفين
ليس من ثمة الفز وانما هو جواب عما ذكره ابو حنيفة في المسئلة الاولى لكن اخبره

في يكون صور الانفاذ وصور
الاختلاف في ثمنهما حاصل من ضرب
العدد في الفضة او سقط على
تقدير ان يردوا بالاحد غير المعين
تسعة من الفضة وهو ظاهر
فيما مر * مثله

على تقدير انه لا يكون من تنمة الفرقة عن المسئلة الثانية وهي المواضعة في الجنب
بعيد اللهم الا ان يقال ذلك لسد ارباط احدى المسلمين بالآخر * قوله
فالبيع صحيح الاستحسان والقياس فساد لان الزل بجنس التمتع ببيع البيع
بلائمه ولكن الوجه ترجيح المحقق في اصله تصحيحه ما ذكر * قوله سواء بينا انه فيه قصود
والاولى ان يضم اليه او اخذ في الاعراض والبناء والذلول * قوله ممكن في الاولى
اي في المسئلة الاولى بحسب الذكر في التقيح وهي صورة المواضعة في القدر
لا بحسب الذكر في قوله قد احتاجا الى المواضعة اه لان الاولى هي المواضعة في
الجنب والعلم بالمواضعة مع صحة البيع غير ممكن ههنا كما يدل عليه السياق * قوله
وفي الكلام حذرة قد يتكلف في دفعه بان قوله وانما ان لا يحتل بفتح حمزة اما وكسر حمزة
ان لا بالعكس وهو معطوف على قوله فيما يحتل واما فيه مقدر بقرينة الفاء في قوله
فان يتواضعا ولينا سب السيات حيث قال اما الانشآت فالأظهر اما ههنا
ليدل على ضمارة ثم وانت خبير بالفتح وانما ان لا يحتل ووزو اما ان لا يحتل * قوله
المصر واليهين والنذر صورة المواضعة في اليقين ان يقول لانه ان وانحت الدار
فانت طائر لكن قول ذلك بطرؤ الزل لا بطرؤ التحد وصورة الزل في النذر
ان يقول نذرت ما ذلا او بتواضع مع فقير انه يوجب على نفسه القصد عليه
على ملا من الناس ولكن يكون في ذلك با لا * قوله وصحة غيره لا لالة با قياسا
حتى يرد ان يكون الزل حذ ائبت بالنضم على خلاف القياس فكيف يجوز الزيادة
على المقصود ثم ان وجه صحة الفاء والنذر لالة النضر فلا فاء الفاء كما لظلال
والنذر كما يهين واما الفوق عن القصاص فغير ملح لا لاعتنا لانه احيا ومكمل وقيل
بالظلال من جهة انه سقط كل القصاص بالقصور بعض الدم كما انه اذا ظلم بعض
تظليفة يقع تظليفة كما مله وقيل لمحو النذر من حيث انه تبرع ابتداء مع علم بحوقها
بلا ذكر في الحكم * قوله ليس بعلية اي ليس بعلية الان واما يصير علة عند وجود
ما اضيف اليه من العلة في هذه المسئلة ولا يغير التراضي بعد ما صار علة * قوله
اي ما يحتل البعض كذا في النسخ التي رأيناها والصواب اي مما لا يحتل البعض
لانه المقسم وقد صرح به في اصول فخر الاسلام وغيره والمزاد بعد عدم
تمويل النقص ان لا يجري الفسخ ولا قاله بعد مبنية * قوله ما يكون انما
فيه مقصود اقال الفاعل في غيره انما يكون المار في هذا النوع مقصود والار المار

والزلف الا مود المذكورة
بوضع في كل منها مع الغير او
في نفسه ان لا يكون
او ان كان في نفسه نذر في

مطلب المواضعة
في اليقين والنذر

و باجتهاد منها استلزامها على
السرانية والذموم

ما هو سراج النور في شرح
الذليل من النذر في قوله المار فيه
مقصود من الانشآت
لا يحتل التفسير منها كما يحتل في
على ذلك والصحيح علم
العد * منه

لا يجب فيه بدون الذكر فلما شرط المال فيه علم انه مقصود و بهذا يظهر معنى
 قوله حتى لا يثبت بدون الذكر تزوج بنت * قوله والاختلف في الاعراض
 والبناء جوابه ان يضم اليه قوله والذكر هو * قوله فان قلت الزل فيه بحيث
 وهو من هذا الاعتراض لا يرد على ما ذكره فيما قبله فلا يستحق الجواب وذلك لان
 معنى قوله لا الزل للزل في ذلك ان المال حين يثبت لا يثبت بالزل حتى يقال
 انه لا يجوز ان يثبت الا بالجد بل الثابت به الطلاق المنصوص عليه بثبوت
 بالزل ومن البين انه يرد التقدير المذكور * قوله لا ينافي في كونه مقصودا بالنظر
 الى العاقد اى سعه المال للطلاق في صورة الطلاق على ما لا ينافي في كونه مقصودا
 للعاقد في الجملة لان في صورة الزل فلا يرد ما قيل من انه لا يوجب لهذا الكلام لان
 المال بهما لا يكون مقصودا للرجل لانه بازل ولا للمرأة لانها بازلة ولان
 المال يجب عليهما فكيف يكون مقصودا لها * قوله وقد اتر الزل فيه
 فيه بحيث لان الزل تأثيره سعي انه يكون على مقتضاه وهو ان لا يقع ما يزل به
 وجوب المال خلاف مقتضاه فكيف يكون اثره * قوله لانه يثبت وان لم يذكر
 فيه بحيث لان ثبوته وان لم يذكر دليل قوة التبعية لا دليل عدمها * قوله
 لا ينافي لاصالة بمعنى الثبوت بدون الذكر فيه من الاصلالة يقتضى
 الاستدلال بالذكر فالثبوت بدون الذكر مناف لاصالة ومقتضى
 للتبعية فلا يصح ان يكون معنى لها * قوله تسليم الشفقة آه لا يخفى
 انه المبطل في الحقيقة استعمال من له الشفقة بالزل عن الطلب وكون تسليم
 الشفقة بغير الزل مبطلا لها باعتبار تضمنه آية ففي العبارة تاسم
 * قوله مراد من الزل و ذلك لان الهمازل ما و ينقسم الزل مفتار
 للسبب وهو التكلم بكلمة الكفر ارض به وان لم يكن معتقدا اغلب كلامه
 * قوله لفظ في زائدة هذا انما يظهر على مذاهب اهل حنابلة حيث ذهب
 الى انه دخل متعده وانتصاب ما بعده على انه مفعول به وانما على مذاهب
 الجمهور وهو انه لا رسم ما بعده مفعول فيه فلا وقد صرح الرضوي وغيره بان
 كثير ما يستعمل في بعده مع الاكمنة نحو دخلت في الدار وذكر الجوهري ان دخلت
 السور توسع على اسقاط البحار لكن الس في الاستعمال حذف في حتى قال
 سيبويه اظمارا ما شاؤنا وهذا معنى ذات مرة في قول المصنف وقت صاحب هذا الاسم

على انه فسر المقصود به بالنظر
 الى العاقد في عدم ثبوته
 الا بالذكر وهو لا ينافي في
 الزل فتأمل
 مشتم

وانما سمعت هذه الاضافة فيه وفي اوقات مخصوصة ذكرهم القاضى
 ولا يقاس عليه نحو ذوات شهر وذات سنة كذا ذكره الرضى * قوله
 والعلوم التي من جملة الفقه قيل هذا مدفوع بان صيغته لا يدل على
 انه عالم بخبر فقهية ولا يدل على سائر علومه فلما يكون ايها * قوله
 ويجب عليه العقوبات التي تدرى بالسجلات ولو جاز حجره لاندرا
 عنه مثل هذه العقوبات لان استحقاق الحجر شبه دارية وقيل معناه لو
 جاز الحجر عليه بطريق النظر لكان الاول في الحجر عليه عن الاقرار بالسباب
 الموجبة وانت جدير بان ليس في كلام الله وجوب العقوبة باقراره * قوله
 وفي ترك الجوابه قيل بل جاب عن الوجهين الاخيرين ايضا فانه قوله وانما
 يحسن الى حجر السفينة بطريق النظر الاول لم يتضمن ضرر فوقه وهو اهدار المية
 جواب عن الذين لا يلبسون الاخيرين ايضا قد مره لكونه توطئة للجواب عن القياس
 على منع المال وتوجيه كونه جوابا عنها اما عن الاول منها فبان النظر له
 في عدم صحة عبارته لئلا يتضرر بتضمين اهدار المية والحكمة سبب ذلك
 باليهام وبما ضرر فوق ذلك الضرر الذي يقتضيه في المال لو صحت عبارته
 واما عن الثاني فبان النظر للمسلمين في حجر السفينة حتى لا يركب عليهم
 الذين تضع اموال المسلمين في ذمتهم يتضمن ضررا لهم فوق ذلك وهو انه
 لم يحجر تصرف السفينة ويهدر المية وعبارتهم فما بلغوا من اموال المسلمين
 لا يكون دينا عليه وما دهبوا للمسلمين اعطوه اياهم في غنى ما استروه منهم
 لم يكن لهم ذلك الضرر للمسلمين مما ذكره الامكان في نزول السفينة
 فيؤدى اموال المسلمين او ما اخذ من بعضهم يجوز ان يعطى للبعض الاخير
 فلم يكن الضرر عاما بخلاف الحجر فانه لا يكون حينئذ تصرف الاضرار سواء
 اخذ او اعطى فان ما تلفه لا يؤدى ولا يكون دينا وما اعطى لا ينفذ فيسترد
 الاولى وانما كونه توطئة للجواب عن القياس فلانه لما علم ان صحة العبارة
 والاملية نعمة اصلية بها يمتاز الانسان عن البهايم والبهائم لا دى نعمة
 زائدة علم بطلان القياس على منع اليد عن المال * قوله اى الحجر سبب
 السفينة سواء كان اصلها بان بالغ سفنها او عارضيا بان حدث بعد البلوغ
 * قوله فلان بدنى ترجيح آفة فائدة الخلاف يظهر فيمن ادرك سفينا ولم يرتفع

وذات مرة وذات
 يوم وذات ليلة وذات
 خد وذات الاس وذات
 ذوات الاسباب وذات
 اليوم وذات اصباح وذات
 سيرة وذات فريضة
 الاربعة بالآراء
 مسته

امره الى القاضي حتى باع شيئا او اقر او قصد ان يبيع او يهب لصح عند ان
يوسف خلافا لمحمد راجح * قوله لانه لاجل النظر للفرمان فيه ياء الى الفوق للمحمد
بين الحج بسبب السفه وحجر المديون خوفا من التلحيق حيث ذهب الى ان
الاول لا يحتاج الى قضاء القاضي بخلاف الثاني ووجه الفرق ان هذا الحج
لاجل النظر للفرمان فيوقوف على طلبهم وذلك لا يتم الا بالقضاء والحج بالسفه
لاجل النظر للسفيه نفسه وهو غير متوقف على طلب احد حيث حكمه بقضاء
* قوله قلت المراد انه خروج آه قيل الجواب ليس كما ينبغي اما ولا فلا تنة
لا يطابق السؤال لانه قصد سير ممتد لا يجعل الخروج الذي هو الانتقال
من الداخل الى الخارج ممتد الى على طريق الجواز المجوز في التفرقات واما
ما يافلا تنة جعل الخروج من عمران الوطن السير سفر اوليس كذلك بل
السفر لا يتحقق الا بمسيرة ثلثة ايام كما يدل عليه قول المصنف فيما ياتي وحكم السفر
يثبت بالخروج بالثلاثة المسورة وان لم يتم السفر الى آخر ما ذكره واما
ما يافلا تنة شرط السير في الليالي ايضا وليس كذلك بل مسافة السفر بمسيرة
ثلثة ايام يارسير لابلن ومسمى الاقدام بالنهار وبنيات بالليل فلا بد من
الجواب انه يقال الخروج هو الانتقال من الداخل الى الخارج ولكن السفر انتقال
من الداخل الى سيرة ثلثة ايام فهو خروج ممتد ومعنى قوله اسم الخروج لا يمتدانه
يخصم بجرح الانتقال من الداخل الى الخارج لانه لا يحكم الامتداد * قال المصنف
ولاشيان من الاحكام اور وعليه الاضحية فانها لا يجب على المسافر واجيب
انما لا يجب عليه تحقيقا لان السفر منتهيا عنه ولهذا الواضح جاز ولو كان
السفر مافلا جاز ومثلها الجملة * قال المصنف لانه من اسباب المشقة ان يجب
الغالب حتى لو سفر سلطان من بستان الى بستان في مائة وعشرون فرس
مستقة بالنسبة الى حال قامته * قال المصنف بخلاف المرضي به يعني اسم الرخصة
والتخفيف انما يتعلق بالمرض الذي يوجب المشقة بازاد المرض لاجلا يوجبها الا يربح
الصفة فترقتا انه الحكم يتعلق بالمرض كما ظنه بعض اصحاب الحديث * قوله بالربح
اوجه عند جمهور الشيخ الكرام الدين على الوجهين الاولين بانها تارة لان على الركعتين غير ثلثة القدر
فمما تارة جيب بانها تارة او لم يعتبر فيه البناء على الاعمار * قوله لان هو الصحابي
ليس يحكي على ان فيقال القاضي الشريف بانها لو كان القول على راء او اجتهاد واما

دنا لم يتحقق

لا يعتبر ان لا يكون في المدة
والوقت ليس بغيرهما فلا يتحقق
لا ذكره * مشقة

قال فخر الاسلام اوجها
الاولا لانه ظاهر في الاخير
حيث * مشقة

في التعليلات كيف لا يكون حجة و هذا لم يقل به احد انتهى كلامه و بالجملة قول الصحابي
ليس حجة فيما لا يعلم الا بالسمع عن رسول الله عدم كقوله عدم * قوله و لكنهم ان
يقول انه اجيب عنه بانه اذا نوى الاتمام لا يكون فرضا حتى انه لو اعتبر النسبة ثم
سرع لا يلزم بالاجماع و كونه يدم تاركه بالسرع عنده لا يقتضي فرضه لان النقل
بعد السرع يدم تاركه عنده ايضا و الكلام فيمن صلى ركعتين وترك الاخرين
فانه لا يلزم على تركهما و لو صلى بحد فمخرج فاعلمها و يدم تاركها فيصان منه
النظر عليها * قوله فيما لا يحتمل التهلك السقاط لا غير عدم احتمالها التهلك لعدم
المالية و اربا لا سقاط السقاط المحض لان السقاط من وجه الصدقة يتحقق
فيما يحتمل التهلك كما قصدت بالدين فان فيه معنى السقاط و هو لو معنى التهلك
لان الدين مال من وجه * قوله مقصود عنه من كل وجه قيد به احقر اذن عن النبي
اذا كان متصلا به و ضافا انه ينافي مسر و عية كصوم يوم العيد * قوله
و منها الخطأ تقديره بالعدم و عن الصواب كقوله نعم ان فكلم كان خطأ
كبير يرد به ما ليس بعد و من قبل مؤسنا خطأ و رفع عن متى الخطأ و هو المعنى
ههنا * قوله لم يكن للعداء فائدة قيل فيمن باب اطلاق السبب زيادة السبب
لا تؤخذ باعادي بنا الى البيان من تفریط و قلة مبالاة و قيل الآية على ظاهرها
و المعنى لا يؤخذ بنا بقسمها اذا لم يمنع المؤاخاة بهما عقلا فان الذنوب
كالسوم فكما ان تناوله يؤدي الى الهلاك و ان كان خطأ فقاطعي الذنوب
لا يجدر ان يقضى الى العقاب و ان لم يكن له عزيمة لكن القدر سبحانه و عهد
التجاوز عنه رحمة و فضلا فجوذا ان يدعوا الانسان به استدامة و اعتداد
بالنعمه فيه و يؤيد ذلك مفهوم قوله عدم رفع عن متى الخطأ و التمسك
حيث ذكر الرفع و خصصه بهذه الامة * قوله و قد صرح فخر الاسلام
طعن على المص حيث جعلها حصة لم يقابل بال و وجب بالفصل
واجيب بان مراد المص بالضمائر ما يقابل بال فلا يكون هذا ضمنا بل صله لكنه
جزء انحصار جزاء الفعل و مراد بالضمائر ان يقابل بال بالكلية
بالضمائر قال انه ضمائر المتكلم و جزاء المحل فكذلك وجهه هو مواليها * قوله
و عبارة فخر الاسلام ان مراده بالفعل اداء الدية فان العاقلة كما
شركوا القتل في اداء الدية صار ذلك تخفيفا عليه و المص فائدة

على انه لم يصلح حجة مثبت
فلا اذن ان يصلح و انفسه
عدم سقوطها و احقر انفسه
انقصم بها على جواز
شركها * مشه

يعلم ان تقليب
انه سقط حقوق الله تعالى
يعذر الخطاء و الاستغفار
و عن اجيبا و دليل
و كذا في نفي الدعا
يعلم ان قولهم برئيل
و نعم ما قيل من وجود
ما روي و اطلسمه
تفكيك ما علمني الطلسماء
مشه

انه مراده بالفتل هو القتل الذي صدر عنه الخطي القاتل ولذا ذهب الى انه
 الدية جزاء الفعل مخالف للمحققين قال ارج اور وعبارة فخر الاسلام
 تنبيها على ما اراده من قوله ولكن في قوله لا مقام اليقظة تسامح قد يجاب
 عنه بان معنى كلام المص هو ان السهو والغلطة مركوزان في الالبان
 فينبغي ان يكونا عذرا لكن هذا امر لا يتوقف عليه الا يخرج فانما البلوغ مقام
 دوام القتل من غير سهو وعقلة اقامة الدليل مقام المدلول فيعترض عليه بان
 النائم البالغ حيث وجد البلوغ ولم يجعل دليلا على دوام الفعل من غير سهو
 وغفلة فاجاب عنه باننا قسم الامور الظاهرة فقد اتينا بالبلوغ مقام
 دوام الفعل من غير سهو وغفلة في اليقظة الذي هو فيه خفي لاني انائم
 الذي الغفلة فيه ظاهرة فلو كنا اعتبرناه في النائم كان يلزمنا اقامة البلوغ
 مقام اليقظة ايضا حيث جعلنا النائم كاليقظة في اعتبار البلوغ فيه
 ايضا دليلا على دوام الفعل من غير سهو وعقلة هو ظهور النفس فيه وعلى
 هذا التقدير لا تسامح وان كان حمل الكلام عليه لا يتجوز عن نوع تكلف
 سيما على تقدير التوضيح * قوله يتفقد نظر الى اصل الاختيار اه احسن
 عبارة فخر الاسلام وقال هو يجب ان يتفقد ليكون اسادة الى عدم
 الرواية عن اصحابنا * قوله وانما غير ملجئ نحو الاكراه بالقيده او باجرة مدبرة
 او بالضرب الذي لا يخاف من التلف على نفسه فالملجئ لعدم الرضى بغيره
 الاختيار وغير الملجئ بعدم الرضى ولا يفيد الاختيار وبهذا يظهر ان قوله
 في تعريف الاكراه لو خلى ونفس قيد لعدم اختيار المباشرة لا لعدم الرضى
 لانه ثابت سواء خلى نفسه ام لا وهما نوع ثالث ذكره فخر الاسلام
 وهو انه يتم بحبس ولده او ابنة وما يجري مجرى ذلك وهو لا بعدم الرضى
 وهذا النوع انما يدخل في تعريف الاكراه اذا عرف بحكم الغير على امر كبيره ولا يترتب
 مباشرة لولا الحكم عليه وانما في التعريف الذي ذكرنا ارج فلا يتحقق
 الرضى فيه بالفعل وكانه لم يجعل من اقام الاكراه بعد ترتيب
 احكامه عليه * قوله كالاكراه بالقتل على شرب الخمر فيه مسامحة وكذا
 في قوله كالاكراه على قتل مسلم بغير حق لان الاول مثال لما كان المكروه
 عليه فرمنا والى الثاني لما كان حراما والمكروه ليس بغيره وليس بغيره

منه جنس اذ جنس وان فيه
 ولا يرد في احكام عموم منه
 لان القرابة المباشرة
 بمنزلة الولادة
 مشه

انه تقول المستلزم لا يلزم ان يلحق الكاف بل يكفي ان يستفاد في حيزه * قوله
وهذا يسقط الاعتراضه فيه بحث وهو ان المص قال حتى يوجز مرة وبأكم مرة
فانه كان في الابعاد اجروا ثم فصلا وتركيا فقد عاد الاعتراض وان لم يكن فلا
وجه لذكر الابعاد حيث لا يتجوز حيث لا اتم ولا اجر فيها اللهم الا ان يقال
ذكر المباح استطراد في الاستيفاء الاقام وان لم يكن له دخل في النتيجة
المذكورة وقد يقال المراد بالمباح ما يتم المندوب كما يريد بالفرضي ما يتم الوجوب
ليساب على فعله * قوله وقال الامام البيهقي انه فعل المكره مباح كما تقتضوا الزنا
بكذا وقع في النسخ والظاهر ان يكون العبارة حراما بدل مباح اذا نظرنا من حرمه
القتل بالاكراه وكذا حرمه الزنا بالبراءة مجمع عليه * قوله ولعل فخر الاسلام اما
فخره آه بكذا في النسخ ولم اقف ان فخر الاسلام في اتي موضع فرق بين كلمة
الكفر والافطار في حكم الترتيب فان المذكور في هذا الموضع من اصول فخر الاسلام
التسوية بينهما فمفرق المص بينهما حيث جعل الافطار في نهار رمضان
بالاكراه من المباح وجزاء كلمة الكفر من غير المخصص فلو قال ولعل المص انما فرق
لكان ظاهره * قوله فان كان كما لا يتفصح كما لطلادة وغيره من الامور العشرة
التي يحجبها طلاق وعتاة والنكاح ورجعة وعنف قصاص واليمين كذا النذر
ظهره وابتلاء دئي وهاه يصح مع الاكراه عدتها عشرة * قوله واعتذر المص
الانصب بعبارة المص في تقدير الاعتراض انه يقال انه في الاكراه اختيار
السبب مع الفساد دون الرضى وفي الهزل اختيار السبب بلا فساد
والرضى ايضا فلا يلزم من النفاذ والهزل النفاذ في الاكراه فضلا عن
الاولوية وتحقيقه بجواب ان اختيار السبب في الاكراه يستلزم الحكم بخلاف
الهزل ويدل عليه كلام فخر الاسلام حيث قال لانه الاكراه لا يعدم الاختيار
في السبب والحكم جميعا ويعدم الرضى بهما بخلاف الهزل فانه يعدم
الاختيار والرضى بالسبب وتحقيق الاختيار في الحكم ادخل في النفاذ من تحقيقه
في السبب لان الحكم مقصود والسبب وسيلة اليه ثم انه الاختيار هو
المعتبر في عامة الاحكام ودون الرضى فلا يفيد تحقق الرضى الهزل في السبب
اولوية نفاذ الحكم منه من نفاذ المكره ولا مساواة النفاذين وقد يدفع
الجواب المذكور بان المكره لم يخبر بالسبب لاندفاع ضرورة الاكراه به

معارف في فصول الدياليج
المباح بالبراءة
انه ما يعجز بالبراءة
ادب الاكراه بالبراءة
وفي الاكراه بالبراءة
ولا يوجز كما ظهر ولا يثبت
بالبراءة بترك المساج
لذلك فانه لا يثبت
كما قد فانه لا يثبت

ولا يلزم منه اختيار الحكم بجواز تخلف الحكم عن السبب ويجاب عن أصل
 الاعتراض بأنه لما زال اختيار السبب ورضي به مع اشتراط عدم اختيار
 الحكم ورضي به والمكره انما امتنع عن السبب لثبات الحكم فلم يكن اختيار
 السبب ملاحظاً لعدم اختياره وان لم يكن له اختيار الحكم ايضاً فكما ان الاكراه
 في عدم الاختيار للحكم دون النزل قائم قوله كما اذا حلفت الصغيرة اني على
 ما اكره قوله لو اكره على تطليق امرأته وهي غير مكره قلنا المعارضة آه قيل هذا
 الجواب ضعيف لان دعوى المقر له ترجح التحقيق ان الاصل لعدم ودعوى
 المقر له وتصديقه يعارضه وبالاقرار يرجح الوجود لكن الاكراه مع انه يعارض
 الاقرار يدل على عدم المخبر به فانه لو كان له وجود لم يمنع عن الاجبار به ولم
 يتوقف على الاكراه فتوقفه واستناعه عن الاجبار الا بالاكراه دليل عدمه لانه
 يحصل التعارض فقط واليه قول المحقق لقيام الدليل على عدم المجبر به
 قوله فقد اختلف الروايات ففي شرح الطحاوي والتخالف يجب التمسك
 والعزم على الفاعل لان منفعة الاكل ولو طئ حصلت له وفي المحيط على الحال
 اذا الاكراه على الاكل اكره على القبض لانه يمكنه الاكل به ونه فكانت
 قبض بنفسه فصار غاصباً ثم مالاً لا طعاماً بالضم ان * قال المصنف لان
 في تبديل المحل مخالفة المحال وفيها بطلان الاكراه اعتراض عليه بان كل
 ما يجعل فيه الفاعل له للمحال كذلك فيجب ان لا يكون الفاعل آله لئلا
 في سمي من الصور فانه محال انما يكره الفاعل يكون الفعل مفاعلاً لا يكون
 للمحال فاذ اصر للمحال يكون فيه مخالفة واجيب عنه بأنه لا يكون الفعل
 هناك الا للفاعل لكن ذلك الفعل ينسب الى المحال سرعاً فلا يكون
 الفاعل فيه محلاً للفعل للمحال واما في هذه المسئلة وهي اكره محرم محرماً على قتل
 الصيد فاحال امر الفاعل بالجناية على احرام نفسه بقتل الصيد فلم يكن
 هذا الفعل جناية على احرام الفاعل بل على احرام المحال يلزم ان يكون الفاعل
 فاعل فعله يأمر به المكره فلا يكون له * قوله كما اذا اكره محرم محرماً لو كان
 حلالين في احرام وقد يوعده بقتل كانه الكفارة على المحال ولو يوعده بحبس
 كانت على الفاعل خاصة كذا في المبسوط * قوله ثم لا يخفى انه يريد به ان الحكم في
 هذه المسئلة يخالف الحكم فيما تقدم عليه فان الفاعل فيما تقدم عليه لا يحصل له

مطلقا وهما يجعل آله في حكم لافي حكم وايضا هو من القسم الاول من الاقوال
 وهو لا يحتل النفس وقد اورد في المتأخر الافعال وقد يقدر عنه بان هذا
 اشكال يرد على الحكم المتقدم حيث لا يحتل آله لانه من الاقوال فلاجل ذلك
 ذكره ههنا و اجاب عنه ونسب انه يفيد مناسبة ذكره في هذا المقام والمدعى
 السببية ذكره في غير هذا المقام ولا تدافع بينهما * قوله واما الحاق الاطراف
 بالاموال آله جواب سؤال مقدر وهو ان الاطراف ملحقه بالاموال وله
 اطلاق مال الغير صيانة لنفسه عند الكره فينبغي ان يجوز له قطع طرف
 الغير لصيانة نفسه وتقرير الجواب ظ * قوله ربما يتقي مثل هذا النسب
 قيل هذا غير مفيد لانهم جعلوا الزنا في حكم القتل مطلقا والهلاك اللازم من هذا
 الدليل جزئي يحتل الوجود والعدم فلا يثبت به الا بالكلية بل الجواب ان الزنا
 الهلاك في صورة مطلقا وفي صورة اخرى قد يكون وقد لا يكون فكان
 معنى الهلاك غامضا اعتبر ابتلاه اعتبر الغائب ودفع
 للمصرة * قوله حتى لو شرب الخمر آله الاستحسان وفي القياس
 يحتل لانه لا تأثير للاكره لقصره في الاباحة فصار وجوده كعدمه وجه
 الاستحسان ان الاكره الكامل واجب الكل فاذا قصر صار شبهة
 * قوله بشرط اطمينان القلب بالايمان لو اظهر الكفر وقلبه مطمئن بالايمان
 لم يأثم ولو جرح حتى قتل ولم يظهر الكفر باذ لا نفسه لا عزازدين الله تعالى
 اخذ بالعزيمة صار مضافا الى يرى ان حبيب بن عدى منع عنه اظهار كلمة
 الكفر حتى صلبه الكفار سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل السعداء
 وقال رفيقي في الجنة وقصته ان المسلم كين اخذوه وباعوا من اهل مكة
 فجعلوا يعاقبونه على انه يذكر آياتهم بخير وسب رسول الله وعملهم
 آياتهم ويذكر رسول الله عموما بخير فاصبوه وذكر في بعض المتأخرين
 ان حبيباً رضي الله عنه عند صلبه وسلبه * قوله لقد جمع
 الاضراب حولي واليو اقبا يلهم واستجوا لكل صحيح وقد صرنا ابنا لهم
 ونسائهم * قوله وقرئت من جزع طويل منع الى الله اسكوا عرني بدد
 كربتي وما جمع الاضراب الا عند مصرعي وقد جردتني الكفر والموت دونه
 وقد درخت عيناى من غير مجربا وما لي جزاء الموت اني ملئت ولكن

جذري حرم تار يلقع خذ الفراس غير في علي ما اصابني فقد يضعف
 النجسي وقد ان مطعني وذلك في ذات لاله واسم ساء تبارك علي وصال
 سلكو مدح السلو العضو والمفرق والمفرق * قوله وزني المرأة من هذا
 القسم فان قلت المرأة ان لم يكن لها زوج لا يكون من تر بية الولد فيضي الى
 الهلاك ايضا فلا فرق بين زني المرأة قلت الرجل هو صاحب البذر
 والقارة البذر في ملك غيره سبب انقطاع النسب عنه وهو فيضي الى
 الهلاك وانما ما يتعلم بالتملك وهو الاضافة الى انها ثابت في جانبها
 من غير تصور فالفرق ظ * قوله فما يحتمل السقوط نظر قيل يجوز ان يرد
 باحتمال سقوط حرمة زني المرأة سقوط حكمه بالنسبها متضمنا الى انه ليس
 قتلا ولذا سقط عنه بغير المحي لا عنه * قوله فالاولي ان يرد قيل لا شك
 ان مراد المص هو هذا الذكورة في حقوق الله تعالى التي يحتمل السقوط في الحكم
 قسم القسم لا القسم * قوله شاح قيل احكام قد يكون حراما حقا لله تعالى
 كما لزمنا واسم له وقد يكون حقا للعبد كالتلف مال الغير وكذا الواجب قد يكون
 واجبا حقا لله تعالى وقد يكون واجبا حقا للعبد فنقول المص وهي ما في
 حقوق الله تعالى مص * وهي ما في المحرمات حقا لله تعالى وحقوق الله
 تعالى فيما احرمته كما ان حقه تعالى في العصمة من الزنا الواجب نظيره
 لا شاح في كلام المص * قوله قيدوا بالحكم بالاستثناء آية فيه مجموع
 فقال كان ما يجوز ان ساء الله تعالى قال قسم الاثمة تقصيده بناء
 على انه لم يجده نصا بعينه بل قاسه على انه الايمان والصلوة والصوم
 وليس هذا في معناه من كل وجه لان الامتناع عنه الاخذ بهما لا يرجع الى
 اعزاز الدين ورد بان المقيد لا يلزم ان يكون في معنى المقيد عليه من كل
 وجه بل يكفي ان يكون ركن القياس موجودا مع شرائطه وبما لا يخفى ان
 الامتناع من الاحد لا يرجع الى اعزاز الدين * قوله فتسا محال ان احتمال
 السقوط آة قبل وقصة ظ ما يحتمل السقوط يجب ان يحتمل حرمة ترك السقوط
 ولا يجوز ان يكون سقوط الصلوة في الجملة بالاعذار ولا يجوز سقوط حرمة
 تركها في الجملة بالاعذار * * هذا آخر ما اردنا من حواشي الكتاب
 مستعينا بالملك الوهاب والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام

نظر هذه الآية في المقيد
 فقلت الله تعالى في سورة
 ياكريمه على اخذ ما لا يفر لا على
 سائر العبادات المذكورة فنقول
 وما صاحب الترتيب بل قوله تعالى
 يقا له لا ان تلك العبادات
 لما احتمل السقوط في الجملة جاز
 انما احتمل السقوط في اختيار
 الا امتناع ليس اصلا
 لذلك شاع تأويل فافهم
 ليس كما ينبغي
 منه

على سيدنا محمد وآله اجمعين وبعد فقد وقع الفراغ من تجميعه
في اواخر شعبان سنة خمس وثمانين وثمانمائة وكما ان الافتتاح
في رمضان من سنة ثلث وثمانين وثمانمائة فقال الله تعالى انه يجعله
خالصا لوجه الكريم ويجعله سببا للذة عآء الخير
من المستفيدين والله هو ابر الرحيم
واجودم الكريم

الحمد لله الذي وفقنا واعاننا على طبع هذه الحاشية الانيقة المنسوبة
الى الخيرية الكامل وخبير الفاضل المستعبر بين الاماكن * بحسن جلبي *
على التدريج للعالم الرباني والاستناد الحقاني * سعد الدين نقاشاني *
في كشف قواعد الاصول وحقايقها وتبيين اساس الفروع ودقايقها
في زمن عصر حضرة السلطان بن السلطان * السلطان عبد العزيز خان *
لا اله الا الله على مفارق الانام الى اخر الدوران وذلك في طبعة
اسعد افندي بن الحاج علي افند الفقه حصاري
وقصاد حسن خاتمي واسط صفر الخير
سنة اربع وثمانين وثمانين والقب
من الهجرة من له النصر
والغزو والشرف

ارخامة محمد عبد الله خراسي العرفي برفقة ذي
من تلاميذ حافظ نجيب
الاستاذ بنو لي
عفي عنها
م

